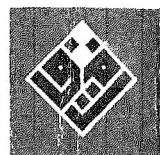


ل. ج. هوبكنز

التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية



المشروع القومي للترجمة



تقديم: محمد عبد الغنى سعودى
ترجمة: أحمد فؤاد بلبع

0096059



Bibliotheca Alexandrina

13

المجلس الأعلى للثقافة
المشروع القومي للترجمة

التاريخ الإقتصادي لأفريقيا الخربية

تأليف

أ. ج. هويكنز

ترجمة

أحمد فؤاد بليغ

تقديم

د. محمد عبد الغنى سعودى

العميد الأسبق لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية

جامعة القاهرة

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية	
966.01	رقم التصنيف
٣٧٨٤٢	رقم الشمار

المكتبة
الأعلى
للثقافة
١٩٩٨

هذه ترجمة لكتاب

An Economic History of West Africa

A. H. Hopkins

Longman Group Ltd.

**First published 1973
Seventh impression 1995**

تقديم بقلم
دكتور/ محمد عبد الغنى سعودى
العميد الأسبق لمعهد البحوث والدراسات الأفريقية
جامعة القاهرة
مؤلف ، كتاب ، مترجم
المؤلف

فى عام ١٩٧١ ، حين كنت باحثاً زائراً فى مركز دراسات غرب أفريقيا بجامعة برمنجهام ، التقيت بشاب ممشوق القوام تقاطيعه تنتمى إلى العصر القوقازى الشمالى ، يسترعى النظر ما تشعه عيناه من ذكاء . سألت من هذا ؟ قالوا لى إنه محاضر فى التاريخ الأفريقى . وبعدها بأسبوع بدأ المركز سلسلة حلقات البحث - والتى كانت تعقد كل ثلاثة أسابيع - فإذا بهذا الشاب يشترك فى المناقشات بحضور بالغ ، واثق مما يقول ، مندفعاً ومدافعاً فى حماس عما يعتقد ، فعرفت أنه أ.ج. هوبكنز المحاضر الأول فى تاريخ غرب أفريقيا فى المركز . حصل على درجة الدكتوراة فى التاريخ من جامعة لندن ، متخصصاً فى التاريخ الأفريقى بعامة ، وفى تاريخ غرب أفريقيا بخاصة ، وأخذ يثرى الدوريات التاريخية بأوراقه القيمة ، لاسيما دوريتا التاريخ الأفريقى ، والتاريخ الاقتصادى ، حتى أصبح عضواً فى مجلس إدارة رابطة الدراسات الأفريقية بالمملكة المتحدة ، وأحد المسئولين عن تحرير مجلة التاريخ الأفريقى . وهو يعمل الآن ، ومنذ فترة طويلة ، أستاذاً فى مدرسة الدراسات الدولية فى جنيف .

الكتاب

أما الكتاب فهو فى ظنى الكتاب العمدة فى التاريخ الاقتصادى لغرب أفريقيا من العصور القديمة إلى الاستقلال ، وذلك لأكثر من سبب :

فأولاً ، يتناول الكتاب مساحة كبيرة من أفريقيا ، وتضم المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة فى غرب أفريقيا ، وبذلك ملأ فراغا فى الدراسات الأفريقية فى هذا الفرع من التاريخ . فالدراسات التاريخية المتوفرة بعامة لأفريقيا ، هى سياسية أساساً ، ما بين الاستكشاف والمكتشفين ، تاريخ الاستعمار ، تقسيم الكعكة بين الدول الاستعمارية ، مثالب الاستعمار أو محاسنه ، التطورات السياسية التى انتهت بالحصول على الاستقلال... وفى الحق أن التاريخ الاقتصادى لا لغرب أفريقيا فحسب ، بل للعالم الثالث بعامة ، لا يظهر إلا باستحياء . ولن نذهب بعيداً ، فقل لى أيها القارئ ما عدد المصادر المتوفرة الآن عن التاريخ الاقتصادى لمصر والعالم العربى ، إذا ما قورنت بنظائرها فى التاريخ السياسى .

وثانياً : أن هذا المؤرخ طرق بابا وعرا ، وهو التاريخ الاقتصادى ، الأمر الذى يتطلب ممن يطرق مثل هذا الباب أن يكون ملماً بالاقتصاد ونظرياته إلى جانب التاريخ . وكان هذا المؤلف عند حسن الظن ، إذ وجدناه وقد أدلى بدلوه بعمق ليغترف من ميادين التاريخ والاقتصاد والجغرافيا والأنثروپولوجيا ، فجمع بين تخصصه الدقيق شمولية المعرفة ، فنجد التحليل الاقتصادى وتقنياته واضحة ، واستخدام البيانات الكمية لتوضيح الأداءات الاقتصادية . وكان من الواضح أنه اغترف من ميدان الأنثروپولوجيا الاجتماعية ، وبخاصة معالجته للفترة قبل الاستعمارية . ولم يترك مصدراً (فى ظنى) متاحا يتعلق

بموضوعه فى الدوريات المختلفة فرنسية كانت أو انجليزية إلا وأتى عليها ، سواء كتبها أوربيون أو أمريكيون أو أفارقة . وكان دقيقاً فى التوثيق غاية الدقة ، بحيث وضع أمام المتخصصين فى تاريخ غرب أفريقيا كمّاً ضخماً من المصادر التى كان يصعب الوصول إليها عندما خطّ هذا الكتاب (أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات) ، فقام بمهمة « الإنترنت » قبل ظهوره . فكل من يرى هذا الكم من التوثيق لابد وأن يقول بلغة آخر القرن العشرين إنه « إنترنت » بشرى !

وثالثاً : أنه أزاح الستار عن صفحات كانت شبه معتمة ، وحين لا تكون الرؤية واضحة فى فترة من فترات التاريخ تكثر الأقاويل وتتعدد الآراء ويشتد الجدل . ولم يخش المؤلف هذا ، بل إن اختراقه لعش النحل مما يحسب له ، وهو كائى باحث يستخدم الطرق العلمية فى البحث ، يعرض الرأى والرأى المضاد ويناقشهما ، وقد ينحاز إلى جانب منهما ، أو قد يأتى بجديد ، ولكن بالأدلة والبراهين ، وبالتالي فالكتاب يطل بنا على الآراء المختلفة ، وبصرف النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف مع المؤلف ، فحقه غير منكور .

رابعاً : درس المؤلف الاقتصاد المحلى فى استفاضة قلّ أن نجدها فى مؤلف آخر بسبب الأهمية الطاغية لهذا القطاع ككل خلال الفترة السابقة للاستعمار ، وأعطى الزراعة حقها ، فحتى الذين كتبوا من الأوربيين فصولاً أو أوراقاً فى التاريخ الاقتصادى لغرب أفريقيا كانوا يتحدثون عن التجارة والتبادل أكثر مما يتحدثون عن الزراعة ، ورغم أنها هى الأساس لا فى غرب أفريقيا فقط ، بل فى أفريقيا بعامة . وتجلبت إضافة الكتاب فى أنه عالج الأنشطة الاقتصادية فى مجتمعات ما قبل الصناعة ، وأثبت أن أنشطة الاستكفاء الذاتى والتبادل كانت

متكاملة ، ووضع فى الاعتبار الاختلاف الشديد بين القواعد المنظمة للسلوك الاقتصادى حينذاك ، وتلك السائدة فى العالم الصناعى اليوم ، وأثبت أن اقتصاد ما قبل الاستعمار كان يتميز بالكفاءة ، ولم تكن إرادة الإنجاز مفتقدة ، بل وسائله كانت هى المحدودة . وعرج على ميدان التجارة الدولية ، واقتصاديات الرق ، والتجارة عبر الصحراء ، وبداية التاريخ الاقتصادى الحديث لأفريقيا مع فجر القرن التاسع عشر ، محللاً السلع الأساسية التى خرجت من القارة ، وخصائص هذا الاقتصاد التصديرى ، ونمو هذه الصادرات خلال النصف الأول من الفترة الاستعمارية (١٩٠٠ / ١٩٣٠) وما تطورت إليه خلال النصف الثانى (١٩٣٠ / ١٩٦٠) . فالكتاب إذن يهم كل مهتم بالشئون الأفريقية : جغرافيين ، مؤرخين ، اقتصاديين ، سياسيين ، وغيرهم .

المترجم

لم أكن أعرف المترجم إلا منذ عامين ، برغم أنه عتيق فى الترجمة ، مترجماً على المستوى الدولى فى الأمم المتحدة . عرفته حين تصفحت ترجمته التى أصدرها المجلس الأعلى للثقافة ، ضمن المشروع القومى للترجمة ، وعنوانها الوثنية والإسلام - تاريخ الإمبراطوريات الزلمية فى غرب إفريقيا . وشجعنى هذا على البحث عن ترجماته الأخرى ، فكان كتاب « البنك الدولى - دراسة نقدية » الذى نال عنه جائزة المجلس الأعلى للثقافة للترجمة فى ميدان الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، وكان كتاب « الصراع على القمة » ضمن سلسلة « عالم المعرفة » التى يصدرها « المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب » بالكويت ، وغيرهما كتب كثيرة سابقة .

وكان إعجابى بترجمة كتاب الوثنية والإسلام مصحوباً بالدهشة ، ذلك
أنى لم أجد مترجماً فحسب ، بل باحثاً ، لا تمر عليه نقطة فى أى تخصص
يعرض له الكتاب إلا ويدقق ويمحص عن أصولها ، ويشرحها للقارئ ، وكأنه
من أهل التخصص ، وهو المتخصص أصلاً فى الاقتصاد ، إذن نحن أمام
متخصص موسوعى أيضاً . من ثم حين استشارنى فى اختيار كتاب للترجمة ،
دفعته له بكتاب :

Hopkins, A. G., An Economic History of West Africa

فليس أجدر بمترجم موسوعى إلا أن يضاف مؤلفاً موسوعياً على صفحات
كتاب موسوعى مثل هذا الكتاب .

د. محمد عبد الغنى سعودى

المهندسين

١٩٩٧/١١/١٥

تمهيد

كنت لدى إعداد هذا الكتاب أشبه ما أكون بإحدى الشخصيات المعروفة فى الفولكلور الاسكتلندى الحديث ، وهى شخصية الرجل الذى تقول الرواية إنه يمضى كل وقته فى طلاء الجسر الممتد فوق مصب نهر فورث . إن عمله لا ينتهى أبداً ، لأنه فى الوقت الذى يصل فيه إلى أحد طرفى الجسر يكون الطرف الآخر فى حاجة إلى أن يطلّى من جديد . وكذلك مهمتى فى إعداد هذا الكتاب ، إذ كانت تبدو بدورها بلا نهاية : ففى كل مرة وضعت فيها اللمسات النهائية للفصل الأخير كان علىّ أن أرتد على عقبي وأسرع فى تغطية الثغرات التى بدأت تظهر فى الفصل الثانى . غير أنى ، على خلاف صاحبى الاسكتلندى الأسطورى ، قررت أن أكفّ عن العمل ، لا لأنه وصل إلى الكمال - فما أبعدنى عنه - ولكن لأنه يحين وقت يكون فيه السعى إلى تحقيق ما لا يمكن تحقيقه ضرباً من الخبل .

إذ تقول يومياتى إنى بدأت العمل فى مخطوط هذا الكتاب منذ قرابة ست سنوات ، برغم أنه كانت هناك فترات بدا لى العمل فيها - مثلما بدا بلا ريب لناشرى الكتاب الطويل الأناة - أنه استغرق حياة بكاملها . والرجل الذى يقوم بطلاء جسر نهر فورث ، لكونه دؤوباً ومعتمداً على نفسه ، يعمل دائماً بمفرده . وأنا بدورى قد أتقنت استخدام فرشاة الطلاء ، ولكن جهودى كان يدعمها معاونون مهرة ، مزجوا الطلاء ، وعاونونى فى الوصول إلى الأركان الصعبة ، وكانوا بين الحين والآخر يسلطون على عملى مصباح لهب .

وإنى مدين لجون فيدج ، مدير مركز دراسات أفريقيا الغربية ، لرعايته لدراسة التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية فى برمنجهام ، ولأنه أشركنى فى معرفته التى لا نظير لها بتاريخ أفريقيا الغربية ، ولأنه خلق فى المركز مناخاً عاد

بالفائدة على أساتذة المركز وطلبتة سواء بسواء . وقد قدم زميلان في المركز ، هما ماريون جونسون ودوجلاس ريمر ، إجابات على مجموعة متنوعة من الأسئلة خلال مرحلة كتابة النص ، وقرأ أجزاء هامة من المخطوط ، واقتراحا إدخال تحسينات تغطي مسائل الأسلوب والوقائع والمنطق . وتوفى زميل آخر في ربيع العمر بصورة مفاجئة ، هو ر . أ . برادبوري ، وجاءت وفاته عندما كان المخطوط مازال في مراحله الأولى ، ولكن في وقت كنا قد بدأنا فيه سلسلة من المناقشات المثمرة حول العلاقة بين الأنثروبولوجيا الاجتماعية والتاريخ الاقتصادي . وقد كان كسب الكتاب كبيراً من تعليقات برادبوري . وبذلت جهدي لأن أضع مستوياته الرفيعة نصب عيني ، حتى وإن عجزت عن بلوغها .

كما أنى أفدت كثيراً من التحاقى بقسم التاريخ الاقتصادي والاجتماعى كعضو مساعد . وكانت الطبيعة السمحة والرؤية المتحررة للعالم الراحل و . هـ . ب . كورت في معالجته لدراسة التاريخ الاقتصادي ، موثمتين لى بوجه خاص بوصفى متدربا على الحرفة فى أول الطريق وقليل الخبرة . كذلك شجعنى الرئيس الحالى للقسم ، چون هاريس ، عندما بدأ الوهن ينال من عزيمتى ، فبرغم ضغوط العمل القاسية لم يكن يضمنّ على بوقته ، وقرأ جزءاً كبيراً من المخطوط . وامتنانى أيضاً للأستاذ سيريل إيهيرليتش من جامعة الملكة The Queen's University ، فى بلفاست ، والأستاذ ستىوارت بروتشى من جامعة كولومبيا ، نيويورك ، لما قدماه من تعليقات رفيعة القيمة على أجزاء هامة من مسودّه مبكرة للمخطوط .

هؤلاء الأساتذة جميعا كانوا عوناً كبيراً فى تحسين عمل يفتقد الكمال . أما ماتبقى من مواطن ضعف فهو مسؤوليتى بالكامل .

وثمة أفضال محددة لكتاب آخرين ، أكثر من أن تحصى أو تسجل هنا ، نوهت بها فى الحواشى فى نهايات الصفحات وفى ثبت المراجع فى آخر الكتاب . وكل ما يتمتع به هذا العمل الآن من وضوح فى الحجج والعرض إنما يدين بالكثير للأسئلة التى طرحها طلبة الجامعات وخريجوها الذين كنت ألقى عليهم محاضراتى فى برمنجهام منذ عام ١٩٦٤ . وجزاء هؤلاء ، وإن نجاء متأخرا ، أنهم ساعدوا على تيسير عبء تعليم من يجىء بعدهم .

وفى العام الأكاديمى ١٩٦٩ - ١٩٧٠ واتانى الحظ بحصولى على زمالة بحثية فى جامعة ليستر . وخلال هذه الراحة القصيرة من التدريس والمهام الإدارية توفر لدى الوقت لتقييم المدى الكامل لمواطن الضعف والنقص فى المسودة الأولى للمخطوط ، ولبدء العمل فيما كان مقرراً أن يصبح الصورة النهائية . وإنى مدين لجامعة ليستر لسخائها ، ولرالف ديفيز والأعضاء الآخرين فى قسم التاريخ الاقتصادى لمودتهم ودفء ترحيبهم . ومن حسن الطالع أن الصداقات التى تكونت فى ذلك العام ظلت باقية بعد رحيلى من ليستر .

أما المهمة الأساسية التى اضطلعت بها فى جمع وتصنيف ثبت المراجع فقد يسترتها المساعدة الشاملة التى قدّمها روبرت إيرفنج وجوسلين أبى . والمهمة الأخرى التى لاتقل أهمية ، مهمة طباعة المخطوط ، اضطلع بها عن طيب خاطر الموظفون الإداريون بمركز دراسات أفريقيا الغربية ، وكذلك هيلين ثومبسون من مدرسة التربية ، وفى مقدمة هؤلاء جميعاً كاثى ماكارتنى من قسم التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، التى ظلت على خلافى محتفظة بهدوئها وكفاءتها حتى فى المراحل النهائية التى يسودها القلق .

وقد كان والدائ وزوجتي مطالبين طيلة سنوات عدة بالتذرع بالصبر وضبط النفس في مواجهة ما كان يسدعني من إهمال ، وبالإيمان بما اعتاد المؤلفون أن يحلموا به من توقعات متفائلة ، وبأن يذكروني في لحظات الضعف والكآبة بأن التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية ليس هو كل ما في الحياة من خبرات وتجارب . وإذا كان لهذا الكتاب قيمة فإنني أهديه إليهم كبعض الجزاء لهم .

أ . ج . هوبكنز

مركز دراسات أفريقيا الغربية
جامعة برمنجهام

الفصل الأول

نظرات إلى الماضي الاقتصادي لأفريقيا

المؤرخون لا يقدمون دائماً مبرراً واضحاً لعملهم . فمن يختارون موضوعات مسلماً بأهميتها ، مثل الثورة الصناعية أو الثورة الفرنسية ، نادراً ما يغالبهم شعور بأنهم يرغمون على أن يفسروا لماذا قرروا الكتابة عن أحداث يوجد اتفاق عام على أنها كانت ذات دلالة أساسية . أما من هم في الوقت نفسه من أبناء البلدان التي يدرسونها فإنهم يشاطرون قراءهم عدداً من الافتراضات الأساسية التي كثيراً ما تظل خافية وغير معلنة . وفي كلتا الحالتين يكون التحفظ مفهوماً ، وإن كان من الجائز القول بأن الأولويات المسلم بها والقيم المستقرة يمكن أن تجعل من العسير التوصل إلى تفسير جديد تماماً . أما المؤرخون الذين يقررون التخصص في موضوعات غير معروفة نسبياً فيجدون أنهم ملزمون بتفسير اختياراتهم . كما أنهم في حاجة إلى التدليل على أن مرجع غموض موضوعهم ليس عدم أهميته ، وهم عندما يكونون بصدد الكتابة عن بلد آخر غير بلدهم يتعين عليهم شرح نهجهم لقراء قد تكون نظرتهم إلى الماضي شديدة الاختلاف . والمبرر لنشر هذا الكتاب يتضمنه افتراضان مترابطان : فهو يرمى في المقام الأول إلى ملء فراغ في الدراسات الأفريقية ، ويرمى ثانياً إلى الإسهام بقدر ما في التاريخ الاقتصادي للعالم المتخلف .

فحتى الآن لا توجد رواية للتاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية تتمتع بدرجة معقولة من الكمال . فالدراسات المتوفرة عن المنطقة ، حتى وإن كانت رفيعة القيمة ، ذات نزعة سياسية في الأساس . ولن يجد القارئ هنا مناقشة

مستفيضة لدول كبيرة وقادة عظام ، أو لمستكشفين أجانب ومبشرين وحكام مستعمرات ذوى سلطات إدارية واسعة . غير أن التاريخ الاقتصادى ليس تاريخاً ضيقاً بالضرورة ، ولا هو تاريخ من غير بشر . على النقيض ، فإن المؤرخين الاقتصاديين ، فى محاولاتهم لإعادة بناء تاريخ الزراعة والتجارة الداخلية ، يجدون أنفسهم على اتصال وثيق بحياة الأغلبية العظمى من الأفارقة - نساءً ورجالاً على حد سواء . وقد يرى غير المتخصصين أن التحديد الجغرافى الذى يوحى به عنوان الكتاب يجعل موضوعه ضيقاً للغاية . غير أن أفريقيا الغربية ، برغم أنها مجرد جزء من القارة الأفريقية ، تكاد من حيث المساحة ألا تقل عن أوروبا بكاملها ، فيما عدا روسيا ، كما أن سكانها يقتربون الآن من المائة مليون . ومن المسلم به أن تاريخ الإمبراطوريات قد غطى المعمورة بأسرها ، ولكنه لم يفعل ذلك إلا بالتعامل مع قاطنى القارات الأخرى باعتبارهم إضافات فى ملحمة أوروبية من الناحية الجوهريّة : إذ كانوا يشاركون فى الاستعراضات فى المناسبات الاحتفالية ؛ وتلوح على وجوههم ابتسامات المشرق الغامضة ؛ ويخوضون «حروباً أهلية» لا يعرف لها سبب فى أفريقيا السوداء . وقد بدا قصور النظرة الإمبراطورية عندما تبين أن الأفارقة والهنود يشغلون مكاناً محورياً فى تاريخ قارتهم . فمن الواضح الآن أن أفريقيا الغربية لها تاريخ طويل ومتعدد الجوانب . ومحاولة تضمين مجرد الجوانب الاقتصادية لهذا التاريخ فى مجلد واحد إنما يعنى التوسع فى التعميمات إلى أبعد حد يسمح به الأمان .

وعلى الرغم من أن هذا الكتاب يسعى إلى سد فجوة فى الدراسات الأفريقية ، فلن يكون من الصواب الإيحاء بأنه جديد تماماً ، إذ لم يكن ممكناً تصور الإقدام عليه من غير إسهام الرواد الأوائل للتاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية ،

كما لم يكن من المستطاع إتمامه من غير البحوث التفصيلية التى أجريت خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية .

وأول المعالم المهمة كان بلا جدال الدراسة الكلاسيكية التى أجراها ألان ماكفى **The Economic Revolution in British West Africa** ، والتى نشرت فى عام ١٩٢٦ .^(١) وفى التصدير لكتابه برر ماكفى ما بذله من جهد باسترعاء الأنظار إلى حقيقة أن التاريخ الاقتصادى للإمبراطوريات ، ولأفريقيا الغربية البريطانية بوجه خاص ، كاد أن يُغفل كلية ، مثلما كان التاريخ الاقتصادى لالمنجترا مهملًا قبل صدور كتاب ثورولد روجرز ووليم كاننجهام . ولكن لم يتحقق الأمل الذى راود ماكفى ، وهو أن يفتح كتابه على الفور الطريق أمام الباحثين الآخرين . فحتى عام ١٩٤٢ لم يكن قد أبدى من جديد اهتمام بالموضوعات التى عالجها ، وجاء الاهتمام فى ذلك الوقت من جانب و.ك. هانكوك الذى تضمن كتابه الشهير **Survey of British Commonwealth Affairs** دراسة ثاقبة لنشاط التجار فى أفريقيا الغربية . وأرسى هذان العملان فيما بينهما قاعدة أكاديمية أمامية معزولة بدرجة ما ، ومهجورة فى أغلب الأحيان . بل إن ما أنجزاه كان مرجعه فى الأساس أنهما تناولوا أفريقيا الغربية باعتبارها جزءا من الموضوع الأشمل المتعلق بتاريخ الإمبراطوريات^(٢) . وربما كان الفرنسيون حتى أقل اهتماما بالتاريخ الاقتصادى للأراضى التى كانت خاضعة لهم فى أفريقيا الغربية . وقد كان كتاب جورج هاردى **La mise en valeur du Sénégal de 1817 à 1854** ، الذى نشر فى

(١) يوجد تقييم أوفى لكتاب ماكفى فى مقدمة طبعته الجديدة التى نشرت فى عام ١٩٧١ .

(٢) ومع ذلك فإن هذين الكتابين تناولوا الجانب الأفريقى من قصة الامبراطوريات بمهارة استثنائية أيضا .

عام ١٩٢١ ، عملا وحيداً آخر أعد كجزء من تاريخ الإمبراطوريات . ولم يتناول الماضى الاقتصادى لأفريقيا الغربية من وجهة نظر الأهالى إلا كتابان فقط نشر قبل الخمسينات ، وهما أ.و. بوفل **Caravans of the Old Saha-ra** ، الذى نشر أولا فى عام ١٩٣٣؛^{(٣)*} جورج و. براون **The Economic History of Liberia** ، وهو كتاب لم يلق اهتماما ونشر فى عام ١٩٤١ . وهذان الكتابان كانا بدورهما انعكاسا للنظرة السائدة فى زمانهما : فدراسة بوفل الأكاديمية ، وإن كان لها رواج مع ذلك ، أبرزت الجانب الأكثر تشويقا والحافل بالمغامرة فى التاريخ الأفريقى ، على حين كان بحث براون المتأنى متأثرا جزئيا بأمل الاستقلال الأفريقى الذى كانت ليبيريا فى ذلك الوقت مثالا له ، وتأثرت به أيضا كتابات أخرى لبعض المثقفين الأفارقة .

وقد شهدت السنوات الخمس عشر الماضية زيادة ملحوظة فى عدد الدراسات الأفريقية ذات الطابع الأكاديمى ، وإن تكن قلة منها هى التى ركزت على التاريخ الاقتصادى . وكما سيتضح من الحواشى وثبت المراجع ، فإن قدراً كبيراً من حجج وبيّنات هذا الكتاب يستند إلى أبحاث اقتصاديين وأنثروبولوجيين وجغرافيين . وبداية من عام ١٩٥٦ ، ومع ظهور كتاب ك.ا. دايك **Trade and Politics in the Niger Delta, 1830- 1885** ، أخذت غالبية الأبحاث

(٣) توجد الآن طبعة جديدة منقحة تنقيحاً شاملاً من هذا الكتاب تحت عنوان **The Golden Trade of the Moors** ، ١٩٦٨ .

(*) توجد ترجمتان للصورة المنقحة من الكتاب ، قام بإحديهما الدكتور زاهر رياض تحت عنوان **الممالك الإسلامية فى غرب أفريقيا وأثرها فى تجارة الذهب عبر الصحراء** ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٨ ؛ وقام بالثانية الدكتور عبد الهادى أبو لقمة والدكتور محمد عزيز ، تحت عنوان **تجارة الذهب وسكان المغرب الكبير** ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازى ، ١٩٨٨ - المترجم .

التي تعتبر تقليدياً تاريخاً اقتصادياً تركز على العلاقات الاقتصادية بين أوروبا وأفريقيا ، وكان مرجع ذلك في الأساس أن هذه العلاقات كانت موضوعاً يطرح قضايا لا يتعذر على الباحثين تناولها . ثم أخذ التركيز يتقل خلال الستينات إلى دراسة الأنشطة الاقتصادية المحلية التي تناولها مثلاً كتاب بوللى هِلْ *The Migrant Cocoa-Farmers of Southern Ghana* ، الذي نشر في عام ١٩٦٣ ، وتناولتها مجموعة المقالات التي أعدها كلود مياسو تحت عنوان *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa* (١٩٧١) . ومن المرجح أن تصبح البحوث المتعلقة بالإنتاج والتبادل في الاقتصاد المحلي هي الشاغل الرئيسى للمؤرخين الاقتصاديين لأفريقيا خلال السبعينات .

ذلك أن الاعتماد على أعمال دارسين آخرين خلاف المؤرخين ليس مسألة تملئها الضرورة وحدها ، بل إنها أيضاً خيار يقبله الباحث راضياً . فالتاريخ بحاجة إلى أن يكون وثيق الارتباط بالعلوم الاجتماعية لسبيين . أولهما أن كلا من المؤرخين وعلماء الاجتماع مهتمون بدراسة الثبات والتغير الاجتماعيين ، برغم أن هذين الموضوعين ليسا بالطبع اهتمامهم الوحيد ؛ ثانيهما أن ما يجمع بين نهجهم إزاء الموضوعين أكبر كثيراً مما يعتقد عادة . ذلك لأن القول بأن المؤرخين يهتمون بالأحداث الفريدة ، على حين يستكشف علماء الاجتماع القوانين العامة ، إنما هو تصور عام وليس وصفاً دقيقاً لما يفعله كل منهم . وفي الممارسة كان مؤرخو أفريقيا قد قطعوا شوطاً ما صوب الأخذ بنهج متعدد التخصصات ، إذ استخدم التحليل

الاقتصادي لدراسة تطور الجهاز الإداري في فترة ما قبل الاستعمار؛^(٤) كما استخدمت تقنيات الاقتصاد القياسي لتحليل التغير الهيكلي في الماضي الأكثر قربا؛^(٥) وطبقت مفاهيم وأدوات الأنثروبولوجيا الاجتماعية على الهياكل الاجتماعية والنظم السياسية؛^(٦) وأولى اهتمام غير متحفظ للقضايا الفلسفية في بيان الأسباب التاريخية.^(٧) أما المؤرخون الذين مازالوا يرون أن دراسة ماضي أفريقيا إنما هي ممارسة غير مجدية،^(٨) فينبغي لهم أن يعتبروا أنهم قد أخفقوا مثلما أخفق نقاد جاليليو الذين رفضوا استخدام التلسكوب في إدراك أن العالم يمتد إلى ما وراء أوروبا، وعليهم أيضا أن ينظروا في إمكانية أن يتعلموا من المنهجيات والتقنيات البحثية التي يستخدمها مؤرخو أفريقيا، وأن يسهموا فيها أيضا.

التبرير الثاني لهذا الكتاب هو أنه إسهام في دراسة العالم المتخلف. وهذا الجانب من الكتاب يمكن رؤيته بوضوح شديد في معالجة موضوعات من قبيل

(٤) إيفور ويلكس، "Aspects of Bureaucratization in Ashanti in the Nineteenth Century" في مجلة *جورنال أوف أفريكان هيسيتوري*، العدد ٧، ١٩٦٦، الصفحات ٢١٥ إلى ٢٣٢.

(٥) ر. سرريسنزيفسكي *Structural Changes in the Economy of Ghana, 1891-1911*، ١٩٦٥.

(٦) انظر على سبيل المثال، *History and Social Anthropology*، إعداد ام. لويس، ١٩٦٨.

(٧) ر. س. سميث، "Event and Portent . the Fall of Old Oyo, a Problem in Historical Explanation" في مجلة *أفريكا*، العدد ٤١، ١٩٧١، الصفحات ١٨٦ إلى ١٩٩.

(٨) للاطلاع على مراجع حديثة لأفريقيا « غير التاريخية »، انظر ه. ر. تريغور روبر، : "The Past and the Present History and Sociology"، في مجلة *پاست أند بريزنت*، العدد ٤٢، ١٩٦٩، الصفحات ٢ إلى ١٧.

السمات المميزة للمجتمعات « التقليدية » ، أو طبيعة التبادل في مرحلة ما قبل الصناعة ، أو إمبريالية أوروبا الصناعية ، أو اقتصاديات الاستعمار ، أو نشأة القومية ، وهي موضوعات مألوفة في غالبيتها للمؤرخين المتخصصين في مناطق مختلفة أخرى غير أفريقيا الغربية . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لا تكاد توجد أية دراسات شاملة للتاريخ الاقتصادي لبلدان في العالم المتخلف . فالكتب التي تعالج جميع قطاعات الاقتصاد تتجه إلى اتباع تسلسل زمني ، وتقتصر على الفترة التي تبدأ منذ القرن التاسع عشر ،^(٩) على حين أن الكتب المرتبطة بفتترات سابقة تتجه إلى التركيز على قطاعات خاصة من الاقتصاد .^(١٠) وتعتبر أفريقيا ذات أهمية خاصة لأغراض المقارنة لأن القارة تشغل مكانا هاما في ميثولوجيا التخلف . فالعامة ينظرون إلى أفريقيا ما قبل الاستعمار على أنها تشكل الخط(*) الذي يرسم لتعيين حدود أنشطة اقتصاد

(٩) يمكن الاستشهاد هنا ببعض دراسات فقط سيلسوفورتادو Economic Development , of Latin America: a Survey From Colonial Times to the Cuban Revolution , كمبردج ، ١٩٧٠ ، چميس س . إنجرام ، Economic Change in Thailand, 1850-1970 ، ستانفورد ، ١٩٧١ ؛ فرانك س . د . كنج ، A Concise Economic History of Modern China ، ١٩٧٠ ؛ و . و . لوكود ، The Economic Development of Japan ، برينستون ، ١٩٥٤ .

(١٠) مرة أخرى نكتفي هنا ببضعة أمثلة فقط ١٠ . حبيب ، Agrarian System of Mughal India ، يومباي ، ١٩٦٢ ؛ د . هـ . بركنز Agriculture in China, 1368-1968 ، إنديرة ، ١٩٧١ ؛ توماس س . سميث The Agrarian Origins of Modern Japan ، ستانفورد ، ١٩٥٩ . كما أن العمل الجماعي الذي أعده م . أ . كوك ، ١٩٧٠ ، Studies in the Economic History of the Middle East From the Rise of Islam to the Present Day ، يغطي فترة زمنية أطول ومجموعة متنوعة من الموضوعات .

(*) يستخدم المؤلف هنا تعبير "Blimsol Line" ، الذي يقال له بالعربية « خط بلمسول » أو « خط التحميل » ، وهو علامة على جانب السفينة تشير إلى الحد الأقصى المسموح به لحمولتها . وقد سمي كذلك نسبة إلى صمويل بلمسول (١٨٢٤-١٨٩٨) ، الذي اقترحه لضمان أكبر قدر من الأمان للسفينة وبحارتها - المترجم .

الكفاف . وأعلى هذا الخط يوضع ما يفترض أنه الاقتصادات الأكثر تقدماً لمناطق أخرى في مرحلة ما قبل الصناعة ، مع حجز الأماكن الأكثر رقياً وارتفاعاً للبلدان الأوروبية . وتزودنا أفريقيا باختبار طيب لدقة هذا التصنيف ، وللمعتقدات المتعلقة بالمجتمعات « التقليدية » التي تعد أساساً له ، وذلك لأن هذا الجزء من القارة يمكن دراسته بقدر من العمق من وقت مبكر ، وبعيداً عما يحدثه وجود المستوطنين البيض من تعقيد للأمور .

وإذا افترضنا أننا أوضحنا أهمية إجراء مسح للتاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية ، فإننا نواجه بعد ذلك مسألة كيفية تنظيم المجموعة المتنوعة الكبيرة من البحوث المتخصصة التي تشكل الأساس لهذا الكتاب . فالمسألة معقدة لأن البحوث المعنية تغطي فروعاً متعددة من المعرفة ، كما أنها تكون متحيزة عند معالجتها لموضوعات تكاد أن تتطلب تركيزاً متساوياً في دراسة الماضي الاقتصادي لأفريقيا الغربية . فضلاً عن ذلك فإنه لم يتم حتى الآن تطوير تسلسل كرونولوجي (حولي) مناسب للتاريخ الاقتصادي . وفي ظروف كهذه يكون الإغراء بترك الحقائق « لتتحدث عن نفسها » شديداً للغاية . ومن سوء الطالع أن الحقائق ليست لديها قدرة فطرية على ترتيب نفسها . فما لا نعلمه ، وما نختار أن نسقطه ، قد يكون في أهمية ما ندرجه أو أكثر منه أهمية ، وما ندرجه يتحدد جزئياً بافتراضاتنا بشأن ما هو هام . كما أن النهج السردى (القصصى) الذي يتبعه مؤرخون عديدون كثيراً ما يطغى على التفسير عند الوصف ، ويخفى الافتراضات التي تؤثر في اختيار المادة . ومن المرجح أن يُؤثر علماء الاقتصاد استخدام مفاهيم وتقنيات المحاسبة القومية لقياس التغيرات في الدخل والانفاق على المستويين القومي والشخصي . وهذا الإجراء بدوره يثير صعاباً . فالبيانات اللازمة لإجراء دراسة استقصائية من هذا النوع ليست متاحة بالنسبة لفترات ما قبل القرن

العشرين ، كما أنه توجد مشاكل فكرية بشأن تعريف الوحدات « القومية » في فترة ما قبل الاستعمار .^(١١)

ويلزم هنا الأخذ بمبدأ تنظيمي يكون على درجة من الشمول تكفي لتغطية المجموع الكلي للأنشطة الاقتصادية على امتداد عدة قرون ، ويكون في الوقت نفسه محددا بدرجة تكفي لكي يوفر موضوعا مترابطا للكتاب بأكمله . والمبدأ التنظيمي الذي يقى بهذه المعايير على أفضل نحو هو مبدأ السوق . ولهذا المفهوم ، حسب تعريفه هنا ، ثلاثة أبعاد : أولها ، حجم وقيمة السلع والخدمات التي يجرى التعامل فيها ، فهذان يحددان نطاق السوق من الزاوية الكمية ؛ ثانيها ، التغيرات الجغرافية في أنشطة التبادل التي تقرر نطاق السوق من الزاوية المكانية ؛ ثالثها ، عدد الأطراف المشتركة في التبادل وحالتها الاجتماعية ، وهذان يؤثران في التركيب النوعي للسلع والخدمات التي يتم الاتجار فيها . فالسوق مفهوم يمكن الأخذ به اعتمادا على كل من الشواهد النوعية والكمية . والشواهد النوعية هي الغالبة في فترة ما قبل الاستعمار ، أما الكمية فتكتسب أهمية في القرن العشرين .

وثمة ملاحظتان أخريان ينبغي الإشارة إليهما بشأن الطريقة التي سيستخدم بها مفهوم السوق . فمن الهام أولا الاحتراس من الافتراض القائل بأنه يوجد اتجاه طبيعي نحو التطور ، وبأن الانحرافات عن هذا الاتجاه تتطلب تفسيراً خاصاً ، وإلا فإن السوق يمكن أن تصبح بسهولة جزءاً من أسطورة تطويرية تبدأ

(١١) لم يقدم الاستعمار حلاً لهذه المشكلة بمجرد إقراره لحدود مرسومة بوضوح . وثمة ضعف رئيسي في كتاب سرنيسزيكسكي ، 1891 ، *Structural Change in the Economy of Ghana* ، هو أن الوحدة القومية المعنية (ساحل الذهب) لم تكن في ذلك الوقت كيانا اقتصاديا . 1911-

باعتصاد الكفاف وتنتهى بالتصنيع . ذلك أن البحث عن منشأ السوق لا يقل عقمًا عن المسعى الذى أقدم عليه ذات يوم الفلاسفة السياسيون لتقصي منشأ الدولة . فالتجارة فى أفريقيا ، كما هى فى كل مكان ، قديمة قدم الإنسان نفسه ، ومفهوم السوق ملائم للعصور المبكرة مثلما هو ملائم للعصور الحديثة . فضلا عن ذلك فإن أنشطة التبادل والكفاف كانت (ولا تزال) أنشطة متكاملة . وتفسير أحدهما ينطوى على تفكير فى الآخر لأن حجم السوق لا يمكن فهمه دون الاستدلال بالأنشطة غير السوقية . إن التغير يحدث ، ولكن ليس بالضرورة فى اتجاه التصنيع . ومن الهام التعرف على العوامل التى تمكن السوق من التوسع ، ولكن من الهام بالمثل تذكر أن النمو يمكن إبطاؤه ، وأن السوق يمكن أن تقلص ، وأن الاتجاهات المقبلة هى مسألة تخمين أكثر منها مسألة تنبؤ دقيق .

الملاحظة الثانية تتعلق بتفسير أنشطة التبادل فى مجتمعات ما قبل الصناعة . فعندما يناقش المؤرخون الأسواق والتجارة ، فإنهم يتجهون إلى افتراض أن الأسعار تتحدد بالعرض والطلب ، وأن ربحية الصفقات المختلفة تؤثر فى حجم ونمط السلع المطروحة فى السوق ، وفى توليفة العوامل اللازمة لإنتاجها . غير أنه من الممكن ألا تطبق هذه القواعد عالميا . ومن الطبيعى أن يكون لكل مجتمع نظام اقتصادى ، من حيث أنه يوفر المستلزمات المادية لإشباع الحاجات البيولوجية والاجتماعية ، ولكن مجموعة القواعد التى توضع لتسيير هذا النظام يمكن أن تكون بعيدة عن التركيز على مبادئ الوفرة وتعظيم الإنتاج التى يعتقد أنها تسود فى المجتمعات الصناعية الحديثة . وفى مجتمعات ما قبل الصناعة ربما تكون قواعد المعاملات التجارية الأخرى غير السعر أكثر أهمية فى تحديد النسب التى يتم وفقا لها تبادل السلع . ذلك أن المبادئ التى تحكم نشاط السوق فى هذه المجتمعات يمكن أن تكون هى مبادئ المعاملة بالمثل

(المنح الإجبارى للهبات فيما بين الأصدقاء والأقارب) وإعادة التوزيع (إعادة تخصيص الموارد التى يقررها العرف عن طريق سلطة يقررها المجتمع) .

ويشكل التباين بين هاتين المجموعتين من قواعد السلوك موضوعا بارزا فى الفكر السوسولوجى الحديث ، كما كان يشكل الأساس لكتابات هامة فى الفروق بين الحضر والريف . ويمكن أن يعزى منشؤه إلى التفريق الذى أجراه تونى بين الجيمائشافت والجيزيلشافت ، أى بين جماعة تربطها القرابة ، واتحاد يجمعه عقد ، وإلى التفريق الذى أجراه ثيبر بين العقلانية الواقعية (التقليدية) والعقلانية الشكلية (الحديثة) . وقد طبق التفسير الواقعى على أفريقيا كتاب ، من أمثال پولانى ودالتون ، كانت لديهم قناعة بأن التبادل التقليدى كان يمارس وفقا لمبادئ المعاملة بالمثل وإعادة التوزيع .^(١٢) أما وجهة النظر الشكلية فقد قدمتها مجموعة أكبر من الدارسين ، على رأسها فيرث وجونز ، آزت فكرة الانتقائية فى التطبيق التى تقول بها النظرية الاقتصادية الغربية .^(١٣)

(١٢) Trade and Market in the Early Empires ، إعدام ك . پولانى ، س . و . أرنتزبرج ، ه . و . بيرسون ، جليнка ، ١٩٥٧ . وأفضل مرشد إلى فكر پولانى هو مقال س . س . همفريز ، "History, Economics and Anthropology : the Work of Karl Polanyi" ، مجلة هيسستورى أند ثيورى ، العدد ٨ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ١٦٥ إلى ٢١٢ . ويمكن الإلمام بالمراجع التى شكلت أعمال دالتون المبكرة من مقالته الأخير "Theoretical Issues in Economic Anthropology" ، مجلة كارنت أنثروبولوجى ، العدد ١٠ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٦٣ إلى ١٠٢ . كما قام دالتون أيضا بأعداد مجموعة من الدراسات ضمنها العمل الجماعى Tribal and Peasant Economics ، نيويورك ، ١٩٦٧ ، الذى يعرض وجهة النظر الواقعية .

(١٣) يوجد عرض رائع لهذا الجدل فى العمل الجماعى Themes in Economic Anthropology ، الذى أعده رايموند فيرث ، ١٩٦٧ ، الذى يقدم نهجا شكليا مشروطا . وثمة وجهة نظر مماثلة يعبر عنها العمل الجماعى Economic Anthropology ، الذى أعده انوارد أ . لوكليز وهارولد ك . شنيدر ، نيويورك ، ١٩٦٨ . وكانت أول دراسة تفصيلية للتفسير الشكلى للسلوك الاقتصادى الأفريقى هى مقالة و . أ . جونز الهامة "Economic Man in Africa" ، مجلة دراسات معهد البحوث الغذائية ، العدد ١ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ١٠٧ إلى ١٢٤ .

إن إجراء تحليل لأنشطة السوق في أفريقيا دون أن تؤخذ في الاعتبار إمكانية وجود اختلاف شديد بين القواعد النازمة للسلوك الاقتصادي وتلك السائدة في العالم الصناعي ، إنما يعنى المخاطرة بتطبيق نهج أساسه الانغلاق العرقى وعدم فهم الفروق التاريخية . غير أن وجهة النظر الواقعية (substantivist) ، برغم ما تحفل من حفز للتفكير ، ليست أفضل كثيراً من الشكلية (fomalism) المعدلة التي قدمها فيرث وجونز . وهناك سببان رئيسيان لهذا التقدير يتناولهما الفصل الثاني بالتفصيل . أولهما ، أن الواقعيين مخطئون في قولهم إن قيم مجتمعات ما قبل الصناعة ودوافعها تختلف في النوع وليس في الدرجة عن قيم المجتمعات الصناعية ودوافعها . والحقيقة أنه حتى الفروق في الدرجة يمكن أن تكون أقل بكثير مما يفترض عادة . ثانيهما ، أن نظرية « الواقعية » تخفق في مواجهة الاختبار التطبيقي : فمن الواضح أن اقتصاد أفريقيا الغربية فيما قبل الاستعمار لم يكن يعمل وفقاً للمبادئ التي يفترض أنها تميز المجتمعات « التقليدية » . والحقيقة أن مفهوم المجتمع « التقليدي » هو نوع مثالي لا يعتد بقيمته في فهم الواقع .

والحجج الواردة في هذا الكتاب مشتقة من موضوعه ، وترتبط بالثبات والتغير في السوق . والتحليل الذي يتضمنه **الفصل الثاني** للاقتصاد المحلي في فترة ما قبل الاستعمار أساسى في فهم الكتاب كله . فهذا الفصل ينقض الأساطير التي ازدهرت حول السمات المميزة للمجتمعات « التقليدية » ، ويبرهن على أن التبادل كان منتشرأ ، ويحدد القوى التي كانت تحاول توسيع السوق ، ويتوصل إلى استنتاجات بشأن القيود الداخلية على النمو . أما **الفصل الثالث** فيتقصى العلاقات التجارية الخارجية في الفترة السابقة على الثورة الصناعية في أوروبا ، ويستفيد من نموذج مبسط للتجارة الدولية في تفسير

سبب إخفاق تجارة الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي في التغلب على الحواجز القائمة أمام نمو السوق . ويوضح **الفصل الرابع** كيف أقيمت روابط قوية ، للمرة الأولى ، بين التجارة الخارجية والاقتصاد المحلي نتيجة لتوسع التجارة «المشروعة» في القرن التاسع عشر . ويبين أن هذا التطور هو بداية التاريخ الاقتصادي الحديث لأفريقيا الغربية ، كما يعتبر محوريا لفهم السبب في تقسيم المنطقة فيما بين الدول الأوروبية . ويلقى **الفصل الخامس** نظرة موجزة على فترة الاستعمار . وهنا يستخدم مفهوم الاقتصادات « المفتوحة » والاقتصادات « المغلقة » لتحليل القسّمات الهيكلية للاستعمار ، كما يستخدم البيانات الكمية لتوضيح أداء الاقتصادات الاستعمارية فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٦٠ . ويتضمن **الفصل السادس** تقييما لإسهام الأجانب والأفارقة في اكتمال الاقتصادات المفتوحة خلال النصف الأول من الحقبة الاستعمارية (١٩٠٠-١٩٣٠) . ويبين أن الاقتصاد المفتوح كان صورة الاقتصاد التي اتخذت طابعا نظاميا رسميا ، والتي كانت آخذة في الظهور بالفعل في القرن التاسع عشر قبل التقسيم ، وأن نمو الصادرات قد نشأ في المقام الأول عن تعبئة الموارد داخل الاقتصاد المحلي . ويتناول **الفصل السابع** التعديلات التي أدخلت على الاقتصادات المفتوحة في النصف الثاني من الحقبة الاستعمارية (١٩٣٠-١٩٦٠) ، ويقدم تفسيراً لنشأة القومية ولبدايات التصنيع ، يستند إلى تحليل للتطورات في قطاع التصدير وفي الاقتصاد المحلي .

وإنني أقدم هذا البيان التمهيدى بأمل أن يكون مرشداً للقارئ يهتدى به عبر التفاصيل الواردة في فصول الكتاب .

الفصل الثانى

الاقتصاد المحلى :

هيكله ووظائفه

البدء من البداية أمر منطقي ، وذلك مرغوب فيه بوجه خاص فى هذا السياق ، نظرا للإقرار الواسع الانتشار الآن بأهمية كتابة التاريخ المحلى لأفريقيا . غير أنه عند هذه النقطة على وجه التحديد يواجه مؤرخو أفريقيا أشق الصعوبات فيما يتعلق بالمادة التى توفرها المصادر . ففى المقام الأول يوجد نقص فى الأدلة الثابتة ، لاسيما فى حالة منطقة الغابات ، حيث لم تكن السجلات الأهلية المكتوبة معروفة تقريبا قبل القرن التاسع عشر . ثانيا ، نادرا ما كانت المصادر القليلة الموجودة تستخدم لدراسة التاريخ المحلى فى فترة ما قبل الاستعمار ، أى قبل عام ١٩٠٠ على وجه التقريب^(١) . ولما كان ما يوجد هو خليط متناثر من البيانات ، فإنه يكون من العسير تفادى تقديم صورة مركبة للاقتصاد « التقليدى » . كما أنه مع الافتقار إلى تسلسل زمنى مترابط للأحداث تزداد صعوبة الإفلات من تقديم رواية جامدة غير محددة الزمان للاقتصاد المحلى فى القرون التى سبقت مقدم الحكم الأوروبى .

وبرغم أهمية هذه الملاحظات فى الإحاطة بحدود هذا الفصل ، فإنها لا ترمى إلى التهوين المبكر من أهمية المناقشة الثابتة ، كما أنها لا ترمى إلى تحديد

(١) يعتبر كتاب رايموند موني ، *Tableau géographique de l'ouest africain au moyen* ،

âge ، دكار ، ١٩٦١ ، استثناءً عالى القيمة ، ولكن حتى هذا العمل يتحدث عن التجارة أكثر مما يتحدث عن الزراعة ، برغم أن الزراعة كانت أساس الاقتصاد فى معظم أجزاء أفريقيا الغربية .

الاتجاه العام لمجمل ما يتلو ذلك من مناقشات . على النقيض من ذلك فإن المجال يتسع لشيء من التفاؤل ، حتى في إطار القيود التي تفرضها الحالة الراهنة للمعرفة . فهناك قدر معين من الأدلة الثابتة ، وإن يكن لا يرقى إلى مستوى **سجل دومزداي** ^{(٢)*} . كما توجد مجموعة متنوعة من المصادر الثانوية التي عانى بعضها إغفالا غاية في الغرابة ولا مبرر له على الإطلاق ^(٣) ؛ كذلك يوجد الكثير الذى يستطيع المؤرخون تعلمه من الدراسات الرائدة التى قام بها أساتذة فى فروع أخرى . ^(٤)

ومن الممكن ، بمجرد الاستفادة من المعرفة الموجودة ، أن نقطع شوطا لا

(٢) يمكن القول بإيجاز أنه بالنسبة للفترة الممتدة حتى القرن الثامن يستطيع المؤرخ أن يعول على البحوث الأركيولوجية واللغوية والنباتية . أما ابتداء من القرن الثامن فإن تدفق المعلومات يأخذ فى الازدياد ، وأساسا نتيجة للسجلات التى دونها الرحالة العرب ، برغم أن هذه الأدلة متناثرة وتتعلق فى الأغلب بالمنطقة المعروفة بالسودان الغربى . وبعد القرن الخامس عشر ، مع وصول الأوروبيين ، يزداد حجم المادة المرتبطة بمنطقة الغابات ، ولكنه قبل القرن التاسع عشر يقتصر بصفة عامة على المنطقة الساحلية .

(*) **Domesday Survey** . « سجل دومزداي » أو البروك الرومانى ، وهو مصدر تاريخى عظيم القيمة ، وسجل للإحصاء العام للأراضى والمصادر الاقتصادية فى انجلترا تم إعداده بأمر من وليم الأول (الفاتح) فى عام ١٠٨٦ - المترجم .

(٣) ثمة كتاب واحد ينبغى أن يمنع ، بوجه خاص ، لقب ثانى أقل الكتاب استعمالا فى ميدان التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية ، برغم جدارته بالاهتمام ، هو كتاب لارز سندنستروم **The Trade Of Guinea** ، لوند ، ١٩٦٥ ، الذى يعتبر كنزا للمعلومات عن التجارة الداخلية لأفريقيا الغربية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . فهذه الدراسة قليلا جدا ما انتبه إليها أحد ، حتى المختصون .

(٤) قدم بعض الجغرافيين والأنثروبولوجيين والاقتصاديين الميدانيين مساهمات جوهرية فى دراسة الزراعة والأسواق « التقليدية » ، وإن كانت أعمالهم - وذلك أمر مفهوم - تفتقر إلى التسلسل الزمنى الذى لا غنى عنه فى كتابة التاريخ .

بأس به فى اتجاه تحقيق هدفين . أولهما أنه توجد أدلة ثابتة تكفى على الأقل لإعادة تركيب الصورة العامة لاقتصاد ما قبل الاستعمار ، وللإشارة إلى بعض من أهم التطورات فى تسلسلها الزمنى واختلافاتها الإقليمية . وفى الوقت نفسه ينبغى التأكيد على أن هذا الفصل لا يعدو أن يكون بداية . أما الذين استشارتهم - عن حق تماما - بعض جوانب الضعف فيه فإنهم مدعوون إلى إجراء البحوث اللازمة للتخلص منها .^(٥) ثانيا ، أن هذه الصورة المجملية ، وإن تكن غير مكتملة ، تؤدي إلى إعادة تقييم القديم والحديث من الأساطير التى نشأت حول الماضى الأفريقى ، وفى الحقيقة حول التخلف بوجه عام . ومن سوء الطالع أنه لانقص الأدلة الثابتة ، ولا الإخفاق فى الرجوع إلى الدراسات التى نشرت بالفعل ، قد حال دون ترديد الآراء عن تأخر أفريقيا الاقتصادية فى الحقبة السابقة على الحكم الأوروبى . وعلى النقيض من ذلك فقد أبديت بقدر من الاقتناع آراء تبدو فى بعض الأحيان مرتبطة ارتباطاً عكسياً بكمية المعرفة التاريخية لدى أصحابها . ومن المأمول أن تسفر الاستنتاجات التى تم التوصل إليها هنا عن تقييم أكثر دقة للقيود التى أثرت على حركة اقتصاد أفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل الاستعمار . كما ينبغى أن تكون ذات صلة أوسع بالموضوع ، لأن الصور المعممة للأساطير المرتبطة بأفريقيا يمكن أن توجد فى الكتب التى تزعم أنها تفسر التأخر الاقتصادى فى أجزاء أخرى كثيرة من العالم المتخلف اليوم .

ويمكن لصورة إجمالية للمعتقدات حول التأخر الاقتصادى لأفريقيا فى

(٥) سنقترح فى الفروع التالية من هذا الفصل بعض الموضوعات التى يمكن أن تتناولها

البحوث .

حقبة ما قبل الاستعمار أن تتضمن النقاط الرئيسية التالية : أن الاقتصاد المحلى كان اقتصاد كفاف ، وكان متماثلا لايتغير ، وبالتالي لا يستثير اهتمام الباحث . واقتصاد كهذا لا يحتاج إلا إلى نظرة عابرة ، لأن العقبات التى تعترض تطوره يمكن التعرف عليها فى يسر ، وتعتبر مألوفة بدرجة كافية - على الأقل بالنسبة للخبراء . كما يقال إن القطاع الزراعى السائد كان مصابا بالشلل تقريبا نتيجة عوامل من بينها التكنولوجيا البدائية ، والحيازة الجماعية للأرض ، والأسرة الممتدة . أما تطوير مجموعات رئيسية من المنظمين فكانت تعوقه سيادة نظام للقيمة مناهض للرأسمالية . وهذه الايديولوجية عززتها النظم السياسية الأفريقية التى كانت إما فى صورة حكم شيوخ مسنين محافظين يزعمون لأنفسهم وضعاً خاصاً مكتسباً ، أو نظماً تقوم على درجة من المساواة يستحيل معها على المجددين المأمولين تجميع المدخرات . وعمليات التبادل القليلة التى كانت تتم لم تكن تتبع قواعد العرض والطلب ، كما هى مفهومة فى العالم الغربى ، وإنما كانت تمارس تلبية لقيم اجتماعية وليس لقيم اقتصادية . وبالتالي لم تكن هناك أية سوق لعوامل الإنتاج ، أى لم تكن هناك أية وسائل مؤسسية منتظمة لبيع الأرض ، أو لاستئجار الأيدي العاملة ، أو جمع الأموال . وكانت النتيجة أن ظلت العوامل الإنتاجية المحتملة غير مستثمرة .

إن التفسيرات التى تقدم للتخلف فى حقبة ما قبل الاستعمار هى فى الأساس تنويعات حول موضوعين سيكونان مألوفين ، فى صور مختلفة بعض الشيء ، لمؤرخى أجزاء أخرى من العالم . فمن ناحية توجد أسطورة أفريقية البدائية التى تصور قاطنى القارة على أنهم أقرب إلى همج ألفريد مارشال(*) ،

(*) ألفريد مارشال (١٨٤٢-١٩٢٤) : اقتصادى انجليزى معروف ، من أهم كتبه مبادئ علم الاقتصاد الذى مازال يدرس فى غالبية جامعات العالم - المترجم .

الذين وصفهم بأنهم :

تسيطر عليهم الأعراف والانفعالات ، نادراً ما يشقون لأنفسهم دروباً جديدة ؛ نادراً ما يتنبأون بالمستقبل البعيد ؛ تشنجيون برغم عبوديتهم للأعراف ؛ يحكمهم هوى اللحظة ؛ مستعدون دوماً لأكثر الجهود مشقة ، ولكنهم عاجزون عن الاستمرار طويلاً فى عمل مطرد .^(٦)

وكانت هذه الحالة تقف حائلاً دون ما يعتبره الأوروبيون تقدماً ، سواء أكان معنوياً أم مادياً . واستناداً إلى هذا التفسير فإن تحرر أفريقيا من البربرية انتظر حتى نهاية القرن التاسع عشر ، عندما جاء الأوروبيون كفرسان عبر التل ليمنحوا بركات الحضارة الغربية لمن أسماهم كبلنج .

البشر السذج البلداء

أنصاف الشياطين وأنصاف الأطفال

وعلى الجانب الآخر هناك الأسطورة الأحدث عهداً والأكثر عصرية ، أسطورة «أفريقيا المرحية» ، التى انتشرت خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية . ووفقاً لوجهة النظر هذه كانت مرحلة ما قبل الاستعمار عصراً ذهبياً نعمت فيه أجيال من الأفارقة بحياة ملائمة فى مجتمعات حسنة التكامل تعمل فى سلاسة ويسر . وأصبحت وسائل كسب الرزق ميسورة ، لأن المواد الغذائية تنمو تلقائية وبوفرة ، وهذا الحظ السعيد مكّن السكان من التركيز على الاستمتاع بأوقات الفراغ ، وهو ما كان يصل ، إذا صدقنا بعض المصادر ،

(٦) الفريد مارشال Principles of Economics ، الطبعة الثامنة ، ١٩٣٨ ، الصفحتان ٧٢٣ ،

إلى قضاء الوقت فى الرقص وقرع الطبول .^(٧) كما أن الأوروبيين ، هكذا يقال ، مزقوا حالة من التناغم والتوافق : فالتماسك القائم على القيم المشتركة حلت محله وحدة اصطناعية تدعمها قوة غاشمة واستغلال خال من الرحمة أوقع الأهالى فى درك من الفقر لم يعرفوه فى ماضيهم . إن أسطورة « أفريقيا المرحية » ترتبط ارتباطا وثيقا بما يمكن أن يسمى تفسير الويج (الأحرار) الحقيقين للتاريخ الأفريقى ، وذلك تمسكا باسم أقدم حزب سياسى فى أفريقيا.^(٨) وهذا التفسير ينظر إلى الدول الحالية والحكام الحاليين فى أفريقيا على أنهم الخلف المباشر لأولئك الذين وجدوا فى حقبة ما قبل الاستعمار . ويترتب على هذا الافتراض أن النظام التقليدى ينبغى النظر إليه بعين راضية إذا ما أريد للتاريخ أن يؤدى وظيفته المعاصرة التى أساسها إضفاء الشرعية على الحاضر . فتجار الرقيق الأفارقة يصبحون رعماء وطنيين ، والإمبراطوريات الكبيرة يُصَفَّق لها لأن قدوتها يمكن أن تستخدم لمكافحة الاتجاهات الانفصالية التى كانت سمة

(٧) تزودنا الأفلام السينمائية والنشرات السياحية بمصدر هام ومهمل لأولئك المعنيين بتاريخ الأفكار ، لأنها تصوّر القوالب النمطية ، بل تعززها فى بعض الأحيان . مثال ذلك أن شركة هورايون للسياحة دعت من يفكرون فى أخذ أجازة فى عام ١٩٧٢ إلى زيارة غمبيا ، « حيث نقرطوبل أفريقيا السوداء يأسرك ويسحرك عندما تشاهد الأهالى خليى البالي يرقصون عند أدنى استئارة ، مثلما يهبط الشفق فوق باثورست » . [باثورست هى عاصمة غمبيا ومينائها البحرى ، وترد فى الأطالس العربية الآن تحت اسم بانجول - المترجم.] وبالمثل فإن الأفلام السينمائية التى تعد لتشجيع السياحة الأجنبية إلى إنجلترا تعطى الانطباع بأن السكان مقسمون بالتساوى تقريبا بين رجال الحرس الملكى وراقصى المُرَيْسة . [المُرَيْسة Morris رقصة انجليزية ناشطة يؤديها الرجال وهم مرتدون ملابس طريفة ويحملون أجراساً ، وتؤدى غالبا فى احتفالات أول مايو - المترجم .]

(٨) كان هيربرت باترفيلد ، فى كتابه *The Whig Interpretation of History* ، أول من حدد هوية المدرسة التاريخية التى استفادت من الأحداث الماضية لتبرير النظام السياسى القائم وتعزيزه . وقد تأسس « حزب الويج الحقيقين » حوالى عام ١٨٧٠ ، وتولى السلطة فى ليبيريا باستمرار تقريبا منذ ذلك الحين .

مميزة عامة ، وأحيانا مأساوية ، لفترة ما بعد الاستعمار .

وسوف نستخدم فى هذا الفصل العرض السابق للرؤى المعترف بها للماضى الاقتصادى لأفريقيا ، وذلك كنقطة انطلاق لما يؤمل أن يكون تقييماً أصح لطبيعة التخلف فى حقبة ما قبل الاستعمار ، ونقطة تأخذ فى الاعتبار مصالح ٩٩ فى المائة من السكان الذين لم يكونوا زعماء وطنيين ولاحكاما . فتاريخهم بلاشك ليس تاريخ همج بدائين ، كما سيتضح سريعا ، ولكنه أيضا لايتفق مع المخطط الذى وضعه تفسير « الويج » للتاريخ . كما أن بعض الحجج الأقدم عهدا التى صوّرت هنا كاريكاتيريا قد دحضتها حجج أخرى ، ولم يعد هناك ما يدعو إلى مناقشتها بالتفصيل ، وإنما سيشار إليها لمجرد توجيه نظر غير المتخصصين إلى ما يعتبر الآن وجهة نظر أكثر دقة . وهناك تفسيرات أخرى ، وبخاصة تلك التى مازالت موضع جدل بين المتخصصين - وأغلبها ذات منشأ حديث - سنعالجها بقدر أكبر من الإفاضة ونوليها ماهى جدية به من الاهتمام والمناقشة . والتحليل المقدم فى هذا الفصل مقسم إلى أربعة أجزاء تغطى الموضوعات التالية : الموارد الطبيعية والبشرية ؛ الإنتاج ؛ نظام التوزيع الداخلى ؛ والنتائج المستخلصة فيما يتعلق بالقيود التى تؤثر فى الإنتاج المحلى .

أولا - الموارد الطبيعية والبشرية

يعالج المؤرخون عادة البيئة الطبيعية باعتبارها « خلفية » للأحداث التى تستحوذ على جلّ اهتمامهم . وهذا النهج بينما هو مقبول تماما فى الدراسات السياسية أو الدبلوماسية ، يكون أقل إرضاء فى حالة التاريخ الاقتصادى . والحقيقة أن الماضى الاقتصادى لأفريقيا الغربية هو السجل لحوار متصل بين

الجغرافيا والتاريخ - منذ البدايات الأولى للزراعة إلى إدخال الصناعة الحديثة ومخطط الموارد الطبيعية المقدم هنا ينبغي أن ينظر إليه على أنه مجرد تمهيد للتفاعل الذى يمكن متابعته فى هذا الفصل والفصول التالية .^(٩) ويقصد بالإيجاز فى هذه الخلاصة دعم غرضها الرئيسى ، وهو إنكار أن البيئة المادية غير قابلة للتغيير ، أو أنها قد حددت المسار لتاريخ أفريقيا .

فمن دكار إلى بحيرة تشاد ، وهى مسافة تزيد على ألفى ميل ، يمتد هناك حزام من أراض عشبية متموجة تتناثر بها الأشجار . وهذه المنطقة المعروفة بالسودان الغربى تشكل ممرا عرضه قرابة ستمائة ميل . وإلى شمالها تقع الصحراء الكبرى التى تمتد حوالى ألف ميل فى اتجاه شمال أفريقيا . وإلى الجنوب ، وما يكاد يلامس البحر ، يمتد حزام من الغابات الاستوائية ، ويجرى مرة أخرى من الغرب إلى الشرق ، ولكنه لا يغطى أكثر من مائتى ميل من الشمال إلى الجنوب حتى عند أوسع عرض له ، وفى الوسط تتخلله السفانا (على وجه التقريب بين أكرا وبورتونوفو) . والشتاء لا يأتى أبدا إلى أفريقيا الغربية ، ولذا لا توجد درجات حرارة منخفضة تعوق نمو النباتات ، ويعتبر معدل سقوط الأمطار العامل المحدد المادى الرئيسى لطابع النباتات ومداها . وتتناقص الأمطار من الجنوب ، حيث يمكن أن تتجاوز مائة بوصة فى السنة ، إلى الشمال ، حيث يمكن أن تنعدم فى بعض السنوات . وهذا الاختلاف على وجه التحديد هو الذى يقدم تفسيرا ملائما للتباين الشديد

(٩) يحال القراء الذين يبتغون مزيدا من المعلومات الجغرافية إلى العمل الثقافى البارز الذى قام به كل من و . ب . مورجان ، ج . س . بيبو ، West Africa ، ١٩٦٩ ، والذى ينبغي أيضا الرجوع إليه فيما يتعلق بالفروع التالية من هذا الفصل وبالفصلين السادس والسابع .

بين الغابات الرطبة والصحراء الجافة الجرداء ، وكذلك لاتجاه مناطق النباتات إلى أن تمتد في أحزمة متوازية من الغرب إلى الشرق . ولايتغير هذا الترتيب كثيراً نتيجة للتغيرات في الارتفاع ، لأنه نادرا ما ترتفع الأرض فوق ألفى قدم ، وقد كانت مناطق النبات الرئيسية موجودة منذ قرابة ثلاثة آلاف سنة قبل الميلاد ، وهى نتاج لعملية جفاف بدأت منذ عشرة آلاف أو إثني عشر ألف سنة . وقبل ذلك الوقت ، وبداية من حوالى سبعين ألف سنة مضت ، كانت هناك حقبة من درجات الحرارة المنخفضة ، ومعدلات أعلى لسقوط الأمطار ، شجعت الحياة النباتية المميزة للبحر المتوسط ، والاستيطان البشرى في أجزاء من أفريقيا الغربية هي الآن مناطق صحراوية .

وقد كان من المؤلف الاعتقاد بأن هذه البيئة قد حبتها الطبيعة بسخاء ، وبأنها تزخر بإمكانيات الشراء . من ذلك أن هانتنتجت ، الذى راجت نظرياته في العقدين الثالث والرابع من القرن الحالى ، أدخل هذا الاعتقاد في تفسيره للتأخر الاقتصادى للمناطق الاستوائية . واستنادا إليه فإن « انخفاض المستوى العقلى ، أو الخمول ، أو المرض ، أو اليسر النسبى للحياة في المناخ الاستوائى ، يمكن أن يكون حائلا دون أن يعتنق الناس أفكاراً جديدة ، أو دون أن يضعوها موضع التنفيذ »^(١٠) . وهناك سببان رئيسيان لاعتناق أفكار من هذا النوع عن أفريقيا الغربية . ففي المقام الأول يبدو أن المراقبين الأوروبيين الأوائل قد اعتبروا سخاء الغابات الاستوائية دلالة على الخصوبة العامة للمنطقة . ثانيا ، أن الارتباط الطويل العهد بين السودان الغربى وتجارة الذهب كان عامل

(١٠) إلسويرث هانتنتجت ، Mainsprings of Civilisation ، نيويورك ، ١٩٤٥ ، الصفحة ٤ .

تشجيع لوجهة النظر القائلة بأن السفانا منطقة غنية ومرغوب فيها .^(١١) غير أن تفسيراً آخر أخذ في الظهور في العقدين الخامس والسادس من القرن الحالى . ومن المفيد معرفة أن ذلك كان يرجع جزئياً إلى إخفاق عدد من المشروعات الاستعمارية التى أقيمت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لتحسين الزراعة الاستوائية . فالتربة الاستوائية ، وهكذا كان يقال ، كانت شديدة الجذب والعقم ، كما أن رفع الإنتاجية الزراعية كان مهمة صعبة ، وأن الآفاق الإنمائية للمناطق الاستوائية ، نتيجة لذلك ، كانت كثيفة بعض الشيء.^(١٢) واليوم يتفق الجغرافيون على أن المشكلة أشد تعقيداً بكثير مما أوحى به الكتابات السابقة ، وعلى أنه مازال هناك الشيء الكثير الذى ينبغى أن نعرفه عن خصائص التربة الاستوائية .^(١٣) غير أنه توجد بيانات كافية لتوضيح أن الثراء الطبيعى المزعوم للبيئة الاستوائية ، وما يرتبط بذلك من رأى يقول بأن الحياة على خط الاستواء سهلة نسبياً ، كلاهما محض خرافة . فمن المعترف به الآن أن تربة السفانا ذات محتوى عضوى ومعدنى منخفض ، وتسهل تعريتها ، على حين أن الأمطار فى المنطقة ، إلى جانب ضآلتها ، معرضة أيضاً لتغيرات موسمية ملحوظة . أما منطقة الغابات فترتبتها أعمق ، ولكن هذه التربة بدورها تكون عادة شحيحة فى المواد المغذية ، لاسيما فى الفوسفور . وفوق ذلك يوجد قدر

(١١) تعالج تجارة الذهب فى الفصل الثالث . وقد كان للثراء المزعوم للسودان الغربى دور فى تشكيل المواقف الأوروبية من أفريقيا الغربية فى القرن التاسع عشر ، كما يشار إلى ذلك فى الفصل الرابع .

(١٢) بيرجور ، The Tropical World ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٦ .

(١٣) ب . و . هودر ، Economic Development in the Tropics ، ١٩٦٨ ، الصفحة ١١ .

كبير من عدم اليقين بشأن العلاقة بين المناخ والتربة في المناطق الاستوائية والإمكانات الإنمائية لهذه المناطق.

ومن الممارسات المغربية ، وإن تكن بغير جدوى ، مقارنة الموارد الطبيعية والأحوال المناخية في أجزاء مختلفة من العالم بغرض التوصل إلى استنتاجات حول ما إذا كانت قد حفزت أو أخرت التقدم الاقتصادى لمجتمعات بعينها - فهي شبيهة إلى حد ما بمحاولة التعرف على ما إذا كانت الحياة أشد صعوبة بالنسبة لطائر البنجوين في الدائرة القطبية الجنوبية منها بالنسبة للجمال في الصحراء الكبرى . وكل ما يمكن أن يقال دون وقوع في الخطأ أن ما يجمع بين شعوب البلدان المتخلفة أكبر كثيراً مما يفرق بينها . فأنشطتها ، سواء في المناطق المعتدلة أو الاستوائية ، تتركز على إنتاج السلع والخدمات اللازمة للبقاء عند مستويات دخل متدنية . ومن أجل هذه الغاية يتكيف كل مجتمع مع بيئته ، وفي الوقت نفسه يحاول تشكيّلها . فسواء الطبيعة في منطقة بعينها يمكن ، في ظل نظام تكنولوجى واجتماعى وسياسى معين ، أن يتيح حدوداً عريضة لأنواع الأنشطة التى تنفذ عند أية مرحلة رمنية ، ولكن يظل يوجد مجال داخل هذه الحدود للتجربة والتغيير . ومن المرحج ، إذا أخذنا بمثال أفريقيا الغربية ، أن الغابات كانت ذات يوم أشد اتساعاً مما هي عليه الآن ، وأن هذا الجزء من السفانا قد انتزع منها بفعل الإنسان ^(١٤) . كما أن النمو السكانى في السفانا ، من خلال الزيادة الطبيعية أو الهجرة ، قد شجع على تطهير مساحات إضافية عن طريق حرق الغابات . وما إن حدث ذلك حتى تعرضت

(١٤) حتى هذا القول يفرض في تبسيط مشكلة معقدة مازالت البحوث بشأنها في بدايتها . انظر ،

الدراسة التمهيدية التى أجراها و . ب . مورجان ، ر . ب . موس ، "Savanna and Forest in

West Africa" ، فى مجلة أفريقيا ، العدد ٣٥ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢٨٦ إلى ٢٩٣ .

المنطقة لغزو كاسح من الحشائش المقاومة للحرائق ، وتطور نمط جديد من الزراعة مرتبط في بعض الحالات بتربية الماشية . كما أن تجارب الإنسان كانت في بعض الأحيان تدفع إلى الوراثة الحدود التي كانت فيما سبق تشكل قيداً على أنشطته وإنجازاته . وتلك كانت الحال مع ثورة العصر الحجري الحديث التي أساسها اختراع الزراعة واستئناس الحيوانات ، ومع الثورة الصناعية التي بدأت في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر .

إن البيئة المادية لم تكن عاملاً محدداً ثابتاً لأنشطة الإنسان سواء في أفريقيا الغربية أو في أجزاء أخرى من العالم . فالموارد الطبيعية والظروف المناخية يمكن أن تساعد على تحديد النمط الخاص للتخلف الذي يوجد في منطقة ما ولا يوجد في منطقة أخرى ، ولكنها في حد ذاتها لا تفسر ظاهرة التخلف نفسها . ذلك أن البحث في أسباب فقر الأمم وراثتها ينبغي أن يبدأ بفرض الافتراض بأن الإنسان وبيئته يمكن تناولهما بوصفهما كيانه متميزين لهما علاقة ثابتة ، لأن الإنسان عنصر لا يقل أهمية ودينامية في الجغرافيا عنه في التاريخ .^(١٥)

وتعتبر الديموجرافيا ، أو بمعنى أدق ينبغي أن تكون ، موضوعاً محورياً للتاريخ الاقتصادي الأفريقي ، لأن الجزء الأكبر من الناتج « القومي » الإجمالي للقارة كان ولا يزال يستخلص من استخدام قوة البشر في الأرض . ويبدو من المرجح الآن أن أفريقيا ، التي طالما اعتبرت في تاريخ

(١٥) النهج المتبع في الفقرات السابقة يدين بالكثير للمقالين التاليين الذين يكمل كل منهما الآخر : جون هيلم ، "The Ecological Approach in Anthropology" ، في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع ، العدد ٦٧ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٦٣٠ إلى ٦٣٩ ؛ وب. مورجان ، ر. ب. موس ، "Geography and Ecology : the Concept of the Community and its Relationships to Environment" ، في حواشي جمعية الجغرافيين الأمريكيين ، العدد ٥٥ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢٢٩ - ٢٥٠ .

العالم مقترضا أكثر منها مقرضا ، كانت الموطن الأصلي للإنسان ، وقد ثبت مؤخرا أن الشعوب ذات الأصل الزنجي كانت موجودة في أجزاء من أفريقيا الغربية منذ حوالي أحد عشر ألف سنة .^(١٦) فالهجرات والزواج المختلط (الذي ما زال مستمرا اليوم) ساعدت على وجود مجموعات محلية متنوعة في المنطقة .^(١٧) وفي المناقشة التالية سندرس موارد أفريقيا البشرية في جزئين ، الأول يعالج حجم السكان ونوعيتهم وتوزيعهم ، والثاني يعالج الطرق التي كانت الأيدي العاملة تنظم بها .

ولم تبذل جهود جادة لتقدير أعداد السكان في أفريقيا الغربية إلا منذ بداية القرن العشرين عندما قُدِّر مجموع السكان بحوالي ستة وثلاثين مليونا . ومن المخاطرة إجراء تقدير استقرائي من هذا الرقم الذي هو نفسه تقدير مبني على بعض الدراسات وليس حسابا دقيقا ، على الرغم من أنه افترض على هذا الأساس أن السكان كانوا قرابة خمسة وعشرين مليونا في عام ١٨٠٠ . غير أنه حتى إذا أخذ المجموع المرتبط ببداية فترة الاستعمار على أنه ينطبق على تاريخ يسبق ذلك بكثير ، فإنه مازال ممكنا القول بأن عدد سكان أفريقيا الغربية كان صغيرا بالنسبة لحجم المنطقة ، وبالنسبة للأرض الصالحة للزراعة . كما أن اصطلاحين مثل « الاكتظاظ السكاني » أو « قلة السكان » يشتملان على عدد من الصعوبات ، ويعنيان وجود عدد « أمثل » للسكان ، وهو عدد يصعب التوصل إليه .^(١٨) وبرغم ذلك تفيد الدلالات أن الاكتظاظ السكاني لم يكن بوجه عام من المشكلات التي واجهت أفريقيا الغربية . على النقيض من ذلك

(١٦) ج . ر . كلارك ، The Prehistory of Africa ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٦٤ إلى ١٦٩ .

(١٧) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر ، التصنيف الذي استخدمه مورجان وبيو ، West

Africa ، الصفحات ١٧ إلى ٣٢ ، والذي يبدو أنه أكثر التصنيفات نفعا للمؤرخين الاقتصاديين .

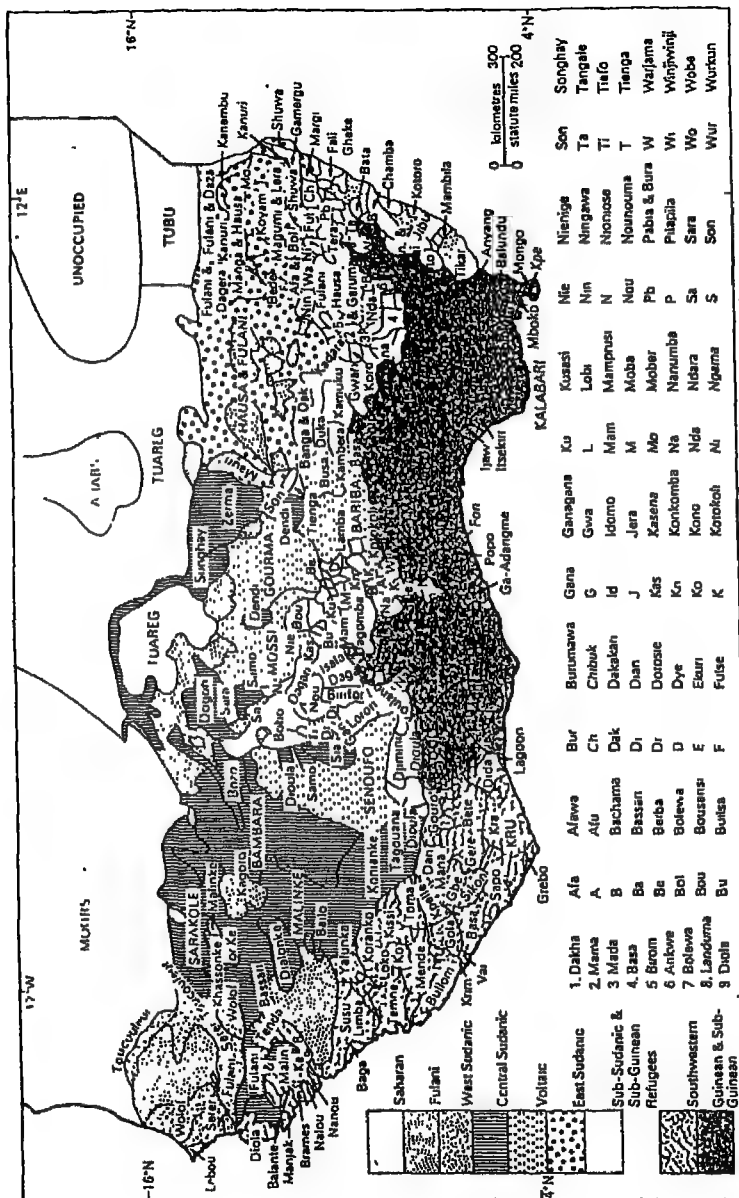
(١٨) ١٠١ . ريجلي ، Population and History ، ١٩٦٩ ، الصفحة ٣٦ .

فإن أفريقيا الغربية يمكن أن تتخذ مثالا للتخلف في منطقة قليلة السكان .^(١٩) ولنضع الأمور في أبسط صورها ونقول إن الأدلة توحى بأنه من الزاوية الإجمالية كان المتاح من الأرض أكثر من الأيدي العاملة اللازمة لزراعتها . بل إنه حتى في الوقت الحاضر ، حيث عدد السكان أكبر من مثلى ما كان عليه عند بداية القرن العشرين ، فإن النقص في الأراضي لم يصبح بعد مشكلة رئيسية ، ما عدا في أماكن معينة .

إن التعميمات السابقة تتطلب إسهاباً وإفاضة . وبداية من الهام الإقرار بأن قلة السكان وتناثرهم لا يعنيان بالضرورة شيئاً واحداً . فضالة السكان في منطقة معينة يمكن أن يفسرها عدم كفاية الموارد الطبيعية في هذه المنطقة . والصحراء الكبرى سكانها متناثرون ، ولكن لا يمكن القول إنها تعاني نقصاً في السكان . وهناك ما يدل على أن انخفاض الكثافات السكانية في أفريقيا الغربية ، وبخاصة في أجزاء من السودان الغربي ، كان مرتبطاً بفقرة التربة ونقص العناصر البيولوجية الأساسية ، مثل الماء والملح .^(٢٠) وفي المناطق التي كان باستطاعة أرضها تحمل كثافات سكانية أكبر فإن تفسير نقص السكان ينبغي

(١٩) تناول جيرالد ك. هيلينر ، من وجهة نظر اقتصادية ، المعاني التي تتضمنها هذه الملاحظة ، في مقال له بعنوان ، "Typology in Development Theory : the Land Surplus Economy (Nigeria)" ، نشر في مجلة دراسات معهد بحوث الغذاء ، العدد ٦ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٨١ إلى ١٩٤ . ومن أجل الاطلاع على دراسة جغرافية شاملة لظاهرة النقص السكاني ، انظر ج . سوتر ، *De l'Atlantique au Fleuve Congo : une géographie du sous-Peuplement* ، جزءان ، باريس ، ١٩٦٨ .

(٢٠) من أجل الإلمام بمسح عام ، انظر ، بوليسلاف دومانوفسكي ، "The Influence of Geographical Environments of the Distribution and Density of Population in Africa" ، في مجلة أفريكانا بوليتين ، العدد ٩ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٩ إلى ٣٣ .



الخريطة رقم ١٠٠ التوزيع الحالي لسعوب أفريقيا الغربية

البحث عنه أساسا فى العوامل التى تؤثر فى معدل الخصوبة ومعدل الوفيات ،
برغم أنه من المحتمل أيضا أن القيود السياسية على حركة الناس كان لها دور
فى الحيلولة دون استعمار مناطق بعينها . ولا يعرف الشيء الكثير عن العوامل
التي كانت تحكم الخصوبة فى المجتمعات الأفريقية ، وإن كان يبدو أن ممارسات
رعاية الطفولة قد قللت من عدد الولادات الممكنة فى بعض الجماعات ، ولكن
توجد أدلة تشير إلى أنه كان هناك معدل وفيات مرتفع نتيجة لأمراض مثل
الملاريا والجدرى ومرض النوم . ومن المسلم به أن هذه الأمراض كانت منتشرة
فى أفريقيا الغربية منذ عهود سحيقة ،^(٢١) وأنه قد حدثت أوبئة خطيرة للجدرى
والالتهاب السحائى والطاعون . كما يقال إن الأمراض المعدية والمجاعات قد
قللت السكان كثيرا فى الأجزاء الوسطى من السودان الغربى فى القرنين السابع
عشر والثامن عشر .^(٢٢)

ولابد بعد ذلك من تصحيح انطباع مازال متشراً خارج صفوف
الديموجرافيين ، وهو أن النقص السكانى يعد حالة استثنائية تتطلب
تفسيرا خاصاً . ووجهة النظر هذه نابعة من افتراض أن الاتجاه العبادى
هو أن يصل السكان إلى الحدود القصوى للموارد وفقا للمبدأ القائل بأن

(٢١) سبق القول إن ذبابة تسي تسي ، التى تنقل مرض النوم ، قديمة قدم الإنسان نفسه .
انظر ، فرانك ل . لامبريخت ، *Aspects of the Evolution and Ecology of Tsetse Flies and Trypanosomiasis in Prehistoric African Environment* فى *جورنال أوف أفريكان هيسٽورى* ،
العدد ، ١٩٦٤ ، الصفحات إلى ٢٤ .

(٢٢) سيكينى - مودى سيسوكو ، *"Famines et épidémies à Tombouctou et dans la bouche du Niger du XVI^e au XVIII^e Siecles"* ، *Bulletin de l'IFAN* ، فى مجلة ،
العدد ٣٠ ، الصفحات ٨٠٦ إلى ٨٢١ .

« الطبيعة لا تقبل وجود الفراغ » . وقد كان مالتس أول من روج لهذه الفكرة التي لقيت تأييدا فى السنوات الأخيرة بسبب الزيادة السكانية السريعة فى كثير من البلدان المتخلفة . غير أن « الانفجار » السكانى حدث معاصر نسبيا فى التاريخ العالمى . فالسكان فى حقبة ما قبل الصناعة كانوا قليلى العدد ، والنقص السكانى كان على الأقل مألوفاً شأنه شأن الاكتظاظ السكانى حتى القرن التاسع عشر ، كما لم يكن بالتأكيد خاصا بأفريقيا الغربية ، أو حتى بأفريقيا بأسرها . وقد كانت الهند وأمريكا اللاتينية تعانى نقصا فى السكان حتى بداية القرن العشرين على الأقل ، وكانت تلك أيضا حال البلدان التى استوطنتها البيض ، مثل أمريكا الشمالية وأستراليا . ومن الأفكار المألوفة أيضا أن نقص السكان هو على نحو ما أفضل من الاكتظاظ السكانى ، ولكن ذلك بدوره لا أساس له . فالتنقص السكانى قد يكون نتيجة لمعدلات وفاة مرتفعة بوجه خاص ، كما أنه يشكل عقبات خطيرة أمام تنمية اقتصاد سوقى ، حسبما يتضح فى الفروع التالية من هذا الفصل .

وليس هناك ما يدعو إلى افتراض أن نوعية الأيدى العاملة فى أفريقيا الغربية تختلف اختلافا ملموسا عن تلك التى وجدت فى مجتمعات أخرى فى حقبة ما قبل الصناعة .^(٢٣) فمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد كان على الأرجح حوالى خمس وثلاثين سنة ، وهو نفس المتوسط الذى كان موجودا فى أوروبا العصور الوسطى ، والذى مازال موجودا اليوم فى أجزاء من أفريقيا الغربية . كما أن عدد ساعات العمل فى الفلاحة والأنشطة المرتبطة بها كان منخفضا ، وربما كان فى المتوسط حوالى نصف اليوم طيلة

(٢٣) انظر ، على سبيل المثال ، ر . س . كولمان ، "Labour in the English Economy of the Seventeenth Century" ، فى مجلة إيكونوميك هيسٽورى ريفيو ، العدد ٨ ، ١٩٥٦ ، الصفحات ٢٨٠ إلى ٢٩٥ .

العام ، وفى بعض الأحيان أقل من ذلك بعض الشيء .^(٢٤) غير أنه من الخطأ أن نخلص سواء إلى أنه كان يوجد نقص شديد فى العمالة فى المجتمعات الأفريقية التقليدية ، أو إلى أن الأفارقة كانوا يعانون عجزاً خاصاً أو بلادة مزمنة . ففي المقام الأول كان متوسط عدد ساعات العمل المبذولة فى الفلاحة أقل كثيراً من متوسط عدد الساعات المبذولة فى العمالة الإنتاجية ككل ، لأن المزارعين كانوا يشتغلون أيضاً بأنشطة أخرى ، مثل الإنتاج الحرفى والتجارة ، على أساس العمل لبعض الوقت أو على أساس موسمى . ثانياً ، اتضح أن أعباء المجهود اللازم للمهام الزراعية العامة فى أفريقيا الغربية أعباء قاسية ، وأنه يلزم حوالى نصف اليوم لاسترداد العافية ، لاسيما فى المجتمعات التى تنتشر فيها الأمراض وسوء التغذية .^(٢٥) وتدلل دراسة هانز الممتازة عن مقاطعة نالجودى (شمال شرق غانا) على أن معظم السكان يعانون نقصاً خطيراً فى وزن الجسم فى الفترة الحرجة التى تسبق الحصاد ، حيث يكون هناك نقص فى الغذاء ، ومع ذلك تكون هناك حاجة إلى مجهود كبير لجمع المحاصيل .^(٢٦)

(٢٤) رويونا م . لاوسون ، "The Traditional Utilisation of Labour in Agriculture in the Lower Volta Ghana" ، فى مجلة إيكوتوميك بوليتن أوف غانا ، العدد ١٢ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥٤ إلى ٦١ .

(٢٥) ب . ج . فليبس ، "The Metabolic Cost of Common West African Agricultural Activities" ، فى مجلة جورنال أوف تروبيكال ميديسين أند هايجين ، العدد ٥٧ ، ١٩٥٤ ، الصفحات ١٢ إلى ٢٠ .

(٢٦) ج . م . هانتير ، "Seasonal Hunger in a Part of the West African Savana : A Survey of Bodyweights in Nangodi N.E. Ghana" ، فى مطبوعات معهد الجغرافيين البريطانيين ، العدد ٤١ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٦٧ إلى ١٨٦ . وبشأن ضرورة التزام الحذر لدى مناقشة ما يسمى « فجوة الجوع » ، انظر ، المقال المبكر للكاتب مارفن ب . ميراكل ، "Seasonal Hunger : A Vague Concept and an Unexplored Problem" ، فى مجلة Bulletin de l'IFAN ، العدد ٢٣ ، ١٩٦١ ، الصفحات ٢٧٣ إلى ٢٨٣ . وتعتبر « فجوة الجوع » أقل خطورة فى مناطق الغابات التى تزرع النباتات الدرنية ، حيث لا تلاحظ تغيرات موسمية كبيرة فى توفر المواد الغذائية .

وحيثما كان هناك نقص في العمالة في أفريقيا الغربية ، بمعنى أن الأيدي العاملة ، برغم الحالة الصحية الجيدة ، كانت تعمل بأقل من طاقتها في جميع المهن ، فإن ذلك كان يرجع إلى نقص الفرص أكثر مما يرجع إلى تفضيل الاستمتاع بأوقات الفراغ ، لأن التفضيل يعنى الاختيار ، ولأن الاختيار كان مفتقدا في أغلب الأحوال . فالأفريقي « الكسول » يكون في الواقع عادة إما واهن البدن أو ليست لديه سوق لقوة عمله - أو كليهما .

ويزودنا توزيع الموارد البشرية بمفتاح هام لفهم الطرق التي كانت الموارد الطبيعية تستخدم بها . فساكن أفريقيا الغربية القليلون كانوا منتشرين بطريقة غير متساوية على نطاق المنطقة . وعدم المساواة هذا كان راجعا جزئيا إلى حالة سخاء الطبيعة في البيئات الجزئية المختلفة : فمن الواضح أن المناطق الخصبة ذات الظروف الصحية الجيدة كانت أكثر جاذبية من المناطق الفقيرة التربة والتي تنتشر بها الأمراض الفتاكة .^(٢٧) أما الأمر الأكثر إثارة ، والذي يتناقض بشدة مع وجهة النظر الحتمية القديمة ، فهو الدرجة التي كان توزيع الاستيطان بها يتحدد نتيجة لأنشطة الإنسان الزراعية والتجارية والسياسية .

وقد كان لقدرة الإنسان على اكتشاف واستخدام أنواع مختلفة من المحاصيل تأثير عميق على أقصى حد للسكان تتحمله الأرض . فالمحاصيل الجذرية ، مثلا ، التي تنتجها الوحدة من الأرض يزيد وزنها حوالى عشرة

(٢٧) أجرى هانز دراسة حول اختلاف رئيسى بشأن هذا المبدأ ، أوضح فيها أن الجوع كان يدفع المهاجرين نحو المناطق الخصبة والنهرية والجذابة حيث يصابون بمرض العمى النهرى ويرغمون على تركها بعد سنوات قليلة - بعد أن تكون أعدادهم قد تضاعفت كثيرا . انظر ، ج . م . هانز ، "River Blindness in Nangodi, Northern Ghana" ، فى مجلة جيوجرافيكال ريفيو ، العدد ٥٦ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٣٩٨ إلى ٤١٦ .

أمثال على ما تنتجه هذه الوحدة من الحبوب ، وباستطاعتها إعالة كشافات سكانية أكبر . ولما كانت المحاصيل الجذرية تزرع أساسا في الغابات فقد ساعد ذلك على تعويض بعض السمات غير المرغوبة لتلك المنطقة . وكان توسع التجارة سببا في تركيز السكان في بعض الأماكن غير المتوقعة ، مثل الصحراء الكبرى ، حيث نشأت في حقبة ما قبل الاستعمار مستوطنات كبيرة يبلغ سكان الواحدة منها عشرة آلاف نسمة .^(٢٨) كذلك كان للنزاعات فيما بين الدول تأثير هام على توزيع السكان . فالفارون من العدوان كانوا في بعض الأحيان يرغبون على الالتجاء إلى أماكن يسهل الدفاع عنها ، برغم أنها قد لا تكون ملائمة من نواح أخرى . وقد وجدت جزر متفرقة من المستوطنات في القلاع الجبلية النائية ، مثل هضبة جوس في وسط نيجيريا ، وعلى الأرصفة الصخرية والسهول التحتائية الأصغر حجما (إنسيلبرج) ، حيث كانت تستخدم للزراعة مساحة محدودة من الأرض المنخفضة المحيطة ، مثل الجزء الجنوبي الشرقي مما يعرف الآن بساحل الذهب .^(٢٩) وبين الحين والآخر كانت سلطة توسعية تعتمد إلى تكثيف الاستيطان لاعتبارات سياسية . وكانت تلك هي الحال مع الفولاني الذي غزوا مرتفعات فوتا جالون في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وقاموا بتوطيق الرقيق هناك لفلاحة الأرض .^(٣٠)

(٢٨) على خلاف الفكرة الشائعة عن الواحات بأنها تتكون من بضع أشجار نخيل تحيط ببركة صغيرة من المياه العذبة . وللإطلاع على دراسة تفصيلية عن مستوطنة كبيرة في الصحراء الكبرى ، انظر ، ج . لوفريي "Chronique de Ghadames" ، في مجلة إيللا ، العدد ٣٢ ، ١٩٤٥ ، الصفحات ٣٦٧ إلى ٣٨٥ ؛ والعدد ٣٣ ، ١٩٤٦ ، الصفحات ٣٤٣ إلى ٣٧١ .

(٢٩) قام بدراسة هذه المستوطنات م . ب . جليف الذي ترد قائمة بأعماله في ثبث مراجع الفصل السادس .

(٣٠) ج . ريشار - مولار ، "Les densites de population au Fouta-Djallon" ، في مجلة بريزانس أفريكين ، العدد ١٥ ، ١٩٥٢ ، الصفحات ٩٥ إلى ١٠٦ .

وكان تكثيف الاستيطان يرتبط عادة بدرجة لافته من التوسع العمراني (التحضر) ، سواء في مناطق السفانا أو الغابات . ووفقا للتقديرات كانت هناك ثلاث مدن كبيرة في السودان الغربي ، وهي غاو وتمبكتو وچنى ، كان عدد سكان الواحدة منها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر يتراوح بين خمسة عشر وثمانين ألفا .^(٣١) وكان حوالى نصف سكان بلاد الهوسا (فيما هو الآن نيجيريا الشمالية) يعيشون في مدن في الفترة السابقة على عام ١٩٠٠ ، وكان أبرز مثال لها هو مدينة كانو ، التى قَدَّر الرحالة الشهير بارث سكانها في منتصف القرن التاسع عشر بحوالى ثلاثين ألفا ، وهو رقم كان يتضاعف في ذروة موسم التجارة . وفي بلاد اليوربا ، وهى أبعد في اتجاه الجنوب ، وتدخل جزئيا في منطقة الغابات ، كان التوسع العمرانى كبيرا أيضا . ففي القرن التاسع عشر كانت هذه البلاد تشتمل على إثنى عشرة مدينة يتجاوز سكان الواحدة منها عشرين ألفا ، وكانت أكبرها مدينة إبادان التى كان يقطنها حوالى سبعين ألف نسمة ، ويحيط بها سور خارجى محيطه أربعة وعشرون ميلا .^(٣٢) وإلى أبعد من ذلك شرقا كانت مدينة الغابات بنين يقطنها خمسة عشر ألف نسمة عند نهاية القرن الثامن عشر ، وكان يعتقد أن أعدادا كبيرة كانت تقطنها قبل ذلك بقرنين أو ثلاثة قرون . وفي بداية القرن الثامن عشر سجل زائر هولندى لبنين الانطباعات التالية :

(٣١) من أجل مزيد من المعلومات انظر ، ريمون موني ، Tableau géographique de l'ouest Africain ou Moyen âge ، دكار ، ١٩٦١ ، الصفحات ٤٩٥ إلى ٥٠٣ ، وإن كانت الأرقام المذكورة هنا نتيجة بحوث أحدث .

(٣٢) وليم ر . باسكوم ، Urbanism as a Traditional African Pattern ، فى مجلة سوسيوألوچيكال ريفيو ، العدد ٧ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ٢٩ إلى ٤٣ .

كانت المدينة تبدو كبيرة جدا ، وعندما تدخلها فإنك تذهب إلى شارع عريض غير معبد يبدو أنه أعرض سبع أو ثماني مرات من شارع وارموس في امستردام الذى يمتد مستقيما ولا يتعرج أبدا . وكان المبنى الذى أقمت فيه ... يبعد عن البوابة مسيرة ربع ساعة على الأقل ، ومع ذلك لم يكن باستطاعتي أن أرى نهاية الشارع^(٢٣) ...

ومن المتعذر هنا الخوص فى مناقشة عامة حول منشأ وهيكल المدن التى كانت موجودة قبل مرحلة الصناعة.^(٢٤) غير أنه من المهم الإشارة إلى أن الرأى القائل بأن التحضر (التوسع العمرانى) لا يصبح ذا شأن من الناحية الكمية إلا بعد التصنيع إنما هو رأى يلزم النظر فيه بحذر إذا لم نشأ المبالغة فى الاختلاف بين المجتمعات «التقليدية» والمجتمعات «الحديثة» . وقد كانت المدن والقرى الكبيرة سمة عامة على نطاق أفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل الاستعمار . ومن المسلم به أن هيكلها المهنى كان يختلف عن هيكل المدن الحديثة من حيث إنها كانت فى المقام الأول أماكن يتجمع فيها المزارعون لأغراض غير زراعية ، وقبل كل شئ للدفاع والتجارة . وكان أفريقيون كثيرون من سكان المدن يقومون برحلات يومية إلى مزارعهم خارج أسوار المدن ، على حين أن ساكن المدينة فى العالم الغربى ينتقل إلى وسط المدينة للعمل فى الصناعة أو التجارة .

(٢٣) أقتبست فى توماس هوبكنز ، Nigerian Perspectives ، ١٩٦٠ ، الصفحتين ١١٩ ، و١٢٠ . وكان الزائر هو الشخص المجهول « د . ر . » ، ويحتمل أن يكون ديريك رويترز .
(٢٤) من أجل الاطلاع على معالجة أخرى لهذه المسألة ، انظر ، جيبون سچويرج ، The Pre-industrial City ، جليנקو ، ١٩٦٠ .

وتوضح هذه البيانات ما لا يوجد حوله خلاف ، وهو أن مدن أفريقيا الغربية لم تكن مدنا صناعية بالمعنى الحديث ، ولكن لا يمكن استخدامها للتدليل على أنها كانت تختلف جوهرياً عن المدن التي وجدت مثلاً في أوروبا في أواخر القرون الوسطى . ولم تكن المدن الأفريقية مأوى للمزارعين فقط ، وإنما كانت أيضاً مسكناً للأفراد المتخصصين ، مثل الحرفيين ومقاولي النقل وأصحاب الخانات والتجار ؛ كما كانت نقاط اتصال لتبادل السلع من جميع الأنواع ، ومراكز إدارية ودينية هامة . والحقيقة أن بعض المدن الواقعة على الحدود بين السفانا والصحراء كانت تركز على التجارة إلى درجة أنها كادت تعتمد كلية على الإمدادات الخارجية للحصول على احتياجاتها الغذائية الأساسية . وقد كانت المدن في أفريقيا الغربية ، على غرار المدن في عالم القرون الوسطى ، ثرية بدرجة تكفى لإعالة مجموعة صغيرة منرفة ، وكانت تشجع بطريقة غير مباشرة على نشوء ثقافة « راقية » ، كما تشهد بذلك الأعمال البرونزية الشهيرة في إيفه وبنين ، ويشهد عليه مركز الدراسات الإسلامية في مدينة تمبكتو الأسطورية . (٣٥)

وثمة جانب أخير لتوزيع السكان يلزم التأكيد عليه ، هو تغير مواقعهم . ذلك أن انتقال الأيدي العاملة ، سواء كان فى موجات طويلة تشمل أجيالاً متعددة ، أو كان موسمياً (أوحثى يومياً) ، ليس بدعة أدخلها الاستعمار ، وإنما هو سمة ثابتة للاقتصاد التقليدى . بل إن الهجرة التى اشتهرت الآن عن حق ، والتى قام بها المزارعون الذين أسسوا صناعة الكاكاو فى ساحل الذهب

(٣٥) يعتقد أن الأشغال النحاسية فى إيفه وبنين ترجع إلى القرن الثالث عشر . أما تمبكتو التى تأسست فى القرن الثانى عشر فقد أصبحت بحلول القرن الرابع عشر مركزاً ذائع الصيت للتعليم .

فى أوائل القرن الحالى ، ينبغى أن ينظر إليها - فى سياق تاريخ أفريقيا الغربية ككل - باعتبارها انتقالاً محدوداً نسبياً من حيث عدد القائمين بها والمسافة التى قطعوها . والحكايات التى تروى عن أصول شعوب أفريقيا الغربية التى تم تتبعها فى بعض الحالات حتى القرن الثامن ، تؤكد جميعها أهمية الانتقال باعتباره وسيلة للإفلات من سيطرة أجنبية ، أو لاكتساب ثروة جديدة فى صورة أرض أو ذهب أو ملح .^(٣٦) وإلى جانب من كانوا يضطرون ، لأسباب سياسية ، لأن يعيشوا فى أحوال عسيرة ، كان هناك آخرون كسبوا من الأمن الذى حققه توسع سلطة الدولة ، سواء فى ممالك السفانا ، مثل مالى والسنگى ، أو فى دول الغابات ، مثل بنين وأشانتى . وخلال موسم الجفاف ، عندما يقل الطلب على الأيدى العاملة فى المزارع ، وتكون ظروف السفر أفضل ، كانت الطرق تزخر بالحياة والتجار والحمالين ، والمدن تعج بزوار شديدى الصخب ولوعين بالكسب . وكما سنرى فإن الهجرة كانت لها أسبابها الاقتصادية ، لأنها كانت انعكاساً للنسبة السائدة بين الأرض والأيدى العاملة أو فروق التوزيع المكانى لفرص السوق .

ويعتبر تنظيم الأيدى العاملة أمراً محورياً فى فهم استخدام الموارد الطبيعية . إذ ينظر عادة إلى قوة العمل فى مجتمعات ما قبل الصناعة على أنها تقوم على العمال غير المتخصصين عديمى الكفاءة من أفراد الأسرة^(*) ، على

(٣٦) انظر الدراسات التى أجراها بورچان ، ثوللى ، جيبه ، هولاس ، كوب ، نيانى ، باچيار ، بيراى وسيليار ، ورياض ، والمدرجة فى ثبت المراجع .

(*) Family : الأسرة أو العائلة ، وهى وحدة اجتماعية يجب الحرص على تمييزها عن الأسرة المعيشية . وتحدد مبدئياً بالرجوع إلى القرابات المختصة بعمليات التوالد أو الناشئة عنها ، والتى تنشأ بين شخصين بالزواج ، وكذلك التى توجد بين زوجين [الأب والأم والأولاد] . نقلاً عن المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات ، المجلد العربى ، ترجمة الدكتور عبد المنعم الشافعى والدكتور عبد الكريم اليافى ، الصفحتين ٢٠ و ٢٢ - المترجم .

حين يقال إن البلدان الصناعية تقوم بتنظيم عمالها على أساس التعاقد بدلا من القرابة ، وتوزيع المهام طبقا للمهارات لاطبقا للالتزامات اجتماعية ، وتحصر على أن تكون ذات كفاءة عالية . وسيكون التركيز هنا على أن الأيدى العاملة في أفريقيا ما قبل الاستعمار كانت أكثر تنوعا وأكثر مرونة وأكثر كفاءة مما يفترض عادة ، وعلى أنه في هذا الصدد على الأقل قد بولغ في التباين بين المجتمعات « البدائية » والمجتمعات « الحديثة » .

وقد كانت الوحدة الاقتصادية الأكثر أهمية في كل مجتمعات أفريقيا الغربية ، ومازالت ، هي الأسرة المعيشية^(*) . ولم تكن الأسرة المعيشية متطابقة دائما مع الأسرة (العائلة) ، وكان في قدرتها تماما تطويع حجمها ومهاراتها بحيث تلائم الظروف المتغيرة وتخلق فرصاً جديدة . وكانت كل أسرة معيشية تقارب الحجم الأمثل للظروف التي تعمل فيها . وكان باستطاعة الأسرة المعيشية الكبيرة تقسيم نفسها إلى عدة وحدات أصغر حجما ، وإن يكن من غير أن تفتت بالضرورة العائلة بدورها . وقد برهنت بحوث نتج على أن الأسر المعيشية الصغيرة كانت لها الهيمنة بين قبيلة كوفيار في وسط نيجيريا لأنها كانت الأكثر ملاءمة لنظام الزراعة الكثيفة السائدة في المنطقة .^(٣٧) وكان باستطاعة الأسرة

(*) Household . الأسرة المعيشية ، وهي وحدة اجتماعية اقتصادية تتكون ، تبعا للتعريف المصطلح عليه نوليا ، من الأفراد الذين يعيشون معا ويشتركون في المسكن وفي واجباتهم الأساسية . وقد يكون رئيسها هو المكتسب الرئيسي فيها - نقلا عن المعجم الديموجرافي المتعدد اللغات ، المرجع السابق ، الصفحتين ١٩ و ٢٠ - المترجم .

(٣٧) روبرت ماك نتيج ، Hill Farmers of Nigeria ، سياتل ، ١٩٦٨ . وهناك دراسة مماثلة أجراها إيرين ب . تاوير ، "The Family of Chinese Farmer" ، وردت في العمل الجماعي الذي أعده موريس فريدمان ، Family and Kinship in Chinese Society ، ستانفورد ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٦٣ إلى ٨٥ .

المعيشية أيضا أن تتوسع . فدراسة ريبرن للكمرون ، على سبيل المثال ، تفيد بأن الطلب على أيدٍ عاملة إضافية كان سببا أساسيا لوجود ونمو الأسر المتعددة الزوجات .^(٣٨) كما أن الأسر المعيشية بجميع أحجامها كانت دائما في وضع يسمح لها بتعبئة أيدٍ عاملة إضافية في أوقات ذروة الطلب . وقد استخدم اليوروبا (في نيجيريا) العمل الجماعي لإعداد المزارع وإزالة الأعشاب الضارة ، كما استخدمه الأديركرو (في ساحل العاج) لاستغلال حقول أشجار النخيل . وكانت مجتمعات أفريقية كثيرة تميز بين عمل الرجال وعمل النساء ، برغم أن الخط لم يكن يرسم دائما عند النقطة نفسها . ففي بامندا (الكمرون) كانت للنساء أهمية خاصة في العمل الزراعي ، على حين كانت التجارة تشغل جانبا أكبر كثيرا من وقت نساء اليوروبا . غير أنه كانت هناك درجة من التخصص المهني ، سواء على أساس موسمي أو دائم ، وهو ما كان يعجل وييسر تقسيم العمل بين الرجل والمرأة . ومهما يكن فإنه ليس واضحا بأي حال أن تقسيم العمل بين الرجل والمرأة كان يمثل سوء تخصيص جدي للموارد البشرية . وعلى الرغم من أن انتشار الإسلام بداية من القرن الثامن قد شجع على وجود موقف أكثر تشددا من عمل النساء ، فإن المرأة الأفريقية تكيفت مع هذا الوضع ببراعة شديدة عن طريق إيجاد نظام للتسويق يقوم على مجمع من بيوتات تجارية بدلا من ساحة القرية .^(٣٩)

(٣٨) د . ريبرن ، "Polygamy, Economy and Christianity in the Eastern Cameroun" ،

في مجلة براكتيكال ، العدد السادس ، ١٩٥٩ ، الصفحات ١ إلى ١٩ .

(٣٩) أجرى بوللي هل دراسة لهذا النظام كما يطبق اليوم ، وذلك في مقال بعنوان ، "Hidden

Trade in Haugaland" ، في مجلة هان ، العدد ٤ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣٩٢ إلى ٤٠٩ .

وليست هناك شواهد على أن قوة العمل في الأسرة المعيشية كانت عديدة الكفاءة ، كما أنه من الصعب تصور تغييرات تنظيمية كان يمكنها تخفيض تكاليف الإنتاج ، أو تحقيق تحسن كبير في نطاق الناتج أو جودته أو حجمه . وجدير بالذكر أن الأسرة المعيشية ، التي لم تتحلل قط بتأثير الرأسمالية الغربية في القرن العشرين ، أو التي يقال إنها ظلت على قيد الحياة لتسد الطريق أمام التقدم الاقتصادي ، قد أصبحت أداة دينامية لتنمية محصولات التصدير الجديدة ، ولتوسيع التجارة الداخلية . وكان في وسع الأسر المعيشية أن تغير حجمها وأن تتحمل خسائر جسيمة ، ولكنها نادرا ما أفلست أو غدت غير قادرة على العمل . ويمكن أن يقال ، على سبيل التخمين ، إن تماسك الأسرة المعيشية كوحدة إنتاج يمكن تفسيره جزئيا بأن تكاليف قوة العمل فيها تكاليف عامة ثابتة ، وليست تكلفة متغيرة .^(٤٠) وفي الممارسة كان يتم الإبقاء على التكلفة منخفضة لأن جميع أفراد الأسرة يبدأون العمل في سن مبكرة للغاية ، ويظلون يعملون إلى أن يصابوا بالعجز أو يدركهم الموت ، على حين أن غير العاملين منهم كان في الوسع إعالتهم بتكلفة رخيصة نسبيا . كما كانت الأسرة المعيشية ذات قدرة تنافسية عالية لأن عمل أفرادها بلا تكلفة (بالمعنى الشكلي ، أى أنهم لا يحصلون على أجر) ، وكان يمكن استخدامه إلى النقطة التي يبلغ ناتجه الحدى عندها صفراً .^(٤١) وقد أثبتت الأدوار التقليدية مرونتها .

(٤٠) مثلما كانت حالة مزرعة الفلاح الروسي في القرن التاسع عشر . انظر ، جيمس ر . ميلر ، "A Reformulation of A.V. Chayanov's Theory of the Peasant Farm Economy" ، في مجلة التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي ، العدد ١٨ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٢١٩ إلى ٢٢٩ .

(٤١) إن الأوروبيين الذين حاولوا إقامة مزارع تجارية في أفريقيا الغربية في السنوات الأولى من القرن العشرين وجئوا أنفسهم يعانون خسائر لأنه كان عليهم استخدام العمل الأجير ، ولم يكن باستطاعتهم أن يحققوا أرباحا إلا إذا كان الناتج الحدى للعمل أكبر من الأجر الذي يتعين عليهم أن يدفعوه .

ففى القرن العشرين ، على سبيل المثال ، أصبح الرجال أكثر اشتغالا بالزراعة مما كانوا عليه فى الماضى . ذلك فضلا عن أن العائلة الممتدة التى شهّر بها كثيراً لم تكن « قيّداً على التنمية » ، بل كانت فى أغلب الأحوال توفر الأموال التى تمكّن المجوعات الجسورة والأفراد المقاديم من بدء مشروعات جديدة ، ومن أن تقدم لهم مأوى إذا ما أخفقت مغامراتهم . وما لا شك فيه أن الأسرة المعيشية الكبيرة والعائلة الممتدة كانتا تلقيان التزامات على عاتق المنظمين الناجحين ، بيد أنه كانت لديهما عادة القدرة على الموازنة بين المصلحة الخاصة ومطالب أقاربهما .^(٤٢)

إن المزايع التى تساق بشأن عدم كفاءة قوة العمل التقليدية هى نتاج ليس فقط لتقدير غير صحيح للشواهد التاريخية المرتبطة بأفريقيا ، وإنما أيضاً لإحساس مبالغ فيه بتفوق تنظيم العمل فى أوروبا وعصريته . غير أنه ليس من العسير توضيح أن الواقع الغربى قد تباعد عن المثل الأعلى الغربى ، برغم أن هذا المثل الأعلى - وليس الواقع - هو الذى كان يستخدم للحكم على أداء البلدان المتخلفة . فمناشأة الأسرة المعيشية ، على سبيل المثال ، ظلت وحدة هامة للإنتاج فى إنجلترا لفترة طويلة بعد الثورة الصناعية . وفى أواخر القرن التاسع عشر استمرت الأغلبية الساحقة من منشآت الصناعات التحويلية تعمل كنشاط تجارى تابع للعائلة ، برغم أنها كانت تستخدم العمل التعاقدى أيضاً.^(٤٣) واليوم

(٤٢) ا . واين نافزايجر ، "The Effect of the Nigerian Extended Family on Entrepreneurial Development" ، فى مجلة التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافى ، العدد ٢٠ ، ١٩٦٧ ، الصفحة ٥٢٠ .

(٤٣) ب . ل . پاين ، "The Emergence of the Large-scale Company in Great Britain" ، فى مجلة إيكونوميك هيسٽورى ريفيو ، العدد ٢٠ ، ١٩٦٧ ، الصفحة ٥٢٠ .

تبرز منشأة العائلة فى مجال تجارة التجزئة والزراعة ، وهى غالباً لاتستعين بمساعدة خارجية ، أو تستعين بمساعدة محدودة . وقد أثبتت العائلة الممتدة أيضاً أنها قوة دينامية فى أوروبا ، وخير أمثلة لذلك آل روتشيلد (فى النشاط المصرفى) وآل كادبورى وبيلكنجتون (فى الصناعة) .^(٤٤) ومازالت الممارسات التقييدية القائمة على « التقاليد » نافذة فى العقد الثامن من القرن الحالى عن طريق النقابات والمنظمات المهنية . وقد يكون عمل المرأة مستخدماً فى المجترة بأقل كثيراً مما هو مستخدم فى أفريقيا الغربية . وإنه من الممارسات المألوفة بين طبقات اجتماعية معينة ، مسيحية وغير مسيحية على حد سواء ، أن « تُحتجز » النساء فى البيت لأسباب حضارية فى الأساس ، إذ يعتبر من غير المناسب للزوج أن يسمح لزوجته بالخروج للعمل . أما المرأة التى تحاول بالفعل الاستفادة من قدراتها فمازالت تتعرض للتمييز . وفى عام ١٩٧١ ، بعد قرابة مائتى عام على بداية الثورة الصناعية صوّتت بورصة لندن للأوراق المالية لثالث مرة خلال أربع سنوات لصالح عدم السماح للمرأة بعضويتها .^(٤٥)

ولم تكن الأيدى العاملة منظمة كلها على أساس الوحدات المحلية المتعددة الوظائف . وكان العمل الإضافى يوفر الرقيق الجزء الأكبر منه ، وإن كان يُستخدم أيضاً عدد صغير من العمال الأجراء . وتفيد تقديرات الرحالة إلى الدول الأفريقية فى حقبة ما قبل الاستعمار أن عدد الرقيق كان يتراوح بين ربع ونصف مجموع السكان ، ولكن لايمكن الثقة كثيراً فى تقديرات تخمينية من

(٤٤) وحتى فى أمريكا ، المركز الرئيسى للرأسمالية المتقدمة ، مازالت العائلة الممتدة مؤسسة هامة ، وإن تكن مهمة . انظر ، ر . هـ ، *Family Development in Three Generations* ، نيويورك ، ١٩٧٠ .

(٤٥) جريدة نى تايمز ، عدد ٢٦ يونيه ١٩٧١ ، الصفحة ١ .

هذا النوع . فكثير من هذه الأرقام يرتبط بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر عندما زاد عدد الرقيق المحليين نتيجة لتطور التجارة الشائنة عبر الأطلسي . وبسبب صعوبة تحديد المصطلحات تتعدد مشكلة الأعداد كثيرا ، إذ أن الأفراد الذين كان الزوار الأجانب يسجلونهم يمكن أن يكونوا ، على غرار « رقيق » قياصرة روسيا ، مواطنين موالين للدولة وإن كانوا خاضعين لها ، على حين أن غيرهم ، وإن يكن لهم شكلياً وضع الرقيق ، كانوا في الممارسة مندمجين في الأسرة المعيشية ، ويتعذر من الناحية الفعلية تمييزهم عن الأحرار . وفي الوقت نفسه من المهم أن نعترف أن عمل الرقيق كان موجودا في أفريقيا الغربية قبل نشأة التجارة عبر الأطلسي بوقت طويل ،^(٤٦) وأن بعض الرقيق كانوا يجلبون ويباعون ويعاملون معاملة الرقيق المملوك في الأمريكتين . وكانت هناك أقلية لها وزنها من السكان في مناطق معينة لها وضع الخضوع القانوني والتبعية العملية ، وتقل في امتيازاتها عن الأحرار . فالرق لم يكن في كل الأحوال خطأ في التسمية .

وإذا كان من المسلم به أن الرق في أفريقيا الغربية لم يكن ببساطة ابتكاراً أوروبياً ، عندئذ يصبح من الضروري تفسير وجود هذه المؤسسة ومدى قدمها وتنوعها ، والنظر فيما إذا كان وجود عمل الرقيق يضعف أو يدعم الحجة المستخدمة حتى الآن بشأن كفاءة تنظيم العمل في الحقبة الاستعمارية .^(٤٧)

(٤٦) الآن ج . ب . فيشر ، همفرج ج . فيشر ، *Slavery and Muslim Society in Africa* ،

١٩٧٠ .

(٤٧) يلزم إجراء بحوث أخرى قبل تقديم إجابات مناسبة على هذه الأسئلة . والدراسة الأكثر تفصيلا التي أجريت حتى الآن عن الرق المحلي في أفريقيا الغربية هي : أ . أديني أويجي ، *The Institution of Slavery in Yorubaland with Particular Reference to Nineteenth Century* ، جامعة برمنجهام ، رسالة دكتوراة ، ١٩٧١ .

وقد كانت التركزات الرئيسية للرقيق موجودة فى المناطق التى أدى تطور أنشطة التبادل المحلية فيها إلى خلق فرص عمل لم يكن ممكنا أن يليها العمال الأحرار المحليون . ففى أفريقيا الغربية ، كما فى أجزاء أخرى كثيرة من عالم ما قبل الصناعة ، مثل اليونان وروما ، كانت الدول الكبيرة ، مثل مالى والسنگى فى السفانا وأشانتى وداهومى فى الغابات ، هى التى فى أمس الحاجة إلى الرقيق وكذلك إلى وسائل شرائهم أو أسرهم . فالرقيق كانوا عادة عمالا متخصصين إلى حد ما ، برغم أنهم كانوا يوجدون فى مجموعة متنوعة من المهن . وكانت قلة من الرقيق المحظوظين تشغل مناصب مدنية وعسكرية رفيعة . وهؤلاء « الموثوق فيهم » الأقوياء كثيرا ما كانوا يمتلكون رقيقا عديدين خاصين بهم . وآخرون كانوا يوجدون فى وظائف تحتاج إلى مهارة ، مثل الصناعات الحرفية . غير أن الأغلبية كانت تؤدي عادة أعمالاً يدوية ، مرهقة فى بعض الأحيان وخطرة فى أحيان أخرى .^(٤٨) وكان الرقيق يستخدمون خدما فى المنازل ، ويعملون كحمالين ، ويفلحون الواحات ، ويقطعون الملح الصخري من الصحراء ، ويعملون فى بناء المدن وتشبيد الطرق وتطهير الممرات ، كما كانوا يجندون للصفوف الأولى من القوات العسكرية ، ويوجدون فى جميع أنواع العمل الزراعى . ولم يكن رقيق المزارع يستخدمون ، كما هى الحال فى أجزاء العالم الأخرى ، فى إنتاج فائض للتصدير ، بل كانوا بالأحرى يستخدمون ، كما فى السنگى فى القرن الخامس عشر ، لتوفير المواد الغذائية الأساسية لكبار

(٤٨) لم يكن هناك تقسيم صارم للعمل بين الرقيق الذكور والإناث ، ولكن ربما يصح القول إن النساء كن يستخدمن أساسا فى الأعمال المنزلية والإنتاج الحرفى والزراعة . غير أن النساء لم يكن جميعا يشغلن وظائف ثانوية . فبعض منهن ، مثل السيدة المشهورة مدام تينوبو من أبيوكوتا ، أكدن مساواة المرأة عن طريق شراء أعداد كبيرة من الرقيق الذكور .

المسؤولين في الدولة ، وللدائرة المحيطة بهم من الأتباع ، وللجيش . وكان وجود الرقيق في الزراعة لا غنى عنه في المجتمعات التي لم تكن متخصصة في إنتاج الأغذية . فوادي تامورت الخصب في موريتانيا مثلا كان سلة الغلال لبدو الصحراء الكبرى منذ القرن الرابع عشر ، عندما استبعدوا الفلاحين الزوج بالمنطقة لأول مرة .^(٤٩)

ويتساءل البعض الآن عن السبب في أن نقص الأيدي العاملة في أجزاء معينة من أفريقيا الغربية كان يعالج عن طريق الرق ، وعن طريق إعادة التوزيع الجبرية للموارد البشرية بالمنطقة . فالبلدان التي واجهت نقصا في الأيدي العاملة خلال الحقبة الصناعية كان باستطاعتها في أكثر الأحوال استخدام الآلات بدلا من ذلك . والحقيقة أن ارتفاع تكاليف الأيدي العاملة كان في بعض الأحيان حافزا على إدخال تكنولوجيا متقدمة .^(٥٠) غير أن المنظمين في أفريقيا الغربية ، الذين عاشوا في عالم يسبق حقبة الصناعة ويسبق نيوتين ، لم يكن باستطاعتهم التكيف بهذه الطريقة . وكان هناك حل بديل ، حل كان متاحا لهم ، هو اجتذاب الأيدي العاملة عن طريق دفع الأجر . فقد كانت هناك سلع كثيرة وخدمات معينة تشتري وتباع مقابل النقود ، ولذلك ليس من الصائب أن نفترض ، مثلما يحدث في بعض الأحيان ، أن الأفارقة قد أخفقوا في ابتكار وسائل مقبولة للدفع . وفي رأينا أن استخدام الرقيق بدلا من العمل الأجير (مقابل أجر) كان مسألة اختيار مدروس من جانب أصحاب العمل

^(٤٩) تشارلس توييت ، -La vallée de la Tomourt en Naaj : problèmes d'aménagement-

ment" ، في مجلة Bulletin de l'IFAN, B العدد ٢٠ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٦٨ إلى ١١٠ .

^(٥٠) كما قيل فيما سبق كانت تلك هي الحالة في أمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر . انظر ،

هـ . ج . هابكوك ، American And British Technology in the Nineteenth Century ،

كامبردج ، ١٩٦٢ .

الافارقة.^(٥١) وكما أشير من قبل فإن العنصر النادر في الإنتاج كان الأيدي العاملة وليس الأرض. وفي هذه الظروف كان هناك اتجاه طبيعي نحو تناثر المستوطنات والزراعة المتسعة ، إذ أن التأليف الأمثل بين عوامل الإنتاج كان التوفير في الأيدي العاملة وتحقيق أكبر استفادة ممكنة من الأرض . ومادامت الأيدي العاملة قادرة على الانتقال ، وباستطاعتها الدخول بحرية في مجموعة متنوعة من المهن ، فإن تكلفة العمل الأجير تكون عالية . وتكلفة الإنتاج في الأنشطة المشتركة ، مثل الزراعة والإنتاج الحرفي ، تكون بالنسبة للعمل الأجير أعلى منها بالنسبة للأسر المعيشية المستقلة . وعندما لم يكن هناك تنافس مباشر بين نوعي العمل ، كما في حالة استخراج الملح والخدمة في الجيوش ، فإن الأجير الذي يدفع للعمل التعاقدى كان ينبغي أن يكون مرتفعاً بحيث يعوض عن خسارة الكسب البديل ، وطبيعة العمل الشاقة والخطره . وقد كانت الأفضلية للرقيق لأن تكاليف توفيرهم وإعالتهم أقل من تكلفة استئجار العمال .

ويمكن الرد على وجهة النظر هذه ، مثلما رد مونتسكيو وآدم سميث ، بأن التكلفة الإضافية للعامل الحر يعوضها ويزيد عليها أنه أكثر كفاءة . غير أنه من المعترف به الآن أن ادعاءات عرقية كثيرة فيما يتعلق بعدم كفاءة عمل الرقيق هي إما ادعاءات أخطىء فهمها ، أو بولغ فيها كثيرا ، ويبدو من المستبعد للغاية أن

(٥١) هذا التفسير هو من الناحية الجوهرية ما قدمه هـ . ج . نايبوير ، Slavery as an Industrial System : Ethnological Researches ، لاهاي ، ١٩٠٠ . وتوجد الآن مؤشرات على تجدد الاهتمام بهذا العمل الكلاسيكي . انظر ، إيفيسى د . دومار ، "The Causes of Slavery or Serfdom : a Hypothesis" ، فى مجلة *چورنال أوف إيكونوميك هيسٽورى* ، العدد ٣٠ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٨ إلى ٣٢ . وينبغي أن تضاف كلمة تحذير هنا مفادها أن نظرية نايبوير ليست شرطا ضروريا ولا كافيا لوجود الرق ، برغم أنها تلائم الحالة الأفريقية . فالقنانة والرق يمكن أن يوجد دون أن يكون هناك نقص فى الأيدي العاملة . وعلى النقيض من ذلك فإن نقص الأيدي العاملة لا يؤدي دائما إلى الاستعباد ؛ كما أن انخفاض عدد السكان فى إنجلترا فى القرن الرابع عشر مكّن العمال من زيادة قدرتهم على المساومة ، ومن ثم عجل بنهاية القنانة .

يكون أصحاب الأعمال الأفارقة قد أخفقوا على امتداد قرون عديدة في أن يعملوا بما يحقق مصالحهم الخاصة . فأصحاب الأعمال في الأماكن الأخرى كانوا راضين عن أداء رقيقهم . وفي حالة الامبراطورية الرومانية انهار الرق لا بسبب عدم كفاءته ، وإنما بسبب الانهيار الذي حدث (لأسباب أخرى) في منتجات السلع الأساسية التي كان عمل الرقيق هو الأكثر ملاءمة لها.^(٥٢) وبالمثل فإنه من المتفق عليه بوجه عام (برغم استمرار تبادل التوازنات) أن الرق في المزارع التجارية في الجنوب الأمريكي كان يتميز بالكفاءة وتحقيق الربح خلال القرن التاسع عشر.^(٥٣) ومن وجهة نظر التطور الاقتصادي فإن مرجع الضرر الرئيسي للرق ليس عدم كفاءته ، بل إنه يحد من توسع السوق بتقييده للقوة الشرائية وتركيزه الطلب الفعال في أيدي قلة من مستهلكي سلع الترف . ولم يكن لهذا الاعتبار صلة ما بأهداف حكام أفريقيا الغربية . فالسياسة في مجتمع ما قبل الصناعي هي إلى حد كبير فن إعادة توزيع دخل قومي ثابت نسبيا مع قدر من عدم المساواة يكفي لتوفير حياة مترفة للحكام ، دون أن يثير في الوقت نفسه السخط على نطاق يعرض وجود الدولة للخطر . فليس يكفي أن تولد «أكثر ستحقاقا من الآخرين» ، وإنما المشكلة أن تستمر الحال على ما هي عليه . كما أن من يحققون النجاح لابد أن يكونوا متمرسين على الاحتفاظ بولاء رعاياهم ، ولكن الوسائل التي في متناول أيديهم لاتتضمن محاولة تحقيق نمو اقتصادي تراكمي أساسه سوق واسعة .

(٥٢) سيدريك ا . يو ، The Economics of Roman and American Slavery ، في مجلة فاينانز وشيف ، العدد ١٣ ، ١٩٥١ ، الصفحات ٤٤٥ إلى ٤٨٥ .
 (٥٣) ألفريد هـ . كونراد ، جون ر . ميبير ، Studies in Econometric History ، ١٩٦٥ ، الفصلان الثالث والرابع . وكذلك ستانلي ل . أنجرمان ، جون د . ميسر "The Effects of Slavery upon the Southern Economy : A Review of the Recent Debate" في مجلة Entrepreneurial History ، العدد ٤ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٧١ إلى ٩٧ .

وفيما يتعلق بطول أمد مؤسسة الرق ، فإنه يكفى فى هذه المرحلة الإشارة إلى أن الظروف التى كانت سببا فى وجود عمل الرقيق فى أفريقيا الغربية ظلت قائمة حتى القرن العشرين.^(٥٤) والحقيقة أن الحكام الاستعماريين اكتشفوا ، مثلما اكتشف أصحاب الأعمال الأفارقة قبلهم بوقت طويل ، أن سعر العمال غير المهرة أعلى مما يمكنهم تحمله ، أو على الأقل مما هم مستعدون لدفعه . وقد واجه المسؤولون الإداريون فى كل من أفريقيا الغربية البريطانية والفرنسية نقصا فى العمال خلال المراحل الأولى من الفترة الاستعمارية ، ولجأوا إلى استخدام السخرة برغم التزامهم بالغاء الرق . وقد تفتقت العقلية الاستعمارية عن حل لهذا التناقض بإعلان أن الرق عمل غير متحضر ، وأن السخرة طريقة ضرورية لإرشاد الشعوب البدائية إلى مزايا العصرية .

وكان التنوع فى طبيعة الرق انعكاساً للظروف السائدة للعرض والطلب فى أفريقيا الغربية . ولما كانت الأيدى العاملة نادرة نسبيا ، فإن تكلفة التخلي عن الرقيق كانت عالية ، وكان لدى أصحاب الرقيق حافز قوى للاحتفاظ على الأقل بنسبة من رقيقهم فى ظروف معقولة ، ولتشجيع ما لديهم من رقيق على التوالد . أما حثيما كانت الإمدادات وفيرة ، كما كانت الحال فى الكاريبي ، فلم يكن لدى أصحاب الأعمال حافز كبير على الاستثمار فى رفاهة طويلة الأمد لرقيقهم . وكانت النتيجة استخدام الرقيق إلى أقصى طاقتهم ومعاملتهم كأملأك منقولة . كما أن الطلب على العمل فى أفريقيا الغربية كان أشد تنوعا بكثير منه فى الكاريبي ، وكان اختلاف المعاملة التى يتلقاها الرقيق يرتبط إلى حد ما بالأدوار الموكولة إليهم . فضلا عن ذلك ، فإن الرقيق فى أفريقيا الغربية ، إلى جانب كونهم مدخلات فى النظام الإنتاجى ، كانوا يؤدون وظيفة سياسية هامة . فالأفارقة كانوا يقيسون الثروة والسلطة بالرجال أكثر مما يقيسونها

(٥٤) يتناول الفرع الثانى من الفصل السادس أقول الرق ونشأة العمل مقابل أجر .

بالأكرات ؛ كما أن من يمارسون السلطة كانوا ملاك رجال أكثر من كونهم ملاك أرض . وفى بعض الظروف كان يمكن انتزاع الطاعة قسراً ، ولكن فى ظروف أخرى كان يُرى أن من الأصوب ضمان التأييد عن طريق منح الرقيق حصّة متواضعة فى النظام السياسى القائم .

وكانت المجتمعات التى تستخدم عمل الرقيق على نطاق واسع تكشف عن اتجاهين متزامنين . فمن ناحية أدى تدفق رقيق جدد ، ووجود رقيق تحُدُّ أصولهم العرقية من فرص الاندماج ، إلى خلق مجموعة لا حرمة لها ولا ملكية . وكان الرقيق الساخطون يثرون بين الحين والآخر على سادتهم : وقد حدثت واحدة من أولى الثورات المعروفة للرقيق فى أفريقيا الغربية فى عام ١٥٩١ (*) ، عندما أكد رقيق سلطان السنغى وجودهم بعد أن أوقع الجيش المراكشى الهزيمة بالكهم وبقواته . ومن الناحية الأخرى كان هناك اتجاه إلى استيعاب الرقيق فى المجتمع بمنحهم حقوقاً معينة مقابل الولاء . وكان الهوسا (فى نيجيريا الشمالية) يميزون بين الجالبي ، الذين كانوا رقيقاً بموجب الأسر أو الشراء ، والذين يتمتعون بحقوق قليلة ، والكوسيناوا ، الذين كان لهم بوصفهم رقيقاً من الجيل الثانى وضع أقرب إلى القنانة منه إلى عبودية (أو ملكية) منقولة . ولدى محاولة إقامة توازن بين الاستغلال الكلى وإقامة جماعة حرة تماماً من المزارعين ، كان أصحاب الأعمال يعربون عن إدراكهم لضرورة إيجاد شكل مهذب للأيدى العاملة التابعة ، وهو شكل كان أكبر ربها من الأيدى العاملة الأجنبية ، وفضلاً عن ذلك كان باستطاعته أيضاً الوفاء بوظائف أخرى إلى جانب الوظائف الاقتصادية .

(*) هو العام الذى قامت فيه القوات المراكشية فى عهد السلطان أحمد منصور الذهبى بغزو دولة السنغى فى جنوبى الصحراء الكبرى ، وأوقعت فيه الهزيمة بقوات أسكيا اسحاق الثانى سلطان السنغى - المترجم .

ويشير التقييم السابق للرق إلى تعديلات على ثلاثة افتراضات منتشرة تتعلق بطبيعة مجتمعات ما قبل الصناعة . ففي المقام الأول ، وعلى نقيض اعتقاد مدرسة الأنثروبولوجيين الواقعية ، كانت توجد منذ أمد طويل سوق للأيدى العاملة فى أفريقيا . وكان اتخاذ هذه السوق شكل عمل الرقيق بدلا من شكل العمل الأجير ناتجا عن اختيار مدروس قائم على تحليل أولى ، وإن يكن بالغ الدقة ، للمنافع والتكاليف ، أى قائم على المبادئ التى يعتبرها الواقعيون هامشية أو غير موجودة فى المجتمعات « التقليدية » . ذلك أن تفسير الإغارة من أجل الرقيق بأنها تعبير عما أسماه بلانديير « مسرحية اقتصادية » ، أى لعبة اقتصادية تُمارس للأغراض اجتماعية ، إنما يعنى إساءة فهم ، أو على الأقل الإفراط فى تبسيط ، الدوافع التى تعد الأساس للحاجة إلى قوة عمل تابعة غير مدفوعة الأجر . ثانيا ، يقدم عمل الرقيق بينة على المظالم التى كانت موجودة فى مجتمع ما قبل الاستعمار . ويقال إن المجتمعات التقليدية لديها آليات تسوية « تقوم بدور حيوى فى كبح تضخم أفراد أو فئات اجتماعية خاصة »^(٥٥) . وهذه الآليات تتخذ شكل قروض جبرية تفرض على من تحقق دخولهم ارتفاعا فوق المتوسط المعتاد للولائم والهدايا المجانية ، وتسفر ، كما يقال ، عن « ديمقراطية الفقر »^(٥٦) . وهذه الآراء تتفق تماما مع فكرة « أفريقيا المرحية » ، ولكنها لاتقر بأن الدخل القومى ، وإن يكن صغيرا من الزاوية الإجمالية ، يمكن مع ذلك أن يورع بطريقة غير عادية ، كما لا تدعمها فى حالة أفريقيا الغربية شواهد تاريخية يطمأن إليها . فمنذ العصور المبكرة كانت الثروة تتحقق عن طريق عمل الرقيق . وفى القرن الحادى عشر كان يوجد فى أودغست ، على الحد الفاصل بين الصحراء الكبرى والسفانا ، تجار يملك

(٥٥) ماننج ناش ، *Primitive and Peasant Economic Systems* ، سان فرانسيسكو ، ١٩٦٦ ، الصفحة ٣٥ .
 (٥٦) ماننج ناش ، "The Social Context of Economic Choice in a Small Society" ، فى مجلة مان ، العدد ٢١٩ ، ١٩٦١ ، الصفحة ١٩٠ .

الواحد منهم أكثر من ألف رقيق ؛ وفى أماكن أخرى ، وفى القرون التالية ، كان يوجد أصحاب رقيق يملكون أعداداً أكبر . وهؤلاء هم الذين كان باستطاعتهم الحصول على الأصناف الغالية الثمن ، مثل اللحم أو القمح أو اليام ، وكذلك على الملح و سلع الترف من الخارج ، والذين كانوا يحيون ، على غرار الغزاة الفولاني فى هضاب غينيا ، « حياة القصور المحصنة » .^(٥٧)

أما الفقراء ، الذين كثيراً ما يفترض أنهم لم يوجدوا فى أفريقيا الغربية ما قبل الاستعمار ، فكان عليهم أن يقنعوا باللحوم غير الصالحة ، والحبوب الرديئة أو الكاساڤا ، وبدائل الملح غير المستوفية للشروط ، وفى أوقات الفاقة الشديدة كان يتعين على الرجال الأحرار أن يرهنوا أنفسهم أو أفراداً من أسرهم لدى الدائنين الأثرياء .^(٥٨) ثالثاً ، فإن النظرية القائلة بأن مجتمعات ما قبل الصناعة تدين بتماسكها وتلاحمها لقيم مقبولة فى حرية يشترك فيها الجميع على حد سواء إنما تتجاهل إمكانية ألا تكون مصالح الكادحين التابعين متطابقة تماماً مع مصالح أسيادهم ، وتعجز عن إدراك أن التضامن يمكن أن يكون نتيجة القهر . وثمة حاجة إلى عناصر من كل نهج النزاع والنهج الوظيفى من أجل فهم التغير والثبات فى مجتمعات ما قبل الصناعة .

ثانياً - الإنتاج

يبدأ هذا الفرع بدراسة الأنشطة الإنتاجية التى نشأت عن التفاعل بين الموارد الطبيعية والبشرية فى حقبة ما قبل الاستعمار . وهدف المناقشة وصفى وتحليلى فى آن واحد . والوصف يلزم هنا لأن كتب التاريخ العامة لأفريقيا

(٥٧) ا . ف . جوتيه ، *L'Afrique noire occidentale* ، باريس ، ١٩٤٣ ، الصفحة ١٧١ .
 (٥٨) من أجل الاطلاع على بيان واضح بالمظالم الاقتصادية والاجتماعية فى بداية القرن السادس عشر ، انظر ، والتر رودنى ، - *A History of the Upper Guinea Coast, 1545* ، أكسفورد ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣٤ إلى ٣٨ . إن نظام الرهن ، الذى كان سداد الديون بموجبه يتم عن طريق تقديم عمل مجاني لفترة محدودة ، يحتاج إلى مزيد من البحث .

الغربية نادرا ما تذكر الإنتاج المحلي ، وتكتفى بمعالجة التجارة ، لاسيما التجارة الخارجية . أما التحليل فيلزم لربط المعلومات المقدمة هنا بالأساطير (التي أشير إليها بإيجاز في بداية الفصل) المتعلقة باقتصاد راكد ومتماثل وعديم المرونة ، وعلى درجة كبيرة من البساطة . وسيقال إن الاقتصاد الأهلى مر بتغيرات تاريخية رئيسية ؛ وإنه كان باستطاعته قبول وابتداع أنماط جديدة من النشاط ، وإنه أظهر تنوعا إقليميا ومهنيا ، وإن تنظيمه كان مركبا . ويفهم أن هذا التحليل يشير إلى ضرورة توضيح عدد من التفسيرات النمطية للتأخر الاقتصادى فى المجتمعات « التقليدية » .

وطوال التاريخ كان أغلب سكان أفريقيا الغربية يكسبون عيشهم من الأرض . فالزراعة كانت هى النشاط الرئيسى فى الجزء الأكبر من المنطقة ، مثلما كانت فى غيرها من مجتمعات ما قبل الصناعة ، واليوم مازالت المواد الغذائية تستأثر بالحصة الكبرى فى قيمة السلع والخدمات التى تنتجها بلدان أفريقيا الغربية كل عام . وفضلا عن ذلك ، مازالت الزراعة ، كما كانت فى الماضى ، « القالب الذى يوضع فيه كل النشاط الاقتصادى الأهلى الآخر »^(٥٩) . وليس من الضرورى ، مثلما لم يكن ضروريا من قبل ، التخلّى عن الفلاحة بغية الدخول فى مهن أخرى ، مثل الصناعات الحرفية والتجارة ، ثمّارس عادة على أساس موسمى أو لبعض الوقت . وعلى النقيض فإن الفائض الزراعى كثيرا ما جعل من الممكن تمويل أنماط إضافية من المشروع الإنتاجى .

وخلال القرون الخمسة الماضية كانت المواد الغذائية الرئيسية هى الحبوب ، مثل الدخن (الذرة البيضاء والشمام) ، والذرة الصفراء ، والأرز والفونيو (أرز العطس) ، والجزور ، وأساسا اليام ، ويام الكاكاو والكاساكا (المعروفة

(٥٩) بولتى هيل ، "Some Characteristics of Indigenous West African Economic Enterprise" ، فى مجلة إيكونوميك بوليتيكس أف غانا ، العدد ٦ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣ إلى ١٤ .

أيضا بالمنيهوت) والبلانتين (رموز الجنة) . وهذه المحاصيل تزرع فى ارتباط بمجموعة متنوعة من البقول والبصيلات والفواكة . وتتجه الغلبة إلى أن تكون للحبوب فى السفانا ، وللجذور فى جزء كبير من الغابات ، وهو تقسيم يعكس الاحتياجات المادية من المحصولات ، والفروق الجغرافية بين المنطقتين . ولكمية الأمطار أهمية خاصة فى هذا السياق . ففى منطقة السفانا تكون الأمطار متفرقة ، وهى تسقط فى فترة تمتد من ثلاثة إلى خمسة شهور ، مما يفسر كون المحصولات الرئيسية سنوية ، مثل الحبوب . وفى الغابات تسقط الأمطار بكميات أكبر ، وتتوزع على حوالى سبعة أشهر فى العام ، مما يعنى إمكان زراعة النباتات المعمرة ، مثل المحصولات الشجرية وعدد من الجذور . وهذه التعميمات تتطلب بعض التحفظات . ففى المقام الأول يوجد تداخل هام بين هاتين المنطقتين حيث تزرع الحبوب والجذور معا . ثانيا ، توجد اختلافات محلية فيما بين المنطقتين الرئيسيتين نفسيهما ، وأكثر هذه الاختلافات أهمية نجده فى الغابات ، حيث يوجد فارق بين الأراضى فى الغرب التى تسود فيها زراعة الأرز والأراضى فى الشرق التى يسود فيها اليام ، والخط الفاصل بينهما هو نهر بانداما فيما يعرف الآن بساحل العاج (كوت ديفوار) . وأسباب هذا الفارق ليست مفهومة تماما ، وقد يكون له أساس مادى ، فالتربة وقلة الأمطار بالمنطقة الشرقية ربما كانتا أكثر ملاءمة لليام منهما للأرز ، وقد يكون نتيجة للفروق الثقافية بين شعوب الغابات .^(٦٠) وإذا صح التفسير الأخير عندئذ يمكن القول إن الفاروق بين الأجزاء الغربية والشرقية من الغابات هو مثال لتنوع ردود فعل البشر إزاء ظروف بيئية شديدة التماثل .

(٦٠) هذا رأى قدمه ج . ميج ، "Les cultures vivrières en Afrique occidentale" ، فى مجلة Cahiers de Outre-Mer ، العدد ٧ ، ١٩٥٤ ، الصفحات ٢٥ إلى ٥٠ .

والزراعة نشاط واسع الانتشار استقر طويلا في أفريقيا الغربية بحيث يتيسر للاقتصاديين ، وحتى للمؤرخين ، أن يسلّموا بوجودها بلا مناقشة . غير أن تدجين النباتات والحيوانات ، وهو ثورة العصر الحجري الحديث التي أفاض جوردون تشيلد في شرحها^{(٦١)*}، كان من الأحداث الهامة في تاريخ العالم ، ومن المنجزات البارزة لأهالي أفريقيا . وقد كانت الزراعة توفر الإمدادات الأكثر ثباتا وضمانا للأغذية ؛ وتجعل من الممكن خلق (وتملك) فائض ؛ وتشجع على درجة ما من التوسع العمراني والتخصص ؛ وتسمح بزيادة في السكان ، إذ أن حجمهم الأقصى لم يعد يعتمد على من يمكن إعالتة في الأيام العجاف بالصيد وجمع الثمار .

وقد كان منشأ ثورة إنتاج الغذاء في أفريقيا الغربية موضوع جدل هام بين المتخصصين .^(٦٢) والرأى الذى استقر عليه معظم علماء الآثار ، وعلى رأسهم

(٦١) What Happened in History ، ١٩٤٢ . [* فيرى جوردون تشيلد . (١٨٩٢-١٩٥٧) ، ولد ومات في استراليا . عاش في بريطانيا من عام ١٩٢٣ حتى قبيل وفاته بعام واحد . كان أول أستاذ للآثار بجامعة إدنبرة ، ثم شغل منصب مدير معهد الآثار بجامعة لندن . كرس حياته وجهوده لكشف غوامض تاريخ الإنسان في الماضي السحيق ، وبخاصة في أوروبا . وضع كتاباً كثيرة من أبرزها The Dawn of European Civilization (فجر الحضارة الأوروبية) ، ١٩٢٥ . وعن أفضل ماكتبه لعامة القراء Man Makes Himself (الإنسان يصنع نفسه) ، ١٩٣٦ ، الذى أرخ فيه لثورة العصر الحجري الحديث وعصر البرونز ، أو ما يسمى الثورة الحضرية عن ظهور المدن ؛ وكذلك What Happened in History (ماذا حدث في التاريخ) ، ١٩٤٢ الذى أشار إليه المؤلف . صدرت ترجمتان عربيتان لإثنين من كتبه هما : التاريخ ، ترجمة عدلى برسوم ؛ التطور الاجتماعى ، ترجمة دكتور لطفى فطيم - المترجم .]

(٦٢) للاطلاع على مسح مفيد لما كتب فى هذا الموضوع ، انظر ، م . ا . هافندن ، "The History of Crop Cultivation in West Africa : A Bibliographical Guide" ، فى مجلة إيكوتوميك هيستورى ريفيو ، العدد ٢٣ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٥٣٢ إلى ٥٥٥ . وقد انتقى ج . د . فيدج ، ر . ا . أوليفر ثمانية عشر مقالا هاما من مجلة جورنال أوف أفريكان هيستورى ، وقاما بنشر هذه المقالات فى كتاب عنوانه Papers in African Prehistory ، كامبردج ، ١٩٧٠ .

كلارك ، هو أن الزراعة بدأت في السفانا حوالى عام ٢٠٠٠ قبل الميلاد ، فى أعقاب انتشار الأفكار والنباتات من مصر . غير أنه أثبتت اعتراضات على هذا التفسير من دوائر متعددة خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الماضية . فمردوك ، وهو من علماء الإثنوجرافيا (علم نشوء الأعراق) ، قال بأن الزراعة بدأت بصورة مستقلة فى أفريقيا الغربية حوالى عام ٥٠٠٠ قبل الميلاد . كما أن بورتير ، وهو من علماء النبات ، قال أيضا بأن الزراعة فى أفريقيا الغربية كانت تطورا مستقلا ، ولكنه يرى أنها نشأت فيما بين عام ٢٨٠٠ وعام ١٥٠٠ قبل الميلاد . وقدم ريجلى ، وهو مؤرخ ، حالة يوضح بها أن أنواعا معينة من الممارسات الزراعية نشأت فى أفريقيا الغربية ، وأن الغابات ربما كانت مركزا مستقلا للمنشأ . وهذه الحجج ، برغم أنها تخمينية فى أغلب الأحوال فيما يتعلق بالتواريخ والأدلة ، نبهت الأذهان إلى فرضيات أخذت تجذب اهتماما جديا . كما أن نظرية الانتشار ، التى كانت ذات يوم غير مشكوك فيها ، لم تعد تذكر بثقة ، وقد اتجهت أحدث البحوث الأركيولوجية إلى التأكيد على كل من قديم وتنوع زراعة ما قبل التاريخ فى أفريقيا الغربية .^(٦٣)

وإذا ما أجريت اكتشافات أركيولوجية جديدة فى المستقبل القريب ، كما هو متوقع ، فمن المؤكد أن الآراء الحالية ستكون فى حاجة إلى تنقيح جذرى . وفى الوقت الحاضر ، وبالنسبة للأغراض الراهنة ، يمكن القول إن الزراعة فى أفريقيا الغربية ، إلى جانب أن منشأها يرجع إلى ما قبل التاريخ ، لم تختلف كثيرا عن مراكز المنشأ الأسبق تاريخا ، مثل الشرق الأدنى ؛ وإنه فى هذا التاريخ المبكر كانت الأغذية الرئيسية هى الدخن والأرز والفونيو فى السفانا ،

(٦٣) وضع كلارك نفسه هذا العمل فى اعتباره فى أحدث كتاب له ، انظر ، ج . ديزموند كلارك ، The Prehistory of Africa ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٩٩ إلى ٢٠٦ .

واليام ونخيل الزيت فى الغابات ؛ وأنه بينما كانت للاتصالات الخارجية أهمية كبيرة فإنه يوجد من الشواهد ما يسمح بالقول بوجود زراعة محلية فى العصر الحجري الحديث فى أفريقيا الغربية ، وبالتشكك فى الافتراض القائل بأن الزراعة تطورت فى السفانا فى تاريخ يسبق تطورها فى الغابات .

إن تطور الزراعة لم يكن حدثا مفاجئا ، ولا هو ألقى على طاقات الأهالى التى يزعم أنها محدودة بمطالب تدفعهم إلى أن ينجرفوا خلال القرون التالية إلى حالة من التراخي ، مجردين من روح المبادرة ، ومُهيئين للحكم الاستعماري . فقد ظلت الصلات مع أجزاء العالم الأخرى قوية ، واستمر تدفق النباتات والبذور . كما أن اليام الآسيوى ويام الكاكاو والموز والبلاتين وصلت إلى أفريقيا الغربية عن طريق الشرق الأدنى فيما بين القرنين الأول والثانى الميلاديين . ومن الواضح أنه فى الوقت الذى أصبحت فيه السجلات المكتوبة الأولى متاحة كانت الزراعة مستقرة بدرجة طيبة على نطاق أفريقيا الغربية . وفى القرن العاشر كتب المهلبى عن مملكة كانم (شمال شرق بحيرة تشاد) يقول « إن طول أرضهم مسيرة خمسة عشر يوما عبر مساكن وزراعات على طول الطريق ... وتزرع الذرة فى الأرض وكذلك البقول والقمح . ومعظم الناس العاديين ... يمشون وقتهم يفلحون الأرض ويرعون ماشيتهم »^(٦٤) . وفى القرن الثالث عشر ، إن لم يكن قبل ذلك ، كانت لدى حاكم كانم مزرعة تجريبية تزرع فيها مجموعة متنوعة من الحبوب والفواكه . ولما وصل البرتغاليون إلى ساحل أفريقيا الغربية بعد ذلك بقرنين وجدوا أن أرز الهضاب والمستنقعات يزرع على نطاق واسع فى الجزء الغربى من منطقة الغابات ، وأن اليام كان

(٦٤) وردت فى رولان أوليفر ، ج . د . فيدج ، A Short History of Africa ، هارموندسويرث ، ١٩٦٢ ، الصفحة ٤٧ .

المحصول الرئيسى فى الشرق . وقد لاحظ الرحالة الانجليزى چوبسون ، الذى زار ساحل غمبيا فى القرن السابع عشر ، أن « الحرفة العامة التى لا يعفى منها غير الملوك وكبار المسؤولين هى الزراعة ، وبذلك فإن الناس من جميع الطبقات يخضعون لها حسب قدراتهم »^(٦٥) .

وقد أدى مقدم الأوروبيين فى أواخر القرن الخامس عشر إلى إدخال عدد من المحصولات التى تعتبر الآن نموذجية بالنسبة للزراعة فى أفريقيا الغربية ، وكان أهمها الذرة والكاسافا والبقول السوداني والتبغ ، وفيما بعد الكاكاو ، وكذلك مجموعة متنوعة من الفواكة . وكان المصدر الرئيسى لتوريد هذه النباتات هو أمريكا الجنوبية ، وكانت القناتان الرئيسيتان للانتشار هما طريق مباشر من البرازيل ، وطريق غير مباشر مروراً بأبييريا ، وكلاهما طريق أنشأه البرتغاليون . وقد كان هناك بعض الجدل حول توقيت إدخال أحد هذه المحصولات ، وهو الذرة . واستناداً إلى إحدى مدارس الفكر ، كانت الذرة موجودة فى أفريقيا الغربية قبل أن يقيم الأوروبيون اتصالاً مع أمريكا . وذلك احتمال لم يقيم عليه دليل ، وميزان الأدلة يرجح وجهة النظر التى أبدت هنا ، وهى أن الذرة قد استوردت من أمريكا الجنوبية .

والأثر الذى أحدثته هذه المحصولات على الاقتصاد المحلى ، برغم أنه أكثر أهمية من التوقيت الدقيق لوصولها ، لم يجذب حتى الآن اهتماماً جدياً من جانب المؤرخين . ومما لا شك فيه أن انتشار المحصولات الآسيوية والأمريكية كان عملية استغرقت وقتاً طويلاً ، وهو مازال مستمراً حتى اليوم ، ولكن ببطء التغيير ينبغى ألا يؤخذ دليلاً على أن المزارعين المحليين لم يكونوا

(٦٥) وردت فى بازل دافيدسون ، The African Past ، هارموندسويرث ، ١٩٦٦ ، الصفحة

سريعى التقبل للفرص الجديدة . أولا ، لقد تطلب انتشار المعرفة بالبدور الأجنبية على نطاق المنطقة كلها بعض الوقت . ثانيا ، كانت تجزبة المحصولات الجديدة تتم بحذر ، لأنه لم يكن متصوراً أن تعرض أية جماعة إمداداتها الغذائية المستقرة للمخاطرة من خلال التسرع بزراعة محاصيل جديدة غير مختبرة . ثالثا ، كان معدل سرعة الانتشار تعوقه فى بعض الأحيان مشكلات تقنية . فالكاسافا ، على سبيل المثال ، برغم أنها أُدخلت فى القرن السابع عشر ، لم تبدأ فى الانتشار إلا فى نهاية القرن الثامن عشر ، عندما عرفت كيفية التعامل مع المحصول بطريقة تتيح التخلص من حامض البروسيك الذى كانت بعض السلالات تحتوى عليه . رابعا ، كانت سرعة التطبيق مرتبطة بنمو الطلب على المواد الغذائية . ففى القرن العشرين ، على سبيل المثال ، كانت زيادة عدد العمال الأجراء ونشأة منتجى الصادرات المتخصصين بمثابة عامل تشجيع للمزارعين فى مناطق معينة على التركيز على إنتاج الأغذية للسوق الداخلية .

وحيث تم الإقبال على نباتات وبدور جديدة ، لم يكن سبب ذلك أنها استحوذت على إعجاب أناس بدائيين ، ولكن لأنه نُظر إليها على أنها إضافات مفيدة إلى ما يوجد من الأغذية ، لكونها تستحق أكثر من التكلفة الإضافية لإنتاجها ؛ أو لأنها كانت تعتبر بدائل طيبة ، لكونها تحقق مقابل المدخلات نفسها عائداً أعلى من عائد المحاصيل التى استعاض عنها . وهكذا نجد أن الذرة انتشرت فى المناطق التى كان يسود فيها محصولا اليام والسرغوم لأنها تعطى محصولين فى السنة لكل منهما غلة طيبة ، على حين أن الكاسافا أصبحت شائعة فى المناطق المنتجة لليام لأن زراعتها سهلة ، ولأنها تنتج الغذاء

طوال العام . ومازالت أنواع اليام غذاء مفضلا ، وقيمتها الغذائية أعلى ، ولكنها ترهق التربة وتتطلب قدراً أكبر من العمل . كما أن الجماعات المستقبلية لهذه النباتات كانت عند الضرورة تظهر استعداداً لتطويع الأشكال القائمة للتنظيم الزراعى وقدرةً على هذا التطويع . وقد تطلب الأمر ثلاثة أنماط من التغيير . أولها ، أنه كثيراً ما كان يتعين زيادة الفترة الزمنية التى تستغرقها فلاحة المساحات الخاصة لكى تسع لعدد أكبر من المحصولات الجديدة . ثانيها ، أنه كان يتعين من حين لآخر تطبيق تقنيات جديدة للفلاحة . مثال ذلك أن انتشار أرز المستنقعات فى سيراليون خلال القرن التاسع عشر كان مرتبطاً بأسلوب جديد لنقل الشتلات من أحواض الشتل إلى الحقول المغمورة بالمياه .^(٦٦) ثالثها ، أنه كان يلزم قدر معين من التغيير المهنى . فانتشار الكاسافا بين اليوربا ، على سبيل المثال ، كان يعنى أن النساء أصبحن مشاركات بدرجة أكبر فى الإنتاج الزراعى ، لأنه عهد إليهن بمهمة تجهيز المحصول .

ويقودنا التحليل السابق إلى الاستنتاجات التالية . فالتاريخ الزراعى لفترة ما قبل الاستعمار هو قصة تجديد أكثر منها قصة ركود . والافتراض بأن الاقتصاد كان ساكناً ، بعد أن تجدد عند فجر التاريخ الأفريقى ، افتراض يتعذر الدفاع عنه ، كما أن مفهوم المجتمعات « التقليدية » المستقر يلزم أن يستخدم بحذر ، أو ربما كان من الأفضل ألا يستخدم على الإطلاق . وبرغم أن الاتصال مع القارات الأخرى أدى إلى دخول بعض الأعشاب الضارة ، مثل الحشائش الرمحية ، فمما لاشك فيه ، إذا أخذت جميع الأمور فى الاعتبار ، أن استيراد البذور والنباتات كان ذا فائدة كبيرة لأفريقيا . فقد وفرت

(٦٦) هذه التقنية يعتقد أنها نشأت فى كازامانس ، على الساحل الجنوبى للسنگال الحالية .

المحصولات الجديدة الوسيلة لتحسين التغذية ، وقلّلت من أخطار المجاعة ، وجعلت من الممكن إعالة أعداد أكبر من السكان .^(٦٧) وتزودنا دراسة لتاريخ ما قبل الاستعمار بوجهة نظر جديدة عن التوسع السريع فى إنتاج محاصيل التصدير فى القرن العشرين ، وهو التوسع الذى حظى بدعاية طيبة . فنمو الصادرات ينبغى أن ينظر إليه لا باعتباره رد الفعل الإعجازى لشعب متأخر تجاه طلب خارجى جديد كلية ، وإنما باعتباره تطوراً آخر فى تاريخ طويل للخبرة الزراعية والتكيف الزراعى .

إن التدليل على أن المزارعين الأفارقة كانوا يتخذون موقفاً مرناً من إدخال المحاصيل الجديدة هو بالتأكيد خطوة إلى الأمام . وعلى الرغم من ذلك فإنه يمكن أيضاً القول بأن النظام الأهلى للفلاحة كان بدائياً ، وبأن التكنولوجيا ظلت تفتقد النضج والانتقان ، وبأن القواعد الناظمة لحياة الأرض كانت عائقاً أمام المشروع التجارى ، وبأنه لهذه الأسباب كانت الزراعة من الناحية الفعلية ثابتة عند مستوى الكفاف . وسيوضح فحص هذه المعتقدات ، التى كان يغذيها التكرار فى كتب التطور الاقتصادى ، أنها تستند إلى شواهد إما غير مكتملة أو يساء تفسيرها .

وقد كان مسؤولو المستعمرات يشكلون انطباعاً غير مواتٍ بوجه عام لقدرات المزارعين الأفارقة . إذ كانوا ينظرون إلى الأرض غير المشغولة ، ويعتقدون أنها أرض احتياطية غير مستخدمة يعجز الأفارقة عن تنميتها بسبب افتقاد المهارة أو روح المبادرة . وقد لاحظوا أنه لا توجد ، لاسيما فى الغابات ، الحقول البديعة النظيفة المسوّرة بالأشجار التى يألّفونها فى بلادهم ،

(٦٧) حققت القارات الأخرى كسباً مماثلاً . فأحد الصادرات الأخرى من أمريكا الجنوبية ، وهو البطاطس ، أصبح غذاءً أساسياً فى أوروبا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

وخلصوا من ذلك إلى أن مستوى إدارة المزارع يعد هزيلا . وأشاروا إلى عدم وجود المحراث ، وقرروا أن المزارعين المحليين غير مجددين . وقد كانت هذه المشاهدات ، التى سجلت فى تقارير على امتداد سنوات كثيرة ، تؤثر فى السياسات خلال الحقبة الاستعمارية ، ويمكن مع ذلك أن نجد لها فى بعض الأعمال الثانوية اليوم . غير أن هناك وصفا للزراعة التقليدية التى تنحصر فى الزراعة المتنقلة ، وفيما يزعم أنه تقنيات القطع والحرق ، برغم أنه يتفق فى جوانب كثيرة مع فكرة تريغفور روبر عن التاريخ الأفريقى باعتباره « التحركات غير المجزية للقبائل البربرية »^(٦٨) ، والتى نادرا ما تنصف الواقع المعقد الذى تكشف عنه البحوث الجغرافية . والحقيقة أنه استنادا إلى الدراسة الموثوق فيها التى قام بها كل من مورجان وبونى ، فإنه يلزم ما لا يقل عن سبعة عناوين لتصنيف أنظمة الفلاحة الأساسية التى كانت تمارس فى أفريقيا الغربية .^(٦٩) وهذه العناوين هى : الزراعة المتنقلة ؛ أرض الأدغال المراحة دوريا ؛ الأرض المزروعة التى تراح دوريا ؛ الزراعة المختلطة ؛ الفلاحة المستديرة ؛ فلاحه الأشجار ؛ زراعة الأرض بالغمر أو بالرى . وقد كانت الأنظمة السبعة كلها مستخدمة حتى حوالى القرن السادس عشر ، ومن المؤكد تقريبا أنها كانت موجودة قبل ذلك بوقت طويل .

والزراعة المتنقلة تشتمل على التنقل الدورى لقرى الاستيطان . فالأرض البكر ، أو التى توجد بها وفرة من النباتات الثانوية ، يجرى تطهيرها بمساعدة الحريق ، وما ينتج عن ذلك من مساحات غير منتظمة لاستيلاء الأشجار تزرع لمدة سنة أو سنتين قبل أن تهجر ، إذ أن الجماعة المقيمة عليها تنتقل إلى أرض

(٦٨) هيو تريغفور روبر ، The Rise of Christian Europe ، ١٩٦٥ ، الصفحة ٩ .

(٦٩) و . ب . مورجان ، ج . س . بيو ، West Africa ، الصفحة ١٠٠ .

جديدة فى مكان آخر . وربما كانت الزراعة المتنقلة هى النظام الأساسى للزراعة فى أفريقيا الغربية فى عصور ما قبل التاريخ ، ولكنها اليوم (على خلاف افتراض شائع) لا تسود إلا فى مناطق قليلة . وكان الأسلوب الرئيسى للزراعة فى القرون الأخيرة هو أرض الأدغال المراجعة دوريا ، المنتشر فى منطقتى السفانا والغابات ، ويستخدم لزراعة كل من الحبوب والحبوب . وفى هذا النظام تكون المواطن ثابتة وتدور الأرض المزروعة حول منطقة محددة من أرض الحشائش المراجعة أو النباتات الخشبية ، وإن كانت أراضي الغابة نفسها لا يُسمح بتجديدها . والأرض التى يجرى تطهيرها تزرع عادة لفترة ما بين ثلاث وست سنوات (على الرغم من أن المعتاد سنة واحدة أو ستان فى أراضي الغابات التى تزرع أرزا) ، وتتراوح فترة الإراحة بين أربع وعشر سنوات . وفترة الزراعة الطويلة نسبيا تستلزم إدارة متأنية للمزارع ، واستخدام الدورات السنوية ، والمزج بين المحاصيل وتنظيم تعاقبها .^(٧) أما الأرض المراجعة التى تزرع دوريا فهى نظام متميز ، وإن يكن غير هام نسبيا ، يختلف عن أرض الأدغال المراجعة دوريا فى أن غطاء الأرض المراجعة يتم اختياره ويترك بتر . وتشتمل الزراعة المختلطة على الجمع بين الفلاحة وتربية الماشية . وثمة جماعات قليلة فقط ، مثل السيرير فى السنغال ، تستخدم الزراعة المختلطة بوصفها النظام الأساسى للإنتاج ، وإن كانت هناك مجموعات أخرى ، مثل الفولانى ، تربي الماشية ، وتفلح الأرض ، دون أن تدمج النشاطين معا إدماجا

(٧٠) يؤكد نظام الدورات أن الأعباء الملقة على التربة تتفاوت من سنة لأخرى ؛ فالمزج بين المحاصيل ، أى زراعة عدة محاصيل فى قطعة الأرض نفسها وفى الموسم نفسه ، يضمن كثافة عالية من النباتات واقتصادا فى إزالة الأعشاب ؛ والتعاقب ، أى زراعة المحاصيل الواحد بعد الآخر خلال الموسم نفسه ، يوزع الاحتياجات من الأيدى العاملة ويوفر تدفقا أكثر استواء للمواد الغذائية عن طريق المراجعة بين مواعيد الحصاد .

تاماً . وحيثما تمارس الزراعة الدائمة ، فإن قطعة الأرض نفسها تفلح سنويا ، ونادرا ما يسمح بالعودة إلى إراحتها . وهناك جماعات قليلة تعتمد على الزراعة الدائمة بالنسبة للجزء الأكبر من إمداداتها من الأغذية ، ولكن غالبيتها لديها بعض المساحات الصغيرة بالقرب من القرية أو المجمع السكنى الذى تمارس فيه الزراعة بصورة مستمرة.^(٧١) أما فلاحه الأشجار ، فهى توجد على غرار الزراعة الدائمة مرتبطة بأنظمة أخرى ، لاسيما أرض الأدغال المراحة دورياً . وكان من أهم المحصولات الشجرية فى حقبة ما قبل الاستعمار نخيل الزيت وشجرة الكولا وشجرة الشيئة ، وكلها محاصيل محلية فى أفريقيا الغربية . وتوجد الأرض المروية والمغمورة فى مناطق محدودة ، مثل الساحل الجنوبى الغربى ، حيث يزرع أرز المستنقعات ، وفى سهول الفيضان فى نهري النيجر والسنغال ، حيث يزرع الدخن والذرة والأرز .

ويثور الآن التساؤل عما إذا كان يوجد أى مبدأ توحيدى يربط ما بين هذه الأساليب المختلفة للزراعة . ذلك أن قول جورو بأن نظام استخدام الأرض يحدده فى الأساس المناخ والتربة ، هو قول غير مرضٍ لأن نظام أرض الأدغال المراحة دورياً ، وهو النظام السائد فى أفريقيا الغربية ، يمارس فى نطاق واسع من الظروف المناخية ، على حين أن الزراعة المتنقلة استخدمت فى أجزاء من أوروبا ، وهى منطقة معتدلة ، حتى القرن التاسع عشر.^(٧٢) كما أن حجة

(٧١) للاطلاع على دراسة للطريقة التى تجمع بها الجماعات بين الأنظمة المختلفة لاستخدام الأرض ، بما فى ذلك الزراعة الدائمة ، انظر ، و . ب . مورجان ، "The Zoning of Land Use around Rural Settlements in Tropical Africa" ، فى العمل الجماعى ، Environment and Land Use in Africa ، إعداد م . ا . توماس ، ج . و . ويتجن ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣٠١ إلى ٣١٩ .

(٧٢) بييرجورو ، The Tropical World ، ١٩٥٤ .

بوزروپ المثيرة للانتباه التي مفادها أن أنظمة الزراعة تحددها أساسا كثافة السكان تحتاج بدورها إلى مزيد من التحديد ، لأن الأنظمة المختلفة موجودة في أجزاء من أفريقيا الغربية ليست بينها فروق ديموجرافية ملحوظة .^(٧٣) وفي رأينا أن استخدام الأرض يفهم على أفضل نحو في صورة سلسلة متصلة بدءا من الأرض البكر حتى الزراعة الدائمة ، وهي تحتوى على عدد من التقسيمات الفرعية عند نقاط بينية ، وهذه يقررها طول فترة الإراحة . وتشغل أرض الأدغال المراحة دوريا إحدى هذه المسافات الوسيطة . ويمثل طول فترة الإراحة استجابة لبعض أو كل المتغيرات التالية : الكثافة السكانية ؛ توفر الأسمدة ؛ نطاق المحصولات . ومفهوم السلسلة المتصلة لاستخدام الأرض يصوره أحسن تصوير الأسلوبان المتطرفان ، وهما : الزراعة المتنقلة والزراعة الدائمة .

وقد وجدت الزراعة المتنقلة وغيرها من أشكال الزراعة المتسعة في المناطق التي سادت فيها بعض أو كل الظروف التالية : الكثافة السكانية المنخفضة ؛ نقص الأسمدة ؛ التنوع غير الكافي للمحصولات . وحيثما كان السكان متناثرين ، والأرض وافرة ، أدرك المزارعون أن الأكثر أهمية هو تحقيق أعظم زيادة في ناتج الفرد لا في ناتج الأكر . لكن المراقبين الأوروبيين ، الذين استبدت بهم الفكرة (المستمدة من خبرتهم الخاصة) القائلة إن ناتج وحدة المساحة كانت له أولوية قابلة للتطبيق عالميا ، أخفقوا في فهم المبادئ التي تشكل أساس الزراعة المتنقلة ، ومع ذلك فإن تطهير التربة بحرق ما ينبت تحت أشجار الغابة كان أسرع وأرخص أسلوب من زاوية تكاليف الأيدي العاملة ، كما كان له المزية المضافة من حيث إعادة المادة المعدنية إلى التربة سريعا . وقد كان ناتج الفرد في الساعة في إطار هذا النظام عاليا للغاية ، وهذا ما يفسر

(٧٣) إيستيد بوزروپ ، The Conditions of Agricultural Growth ، ١٩٦٥

جزئياً صموده في وجه الأساليب البديلة التي كانت برغم تفوقها التكنولوجي تزيد التكاليف الإجمالية وتخفيض العائد الصافي للمزارع . وحيث كان هناك نقص في السماد كانت تلزم فترة طويلة من الإراحة لكي تستعيد التربة ما فقدته من عناصر غذائية . وكان هذا العيب شائعاً في أجزاء مختلفة من أفريقيا الغربية ، ولكنه كان ملحوظاً بوجه خاص في الغابات ، حيث كانت الأمراض وصعوبة الاحتفاظ بالمراعى تشكل قيوداً شديداً على تربية الماشية . وحيث كان يوجد نقص في التنوع في المحصولات المتوفرة كان عدد الدورات محدوداً ، وسرعان ما كانت التربة تتعرض للإجهاد ، وكان المزارعون يرغمون على الانتقال إلى أرض جديدة . وكان المعلقون الأوروبيون يُروِّعون بهذه الوسائل « المتلافة » للزراعة لأنهم عجزوا عن إدراك أن الأرض غير المستخدمة كانت جزءاً لا يتجزأ من أسلوب للزراعة ينطوي على إراحة الأرض لفترة طويلة ، وأن استخدامها لغرض آخر (مثل المزارع التجارية الأوروبية) كان يعنى المخاطرة بإيقاع الاضطراب في النظام الأهلئ للإنتاج .

أما الزراعة الدائمة ، عند الطرف الآخر من السلسلة المتصلة ، فقد وجدت أساساً في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية نسبياً ، والتي كانت توجد بها إمدادات منتظمة من الأسمدة ، ويتوفر فيها تنوع كبير من المحصولات . وقد كان هذا النظام موجهاً نحو تحقيق عائد عالٍ لوحدة المساحة أكثر مما هو موجه (أو مثلما هو موجه) نحو تحقيق عائد عالٍ للفرد ، كما أنه نظام يبرهن على قدرة المزارعين الأفارقة على ضبط نسب عوامل الإنتاج بغية تحقيق نتائج مثلى بالموارد المتوفرة لديهم . وقد كانت الأسمدة الحيوانية والنفايات المنزلية تستخدم كمخصبات للتربة ، كما كان المزج بين المحصولات والدورات والتعاقبات تستخدم لضمان أعلى استفادة ممكنة من الأرض التي تزال منها الأعشاب .

ولم تكن الزراعة الكثيفة أسلوباً هاماً للإنتاج فيما يعتبر عادة ، من زاوية التنمية الاقتصادية والسياسية ، المناطق الأكثر تقدماً في أفريقيا الغربية ، ولكنها على نقيض ذلك كانت الأسلوب المهيمن بين بعض شعوب أفريقيا الغربية الأقل ثراء وقوة . مثال ذلك أن سكان مرتفعات ماندارا (على الحدود بين نيجيريا والكامرون) قد طوروا نظاماً للزراعة الكثيفة يشتمل على صيانة التربة ، واستخدام الأسمدة ، والدورات المحصولية ، وزراعة الأشجار وحمايتها ، وتربية الماشية . وقد أوفد مسؤول بريطاني إلى المنطقة في عام ١٩٣٩ لفحصها ودراساتها بغرض تحسين الزراعة فيها ، وأفاد هذا المسؤول أن الأساليب المستخدمة تشمل بالفعل « من الناحية العملية كل مبدأ تحاول الإدارات الزراعية(*) على نطاق أفريقيا أن تغرسه في الشعوب «المتأخرة» .^(٧٤) والأمر الهام بوجه خاص حول هذه الحالة هو أن الزراعة الدائمة لم تكن نتيجة لتربة مواتية ومناخ إيجابي في البيئة الخاصة ، ولكنها كانت المحصلة لضغوط سياسية ، لأن الاستيطان الكثيف والثبات (عدم التنقل) النسبي للقاطنين كانا أصلاً بسبب الرغبة في الإفلات من الحملات الضارية التي يشنها الجيران الأقوى من أجل اقتناص الرقيق .

ويميل المؤرخون والاقتصاديون إلى ترتيب الأنظمة الزراعية في تصاعد خطي من أنظمة « متأخرة » إلى أنظمة « متقدمة » . غير أن فكرة جدول للفئات الزراعية قد تكون مضللة للغاية . فأنظمة الزراعة المختلفة ، بما في

(*) الإشارة هنا على الأرجح هي إلى الإدارات الزراعية التي أنشأتها الدول الأوروبية في مستعمراتها الأفريقية - المترجم .

(٧٤) ستانوهوب هوايت ، "The Agricultural Economy of the Hill Pagans of Dikwa , Emirate, Cameroons (British Mandate)" ، في المجلة الإمبراطورية الزراعية التجريبية ، العدد ٩ ، ١٩٤١ ، الصفحتان ٦٦ و ٦٧ .

ذلك تلك التي تعتبر بوجه عام أنظمة متقدمة ، كانت تتعايش في أفريقيا الغربية ما قبل الاستعمار ، مثلما كانت تتعايش في أوروبا ما قبل الصناعة ، ولم يكن أيٌّ منها ينطوي على مفارقة تاريخية ، لأن كلا منها كان متكيفا ببراعة مع ظروف خاصة . وفضلا عن ذلك فإن مساواة الزراعة الدائمة بنشاط السوق ، والزراعة المتنقلة بزراعة الكفاف ، فيها من الإغراء بقدر ما فيها من الخطأ . إن الأساليب كانت تتغير ، ولكن الأهداف الاقتصادية كانت واحدة في أغلب الأحوال .

ويؤمل أن يكون ما قيل كافيا لبيان أن الأفارقة كانوا مدراء زراعيين متمرسين . وبرغم ذلك يمكن القول إن الزراعة ظلت مستغرقة في روتين الكفاف لأن المزارعين المحليين عجزوا عن ابتكار أو تطبيق التكنولوجيا اللازمة لرفع الإنتاجية . وهذا القول يستند عادة إلى افتراضات عن دور المحراث . فقد أوضح وايت أن المحراث كان له دور حاسم في تطور الزراعة الأوروبية ابتداء من القرن السادس فصاعدا .^(٧٥) وقال جودي إن عدم وجود المحراث في أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى يساعد على تفسير بعض التباينات الاقتصادية والسياسية الرئيسية بين القارتين .^(٧٦) وإننا إذ نأخذ المحراث كمثال للتفاوت التكنولوجي بين أوروبا وأفريقيا ، فأنما نسترعى الأنظار إلى حقيقة هامة ، وإن لم تكن موضع خلاف . لكننا إذا كنا نعى أن وجود المحراث كان من شأنه إحداث تغيير كبير في الطاقة الإنمائية لأفريقيا الغربية ، فذلك أمر مختلف تماما ، وهو يحتاج إلى مناقشة .

(٧٥) لين وايت ، *Medieval Technology and Social Change* ، أكسفورد ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٩ إلى ٥٧ .

(٧٦) جاك جودي ، *Technology, Tradition, and the State in Africa* ، ١٩٧١ ، الصفحتان ٢٥ و ٧٦ .

وقد كان الأفارقة يعتمدون على أدوات بسيطة ، مثل عصا الحفر والمعزقة والمنجل ، وإن كان قد استخدم في غمبيا في تاريخ مبكر محراث يدوي كان من الناحية التقنية وسطا بين معزقة ومحراث قلاب بسيط . ومن الممكن ألا يكون أهالي أفريقيا الغربية قد استخدموا المحراث الأوروبي الثقيل لأنهم لم يكونوا يعرفون بوجوده . وهذا التفسير غير مقبول لأن أفريقيا الغربية كانت لها صلات قديمة العهد مع شمال أفريقيا ، حيث كانت شائعة هناك محارث أخرى غير محراث التشقيق البسيط . وربما كان أهالي أفريقيا الغربية مدركين لوجود المحراث ، ولكنهم بسبب بقائهم في مجتمع « تقليدى » كانوا عازفين أو عاجزين عن تطبيق تقنيات تقدمية . وهذا بدوره ينبغي اعتباره تفسيراً غير مرجح على ضوء الحجج التي تطورت حتى الآن فيما يتعلق بتنظيم قوة العمل ، وتاريخ الزراعة ، وتنوع أنظمة الفلاحة .

وفى رأينا أن المحراث لم يكن مستخدماً في أفريقيا الغربية بسبب كونه غير مناسب أو عالى التكلفة ، أو كليهما . فالمحراث تكون فائدته أعظم فى التربة الثقيلة أو التى تتعذر إزالة الأعشاب منها بالحرق . وتلك ظروف أكثر انطباقاً على أوروبا منها على أفريقيا . وفضلاً عن ذلك فإن حيوانات الجر ضرورية لتشغيل المحراث بفعالية . وهذه الحيوانات لا يمكن أن تعيش فى الغابة ، حيث كان المحراث ، على أية حال ، غير مناسب للنمط السائد للمساحات غير المنتظمة التى تتناثر بها الأشجار . كما أن الحرث فى السفانا كان يمكن أن يؤدي بسهولة إلى تعرية التربة ، كما برهنت على ذلك التجارب التى أجريت فى أفريقيا الغربية الفرنسية خلال العقد الثالث من القرن الحالى . ومع ذلك كان يمكن استخدام المحراث فى بعض أجزاء أفريقيا الغربية ، التى لم يكن من المرجح أن تتعري تربتها بسهولة ، وحيث كانت حيوانات الجر متوفرة ، وحيث كانت زراعة الحبوب تساعد على خلق ما يشبه الحقول المنتظمة . وفى هذه

المناطق لم يكن المحراث مستخدماً لأن تكلفته لم تكن تضمن زيادة متناسبة فى العائد . كما أن أسعار شراء المحارث وحيوانات الجر كانت مرتفعة ، فضلاً عن التكلفة الباهظة التى يتطلبها الاحتفاظ بحيوانات الجر . إن المحراث باستطاعته تجهيز مساحة أكبر فى وقت أقصر مما يستطيعه العمل اليدوى ، ولكن هذا الإنجاز كثيراً ما ينطوى على انخفاض فى ناتج الفرد فى الساعة ،^(٧٧) وفى بعض الحالات فى ناتج وحدة المساحة.^(٧٨) ومن الضرورى أن ترتفع دخول المزارعين بعض الشيء فوق المستوى اللازم للكفاف قبل أن يكون باستطاعتهم تحمل أعباء استخدام تكنولوجيا جديدة ، مثل المحراث . وحتى عندئذ لن تستخدم تكنولوجيا أكثر تقدماً إلا إذا كانت أكثر ربحاً من أساليب الإنتاج القائمة أو إذا كانت لا غنى عنها لضمان البقاء . ويبدو أن أيّاً من هذه الشروط لم يكن ينطبق على أفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل الاستعمار التى طوّرت على غرار الهند تكنولوجيا بسيطة نسبياً ، ولكنها كانت تكنولوجيا تتناسب مع احتياجاتها.^(٧٩) ولو كانت المحارث متوفرة فى أفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل

(٧٧) بوزنوب ، *The Conditions of Agricultural Growth* ، الصفحات ٢٢ إلى ٣٤ .
 (٧٨) بيتر م . فيل ، "The Introduction of the Ox Plow in Central Gambia" ، فى العمل الجماعى *African Food Production Systems* ، الذى أعده بيتر ف . م . ماركولفين ، بلتيمور ، ١٩٧٠ ، الصفحتين ٢٥١ ، ٢٥٢ .
 (٧٩) من أجل الاطلاع على تحليل مقارن فى الاتجاه نفسه ، انظر ، إيرفان حبيب ، مجلة *جورنال أوف إيكونوميك هيسٽورى* ، العدد ٢٩ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٦٢ إلى ٦٤ . وبسبب ضيق الحيز اقتصر هذا النقاش على حالة المحراث . غير أن الحجة المستخدمة هنا كان يمكن استخدامها أيضاً لتفسير عدم أهمية الزراعة المروية نسبياً فى أفريقيا الغربية . وإذا نحننا الاعتبارات الجغرافية جانباً ، فإن الزراعة المروية لن تنتشر فى المناطق التى تكون الزراعة المتسعة ممكنة فيها ، وذلك بسبب ارتفاع تكاليفها الرأسمالية وتكاليف الصيانة . فالآبار وأشغال الرى التى وجدت فى الصحراء الكبرى والسفانا كان يجرى تشغيلها بعمل الرقيق . وعندما تدهور الرق فى القرن العشرين ، حدث نفس الشيء أيضاً بالنسبة للآبار والواحات بسبب التكلفة العالية لاستخدام العمل الأجير .

الاستعمار لكنت قد عوملت على أنها موضوعات للحديث أكثر منها أدوات زراعية . والحقيقة أن ذلك هو تماماً ما أصبح عليه الكثير منها خلال الحقبة الاستعمارية ، عندما حاول المسؤولون تحويل الأفارقة إلى استخدام معدات زراعية متفوقة تقنيا ، ولكنها غير مجزية اقتصاديا . كذلك يجدر أن نتذكر أن مجمل التوسع الضخم فى المواد الغذائية المحلية ومحصولات التصدير ، الذى حدث من الناحية الفعلية خلال القرن العشرين ، قد تحقق بمعاونة الأدوات التقليدية . وافترض إن الإخفاق فى تطبيق تكنولوجيا زراعية أكثر تعقيدا كان أحد أسباب التخلف فى أفريقيا إنما يعنى وضع المحراث قبل الثور (العربية قبل الحصان) ، والاختراع قبل الحاجة .

ويتبقى أن نرى ما إذا كان نظام حيازة الأرض الذى ساد فى حقبة ما قبل الاستعمار كان يشكل ، أم لا يشكل ، عائقا أمام تنمية الموارد البشرية . وهنا يقول بيدلر إن « الأرض ، وهى أحد عوامل الإنتاج الجوهرية ، منعت بموجب العرف والقانون من أن تقع تحت تأثير القوى الاقتصادية »^(٨٠) ؛ ومازال من الشائع ، لاسيما فى الدراسات غير المتخصصة ، أن نجد قانونا أهليا للأرض يوجز ببساطة على أنه ملكية « جماعية » وتجرى مقارنته بالمزايا المفترضة للحيازة الفردية ، وفى نهاية الأمر يدان باعتباره عائقا أمام التنمية الاقتصادية . ومن المتعذر أن نقدم هنا استعراضاً كاملاً لقوانين الأرض فى أفريقيا ، ولكن يلزم إبداء بعض الملاحظات العامة ، على أساس بحوث حديثة ، بغية تصحيح بعض الافتراضات الخاطئة المنتشرة .^(٨١)

(٨٠) ف . ج . بيدلر ، *Economic Geography of West Africa* ، ١٩٥٥ ، الصفحة ٢١٥ .

(٨١) القراء الذين يرغبون فى التوسع فى دراسة هذا الموضوع ينبغي أن يبدأوا بقراءة مجموعة البحوث الممتازة المنشورة فى العمل الجماعى *African Agrarian Systems* ، إعداد دانييل بايبوك ، ١٩٦٣ .

ففى المقام الأول يعتبر التقسيم التقليدى إلى ملكية جماعية متأخرة وحيارة فردية متقدمة تقسيماً مضللاً للغاية . فقوانين الأرض فى أفريقيا ، وكذلك الأنظمة الأهلية للزراعة ، كانت تختلف اختلافاً واسعاً حتى داخل المناطق المحدودة ، وتتراوح بين الأرض التى كانت فى الحقيقة مملوكة ويتم فلاحتها جماعياً ، والأرض التى كان تملكها من الناحية الفعلية حراً ومطلقاً .^(٨٢) وقد كانت الأسر المعيشية عادة تستفيد من الأرض الجماعية والحيارات الفردية فى آن واحد ، مثلما كانت تفعل فى أوروبا القرون الوسطى . وإذا ما اعتبرت الحياة الفردية المعيار لنظام تقدمى لقانون الأراضى ، عندئذ لا بد أنه كان يوجد عنصر من العصرية فى القوانين النازمة لاستخدام الأرض وبيعها فى أفريقيا الغربية . ثانياً ، حتى إذا ما اعترف بأن الجزء الأكبر من الأرض كان بمعنى ما مملوكاً جماعياً ، فسيكون من الخطأ أن نخلص إلى أن هذا الترتيب كان عائقاً أمام التقدم . ففى ظل أنظمة الزراعة المتسعة ، مثل الزراعة المتنقلة وأرض الأدغال المراحة دورياً ، كان من الهام للمزارع أن يضمن الحق العام فى زراعة الأرض داخل منطقة معينة ، ولكن لم تكن هناك أهمية كبيرة للملكية الفعلية لقطعة أرض محددة لا بد من إراحتها عدداً من السنوات . ذلك أن حقوق الانتفاع كانت أكثر جوهرية ، وهذه كانت مخططة بوضوح وكان يمكن فى أغلب الأحوال وراثتها . فضلاً عن ذلك فإن الأسرة المعيشية المعنية أو الفرد

(٨٢) بالنسبة لحالتين من الحالات الكثيرة التى كانت الحياة الفردية شائعة فيها ، انظر ، رونالد كوهن ، "From Empire to Colony : Bornu in the Nineteenth and Twentieth Centures" ، فى العمل الجماعى ، Colonialism in Africa , 1870 - 1960 ، إعداد فيكتور تيرنر ، كمبريدج ، ١٩٧٨ ، الصفحة ١٠٠ ؛ وكذلك أولجا لينارس دى سايبير "Agriculture and Diola Society" ، فى العمل الجماعى ، African Food Production Systems ، إعداد بيتر ف . م . ماكلوغلين ، بلتيمور ، ١٩٧٠ ، الصفحتين ٢٠٧ و ٢٠٨ .

المعنى كان لديه عادةً سند ملكية واضح للمحصولات التى تنتجها أرض مملوكة جماعياً ، وكان يحصل على ضمانات فيما يتعلق بالحيازة . وبعبارة أخرى كان هذا الحق نتاج ندرة عنصر العمل المعروف بدقة ، على حين أن الحقوق على الأرض ، التى كانت بوجه عام مورداً متوفراً ، كانت أقل تحديداً . وحينما كانت توجد كثافة سكانية ، وفترة الإراحة قصيرة أو غير موجودة ، كما فى حالة الزراعة الدائمة ، أصبحت المطالبات بشأن قطع الأرض الفردية أكثر قوة ، وفى هذه الظروف اعترف فى القانون العرفى بالحيازة الحرة للأرض ، وبالحق فى رهنها ، بل وفى بيعها .

ومن الهام ملاحظة أن تملك الأرض وحيازتها والتصرف فيها لم تكن تختلف باختلاف الأماكن فقط ، بل كانت تختلف بمرور الوقت أيضاً . غير أنه لم يكن يُولى حتى الآن سوى اهتمام ضئيل بالتطور التاريخى للقانون الأفريقى فى حقبة ما قبل الاستعمار ، وكانت غالبية البحوث فى هذا الميدان تركز على تأثير إدخال القانون الأوروبى فى القرن العشرين على الأنظمة القانونية الأهلية . وثمة استثناء هام من ذلك نذكره هنا على أمل أن يكون حافظاً على إجراء بحوث أخرى ، هو دراسة جيبييه للعواقب القانونية لتطبيق الشريعة الإسلامية فى فوتاتورو (جزء من شمال السنغال الآن) فى أواخر القرن الثامن عشر .^(٨٣) ويبين جيبييه أن الشريعة الإسلامية ، باقرارها المساواة بين جميع الورثة الذكور ، قد أسهمت فى تفتيت الحيازات ، وشجعت على درجة أكبر من الاستغلال الفردى للأرض ، وأدت إلى هجرة الورثة الذين كان

(٨٣) يوسف جيبييه ، "Essai sur les causes et les conséquences de la micropro- priété au Fouta-Toro" ، فى مجلة Bulletin de l'IFAN, B ، العدد 19 ، ١٩٥٧ ، الصفحات ٢٨ إلى ٤٢ .

ففى المقام الأول يعتبر التقسيم التقليدى إلى ملكية جماعية متأخرة وحيازة فردية متقدمة تقسيماً مضللاً للغاية . فقوانين الأرض فى أفريقيا ، وكذلك الأنظمة الأهلية للزراعة ، كانت تختلف اختلافاً واسعاً حتى داخل المناطق المحدودة ، وتتراوح بين الأرض التى كانت فى الحقيقة مملوكة وتتم فلاحتها جماعياً ، والأرض التى كان تملكها من الناحية الفعلية حراً ومطلقاً .^(٨٢) وقد كانت الأسر المعيشية عادة تستفيد من الأرض الجماعية والحيازات الفردية فى آن واحد ، مثلما كانت تفعل فى أوروبا القرون الوسطى . وإذا ما اعتبرت الحياة الفردية المعيار لنظام تقدمى لقانون الأراضى ، عندئذ لا بد أنه كان يوجد عنصر من العصرية فى القوانين النازمة لاستخدام الأرض وبيعها فى أفريقيا الغربية . ثانياً ، حتى إذا ما اعترف بأن الجزء الأكبر من الأرض كان بمعنى ما مملوكاً جماعياً ، فسيكون من الخطأ أن نخلص إلى أن هذا الترتيب كان عائقاً أمام التقدم . ففى ظل أنظمة الزراعة المتسعة ، مثل الزراعة المتنقلة وأرض الأدغال المراحة دورياً ، كان من الهام للمزارع أن يضمن الحق العام فى زراعة الأرض داخل منطقة معينة ، ولكن لم تكن هناك أهمية كبيرة للملكية الفعلية لقطعة أرض محددة لا بد من إراحتها عدداً من السنوات . ذلك أن حقوق الانتفاع كانت أكثر جوهرية ، وهذه كانت مخططة بوضوح وكان يمكن فى أغلب الأحوال وراثتها . وفضلاً عن ذلك فإن الأسرة المعيشية المعنية أو الفرد

(٨٢) بالنسبة لحالتين من الحالات الكثيرة التى كانت الحيازة الفردية شائعة فيها ، انظر ، رونالد كوهن ، "From Empire to Colony : Bornu in the Nineteenth and Twentieth Centures" ، فى العمل الجماعى ، Colonialism in Africa , 1870 - 1960 ، إعداد فيكتور تيرنر ، كمبردج ، ١٩٧١ ، الصفحة ١٠٠ ؛ وكذلك أولجا ليناريس دى سابير "Agriculture and Diola Society" ، فى العمل الجماعى ، African Food Production Systems ، إعداد بيتر ف . م . ماكولغين ، بلتيمور ، ١٩٧٠ ، الصفحتين ٢٠٧ و ٢٠٨ .

المعنى كان لديه عادةً سند ملكية واضح للمحصولات التي تنتجها أرض مملوكة جماعياً ، وكان يحصل على ضمانات فيما يتعلق بالحيازة . وبعبارة أخرى كان هذا الحق نتاج ندرة عنصر العمل المعرف بدقة ، على حين أن الحقوق على الأرض ، التي كانت بوجه عام مورداً متوفراً ، كانت أقل تحديداً . وحينما كانت توجد كثافة سكانية ، وفترة الإراحة قصيرة أو غير موجودة ، كما فى حالة الزراعة الدائمة ، أصبحت المطالبات بشأن قطع الأرض الفردية أكثر قوة ، وفى هذه الظروف اعترف فى القانون العرفى بالحيازة الحرة للأرض ، وبالحق فى رهنها ، بل وفى بيعها .

ومن الهام ملاحظة أن تملك الأرض وحيازتها والتصرف فيها لم تكن تختلف باختلاف الأماكن فقط ، بل كانت تختلف بمرور الوقت أيضاً . غير أنه لم يكن يُولى حتى الآن سوى اهتمام ضئيل بالتطور التاريخى للقانون الأفريقى فى حقبة ما قبل الاستعمار ، وكانت غالبية البحوث فى هذا الميدان تركز على تأثير إدخال القانون الأوروبى فى القرن العشرين على الأنظمة القانونية الأهلية . وثمة استثناء هام من ذلك نذكره هنا على أمل أن يكون حافزاً على إجراء بحوث أخرى ، هو دراسة جيبية للعواقب القانونية لتطبيق الشريعة الإسلامية فى فوتاتورو (جزء من شمال السنغال الآن) فى أواخر القرن الثامن عشر .^(٨٣) ويبين جيبية أن الشريعة الإسلامية ، باقرارها المساواة بين جميع الورثة الذكور ، قد أسهمت فى تفتيت الحيازات ، وشجعت على درجة أكبر من الاستغلال الفردى للأرض ، وأدت إلى هجرة الورثة الذين كان

(٨٣) يوسف جيبية ، "Essai sur les causes et les conséquences de la micropro- priété au Fouta-Toro" ، فى مجلة B ، Bulletin de l'IFAN ، العدد 19 ، ١٩٥٧ ، الصفحات ٢٨ إلى ٤٢ .

ميراثهم صغيراً بدرجة لا تكفى لتزويدهم برزق معقول .^(٨٤) وتوفر هذه الدراسة نظرة خاطفة على حركة ودينامية التاريخ القانونى لحقبة ما قبل الاستعمار ، وتعد بمثابة تذكيرة بأن مفهوم القانون التقليدى ، شأن مفهوم المجتمع التقليدى ، هو مفهوم مريح ، ولكن لا يتفق مع الواقع .

خلاصة القول أن القوانين الأهلية للأراضى لم تكن تفتقد العقلانية ولا كانت متممة إلى عصور سحيقة ، وإنما كانت انعكاساً للظروف الحاكمة للإنتاج الزراعى فى أفريقيا الغربية . فقد كانت هناك سوق للأرض ، وإن كانت محدودة للغاية . وليس تفسير هذا التحديد أن الأفارقة كان يشغلهم تعظيم القيم الاجتماعية أكثر مما يشغلهم تعظيم القيم الاقتصادية ، ولكن تفسيره أن الأرض لم تكن نادرة بدرجة تكفى لأن تكتسب قيمة سوقية . وقد كان لدى الأسر المعيشية (والأفراد فى داخلها) مجال للسعى للحصول على الأرض واستغلالها فى إطار نظام الملكية السائد المسمى بالجماعى . أما هؤلاء الذين يزعمون أن القوانين الأهلية للأراضى كانت قيّداً على التنمية فينبغى لهم أن يفسروا كيف كانت هذه القوانين متسقة مع توسع سريع واسع النطاق فى إنتاج محصولات التصدير خلال المرحلة الأولى من الحقبة الاستعمارية . ولاشك فى أن أنظمة حياة الأرض فى أفريقيا قد خضعت لتغيرات هامة فى القرن العشرين ، ولكن هذه التغيرات كانت نتيجة لنمو الصادرات ولم تكن سبباً له .

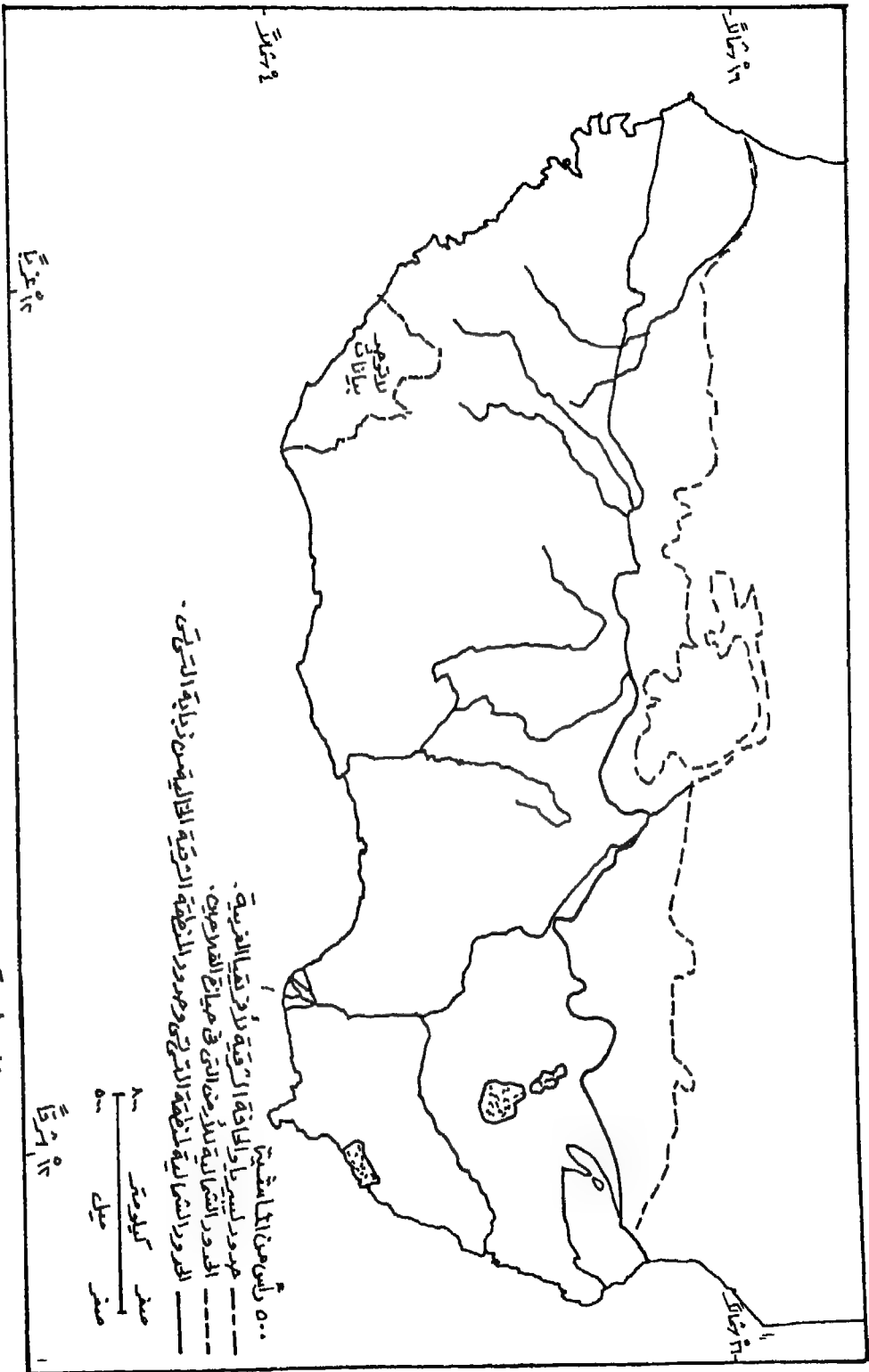
(٨٤) من المفيد معرفة ما إذا كانت قد وجدت صلة بين هؤلاء المهاجرين وتنمية زراعة الفول السودانى فى القرنين التاسع عشر والعشرين . وللإطلاع على دراسة مقارنة للعلاقة بين الوراثة عديمى الملكية والهجرة والتجديد (فيما بين الياسك) ، انظر ، ليونارد كاسدان ، Family Structure, Migration and the Entrepreneur ، فى مجلة دراسات مقارنة فى المجتمع والتاريخ ، العدد ٧ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٣٤٥ إلى ٣٥٧ .

وتربية الماشية ، السمة المميزة الأخرى لثورة العصر الحجري الحديث التي تحدث عنها تشيلد ، هي على الأقل قديمة في أفريقيا الغربية قدم الزراعة . فرعاة الماشية ظهروا لأول مرة في الصحراء الكبرى حوالى عام ٥٠٠٠ قبل الميلاد ، ومن المعروف أنهم كانوا يراعون كلا من الماشية الطويلة القرون والقصيرة القرون ، وكذلك الخراف والماعز . ولم تكن تربية الماشية ممارسة أهلية قاصرة على أفريقيا الغربية ، ومن المعتقد أنها أدخلت إليها من آسيا عن طريق مصر ، وربما كان هناك أيضا مركز لاستئناس الماشية في شمال أفريقيا . ومازالت الماشية والماعز والخراف هي الحيوانات المستأنسة الأكثر أهمية ، برغم أنه قد أدخلت في القرون التالية سلالات وحيوانات مختلفة.^(٨٥)

وتوضح دراسة استقصائية للمصادر المرتبطة بالفترة بين القرنين العاشر والسادس عشر أن تربية الماشية كانت قد تطورت كثيرا في تلك الأجزاء من أفريقيا الغربية التي أصبحت هي المراكز الرئيسية اليوم.^(٨٦) وعلى نقيض الزراعة ، التي كانت تمارس على نطاق أفريقيا الغربية ، فإن تربية الماشية لم تكن تمارس على نطاق واسع إلا في الجزء الشمالى من السودان الغربى والجزء الجنوبى من الصحراء الكبرى ، وهما منطقتان كانتا خاليتين نسبيا من الأمراض الفتاكة ، مثل مرض النوم ، وكانت المراعى متوفرة بهما . وكان المتخصصون الأساسيون في هذه المنطقة هم البرابرة والطوارق والفلولاني . وكانت سلالات معينة من الماشية ، مثل نوع النداما الصغير ، يتمتع بمقاومة عالية لمرض

(٨٥) يتناول الفرع الثالث من هذا الفصل دور الجمال والخيول والثيران والحمير .

(٨٦) تاديز ليفيسكى ، "Animal Husbandry among Medieval Agricultural People of Western and Middle Sudan" ، في مجلة إثنوجرافيك ، العدد ١٤ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ١٦٥ إلى ١٧٨ .



النوم ، وبذلك أمكن تربيته فى الجنوب شريطة توفر المرعى ، ولكن هذا النوع القوى الاحتمال لم يكن يملك السمات الجيدة الأخرى ، ولم تكن تعيش منه إلا أعداد قليلة .

وكما كانت الحال بشأن سلوك المزارعين الأفارقة لم ينو الباحثون بأنشطة المتخصصين فى تربية الماشية على أنها تمثل الكثير من السمات المميزة المقترضة للمجتمع « التقليدى » . فقد نظروا إلى قابليتهم للتنقل ، المقابل الرعوى للزراعة المتنقلة ، على أنها تعبير عن شهوة متوطنة فى التجوال والارتحال ، كما أن زهومهم بماشيتهم كان يفسر (وليس فى حالة أفريقيا فقط) كبرهان على أن انشغال إنسان حقبة ما قبل الصناعة بالقيم الاجتماعية كان أقوى من انشغاله بالقيم الاقتصادية . وهذه المعتقدات ، التى تحتل هى نفسها مرتبة رفيعة بين « البقرات » المقدسة (*) لنظرية التنمية ، بحاجة إلى مراجعة .

وقد كانت الهجرة سمة مميزة ضرورية وجيدة التنظيم لتربية الماشية فى أفريقيا الغربية . فتنقلات الرعاة ، وهى لم تكن بغير هدف ، يمكن تقسيمها لأغراض البحث إلى ثلاث فئات متميزة تحليليا : الهجرة الموسمية ، التى كانت تشمل رحلة سنوية منظمة صعبة من حافة الصحراء جنوباً حتى السفانا والعودة ثانية ؛ الانحراف الهجرى ، الذى كان يشمل تحولا فى مسار الهجرة الموسمية ؛ الهجرة الكاملة(**) ، التى كانت تستلزم الانتقال إلى منطقة

(*) Sacred Cow : إشارة إلى تبجيل الهندوس للبقرة . والمعنى هنا البقرة المقدسة ، أو شىء فوق النقد والمناقشة - المترجم .

(**) Trachumance : الهجرة الموسمية ؛ Migratory Drift : الانحراف الهجرى ؛ Full Migration : الهجرة الكاملة - المترجم .

جديدة تماما وخلق مسار جديد للهجرة الموسمية .^(٨٧) وطبيعة الهجرة الرعوية ومداها يمكن تفسيرهما على أنهما تأليف بين ثلاثة عوامل . أولها أن حجم القطيع الذى تملكه جماعة بعينها كان له تأثير هام على مساحة الأرض اللازمة . والزيادة فى الأعداد ، من خلال الولادة أو الشراء ، كانت تعنى أنه يلزم المزيد من الأرض ، أما النقص فيها ، من خلال الوفاة أو البيع ، فكان له الأثر المعاكس . وكان فقدان الماشية بمثابة كارثة لصاحب القطيع ، مثلما كانت خسارة المحصولات بالنسبة للمزارع . والتهديد بحدوث كارثة يفسر لماذا كانت الرحلة إلى السفانا تأخذ الاتجاه المعاكس عندما كانت بداية موسم الأمطار تنشر الأمراض التى ينقلها الذباب . ثانيها أن الطابع الانتشارى لتربية الماشية كان جزئياً انعكاساً للتوزيع الطبيعى للمواد الغذائية الأساسية . فالماء والملح كانا نادرين ، ولذلك كانت المراعى فقيرة ومتناثرة . ومن ثم كان أصحاب القطعان ينتقلون جنوباً نحو السفانا فى الفصل الجاف بحثاً عن أراضى رعى أكثر سخاء . ثالثها أن الهجرة كانت تحدث لأغراض التجارة . وقد أقام الرعاة والمزارعون فى أفريقيا الغربية ، كما هى الحال فى أجزاء العالم الأخرى ، علاقات تكافلية . فكل طرف منهما كان يحتاج إلى منتجات الطرف الآخر ، وكان من الأغراض الرئيسية للهجرة الموسمية مبادلة المنتجات الحيوانية بالحبوب . ومع ذلك فإن المزارعين كانوا يخشون الآثار المدمرة للماشية على محاصيلهم ، وكانت النزاعات بين الطرفين فى بعض الأحيان تؤدى إلى تغير فى مسار الهجرة الموسمية ، أو

(٨٧) د . ج . استنج ، Savvana Nomads ، ١٩٥٩ . وعن تنقل الرعاة فى موريتانيا ، انظر ، ج . كوني ، ج . بوبيف ، "Les Reguibat Legouacem : chronologie et nomadism" ، فى مجلة Bulletin de l'IFAN، العدد ١٧ ، ١٩٥٥ ، الصفحات ٥٢٨ إلى ٥٥٠ .

إلى الهجرة إلى منطقة جديدة تماما . وبذلك أصبح الرعاة مستعمرين بدورهم . وترتب على التغيرات المتتالية في نمط تنقلاتهم وهجرتهم خلق حدود اقتصادية (وأحيانا سياسية) جديدة ، كما في حالة الفولاني الذين انتشروا عبر السودان الغربي بين القرنين الحادي عشر والسابع عشر .

وكانت الماشية تربي من أجل لحومها وألبانها وجلودها وروثها الذي يستخدم سمادا ، وفي حالة الأغنام من أجل أصوافها . ويستند الاعتقاد بأن الأفارقة كانوا يرفضون بيع ماشيتهم إلى سوء فهم للطريقة التي كان الاقتصاد الرعوى يعمل بها . ومن الواضح من مصادر متعددة أن تجارة الماشية تسبق بزمان طويل مجيء الأوروبيين في القرن الخامس عشر ، ولم تكن بالتأكيد نتيجة للتحلل المفترض للقيم القبلية في القرن العشرين . ومن المسلم به أنه لم تكن تباع إلا نسبة صغيرة من القطيع ، ولكن ذلك لم يكن بسبب القيود التي فرضها نظام للقيم سابق على الرأسمالية . فالماشية في المجتمعات الرعوية لم تكن مجرد سلعة للاستهلاك ، وإنما كانت أيضا الرصيد الرئيسي من رأس المال . وكان العائد على رأس المال يتخذ شكل بيع اللبن والسماد للمجتمعات الزراعية . ولذلك ليس من المستغرب أن كان صاحب القطيع يحرص على صيانة رأسماله ، لأن الماشية كانت استثماراً طويلاً الأجل ، وهي استثمار يمكن فقده بسهولة بسبب المرض ، كما حدث على سبيل المثال في أواخر القرن التاسع عشر عندما أدى طاعون الماشية إلى هلاك القطعان في أجزاء كثيرة من القارة . والحقيقة أن الماشية كانت موضع تقدير عالٍ ، ولكن وظيفتها كرمز لمنزلة رفيعة كانت مستمدة من إدراك المجتمع لقيمتها الاقتصادية . فالرجل الذي يمتلك عددا كبيرا من الماشية كان يحترم لا لتفانيه

غير العقلانى فى قيم موروثه ، وإنما لمهارته فى التحكم فى مورد رئيسى . (٨٨)

وفى مفهوم ثورة العصر الحجرى الحديث فى تركيز الانتباه على التطورات ذات الأهمية الأساسية فى تاريخ العالم ، ولكن تعبير « الثورة » يمكن أن يكون مضللاً إذا ما فُسر بما يعنى أن الطرق السابقة لتأمين الرزق ، لاسيما عن طريق جمع الثمار واقتناص الحيوانات وصيد الأسماك ، سرعان ما أصبحت لا ضرورة لها . ذلك أن وسائل المعيشة الثلاث جميعاً ظلت قائمة وتم التوفيق بينها وبين الاقتصاد الزراعى الجديد . وقد كان جمع الثمار أقل هذه الأنشطة تخصصاً وأكثرها انتشاراً . غير أنه من الخطأ أن نتصور وضعاً ، كما يقول أحد مستكشفى القرن التاسع عشر ، « تنمو فيه ثمار الأرض تلقائياً ، أو بقليل من الفلاحة ، إلى حد أنه حيثما تجرى الأنهار فإن الأرض يمكن أن يقال عنها حقاً إنها تفيض بالحليب والشهد »^(٨٩) . كما يمكن أن يقال بلا خطأ إنه حيثما كانت الأنهار تجرى كان هناك خطر انتشار الأمراض التى تحملها المياه ، وخطر حدوث فيضانات فى موسم الأمطار . والواقع أن الصورة النمطية لقاطن المناطق الاستوائية القانع الذى يجمع ثمرة الخبز^(*) ، ثم يركن إلى سبات مزمّن

(٨٨) من أجل الإلمام بوجهة نظر مماثلة عن أفريقيا الشرقية ، انظر ، المقال القيم الذى كتبه هاروك ك . شنيذر ، "Economics in East African Aboriginal Societies" ، فى العمل الجماعى الذى أعده ملفيل ج . هيرسكوڤيتز ، متشيل هارڤيتز ، **Economic Transition in Africa** ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٥٢ إلى ٧٥ . والمرجو أن تشجع هذه التعليقات على إجراء مزيد من الدراسة للتاريخ الاقتصادى لتربية الماشية (بما فى ذلك الماعز والخراف ، بالإضافة إلى الأبقار) فى حقبة ما قبل الاستعمار .

(٨٩) جون وتفورد ، **Trading Life in Western and Central Africa** ، ليفرپول ، ١٨٧٧ ، الصفحة ٣٣٤ .

(*) **Breadfruit** : ثمرة شجر من فصيلة الخبزيات ذى ثمار كبيرة تشتمل على لب نشوى يستعمل كالخبز - المترجم .

إلى أن يوقظه مستكشف أجنبي (أو فريق تليفزيونى الآن) ، هى صورة لا أساس لها ، وينبغى أن تختفى من الكتب ومن شاشة التليفزيون على حد سواء . ذلك أن جمع الحبوب والجذور والفاكهة البرية لم يكن فى العادة أكثر من تكملة عَرَضِيَّة للزراعة . وحينما كان جمع الثمار هاما للاقتصاد المحلى ، كما فى أجزاء من السفانا خلال الفصل الجاف ، فإنه كان علامة لا على الترف وإنما على المشقة - فسكان تلك المناطق كانوا يرغمون بحكم الضرورة على أن يجدوا فى طلب إمدادات غذائية إضافية .^(٩٠)

أما اقتناص الحيوانات وصيد الأسماك فكانا نشاطين أكثر تخصصا من جمع الثمار لأنهما يتطلبان درجة أعلى من المهارة . وكان اقتناص الحيوانات ذا أهمية خاصة فى الغابات ، حيث كان يوجد نقص فى اللحوم ، وكان يصل إلى ذروة موسمية فى موسم الجفاف ، عندما ينخفض الطلب على الأيدي العاملة الزراعية إلى أدنى مستوى ، وعندما يؤدي شح إمدادات المياه إلى تيسير التعرف على أماكن الطرائد . ولا يعرف الكثير عن التطور التاريخي لاقتناص الحيوانات فى أفريقيا الغربية . وهناك بعض الأمثلة لجماعات كانت تحترف اقتناص الحيوانات استعمرت منطقة ما واستوطنت فيها وأصبح أفرادها مزارعين . ويبدو أن هذا التطور الذى يكاد أن يكون كلاسيكياً هو ما حدث فى حالة الأديوكرو بعد أن حطوا رحالهم فى الجزء الجنوبى من ساحل العاج فى نهاية القرن الثامن عشر . غير أنه على وجه الإجمال يبدو أكثر واقعية أن يعامل مقتنصو الحيوانات على أنهم أشباه متخصصين اندمجوا مع الجماعة الزراعية ، لا على أنهم بقية مازالت على قيد الحياة من عصر ما قبل التاريخ وقبل الزراعة .

(٩٠) مازال ذلك صحيحا حتى اليوم . انظر ، إيدموند برنوس ، "Cueillette et exploitation des ressources spontanées du Sahel nigérien par les Kel Tamasheq" ، فى مجلة Cahiers ORSTOM ، العدد ٤ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٣١ إلى ٥٢ .

وتقليديا كان قناصو الحيوانات المحترفون يُستخدمون الفخاخ والرماح والهراوات والأقواس والسهام . ولكنهم مع توسع التجارة مع أوروبا بعد القرن الخامس عشر بدأوا يستخدمون البنادق أيضا .^(٩١) وإذا كانت الأسلحة النارية جيدة (وكان بعض الواردات منها ذا نوعية سيئة) ، فلا بد أنها زادت كفاءتهم ، وبذلك ربما تكون قد ساعدت على تحسين نوع الغذاء الذى تحصل عليه الجماعات التى تعيش فى الغابات . كذلك فإن الأسلحة النارية مكّنت قناصى الحيوانات من القيام بدور فى بعض حركات البناء (والهدم) الرئيسية للدول فى حقبة ما قبل الاستعمار .

وكان صيد الأسماك يمارس على طول الساحل ، لا سيما فى منطقة سنغمبيا وخليج غينيا ، وكذلك فى كثير من المياه الداخلية ، وكان من أكبر مراكزه بحيرة تشاد والمنحنى الكبير للنيجر فى السودان الغربى . ومن المعروف أنه قد نشأت فى هاتين المنطقتين فى وقت مبكر جماعات متخصصة كان صيادو الأسماك فيها ذوى مهارة عالية . وفى القرن السادس عشر ، على سبيل المثال ، كان السوركاوا والبورو ، الذين كانوا يمارسون الصيد فى النيجر الأوسط ، يدفعون الضرائب لحكام إمبراطورية السنغى فى صورة أسماك مجففة فقط . ولم يكن هناك أى تجديد تقنى فى صيد الأسماك يمكن مقارنته بالتجديد الذى حققه استخدام الأسلحة النارية فى اقتناص الحيوانات : كانت القوارب ذوات المجذاف هى الأداة الرئيسية المستخدمة ، وظلت رماح صيد الحيتان (الحربون) والشباك والصنابير والفخاخ الوسائل الأساسية لصيد الأسماك . وفى مجالات أخرى لم يكن تاريخ صيد الأسماك ثابتا تماما . فتوفر الأسماك كان يتقلب مع موجات المد البحرية (الشديدة الارتفاع) ، ومع فترات فيضان الأنهار ،

(٩١) وذلك لإنتاج العاج من أجل التصدير ، إلى جانب اللحوم للاستهلاك المحلى .

ولذلك كان صيادو الأسماك يتجهون إلى الهجرة بحثا عن الأسماك . وعلى الساحل كان الفانتى ينتقلون دورياً من ساحل الذهب غرباً إلى ساحل العاج وشرقاً إلى نيجيريا ، على حين السوركوا والبوزو فى الداخل يسافرون مئات الأميال كل عام على طول نهر النيجر . ومرة أخرى يمكن تصور صلة ما بين الهجرة والتجديد فى أفريقيا الغربية : فالهجرة كانت تؤدي إلى تنمية مواطن جديدة لصيد الأسماك وكذلك إلى إقامة مستوطنات جديدة . مثال ذلك أن لاجوس ، عاصمة نيجيريا الآن ، استعمرها هى نفسها صيادو الأسماك فى القرن السادس عشر .

وستُستكمل مناقشة الإنتاج بدراسة استقصائية لنشاطى التعدين والصناعة التحويلية . فهذان الموضوعان كثيرا ما يعالجان بطريقة متعجلة فى الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالاقتصاديات المتخلفة ، وذلك أساسا ، كما يبدو ، لأنه يفترض أن أياً منهما لم تكن له أهمية فى الاقتصاد « التقليدى » ، أو أن صلتها محدودة ببرامج التصنيع الحديث . والواقع أن النظر فى التعدين والصناعة التحويلية فى المستعمرات يثير عددا من المسائل ذات الدلالة فيما يتعلق باكتساب المهارة التقنية ، ونوع التخصص ودرجته ، وتوفير رأس المال للحرف غير الزراعية غير التجارية وحجم ، وطابع الطلب على السلع المصنعة . وفضلا عن ذلك فإن المصنوعات الأهلية جديدة بالنظر فى سياق سياسات التصنيع الجارية . وقد بدأت الصناعات التحويلية الحديثة فى أفريقيا الغربية لا بالصناعات الثقيلة ، وإنما بأنشطة بسيطة نسبيا أساسها إحلال الواردات يمكن أن يقوم بعض منها (مع التعديلات المناسبة) على الحرف القائمة .^(٩٢)

(٩٢) أرشيبالد كالواى ، "From Traditional Crafts to Modern Industries" ، فى مجلة

أوبو ، العدد ٢ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢٨ إلى ٥١ .

وكان الحديد والذهب والملح أهم المعادن التي تستخرج في أفريقيا الغربية قبل الاستعمار ، وكان النحاس والقصدير والفضة تستخرج أيضا بكميات قليلة.^(٩٣) وكانت توجد بالمنطقة رواسب قليلة من الفحم الحجري ، وكان نوعا الوقود الصناعي المحلي هما الأخشاب والفحم النباتي .

وقد وصلت الدابة بأشغال الحديد إلى أفريقيا الغربية خلال الألفية الأولى . وكان الحديد يصهر في نوك ، أي فيما هو نيجيريا الشمالية الآن ، حول عام ٥٠٠ قبل الميلاد ، كما انتشرت تقنيات إنتاج الحديد على نطاق المنطقة حوالى القرن الرابع الميلادي . وكانت الأدوات الحديدية ، وأساسا المعازق ورؤوس الحراب (النصال) والسكاكين والسيوف ، تمثل تقدما كبيرا على الأدوات الحجرية والخشبية ، وأدت إلى تحسين كفاءة قناصة الحيوانات ؛ وتيسير إزالة أشجار الغابات ؛ ووضعت قوة أكبر في أيدي بناء (ومدمر) المدن والدول . وكانت رواسب ركار الحديد التي يسهل نسبيا الوصول إليها مورعة على نطاق واسع إلى حد ما في أفريقيا الغربية ، وإن يكن في الأغلب على نطاق صغير . غير أنه كانت توجد بضعة مراكز كبيرة ، مثل أوم في جنوب ساحل العاج ، حيث اكتشفت في العقد الثالث من القرن الحالي بقايا مائة فرن وحوالى عشرة آلاف طن من الخبث ، وكذلك حول أويو في جنوب غرب نيجيريا ، حيث ازدهر خلال حقبة ما قبل الاستعمار مجمع من القرى ذات التخصص العالى في التعدين . وفي عام ١٩٠٤ كان يوجد بإحدى هذه المستوطنات ما بين ١٠٠ فرد و ١٢٠ فردا يشتغلون جميعا (بمن فيهم من نساء وأطفال) في مراحل

(٩٣) فيما يتعلق بالنحاس ، انظر ، لارز سوندستروم ، The Trade of Guinea ، لوند ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢١٧ إلى ٢٥١ ؛ وفيما يتعلق بالقصدير ، انظر ، ١٠١ . أنجوردين ، "Tin Mining in Northern Nigeria during the Nineteenth and Early Part of the Twentieth Centuries" ، في مجلة أولر ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٥٤ إلى ٦٧ .

مختلفة من التعدين والتصنيع . وكان ناتج هذه المستوطنة يوفر احتياجات منطقة تغطي عدة مئات من الأميال المربعة . وليس من قبيل المصادفة أن هذه المراكز الكبيرة كانت تقع فى مناطق غنية بالأخشاب ، لأن الجزء الأكبر من مجموع تكاليف الإنتاج كانت تستأثر به الأخشاب اللازمة لصنع الفحم النباتى .

وكان الحديد الخام يتم إنتاجه باستخراج كتل من حجر الحديد من المحاجر والحفر غير العميقة ، وتسخينها بمساعدة منفخ فى فرن من الصلصال يوقد بالفحم النباتى . غير أن الأساليب المستخدمة لم تكن بسيطة ولا على نمط واحد . وفى القرن الثامن عشر استخدم المندنغو قمينا (أتونا) دائريا ارتفاعه قرابة عشرة أقدام وقطره ثلاثة أقدام مع سبعة منافس (فتحات خروج) عند القاعدة.^(٩٤) وكان القمين يملا بالتبادل بطبقات من حجر الحديد والفحم النباتى ، ويتم تسخينه لمدة ثلاثة أيام . وتترك المحتويات لتبرد ثم يعاد تسخينها مرة أخرى إلى أن ينتج خام حديد من نوعية مقبولة . وكان عمال المناجم بالقرب من أويو يستخدمون أسلوباً مختلفاً بعض الشيء فى القرن التاسع عشر .^(٩٥) وفى البداية كانوا يعدون حجر الحديد بتسخينه فوق نار مكشوفة ، وبعد ذلك يطرق ويغسل ويغربل قبل أن يوضع فى القمين . وفى هذه الحالة كان ارتفاع القمين حوالى أربعة أقدام وقطره سبعة أقدام ، وكانت توجد به ستة منافس رأسية . وكان القمين يشحن لحوالى ست وثلاثين ساعة ، ويغذى بالركاز عشر مرات خلال هذه الفترة ، وكانت تستخدم عشر أدوات على الأقل

(٩٤) شعبة الاستخبارات البحرية ، French West Africa, I ، ١٩٤٣ ، الجزء الأول ، الصفحتان

٢٣٦ ، ٢٣٧ .

(٩٥) س . ف . بللامى ، "A West African Smelting House" ، فى مجلة معهد الحديد

والصلب ، العدد ١١ ، ١٩٠٤ ، الصفحات ٩٩ إلى ١٢٦

فى ملء القمين وتحريك محتوياته وتفريغه ، ثم تترك تماسيح الحديد لتبرد ، وبعد ذلك يباع للحدادين ، الذين يقومون بطرقه وتشكيله فى معدات مختلفة الأنواع . وقد أوضح تحليل للعينات أجرى فى عام ١٩٠٤ أن المنتجين كانوا يختارون أفضل الصهور الممكنة ، وأن الناتج التام الصنع كان عبارة عن صلب مُسَوَّط أو مطروق ، وليس مجرد حديد مطاوع .

وكان الحديد الخام يجلب للحدادين فى أويو . وبالمثل فإن الحدادين من البمبرة ، الذين يستوطنون بين جماعات على امتداد النيجر الأوسط ، كانوا يشترون الحديد من التجار . غير أن الحدادين أنفسهم كانوا يسافرون فى بعض الأحيان إلى مراكز التعدين ، ويقومون بتشغيل تماسيح الحديد بأدوات محمولة ، ثم يعودون إلى موطنهم ليتجولوا ويبيعوا بضائعهم . فالأوكا والنيكوپرى ، مثلا ، كانوا حدادين جوالين يخدمون فيما بينهم كل بلاد الإيو . وستوضح البحوث التى ستجرى مستقبلا بشأن عمليات التعدين فيما قبل الاستعمار الأسباب التى كانت أساس هذه الاختلافات فى الإنتاج والتوزيع . وإلى أن يتم ذلك يبدو واضحا أن الإنتاج المعدنى « البدائى » ، شأن الإنتاج الزراعى « البدائى » ، كان عملا أكثر تعقيدا وكفاءة مما توحى به التقديرات السطحية للتقنيات المستخدمة .

وكان الذهب يستخرج فى أفريقيا الغربية منذ الألفية الأولى ، ولكن لم يحدث توسع ملحوظ فى الإنتاج إلا حوالى القرن الثامن الميلادى ، مع تطور الاتصالات التجارية مع العالم العربى . وكان الجزء الأكبر من الناتج الكلى يتم تصديره ، وإن كانت نسبة تدخل الاقتصاد المحلى فى شكل حلى وعمليات نقدية . ويفترض بوجه عام أن الناتج قد وصل إلى ذروته فى أواخر العصور

الوسطى ، عندما أصبحت أفريقيا الغربية المصدر الأساسي لتوريد الذهب لأوروبا الغربية . غير أنه لا يوجد من الناحية الفعلية أساس كمي لهذا الحكم،^(٩٦) ومن المفيد أن نشير إلى أنه حتى عام ١٩٣٧ كان لا يزال يوجد آلاف من المنتجين الأفارقة المستقلين، الذين قدر مجموع ناتجهم في أفريقيا الغربية الفرنسية في ذلك العام بثلاثة أطنان ونصف الطن . وقد وجد الذهب في أربع مناطق رئيسية : حول بامبوك وفي بوري ولوبى في السودان الغربى ، وفي أشانتى في الغابات . وكان الأسلوبان الرئيسيان للإنتاج هما غريلة التيارات المائية الغربية ، وهى مهمة بسيطة وإن كانت تستغرق وقتا طويلا ، ونحت ركاز الذهب من المحاجر ، وهو عملية أكثر تعقيدا . وكان المشتغلون بالتعدين من الأكاس يحفرون حفرات مائلة ذات درجات عريضة تصل إلى عمق ١٥٠ قدما ، وكانوا يستخرجون الركاز عند القاع ويقومون بتحميله على أحواض يجرى تمريرها بعد ذلك إلى السطح بوساطة سلسلة بشرية . وفي بوري ، من ناحية ثانية ، كان يجرى إدخال أسطوانات رأسية متوازية فى باطن الأرض إلى عمق حوالى أربعين قدما ، ثم توصيلها ببعضها بعضا بنفق أفقى . أما المشتغلون بالمناجم عند السطح فكانوا يستخدمون معاول لتفكيك الركاز ثم يوضع فى يقطينة (قرعة) يابسة ويسحب إلى السطح . وكان هذا النظام يتطلب درجة عالية من التخصص والتنسيق داخل كل وحدة إنتاج ، ويشتمل على الناحية النموذجية على المشتغلين بالتعدين وعمال الغسيل وحداد للمحافظة على الأدوات فى حالة جيدة ، وملاحظ عمال لتوجيه العمليات وبيع الذهب للصياغ والتجار وإحضار الاحتياجات الضرورية من المواد الغذائية .

(٩٦) راييموند موني ، *Tableau géographique de l'ouest Africain au Moyen âge* ، ككار ، ١٩٦١ ، الصفحة ٣٠١ . وتقدير موني الذى كثيرا ما يستشهد به من الأفضل أن يعامل بحذر .

والركاز المستخرج بهذه الوسائل كان إما يطرق ويغسل ويغربل ويعبأ فى شكل تراب الذهب (التبر) ، أو أن يوضع فى فرن يُسخن بمساعدة منفاخ صهر بغية تنقيته ، وفى هذه الحالة كانت تصنع من الناتج النهائى قضبان أو أسلاك .

والحكام الذين واتهم الخط بأن اشتملت أراضى بلادهم على رواسب من الذهب كانوا يسعون إما إلى السيطرة على إنتاجة ، أو فرض ضرائب على مبيعات منتجيه المستقلين . كما أن رحلة الحج الشهيرة التى قام بها منساموسى ، سلطان إمبراطورية مالى ، الذى غادر بلاده إلى مكة فى عام ١٣٢٤ ، تصور حجم الثروة التى كان باستطاعة أقلية ذات امتياز اكتسابها بهذه الوسائل . وقد أحدث بذخ منساموسى خلال مروره بالقاهرة اضطرابا شديدا فى أسعار العملة ، وكما يقول العمرى : « لقد كان الذهب مرتفع السعر إلى أن جاء (منساموسى) إليها فى تلك السنة كان المئقال لا يتزل عن خمسة وعشرين درهما ، ومارزادت عليها فى الغالب . فمئذ يومئذ نزلت قيمته ورخص سعره ، واستمر على الرخص للآن لا يتعدى المئقال اثنين وعشرين درهما ومادونها وذلك لكثرة ما جلبوه من الذهب إلى مصر وأنفقوه فيها » (*٩٧). وقد أتت نفقات موسى بهذه المقادير الهائلة على ما جلبه معه من

(*) شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمرى . (١٣٠١ - ١٣٤٨) المؤرخ المعروف ، وصاحب مسالك الأبصار فى ممالك الأنصار الذى لم يتم تحقيقه كاملا حتى الآن ، وإنما صدرت منه أجزاء متفرقة . وكانت حكومة مالى قد عهدت بعد الاستقلال إلى الدكتور صلاح المنجد بجمع ما ورد عن دولة مالى الإسلامية فى المصادر العربية القديمة ، وتمثل الأجزاء المنقولة عن مسالك الأبصار الجزء الأكبر من الكتاب الذى أعده الدكتور المنجد تحت عنوان مملكة مالى عند الجغرافيين العرب ، ومنه أخذت هذا الاقتباس ، الصفحة ٦٥ - المترجم .

(٩٧) ورد هذا الاقتباس فى بازيل دافيسون ، The African Past ، هارموندسويرث ، ١٩٦٦ ،

الصفحة ٨٥ .

ذهب كثير ، لذا تعين عليه فى رحلة العودة أن يقتصر ، كما تعرض عند عودته إلى أفريقيا الغربية لمتابع سياسية خطيرة .

وكان الملح ، من نواح كثيرة ، أكثر المعادن التى تنتجها أفريقيا الغربية أهمية . فهو على غرار الماء يشكل حاجة بيولوجية لكل من البشر والماشية ، ويعتبر تناوله بانتظام من ضرورات البقاء . والحرمان من الملح مشكلة حادة بوجه خاص فى المناطق الحارة ، حيث مواد الملح محدودة أو بعيدة عن مراكز الطلب ، وحيث استهلاك اللحوم أو الأسماك منخفض بوجه عام ، وحيث الغذاء يتكون أساسا من الحبوب . ويقع فى هذه الفئة قطاع كبير من أفريقيا الغربية ، وبخاصة أجزاء السودان الغربى .^(٩٨) ففى غاو ، عاصمة السنغى ، كان الملح من الندرة بحيث كان يحفظ فى المخازن الملكية فى القرن العاشر . وكان لتربيّات الأمن ما يبررها لأن الملح كانت تتم مبادلتة فى بعض الأحيان بمثل وزنه ذهباً . ولا عجب أن لاحظ الرحالة العرب فى هذه الفترة أنه من فرط الحرص والتدبير كان الملح الصخرى يلحس ، ولا يطحن أبداً أو يرش !!

وعلى طول ساحل أفريقيا الغربية كان يتم الحصول على الملح بغلى ماء البحر أو من حين لآخر عن طريق التبخر الطبيعى . غير أنه فى الداخل كان الحصول عليه أشد صعوبة لأن مصادره الرئيسية تقع بعيداً عن مراكز الطلب . وكان السودان الغربى يجلب إمداداته من خمسة مناجم رئيسية تقع فى الصحراء الكبرى أو بالقرب منها . وفى أوّليل فى الغرب وبلما فى الشرق كان يتم الحصول على الملح بترشيح (نض) التربة الملحية . وكان الإنتاج فى أوّليل

(٩٨) وهكذا أيضاً فعلت الهند ، كما يوضح ت . بانيرجى فى كتابه Internal Market of India, 1834 - 1900 ، كلكتا ، ١٩٦٦ .

القريبة من البحر حرفة إضافية وموسمية لصيادى الأسماك المحليين . أما موارد بلما فكانت فى أيدى الطوارق الذين كانوا يسيطرون على واحات المنطقة . وفى النصف الثانى من القرن التاسع كانت صادرات بلما من الملح سنويا تتجاوز خمسين ألف حمل جمل ، ومازالت التجارة مستمرة حتى اليوم ، وإن يكن على نطاق أصغر . وكان الملح الصخرى يستخرج من إيدجيل وتغازة وتاودينى . وقد تمت تنمية الموارد فى إيدجيل ، وهى على عمق سبع طبقات ، فيما بين القرنين الحادى عشر والخامس عشر . وتغازة ، إلى الشرق من إيدجيل ، ربما كانت المصدر الرئيسى للملح من القرن الثامن إلى أن استولى عليها المراكشيون فى عام ١٩٨٥ . وفى تاودينى ، على بعد مائة ميل إلى الجنوب ، بدأ التوسع بعد تدهور تغازة ، ولكنها ربما لم تكن بديلا كافيا ، لأن الفترة التى أعقبت عام ١٥٨٥ شهدت أيضا زيادة فى إنتاج نوع أدنى درجة ، هو الملح النباتى ، وذلك فى منطقة وسط النيجر . وبرغم ذلك فإن القوافل نصف السنوية التى كانت تبدأ رحلتها من تمبكتو إلى تاودينى فى أواخر القرن التاسع عشر كانت تشمل بوجه عام مجموعا مشتركا يتراوح بين خمسة وعشرين وثلاثين ألف حمل ، وتحمل ما بين أربعة وخمسة آلاف طن من الملح عند العودة . وكان الرقيق يستخدمون فى إيدجيل وتغازة وتاودينى لقطع قضبان الملح وتحميلها . وكان العمل شاقا ويتعين أدائه فى أشد الظروف قسوة : إذ كان الجو شديد الجفاف فى تغازة لدرجة أنه حتى بعض المباني كانت تبنى من الملح . وينبغى لمؤرخى أفريقيا الذين يميلون إلى إطراء الدول العظيمة والرجال المشهورين أن يتذكروا أن البلاط المتألق فى كل من غانة ومالى والسنگى كان يقتضى تكلفة ضخمة من حياة البشر .

وقد يدهش غير المتخصصين عندما يعلمون أن أفريقيا الغربية في حقبة ما قبل الاستعمار كان بها مدى من الصناعات التحويلية يماثل إلى حد كبير مدى ما كان يوجد في مجتمعات ما قبل الصناعة في أجزاء العالم الأخرى.^(٩٩) وكان تركيب قطاع الصناعات التحويلية في أفريقيا الغربية ، مثلما كان في أوروبا ما قبل الصناعة ، انعكاسا للطبيعة الجينية للسوق ، وكان أساسا صناعة الملابس ، وأشغال المعادن ، والفخار ، والبناء ، وتجهيز الأغذية .

وكانت الملابس أهم هذه الصناعات ، وكانت تتكون أساسا من الملابس القطنية ، وذلك برغم أن الملابس المصنوعة من الحرير والصوف والخيش كانت تنتج في بعض المواقع . فالقطن ، وهو محصول وجد في أفريقيا الغربية منذ وقت طويل ، كان يجرى تصنيعه في وقت مبكر جدا ، برغم أنه يبدو محتملا أن التوسع في صناعته بدأ مع انتشار الإسلام ابتداء من القرن الثامن . ذلك أن تأثير الإسلام أدى إلى اتصال أكبر مع أسواق العالم العربي وأوروبا ، كما حفز الطلب المحلي عن طريق إدخال أردية ذات مظهر جديد وأكثر أناقة . وبحلول القرن الثاني عشر كانت الملابس القطنية المصنوعة في السودان الغربي قد أصبحت معروفة في أوروبا ، حتى أن تعبيرات من قبيل البوراكان أو البوجران ، وهى تعبيرات مشتقة من لغة المندنغو ، كانت تستخدم لوصف أنواع معينة من الملابس؛^(١٠٠) وكانت جميع مراحل عملية التصنيع - الخليج ، التسريح ، الغزل ، الصباغة ، النسيج - تتم محليا . وقرب نهاية القرن

(٩٩) انظر ، على سبيل المثال ، ل . ا . كلارسون ، *The Pre-Industrial Economy in* ، ١٩٧١ ، England ، الصفحات ٧٥ إلى ٨٥ .

(١٠٠) ف . ج . نيكولاس ، "Le bouracan ou bougran : tissu soudanais du moyen âge" ، في مجلة *أنثروبوس* ، العدد ٥٢ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٢٦٥ إلى ٢٦٨ .

السادس عشر كان يوجد في مدينة تمبكتو، عند الطرف الجنوبي للصحراء الكبرى ، ستة وعشرون خياطاً من أصحاب العمل يستخدم كثيرون منهم ما بين خمسين ومائة من المتدربين والعمال^(*) . وفي منتصف القرن التاسع عشر أصبحت كانوا (فيما هو الآن نيجيريا الشمالية) من حيث التأثير ، إن لم يكن من حيث التنظيم ، مانشستر أفريقيا الغربية . وقد وصف الرحالة الشهير بارث إنجارات المدنية على النحو التالي :

هناك حقاً شيء عظيم في هذا النوع من الصناعة التي انتشرت شمالاً حتى مُرْزُق وغات ، بل حتى طرابلس ؛ وغرباً ليس فقط إلى تمبكتو ، بل بدرجة ما إلى شواطئ الأطلسي ، وكان نفس سكان أرغوين (وهي جزيرة بالقرب من ساحل أفريقيا الغربية) يرتدون ملابس نسجت وصبغت في كانوا ؛ وشرقاً على نطاق برنو كلها ، برغم أنها كانت تقيم اتصالاً مع صناعة البلد المحلية ؛ وجنوباً حيث تنافس الصناعة المحلية في الإيجيرا والإيجبو ، على حين أنها في اتجاه الجنوب الشرقي تغزو مجموع الأداماوا ، ويحد من انتشارها عدم ارتداء الوثنيين للملابس^(١٠١) .

ويقول بارث إن مبيعات كانوا من الملابس وصلت في العقد السادس من القرن التاسع عشر إلى ما يقل عن ثلاثمائة مليون ودعة^(**) ، أى ما كان يعادل قرابة أربعين ألف جنيه استرليني . وكانت هناك فضلاً عن ذلك مراكز كثيرة أصغر

(١٠١) هـ . بارث ، *Travels and Discoveries in North and Central Africa* ، طبعة بمناسبة الذكرى المئوية الأولى ، ١٩٦٥ ، الصفحة ٥١١ . ومن المعروف أن بارث كان في كانو في عام ١٨٥١ .

(*) هذه المعلومات مأخوذة من كتاب محمود كعت الشهير *تاريخ الفخّاش* ، الصفحة ١٨٠ . « وأخبرني محمد بن المولود أنه رأى منها ستة وعشرين بيتاً من بيوت الخياطين المسماة بتند ... ولكل واحدة من تلك البيوت شيخ رئيس معلم وعنده من المتعلمين نحو خمسين وعند بعضهم سبعين إلى مائة . » - المترجم .

(**) استخدم الودع في أفريقيا كقطع نقود صغيرة القيمة ، وكذلك في قراءة الطالع - المترجم .

حجما إلى جانب تمبكتو وكانو يعرف كل منها بعلامته المميزة التى كان أساسها إنتاج أقمشة ذات مواصفات خاصة من حيث الوزن والتصميم الفنى واللون . (١٠٢)

وكانت جلود الحيوانات الخام والمدبوغة ، والبضائع الجلدية المصنوعة منها ، يتم إنتاج الجانب الأكبر منها فى السودان الغربى ، حيث توجد المراكز الرئيسية لتربية الماشية . وكان يتم تصدير أنواع كثيرة من هذه المنتجات ، وأصبحت تعرف فى أوروبا « بالجلد المراكشى » (*) ، رغم أن نسبة من البضائع التى تحمل هذا الاسم قد نشأت فى الحقيقة فى أفريقيا الغربية . أما تشغيل المعادن ، كما ذكرنا فيما سبق ، فكان حرفة قديمة العهد ، كذلك كان للحدادين أهمية خاصة . وفى بداية القرن السابع عشر ذكر جونسون ، وهو رحالة إنجليزى زار ساحل غمبيا ، أن « الحداد يصنع سيوفهم وسهامهم ورماحهم ، وأدوات تربية الماشية التى لا يستطيعون العيش بدونها ، ولديه منفاخ الكير والسندان ، ونوع من الفحم يصنع من خشب أحمر يكفى وحده لتسخين الحديد » (١٠٣) . وكان الفخار أيضا حرفة واسعة الانتشار توفر الأوعية اللازمة لحفظ السوائل والمواد الغذائية . وكانت عناصر صناعة التشييد موجودة بدورها . وكانت أغلبية المساكن تقوم ببنائها على الأرجح الأسرة المعيشية المعنية مع بعض المساعدة من الجيران وأقارب آخرين . ولكن إنشاء وصيانة المساكن المثينة فى المدن الكبيرة أوجد طلبا على مجموعات أكثر تخصصا من البنائين والمبنيّضين والنجارين . وأخيرا يجدر بالذكر أن تجهيز الأغذية الأساسية

(١٠٢) من أجل الاطلاع على قائمة شاملة لمراكز إنتاج الملابس فى أفريقيا الغربية ، انظر ، سوندرستروم ، *The Trade of Guinea* الصفحات ١٤٧ إلى ١٨٦ .
 (*) أسماء البكرى « الجلد الغدامي » ، وذلك فى كتابه *المغرب فى نكربله إفريقية والمغرب* ، الصفحة ١٥٢ .
 (١٠٣) وردت فى بازيل دافيدسون ، المرجع السابق ، الصفحة ٢٠٤ .

والمشروبات للبيع خارج الأسرة المعيشية المعنية كان نشاطا شائعا يغلب عليه عمل النساء فى المراكز الحضرية وعلى طرق التجارة .

وبسبب عدم وجود عدد كاف من دراسات الحالة للصناع فى حقبة ما قبل الاستعمار يكون من المتعذر وضع سلسلة من الإفادات الموجزة والحاسمة فيما يتعلق بتنظيم الصناعات ومواطنها فى أفريقيا الغربية . ورغم ذلك فإن الأمر يتطلب قدرا من التخمين الذى يسمح بالقول بأن الصناعة « البدائية » ، شأنها شأن الزراعة « البدائية » ، لم تكن بدائية حقا ، وهى بحاجة إلى توجيه انتباه الدارسين الآخرين إلى هذا الموضوع الذى لم يلق العناية الكافية .

وكان معظم الإنتاج الحرفى على نطاق صغير ، وأساسه وحدة الأسرة المعيشية . وكانت غالبية الحرف تنظمها الطوائف الحرفية التى كثيرا ما كانت تمثل أسرة معيشية أو أكثر.^(١٠٤) وكانت هذه الطوائف تمارس الرقابة على دخول الحرفة ، وأساليب الإنتاج ، ومعايير المصنعية ، والأسعار . وبالتالي فإن عضوية الحرفة كانت بالوراثة عادة ، رغم أنه كان ممكنا للغرباء فى بعض الأحيان أن ينضموا إلى طائفة حرفية بمجرد أن يستكملوا فترة تدريب على الحرفة . وكانت الأسرة المعيشية تستخدم رأسمالا ثابتا صغيرا ، وتستخدم مواردها السائلة فى شراء المدخلات الضرورية ، مثل المواد الأولية والأيدى العاملة . ولم يكن هناك مفر من شراء بعض المواد الأولية ، ولكن كانت هناك إمكانية للوفر فى تكاليف الأيدى العاملة . ومن هنا كان استخدام الأيدى العاملة الرخيصة من أفراد الأسرة ، كما كانت هناك أفضلية لاستخدام عمل الرقيق بدلا من العمل الأجير فى مجموعة واسعة من الحرف (من بينها صناعة

^(١٠٤) من أجل الاطلاع على دراسة حالة تفصيلية ، انظر ، ب . س . لويدي ، "Craft Organisation in Yoruba Towns" ، فى مجلة أفريقيا ، العدد ٢٣ ، ١٩٥٣ ، الصفحات ٢٠ إلى ٤٤ .

الملابس ، وصياغة الذهب ، وصناعة [الكنو] الزوارق) . ويمكن تصوير اقتصاديات الإنتاج الصغير بمثال الفخار . فصناعة الفخار كانت حرفة منتشرة لأن المواد الأولية الضرورية كانت متوفرة ويسهل تشغيلها ، ولأن نقل الأواني الفارغة كان صعبا (بسبب مخاطر تعرضها للكسر) وعالى التكلفة (إذ أن الناتج التام الصنع كان يشغل حيزا أكبر من الحيز الذى تشغله المواد الأولية التى يتكون منها) . وقد كان من المستحيل تقريبا تكبد أعباء تجارة بعيدة فى الأواني الفخارية ، عدا فى عدد محدود من الأصناف ذات الجودة العالية . وكان الانتشار سياسة سليمة لأنه يتجنب العيوب التى يسببها التمرکز . ولما كانت كل وحدة إنتاج تغذى سوقا محدودة ، فقد كان من المعقول الحد من درجة التخصص . وثم اتجهت صناعة الفخار إلى أن تكون مهنة لبعض الوقت تصل إلى ذروة نشاطها فى موسم الجفاف ، عندما يكون إحراق الطفل أكثر سهولة ، وعندما يكون الطلب على الأيدى العاملة فى الزراعة خفيفا .^(١٠٥) وبالمثل لم يكن هناك من سبب للاستثمار فى معدات رأسمالية . وبالتالي فإنه حتى الآلات البسيطة نسبيا ، مثل دولاب الخزاف ، لم تكن مستخدمة .

والأرجح أن التركزات الصناعية قد وجدت حيث كانت المواد الأولية نادرة نسبيا ويلزمها قدر من التجهيز قبل أن يكون نقلها ممكنا ، وحيث كان وجود سوق قريبة وكبيرة يؤدى إلى تخفيض تكلفة تسليم البضائع النهائية إلى المستهلك . وتعتبر صناعة الملابس فى كانو مثالا طيبا لتطبيق هذين الشرطين . فالعمالة المركزة كان يدعمها وجود المادتين الأوليين الأساسيتين ، وهما القطن والنيلة ، وكلاهما كان يزرع فى المنطقة ، وكذلك القرب من سوق محلية كبيرة

(١٠٥) كل تعميم له استثناءاته ، وتجدر الإشارة إلى أنه كانت توجد صناعات خزف متخصصة فى بعض المناطق .

- فى كانو نفسها وفيما حولها ، إلى جانب شبكة توزيع عالية الكفاءة ينظمها تجار الهوسا ، وهو ما ضمن لهذه الصناعة إمكانية الوصول إلى أجزاء أخرى فى أفريقيا الغربية . وفى هذه الظروف كان باستطاعة صناعة الملابس فى كانو أن تتحمل نفقة عدد من الصناع المتخصصين وبعض وحدات الإنتاج الكبيرة الحجم . وبرغم ذلك فمن الخطأ محاولة إيجاد فروق شديدة بين تنظيم صناعة النسيج فى كانو وتنظيمها فى المراكز الأصغر حجما . فالمنتجون فى كانو كانوا يستخدمون نفس النول الضيق الذى كان موجودا فى الأجزاء الأخرى من أفريقيا الغربية ، كما أن معظم عمال صناعة الملابس كانوا شبه متخصصين ، إما يعملون بصورة مستقلة أو يتم التنسيق بينهم داخل نظام للتوزيع والتجميع . ولأنه لم تكن توجد ابتكارات تقنية تخفض التكلفة ، فإن تفوق هذه المدينة كان مشتقا من تمتعها بوفورات خارجية ، إلى جانب ما حققته من تميز فى الناتج (من حيث اللون والطراز) أكثر مما كان مشتقا من وفورات حجم أصيلة داخل منشأة التصنيع نفسها .

ثالثا - نظام التوزيع

تركزت المناقشة السابقة على مجموعة متنوعة من أنظمة الإنتاج فى حقبة ما قبل الاستعمار ، وحللت أساسها المنطقى ، ولكن لم يُقَل حتى الآن شيء يذكر عن أهداف الناتج - المرامى الاقتصادية للأنشطة الإنتاجية . وينبغى أن يجرى بحث لقطاع التبادل لتصحيح هذا الإغفال . ويمكن أن يقال إن مفهوم اقتصاد الكفاف يلزم أن يُعدَّل جوهرياً ليأخذ فى الاعتبار حقيقة إن التبادل كان منتشرا ؛ وإن تنظيم التجارة والأسواق كان معقداً وعالى الكفاءة فى آن واحد ؛ وإن قنوات جذب العاملين فى المهن التجارية ، ومراتب المكانة العالية فى هذه

المهن، تبرهن على أن التمييز العرقي بين الوضع الموروث (التقليدي) والمكتسب (الحديث) ليس وثيق الارتباط بالواقع، وأنه قد تطورت في تاريخ مبكر عملة ذات غرض عام وسوق رأسمالية جنينية؛ وإن الآراء المستقرة فيما يتعلق بأنظمة النقل في حقبة ما قبل الاستعمار لم تحث في ترسيخ سلسلة من المعتقدات الخاطئة حول موضوع لم تُستوف دراسته حتى الآن.

إن جميع المنتجات التي درست حتى الآن، بدءاً من أرز العصر الحجري الحديث حتى ملابس القرن التاسع عشر، كان يتم الاتجار فيها داخل أفريقيا الغربية. والأدلة الوصفية التي توضح أن التبادل كان منتشرًا قبل عصر الاستعمار هي أدلة قوية، وتتعلق بالجزء الأكبر من المنطقة، سواء أكان غايات أم سغانا، أو كان متأثراً بالإسلام أو الوثنية، أو كان مقاطعات تسيطر عليها دول مركزية كبيرة أم بين جماعات صغيرة السلطة السياسية فيها مشتتة.^(١٠٦) ومن سوء الطالع أن البيانات الكمية أقل وفرة، ورغم أنه تتوفر بضعة تقديرات بالنسبة للقرن التاسع عشر.^(١٠٧) ففي العقد السادس من القرن التاسع عشر

(١٠٦) ترد شواهد على النهج المتعددة في المصادر التالية: في العمل الجماعي الذي أعده پول بوهانان وچورج دالتون، *Markets in Africa*، إيفانستون، ١٩٦٢؛ إليوت سكينر، "West African Economic Systems"، في العمل الجماعي الذي أعده ملقيل ج. هيرسكوفيتز وميتشيل هارفتز، *Economic Transition in Africa*، ١٩٦٤، الصفحات ٧٧ إلى ٩٧؛ لارز سوينستروم، *The Trade of Guinea*، لوند، ١٩٦٥؛ مركز الدراسات الأفريقية، *Markets and Marketing in West Africa*، جامعة إدنبرة، نسخة على الآلة الطباعة، ١٩٦٦؛ ب. و. هودر، *West Africa*، أوكسو، *Markets in West Africa*، إبادان، ١٩٦٩؛ مارفن ب. ميراكل، "Markets and Market Relationships"، في مجلة *أفريكان إيديان فوكس*، العدد ٥، ١٩٧٠، الصفحات ١ إلى ١٧٤؛ العمل الجماعي الذي أعده كلود مياسو، *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa*، ١٩٧١.

(١٠٧) أدنين لماريون چونسون للأمثلة التي تلي ذلك.

أفادت تقديرات بارث أن تجارة كانو بلغت حوالى مائة ألف جنيه استرليني فى السنة ؛ وقرب نهاية ذلك القرن كانت هناك تقديرات بأن تجارة تمبكتو ، التى كانت حينئذ فى تدهور ، تبلغ قرابة ثمانين ألف جنيه استرليني فى السنة . وفى عام ١٩٠٠ نشر بايو خريطة توضح أن حوالى خمسين مدينة (ليس من بينها المدن الموجودة فى نيجيريا والجزء الجنوبى من ساحل الذهب) كانت التجارة فيما بينها تصل إلى حوالى مليون جنيه استرليني . وما لاشك فيه أن الأسر المعيشية كانت تنتج الجزء الأكبر من السلع التى كان أفرادها يحتاجون إليها كمستهلكين ، ولكن اقتصاد الكفاف الخالص كان الاستثناء وليس القاعدة . فغالبية الأسر المعيشية كانت تعتبر التجارة جزءاً عادياً ولايتجزأ من أنشطتها ، وكانت تخطط استراتيجيتها الإنتاجية تبعاً لذلك . وإدراك هذه النقطة يعنى أيضاً إعادة صياغة مسألة نمو السوق فى بعض المجتمعات المتخلفة على الأقل . ولم تعد المشكلة هى إدخال التبادل لدى جماعات مغلقة مكتفية ذاتياً حيث الحاجات محدودة والمؤسسات التجارية غير موجودة ، بل أصبحت القضية الأكثر واقعية ، وهى توضيح القيود التى تعوق تحقيق المزيد من تطور قطاع تبادل مستقر بالفعل .

وقد أعمل علماء الاجتماع تفكيرهم فى مشكلة التجارة الداخلية الأفريقية فى حقبة ما قبل الاستعمار . والتحليل الأكثر رواجاً لهذا الموضوع هو ذلك الذى أجراه بوهانان ودالتون والذى يقوم على التمييز بين مكان السوق ومبدأ السوق.^(١٠٨) وقد قدما تصنيفاً ثلاثى الأوجه : أولها ، المجتمعات التى تفتقر إلى الأسواق ، والتى لا تكاد توجد بها مبادئ الأسواق ؛ ثانياً ،

(١٠٨) « المقدمة » فى العمل الجماعى الذى أعده پول بوهانان وچورج دالتون ، Markets in Africa ، إيفانستون ، ١٩٦٢ ، الصفحات ١ إلى ٢٦ .

المجتمعات التي توجد بها أماكن الأسواق ، ولكن تعمل فيها مبادئ الأسواق سطحيا ؛ ثالثها ، المجتمعات التي تدهور فيها مكان السوق ، ولكن فيها أصبحت مبادئ الأسواق هي السائدة . والفئتان الأوليان يقال إنهما تنطبقان على أفريقيا ، على حين أن الفئة الأخيرة خاصة بالمجتمعات الصناعية . والجماعات من النمطين الأولين يمكن وصفها بأنها متعددة المراكز ، ولها مجالات واضحة المعالم للتعاملات التجارية تتميز بسلع وخدمات مختلفة ، وتعمل وفقا لمبادئ تبادل محددة أو معلنة . ففي الاقتصادات المتعددة المراكز تكون قوانين العرض والطلب أقل أهمية في تحديد معدلات التبادل من مبادئ المعاملة بالمثل وإعادة التوزيع . ذلك أن هدف المسعى الاقتصادي هو «تحويل» البضائع في مجال (مثل الكفاف) إلى آخر (مثل المكانة) بغية تحقيق أهداف هي جوهرها اجتماعية الطابع .

وذلك تحليل بارع ، وقد حفز ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، على قدر كبير من البحوث الأخرى . غير أننا لن نستخدم هنا تصنيف بوهانان ودالتون للأسباب التالية (التي سنعرضها هنا في إيجاز بسبب ضيق الحيز) . والنقد الرئيسي هو للغرابة نقد لم يتم التأكيد عليه من قبل ، ربما لأن أغلب المعلقين كانوا أنثروبولوجيين اقتصاديين وليسوا مؤرخين . وعلى الرغم من أن بوهانان ودالتون يزعمان أن فئتهما الأوليين قابلتان للتطبيق على المجتمعات « التقليدية » في أفريقيا ، لم يقم أحدهما بأكثر من استخدام موجز للمصادر التي يعتبرها المؤرخون ضرورية لتحليل حقبة ما قبل الاستعمار . والواقع أنه خلال السنوات العشر الماضية أوضحت البحوث التاريخية أن مكان السوق ومبدأ السوق كانا أكثر أهمية مما رآه بوهانان ودالتون في كتابهما الصادر في عام ١٩٦٢ . فزعمهما بأن الأسواق النائية لا تؤثر في قرارات الإنتاج يتعارض مع

الشواهد الثابتة . إن مدى إخفاق نشاط السوق في تعبئة عوامل الإنتاج بصورة كاملة يكون تفسيره من زاوية الاقتصاد (التحديرات والتقيدات التكنولوجية للطلب) أفضل من تفسيره من زاوية الضوابط الاجتماعية القائمة على قيم مناقضة للرأسمالية . وحتى إذا افترض أن مبدأ السوق كان بمعنى ما هامشيا ، فإن هذا الرأي يصبح أقل نفعا مما يبدو في أول الأمر . والمشكلة الجوهرية هي إيجاد طريقة لقياس درجة الهامشية ، ولكن هذه المهمة ، التي لا ينكر أحد أنها موهنة للعزم ، ليست هي ما حاول بوهانان ودالتون التصدي له . فنظريتهما تستند إلى افتراض أنه يوجد تباين حاد في القيم التي تحكم الاقتصادات المتعددة المراكز والاقتصادات الأحادية المركز . غير أن هذا الاعتقاد يقوم على أنماط مثالية وليس على وقائع ملموسة . وليست القيم والأهداف هي التي تميز مجتمعات ما قبل الصناعة بقدر ما يميزها هيكل غطى الاقتصاد اللذين يوفران وسائل مختلفة لتحقيق غايات متماثلة بوجه عام ، ولاشك في أن مبدأ المعاملة بالمثل وإعادة التوزيع كانا يعملان إلى حد ما في أفريقيا،^(١٠٩) ولكنهما يمكن أن يوجد أيضا في المجتمعات الصناعية ، سواء في القطاع الخاص أو العام . وفضلا عن ذلك فإن المجتمعات الصناعية تعنى بالقيم الاجتماعية وكذلك بالقيم الاقتصادية . فالمليونير الأمريكي يظل في مكتبه لاليكسب النقود ، وإنما ليمارس السلطة ولتأكيد مكانته في الجماعة ، أو لكي يعتبر رجلا « عظيم الشأن » كما يقولون في أفريقيا . وبالمثل فإن أحد رجال الأعمال الإنجليز الناجحين يمكن أن يضع أمواله في نادي لكرة القدم بدلا من

(١٠٩) انظر ، على سبيل المثال ، رونالد كوهن ، "Some Aspects of Institutionalized Ex- change : a Kanuri Example" ، في مجلة ، Cahiers d'Etudes Africaines ، العدد الخامس ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢٥٢ إلى ٣٦٩ .

افتتاح مصنع جديد . خلاصة القول أن كل المجتمعات هي بدرجة ما مجتمعات متعددة المراكز ، ولكن إلى أن تبتكر وسائل لتمييز الفروق في الدرجة فإن هذه الملاحظة سيظل استخدامها محدوداً .

والتصنيف المستخدم في هذا البحث يتسم بالبساطة ويقوم على تمييز بين التجارة المحلية والتجارة البعيدة . فالتجارة المحلية يقصد بها المعاملات التي تجرى داخل دائرة يبلغ نصف قطرها حوالى عشرة أميال من منطقة الإنتاج . وذلك هو المدى الذى كان يمكن تغطيته فى يوم واحد سيرا على القدمين ، أو على ظهر حمار ، مع سماح الوقت بتبادل المنتجات والعودة . أما فيما هو أبعد من هذه المسافة فكان من الضروري اتخاذ الترتيبات للمبيت فى الخارج أو لإعادة توزيع العمل فى الأسرة المعيشية ، وفى بعض الأحيان للاستعانة بالحمالين المحترفين والوسطاء التجاريين . وقد تعرض هذا التمييز للنقد ، وإن كان أساساً من جانب من تأثروا بدرجات مختلفة بوجهة النظر الواقعية.^(١١٠) غير أنه توقعاً لاعتراض إضافي يجب التأكيد على أن الحكم على تصنيفات التجارة ، شأن غيرها من تصنيفات المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، طبقاً لملاءمتها للغرض الخاص الذى يضعه المدافعون عنها نصب أعينهم ، يكون أفضل من الحكم عليها بإعتبارها تصنيفاً شاملاً مثالياً لن

(١١٠) ريتشارد جراي ، دافيد برمنجهام ، "Some Economic and Social Consequences of trade in Central and Eastern Africa in the Pre-Colonial Period" الذى أعده تحت عنوان : **Pre-Colonial African Trade : Essays on Trade in Central and Eastern Africa Before 1900** ، الصفحات ٢ إلى ٥ ، وكذلك كلودمياسوفى مقدمته للعمل الجماعى الذى أعده تحت عنوان : **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** ، ١٩٧١ ، الصفحتان ٦٧ ، ٦٨ ، غير أنه تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء المؤلفين أقروا أيضاً بسلامة الحجة التى قدمها بوهانان ودالتون .

يتكشف للدارس المجتهد إلا بصعوبة . وبعد الإقرار بأن التجارة كانت واسعة الانتشار يصبح التمييز بين التجارة المحلية والتجارة البعيدة ذا نفع ، لأنه يسترعى الانتباه إلى الفروق فى درجات التخصص ، وإلى أنماط المؤسسة التجارية ، وإلى تركيب السلع التى يجرى الاتجار فيها ، وإلى طبيعة الطلب الاستهلاكي . وبعبارة أخرى فإنه بدلا من مناقشة القيود التى تحول دون تطور السوق ، كما لو كانت السوق متجانسة ، فإن هذا التمييز يسمح ببعض التحسين فى التحليل بتيسيره التعرف على العوائق الخاصة بكل فئة من فئات التجارة .

والقضية الأولى التى ينبغى تناولها هى منشأ التجارة المحلية . وقد تشكك هودر فى رأى القائل بأن التبادل المحلى والأسواق المحلية نشأت فى أفريقيا الغربية نتيجة للحاجات المتكاملة للجماعات التى كانت شديدة القرب من بعضها بعضا ، ورأى عوضاً عن ذلك أن المشجع للتجارة المحلية كان فى المقام الأول التجارة البعيدة ، وبخاصة التجارة الخارجية.^(١١) ويقال إن هذا التفسير يساعد على تعليل وجود مناطق معينة بلا أسواق فى أفريقيا الغربية ، وكذلك على تعليل التباين مع أفريقيا الشرقية ، حيث لم يكن توجد ، كما يزعم ، تجارة بعيدة مماثلة فى حقبة ما قبل الاستعمار ، وحيث كان التبادل المحلى بدوره أقل . غير أن الشواهد التاريخية لاتوفر أى تبرير واضح لاختيار أى من هذين الرأين . وفى رأينا أن احتياجات التبادل المحلى كان لها أهميتها فى خلق الأسواق المحلية ، وأن التجارة البعيدة كان لها أثر حافز على أنشطة

(١١) ب . و . هودر ، "Some Comments on the Origins of Traditional Markets in Africa South of the Sahara" فى محاضرات جلسات معهد الجغرافيين البريطانيين ، المجلد رقم ٣٦ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٩٧ إلى ١٠٥ .

التسويق على جميع المستويات . أما عن التباين مع الأجزاء الأخرى من القارة ، فقد أوضحت الأبحاث الحديثة خطأ الافتراض بأن أفريقيا الشرقية لم توجد بها إلا تجارة بعيدة محدودة . (١١٢)

وقد نشأت التجارة القريبة عن استراتيجية الإنتاج للأسر المعيشية المحلية ، وعن الاختلافات فيما تهبه البيئة المحدودة من الموارد الطبيعية والبشرية . فالهدف الأساسى لغالبية الأسر المعيشية كان ضمان المنتجات اللازمة للحفاظ على مستوياتها المعيشية المألوفة . وبغية الوصول إلى هذا الهدف كانت كل أسرة معيشية تحاول زراعة مقدار المحصولات اللازم للبقاء فيما كان يعرف ، من واقع الخبرة ، أنه سنة مجدبة . وعند التخطيط للكوارث كان لابد أن يتوفر من المحصولات فى السنة المتوسطة أكثر مما تستهلكه الأسرة المعيشية . وفى بعض الأحيان كان يتم تخزين هذه المحصولات للاستعمال المقبل ، ولكن ذلك لم يكن ممكنا دائما مع وجود أصناف قابلة للتلف ، وفى أحيان أخرى كانت تستهلك فى « احتفالات » المحصول ، ولكن كانت هناك حدود لمقدار الغذاء الذى تستطيع جماعة واحدة أن تأكله فى فترة زمنية قصيرة ، وفى أحيان ثالثة ، إذا كانت القرى المجاورة تعاني نقصا فى المواد الغذائية ، فإن الناتج المحلى كانت تتم المتاجره فيه . وهذا النمط من التجارة يمكن النظر إليه على أنه نظام للتعويض يسوئ بين الخسائر التى يتم التعرض لها فى أماكن أخرى . إن الفائض كان مخططاً ، ولكن التجارة كانت تتم بلا دراسة أو تحديد مسبق .

(١١٢) العمل الجماعى الذى قام بإعداده ريتشارد جراى ودافيد برمنجهام ، Pre-Colonial , African Trade : Essays on Trade in Central and Eastern Africa Before 1900 . ١٩٧٠ .

وقد أُورد هذا المثال لتوضيح أن إمكانيات التبادل كانت موجودة حتى عندما كانت مستويات الإنتاج تحكمها عقلية الحصار المرتبطة باقتصادات كفاف نقية . وثمة حالة أكثر شيوعاً هي حالة الأسر المعيشية التي كانت تخطط بانتظام إنتاجها من المواد الغذائية والمشغولات الحرفية آخذة في اعتبارها مقداراً معيناً من التبادل . وقد كان هذا النوع من التجارة ممكناً نتيجة لوجود احتياجات متكاملة داخل مناطق تعتبر في بعض الأحيان - خطأً - مناطق متماثلة . ولم يكن من اللازم أن تكون الاختلافات في الموارد الطبيعية على درجة العمق تحول دون تطور التجارة المحلية ، برغم أن النشاط التسويقي كان يزيد بوجه خاص على حدود المناطق الإيكولوجية . ولم تكن المسألة عادة هي تخصصات شديدة التباين ، وإنما كانت تحولاً بسيطاً في التركيز فيما بين مقاطعات متجاورة لها اقتصادات متماثلة . مثال ذلك أن إحدى القرى يمكن أن تزرع مواد غذائية من أنواع تختلف عما تنتجه قرية أخرى أو أكثر جودة ، أو أن تنتج ملابس ذات لون أو تصميم خاص . كذلك كانت الموارد البشرية تفتقر إلى التجانس الذي تزعمه تعميمات الكتب المدرسية عن المجتمعات « التقليدية » . فمفهوم الأسرة المعيشية المتوسطة يخفي الإمكانية التي نوقشت من قبل في هذا الفصل ، وهي أن الثروة يمكن توزيعها بطريقة غير متوازنة حتى في جماعة صغيرة في منطقة متخلفة . وقد كان التفاوت الاجتماعي يعنى أن بعض أعضاء الجماعة يستطيعون ممارسة التجارة ، على حين أن آخرين كانوا يحتاجون إلى الحصول على البضائع التي يعجزون عن إنتاجها لأنفسهم .^(١١٣)

(١١٣) بوللى هيل ، "The Myth of the Amorphous Peasantry : a Northern Nigerian Case Study" ، في المجلة النيجيرية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، العدد ١٠ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢٣٩ إلى ٢٦٠ .

التسويق على جميع المستويات . أما عن التباين مع الأجزاء الأخرى من القارة ، فقد أوضحت الأبحاث الحديثة خطأ الافتراض بأن أفريقيا الشرقية لم توجد بها إلا تجارة بعيدة محدودة .^(١١٢)

وقد نشأت التجارة القريبة عن استراتيجية الإنتاج للأسر المعيشية المحلية ، وعن الاختلافات فيما تهبه البيئة المحدودة من الموارد الطبيعية والبشرية . فالهدف الأساسى لغالبية الأسر المعيشية كان ضمان المنتجات اللازمة للحفاظ على مستوياتها المعيشية المألوفة . وبغية الوصول إلى هذا الهدف كانت كل أسرة معيشية تحاول زراعة مقدار المحصولات اللازم للبقاء فيما كان يعرف ، من واقع الخبرة ، أنه سنة مجدية . وعند التخطيط للكوارث كان لابد أن يتوفر من المحصولات فى السنة المتوسطة أكثر مما تستهلكه الأسرة المعيشية . وفى بعض الأحيان كان يتم تخزين هذه المحصولات للاستعمال المقبل ، ولكن ذلك لم يكن ممكنا دائما مع وجود أصناف قابلة للتلف ، وفى أحيان أخرى كانت تستهلك فى « احتفالات » المحصول ، ولكن كانت هناك حدود لمقدار الغذاء الذى تستطيع جماعة واحدة أن تأكله فى فترة زمنية قصيرة ، وفى أحيان ثالثة ، إذا كانت القرى المجاورة تعاني نقصا فى المواد الغذائية ، فإن الناتج المحلى كانت تتم المتاجره فيه . وهذا النمط من التجارة يمكن النظر إليه على أنه نظام للتعويض يسوئ بين الخسائر التى يتم التعرض لها فى أماكن أخرى . إن الفائض كان مخططاً ، ولكن التجارة كانت تتم بلا دراسة أو تحديد مسبق .

(١١٢) العمل الجماعى الذى قام بإعداده ريتشارد جراى ودافيد برمنجهام ، Pre-Colonial African Trade : Essays on Trade in Central and Eastern Africa Before 1900 . ١٩٧٠ .

وقد أُورد هذا المثال لتوضيح أن إمكانيات التبادل كانت موجودة حتى عندما كانت مستويات الإنتاج تحكمها عقلية الحصار المرتبطة باقتصادات كفاف نقية . وثمة حالة أكثر شيوعاً هي حالة الأسر المعيشية التي كانت تخطط بانتظام لإنتاجها من المواد الغذائية والمشغولات الحرفية آخذة في اعتبارها مقداراً معيناً من التبادل . وقد كان هذا النوع من التجارة ممكناً نتيجة لوجود احتياجات متكاملة داخل مناطق تعتبر في بعض الأحيان - خطأً - مناطق متماثلة . ولم يكن من اللازم أن تكون الاختلافات في الموارد الطبيعية على درجة العمق تحول دون تطور التجارة المحلية ، برغم أن النشاط التسويقي كان يزيد بوجه خاص على حدود المناطق الإيكولوجية . ولم تكن المسألة عادة هي تخصصات شديدة التباين ، وإنما كانت تحولاً بسيطاً في التركيز فيما بين مقاطعات متجاورة لها اقتصادات متماثلة . مثال ذلك أن إحدى القرى يمكن أن تزرع مواد غذائية من أنواع تختلف عما تنتجه قرية أخرى أو أكثر جودة ، أو أن تنتج ملابس ذات لون أو تصميم خاص . كذلك كانت الموارد البشرية تفتقر إلى التجانس الذي تزعمه تعميمات الكتب المدرسية عن المجتمعات « التقليدية » . فمفهوم الأسرة المعيشية المتوسطة يخفي الإمكانية التي نوقشت من قبل في هذا الفصل ، وهي أن الثروة يمكن توزيعها بطريقة غير متوازنة حتى في جماعة صغيرة في منطقة متخلفة . وقد كان التفاوت الاجتماعي يعني أن بعض أعضاء الجماعة يستطيعون ممارسة التجارة ، على حين أن آخرين كانوا يحتاجون إلى الحصول على البضائع التي يعجزون عن إنتاجها لأنفسهم .^(١١٣)

(١١٣) بوللى هيل ، "The Myth of the Amorphous Peasantry : a Northern Nigerian Case Study" ، في المجلة النيجيرية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، العدد ١٠ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢٣٩ إلى ٢٦٠ .

وكان معظم التبادل المحلى يمارس فى مكان السوق ، برغم أن النساء المسلمات كن يتاجرون عادة داخل مجتمعاتهن السكنية . وقد قدم الملاح الفينيسى كاداموستو ، فى القرن الخامس عشر ، وصفا لسوق محلية بالقرب من نهر السنغال قال فيه :

إلى هنا يتجمعون بيضائعهم ، رجالا ونساء ، على مبعدة أربعة أو خمسة أميال من بيوتهم ، أما من يعيشون على مسافة أبعد فيذهبون إلى أسواق أخرى أقرب لهم . ويتجلى الفقر المدقع لهؤلاء الناس فى البضائع الموجودة فى هذه الأسواق والتي تتكون من بضع قطع من الملابس القطنية وغزل القطن والبقول والزيت والذرة والمطارق الخشبية وحصير النخيل ، وكل شئ آخر يصلح لاستخدامات الحياة^(١١٤).

وكان باستطاعة المدن توليد طلب أكبر وأكثر تنوعا على المنتجات المحلية . فتوسيع ميناء لاجوس ، على سبيل المثال ، خلق طلبا حفز الإنتاج فى المناطق الداخلية^(١١٥). « وأثر الانتشار » هذا تصوره القائمة التالية للسلع الأفريقية التى كانت معروضة للبيع فى سوق إيجيرين القريبة فى سبتمبر ١٨٩٢^(١١٦):

(١١٤) العمل الجماعى الذى أمده توماس أستلى ، A New General Collection of Voyages and Travels ، ١٧٤٥ ، الصفحة ٥٨٧ .

(١١٥) هذا المثال يمكن مقارنته بمثال لندن فى تاريخ سابق . انظر ، ف . ب . ج . فيشر ، "The Development of the London Food Market, 1540 - 1640" ، فى مجلة إيكونوميك هيسستورى ريفيو ، العدد ٥ ، ١٩٣٥ ، الصفحات ٤٦ إلى ٦٤ .

(١١٦) C. O. 147/86. Carter to Ripon. 4 Oct. 1892. Public Record Office

<u>المواد الغذائية</u>	<u>المواد الأولية</u>	<u>المواشى والدواجن</u>	<u>المصنوعات</u>
بجوزة أصالا	القطن	العجول	أواني القرع
البقول	النيلة	البط	الملابس القطنية
بنور البنى	لب النخيل	الماعز	الأواني الفخارية
بنور إيجوسى	البوتاس	دجاج غينيا	الصابون
دقيق البطاطا		الخيول	الغزل
القول السودانى		الحمم	
ثمرة الخروب		الخراف	
الذرة		الديوك الرومية	
البامية			
زيت النخيل			
الفلفل			
زبدالشى			
اليام			
دقيق اليام			

ومن بين هذه الأصناف الواحد والثلاثين كان لإثنين منها فقط (زيت النخيل ولب النخيل) أهمية فى التجارة عبر البحار .

والأسواق لم تكن موزعة عشوائيا ، ولا كان توقيت أيام انعقادها مسألة « عرف أو نزوة » . أما الأسواق المستمرة ، أى الأسواق التى كادت أن تكون

فى دورة دائمة ، فكانت توجد فى المدن الكبيرة . وفى أماكن أخرى كانت الأسواق تقام على فترات يفصل بينها ما بين يومين وثمانية أيام ، ولمدة أطول فى بعض الأحيان.^(١١٧) واليوم تعتبر أسواق السبعة أيام هى الأكثر شيوعاً فى أفريقيا ككل ، وإن كانت أسواق الأربعة أيام أكثر انتشاراً فى مناطق الغابات شرق غانا . وكانت الأسواق الدورية تتكون عادة من حلقات أو دوائر ، وإن لم يكن الترتيب بأية حال صارماً أو جامداً ، كما أنه كان يتغير بمرور الوقت ، ذلك أن بعض الأسواق كان استخدامها يتوقف ، وأسواقاً أخرى تنشأ . وكان التكرار الذي تنعقد به أية سوق يتوقف على عدد الأسواق فى حلقة بعينها . مثال ذلك أنه فى حلقة تحتوى على سوقين إثنين كانت كل منهما تنعقد فى أيام غير تلك التى تنعقد فيها الأخرى ، وسوق تنعقد لمدة يومين فى الأسبوع . وكان تعاقب انعقاد الأسواق يتقرر وفق مبدأ أن « القرب فى المكان ينطوى بداهة على فصل فى الوقت ».^(١١٨) ومعنى ذلك أن سوقين تكونان جزءاً من حلقة أكبر كان من غير المرجح أن تلتقيا فى يومين متعاقبين إذا كانت لا تفصل بينهما إلا مسافة قصيرة ، لأن حدوث ذلك قد يؤدي إلى ازدواج

(١١٧) بخصوص الأسواق الدورية انظر ، بوللى هيل ، "Notes on Traditional Market Authority and Market Periodicity in West Africa" ، فى مجلة *جورنال أوف أفريكان هيسستورى* ، العدد ٧ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٢٩٥ إلى ٣١١ ، ب . و . هودر ، "Periodic and Daily Markets in West Africa" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلودميلاسو ، *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa* ، الصفحات ٣٤٧ إلى ٣٥٨ ؛ والدراسة الشاملة التى أعدها روبرت هـ . ت . سميث : وتضمنها نفس العمل الجماعى ، "West African Market-Places : Temporal Periodicity and Locational Spacing" ، الصفحات ٣١٩ إلى ٣٤٦ .

(١١٨) فيرنون ج . فيجرلوند وروبرت هـ . ت . سميث ، "A Preliminary Map of Market Periodicities in Ghana" ، فى مجلة *Journal of Developing Areas* ، العدد ٤ ، ١٩٧٠ ، الصفحة ٣٤٣ .

لا ضرورة له . وكثيرا ما كانت الأسواق الدورية تتعقد فى أماكن قريية من عدة مستوطنات ، على ألا يتطابق مكان أى منهما مع مكان سوق أخرى . وقد كان ممكنا لسوق محلية أن تجذب عدة آلاف من البشر فى اليوم الذى تتعقد فيه ، ومع ذلك تكاد أن تكون مهجورة تماما فى بقية أيام الأسبوع .

وقد كانت الدورية فى المقام الأول تابعة للقوة الشرائية ولتوزيعها المكانى ، فحيثما يكون الطلب قويا ومركزا فى مساحة صغيرة ، مثل مركز حضرى ، كانت الأسواق المستمرة هى الغالبة ، وحيثما يكون الطلب أضعف ومنتشرا عبر مستوطنات متفرقة ، كانت الأسواق الدورية هى القاعدة . وكانت تكوين حلقات الأسواق يزود كل جماعة فى منطقة معينة بإمكانية ميسرة ومنظمة للحصول على السلع والخدمات التى تحتاج إليها . وفى الوقت نفسه فإن الوسيلة التى تضمن أن تتعقد كل سوق فى فترة فاصلة محددة كانت كفيلة بتخفيض تكاليف التجمع والتوزيع إلى إدى حد . كما أن الأسواق المتعاقبة ، شأنها شأن نظامى الزراعة المتنقلة والدورية ، كانت تعبيراً عن المبدأ القائل بأن تكاليف الدوام والاستمرار لم يكن يبررها ما يتحقق من عائدات .

وكان الاتجاه الغالب على المشتغلين بالتبادل المحلى هو كونهم من الإناث اللواتى يعملن لبعض الوقت وعلى نطاق صغير ، ويتميزن بالقابلية للتنقل وبكثرة العدد . أما كونهم أساسا من الإناث فلأن التجارة المحلية كانت عمليا ملحقا بالأسرة المعيشية ، وفى بعض المجتمعات ملحقا بالأنشطة الزراعية ؛ كما كانت النساء يعملن لبعض الوقت لأن التجارة كانت تعتبر تكملة ، وإن تكن فى أغلب الأحوال تكملة هامة ، لمهن محلية أساسية ؛ ويعملن على نطاق صغير لافتقارهن إلى رأس المال اللازم لعمل أى شئ آخر ؛

وكن يتميزن بالقابلية للتنقل (عدا فى المدن) لأن الطريقة الأكثر كفاءة لايجاد اتصال بين المشترين والبائعين كانت جمعهم فى أسواق دورية متعاقبة ، كما كن يتميزن بكثرة العدد لأن التجارة المحلية كانت بوجه عام طريقا ميسرا لزيادة الدخل من الزراعة ، إذ لم تكن تتطلب سوى مهارات إدارية وتقنية محدودة وقليل من رأس المال .

وكان المعتقد أن استخدام إيدٍ عاملة كثيرة يزيد تكاليف التوزيع بلا ضرورة . ففى أثناء الحقبة الاستعمارية كثرت شكاوى الموظفين الأجانب والشركات الأجنبية من ضخامة عدد التجار المحليين ، معتقدين ، مثلما اعتقد أسلافهم التيودور^(*) ، أن « الوسطاء » (الذين يعنون بهم الوسطاء الآخريين) كانوا « تجاراً مؤذنين يضعون أنفسهم بين اللحاء والشجرة »^(١١٩). غير أنه من المتفق عليه الآن أن نظام التوزيع لم تكن تُعوزُه الكفاءة ، حتى إذا كان يستخدم عددا وافرا من الوسطاء . إذ لم تكن هناك طريقة أرخص لخدمة سوق كان معظم المستهلكين فيها ذوى دخل فردى منخفض ومتفرقين فى مستوطنات متناثرة.. وكانت المنافسة فى التجارة المحلية ضارية لأنه لاتكاد توجد أية حواجز أمام دخولها ، وبسبب ضآلة فرص العمالة البديلة . ونتيجة لذلك كانت هوامش الربح ضئيلة . وبطبيعة الحال كانت توجد بعض النقائص فى السوق ، ولكنها نقائص لاينبغى النظر إليها كدليل على الطبيعة « البدائية » للتبادل فى حقبة ما قبل الاستعمار ، ولكن كتذكارة بأن المنافسة البالغة حد الكمال هى غاية مثلى

(*) نسبة إلى الأسرة المالكة التى حكمت انجلترا فيما بين عامى ١٤٨٥ و ١٦٠٣ - المترجم .
 (١١٩) العمل الجماعى الذى أعده د . هـ . تونى وايلين پاوير ، Tudor Economic Documents ، المجلد الثالث ، ١٩٢٤ ، الصفحة ٤٩ .

يندر وجودها في العالم الواقعي ، حتى في المجتمعات الصناعية . وقد وجدت في أفريقيا الغربية مجموعة متنوعة من تنظيمات التجار التي كانت تحاول ممارسة قدر من الرقابة على الأسعار والمنافسة. ^(١٢٠) غير أن الدلالات تفيد بأن أسعار غالبية السلع في الأسواق المحلية كان يحددها أساسا العرض والطلب ، وبأن مهارات المساومة لدى الأطراف المعنية كان لها دور هام في تقدير السعر الذي يتفق عليه في أية صفقة مفردة . وقد حققت تنظيمات التجار نجاحا أكبر في تمثيل مصالح أعضائها في المفاوضات مع سلطات الدولة ، وفي المساعدة على فرض النظم المتعلقة بالأوزان والمقاييس ، والقوانين التي تحكم الديون والعقود والوكالات. ^(١٢١) كذلك فإن نظام التوزيع المحلي لم يصبح رائدا على الحاجة تحت « تأثير الرأسمالية الحديثة » . على النقيض من ذلك فإن مهارة التجار المحليين وكفاءتهم وقدرتهم على التكيف كانت عوناً على التوسع السريع للتجارة الداخلية خلال الحقبة الاستعمارية. ^(١٢٢)

كما أن الظروف التي أدت إلى نشأة التجارة المحلية وضعت أيضا حدودا لتوسعها. ^(١٢٣) فعلى جانب العرض كانت تكاليف الإنتاج في حقبة ما قبل

(١٢٠) يتسع المجال لدراسات أخرى لهذه التنظيمات ، لاسيما التنظيمات التي تضم عناصر نسائية .

(١٢١) من أجل الاطلاع على دراسة للأوزان الأكثر شهرة ، انظر ، بريجبت منزل ، *Goldweights From Ghana* ، برلين ، ١٩٦٨ . ومن أجل الإلمام بمعلومات عن القانون التجاري الأهمي في إحدى المناطق ، انظر ، ا . ج . هويكنز ، "A Report on the Yoruba, 1910" ، في *مجلة الجمعية التاريخية النيجيرية* ، العدد ٥ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٨٨ إلى ٩٢ .

(١٢٢) كما هو موضح في الفصل السابع ، الفرع الثاني ، من هذا الكتاب .

(١٢٣) مع توفر حيز أكبر ومعلومات أكثر قد يكون ممكناً إعداد رسم بياني تفصيلي لتدفق السلع والخدمات المحلية وفق الخطوط التي وضعها فريدريك بارث ، "Economic Spheres in Dar Fur" ، في العمل الجماعي الذي أعده راييموند فيرث ، *Themes in Economic Anthropology* ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٤٩ إلى ١٧٤ .

الصناعة تعنى أنه لا توجد طريقة لتخفيض أسعار بيع المواد الغذائية والمنتجات الحرفية إلى النقطة التي يستطيع المستهلكون عندها الحصول على كميات أكبر دون حدوث تغيير في متوسط دخل الفرد . ويبدو أنه كان من المستطاع إنتاج حجم أكبر من السلع مع ثبات سعر الوحدة وبموامل الإنتاج المتوفرة فعلا ، بيد أن القيود على جانب الطلب كانت تعنى أن ذلك لم يكن يحدث إلا بطريقة متقطعة . فالمستهلك « البدائي » كان على استعداد تام للتخلي عن مستويات الاستهلاك القائمة ، ولكنه يفتقر إلى الوسائل التي تمكنه من أن يفعل ذلك . وقد سمحت الاختلافات في قاعدة الموارد بقيام قدر معين من التجارة ، ولكن الحدود الضيقة للتكامل في مساحة صغيرة كانت تعنى أن الأسر المعيشية تستطيع عادة إنتاج بدائل مقبولة لغالبية السلع التي تعرض للبيع . وبعبارة أخرى فإن أنواع البضائع التي كان المزارعون أكثر قدرة على إنتاجها ومبادلتها كان مستهلكوها الاحتماليون ينتجونها ويبادلونها بالفعل وبنفس السعر . ونتيجة لذلك كان مجال التبادل محدودا ، وظلت دخول الأفراد منخفضة . ولو ارتفعت دخول الأفراد بدرجة ملحوظة لاختفى الجزء من الزيادة الذي ينفق على المواد الغذائية ، على حين يرتفع الجزء الذي ينفق على المصنوعات ، مثل الملابس . ولما كان هذا التطور لم يحدث ، فإن الطلب الفعال على المنتجات الحرفية ظل صغيرا . وكان باستطاعة المستهلكين ذوى الدخل الأعلى من المتوسط أن ينفقوا أكثر على المصنوعات ، ولكن كان هناك قليلون للغاية منهم في أى موقع واحد ليبحثوا المنتجين على التخصص ، وليدخلوا تقنيات مُحفّضة للتكاليف .

والتجارة البعيدة يمكن اعتبارها محاولة من جانب المنظمين الأفارقة للتغلب على قيود التجارة المحلية . لكن القيود كانت لاتزال موجودة على جانب

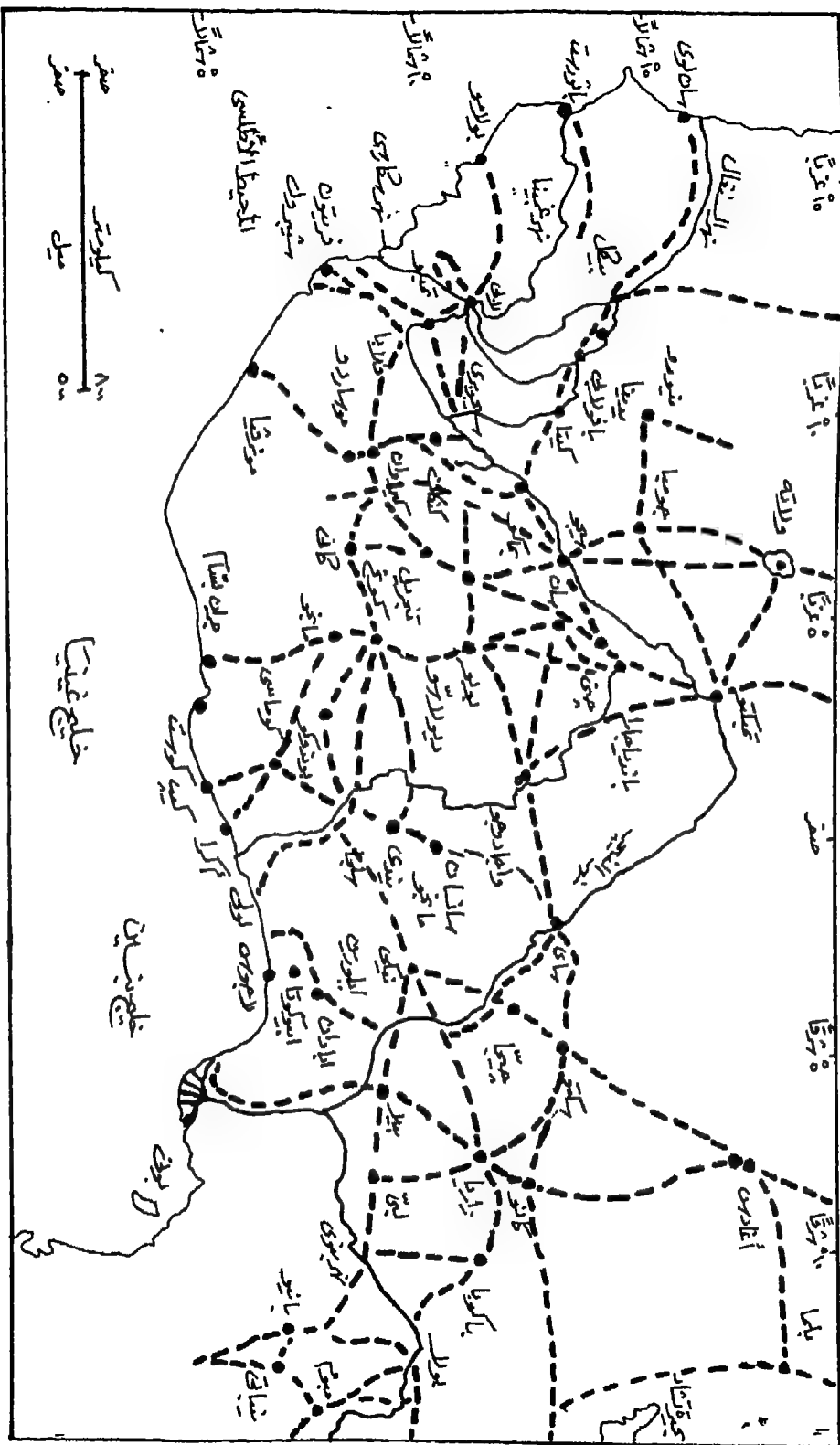
العرض ، لأن التكلفة واحدة سواء فى حالة الإنتاج للتجارة البعيدة أو للبيع محليا . غير أنه على جانب الطلب كانت التجارة البعيدة تمثل فرصة للربط بين الجزر الاجتماعية للقوى الشرائية ، أى المستهلكين الذين توجد لديهم ، برغم أنهم ليسوا سوى نسبة صغيرة من مجموع السكان ، ثروة تكفى لدعم سوق أكبر من تلك التى كانت متاحة للتجارة المحلية فى أية مقاطعة واحدة . وكانت الأغلبية الأقل ثراء تشارك فى هذه التجارة بدرجة معينة عن طريق استخدام الأرباح التى تتراكم من الأنشطة التجارية المحلية لشراء أنواع أرخص ثمنا من الملابس وكميات صغيرة من السلع الأساسية ، مثل الملح . غير أنه بوجه عام كانت التجارة البعيدة تتجه إلى توفير احتياجات المجموعات العالية الدخل نسبيا ، لأن المستهلكين الأثرياء كانوا هم وحدهم القادرين على دفع الأثمان التى تأخذ فى اعتبارها قيمة الندرة للأصناف غير المتوفرة محليا ، وتكاليف التناول الأعلى ومخاطر نقل البضائع إلى ما هو أبعد من منطقة الإنتاج.^(١٢٤) وهذه المبادئ تساعد على تفسير التركيب النوعى للتجارة البعيدة وتنظيمها ، لا فى أفريقيا وحدها ، وإنما فى أجزاء العالم الأخرى أيضا ، كما يبرهن بوضوح مثالا تجارة الفراء فى أوروبا ما قبل الصناعة وتجارة الحرير فى الشرق الأقصى.^(١٢٥)

وقد تعين إنشاء شبكة معقدة من طرق التجارة من أجل الوصول إلى هذه الجزر المتناثرة جغرافيا والتى يوجد بها مستهلكون ذوو يسار نسبي . وكانت

(١٢٤) إن الافتراض (الذى سبق أن نقدناه فى هذا الفصل) القائل بأنه لم تكن توجد فروق ملحوظة فى توزيع الثروة فى المجتمعات الأفريقية فيما قبل الاستعمار تجعل من الصعب للغاية تفسير وجود التجارة البعيدة واستمرارها لفترة طويلة .

(١٢٥) انظر ، ت . س . ويلان ، *The Early History of the Russia Company, 1553-*

1603 ، ١٩٥٦ ؛ وكذلك س . ج . ف سيمكين ، ٩٦٨



الخريطة رقم ٦- طرقة التجارة الرئيسية في العراق في القرن التاسع عشر

مجموعة من أهم طرق المسافات الطويلة تقع على محاور من الشمال إلى الجنوب ، لأن هذه الطرق كانت تخترق المناطق الجغرافية الرئيسية التي كانت ، كما ذكرنا من قبل ، تمتد من الغرب إلى الشرق في أحزمة تكاد أن تكون متوازية . وهكذا كان الرعاة على الحدود بين الصحراء الكبرى السفانا يتاجرون في الماشية ومنتجات الألبان والملح مع مزارعي السفانا مقابل الدخن والملابس . وكانت منطقة السفانا بدورها تتاجر في الماشية والملح والأسماك المجففة والبوتاس والملابس مع سكان الغابات الذين تحصل منهم على الرقيق وجوزة الكولا^(١٢٦) والعاج والمشغولات الحديدية والملابس . وأخيرا فإن المنتجين في الغابات كانوا يبيعون مواد غذائية ومصنوعات مختلفة إلى المستوطنات المحلية مقابل الأسماك والملح البحري . غير أنه كانت توجد طرق أخرى تمتد من الغرب إلى الشرق ، لأن الاحتياجات التكاملية كان يمكن أن تنشأ بسهولة داخل مناطق في ضخامة مساحة السفانا والغابات . فسلع مثل الرقيق والأسماك المجففة وأقمشة كانوا كانت تباع في كل أنحاء السودان الغربي . وكانت هناك أيضا حركة محدودة للمواد الغذائية خارج موقع الإنتاج : فمركز تمبكتو التجارى العظيم كان يستورد الحبوب والخضر والماشية منذ القرن الثانى عشر ، وفي القرن الخامس عشر كانت هناك تجارة هامة في الدخن والأرز والقطن والماشية داخل إمبراطورية مالى . وبالمثل فإن سلعا مثل الرقيق والخمر النادر وأقمشة اليوريا والأشانتى كان يتم الاتجار فيها في كل أنحاء منطقة الغابات .

(١٢٦) جوزة الكولا منشط معتدل يحتوى على الكافيين . وقد كانت (ولا تزال) تمضغ لتخفف التعب وللتغلب على العطش . وكان النوع الأكثر انتشارا هو كولا نتيديا الذى كان يزرع في الغابات من غينيا شرقا إلى ساحل الذهب . وكانت مراكز الطلب الرئيسية موجودة في السودان الغربى ، وهو منطقة جافة ، وكذلك كان النفوذ الإسلامى فيها يحظر استخدام المشروبات الكحولية .

وتبين القائمة السابقة للسلع والصلات فيما بين المناطق أن المبادلات الثنائية البسيطة كانت الاستثناء وليست القاعدة . وكانت التجارة البعيدة تتضمن عمليات إعادة تصدير وعلاقات متعددة الأطراف ، ولم تكن تقل من حيث التعقيد والمدى الزمني والمخاطر عن التجارة الثلاثية المعروفة بشكل أفضل والتي كانت تعبر المحيط الأطلسي في القرنين السابع عشر والثامن عشر . والتجارة البعيدة تثير بعض الأسئلة الهامة ، وإن تكن حتى الآن بلا إجابة ، فيما يتعلق بمعدلات التبادل والميزان التجارى بين مختلف المناطق ، واتجاهات تدفقات النقود ودلائلها فى تسوية الديون المستحقة على الحساب التجارى ، والطرق التى كانت التجارة الخارجية عبر الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي تؤثر بها فى ميزان المدفوعات بين الدول والمناطق . (١٢٧)

وقد كان التجار الذين يمارسون التجارة البعيدة أقل عددا وأكثر تخصصا من التجار الذين كانت أنشطتهم تقتصر على الأسواق المحلية . وهذا التباين يلزمه مزيد من التوضيح ، لأنه من الجلى أن هؤلاء التجار لم يكونوا جميعا من نوع واحد . ونحن نقترح هنا ، على سبيل التصنيف الكلاسيكى ، تقسيمهم إلى أربع مجموعات فرعية على أساس الحجم والتخصص .

أولا ، كان هناك تجار المواسم والمناسبات ، أى التجار العرضيون الذين يقومون برحلات قليلة ، وعادة خلال موسم الجفاف ، حاملين معهم الأقمشة أو الملح أو جوزة الكولا بغية كسب مقدار محدد من المال لغرض بعينه . وكان هؤلاء الرجال عادة يدبرون تمويلهم الخاص ، ويحملون سلعهم الخاصة ،

(١٢٧) من الواضح أن هذه موضوعات تحتاج إلى مزيد من البحث .

وكانوا عديمي الأهمية نسبيا ، ومن المؤكد أن دوافعهم لم تكن نموذجاً لدوافع ممارسة التجارة البعيدة في مجموعهم .^(١٢٨)

ثانياً ، كانت هناك مجموعة من التجار المنتظمين الذين تتكامل عملياتهم التجارية رأسياً (في البداية على الأقل) مع غط متخصص من النشاط الإنتاجي . مثال ذلك أن حدادى الكوروكو من واسّولو (في جنوب مالي) كانوا يكوّنون مخزونات من المعدات والأسلحة ، ثم يبيعونها عندما تكون الأسعار مواتية بوجه خاص ، ويستعملون حصيلة البيع في الدخول إلى مجال تجارتي الملح والكولا ، ويتنقلون بالتناوب نحو الشمال (من أجل الملح) ونحو الجنوب (من أجل جوزه الكولا) .^(١٢٩) وثمة مثال آخر تزودنا به المبادلات المعقدة التي كان يمارسها زارعو التبغ في كتسنا (في نيجيريا الشمالية) خلال القرن التاسع عشر .^(١٣٠) وكان هؤلاء يزرعون التبغ ، ويقومون بتخزين المحصول لمدة ستة أو تسعة أشهر إلى أن ترتفع الأسعار ، وعندئذ يبيعونه في زندر وأغادس (على بعد ١٠٠ ميل و ٢٥٠ ميلاً) ، وبحصيلة يبعه يشترون الأبقار والخراف والماعز ، ثم يعودون إلى مواطنهم ، بعد ذلك يبدأون الرحلة مرة أخرى خلال بضعة أسابيع ، عندما تكون الحيوانات قد

(١٢٨) قوامي أرهين ، "Atebubu Markets, ca. 1884-1930" ، في العمل الجماعي الذي أعده كلودميأسو ، *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa* ، ١٩٧١ ، الصفحة ٢٠٧ .

(١٢٩) أصبح الكوروكو الآن أكثر تخصصاً كتجار ، ولم تعد أنشطتهم وثيقة الارتباط بحرفتهم الأصلية ، انظر ، چان - لوب أمسيل ، "Parenté et commerce chez les Kooroko" ، في العمل الجماعي الذي أعده كلودميأسو ، *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa* ، ١٩٧١ ، الصفحات ٢٥٣ إلى ٢٦٥ .

(١٣٠) بولّي هِلْ ، *Studies in Rural Capitalism in West Africa* ، كمبريدج ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٤١ إلى ١٤٥ .

سمنت ، وفى هذه المرة تكون الرحلة نحو الجنوب ، إلى إيلورين وإبادان وأبيوكوتا (على بعد ما بين ٣٧٥ و ٤٥٠ ميلا من كتنسا) . وهناك كانوا يبيعون ماشيتهم ، ثم يذهبون إلى لاجوس لشراء جوزة الكولا التى يبيعونها فى طريق عودتهم إلى موطنهم . وتلك كانت عملية تجارية معقدة ، لاسيما أن هؤلاء المزارعين - التجار كان عليهم أن يتركوا أرضهم خلال موسم الأمطار ، وهو وقت غير ملائم إطلاقا ، وخلال له يعهد بالمحصول إلى الأقارب والرقيق حتى يكون باستطاعتهم الحصول على أعلى سعر لمحصولهم من التبغ . ويبرهن هذان المثالان على أن استراتيجيات الإنتاج كانت تتأثر بمبادئ السوق خلال حقبة ما قبل الاستعمار .

ثالثا ، كان هناك تجار محترفون أثرياء على درجة عالية من التخصص . ولم يكن لهؤلاء التجار سيطرة مباشرة على إنتاج السلع التى يتاجرون فيها ، ولكنهم أقاموا درجة من التكامل الأفقى فيما يتعلق بسلع أساسية خاصة ، وذلك جزئيا عن طريق استخدام الأقارب والرقيق لتشغيل شبكة من « الفروع » على طول طرق التجارة الرئيسية . وقد قيل فى القرن التاسع عشر أن تجارنى ، وهى مدينة كبيرة على النيجر الأوسط ،

قد نظموا « شركات أعمال » بالمعنى الأوروبى للكلمة ، مزودة بروتين وموظفين مماثلين لما لدينا . وأقاموا ممثلين فى المراكز الهامة كما فتحوا فروعاً فى تمبكتو . وكانوا يرسلون وكلاء جوالاً يحصلون على نسب مثوية من الصفقات التى ينجزونها ، ولم يكونوا فى الحقيقة شيئا آخر غير « جواله تجاريين »^(١٣١) .

(١٣١) فيليكس ديبوا ، Tombouctou la mystérieuse ، باريس ، ١٨٩٧ ، الصفحة ١٧٤ .

وكانت المجموعتان الرئيسيتان من ممارسي التجارة البعيدة المحترفين هما الديولا والهوسا . وكان منشأ الديولا هم الماندى ، وكانت لهم أهمية خاصة في الجزء الغربى من أفريقيا الغربية ، برغم أنهم كانوا يتاجرون في الجنوب الشرقى إلى مسافات بعيدة تصل إلى غابات ساحل العاج ، يبيعون الماشية والأقمشة والأسماك ويشتررون جوزة الكولا والرقيق . أما الهوسا فكانوا مهيمنين في الجزء الشرقى من أفريقيا الغربية ، ويتشرون من قاعدتهم في نيجيريا الشمالية في اتجاه الجنوب الغربى حتى ساحل الذهب ، حيث كانوا يبادلون الملح والأقمشة والماشية بجوزة الكولا والرقيق.^(١٣٢)

رابعا ، كان يوجد تجار رسميون يمارسون النشاط التجارى باسم الدولة . ولأن الحاجة إلى الإيرادات كانت شاغلا مشتركا لجميع الحكومات ، فليس من المستغرب أن كانت بعض الدول تحاول جمع الأموال عن طريق المشاركة في التجارة البعيدة . ففي أشانتي كانت التجارة الرسمية يمارسها موظفون من أمثال **الباتافو** ؛ وفي داهومى كانت الحقوق الملكية على التجارة تُفوض لمجموعة من التجار شبه الرسميين في مقابل حصة في الأرباح ؛ وفي ممالك الموسيقى كان موظفون كبار يقومون بتنظيم قوافل ضخمة . وهذه الممالك يمكن أن ينظر إليها في تعاملاتها التجارية باعتبارها منشآت ضخمة . وكان لدى المؤسسة العامة إمكانية الحصول على رأس المال اللازم للتجارة البعيدة ، كما كانت في موقع يمكنها من ضمان امتيازات تعطى التجار الرسميين ، نظريا على الأقل ، ميزة تنافسية على تجار القطاع الخاص . وكانت مؤسسة الدولة في بعض الأحيان

(١٣٢) كانت توجد أيضا عدة مجموعات أخرى ، مثل الدياخانكى الذين كانوا يمارسون التجارة في المنطقة الداخلية من سنغيبيا ، وكانت لهم الهيمنة بوجه خاص خلال الفترة ١٦٠٠ إلى ١٨٥٠ . انظر ، فيليب د . كورتز ، "Pre-Colonial Trading Networks and Traders : the Diakhanke" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلودميأسو ، **The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa** ، ١٩٧١ ، الصفحات ٢٢٩ إلى ٢٣٩ .

مسؤولية عن الابتكارات التجارية الرئيسية ، كما حدث في حالة حكومة
الأشانتى التى قامت بدور رئيسى فى تنمية تجارة الكولا فى القرن التاسع
عشر.^(١٢٣) وعلى الرغم من ذلك فإنه يبدو من غير المرجح أن كان التجار
الحكوميون يباشرون فى التجارة البعيدة حصة أكبر من التجار المستقلين .
والحقيقة أنه فى بعض الحالات ، كما فى الحالة بين ممالك الأكاس فى الجزء
الجنوبى من ساحل الذهب ، كانت السلطات العامة تنأى عامدة عن المشاركة
فى التجارة مباشرة ، ولم يكن ذلك بسبب عدم حساسيتها للفرص التجارية ،
ولكن لأنها كانت ترتأى أنه من الأجدى لها تشجيع التجار الأفراد ، ثم فرض
الضرائب عليهم.^(١٢٤) ذلك أن فرض المكوس ورسوم الأسواق كان بلا جدال
وسيلة واسعة الانتشار لجمع الإيرادات،^(١٢٥) ولكونها ممارسة بسيطة نسبيا ولا
مخاطرها من الناحية الفعلية ، فقد كانت على وجه الإجمال وسيلة مفضلة
كثيرا على التجارة المباشرة .

والتجارة ، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة ، يبدو أنها كانت مصدرا
هاما لدخل الدولة ، لاسيما أن الربيع « الإقطاعى » المستخلص من الأرض كان
أقل شيوعا بكثير فى أفريقيا مما كان عليه فى أوروبا القرون الوسطى . وقد كان
لدى جميع الدول الأفريقية اهتمام شديد بتشجيع التجارة . وكان الحكام ذوو

(١٢٣) إيفور ويلكز ، "Asante Policy Towards the Huasa Trade in the Nineteenth Century" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلود مياسو ، *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa* ، ١٩٧٨ ، الصفحات ١٢٠ إلى ١٢٣ .
(١٢٤) قوامى . د ، "Trade and Trading Patterns of the Akan in the Seventeenth and Eighteenth Centuries" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلود مياسو ، *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa* ، ١٩٧٨ ، الصفحات ١٦٨ إلى ١٨١ .
(١٢٥) سوندستروم ، *The Trade of Guinea* ، الصفحات ٥ إلى ١٣ و ٦١ إلى ٦٥ .

الحصافة يحرصون على وجود صلة وثيقة بالتجار البارزين والمنظمات التجارية الرئيسية ، كما كانت السياسة التجارية تشكل جزءاً هاماً من سياسة الدولة فى مجموعها . وقد تكون الدول فى القارات الأخرى قد عاقت توسع السوق فى حقبة ما قبل الصناعة ، كما يقال أحياناً ، عن طريق فرض ضوابط بيروقراطية على المؤسسات الخاصة ، وعن طريق توجيه السياسة نحو بلوغ أهداف روحية بدلاً من الأهداف الاقتصادية . وهاتان الحجتان ليس لهما ارتباط يذكر بأفريقيا الغربية .

ويجدر ونحن نلقى نظرة أوثق على تنظيم التجارة البعيدة أن نرى كيف كان رجال الأعمال الأفارقة يعالجون مشاكل تناول السلع ، والتعامل مع المستهلكين « الأجانب » ، وجمع رأس المال اللازم للاستثمار فى مشروعات عالية التكلفة طويلة الأمد . كما أن دراسة الحلول التى توضع لهذه الصعاب ينبغى أن تبين مدى قدرات المنظمين من الأهالى .

وكان ممارسو التجارة البعيدة من جميع الأنواع يتجمعون معاً فى قوافل أشبه بفرق عسكرية مسلحة لديها حراس وحمالون وسائقو ماشية ، وكذلك قائد ، ومرشد ، وأمين صندوق ، وأمين إمدادات وتموين.^(١٣٦) وكانت قوافل الهوسا فى القرن التاسع عشر تتكون من عدد يتراوح ما بين ألف وألفى فرد معظمهم مسلحون ، ومن عدد مساوٍ من الحمير . وكانوا يسافرون لمدة خمس أو ست ساعات فى اليوم على طرق ممهدة جيداً فى مناطق يعرف أن الماء والغذاء

(١٣٦) من أجل مزيد من المعلومات ، انظر ، ن . ليفتزيون ، Muslims and Chiefs in West Africa ، أكسفورد ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢٣ إلى ٢٥ ؛ وكذلك بول ا . لافجوى ، Long-Distance ، Trade and Islam : the Case of the Nineteenth-Century Ilusa Kola Trade ، فى مجلة الجمعية التاريخية النيجيرية ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٥٣٧ إلى ٥٤٧ .

متوفران فيها ، وكانوا يرسلون طلائع لاكتشاف قطاع الطرق وللتفاوض حول الإمدادات . وكانت الرحلة ذهابا وعودة ما بين سكتو وأشانتي (مجموعها قرابة ألف ومائتي ميل) تستغرق ما بين ستة أشهر وستة كاملة . وكانت القوافل شبيهة بأسواق تتحرك في ببطء ، تباع بعض بضائعها أثناء الطريق وتدفع مقابل ما تحتاج إليه من مواد غذائية وخدمات كلما مضت في طريقها . ومن غير القوافل لا بد أن التجارة البعيدة كانت مستحيلة . غير أن القوافل الضخمة كانت لها عيوب ظاهرة خلال الحقبة الاستعمارية . ذلك أنه مع تزايد حرية التنقل ، وتزايد أمان الأسواق ، بدأ ممارسو التجارة البعيدة يسافرون في مجموعات صغيرة ، وهو ترتيب كان يعطيهم مرونة في تحديد موعد بدء الرحلة وموعد وصولها ، ويتيح لهم حرية أوسع في اختيار الطرق ، ويخفض النفقات الثابتة ، إذ لم يعد من الضروري تحمل تكلفة الحراس والمرشدين . وأصبحت القوافل الكبيرة أمراً لا داعي له في القرن العشرين ، ولكن التجارة البعيدة ظلت قائمة : كل ما في الأمر أنه أعيد تنظيمها بطرق كان التعرف عليها أقل يسرا .

وفي حقبة ما قبل الاستعمار كانت القوافل تروح وتجيء بانتظام متخمة بحمولاتها مارة بمستودعات تجارية كبيرة تقع كثرتها عند نقاط تداخل بين مناطق جغرافية مختلفة . وكان أحد خطوط هذه الأسواق يجري من الغرب إلى الشرق عبر حدود الصحراء الكبرى والسفانا ، ويشمل مدناً مثل سيجو وجنى وتمبكتو وغاو وسكتو وكتسنا وكانو . وفي الجنوب كانت توجد سلسلة مماثلة على الحدود بين السفانا والغابات ، وكانت تشمل بونا وبوندوكو وبيغو وأونيتشا وسوقى الأشانتى فى سلّجا وكتامبو . وكانت هذه المستودعات مراكز للتجميع والتوزيع ، وكذلك أماكن يجري فيها تغيير أسلوب نقل السلع من وسيلة لأخرى . وعند الوصول إلى أحد المستودعات كانت القافلة تتفرق ، ويشرع التجار فى الاتصال بالوكلاء المتخصصين الذين يساعدونهم على تصريف

سلعهم وشراء منتجات أخرى لرحلة العودة . وكان أهم الوكلاء هم أصحاب الأملاك والسماسرة.^(١٣٧) وأصحاب الأملاك كانوا تجار الجملة الذين يوفرون المخازن للسلع والأراضى التى ترعى فيها الماشية ، والأماكن التى يقيم فيها التجار . أما السماسرة فكانوا وكلاء بالعمولة ومترجمين لهم دور جوهري كوسطاء بين البائعين والمشتريين ، برغم أنهم فى بعض الأحيان كانوا يتاجرون لحسابهم كذلك . وكانت تباع سلع كثيرة فى مكان السوق ، ولكن المفاوضات على بعض الأصناف العالية القيمة ، مثل الذهب والملح ، كانت تجرى عادة فى بيت صاحب الملك أو السمسار المعنى . وكان أصحاب الأملاك والسماسرة يباشرون أعمالهم على أساس الصلات الشخصية ، ويحرصون على أن يعرف عنهم الصدق والأمانة . وقد لاحظ كلاپرتون ، الذى زار كانو فى عشرينات القرن الثامن عشر ،

أنه إذا نقل إلى برنو أو إلى أى مكان بعيد آخر توب أو توريكىدى (ثوب من القماش القطنى الأول للرجال والثانى للنساء) بيع هنا ، وتم النقل دون أن يفتح ، واكتشف هناك أنه من نوعية رديئة ، فإنه يعاد على الفور ، ومن الطبيعى أن إسم الدلال ، أى السمسار ، يكتب داخل كل طرد . وفى هذه الحالة يتعين على الدلال أن يتعرف على البائع الذى يكون ، طبقاً لقوانين كانو ، مرغماً على إعادة أموال الشراء^(١٣٨) .

(١٣٧) سوينستروم ، *The Trade of Guinea* ، الصفحات ٥٧ إلى ٦٠ ؛ بوللى هيل ، "Landlords and Brokers : a West African Trading System" ، فى مجلة *Cahiers d'Etudes Africaines* ، العدد ٦ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٣٤٩ إلى ٣٦٦ . وتتبنى الإشارة إلى أن بعض الوكلاء كانوا يعملون فى أن واحد كأصحاب أملاك وسماسرة .
(١٣٨) وردت فى تومسا هودجكين ، *Nigerian Perspectives* ، ١٩٦٠ ، الصفحة ٢١٧ .

وهذا الترتيب يوحي بدرجة من العصرية يمكن أن تكون موضع حسد المستهلكين العصريين أنفسهم .

وكانت ثلاثة من المتطلبات الرئيسية للتجارة البعيدة هي رأس المال والائتمان والأمن . وقد شجعت هذه الاحتياجات على اتجاه نحو سيطرة أسرة أو سلالة أو حتى مجموعة عرقية بكاملها على سلعة أساسية خاصة أو سوق بعينها أو طريق تجارة بعينه . وقد نشأ هذا الاتجاه جزئيا عن أن تعبئة الأموال وضمان الائتمان كانا يعتمدان بدرجة كبيرة على العلاقات الشخصية المباشرة،^(١٣٩) وجزئيا على الإقرار بأن التكامل له مزايا من بينها توزيع المخاطر على عدد من المستثمرين ، وتوفير وكلاء يعتمد عليهم في الأماكن البعيدة ، وتعزيز مركز التجار في المساومة مع أصحاب الأملاك والسماسة . وفي الوقت نفسه يبدو من المرجح ، برغم أن ذلك قائم على الافتراض ، أن هذا الأسلوب في جمع الأموال كان يحد في النهاية من نمو المنشأة ، لأنه لم يكن ممكنا دائما لأسرة ما أن تتعاون بنجاح ، بل إن ذلك كان أكثر صعوبة بالنسبة للوحدات الأكبر . فنقص رأس المال في أية منشأة قد يؤدي إلى زيادة مجموع عدد المنشآت المشتغلة بتجارة بعينها ، أو (إذا استبعد المنافسون الجدد) إلى الإبقاء على حجم التجارة أدنى من الطلب الفعال . وحتى عندما كان التعاون يتحقق ، فإن التوسع مع ذلك كان يمكن أن تعوقه المنظمات المنافسة . من أمثلة ذلك أن تجار الهوسا كانوا يلقون التشجيع على شراء جوزة الكولا ، ولكن الأشانتي كانوا يمنعونهم من دخول مناطق الإنتاج . وفي أغلب الأحوال كان نقص رأس

(١٣٩) كان رجل الأعمال الناجح يبرهن على أهميته وجدارته الائتمانية ببسط يده وبسخائه الواضح . ومن المؤلفات في الأحكام العرقية المتعصبة بشأن العالم المتخلف أن تعتبر هذه السمات المميزة دليلا على الإسراف والتبذير ، على حين أنها في السياق الأوروبي تورد كدليل على حس تجاري نكي .

المال ، مقترنا بالتدخل السياسى ، يعنى أن السلع ينبغى أن تقوم مجموعة واحدة من التجار بتسليمها إلى مجموعة أخرى عند مراكز ومستودعات متباعدة ، وهكذا نشأ نظام لتجارة الأبدال..(*) (١٤٠)

وقد كان التكامل الناجح يتطلب مدونة سلوك رسمية لإقرار العلاقات التجارية ومراقبتها . وقد وفر الإسلام « المخطط » اللازم لتكوين جماعة أخلاقية من رجال الأعمال ، وهو مخطط كان يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة البعيدة فى أفريقيا الغربية منذ القرن الثامن فصاعدا. (١٤١) فالإسلام قد ساعد على الاحتفاظ بهوية أعضاء شبكة أو منشأة كانوا متفرقين فوق منطقة واسعة ، وغالبا فى بلدان أجنبية ؛ وسمح للتجار بأن يتعرفوا على بعضهم بعضا ، ومن ثم أن يتعاملوا فى سرى ؛ ووفر عقوبات معنوية وشعائرية لتنفيذ مدونة سلوك كانت تجعل الثقة والائتمان من الأمور الممكنة . وكان من خلال الإسلام أن أقام التجار من الديولا والهوسا الشبكات التجارية ، أو الديسپورات (الشتات) (١٤٢) التى حققت لهم كل هذه الهيمنة والنجاح فى التجارة البعيدة . وقد كانت الديسپورات من مختلف الأنواع سمة مميزة هامة للهجرة والابتكار فى أجزاء كثيرة من العالم فضلا عن أفريقيا ، كما تصور ذلك الأمثلة المقابلة للتجار الصينيين فى جنوب شرق آسيا والمستوطنين البيض فى الإمبراطورية البريطانية .

(*) Relay Trading : ويقال أيضا : « التجارة على مراحل » - المترجم .

(١٤٠) سونديستروم ، The Trade of Guinea ، الصفحة ٥٤ ؛ جان لوى بوتيلييه ، "La cité

Merchande de Bouna dans l'ensemble économique Ouest - Africain pré-colonial"

فى العمل الجماعى الذى أعده كلود مياسو ، The Development of Indigenous Trade and

Markets in Wes Africa ، ١٩٧١ ، الصفحات ٢٤٠ إلى ٢٥٢ .

(١٤١) انظر ، إسهام أبيركوهن البارز ، "Cultural Strategies in the Organization of

Trading Diasporas" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كلود مياسو The Development of

١٩٧١ ، الصفحات ٢٦٦ إلى ٢٨١ .

(١٤٢) حسب تعبير كوهن الديسپورة هم « مجموعة عرقية تقيم فى مناطق متباعدة » .

وثمة منظور إضافي لهذه الهجرات الإقليمية وفيما بين القارات يزودنا به مفهوم الحدود الذي طُبّق أصلاً على تطور الغرب الأمريكي في القرن التاسع عشر.^(١٤٣) وكان هذا المفهوم يوضع في الاعتبار فيما يتعلق بتاريخ الأوروبيين في أفريقيا،^(١٤٤) ولكنه لم يستخدم لتحديد وتحليل الحدود الثقافية والاقتصادية التي كانت موجودة داخل القارة في حقبة ما قبل الاستعمار . وليس من المستطاع الإلحاح بشدة على التناظر مع أمريكا القرن التاسع عشر ، ولكن هذا التناظر ليس بعيد الاحتمال بالقدر الذي يبدو لأول وهلة . فالقوافل التي عمادها الجمال ، شأنها شأن قوافل العربات التي تجرها الخيول ، قد أرست مبدأ أخلاقياً طليعياً أساسه المخاطر المتقاسمة والمقاصدة المشتركة ، وكثيراً ما أدت إلى تأسيس مستوطنات جديدة (الزونجو) ، وأدت إلى إذكاء روح تنافسية ومولعة بالكسب ، تجلت في البحث عن مصادر جديدة للثروة ، وكذلك في الاتجار في سلع أساسية ثابتة . وقد قام التجار المسلمون ، بكل حماسة المؤمنين ، بهداية « الوثنيين العراة » ، وحملهم على ارتداء الملابس - إذ كان الإسلام يجسد من المبادئ للمؤسسة الرأسمالية في أفريقيا الغربية بقدر ما كانت تجسده الأخلاق البروتستانتية (التي كان يعتقد ذات يوم أنها فريدة في هذا المجال) في أجزاء من أوروبا . وقد تكون مواصلة البحث في مفهومى الديسبورة والحدود في التاريخ الأفريقى مفيدة في تركيز الانتباه على الفروق الإقليمية ، وعلى الضغوط في اتجاه توسيع اقتصاد السوق ، وعلى الأسباب التي كانت تحول دون استمرار تقدم الحدود الثابتة للتبادل .

(١٤٣) فريديك چاكسون تيرنر ، *The Frontier in American History* ، نيويورك ، ١٩٢٠
 (١٤٤) و . ك . هانكوك ، *Survey of British Commonwealth Affairs* ، المجلد الثانى
 الجزء الثانى ، ١٩٤٢ .

ومن المغرى أن نستنتج أن التحليل السابق إنما يبرهن على أن تنظيم الأعمال الصناعية كان مختلفاً كلية عن مثيله في العالم التجارى الحديث ، ولكن هذا الإغراء ينبغى مقاومته . فالاختلافات كانت موجودة بطبيعة الحال ، ولكنها كانت اختلافات يسهل تضخيمها . ويقال إن القرابة قد حلّ حلها العقد ؛ وإن العزّو يصبح أقل أهمية من الإنجاز ؛ وإن رجال الأعمال يكتسبون احتراماً أكثر ومنزلة أعلى . وهذه التباينات المألوفة جذابة جزئياً بسبب وضوحها وبساطتها ، وجزئياً لأنها تعبر عن مشاعر ليبرالية وديمقراطية موضع استحسان . ولم يحسم بعد ما إذا كانت هذه التباينات مرتبطة بحقائق عالم ما قبل الصناعة أو العالم الصناعى .

وفي الممارسة فإن قدراً كبيراً من أهم الأنشطة التجارية فى الدول الصناعية الرئيسية يجرى التعامل فيه اليوم على أساس الثقة المتبادلة. ^(١٤٥) فضلاً عن ذلك فإن تلاحم الأقسام ذات النفوذ فى جماعة الأعمال إنما يصونه تطوير نظام للقيمة يساعد على إمكانية التقدير ويعزز الجدارة والاستحقاق. ^(١٤٦) وتتوقف الترقية إلى المناصب العليا فى البنوك التجارية وشركات التأمين وبورصات الأوراق المالية بحى المال (السيتى) فى لندن على استيعاب إيديولوجية تقوم على صبغة دنيوية للأخلاق المسيحية تحدد قواعد اللعبة وتوفر تعليمات بشأن الكيفية التى تلعب بها . وهذه الإيديولوجية تُكتسب بطريقة غير رسمية فى البيت وبطريقة رسمية من خلال النظام المدرسى العام . والتمرينات التى يتم

(١٤٥) ستوارت ماكولى ، "Non-Contractual Relations in Business : A Preliminary Study" ، فى مجلة أمريكان سوسيوالوجيكال ريفيو ، العدد ٢٨ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٥٥ إلى ٦٧ .
(١٤٦) العمل الجماعى الذى أعده هيو توماس ، The Establishment : a Symposium ، ١٩٥٩ .

اختيارها لتنمية السجاياء اللازمة فى الحياة المقبلة هى تلك التى تشجع أعضاء المجموعة على أن يلعبوا معا (أو أن يظهروا التضامن الاجتماعى ضد الدخلاء) ، وفى الوقت نفسه أيضا على أن يلعبوا بروح تنافسية (للسماح بظهور القادة) . والمتجات النهائية يمكن التعرف عليها من واقع وملبسهم ولهجتهم اللذين يوفران مرشدا يعول عليه بوجه عام إلى سلوكهم . وتتعزز هوية المجموعة عن طريق التزاوج الذى يضمن أن تظل لروابط القرابة أهميتها فى علاقات دوائر الأعمال .

إن مؤهلات الدخول الاجتماعية ، وكذلك الدراسية ، تحد بشدة من المدى الذى تكون به الترقية هى مكافأة الجدارة فى بريطانيا القرن العشرين . وقد أوضحت دراسة حديثة أنه على امتداد مائة عام بعد بداية الثورة الصناعية «كانت القيادة بالوراثة تطبق على مجال كبير من الأنشطة الصناعية» ، وأن القادمين الجدد كثيرا ما يجدون الباب موصداً أمام تقدمهم نتيجة للسيطرة العائلية^(١٤٧) . وفى حالة حى المال (السيثى) فى لندن مازال التعيين مقتصرًا على أعضاء الطبقتين العليا والمتوسطة ، وتعطى الأفضلية لمن تربوا فى بيوتات الكونتات . ويتم اختيار قادة التجارة من داخل مجموعة الأقلية هذه ، وليس من خارجها . وفى أفريقيا الغربية فى حقبة ما قبل الاستعمار لم يكن هناك أى افتقاد للرغبة فى الالتحاق ، وكان هناك مجال للتجار ذوى المقدرة ليشقوا طريقهم فى التجارة . ومن المسلم به أن من حالفهم النجاح حاولوا ترسيخ أقدامهم ، وضمان أن تتمتع أسرهم بمميزات يفتقر إليها الآخرون ، ولكن أهدافا كهذه نادرا ما تكون خصوصية ينفرد بها عالم ما قبل الصناعة .

(١٤٧) ب . ل . پاين ، "The Emergence of the Large-scale Company in Great Britain, 1870-1914" ، فى مجلة ايكونوميك هيسٲورى ريفيو ، العدد ٢٠ ، ١٩٦٧ ، الصفحة ٥٣٨ .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد دليل على أن رجال الأعمال كانوا يمنحون منزلة اجتماعية متدنية في أفريقيا ما قبل الاستعمار ، أو أنهم كانوا يعانون أى لون آخر من ألوان التمييز الاجتماعى . وتشير الدلالات إلى أن التجار الناجحين كانوا ذوى اعتبار رفيع ، كما هم فى الحقيقة اليوم . فضلا عن ذلك ، من الخطأ الافتراض بأن رجال الأعمال يتمتعون بمنزلة أرفع مقاما بصورة ملحوظة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . فمهن الأعمال ليست عند قمة التسلسل الهرمى الاجتماعى حتى فى الولايات المتحدة ، ومن الواضح الآن أن التماثلات فى مراتب المكانة المهنية فى مجتمعات ما قبل الصناعة والمجتمعات الصناعية أكبر بكثير مما جرت العادة على الاعتقاد بوجوده. (١٤٨)

إن التجارة الداخلية ، كما أوضحنا فيما سبق ، كان لها أساسها المنطقى الخاص ، ولكنها كانت مرتبطة أيضا بالتجارة البعيدة من خلال بيع الإمدادات للقوافل المارة ، وكذلك - وإن يكن على نطاق أصغر - من خلال ما يتم شراؤه من بضائع . وهكذا فإن شبكة طرق التجارة البعيدة أتاحت لأفريقيا الغربية وحدة اقتصادية غير كثيفة ، وذلك بربطها بين المناطق الجغرافية والتجمعات العرقية المختلفة ، وتحقيق تكامل جزئى فيما بينها ، وعبورها حدود دول كثيرة . غير أنه كانت هناك حدود لتطور اقتصاد « وطنى » فى أفريقيا الغربية . فالوحدة التى تحققت من خلال التجارة البعيدة كانت غير

(١٤٨) روبرت . و . هورج ، دونالد ج . ترايمان ، بيتر ه . روسى ، "A Comparative Study of Occupational Change" ، فى العمل الجماعى الذى أعده راينهارد بندكس وسيمور مارتين لبيست ، **Class, Status and Power** ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٢٠٩ إلى ٢٢١ ؛ روبرت . و . هورج ، پول م . سيجل ، بيتر ه . روسى ، "Occupational Prestige in the United States" ، فى العمل الجماعى نفسه ، الصفحات ٢٢٢ إلى ٢٣٤ .

كاملة ، لأن التجارة نفسها كانت مقيدة من حيث حجمها ، ولأن آثارها الأساسية لم تكن تحس بها غير أقلية من مجموع السكان . وسنولى مزيداً من الاهتمام لمسألة القيود على نمو هذه السوق فى الفرع الأخير من الفصل ، بعد بحث السمتين المتميزتين المتبقيتين لنظام التوزيع ، وهما النقود والنقل .

وكثيراً ما يفترض أن أفريقيا الغربية قد أخفقت فى تطوير نظام نقدى يقصد به تيسير التبادل وباستطاعته أن يفعل ذلك . وثمة رأى يقول إن التجارة «البدائية» كانت تمارس عن طريق المقايضة . ويسلم تفسير آخر بأن العملات من أنواع مختلفة كانت موجودة ، ولكنه يرى أنها لم تكن تتمتع بنفس خصائص النقود الحديثة أو تؤدي نفس وظائفها . وفى أى من الحالتين لم يكن ممكناً لسوق رأسمالية أن تتطور ، ولا كانت هناك حاجة إلى جهاز مؤسسى معقد من هذا النوع . فإذا كانت إحدى هاتين الحججتين صحيحة ، عندئذ يتعين على أى تفسير للقيود على التوسع التجارى أن يعلق بعض الأهمية على نقائص الأنظمة النقدية لحقبة ما قبل الاستعمار .

ولا جدال فى أن نسبة من السلع التى تدخل السوق كان يتم بتبادلها عن طريق المقايضة . ويشير عدد من الكتب إلى ما يسمى التجارة «الصامتة» أو المقايضة «الخرساء» ، التى يفترض أنها كانت تعتبر ترتيباً تتم بمقتضاه مبادلة السلع بكميات مقابلة ، ولكن دون محادثة شفوية فيما يتعلق بالسعر . وهذا السلوك الغربى يتمشى مع الصورة الأوروبية للحياة الأهلية الطريفة ، ومن اليسير الاعتقاد بأن هؤلاء التجار القبليين ، بعد أن لزموا الصمت كل هذا الوقت الطويل ، كانوا يستعوضون عن صمتهم بالرقص وقرع الطبول حتى بقوة وحيوية أكثر من ذى قبل . غير أن الحقيقة لا بد أن تجد مكانها عنوة : فقد قرر العالم الوحيد الذى تقصّى مختلف الروايات عن المقايضة «الخرساء» أن الأدلة

الداعمة لهذا الرأي هي من الضعف بحيث يلزم اللجوء إلى سيكولوجيا الجشالت (علم النفس الكلي) لتفسير سبب مواصلة الأوروبيين الاعتقاد فيها. (*) (١٤٩) والمقايضة بمعاونة الاتصال الشفهى كانت شائعة ، ولكنها لم تكن الوسيلة الغالبة لممارسة التبادل . وعلى الرغم من الافتراض التطورى بأن المقايضة هي المرحلة الأولى فى نشوء اقتصاد سوقى ، فإن أسلوب التجارة هذا ليس مرتبطا بالضرورة بالمجتمعات « البسيطة » ، وإنه يعمل بكفاءة إذا كانت السلع يمكن « مزاجتها » بسهولة . ويجدر كذلك تذكر أن نسبة جوهرية ، ومتزايدة ، من تجارة العالم اليوم تمارس على أساس معدل للمقايضة تتم بمقتضاه مبادلة سلع مثل القاطرات مقابل منتجات مثل البن ، ويسدد الحجز بمدفوعات نقدية أو بفواتير قابلة للسداد فى أماكن أخرى . (١٥٠) وفى حقبة ما قبل الاستعمار كان الأفرقة يالفون هذا النظام أكثر مما يالفون المقايضة الصرفة .

وإذا كانت أن التجارة واسعة الانتشار ، وتشتمل على علاقات متعددة الأطراف ، فإن السلع لم تكن دائما قابلة للتبادل فى يسر ، وإن النقود كانت

(*) فيما يتعلق بالتجارة الصامتة ، انظر ، الوثنية والإسلام ، تاريخ الإمبراطوريات الزنجية فى غرب إفريقيا ، المشروع القومى للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، تأليف مادهورپانيكار ، ترجمة وتعليق وتحقيق أحمد فؤاد بليغ ، طبعة ثانية منقحة ، ١٩٩٨ ، الحاشية ٥٤ بالفصل الأول . وتشتمل هذه الحاشية اقتباساً من ياقوت الحموى ، كتاب معجم البلدان نأخذ منه العبارة التالية : « وساروا (التجار) مجدين بعناية حتى يقدموا الموضع الذى يحجز بينهم وبين أصحاب التير فإذا وصلوا ضربوا طبولاً ... فإذا علم التجار أنهم قد سمعوا الطبل أخرجوا ما صحبهم من البضائع ... ثم يأتى التجار بعضهم فيأخذ كل واحد منهم ما وجد بجانب بضاعته وينصرفون بعد أن يضربوا طبولهم ... » كذلك يرد بالصفحة ٣٤٤ ، الحاشية ٣٥ ، بالمرجع نفسه ، اقتباس آخر عن التجارة الصامتة نقلا عن صبيح الأعشى .

(١٤٩) سوندرستروم ، The Trade of Guinea ، الصفحات ٢٢ إلى ٢١ و ٦٦ إلى ٧٣ .

(١٥٠) جريدة نوى قيمس ، عدد ٢٦ يناير ، ١٩٧٢ ، الصفحة ١٩ .

لازمة لتيسير التبادل . وفى القرون السابقة على الاستعماري كانت توجد مجموعة متنوعة من العملات أهمها الذهب والودع وقطع القماش الطولية والنحاس وقضبان الحديد .

والذهب كان شائعا على نطاق جزء كبير من السودان الغربى ، وكذلك فى الأجزاء الوسطى من منطقة الغابات ، مثل أشانتى ، بدءاً من القرن الحادى عشر فصاعدا ، وربما قبل ذلك . وكانت العملات الذهبية تتخذ شكلين رئيسيين : التبر (شذرات الذهب مخلوطة بتراب الأرض) الذى كان ينقل فى أكياس صغيرة ويقاس على ميزان محمول ؛ والمثقال (وهو تسمية بديلة للدينار) الذى كان يستخدم سواء كعملة أو كوحدة وزن للتبر.^(١٥١) ويعتقد أن المثقال الذى كان يُسكّ فى نِكّي (الموجودة الآن فيما هو داهومى الشمالية) كان له تداول واسع فى النصف الشرقى من السودان الغربى فى أوائل القرن التاسع عشر .

أما قوائم الودع ، سلعة التصدير الرئيسية من جزر ملديف ، فكانت تستخدم كعملة فى عدة أجزاء من العالم ، من بينها جزء كبير من أفريقيا . وكانت القواقع فى أول الأمر تستورد إلى أفريقيا الغربية عبر طريق برى من شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، وكانت مستخدمة فى الأسواق الرئيسية فى النيجر الأوسط منذ القرن الحادى عشر على الأقل . وقد انتشر الودع غربا إلى موريتانيا قبل القرن الخامس عشر ؛ وشرقا إلى بلاد الهوسا فى بداية القرن الثامن عشر ، ووصل إلى برنو فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وجنوبا إلى الغابات بين ساحل العاج ودلتا النيجر ، حيث اندمج مع الودع الذى كان التجار الأوروبيون يستوردونه عن طريق البحر منذ القرن السادس

(١٥١) ماريون چونسون ، "The Nineteenth - Centruy Gold "Mithqal" in West and North Africa" ، فى مجلة چورنال أوف أفريكان هيسستورى ، العدد ٩ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥٤٧ إلى ٥٦٩ .

عشر . وقد كان الودع هو العملة الأكثر انتشارا فى أفريقيا الغربية ، وواصل التوسع من حيث المساحة والحجم حتى أواخر القرن التاسع عشر ، وفى هذا التاريخ كان يستخدم فى جميع أنحاء المنطقة عدا ساحل غينيا العليا وأراضيها الداخلية (من السنغال حتى ليبيريا) ونيجيريا الشرقية .

وإلى جانب الذهب كانت النقود القماش والعملات المعدنية موجودة فى أجزاء كثيرة فى أفريقيا الغربية ، ولكن لم تكن لها الغلبة إلا فى الأماكن التى فشل الودع فى التغلغل إليها . وكانت القطع الطولية من الأقمشة القطنية ذات أهمية خاصة فى برنو فى القرن الثامن عشر ، وفى أجزاء من سنغميا ، لاسيما بين الولوف ، فى القرن التاسع عشر . وقد استخدمت نقود حديدية مختلفة الأنواع فى ساحل غينيا العليا ، وكانت القضبان والأسلاك النحاسية متداولة فى الجزء الشرقى من دلتا النيجر ، وفى برنو ، قبل القرن الثامن عشر^(١٥٢) . وقد كان منشأ هذه العملات المعدنية موضوع مناقشة هامة لأنها تصوير آخر للفرضية المنتشرة التى مفادها أن جميع الظواهر الاجتماعية المعقدة التى وجدت فى أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى كان منشؤها مكاناً آخر ما لم يكن هناك دليل شديد الوضوح ينقض ذلك . غير أنه يبدو من غير الضرورى اللجوء إلى نظريات الأصل المصرى أو الشرقى للعملات المعدنية ، إذ أن هذه العملات كان يمكن بسهولة أن تتطور فى أفريقيا الغربية نفسها ، والأرجح أن ذلك هو ما حدث .

(١٥٢) الدراسة الجديرة بالاعتماد عن أفريقيا الغربية هى ، ماريون جونسون ، "The Cowrie Currencies of West Africa" ، فى مجلة **جونا لوف أفريكان هيسٽورى** ، العدد ١١ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٧ إلى ٤٩ و ٣٣١ إلى ٣٥٣ .

(١٥٣) يشار فى الفصل الثالث ، الفرع الثانى ، من هذا الكتاب ، إلى المانيلاً - وهى عملة من النحاس على شكل حدة الحصان - فيما يتعلق بالتجارة الخارجية .

والمسألة التي نحن بصدد حلها الآن هي بيان وظيفة هذه العملات التي كانت موجودة في حقبة ما قبل الاستعمار . ويعتبر تصنيفها كعملات « انتقالية » مفيدا في جذب الانتباه إلى فئة تقع بين المقايضة الصرفة من ناحية والأنظمة النقدية للمجتمعات الصناعية المتقدمة من ناحية أخرى ، ولكن ضرر هذا التصنيف أنه يضم مجموعة واسعة من العملات يمكن ألا تجمع بينها الخواص نفسها . وثمة تصنيف أكثر نفعاً هو ذلك الذي يقسم العملات الانتقالية إلى نوعين . أولاً ، هناك عملات ذات غرض عام تستهدف المساعدة على تحقيق السيولة ، ويمكن مبادلتها في يسر مقابل جميع السلع والخدمات بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي للأطراف المعنية . وجدوى هذه العملات يمكن الحكم عليها بكفاءتها في تشجيع التبادل « الحديث » . ثانياً ، هناك عملات ذات غرض خاص تستهدف التحكم في السيولة ، ولا يمكن أن تستخدم إلا لشراء مدى محدود من السلع غير القابلة للتحويل بسهولة إلى العملات الأخرى . ولايجوز تفسير هذه العملات بأنها أدوات حداثة ، لأنها كانت تسود في مجتمعات لم تكن لمبادئ السوق أهمية فيها ، ولأن غرضها الرئيسي كان ترسيخ الهيكل الاجتماعي .

والمسألة الرئيسية مسألة تطبيقية : وهي ما إذا كان ينبغي تصنيف العملات في أفريقيا الغربية في حقبة ما قبل الاستعمار على أنها نقود ذات غرض عام أم ذات غرض خاص . ويرى أصحاب المدرسة الواقعية أن العملات الانتقالية في أفريقيا عملات ذات غرض خاص . وهم يستخلصون هذا الاستنتاج من الافتراض القائل بأن مبادئ السوق كانت هامشية ، وأن ذلك أيضاً ، كما يزعمون ، تؤيده شواهد تاريخية . والتفسير الواقعي جدير باهتمام شديد لأنه كان يتردد كثيراً ، بل وبقوة بين الحين والآخر . وربما كان أفضل اختبار لدقته

هو رؤية ما إذا كان يلبي مفهوم پوليانى الخاص بأن « ينبوع المفهوم الواقعى هو الاقتصاد التطبيقي » .

وإذا حكمنا بهذا المعيار ، فإن أساس رأى الواقعيين يبدو واهيا بعض الشيء ، إذ أن تعميمات دالتون مستمدة فى الأساس من إعادة فحص دراسة سابقة لأحد العلماء عن النقود الودع فى جزيرة روسيل (غينيا الجديدة) بالمحيط الهادى.^(١٥٤) ومن المناسب أن نلاحظ فى هذا الصدد أن بوسبيسيل وإبشتاين قد أوضحا أن النقود الودع كانت بالفعل تؤدي وظيفتها كعملة ذات غرض عام فى المحيط الهادى.^(١٥٥) كما أن حجة بوهانان مستخلصة بدرجة كبيرة من عمله الميدانى بين التيف ، وهم شعب هام ومثير ، وإن كان تعداده أقل من واحد فى المائة من سكان أفريقيا الغربية الحاليين.^(١٥٦) وتدلل دراسة لاثام للأثار التاريخية المرتبطة بالنقود النحاسية على أن تفسير بوهانان لا ينطبق على نيجيريا الشرقية فى مجموعها ، وتوحى بأنه ربما يكون أيضا قد أخطأ فيما يتعلق بالمنطقة الأصغر كثيرا التى يقطنها التيف.^(١٥٧) وكانت القضببان النحاسية صالحة لجميع السلع والخدمات ، وكانت تجزأ إلى فئات صغيرة (أسلاك) بغية تيسير التبادل . وتقتصر دراسة پوليانى للودع على داهومى الجنوبية فى القرن

(١٥٤) جورج دالتون ، "Primitive Money" ، فى مجلة أمريكان أنثروبولوجست ، العدد ٦٧ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٤٤ إلى ٦٥ .

(١٥٥) ليوبولد بوسبيسيل ، Kapauku Papuan Economy ، بيل ، ١٩٦٣ ؛ ت . سكارلت إبشتاين ، Capitalism, Primitive and Modern ، كانبير ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٩ إلى ٢٦ .

(١٥٦) پول بوهانان ، "The Impact of Money on an African Subsistence Economy" ، فى مجلة جورنال أوف إيكونوميك هيستورى ، العدد ١٩ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ٤٩١ إلى ٥٠٣ .

(١٥٧) ج . هـ . لاثام ، "Currency, Credit and Capitalism on the Cross River in the Colonial Era" ، فى مجلة جورنال أوف إيكونوميك هيستورى ، العدد ١٢ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٥٩٩ إلى ٦٠٥ .

الثامن عشر ، وتستعين بمجموعة مختارة محدودة من المصادر المتاحة.^(١٥٨) وقد كشفت دراسة ماريون جونسون الشاملة عن نقائص هامة في عمله.^(١٥٩) وكان الودع والذهب يشكلان نظاما واحدا للعملة على نطاق جزء كبير من أفريقيا الغربية ، وفي بعض الأحيان كان سعر الصرف بينهما يُثبت وفي أحيان أخرى يترك عائما . وكان النظام يرمى إلى مساعدة التجارة ، وليس من قبيل المصادفة أنه كان يخدم منطقة كانت التجارة البعيدة فيها نشطة بوجه خاص . والنجاح الذى حالف الودع يسهل تفسيره . فحجمة وشكله كانا يجعلان تناوله يسيرا ، وعدة مريحا ، وتزييفه مستحيلا ، على حين أن درجة تحمله ومتانته كاننا تعينان أنه من المستطاع ادخاره فى أمان لسنوات كثيرة . كما أن الودع ، برغم أنه كثيرا ما كان يستخدم باعتباره فكّه (عملة) صغيرة مقابل الذهب ، كان يمكن مضاعفته للأغراض المحاسبية بوحداث مُنمّطة (معيارية) (خيوط و «رؤوس» وأكياس) . وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن أميس أوضح أن العملة القماش التى استخدمها الولوف كانت متوفرة فى مضاعفات منمطة ، مقبولة للدفع مقابل الأصناف الخاصة بكل من «معيشة الكفاف» والمكانة.^(١٦٠)

(١٥٨) كارل بوليانى ، *Dahomey and the Slave Trade* ، سياتل ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٧٣ إلى ١٩٤ . وتشمل مناقشة بوليانى عددا من التعبيرات الملتبسة ، ولكن من الإنصاف أن نشير إلى أن كتابه تعين إعداده للنشر بعد وفاته .

(١٥٩) وكذلك فإنه يلزم تنقيح آراء بوليانى بشأن المسألة ذات الصلة ، أى مسألة تجارة الأونس (الأونس وحدة وزن تساوى ٢٨.٣٥ جراما) . انظر ، ماريون جونسون ، "The Ounce in Eighteenth - Century West African Trade" ، فى مجلة *جورنال أوف إيكوتوميك هيسٽورى* ، العدد ٧ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٩٧ إلى ٢١٤ .

(١٦٠) د . و . أميس ، "The use of a Transitional Cloth - Money Token Among the Wolof" ، فى مجلة *أمريكان أنثروپولوجست* ، العدد ٥٧ ، ١٩٥٥ ، الصفحات ١٠١٦ إلى ١٠٢٣ .

ويوضح الاستعراض السابق أن العملات الرئيسية في أفريقيا الغربية في حقبة ما قبل الاستعمار كانت تؤدي وظيفتها كعملات ذات غرض عام ، وكانت لها خواص النقود الحديثة . وكل عملة منها كانت تعمل كوسيط للتبادل ، وكمقياس عام للقيمة ، وكوعاء للثروة ، ومعياري للدفع المؤجل . ويتسق هذا التفسير اتساقا تاما مع الحجة المقدمة فيما سبق من هذا الفصل ، ومفادها أن مبادئ التجارة والسوق كانت في حقبة ما قبل الاستعمار أكثر شيوعا مما اعتقد بعض الكتاب . وما زال مفهوم النقود ذات الغرض الخاص محتفظاً بقيمته كأداة نظرية ، ويمكن أن توجد أمثلة موثوق فيها لتصوير الطرق التي كانت تعمل بها.^(١٦١) وفضلا عن ذلك ، فمن الانصاف أن نشير إلى أن النقود ذات الغرض العام في أفريقيا الغربية لم تكن تتقاسم بدقة نفس الخواص : فهناك مجال للنظر في مزايا الودع مثلا بالمقارنة بالقماش ؛ ولدراسة الأسباب التي تشكل أساس الحدود بين مختلف مناطق العملات ؛ وتحليل الوظائف النقدية المتنوعة للدولة . غير أن الاستنتاج الرئيسي ما زال صحيحا : وهو أن العملات الأساسية في أفريقيا الغربية كانت تساعد على توسيع التجارة ، وليس على عرقلتها . ويوضح ما لدينا من شواهد أن هذه العملات كانت ملائمة لاحتياجات العصر . ولم تحلّ عملات العالم الصناعي محلها إلا في القرن التاسع عشر ، عندما أصبحت أقل كفاءة .

إن وجود التجارة المنتشرة والعملات ذات الغرض الخاص يوفر الأسس لافتراض أن أفريقيا الغربية في حقبة ما قبل الاستعمار كانت أيضا لديها سوق

(١٦١) تعتبر بطاقات الحصص (أغذية وملابس وغيرها - المترجم) وطوابع المزابنة (طوابع تعطى للمشتري كلما اشترى من متجر تشجيعا له ، وتجمع هذه الطوابع في دفتر وتصرف بعد ذلك - المترجم) مثالين للعملات ذات الغرض الخاص في المجتمعات الصناعية .

لرأس المال. ونؤكد أدلة سوندستروم أن تلك كانت هي الحالة.^(١٦٢) وفي رأينا (وإن كان ذلك أساسا لحفز آخرين على النظر بتفصيل أكثر هذا الموضوع الذى لم يلقى الاهتمام الكافى) أن مؤسسات الائتمان فى أفريقيا الغربية يمكن تقسيمها ، على أساس وظائفها الأولية ، إلى مجموعتين . أولاهما ، أنه كانت توجد روابط ائتمانية صغيرة ، مثل الإيسوسو عند اليوربا ، كان يقوم بتنظيمها الأقارب أو مجموعات الأصدقاء ، وكانت مكرسة أساسا لأغراض اجتماعية ، مثل جمع الأموال للجنازات . ثانيتهما ، أنه كانت توجد سوق تجارية لرأس المال تخدم الاحتياجات الاقتصادية على المستويين المحلى وفيما بين الأقاليم . وفيما يتعلق بالاحتياجات المحلية من الهام التأكيد ، مرة أخرى ، على أن الجماعات الصغيرة لم تكن بالضرورة متجانسة ، وعلى أنه كان من الممكن أن يصبح أعضاء المجتمع الفقراء مدينين للجيران الأكثر ثراء . ومن الموضوعات التى تتطلب مزيدا من البحث والدراسة مدى المديونية المحلية وأسبابها (لاسيما فى علاقتها بتوفر الأرض) . فعلى مستوى ما بين الأقاليم من الواضح أن التجار المحترفين كثيرا ما كانوا يحتاجون إلى تمويل أنشطتهم عن طريق الحصول على الائتمان ، لأن استثمارهم الأولى كان عاليا ولأن العائد كان يتأخر طويلا . وكان يتم الحصول على رأس المال التجارى من التجار الزملاء ومن رجال المصارف المتخصصين ومقرضى النقود . وكان لدى المستودعات الكبيرة رجال مصارف يستثمرون الأموال بالنيابة عن المودعين ، ويديرون نظاماً يمكن عن طريقه تحويل الائتمانات إلى أطراف ثالثة ؛ وصرافون يضاربون فى قيم العملات ؛ وسوق للعمليات الآجلة فى السلع الرئيسية المتداولة فى التجارة البعيدة . وكانت أسعار الفائدة تعكس ندرة رأس المال

(١٦٢) The Trade of Guinea ، الصفحات ٣٤ إلى ٤٤ .

والمخاطر التي تنطوي عليها غالبية عمليات الإقراض ، ونادرا ما كانت تقل عن مائة في المائة سنويا . وكان الضمان يعطى بطرق مختلفة ، برغم أن غالبية الاتفاقات الائتمانية كانت تقوم على الاتصالات الشخصية من النوع الذي أشير إليه سابقا فيما يتعلق بالديولا والهوسا . وكان من المعتاد أن يجرى ترتيب التسهيلات الائتمانية بحضور شهود ، وأن يتم ضمانها إما بإيداع سندات تقدمها أطراف ثالثة ، أو بتقديم أملاك (ماشية ، بيوت ، أرض) كضمان . أما أعضاء المجتمع الفقراء فكثيرا ما كانوا يلجأون إلى رهن أنفسهم كوسيلة لضمان سداد الدين . وقد كان رهن النفس نظاما يقضى بأن يعمل المدين أو شخص ينوب عنه (من الأقارب عادة) لدى دائه من غير أجر إلى أن يتم سداد الدين . وكانت تستخدم أيضا عقوبات قانونية ، كما كان لدى غالبية المجتمعات قوانين تحدد الأنواع المختلفة للقروض أو ترسم الإجراءات الخاصة باسترداد الديون . وكان ذلك صحيحا سواء في الدول الإسلامية في السودان الغربي ، التي لم يكن للتحريم الديني للقروض الربوية فيها تأثير كبير على السوق النقدية التجارية ؛ أو في الدول « الوثنية » في منطقة الغابات ، مثلما كانت الحال في ممالك اليوريا .^(١٦٣)

والسمة المميزة المتبقية لنظام التوزيع التي ينبغي النظر فيها هي النقل . ومن اليسير تحديد المصادر التي تستبعد وسائل النقل في حقبة ما قبل الصناعة باعتبارها وسائل « بدائية » ، ولكن الأمر الأصعب هو إيجاد مصادر تدعم هذا الحكم عن طريق تعريف المصطلحات ، ودراسة التكاليف والمنافع لمختلف

(١٦٣) ج . هوبكنز ، "A Report on the Yoruba" ، في مجلة *چورنال أوف نى هيسٽوريكال سوسايتى أوف نيجيريا* ، العدد ٥ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٩٠ إلى ٩٢ .

وسائل النقل فى عصر ما قبل السكك الحديدية . ومثلما جرت العادة فقد عانت القارة السوداء معاناة خاصة فى هذا الصدد . كما أن الرواية المألوفة بأن « أفريقيا جنوبى الصحراء الكبرى لم تخترع العجلة قط »^(١٦٤) ، إنما تستخدم عادة كمؤشر على تأخر المنطقة بالمقارنة بأجزاء العالم الأخرى . وسيوجد من يجادل هنا بأن الآراء العامة التى تعلن بشأن الطبيعة البدائية للنقل فى حقبة ما قبل الاستعمار إنما تخفى مشاكل معقدة وهامة : ففى المقام الأول يمكن أن تكون هناك معان مختلفة للصفة « بدائى » فى سياق النقل ، وهى معان لاتنطبق كلها على أفريقيا . ثانيا ، بما أن أوروبا بدورها لم تكن قد اخترعت العجلة ، فإن الأصول المستقلة لهذه الأداة ليست هى التى تتطلب الاستقصاء بقدر ما تتطلبه العوامل التى تحكم انتشار المبتكرات التقنية وتطبيقها ؛ أخيرا ، تجدر ملاحظة أن امتلاك معرفة تقنية متقدمة لايعنى بالضرورة السير على الطريق إلى التنمية الاقتصادية ، كما دلت على ذلك دراسة نيدهام الممتازة عن الصين.^(١٦٥)

وقد كانت الاتصالات البرية تقوم بالكامل على طاقة الحيوان والبشر . وكان من أعظم ابتكارات النقل فى عصر ما قبل الاستعمار إدخال الجمل . فهذا الحيوان غير العادى كان الوسيلة الأساسية للنقل فى الصحراء قرابة ألفى سنة . وقد كان موجودا فى شمال أفريقيا فى القرن الأول قبل الميلاد ، وأصبح معروفا على نطاق الصحراء الكبرى خلال القرون المبكرة من العصر المسيحى . والجمل كان أكثر كفاءة فى ظروف الصحراء من الخيول والثيران التى كانت

(١٦٤) پ . ت . باور ، -Economic Analysis and Policy in Underdeveloped Coun- tries ، ١٩٦٥ ، الصفحة ٤٧ .

(١٦٥) جوزيف نيدهام ، Science and Civilisation in China ، المجلد الأول ، كمبردج ، ١٩٥٤ . وقد نشرت مجلدات أخرى ، ومازالت هذه الدراسة الضخمة ماضية فى طريقها .

مستخدمة من قبل ، وظل تفوقه مستمرا دون اعتراضٍ أو تحدٍّ حتى مقدم السيارة فى العقد الثالث من القرن الحالى . وكانت الجمال تربي خصيصا للنقل فى الصحراء الكبرى ، ويتولى تربيتها بدو الصحراء ، مثل الطوارق ، وكان باستطاعة الحمل أن يحمل ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ باوند عبر الصحراء . ولم يكن الحمل يتوغل بعيدا جدا داخل السودان الغربى ، ومرجع ذلك أنه كان يفضل علف الصحراء الخشن ، كما كان قابلا للإصابة بالأمراض ، مثل مرض النوم . وفى مستودعات شمالية ، مثل تمبكتو ، كانت السلع تنقل إلى الحمير والثيران التى كانت أكثر ملائمة لظروف السفانا . وقد كانت الحمير هى دواب الحمل الرئيسية فى السودان الغربى ، وكانت تحمل قرابة مائة باوند ، وذلك أقل كثيرا مما تحمله الثيران ، ولكن الحمير كانت أرخص ثمناً وعلفاً ، كما كانت أسرع وأكثر فعالية عبر الأرض الوعرة . وكانت الحمير ، شأن الجمال ، تربي خصيصا لأغراض النقل . وكان للحمير التى يربيهها موسى سمعة عالية بوجه خاص فى التجارة البعيدة ، وكان تجار الهوسا يشترونها فى سلّجا ، ويستخدمونها فى نقل جوزة الكولا فى رحلة عودتهم إلى دورهم . وعند الأسواق الواقعة على الحدود بين السفانا والغابات ، مثل سوق سلجا ، كانت البضائع التى تسافر فى اتجاه الجنوب ينقلها حمّالون ، لأن استخدام دواب الحمل فى الغابة كان يعوقه ائتلاف من الأمراض الطفيلية ونقص المراعى . والحمّالون المحترفون ، الذين كانوا فى أغلب الأحوال من الرقيق ، كان الواحد منهم يستطيع أن يحمل ما بين ٥٥ ، ٦٥ باوند، وأن يقطع فى المتوسط حوالى عشرين ميلا فى اليوم .

وكان النقل المائى مستخدما كلما أمكن ، فقد كان من المعروف أنه أرخص وسيلة لنقل السلع السائبة (السلع الصب أو غير المعبأة) عبر المسافات الطويلة . غير أن الملاحة كانت صعبة عبر كثير من الأنهار فى أفريقيا الغربية : إذ كان

يوجد بعدد منها شلالات خطرة ، وكان بعض منها يفيض خلال موسم الأمطار ، وكانت أنهار أخرى تفتقر إلى المياه في موسم الجفاف . وكان الكنو (زورق طويلة خفيف مدبب الطرفين يقاد بمجداف) أفضل قدرة من القوارب الأخرى على التعامل مع هذه الصعاب ، وقد كان المستخدم منه في أفريقيا الغربية متفاوت الحجم ، وكان بعضه يبلغ طوله ثمانين قدما أو أكثر ، ويستطيع حمل عدد يصل إلى مائة فرد.^(١٦٦) وكانت غالبية أنواعه تُدفع بالمجاديف ، برغم أنه كانت تستخدم أشعة صغيرة في بعض المناطق . وكان النقل المائي التجاري ذا أهمية خاصة في بحيرة تشاد ، ونهرى النيجر والسنغال ، وقطاعات من نهر الفولتا ، وأنهار أخرى متعددة أصغر حجما في الغابات وعلى امتداد الساحل ، لاسيما حيث كانت مصاب الأنهار والبحيرات الضحلة القريبة من الساحل توفر سترا من أمواج المحيط وعواصفه . وكان الممر المائي الداخلى الأكثر حركة ونشاطا هو القطاع الأوسط من نهر النيجر ، الذى يربط تمبكتو بالمركزين التجاريين والإداريين : چنى (على بعد ٢٥٠ ميلا أعلى النهر) وغاو (حوالى المسافة نفسها فى اتجاه مجرى النهر) .^(١٦٧) ففى هذا الجزء من النهر كانت تستخدم مئات القوارب منذ القرن الثالث عشر ، وربما قبل ذلك . وكانت بعض قوارب الكنو تحمل ما بين عشرة أطنان وثلاثين طنا من البضائع ، بما فى ذلك المواد الغذائية وكذلك سلع الترف الخاصة بالتجارة البعيدة .

(١٦٦) روبرت سميث ، *The Canoe in West African History* ، فى مجلة *چورنال أوف أفريكان هيسٲورى* ، العدد ١١ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٥١٣ إلى ٥٣٣ .
 (١٦٧) م . يتموئسكى ، "Le Niger, Voie de communication des grands états du Sou-dan occidentale jusqu'à la Fin du XVI^e siècle" ، فى مجلة *أفريكانا بوليتان* ، العدد ٦ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٧٣ إلى ٩٥ .

وبفضل النقل المائي أصبح مجمع النيجر الأوسط واحدا من أكبر مراكز التجارة في أفريقيا في عصر ما قبل الاستعمار . فقد شجع على نمو المهن المتخصصة ، مثل البناء وتشغيل الكنو ؛ وأدى إلى نشأة مدن متخصصة مثل ميناء كابارا الذي كان يخدم تمبكتو ؛ وأسهم في الوحدة السياسية والاقتصادية للإمبراطورية مالي والسنگي .

ويمكن بحث كفاءة نظام النقل بثلاث طرق . وباتباع هذا الإجراء يكون ممكنا التوصل إلى فهم أفضل لما تعنيه وسيلة متأخرة أو بدائية للاتصال . أولا ، إن توفر النقل من الناحية المادية يثبت حجم السوق من الزاوية الجغرافية . ومن المؤكد أن النقل في أفريقيا الغربية كان يوفر تغطية واسعة ، إذ كان يربط القوافل بالأسواق الدورية ، ويقدم عن طريق التحميل فوق الرؤوس ما كان من الناحية الفعلية خدمة من الباب للباب . ثانيا ، أن طاقة النظام على الشحن تحدد الحجم المحمول . وللهولة الأولى يبدو أن النقل الأفريقي كان يشوبه الخلل في هذا الصدد . ومن حسن الطالع أن هذه الفرضية يمكن اختبارها على ضوء أحداث القرن التاسع عشر ، عندما حدثت زيادة ضخمة في حجم السلع المنقولة دون حدوث أى تغيير في أساليب النقل الموجودة . ولذلك يبدو من غير المرجح أنه كان ثمة نقص في طاقة الشحن . ثالثا ، أن تكلفة النقل تحدد عمق السوق من الزاوية الاجتماعية . وهنا لا يوجد شك في أن أساليب النقل الأفريقية كانت تُعوّزها الكفاءة . إذ يصعب تقييم تكاليف النقل ، ولكن من الواضح أن القيمة المضافة في التجارة البعيدة كان لها وزنها .^(١٦٨) وكان

(١٦٨) من أجل تقييم تكاليف النقل بدقة من الضروري أن تؤخذ في الحسبان التكلفة الرأسمالية لكل شكل من أشكال النقل ، وتكاليف الصيانة ، والعمر المتوقع لوسيلة النقل ، وقيمة إعادة بيعها ، إن وجدت . فضلا عن أن السلع الترانزيت (العابرة) كانت تدفع رسوما متعددة . وهذه النفقات كانت تنعكس في ثمن السلعة عند جهة الوصول النهائية ، ويلزم تمييزها عن تكلفة التنقل .

التحميل فوق الرؤوس باهظ التكلفة بوجه خاص ، ولم يكن ممكنا نقل سلع بهذه الوسيلة إلا عبر مسافة قصيرة قبل أن تتجاوز تكلفة النقل الربح على المبيعات . ويفسر ذلك لماذا لم يكن التحميل على الرؤوس يستخدم في التجارة البعيدة إلا فى أجزاء من الغابات ، حيث لم يكن يوجد بديل له ، وفى الحالات التى كان الناقل فيها رقيقاً مقدراً بيعه فى نهاية الرحلة . أما المواد الغذائية وغيرها من أصناف الاستخدام اليومي فنادرا ما كان يمكن نقلها بأية وسيلة من وسائل النقل إلى أماكن تبعد كثيرا عن منطقة الإنتاج . وحالة تمبكتو هى استثناء يثبت القاعدة ، لأن المدينة كان باستطاعتها استخدام طريق النيجر الرخيص نسبيا ، كما كان باستطاعتها أيضا أن تدفع مقابل البضائع المستوردة من حصيلة التجارة الخارجية . ومع ذلك ففي القرن التاسع عشر كان سعر الأقمشة المستوردة فى تمبكتو أعلى من مثيله على الساحل بما يتراوح بين مرتين وثلاث مرات ونصف المرة . وكانت جوزة الكولا ، التى هى اليوم أحد أصناف الاستهلاك الشائعة ، ترفاً يتمتع به الاثرياء نسبيا فى فترة ما قبل الاستعمار . وفى أواخر القرن التاسع عشر كانت الجوزة الواحدة من الكولا التى تشتري فى جونچا ، فى منطقة الإنتاج ، مقابل خمس وحدات من الودع ، تباع مقابل ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ وحدة من الودع فى الوقت الذى تصل فيه إلى بحيرة تشاد (على بعد قرابة ١٢٥٠ ميلا) .^(١٦٩)

والعيب الأساسى فى النقل الأفريقى كان تكلفته العالية . والمسألة التى ينبغى النظر فيها الآن هى ما إذا كان هذا العائق قد ازدادت خطورته بسبب عدم وجود العجلة . ومن الممكن أن يعزى افتقاد النقل الذى يستخدم العجلة إلى

، "Memorandum on the British Possessions in West Africa" ، H . J . Reid ، C . o 879 / 49 (١٦٩)

٢١ مايو ١٨٩٧ ، مكتب السجلات العامة .

الجهل . غير أنه توجد الآن شواهد على أن المركبات والعربات التى تجرها الخيول كانت تعبر الصحراء الكبرى قبل ميلاد المسيح بقرابة خمسة قرون ، ولما كانت أفريقيا الغربية قد ظلت على اتصال بالعالم العربى فى القرون التالية ، فإن يبدو من غير المحتمل أن يكون هذا التفسير كافيا . وبدلا من ذلك فإنه يمكن القول إن الأفارقة كانوا يعلمون بوجود العجلة ، ولكن لكونهم يفتقرون إلى سرعة البديهة بالمقارنة بقاطنى القارات الأخرى ، فقد عجزوا عن ابتكار أساليب لاستخدامها بما يعود عليهم بالنفع . وفى اعتقادنا أن هذا الرأى بدوره غير دقيق . والأمر الأكثر احتمالا أن النقل باستخدام العجلة لم يكن مطبقا سواء لأنه كان غير مناسب للظروف الأفريقية ، أو لأن تكلفته العالية لم تكن يبررها تحقيق عائدات أكبر بدرجة تتناسب معها .

وفى منطقتين من أفريقيا الغربية كانت الظروف البيئية تعنى أن المجال محدود أمام النقل باستخدام العجلة . ذلك أنه فوق رمال الصحراء الكبرى وصخورها كان الحمل وسيلة أكثر كفاءة للنقل لدرجة أنه حل محل العجلة فى تاريخ مبكر . وفى الغابات كانت صعوبة الاحتفاظ بحيوانات الجر تخفض بدرجة كبيرة قيمة العربات ذات العجلات . غير أنه فى السودان الغربى كانت الخيول والثيران موجودة ، وكان النقل باستخدام العجلة ممكنا . وكانت المشكلة فى هذه الحالة هى أن الكسب المتحقق من قوة الجر الأكبر ربما كانت تلغيه التكاليف الرأسمالية للعربات والمركبات وحيوانات الجر وتكاليف صيانتها ، وكذلك المعدلات الأبطأ لتقدم العربات ذات العجلات . وبما أن حيوانات الجر لم تكن مستخدمة فى الزراعة ، فإن تكلفة الاحتفاظ بها لمجرد أغراض النقل خلال الموسم الجاف كانت أعلى بكثير من مثيلتها فى أجزاء العالم الأخرى التى يوجد بها مجال للجمع بين الوظيفتين . والحصان ، أقوى حيوانات الجر ، كان

باهظ التكلفة ، ويحتاج إلى كميات كبيرة من العلف والمياه ، وسريع التعرض للأمراض.^(١٧٠) وكان الحصان يستخدم للأغراض العسكرية وفي المناسبات الاحتفالية ، ومازال رمزا للوجاهة الاجتماعية حتى اليوم . وربما تكون رداءة نوعية الطرق قد قللت بدرجة كبيرة من كفاءة العربات ذات العجلات ، كذلك ربما تكون تكلفة تحسين نظام الطرق أمرا مانعا ، لاسيما في المناطق التي كان سكانها متناثرين بوجه عام . وكانت دواب الحمل هي السائدة بسبب رخص ثمن شرائها نسبيا ، وقلة تكلفة تشغيلها ، وملاءمتها للأرض التي تعمل فوقها .

ويمكن اختبار الحجة السابقة على ضوء الشواهد التي توفرها إحدى أولى المحاولات لإدخال النقل باستخدام العجلات في جزء من السودان الغربي .

في يناير ١٩٠٥ وصلت أول قافلة للعربات إلى زاريا قادمة من زونچيرو ، وقد أمكن بصورة مؤقتة تحاشي الصعاب الناشئة عن ضرورة الاعتماد فقط على الحمالين البشر ، برغم أن العربات كانت تعجز عن مواصلة السير بمجرد أن يبدأ موسم الأمطار . وقد بذل كل جهد ممكن لترتيب نظام كفاء خلال الموسم الجاف ١٩٠٥ - ١٩٠٦ . وكان الصنّاع والسائقون يستوردون حتى من الهند ، وثبت أنهم على أعلى قدر من الجدوى ؛ وقد أقيمت محطات لتوفير الأعلاف على طول الطريق ؛ وألحق بالإدارة طبيب بيطري . وعلى الرغم من كل هذه الجهود ، فإن تكلفة النقل بالعربات لم

(١٧٠) فيما يتعلق بمزايا كل من الخيول والثيران ، انظر ، ا. بيرفورد ، "Heavy Transport in Classical Antiquity" ، في مجلة إيكونوميك هيسستوري ريفيو ، العدد ١٣ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ١ إلى ١٨ .

تكن أقل بدرجة تذكر من تكلفة الحمالين.^(١٧١)

ويبدو معقولا أن نخلص إلى أن عدم وجود العجلة كان مسألة قرار أكثر منها مسألة مصادفة أو جهل ، وأن وجود العربات ذات العجلات في أفريقيا الغربية لم يكن من شأنه أن يخفض تكاليف النقل خلال فترة ما قبل الاستعمار .

وعلى الرغم من أن العجلة تعتبر عادة رمزا للتقدم الاقتصادي ، فإنه يجدر أن نتذكر أن العربات ذات العجلات لم تحقق ميزة حاسمة على أشكال النقل الأخرى حتى الثورة الصناعية ، مع تطور السكك الحديدية في أول الأمر ، ثم السيارة بعد ذلك . فمن قبل كان استخدام العربات ذات العجلات في أوروبا يعوقه كثير من المشكلات التي واجهتها أفريقيا . وفي أسبانيا القرن الثامن عشر ، على سبيل المثال ، فإن دواب الحمل ، لاسيما الحمير ، كانت إلى حد بعيد وسيلة النقل الأكثر أهمية ، برغم أن العربات التي تجرها الثيران كانت مستخدمة بدرجة معينة.^(١٧٢) وكانت العربات التي تجرها الثيران تحمل أكثر مما تحملها دابة الحمل بمقدار ثلاثة إلى أربع مرات ، ولكن بما أن تكلفة شرائها وتشغيلها كانت عالية ، وأن سرعة سيرها كانت نصف سرعة سير الحمار ، فإنه لم يكن باستطاعتها منافسة الحمار كوسيلة للنقل . إن المركبات لم تصبح كثيرة العدد في أوروبا الشمالية إلا مع بداية القرن السادس عشر ، وحتى عندئذ كانت مستخدمة في الأساس للنقل لمسافات قصيرة . وإلى أن تحسنت الطرق ظلت دواب الحمل الشكل الرئيسى للنقل التجارى البرى عبر المسافات

(١٧١) سير تشارلس أور ، *The Making of Northern Nigeria* ، ١٩١١ ، الصفحتان ١٨٤ و ١٨٥ .

(١٧٢) دافيد ر . رينجروس ، *Transportation and Economic Stagnation in Eight-*

eenth-Century Castille ، فى مجلة *جورنال أوف إيكونوميك هيسستورى* ، العدد ٨ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥١ إلى ٧٩ .

الطويلة . « إن طواير طويلة من هذه الحيوانات المخلصة ، المجهزة بمجموعة متنوعة كبيرة من المعدات . . . كانت تضرب في الأرض على طول الدروب الضيقة الموجودة في ذلك العصر ، وتوفر الوسيلة الرئيسية التي يمكن بها مواصلة تبادل السلع . » هذه العبارة يمكن أن تنطبق تماما على السودان الغربى ، وإن كانت قد قيلت عن إنجلترا في أوائل القرن الثامن عشر. (١٧٣) وتفيد الشواهد أنه بينما كانت تكلفة نظام النقل في أفريقيا عالية بالنسبة لأشكال النقل الحديثة ، فإنه لم يكن أكثر تكلفة من النظام الذي كان يعمل في المجتمعات الأخرى في عصر ما قبل الصناعة .

رابعا - القيود الداخلية على النمو

لقد درسنا الاقتصاد المحلى في استفاضة بسبب أهميته الطاغية في الاقتصاد ككل خلال الفترة السابقة على الاستعمار وفي الوقت الحالى ، ولأنه يعتبر عادة نقطة الانطلاق بالنسبة للبلدان الراغبة في تحقيق نمو اقتصادى . كما أن الحجب المتعلقة بوسائل بلوغ النمو ، بل والرغبة في تحقيقه ، تتأثر بدرجة كبيرة بالافتراضات بشأن السمات المميزة للاقتصادات التقليدية ، وبالمعتقدات المتعلقة بنوعية الحياة في عالم ما قبل الصناعة .

وقد تناول هذا الفصل بالنقد الافتراضات والمعتقدات المنتشرة التي وصفناها هنا بأنها خرافات أفريقيا « البدائية » و « المرحية » . وأوضحنا أن الاقتصاد المحلى في مرحلة ما قبل الاستعمار كان أكثر تنوعا مما يفترض في أغلب الأحيان ، وأنه كان يشمل على المصنوعات ، وكذلك على مدى واسع من المنتجات

(١٧٣) و . ت . چاكمان ، The Development of Transportation in Modern England ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٢ ، الصفحة ١٤١ .

الزراعية . ولم يكن الناتج يستهدف فقط تلبية احتياجات معيشة الكفاف ، بل يستهدف أيضا التجارة التي كانت منتظمة ومنتشرة وترجع إلى عصور ماضية سحيقة . وقد بين المسح الذى أجريناه للأنشطة الاقتصادية الأساسية أن تاريخها كان بعيدا عن السكون ، وأن تنظيمها كان على الكفاءة ، وأن الأفارقة كانوا سريعى التقبل للأفكار الجديدة كلما كانت مناسبة ومفيدة.^(١٧٤) كما أننى درست ورفضت تفسيرات متعددة للتأخر الاقتصادى ، قديمة وحديثة : وأوضحت أن التعليلات الجغرافية القائمة على المناخ والموارد الطبيعية تعليلات غير مرضية ؛ وأن التفسيرات السوسولوجية المرتبطة بتركيب الأسرة والحراك الاجتماعى ، والمراتب الاجتماعية ، وما يفترض أنه قيم مناهضة للرأسمالية ، تفسيرات غير مقبولة ؛ وأن التفسيرات الاقتصادية المتعلقة بكفاءة قوة العمل وتنظيم الزراعة «البداية» وحياسة الأرض الجماعية ، وما يزعم أنه مؤسسات تجارية غير وافية بالمراد ، تفسيرات غير قابلة للتطبيق . ومجمل القول أنه توجد مجموعة كاملة من المعتقدات الرائجة عن التخلف الأفريقى والتي ينبغى نبذها والتخلص منها .

وفى الوقت نفسه من الواضح أن أفريقيا ما قبل الاستعمار لم تكن تتحرك فى اتجاه ثورة صناعية أهلية . فالضغوط نحو توسيع السوق التى كانت تمارسها مناطق معينة داخل أفريقيا الغربية ، والتى كان رأس حركتها التجار المحترفون ، مثل الديولا والهوسا ، لم يكن باستطاعتها التغلب على الضغوط فى اتجاه الاكتفاء الذاتى التى كانت موجودة على نطاق المنطقة فى مجموعها . فقد كان

(١٧٤) هذا الاستنتاج يتمشى مع ما قدمه تيودور . شولتز ، Transforming Traditional Agriculture ، نيوهافن ، ١٩٦٤ ، مع الاستثناء الهام وهو أن الزراعة « التقليدية » فى أفريقيا الغربية لم تكن ثابتة لاتتبدل مثلما يوحى شولتز بأن تلك كانت هى الحال بوجه عام .

الجزء الأكبر من الناتج الكلى يتكون من المواد الغذائية وغيرها من الاحتياجات الضرورية اليومية . وهذه السلع كان يمكن الاتجار فيها محليا . ولكن ليس عبر مسافات طويلة لأن تكاليف النقل كانت تمنعها من المنافسة مع البدائل المقبولة التي كان يمكن إنتاجها محليا فى مناطق أخرى . وقد كانت التجارة المحلية ، بحكم التعريف ، تخدم سوقا على درجة من الصغر ، من حيث أعداد المستهلكين والقوة الشرائية ، لاتبرر استخدام المبتكرات المخفّضة للتكاليف ، وزيادة التخصص . وفضلا عن ذلك فإن مرونة الدخل إزاء الطلب على المواد الغذائية كانت منخفضة : فعندما يرتفع دخل الفرد ، فإن الطلب يتحول بعيدا عن المواد الغذائية وفى اتجاه البضائع المصنّعة ، مثل المنسوجات . وعندما لا يكون هناك توسع عام فى الدخل ، فإن التجارة فى السلع التى لها أكبر إمكانية للنمو تتوقف على الربط بين الجزر الاجتماعية والجغرافية للقوة الشرائية عن طريق التجارة البعيدة . وكانت المشكلة هنا أن تكاليف النقل شديدة الارتفاع ، وأن عدد المستهلكين الأغنياء نسبيا شديد الصغر ، بدرجة لاتسمح بنشأة سوق ضخمة فى السلع المصنّعة . ونتيجة لذلك كانت آثار المضاعف للتجارة البعيدة محدودة . ولم تكن تكاليف شحن الطن/ميل فى أفريقيا أعلى كثيرا منها فى أجزاء العالم الأخرى ، ولكن تكاليف النقل بالنسبة لكل مستهلك مستفيد كانت أعلى منها فى مناطق كثيرة ، لأن السكان كانوا قليلي العدد ومبعثرين . ذلك أن قلة السكان كان لها تأثيرها الحاسم فى الحيلولة دون نموا السوق لأنها كانت تشجع على الزراعة المتسعة ، وتدعم الاستيطان المتناثر ، وتولّد اتجاهات قوية نحو الاكتفاء الذاتى المحلى . وحيث كان هناك تركيز سكاني ، فإن ذلك كان يرجع جزئيا إلى أسباب دفاعية ، وبالتالي لم يكن دليلا على أنشطة تبادل متطورة ، وجزئيا إلى دوافع تجارية ، وهى حالة كان هذا التركيز فيها مرتبطاً عادة بالرق ، وبانخفاض مستوى القوة الشرائية .

كان هناك سبيلان ممكنان للإفلات من هذا الوضع . الأول عن طريق زيادة في السكان يمكن أن تغيّر نسبة الأرض إلى الأيدي العاملة ، وأن تشجع على اتباع أشكال أكثر كثافة للزراعة ، وتوفر سوقا أكبر وأكثر تركّزا . وهذا على وجه الدقة هو ما حدث في أوروبا الغربية خلال العصور الوسطى ؛ برغم أن فهمنا للعوامل المسببة للتغيرات السكانية في تلك الفترة ليس أفضل كثيرا من فهمنا للعوامل المماثلة في أفريقيا ما قبل الاستعمار .^(١٧٥) السبيل الثاني للإفلات كان من خلال الابتكار التقني الذي كان من شأنه زيادة حجم السوق عن طريق تخفيض تكاليف الإنتاج . وربما يكون قد حدث ابتكار تقني استجابة لزيادة في الطلب تحققت نتيجة لنمو سكاني (أو نتيجة لارتفاع في الدخل بين السكان الموجودين) ، أو بطريقة أخرى للتغلب على نقص العرض ، مثل نقص المواد الأولية أو الأيدي العاملة . وفي أفريقيا لم تكن توجد ضغوط أو حوافز على جانب الطلب ، في حين أنه على جانب العرض كان الخلل الرئيسي ، وهو نقص الأيدي العاملة ، يعالج عن طريق استخدام الرقيق . وكان هذا الحل يلبي احتياجات العصر ، لأنه برغم أن الأيدي العاملة كانت نادرة بالنسبة للأرض ، فإن رأس المال اللازم للابتكار التقني كان حتى أكثر ندرة . فضلا عن ذلك فإن خفض تكاليف الإنتاج لم يكن يؤدي بالضرورة إلى خفض جوهري في تكاليف التوزيع لأن رسوم النقل كانت تستأثر بنسبة كبيرة من ثمن التجزئة للسلع الداخلة في التجارة البعيدة . وكانت أفريقيا بحاجة إلى القيام بقفزة هائلة ومستحيلة تقريبا : فهي لم تكن فقط بحاجة إلى العجلة ، بل كانت بحاجة أيضا إلى المحركات البخارية ومحركات الاحتراق الداخلي .

^(١٧٥) لوجلاس س . نورث ، روبرت پول توماس ، "An Economic Theory of the Growth of the Western World" ، في مجلة إيكونوميك هيستوري ريفيو ، ٢٣ ، ١٩٧٠ ، الصفحة ١١ .

وليس معنى الإشارة هنا إلى هذه الإمكانيات أن النمو السكاني والابتكار التقنى كانا لابد أن يحدثا ثورة صناعية أهلية فى أفريقيا . فالتوسع السكاني ربما يسبب من المشاكل أكثر من تلك التى يحلها ، وأفريقيا الغربية كان يمكن أن تواجه فى النهاية وضعا مالتسيا . كما أن التحسينات التقنية كان يمكن أن يساء تطبيقها ، أو أن تستخدم لمجرد وقف الانخفاض فى مستويات المعيشة الناتج عن زيادة السكان . فالنمو الاقتصادى المتراكم المرتبط بالتقدم التقنى لم يحدث إلا فى جزء واحد من العالم الصناعى ، هو شمال غرب أوروبا . وقد حدث انحراف وحيد عن الحالة السوية ليس لأن الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لهذه المنطقة الصغيرة كان يتمتع بخواص مفتقدة فى القارات الأخرى ، ولكن لأنه من حسن الطالع أن التغييرات الطويلة الأجل فى أثمان عوامل الإنتاج كانت تجعل الابتكار المستمر ضروريا ومجزيا فى آن واحد . وقد كان ممكنا ، منذ تاريخ مبكر ، البدء فى بناء سلّم يقود إلى التقدم الاقتصادى بواسطة اختراعات "نية صغيرة الحجم ومتبادلة التأثير".^(١٧٦) وكانت هناك مجتمعات أخرى تمتلك ، حد كبير المقومات نفسها ، ولكنها عاجزة عن أن تمزجها بالطريقة نفسها . أخفقت الرأسمالية التجارية فى أفريقيا الغربية فى تشجيع التصنيع لأنه لم ، هناك مجال كبير لتطوير تكنولوجيا وسيطة . فالأرباح التجارية الفائضة تـ تستثمر فى الرقيق ووسائل الترف ، لا لأن الأفارقة يسعون فى عناد من جل أهداف غير اقتصادية ، وإنما بسبب الافتقار إلى بدائل أكثر ربحية .

(١٧٦) انظر ، على سبيل المثال ، ا . م . كاروس - ويلسون ، "An Industrial Revolution of the Thirteenth Century" ، فى مجلة إيكونوميك هيسٲورى ريفيو ، العدد ١١ ، ١٩٤١ ، الصفحات ٢٩ إلى ٦٠ .

الفصل الثالث

التجارة الخارجية :

الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي

إن أفريقيا ، شأن الصين ، لم تكن معروفة جيدا للعالم الخارجى قبل القرن التاسع عشر ، وكان مصدر المعلومات عن الداخل زيارات بين الحين والآخر قام بها رحالة جيسورون ، مثل ابن بطوطة - ماركو بولو المناطق الاستوائية. (*) غير أن الافتراض بأن القارة كانت أيضا معزولة عن الاتصالات الخارجية ، وإن كان ذا فائدة هنا فى تركيز الانتباه على العوائق الداخلية لتطور السوق ، هو افتراض غير دقيق من الناحية التاريخية وينبغى الآن التخلّى عنه . فالحقيقة أنه كانت لأفريقيا الغربية صلات تجارية خارجية وطيدة الأركان وعالية التنظيم عبر الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي . وهذه الطرق العامة ، برغم كونها بطيئة ومحفوفة بالمخاطر ، كانت تربط المنطقة بالاقتصاد الدولى قبل أن تسمح الثورة الصناعية للدول الأوروبية الرئيسية بزيادة تغلغلها فى العالم المتخلف بقرون عديدة . لقد مارست أفريقيا الغربية تجارة خارجية واسعة ، وتلك حقيقة وثيقة الارتباط بموضوع الثبات والتغير فى السوق ، لأن التجربة التاريخية تفيد أن المجتمعات التى كانت تثبط عزائمها قيود محلية كانت فى

(*) هذا التعبير ينتقص كثيرا من مكانة رحلة ابن بطوطة الفريدة فى تاريخ الأسفار والاستكشاف ، فالرحلة غطت رقعة هائلة من القارات التى كانت معروفة فى وقتها ، ولم تقتصر على المناطق الاستوائية كما يفهم من التعبير . وقد استغرقت الرحلة ثمانية وثلاثين عاما ، وبدأها ابن بطوطة عن طريق شمال أفريقيا ومصر ، وزار خلالها بلاد العرب والشام وفارس وآسيا الصغرى والقرم والقوقاز الأدنى ، ودخل القسطنطينية ومنها إلى خوارزم وبخارى وتركستان وأفغانستان ثم الهند ، ومنها إلى الصين عن طريق جزيرة سيلان والبنغال والهند الأقصى وعاد إلى طنجة . ثم قام برحلة إلى الأندلس وأخرى إلى السودان ، وبعدهما عاد إلى فاس حيث أقام حتى مات - المترجم .

بعض الأحيان تكتشف طريقا إلى التنمية الاقتصادية من خلال التجارة الدولية .

إن نظرية النمو الاقتصادى من خلال التجارة الدولية هى فى الأساس تطبيق لمفهوم التخصيص على الأمم والقارات كما قال بذلك فى الأصل آدم سميث.^(١) وحيثما قامت التجارة الخارجية بدور قاطرة للنمو ، فإنها فعلت ذلك عن طريق إقامة صلة بين مجتمعات يختلف ما تتمتع به من موارد ، سواء كانت طبيعية أو مكتسبة ، فى أوجه هامة معنية . وفى هذه الحالة يكون باستطاعة كل من المجتمعات المعنية توريد السلع التى تحتاج إليها المجتمعات الأخرى ، ولكنها لاتستطيع أن تنتجها بنفسها ، أو على الأقل لاتستطيع أن تنتجها بثمان رخيص . ومن بين العوامل المتعددة المؤثرة فى التكاليف النسبية كان النقل ذا دلالة خاصة فى تاريخ التجارة بين الأمم . وقد يستطيع أحد البلدان أن ينتج سلعة ما بثمان أرخص ، ولكن تكاليف الشحن يمكنها بسهولة أن تلغى هذا التفوق ، وبذلك لا يكون هناك ثمة مجال للتجارة . غير أنه مع افتراض وجود المؤسسات التجارية الضرورية ، والدعم السياسى ، ودرجة من النجاح فى التغلب على مشكلة النقل ، فإن الأطراف المختلفة ستجد من المفيد أن تخصص وفقا للميزة النسبية لكل منها ، مما يؤدي إلى تنمية التجارة . ويؤدي ارتفاع الدخول فى قطاع التصدير إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكى وإلى مزيد من الاستثمار فى المشروعات الإنتاجية . وبهذه الطريقة تتوزع منافع التجارة الخارجية على بقية الاقتصاد . ومن المعتاد أن يتولد النشاط الاقتصادى

(١) من أجل الاطلاع على شروح للنظرية الكلاسيكية ، ومازید عليها تفصيليا بعد ذلك ، انظر ، ج . هاربرلر ، *International Trade and Economic Development* ، القاهرة ، ١٩٥٩ ؛ راجنر نوركسه ، *Patterns of Trade and Development* ، ١٩٦١ . كما درست بعض المشاكل ذات الاهتمام الجارى فى ، هلا مفت ، *Economic Theory and the Underdeveloped Countries* ، ١٩٧١ .

الإضافي من خلال توفير السلع والخدمات لقطاع التصدير ، ومن خلال تنمية صناعات التجهيز باستخدام الواردات . والنتيجة هي تعبئة عوامل الإنتاج التي لم يكن يستفاد منها استفادة كاملة من قبل ، إما بسبب ضعف الطلب ، أو نقص الإمدادات الضرورية ، أو نقص رأس المال ، أو التكنولوجيا غير الملائمة . وفي الممارسة فإن قوة الروابط بين قطاع التجارة الخارجية والاقتصاد المحلي ليست متماثلة على الإطلاق في كل الحالات ، ومن مهام نظرية التجارة الدولية أن تقيس هذه الفروق وتفسرها عن طريق إجراء دراسة تفصيلية لهيكل قطاع التصدير ، ولحجم وتنظيم الدخل المستخلص من التجارة الخارجية ، وقدرة الاقتصاد المحلي على الاستجابة للمنبهات الخارجية .

وهذا الفصل له هدف مزدوج : توضيح ما ظل لفترة طويلة جانباً خلافاً في تاريخ أفريقيا الغربية ، وهو التجارة الخارجية في الرقيق ، عن طريق الاستفادة من البحوث التي استكملت في السنوات الأخيرة ؛ وتحليل التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية على أساس النموذج الذي أوجز أعلاه بغية تحديد الروابط التي أقيمت ، وتفسير السبب في أن آثارها النافعة كانت محدودة للغاية . ولتحقيق هذين الهدفين تم تقسيم الفصل إلى أربعة فروع . وسنبداً قبل كل شيء بعرض تاريخ التجارة عبر الصحراء الكبرى ، إذ أنها كانت أسبق فروع التجارة الخارجية إلى التطور . تلى ذلك دراسة التجارة عبر الأطلسي ، مع إشارة خاصة إلى التجارة السيئة السمعة في الرقيق . ثم ستكون هناك دراسة استقصائية لأسباب أفول هاتين التجارتين . وأخيراً سيكون هناك تقييم لنتائج التجارة الخارجية بالنسبة لأفريقيا ، وبالنسبة لأجزاء العالم الأخرى (بايجاز شديد) . أما مناقشة تجارة الإحلال الجديدة ، التي نشأت في القرن التاسع عشر ، فسنفرد لها الفصل الرابع .

أولا - التجارة عبر الصحراء الكبرى

بدأت التجارة عبر الصحراء الكبرى ، بين غرب أفريقيا وشمالها ، منذ ألف عام قبل الميلاد ، عندما كان عبور الصحراء يتم بوساطة الثيران وبوساطة عربات أو مركبات تجرها الخيول . وقد تطورت التجارة على أيدي القرطاجيين منذ قرابة خمسة قرون قبل الميلاد ، وأعطاهم الرومان مزيدا من القوة الدافعة بعد ذلك بثلاثة قرون ، في أعقاب توسعهم في شمال أفريقيا ، وما تلا ذلك من دخول الجمل.^(٢) ومع انهيار الحكم الروماني في القرن الرابع الميلادي تقلصت التجارة ، وربما تكون قد توقفت تماما . ولم تدب فيها الحياة من جديد إلا بعد أن أعاد البيزنطيون فتح شمال أفريقيا في الفترة بين عامي ٥٣٣ و ٥٣٥ . ومع ظهور قوة العرب ابتداء من القرن السابع ، وإن كانت في البداية عاملا مزعزعا لاستقرار سياسات شمال أفريقيا ، حدث نهوض جوهري في نمو التجارة عبر الصحراء الكبرى . وقد كان التجار والدعاة العرب موجودين في السودان الغربي منذ حوالي النصف الثاني من القرن الثامن ،^(٣) وزاد نفوذهم بعد غزو المرابطين للإمبراطورية الزنجية في غانا في عام ١٠٧٧ . وكانت الفترة التي تتطابق مع العصور الوسطى في التاريخ الأوروبي حقبة ازدهار للتجارة عبر طرق الصحراء الكبرى ، لاسيما منذ منتصف القرن الثالث عشر إلى نهاية القرن السادس عشر . وشهدت هذه الفترة زيادة واضحة في الطلب على منتجات أفريقيا الغربية في أوروبا والشرق الأوسط ، كما شهدت زيادة جوهريّة

(٢) ر . س . س . لو ، "The Garamantes and Trans-Saharan Enterprise in Classical Times" ، في مجلة *جورنال أوف أفريكان هيسٽوري* ، العدد ٨ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٨١ إلى ٢٠٠ .
 (٣) تاديّز ليشسكي ، "L'état nord-Africain de Tahert et ses relations avec le Soudan occidentale à la fin de VIII^e et au IX^e siècle" ، في مجلة *كراسات للراسات الأفريقية* ، العدد ٢ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٥١٣ إلى ٣٣٥ .

فى العرض يدعما عصر الحكومات المستقرة فى شمال أفريقيا والسودان الغربى .

ويعتقد عادة أن العصر الذهبى للتجارة عبر الصحراء قد انتهى فى القرن السادس عشر ، إذ أن توسع التجارة المحمولة بحراً أدى إلى إعادة توجه طرق التجارة نحو الساحل ، كما أن السودان الغربى دخل فترة طويلة من الاضطراب السياسى فى أعقاب إطاحة الجيش المراكشى بامبراطورية السنغى فى عام ١٥٩١^(*) . ويخلص بوقل إلى أن « قصة الغزو المراكشى مازالت من أحلك الفصول سوادا فى تاريخ القارة »^(٤) . بل إننا استناداً إلى هذا المرجع نجد أن السودان الغربى يختفى من مراجع تاريخية كثيرة بعد عام ١٥٩١ ، ولم يظهر مرة ثانية إلا بعد ذلك بمائتى عام ، عندما أصيب المراكشيون بشيء من الإحباط ، وأخذ الضجيج الذى أثارته حروب الجهاد فى مطلع القرن التاسع عشر يجذب الاهتمام . وتوجد أسس للاعتقاد بأن فى هذا التفسير تجاوزاً للواقع . ففى المقام الأول لا توجد شواهد تذكر على أن وصول الأوروبيين إلى الساحل الغربى كان له تأثير كبير ، أو حتى تأثير مباشر ، على اقتصاد المناطق الداخلية . فقد ظلت التجارة عبر الصحراء الكبرى قائمة ، بل زادت قيمتها خلال القرن التاسع عشر . ولم يبدأ التدهور النهائى إلا بعد عام ١٨٧٥ ، كما سيتضح فى الفصل الرابع . ثانياً ، أن البحوث الجارية الآن^(٥) تسمح بالقول بأن أحداث عام ١٥٩١

(*) انظر ، الوثنية والإسلام ، المرجع السابق ، الفصل الخامس « الغزو المراكشى » - المترجم .

(٤) بوقل ، The Golden Trade of the Moors ، الصفحة ١٩٥ . والمفروض أنه كانت للمراكشييين وجهة نظر مختلفة إلى حد ما . انظر ، أيضا ، مونى ، Tableau géographique... ، الصفحة ٤٤١ .

(٥) لاسيما البحثان اللذان أجراهما ن . ر . لورنت الأستاذ بمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية ، جامعة لندن ؛ ج . ر . ويليس الأستاذ بجامعة كاليفورنيا ، لوس أنجيلوس .

لم تكن بنفس الدرجة من الأذى والضرر التي ظنّها الكثيرون ، وبأن الفترة التي أعقبت ذلك لم تكن فوضى سياسية بلارابط وتدهوراً اقتصادياً لارجعة فيه . ومن المحتمل أن يكون قد أولى اهتمام مفرط للتغيير في شخصيات الحكام - وذلك تحيز عام في كتابة التاريخ المتعلق بأفريقيا . فقد سارت الحياة على الأرجح بالنسبة للأغلبية الكبيرة من السكان مثلما كانت سائرة من قبل ، وكان ما حدث هو مجرد حلول مجموعة من جباة الضرائب محل مجموعة أخرى .

ويجدر التأكيد على ثلاث نقاط ناشئة عن هذا المسح التاريخي . أولاها أنه ينبغي القول إن نقص الاحصاءات يعد عائقاً خطيراً أمام أى تفسير مرضٍ لصعود وانحيار التجارة عبر الصحراء الكبرى ، وثمة ضرورة لتوخي الحذر عند استخدام ما يتاح من معلومات قليلة من هذا النوع . ثانيها أن تفسير التقلبات في ازدهار التجارة في الوقت الحاضر يستند إلى فهم غير كامل للعوامل المحدودة لفترات الرخاء والكساد في هذه التجارة غير العادية . فالتفسيرات الجارية تؤكد على أهمية العوامل السياسية ، لاسيما الاستقرار والاضطراب عند الطرفين الجنوبي والشمالي لطرق التجارة . وهذه التفسيرات تتطلب تحديداً وتفصيلاً . وتوجد أمثلة كثيرة في تاريخ أفريقيا الغربية (كما في أوروبا العصور الوسطى) ، حيث كانت التجارة البعيدة ، على نقيض كل التوقعات المعقولة ؛ تدار بحيث تشق طريقها حتى خلال أعتى الاضطرابات السياسية . ثالثها ، أنه فيما يتعلق بالآثار الأولية للوجود الأوروبي الأرجح أن مناطق الإنتاج الجديدة بالقرب من الساحل لقيت مايشجعها ، على حين لم يتعرض اقتصاد السودان الغربي للتراجع . والآثار الاقتصادية لمقدم الأوروبيين يتطلب الآن دراسة استقصائية مفصلة فيما يتعلق بمناطق خاصة وبالأصناف المحددة الداخلة في التجارة ، ويلزم إنقاذ تاريخ السودان الغربي في القرنين السابع عشر والثامن عشر من ربطه بطريقة غير ملائمة بالعصور المظلمة .

وبصرف النصر عن انخفاض مستوى القوة الشرائية فى أفريقيا الغربية ، فإن مدى تنوع السلع التى يتم الاتجار فيها كان محكوما باعتبارين رئيسيين . وبداية فإن طول الرحلة التى كانت تستغرق ما بين سبعين وتسعين يوما ، بل مدة أطول فى بعض الأحيان ، كان يعنى أن السلع السريعة التلف ، لم يكن ممكنا أن تنقل عبر الصحراء . يلى ذلك أن جميع البضائع كان ينبغى أن تكون ذات قيمة عالية بالنسبة لوزنها . وقد كانت رسوم الشحن عبر الصحراء الكبرى تضيف ما بين ١٠٠ و ١٥٠ فى المائة إلى تكلفة غالبية الأصناف ، ولكنها كانت تشكل نسبة أصغر كثيرا من الثمن الذى يطلب للسلع التى لها نسبة عالية فى القيمة - الوزن . صحيح أن الرقيق كانوا يتقبلون بأنفسهم ، ولكن كان يتعين مع ذلك حراستهم وإطعامهم ، كما كان يدخل فى الحساب أن نسبة منهم - حوالى عشرين فى المائة وفقا لتقدير بالنسبة للقرن التاسع عشر - كانوا يموتون فى الطريق . وقد وصلت التجارة عبر الصحراء الكبرى إلى نقطتها المثلى للكفاءة التنظيمية فى تاريخ مبكر مع دخول الجمل ، ولم يكن ممكنا تحقيق (أو على الأقل لم تتحقق) أية وفورات إضافية داخلية أو خارجية حتى مقدم السيارة فى عشرينات القرن الحالى .

والسلع التى كان يتم الاتجار فيها يمكن تقسيمها إلى فئتين ، برغم أنه ليس من اليسير رسم الخط الفاصل بينهما . أولاهما احتياجات الدولة الضرورية مثل الذهب والرقيق الذين كانوا يرسلون إلى الشمال ، والودع والملح^(٦)

(٦) كما ذكرنا فى الفصل الثانى ، كان جزء كبير من الملح الذى تستورده أفريقيا الغربية تجلبه قوافل خاصة لاتشتغل بالتجارة عبر الصحراء الكبرى . غير أن قدرا من الملح كانت تحمله فى الطريق قوافل قادمة من شمال أفريقيا متجهة إلى الجنوب .

والأسلحة^(٧) التى كانت تَرحَل إلى الجنوب . وكانت هذه الأصناف تقوم بدور جوهري فى الحفاظ على الهياكل الاقتصادية والسياسية للدول التى تشتريها ، سواء فى أوروبا أو شمال أفريقيا أو الشرق الأوسط أو أفريقيا الغربية . فالذهب والودع كانا عملتين رئيسيتين ؛ والرقيق كانوا يشكلون نسبة ضخمة من الأيدى العاملة والقوة العسكرية فى مناطق معينة ؛ والملح كان ضرورة غذائية ؛ والمعدات العسكرية ، بما فى ذلك الخيول ، كانت ضرورية فى صيانة القوة السياسية واتساعها . ثانيتهما ، كانت هناك أصناف الترف ، مثل الأقمشة الغالية الثمن والفلفل والعاج وجوزة الكولا والمصنوعات الجلدية . وفى القرن التاسع عشر كان هناك ريش النعام ، الذى ينقل شمالا ، والمنسوجات العالية الجودة (لاسيما تلك الملونة بأصباغ ليست متوفرة محليا) والنحاس والأغذية المحفوظة والأواني الزجاجية والعقود الخرز وأنواع متنوعة من « سلع الزينة » ، وهذه كانت ترسل جنوبا . كما أن بعض الرقيق الذين يتم تصديرهم من أفريقيا الغربية ينبغى تصنيفهم كسلع ترف ، وكذلك الرقيق الأجانب ذوى القيمة العالية الذين كانت دول السودان الغربى تستوردهم ، حيث تحتفظ بهم الأسر المعيشية الثرية لأغراض الواجهة فى المقام الأول .

(٧) كان باستطاعة أفريقيا الغربية بفضل التجارة الخارجية أن تتماشى مع التطورات الأوروبية الرئيسية فى تقنيات الحروب . ففيما بين القرنين الثالث عشر والسادس عشر كانت تلمسان (فى شمال أفريقيا) هى المركز التجارى الرئيسى للتجارة فى شقرات السيوف التى كانت غالبيتها تجيء من مارسيليا ويوردو وچنوا . ومن المؤكد أن البنادق كانت موجودة فى أجزاء من السودان الغربى قبل الغزو المراكشى فى عام ١٥٩١ ، لأنها كانت تستخدم لحراسة القوافل منذ القرن السادس عشر . كما أن التفوق العسكرى الذى مكّن بيزارو من الإطاحة بامبراطورية الإنكا فى عام ١٥٣٢ لم يتحقق له مثيل فى أفريقيا الغربية حتى القرن التاسع عشر . [الإنكا هم هنود أمريكا الجنوبية - المترجم .]

وثمة صنفان ، هما الذهب والرقيق ، كانا من الأهمية بحيث يتطلبان تعليقا إضافيا . والمنشأ الدقيق لتجارة الذهب ليس معروفا على وجه اليقين ، ولكنه ربما يرجع إلى أيام القرطاجيين أو حتى قبل ذلك . وقد زادت صادرات الذهب خلال القرن الحادى عشر ، فى أعقاب استخدام العملة الذهبية على نطاق العالم الإسلامى ، كما طرأت عليها زيادة أخرى بعد عام ١٢٥٢ ، عندما أخذ الذهب يحل محل الفضة بوصفه العملة الرئيسية فى أوروبا.^(٨) وفيما بين القرنين الحادى عشر والسابع عشر كانت أفريقيا الغربية هى المورد الرئيسى للذهب إلى الاقتصاد الدولى ، وكانت فى أواخر القرون الوسطى تستأثر ، استنادا إلى أحد التقديرات ، بقرابة ثلثى الإنتاج العالمى . وكان ذهب أفريقيا الغربية يتدفق إلى القاهرة والشرق الأوسط ، حيث ساعد على مساندة قوة العرب حتى نهاية القرن الثالث عشر ، عندما تحول أساس النظام النقدى إلى الفضة . وقد أسهم الذهب الأفريقى فى أداء الاقتصادى المحلى فى أوروبا لوظيفته ، وكان يساعد أيضا على تسوية الديون الدولية . وفى أواخر القرون الوسطى كانت أوروبا فى حاجة إلى سبائك معدنية لسداد ثمن وارداتها من الشرق الأقصى ، لأن غالبية صادراتها كانت على درجة من الضخامة لاستحق معها أن تنقل براً عبر مثل هذه المسافة الطويلة . وكان لدى التجار الإيطاليين فى جنوا وڤينيسيا وفلورنسا ميزان تجارى مواتٍ مع شمال أفريقيا منذ نهاية القرن الثانى عشر ، ومن ثم كان باستطاعتهم استيراد الذهب . هذه الميزة ، جنبا إلى جنب مع موقعهم الجغرافى ، مكّنتهم من أن يصبحوا السماسرة العظام للتجارة الدولية . كما أن السيطرة على تجارة الذهب ساعدت أيضا على توسع البرتغال وأسبانيا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، عندما أصبحت أشبيلية ،

(٨) ر . س . لوييز ، "Back to Gold, 1252" ، فى مجلة إيكونوميك هيسٽورى ريفيو ، العدد ٩ ، ١٩٥٦ ، الصفحات ٢١٩ إلى ٢٤٠ ؛ أندرو م . واطسن ، "Back to Gold - and Silver" ، فى المجلة نفسها ، العدد ٢٠ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١ إلى ٣٤ .

لبعض الوقت « عاصمة الذهب » في أوروبا . وأخيرا فإن تجارة الذهب كانت هامة في أفريقيا نفسها : فقد ساعدت على نشأة موانئ شمال أفريقيا منذ نهاية القرن الثاني عشر ، وأسهمت في ثراء الدول العظمى في السودان الغربى . وعلى أساس الشواهد الحالية لا يكون من الحكمة استخلاص أنه كان هناك انخفاض حاد في تجارة الذهب عبر الصحراء في القرن السابع عشر ، حتى على الرغم من أن الذهب كان يرسل إلى أوروبا عن طريق المحيط الأطلسي . أما التجارة البحرية ، وإن تكن قد انخفضت بدرجة كبيرة ، فقد استمرت في القرن التاسع عشر ، عندما اكتشفت مصادر جديدة للتوريد ، وابتكرت وسائل أخرى لتسوية حسابات التجارة الدولية .

وفيما يتعلق بالتجارة في الرقيق من الهام أن نلاحظ قبل كل شيء أن الكائنات البشرية كان يتم تصديرها من أفريقيا الغربية قبل وقت طويل من نشأة التجارة عبر الأطلسي في أواخر القرن الخامس عشر ، وهى التجارة التى قبل حولها الكثير ، بل إن التجارة عبر الصحراء الكبرى سبقت من الناحية الزمنية انتشار الإسلام في القرن السابع ، برغم أنه ليس من المرجح أنها كانت ضخمة قبل ذلك ، لأنه في أيام القرطاجيين والرومان كان الطلب متواضعا وكانت مصادر العرض الأخرى معروفة بدرجة أكبر . وقد أدى توسع قوة العرب إلى طلب متزايد على الرقيق في شمال أفريقيا والشرق الأوسط لاستخدامهم كجنود وعمال وخدم .^(٩) واستمرت التجارة المتجهة شمالا دون اضطراب

(٩) في هذا الموضوع انظر المقالين الهامين اللذين كتبهما نورمان ر . بينت ، Christian and Negro Slavery in Eighteenth - Century North Africa" ، فى مجلة *چورنال أوف أفريكان هيسٲورى* ، العدد ١ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٦٥ إلى ٨٢ ؛ ل . فالينسى ، "Esclaves chrétiens et esclaves noirs á Tunis au XVIII^e Siècle" ، فى مجلة *أنال* ، العدد ٢٢ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٢٦٧ إلى ١٢٨٨ .

جدى حتى أواخر القرن التاسع عشر ، وظلت الحياة تدب فيها بطريقة سرية وعلى نطاق أقل كثيرا حتى القرن العشرين . ومن الصعب تقدير حجم هذه التجارة . وقد أفادت تقديرات موني أن الطرق العابرة للصحراء الكبرى ربما كانت تنقل فى كل قرن من القرون الوسطى الأخيرة أعدادا من الرقيق تبلغ المليونين .^(١٠) وثمة تقدير أحدث أجراه ليفيسكى يستخلص منه أن ما بين إثني عشر وخمسة عشر مليونا من الرقيق قد مروا خلال القاهرة فى القرن السادس عشر .^(١١) وبما أن معظم الرقيق كانوا يجيئون عن طريق الجزائر وطرابلس ، فالأرجح أن نسبة من المجموع الكلى كانت ترسل عبر الصحراء من أفريقيا الغربية . وهذه الأرقام تبعث على الدهشة ، لأن تقدير ليفيسكى للقرن السادس عشر وحده ، كما يؤكد هو نفسه ، يقرب من التقدير الذى يوضع عادة لمجموع التجارة فى الرقيق عبر المحيط الأطلسى ! كما أن مالوفست ، من الناحية الأخرى ، يشعر بأن أرقام موني مبالغ فيها،^(١٢) وكان رأى بوهن ، لدى معالجته لأوائل القرن التاسع عشر ، أنه لم يكن يصدر شمالا عبر الصحراء الكبرى إلا قرابة عشرة آلاف رقيق سنويا ، فى مقابل سبعين ألف رقيق كانوا يشحنون غربا عبر المحيط الأطلسى .^(١٣) ولكن الحكم على مزاعم

(١٠) موني ، Tableau géographique... ، الصفحة ٣٧٩ .

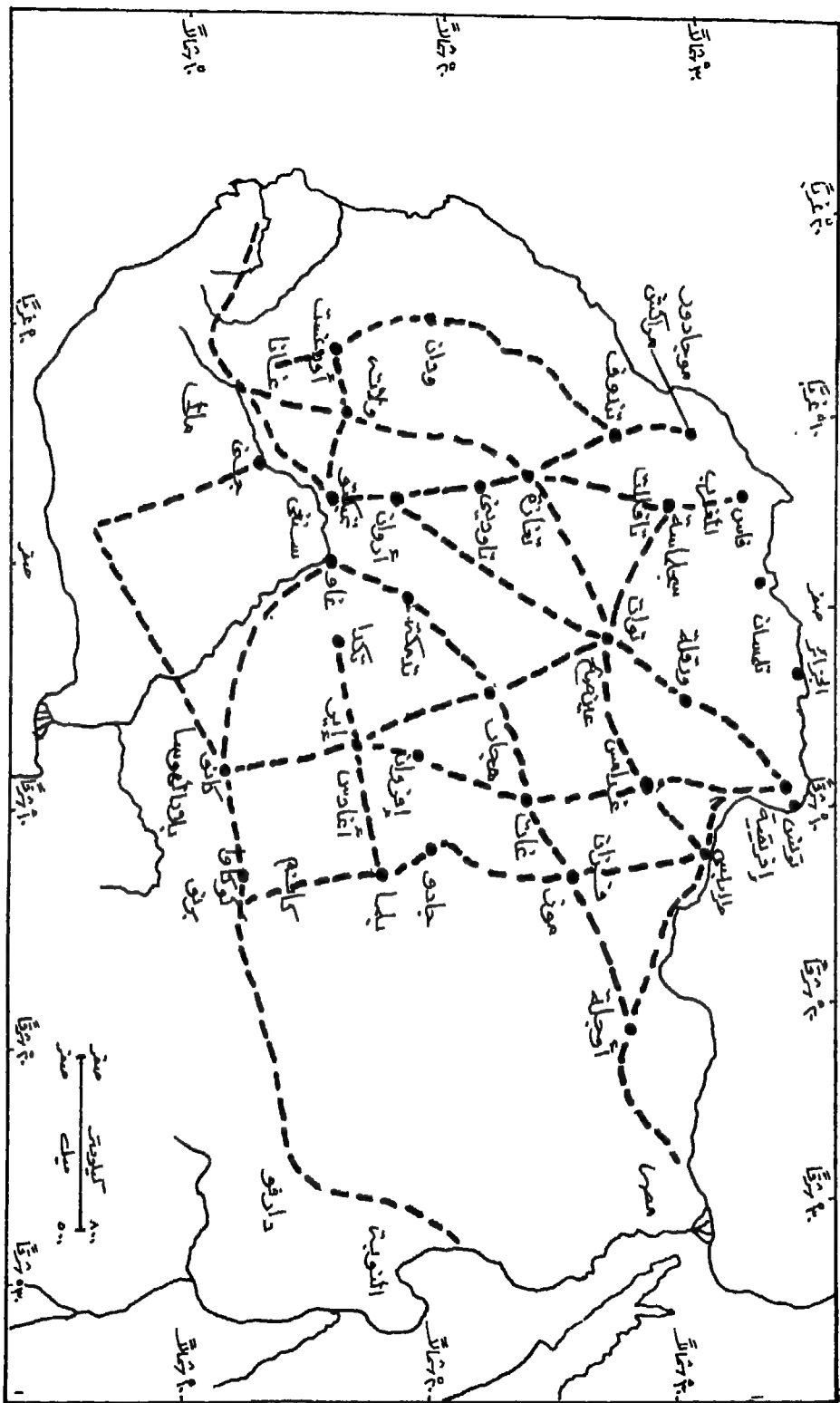
(١١) تاديز ليفيسكى ، "Arab Trade in Negro Slaves up to the End of the XVI th Century" ، وهذا المقال موجز لورقة غير منشورة ، وورد فى مجلة أفريكانا بولتين ، العدد ٦ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٠٩ إلى ١١١ .

(١٢) ماريان مالوفست ، "Le commerce d'or et d'esclaves au Soudan occidental" ، فى مجلة أفريكانا بوليتين ، العدد ٤ ، ١٩٦٦ . الصفحة ٦٠ .

(١٣) ١ . أبو بوهن ، Britain, the Sahara, and the Western Sudan, 1788 - 1861 ، أكسفورد ، ١٩٦٤ ، الصفحة ١٢٨ .

ليثيسكى ينبغي أن ينتظر النشر الكامل لبحوثه . والافتراض العام فى الوقت الراهن هو أن تجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى لم تكن أبدا فى أهمية التجارة عبر المحيط الأطلسى . وإذا تبين زيف هذا رأى ، فسيكون من الضرورى أيضا تفسير ما حدث لمثل هذه الجماعات الزنجية الكبيرة (بافتراض أنها وجدت) ، إذ يبدو أنها اختفت اليوم تقريبا من شمال أفريقيا والشرق الأوسط .

ونتيجة لتوسع التجارة ، فى أعقاب إدخال الجمل وما تلا ذلك من انتشار الإسلام ، تطورت شبكة معقدة من الطرق عبر الصحراء (الخريطة ٧) . وكانت هناك طرق تمتد من الغرب إلى الشرق من أهمها الطرق التالية : من غانا إلى موجدور وفاس مرورا بأودوغست ؛ من تمبكتو إلى موجدور وفاس مرورا بتغازة ؛ ومن تمبكتو إلى تونس وطرابلس مرورا بورجلا وغدامس وغات ؛ ومن كانو إلى تونس وطرابلس مرورا بأغادس وغات وغدامس ؛ ومن برنو إلى طرابلس مرورا بيلما ومُرْزُق . وكان أهم طريق فى عصرى القرطاجيين والرومان هو الطريق الذى كان مركزه مُرْزُق ، عاصمة فزان ، والذى كان يربط طرابلس ومصر بمنحنى نهر النيجر . وفى الفترة التى أعقبت صعود الإسلام كان « طريق الذهب » من تمبكتو إلى مراكش يعتبر طريقا متميزا من جانب كثيرين ، وبخاصة بوقل . غير أن مراجع أحدث ، مثل مونى وأولدروچى وبوهن ، ترى أنه ليس هناك طريق واحد حقق هيمنة دائمة ، وأن التركيز كان يتحول بالتدريج من الطرق الغربية إلى الطرق الشرقية . وهذا التفسير يبدو أكثر قبولا ، برغم أنه ينبغي الحرص على عدم المبالغة ، سواء بشأن سرعة أو مدى الحركة فى اتجاه الشرق . وعلى هذا الأساس يمكن القول إن الطريق من غانا القديمة كان شديد الأهمية حتى قرابة القرن الثالث عشر ؛ وإن الطريقين



المتدين من تمبكتو كانت لهما الهيمنة خلال زمن إمبراطوريتي مالي وسنغى ؛ وإن الطريقين من كانو وبرنو اكتسبا أهمية من القرن السابع عشر وما بعده ، وإن طريق كانو حقق تميزا خاصا فى القرن التاسع عشر .

وكانت الاحتياجات التنظيمية للتجارة عبر الصحراء الكبرى عامل تشجيع ، منذ العصور المبكرة للغاية ، على تطوير مراكز ذات أربعة أنماط رئيسية كان هدفها الإقلال من مصاعب تجارة الصحراء وريادة كفاءة نظام التوزيع.^(١٤) فأولا ، كانت هناك الأطراف الجنوبية لطرق التجارة ، مثل تمبكتو وكانو وكوكاوا . ففى هذه المراكز التى كانت تقع بالقرب من الصحراء كانت السلع المتجهة شمالا تعبأ وتشحن ، والسلع المتجهة إلى الجنوب تنقل وتقسم بين قوافل أصغر حجما من أجل إعادة التوزيع فى أجزاء أخرى من أفريقيا الغربية . وإذا كانت الجمال هى « سفن الصحراء » فعندئذ تكون هذه المدن هى موانئها ، وكانت المناطق الداخلية الواقعة خلفها فى الجنوب تكاد تمتد إلى الساحل . ثانيا ، كانت هناك أماكن توقف (محطات) على الطرق ، مثل تغازة وعين صالح وغات وأغادس (إلى أن حلت محلها إيفروان فى القرن التاسع عشر) . هذه المحطات كانت هى واحات الصحراء التى يمكن فيها الحصول على الجمال والطعام والماء العذب . ثالثا ، كانت هناك نقاط ، مثل سجلماسة (إلى أن دمرت فى أواخر القرن الثامن عشر) ، وتندوف (التى حلت محلها) ، وورقلة وغدامس ، حيث كانت القوافل المسافرة شمالا تفرع سلعا ، وتلك المتجهة جنوبا تتجمع قبل الرحيل . وكانت هذه الأماكن واقعة

(١٤) أود أن أنوه بدينى هنا لكتاب الأستاذ أنوبوهن ، Britain, the Sahara, and the Western Sudan 1788-1861 ، أكسفورد ، ١٩٦٤ ، الذى يشمل أكثر الدراسات التى وضعت حتى الآن تفصيلا وجدارة لقوافل التجارة عبر الصحراء .

بالقرب من الحافة الشمالية للصحراء حيث يمكن شراء المؤن ، واستئجار الحراس والأدلاء والجمال . وأخيرا كانت هناك الأطراف الشمالية العظيمة للطرق ، مثل موجدور وفاس والجزائر وتونس وطرابلس . وهذه المستودعات كانت تقع على ساحل أفريقيا الشمالية أو بالقرب منه ، حيث كان يجرى ترتيب المبيعات والشحنات المتجهة إلى أوروبا والشرق الأوسط .

وكانت التجارة عبر الصحراء الكبرى تتطلب أيضا أشخاصا متخصصين ومتمرسين . ويقال في بعض الأحيان إن التجارة كان يسيطر عليها التجار العرب ، ولكن هذا الرأي يلزم توخى الحرص في معالجته لأن كتاب مرحلة ما قبل الاستعمار كانوا يتجهون إلى الإشارة خطأ إلى المسلمين جميعا باعتبارهم عربا . وفي الوقت الحاضر لا توجد معلومات دقيقة كثيرة عن الدلالة النسبية لمختلف المجموعات الدينية أو العرقية . فالتجار العرب ، وفقا لتعريفهم الصحيح ، كانت لهم بلا ريب أهمية بالغة ، ولكن البربر واليهود والزنوج كان لهم أيضا دور رئيسى فى التجارة ، كما أنه على الساحل الشمالى كان الأوروبيون موجودين . وكانت مستودعا كبيرة كثيرة ، على غرار الموانئ «الحرة» فى أجزاء العالم الأخرى ، تحجز أحياء لسكنى التجار الأجانب ، وتضمن أمنهم ، وتمنحهم امتيازات خاصة . وهكذا كانت الشركات الأجنبية موجودة فى كل من شمال أفريقيا والسودان الغربى قبل مجيئها إلى الساحل الغربى بفترة طويلة . وكان مستعمرو الصحراء ، مثل الطوارق ، من أهم المتخصصين الآخرين الذين يكسبون رزقهم من التجارة عبر الصحراء الكبرى ، والذين كانت أسباب عيشهم أساسها الجمل ونهب طرق التجارة أو إخضاعها لسيطرتهم . كما أن استغلال الفرص التى كانت تتيحها تجارة الصحراء كان يشجع

على نشوء الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الملحوظة فى مجتمع الطوارق.^(١٥) ففى سلطنة أٌبرُ (على الطريق شمال كانو) كانت عشائر الطوارق مقسمة إلى مجموعتين أساسيتين : النبلاء الذين يتحكمون فى ملكية الجمال واستخدامها ، وأبتاعهم الذين كان دورهم يقتصر على رعى الماعز . ومنذ القرن الخامس عشر أدى التخصص وتقسيم العمل إلى تدمير « ديمقراطية الفقر » التى كانت موجودة من قبل فى هذه المنطقة النائية على افتراض أنها وجدت فعلا .

وكانت التجارة البعيدة ، باحتياجها إلى رأس مال كبير وبمعدل دورانها البطيء ، تستلزم تستهيلات ائتمانية واسعة واستثمارات متأنية . ففى عام ١٨٢٥ لاحظ لينج أن تجار غدامس « يحسبون بدقة شديدة نفقات الشحن إلى البلدان البعيدة والرسوم والجمارك والمخاطر والمتاعب والنسبة المئوية التى ستحملها بضائعهم ، بل إنهم يمارسون بعض الأعمال بوساطة الكميالات والاتفاقات الشفهية أو الوعود . »^(١٦) ومن المفيد أن نلاحظ أن ترتيبات الأعمال التى كانت شديدة الشبه « بالنظام الاستئمانى » لتجارة الساحل الغربى - المعروف جيدا والذى تعرض لتقد كثير - كانت سارية أيضا فى التجارة عبر الصحراء الكبرى ، وللأسباب نفسها.^(١٧) كما أن الحاجة إلى تعبئة رأس المال والائتمان على نطاق

(١٥) جوهانس نيكولايسن ، "Political Systems of Pastoral Tuareg in Air and Ahaggar" ، فى مجلة فولك ، العدد ١ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ٦٧ إلى ١٣١ ؛ وكذلك الكاتب نفسه ، "Ecological and Historical Factors : a Case Study From the Ahaggar Tuareg" ، فى مجلة فولك ، العدد ٦ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٧٥ إلى ٨١ .

(١٦) وردت فى بوهن ، Britain, the Sahara... ، الصفحة ١١٣ .

(١٧) وجدت هذه الترتيبات فى أجزاء أخرى من العالم أيضا . انظر ، على سبيل المثال ، ا . س . كروكور ، "The Development of a Credit System in the Seventeenth - Century Japan" ، فى مجلة جورنال أوف أيكونوميك هيستورى ، العدد ١ ، ١٩٦١ ، الصفحات ٣٤٢ إلى ٣٧٢ .

واسع كانت عائقا يتجه إلى محابة الشركات الكبيرة فى تمبكتو وكذلك فى وايداح . ويؤمل أن يشرع مؤرخو الإسلام فى أفريقيا على الفور فى التوسع فى دراستهم الهامة للمسائل الدينية والسياسية ، وفى تقصى أحوال أمراء تجارة القوافل الذين لا يعرف عنهم إلا القليل .

ومن الواضح أن الصحراء الكبرى لم تكن ، كما ساعد الاعتقاد ذات يوم ، حاجزا منيعا يعزل أفريقيا الغربية عن بقية العالم . على النقيض ، فإنه بمأثرة شجاعة تدعو للإعجاب بسبب تكرارها سنويا على امتداد قرون عديدة ، أفلح التجار الأفارقة وغيرهم من التجار فى خلق تجارة برية جديدة من حيث الحجم والتنظيم بأن تُصنّف ضمن أشهر منجزات المغامرين التجار فى العصر الذى سبق نجاح التصنيع فى تخليص التجارة الدولية من المشاق المادية.^(١٨) فقد كان عبور الصحراء خطراً للغاية ، ولا يمكن الإقدام عليه إلا فى أوقات معينة من السنة . وكان على المسافر أن يهيئ نفسه لمجابهة العواصف الرملية ، ونقص المياه ، والتغيرات الحادة فى درجات الحرارة (بين النهار والليل) ، وهجمات قطاع الطرق المسلحين . وإذا لم يختنق ، أو يصب بالجلفاف ، أو تتجمد أطرافه ، أو يتخل عنه زملاؤه ، فإنه يمكن بسهولة أن يضل طريقه - مع ما يترتب على ذلك من نتائج مميتة . يقول ابن بطوطة الذى عبر الصحراء فى عام ١٣٥٢ إنه اعتاد أن يضل بين الحين والآخر عن القافلة الرئيسية إلى أن جاء اليوم الذى هام فيه أحد زملائه ولم يعد قط .^(١٩) ثم يقول فى

(١٨) لأغراض المقارنة ، انظر ، مقال أوين لاتي مور ، "Caravan Routes of Inner Asia" ، فى كتابه *Studies in Frontier History* ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٧ إلى ٧٢ .
(١٩) ابن بطوطة ، *Travels in Asia and Africa, 1325-1354* ، قام بترجمته هـ . أ . ر . چيب ، ١٩٢٧ ، الصفحة ٣١٨ .

أسى « فلم أتقدم بعد ذلك ولا تأخرت »(*) . وفى تاريخ قريب هو عام ١٩١٠ ، مات جوعاً أكثر من خمسين شخصاً فى تاودينى ، القاعدة الأمامية الصغيرة ، نتيجة لتأخر القافلة التى تحمل لهم الإمدادات الغذائية . واليوم توقف استعمال غالبية الطرق التى كان يطرقها فيما مضى التجار والرقيق والحجاج ، وما تبقى من هذه الطرق مازالت تستخدمه الشاحنات الضخمة التى صاحبت التجارة الحديثة ، وفى بعض الأحيان قلة من السياح الأوروبيين المغامرين الذين يخصوصون فى الماضى الأفريقى برحلة فى السيارات . أما الحجاج المحمولون جواً فإنهم يلقون فى عجالة ، وهم فى طريقهم إلى مكة ، نظرة عامة من ارتفاع ٣٠ ألف قدم على المناطق التى كانت مألوفة للغاية لأجيال من أسلافهم الذى كانوا يعبرونها سيرا على الأقدام .

ثانياً - التجارة عبر المحيط الأطلسى

مثلاً أدت التجارة عبر الصحراء إلى جذب أفريقيا إلى التجارة الدولية فى القرون الوسطى ، فإن تطور التجارة عبر البحار منذ أواخر القرن الخامس عشر قد أشرك القارة بدوره فى خلق علاقة تجارية واسعة جديدة متعددة الأطراف ، وهذه المرة مع العالم الجديد وكذلك مع أوروبا . وفى القرون الثلاثة السابقة على

(*) نقل المؤلف عن ابن بطوطة عبارات بأسلوبه ، وقد جاءت قصيرة ومبتسرة ، ولذلك لست أرى بأساً فى أن أنقل عن ابن بطوطة الحكاية الكاملة بنصها : « وكنا فى تلك الأيام نتقدم أمام القافلة ، فإذا وجدنا مكاناً يصلح للرعى رعيها الدواب به ، ولم نزل كذلك حتى ضاع فى الصحراء رجل يعرف بابن زيرى ، فلم أتقدم بعد ذلك ولا تأخرت ، وكان ابن زيرى وقعت بينه وبين ابن خاله ... منازعة ومشاتمة ، فتأخر عن الرفقة فضل ، فلما نزل الناس لم يظهر له خبر . » رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٢ ، الصفحتان ٦٨٤ و ٦٨٥ - المترجم .

الثورة الصناعية انتقلت بؤرة التجارة الدولية من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي ، من فينيسيا وجنوا إلى ليقربول ونانت (*) . وكان هذا التحول البالغ الأهمية في القوة الاقتصادية نتاج تغيرات جوهرية في الأساس الاقتصادي والتكنولوجي للمجتمع الأوروبي عند نهاية القرون الوسطى ، ولم يبدأ ، كما يفهم ضمنا في بعض الأحيان ، إلا أمير البرتغال ذو المهبة القيادية غير العادية هنري الملاح .^(٢٠) فضلا عن ذلك فإنه قد يكون من الخطأ تماما الافتراض بأنه بداية من القرن الخامس عشر كانت الصادرات المحمولة بحرا من أفريقيا الغربية تتكون كلية تقريبا من حمولات بشرية . فعندما عرض على جوبسون عدد من الرقيق على الساحل الغربي في عام ١٦٢٠ ، أجاب في أنفه وترفع بأننا « لم نكن بشرا نتعامل في مثل هذه النوعية من السلع ، ولا كنا نشترى أو نبيع بعضنا بعضا ، أو أى شيء آخر على هيئتنا » .^(٢١) ولاشك أن الدافع وراء أول « تكالب » على أفريقيا كان دافعا اقتصاديا ناشئا عن رغبة في الفوز بالثروات التي كانت معروفة ومثمّنة بالفعل في أوروبا .^(٢٢) أما التجارة عبر البحار في الرقيق فقد جاءت فيما بعد .

(*) نانت عاصمة مقاطعة في غرب فرنسا ، تقع على نهر لوار على بعد ٣٥ ميلا من مصبه - المترجم .

(٢٠) برغم أنه سواء أكان المسعى الأفريقي قد قام به نبلاء البرتغال المتلهفون على إنقاذ أقدارهم المتدهورة ، أم كان دافعه الثروة التي حققتها تجارة الذهب عبر الصحراء الكبرى والتي شجعت أيبيريا المتوسعة على مواصلة التوسع ، فإن هذه مسألة ينبغي أن يترك حسمها لمؤرخي أوروبا .

(٢١) جوبسون ، The Golden Trade... ، الصفحة ١١٢ .

(٢٢) من أجل المزيد من التفاصيل ، انظر ، ماريان مالوفست ، "Les Fondements de l'expansion européenne en Afrique au XV^e siècle : Europe, Maghreb et Soudan occidentale" ، في مجلة أكتايولونيا هيسطوريكا ، العدد ١٨ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٥٦ إلى ١٧٩ .

وقبل انتشار التجارة المشروعة في القرن التاسع عشر كانت الصادرات الرئيسية من أفريقيا الغربية ، خلاف الرقيق ، هي الذهب والعاج والأخشاب والخشب الصبغى (خشب يتخذ منه صبغ) والصمغ وشمع العسل ، والجلود والتوابل ، لاسيما الفلفل . وكانت هذه السلع ، في بعض الأحيان ، تكملة للتجارة في الرقيق ، ولكنها كانت تعامل أيضا على أنها صادرات قابلة للاستمرار بحكم طبيعتها الخاصة . وفي البداية كان الهدف الأساسى للبحارة التجارين الأوروبيين هو إحكام السيطرة على موارد الذهب في أفريقيا الغربية . ومن هنا كانت بعض القواعد الساحلية الأولى المفعة بالنشاط موجودة في السنغال وساحل الذهب بالقرب من المراكز الرئيسية للنشاط التعدينى . وفضلا عن الاهتمام الشديد من جانب الأوروبيين بالثروات المعدنية ، فانهم كانوا يولون بعض الاهتمام للموارد الزراعية للقارة.^(٢٣) وقد بذلت محاولة لاستعمال منتجات أفريقيا الغربية كبداية للمنتجات المستوردة من آسيا ، التى انخفضت صادراتها إلى أوروبا في ظل السيطرة الإسلامية في الجزء الأخير من القرون الوسطى . وكان لهذا السبب أن بدأ البرتغاليون في شحن الفلفل من بنين في القرن الخامس عشر . وابتداء من القرن السادس عشر كانت الجهود تبذل لتنمية إنتاج محاصيل مثل السكر والقطن والتبغ . وهذه المشاريع التجارية سبقت التجارب التى أعيدت محاولتها مرة ثانية ، وعلى نطاق أوسع ، في القرن التاسع عشر ، ولكن قُدِّر لها في الوقت نفسه أن تحقق نجاحا أكبر في جزر الهند الغربية وأمريكا الشمالية .

(٢٣) ماريان مالوفست ، Les debuts du système de plantations dans la période des Grandes Decouvertes ، في مجلة أفريكا نا بوليتين ، العدد ١٠ ، ١٩٦٩ . الصفحات ٩ إلى ٣٠ .

وحتى بعد أن استقرت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ، فإن بعض أجزاء من أفريقيا الغربية ، لاسيما المقاطعات الواقعة غرب نهر القولتا ، استمرت تمارس تجارة تصدير هامة في سلع أخرى . ومن الصعب في الوقت الحالي الحصول على معلومات تفصيلية عن حجم هذه التجارة وقيمتها ، برغم أنه استناداً إلى أحد التقديرات كان حوالى خمس دخل الشركة الأفريقية الملكية(*) في نهاية القرن التاسع عشر يجيء من مبيعات سلع أخرى غير الرقيق.^(٢٤) وكان الذهب هو السلعة الأعلى قيمة بكثير بين هذه المنتجات ، وكان لا يزال سلعة التصدير الرئيسية عبر البحار من ساحل الذهب في ذلك الوقت ، حتى على الرغم من أن الإقليم قد أصبح أيضاً مورداً رئيسياً للرقيق . ولم يتغير هذا الوضع إلا في الجزء الأخير من القرن الثامن عشر ، عندما كان المصدرون في ساحل الذهب يبيعون الرقيق للتجار الأوروبيين مقابل الذهب . وأبعد إلى الغرب ، في سيراليون ، كانت صادرات مثل الخشب الصمغي والعاج وشمع العسل لا تزال حتى منتصف القرن الثامن عشر على الأقل تساوى أكثر من شحنات الرقيق . وهناك مثال بارز آخر لاقليم كانت فيه التجارة في المنتجات الطبيعية ذات أهمية كبيرة هو سنغمبيا ، الذى تطور في بادئ الأمر كمركز لتجارة الذهب . وفيما بعد كان يجرى تصدير الرقيق ، ولكن كميات هامة من بضائع أخرى كان يجرى التعامل فيها أيضاً ، مثلما أوضح عبدولاى لى^(٢٥) . وكان الصمغ هو سلعة التصدير الرئيسية من وادى السنغال والساحل

Royal African Company (*)

(٢٤) ك . ج . ديفيز ، The Royal African Company ، ١٩٥٧ ، الصفحتان ١٧٩ و ١٨٠ .

(٢٥) La compagnie du Sénégal ، باريس ، ١٩٥٨ .

الموريتاني في القرنين السابع عشر والثامن عشر،^(٢٦) وكان لشمع العسل نفس أهمية الرقيق في تجارة كازامانس (جنوب السنغال) عبر البحار خلال الفترة نفسها . وكان لكل من هذين المنتجين استخدامات صيدلانية وصناعية ، وكان للصمغ أهمية خاصة كمادة أولية في صناعة المنسوجات . وأخيرا من المفيد أن نلاحظ أن الأوروبيين كانوا في بعض الأحيان يعملون كوسطاء في التجارة الإقليمية الأفريقية ، مستخدمين سفنهم لتوسيع الأسواق المحلية القائمة ، ومن حين الآخر لخلق أسواق في الأماكن التي لم تكن توجد فيها أسواق من قبل . ففي القرن الخامس عشر ، على سبيل المثال ، كان البرتغاليون يقومون بتصدير الرقيق من بنين ، ويبيعونهم في ساحل الذهب مقابل الذهب . وبعد مائتي عام كانوا يستخدمون جورة الكولا من سيراليون لشراء الرقيق في سنغميا . وفي القرن السابع عشر أيضا كان الهولنديون يشحنون الأقمشة والخرز من بنين إلى ساحل الذهب ، وفي القرن الثامن عشر كان تجار الرقيق في بريستول يشترون ويبيعون الأرز والذرة الغينية والدخن واليام أثناء رحلاتهم على امتداد الساحل .

ويجدر أن نوجز التعليقات التي قدمناها حتى الآن ، إذ أن قيمتها كثيرا ما كانت تُنتَقَص في الماضي ،^(٢٧) ومن الضروري أن توضع في الاعتبار خلال المناقشة التالية لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي . أولها أن الأوروبيين الذين جاءوا إلى أفريقيا الغربية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر كانوا مهتمين

(٢٦) تناول هذه المسألة أندريه ديلكور ، *La France et les établissements Français au Sénégal entre 1713 et 1763* ، دكار ، ١٩٥٢ .

(٢٧) هناك استثناء هام هو الدراسة التي أجراها والتر رودني ، *A History of the Upper Guinea Coast, 1545 - 1800* ، أكسفورد ، ١٩٧٠ ، الفصل السادس .

أساسا بسلع أخرى غير الرقيق . ثانيها أن هذه التجارة استمرت حتى بعد أن كانت التجارة في الرقيق قد انتشرت عبر البحار . ثالثها كانت هناك فروق إقليمية ملحوظة في أفريقيا الغربية حسب طبيعة التجارة مع الأوروبيين . رابعها أن خدمات الشحن الأوروبية كانت تشجع على نمو نوع جديد من التجارة الساحلية البعيدة في أفريقيا الغربية . وأخيرا قد يكون من المفيد التأكيد على ضرورة إجراء مزيد من البحوث في موضوع التجارة في منتجات أخرى غير الرقيق . ولا ريب أن البحوث المقبلة ستؤدي إلى وجهة نظر أكثر اختلافا فيما يعتبر الآن عصر تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ، كما ستؤدي إلى تعديل الطريقة التي يفسر بها المؤرخون التطورات في القرن التاسع عشر الذي نشأ خلاله اقتصاد للتصدير يقوم كلية على السلع « المشروعة » .

ربما تكون تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي الموضوع الذي تناوله أكبر قدر من النقاش في التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية ، وهو بالتأكيد الموضوع الوحيد المعروف لذلك الكائن الوهمي ، القارئ العام . ومن سوء الطالع أن غالبية الكتب المبسطة التي تنشر بانتظام حول هذا الموضوع ، برغم أنها يمكن أن تنجح في إعطاء الجوانب الأكثر إثارة معالجة ملحمية مناسبة ، فهي نادرا ما تسهم بشيء جديد في مجال الحقائق والأفكار . والقليل من هذه الكتب يستعين بالمصادر الثانوية المتاحة ، على حين أن كتباً أخرى تعمل على استمرار الأفكار العتيقة عن أفريقيا ، وانتشارها بين جمهور القراء الذين لا يفترض أن يكونوا مطلعين على أحدث التطورات في الدراسات الأفريقية.^(٢٨) وقد التقى

(٢٨) يوجد استثناء بارز لهذه التعميمات النقدية هو كتاب بازيل دافيسون ، *Black Mother* ، ١٩٦١ ، برغم أنه كان من الطبيعي أن تتجاوز هذا الكتاب إلى حد ما البحوث التي أجريت خلال السنوات العشر الأخيرة .

الزمن والتكرار معا لترسيخ كل من الأساطير والحقائق إلى درجة يصعب معها الآن القول بأن هذه أساطير وتلك حقائق . ولحسن الحظ أنه قد أجريت مؤخرا بعض الدراسات العالية القيمة عن جوانب خاصة من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ، ومن المؤكد أن هذا الموضوع سيبدو شديد الاختلاف في غضون سنوات قليلة . وفي الصفحات التالية سنبدل محاولة لتلخيص الموضوعات الرئيسية كما تبدو في الوقت الحاضر ونعلق عليها ، ولتقصي بعض المشاكل التي يؤمل أن تكشف البحوث المقبلة عن دلالتها . وسنبدا المناقشة بعرض موجز للمصادر الرئيسية للطلب على الأيدي العاملة ، ثم نتطرق إلى الكيفية التي كان يتم بها تنظيم توريد الرقيق ، فنتناول أولا الجانب الأوروبي للتجارة وثانيا الحالة على الساحل الغربى نفسه . ونحن هنا لانعتذر عن ذكر مناطق أخرى غير أفريقيا ، لأن تجارة الرقيق لا يمكن أن تفهم دون الإشارة إلى الخلفية الدولية التي نمت فيها وازدهرت ثم تدهورت .

لقد كان الأوروبيون يشترون بعض الأفارقة منذ بداية اتصالهم بالساحل الغربى فى القرن الخامس عشر ، برغم ترفع جوبسون عن الاهتمام بهذا النوع من التجارة . وفى القرن السادس عشر كان البرتغاليون يستخدمون أعدادا قليلة من الرقيق للعمل فى مزارع السكر فى الجزر القريبة من ساحل أفريقيا الغربية ، كما تم تصدير أعداد أخرى إلى أمريكا الجنوبية لاستخراج الفضة التى اكتشفت هناك فى العقد الثالث من القرن السادس عشر . غير أن الطلب على العمال الرقيق لم يكن كبيرا جدا فى ذلك الوقت ، كما أن الاتجار فى تصديرهم لم يكن على نطاق واسع . ولم يبدأ التوسع السريع فى التجارة عبر الأطلسي إلا فى منتصف القرن السابع عشر ، نتيجة لنشأة مزارع السكر فى جزر الهند

الغربية.^(٢٩) وأحدث هذا التطور ثورة في اقتصاد منطقة الكاريبي . وحتى قرابة العقد السادس من ذلك القرن كان محصول التصدير الرئيسى من جزر الهند الغربية هو التبغ الذى كانت مجموعة صغيرة من المستوطنين الأوروبيين تقوم بزراعته على نطاق صغير.^(٣٠) غير أن محصول السكر كان بشكل بارز محصول أصحاب مزارع تجارية ، وكان يتطلب الأرض ورأس المال والأيدى العاملة على نطاق واسع . أما الأرض فكانت موجودة بالفعل ؛ ورأس المال كان يجىء من أوروبا ؛ ثم كانت الأيدى العاملة تجىء من أفريقيا ، ليس لأن هذه القارة كانت مكتظة بالسكان ، ولكن لأنه لم يكن متاحا بسهولة أى مصدر أرخص للقوى العاملة المناسبة . وقد تمت تجربة أهالى الأمريكتين الأصليين وتبين عدم كفاءتهم ، واختار كثيرون من الرواد الأوروبيين فى هذا المجال الخاص للعالم الجديد أن يزرعوا الأرض لحسابهم فى أماكن أخرى ، لاسيما فى قرطاجينا وكارولينا ، حيث كان التبغ يحتل مكانه كمحصول تصديرى هام . ولكن الاحتفاظ بقوة عمل حرة فى ظروف توجد بها وفرة فى الأرض وفرص عمالة بديلة كان يعنى دفع أجور عالية . وكانت الأيدى العاملة الرخيصة المستعبدة هى المفضلة ، وربما لاغنى عنها أيضا . فالعمال الزنوج إلى جانب أن ثمنهم كان رخيصا نسبيا وأن الحصول عليهم عليهم كان يسيرا (بفضل كفاءة نظام التسليم الأفريقى - الأوروبى) ، كان لهم معدل بقاء أعلى فى جزر الهند الغربية ،

(٢٩) د . ا . فارنى ، "The Commercial Empire of the Atlantic. 1607 - 1783" ، فى مجلة *إيكونوميك هيسستورى ريفيو* ، العدد ١٥ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٢٠٥ إلى ٢١٨ .
 (٣٠) د . ب . ثورنتن ، "The Organization of the Slave Trade in English West Indies, 1660 - 1685" ، فى مجلة *وايم آنتمارى كوارترلى* ، العدد ١ ، ١٩٥٥ ، الصفحات ٣٩٩ ، إلى ٤٠٩ .

ولذلك كانت لهم ميزة من حيث التكاليف على المنافسين المحتملين في سوق العمل . وكانت هذه الميزة نتيجة لخصائصهم الأكبر ضد الأمراض ، مثل الحمى الصفراء والمalaria ، ولم تكن لها علاقة بما يقال من عجز الرجل الأبيض عن العمل في المناخ الاستوائي.^(٣١) وهكذا فإن المغامرين الذين أبحروا أصلا إلى أفريقيا الغربية ليتاجروا أساسا في الذهب استمروا هناك لتوريد الأيدي العاملة لمزارع السكر الجديدة في الكاريبي .

وكان القرن الثامن عشر هو العصر الذهبي لرخاء جزر الهند الغربية ، وهو الوقت الذي أصبحت فيه الجزر المورد الرئيسي للسكر إلى أوروبا . وكانت المراكز الرئيسية للإنتاج هي جامايكا ، الخاضعة لبريطانيا ، وسان دومينجو ، وكانت تتبع فرنسا . واستنادا إلى شريدان ، فإن حوالى ثلثي جميع الرقيق الذين شحنوا إلى منطقة الكاريبي كانوا يعملون في مزارع السكر ، وإنه في اقتصاد جامايكا ذى التخصص العالى كان ٨٤ فى المائة على الأقل من الرقيق (١٦٠ ألفا من ١٩٠ ألفا) مستخدمين في صناعة السكر في العقد الثامن من القرن الثامن عشر.^(٣٢) وكانت تزرع هناك محاصيل أخرى ، مثل البن والقطن والنيلة والتبغ ، ولكن السكر ظل إلى حد كبير سلعة التصدير الأكثر أهمية . وكان الحافز على التوسع في إنتاج السكر هو ارتفاع في الطلب في أوروبا بعد زيادة استهلاك الشاي والقهوة ؛ والزيادة في طاقة صناعة تجهيز

(٣١) هذه النقطة توسع في دراستها فيليب د. كورتن ، "Epidemiology and the Slave Trade" ، فى مجلة *بوليتيكال ساينس كوارترلى* ، العدد ٨٣ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ١٩٠ إلى ٢١٦ .

(٣٢) ر . ب . شـريدان ، "The Commercial and Financial Organization of the British slave Trade, 1750 - 1807" ، فى مجلة *إيكونوميك هيسٽورى ريفيو* ، العدد ١١ ، ١٩٥٨ ، الصفحة ٢٤٩ ؛ وكذلك "The Wealth of Jamaica in the Eighteenth Century : A Rejoinder" ، فى المجلة نفسها ، العدد ٢١ ، ١٩٦٨ ، الصفحة ٤٩ .

السكر حتى أمكن ملاحقة الطلب عند حوالى منتصف القرن الثامن عشر ؛ والدعم الحكومى الذى عزّز هيكل التجارة عبر المحيط الأطلسى . ففيما بين عامى ١٦٥١ و ١٨٥٤ ، على سبيل المثال ، كان المنتجون فى المستعمرات البريطانية فى جزر الهند الغربية يتمتعون بحماية ناتجة عن فرض رسوم باهظة على السكر الأجنبى الذى يدخل المملكة المتحدة . وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر كانت الحكومة الفرنسية تقدم هبات سخية لسفن الرقيق التى تغادر فرنسا إلى أفريقيا ، وتدفع مبالغ إضافية مقابل كل رقيق يحط رحاله فى جزر الهند الغربية الفرنسية . ويمكن أن نفهم هذا الاهتمام إذا أدركنا أنه بحلول عام ١٧٨٩ كان حوالى ثلثى الصادرات البحرية الفرنسية يذهب إلى مستعمراتها فى جزر الهند الغربية ، وأن السكر كان السلعة الأعلى قيمة المرسلة إلى فرنسا من أعالي البحار . كما كان السكر أكبر سلعة مفردة تستوردها بريطانيا فى القرن الثامن عشر . وقد ارتفع متوسط القيمة السنوية لواردات السكر إلى قرابة أربعة أمثاله ، من ٦٣٠ ألف جنيه استرلينى فى الفترة ١٦٩٩ - ١٧٠١ إلى ٢٣٦٤ ألفاً فى الفترة ١٧٧٢ - ١٧٧٤ . وفيما بين عامى ١٧١٤ و ١٧٧٣ كان متوسط الواردات من جزر الهند الغربية حوالى ٢٠ فى المائة من القيمة السنوية لجميع الواردات البريطانية . ومن الناحية التجارية أصبحت منطقة الكاريبى أكثر أهمية لالمجترات من آسيا ، ولم تكن تسبقها غير التجارة مع أوروبا . يقول مالاتشى پوستليثوات ، أحد المعبرين عن النزعة الماركنتلية فى صورتها النقية ، إن الإمبراطورية البريطانية « كانت بنياناً علوياً عظيماً للتجارة الأمريكية والقوة البحرية الأمريكية القائمة فوق أساس أفريقى »^(٣٣) . وهو تعبير موجز لا يعلى عليه .

(٣٣) مقتبسة من إيريك وليامز ، Capitalism and Slavery ، ١٩٦٤ ، الطبعة الثانية ،

وكانت أهمية الدول الغربية المختلفة المشتغلة بالتجارة مع أفريقيا انعكاسا إلى حد كبير لتغير مواقعها السياسية في أوروبا. ^(٣٤) وكانت البرتغال هي الدولة الأجنبية الرئيسية في أفريقيا الغربية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ؛ وأصبح للوجود الهولندي دلالة في القرن السابع عشر ؛ أما إنجلترا وفرنسا فكانت لهما الهيمنة في القرن الثامن عشر . وثمة مؤشر مفيد للمواقع النسبية للدول الرئيسية يزودنا به عدد الرقيق الذين تداولتهم كل دولة خلال ذروة التجارة عبر الأطلسي. ^(٣٥)

صادرات الرقيق التي قامت بها الدول الكبرى الثلاث من أفريقيا الغربية ،

١٧٠١ - ١٨١٠

٢٠٠٩٧٠٠	إنجلترا
٦١٣١٠٠	فرنسا
٦١١٠٠٠	البرتغال
<u>٣٢٣٣٨٠٠</u>	

وسيادة بريطانيا هنا ليست بحاجة إلى برهان : فقد كانت وحدها مسؤولة عن قرابة ثلثي العدد الكلي للرقيق الذين قامت الدول الرئيسية الثلاث بشحنهم . وقد كان تفوقها في أفريقيا الغربية تصويرا صارخا للنمو العام لتجاريتها الخارجية

(٣٤) يمكن العثور على مزيد من المعلومات عن المنافسات السياسية بين الدول الكبرى في أفريقيا الغربية في ، ج . ر . فيديج ، A History of West Africa ، ١٩٦٩ ، الفصلين الثالث والرابع .
(٣٥) فيليب د. كورتن ، The Atlantic Slave Trade : a Census ، ماديسون ، ١٩٦٩ ، الصفحة ٢١١ .

فى القرن الثامن عشر ، وللهيمنة العالمية لبحريتها . ولم تواجه سطوة بريطانيا تحدياً جدياً حتى نهاية القرن التاسع عشر ، عندما بدأت القوات الفرنسية زحفها الطويل المُغْبَرَّ عبر ما كان لورد سلزبرى يصفه ساخرًا بأنه التربة « الخفيفة » للسودان الغربى . ويقال فى بعض الأحيان إن القوة الفرنسية تدهورت فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . غير أنه من الهام أن ندرك أن سطوة المجترة كانت نتيجة للسرعة الكبيرة نسبيا لتوسعها التجارى ، ولم يكن سببها انخفاضاً مطلقاً فى التجارة الفرنسية مع أفريقيا الغربية ، على الرغم من أن فرنسا كانت لاتزال تعتمد على هولندا وبريطانيا فى الحصول على كثير من احتياجاتها من السلع . والحقيقة أن عنفوان النشاط الفرنسى فى هذا الجزء من العالم قد زاد من الناحية الفعلية بعد عام ١٧٦٣ ، فى أعقاب جهود شوازيل^(*) لتنمية أفريقيا عوضاً عن ضياع كندا ، ولتحرير جزر الهند الغربية الفرنسية من الاعتماد على السفن البريطانية فى الحصول على الاحتياجات من الرقيق . وموقع البرتغاليين جدير باهتمام خاص . وهذا الموقع لم يكن فى مرحلة تدهور فى بداية القرن السابع عشر كما يفترض عادة ، وإنما ظلت قبضتهم التجارية قوية لفترة طويلة بعد ذلك . ومن المسلم أن حصّة البرتغال فى شحنات الرقيق كانت تتدهور مع تقدم القرن الثامن عشر ، ولكنها أخذت فى الانتعاش مرة أخرى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، عندما كانت التجارة تدخل فى طورها النهائى ، وإن لم يكن طوراً يمكن إغفاله .

(*) أتئين فرانسوا شوازيل (١٧١٩ - ١٧٨٥) ، نوق سياسى فرنسى خدم بالجيش والسلك الدبلوماسى . عقد الميثاق العائلى ومعاهدة باريس بعد حرب السنوات السبع . ورغم إخفاقه فى منع ضياع كندا والهند ، فقد استطاع تطوير المستعمرات الفرنسية فى الأنتيل وسان رومينجو ، وضم اللورين وكورسيكا (١٧٦٨) - المترجم .

وقبل القرن التاسع عشر كانت الدول الأوروبية ممثلة في أفريقيا الغربية بشركات كبيرة منشأة بقوانين برلمانية وبتجار أفراد أكثر مما كانت ممثلة بجنود نظاميين ومدراء محترفين . وكان لهذه الشركات دور بارز خلال الطور المبكر للتجارة المحمولة بحرا مع أفريقيا الغربية ، لاسيما خلال القرن السابع عشر ، كما كانت تتمتع باحتكار تجارى على قطاعات مختلفة من الساحل الأفريقى مقابل الوفاء بالتزامات معينة . وفي هولندا كانت الشركات الرئيسية المشمولة برعاية رسمية هي شركة الهند الغربية الهولندية(*) (١٦٢١) ، التى كانت ، إلى جانب مالها من مصالح فى منطقة الكاريبي ، نشطة أيضا على امتداد ساحل أفريقيا الغربية خلال القرن السابع عشر . وكانت الشركات الفرنسية الأكثر أهمية هي شركة جزر الهند الغربية(**) (١٦٦٤) ، التى أسسها كولبير بناء على الأفكار التى صاغها ريشيليو ؛ وشركة السنغال(***) (١٦٧٣) ؛ وشركة غينيا(****) (١٦٨٤) . وكانت الشركة التى تحظى باهتمام بريطانيا الرئيسى هي الشركة الأفريقية الملكية (١٦٧٢) ، التى خلفت فى أفريقيا الشركة عديمة الفعالية والتى حق عليها اسمها ، شركة « المغامرين الملكيين »(****) (١٦٦٠) . وكان وجود الشركات المساهمة فى بعض فروع التجارة الخارجية

(*) Dutch West India Company : شركة تجارية استعمارية اعتمدتها هولندا فى عام ١٦٢١ ، ومنحت حق التجارة على الساحل الأفريقى بين مدار السرطان ورأس الرجاء الصالح ، وعلى الساحل الأمريكى بين نيو فونلند ومضيق ماجلان ، وكانت تتمتع فوق أراضيها بجميع السلطات تقريبا - المترجم .

(**) Compagnie des Indes Occidentales : نظمت فى عام ١٦٦٤ للسيطرة على التجارة الفرنسية لا فى كندا فقط ، وإنما كذلك فى أفريقيا الغربية وأمريكا الجنوبية وجزر الهند الغربية - المترجم .

Compagnie du Sénégal (***)

Compagnie du Guinée (****)

Royal Anventures : Royal African Company (*****)

يرجع أساسا إلى رغبة المكتسبين في تقاسم مخاطر التجارة الأفريقية ، التي كانت سيئة السمعة لما يشوبها من عدم اليقين ، برغم أنه في جزء منه كان أيضا استجابة لاحتياجات التجارة البعيدة من رأس المال ، لاسيما ضرورة الاستثمار في رأسمال ثابت ، مثل الحصون والسفن . وكانت الدولة تصدر موثائق بالحقوق لأنها كانت تنظر إلى الشركات باعتبارها أدوات مفيدة للسياسة الخارجية ، ويأمل أن تكون وسيلة لإثراء الحكام أيضا . وكان المروجون للشركات يشدون رعاية الحكومة كوسيلة لجذب رأس المال والقضاء على المنافسة . وقد كان الاعتماد المتبادل هو أساس سياسة التجارين : فسلطة الدولة كانت تُدعم بتدابير تستهدف تحقيق ميزان تجاري موات ؛ وفي الوقت نفسه كانت مجموعات المصالح الخاصة تسعى إلى استخدام سلطة الدولة كوسيلة للكسب الخاص.^(٣٦) وفي سياق المنافسة الدولية في القرن السابع عشر ، كان يمكن النظر إلى الشركات المنشأة بقوانين برلمانية على أنها أطراف في الصراع بين السياسات التجارية القومية المتنازعة التي كانت ترمى إلى السيطرة ليس فقط على التجارة الأفريقية ، وإنما على تجارة المحيط الأطلسي ، وفي نهاية الأمر على تجارة أوروبا .

وكانت خطط الشركات المنشأة بقوانين أكثر إثارة من منجزاتها . ويتضح من البحوث المتخصصة التي أجراها دافيز وديلكورت ولى أن الشركات كانت كثيرا ما تشكو من العيوب نفسها . فهي في المقام الأول كانت عاجزة عن جذب ما يكفي من رأس المال . وكان التجار الفرنسيون تقليديا يتوخون الحذر في وضع أموالهم في شركات حكومية ، وهو ما كان يتطلب بالتالي إعانات

(٣٦) تشارلس ويلسون ، *Profit and Power : a Study of England and the Dutch* ، Wars ، ١٩٥٧ ، الصفحة ١٥٢ . وعن سياسة التجارين ، انظر ، العمل الجماعي الذي أعده د . س . كولمان ، *Revisions in Mercantilism* ، ١٩٦٩ .

مالية من الصناديق العامة وصناديق البلاط . أما التجار الإنجليز فكانوا أكثر استعدادا للاستثمار فى الشركات المنشأة بقانون ، ولكنهم نادرا ما كانوا يمتلكون أنصبة كبيرة فيها ، وسرعان ما كانوا ينقلون أموالهم إلى استخدامات بديلة إذا ما لاحت لهم فرص أكثر ربحية . ثانيا ، كانت الشركات تتحمل مصاريف ثابتة كبيرة فى شكل موظفين وحصون ، كما كانت تتحمل فى بعض الأحيان أعباء دفاعية باهظة . ثالثا ، كانت الشركات عاجزة عن الحصول على موظفين لديهم الكفاءة اللازمة ، كما كان موظفوها يخفقون فى المطابقة بين مصالحهم ومصالح المنشأة ، مما يترتب عليه عرقلة مباشرة الأعمال بكفاءة نتيجة لسوء الإدارة والاتجار الخاص من جانب موظفى المنشأة . رابعا ، كانت الشركات مطالبة بتلبية التزامات محددة ، من قبيل توريد عدد ثابت من الرقيق كل سنة ، وبالتالي كان عليها الاستمرار فى الاتجار بغض النظر عن الظروف السائدة فى ذلك الوقت . وقد كانت هذه المشكلة هى التى أوقعت شركة السنغال فى صعب كثيرة بعد عام ١٦١٩ . وأخيرا كانت الشركات المنشأة بقوانين تتعرض للهجوم من جانب مجموعة متنوعة من المصالح المعارضة لسلطاتها الاحتكارية ، والتى كانت تشمل التجار المستبعدة من المناطق الخاضعة لولاية الشركات ؛ وأصحاب الصناعات الذين كانوا مستائين من القيود المفروضة على منافذ تصريف سلعهم ؛ والمستعمرين (وبخاصة فى جزر الهند الغربية) الذين كانوا يعترضون على النسب الموضوعة لمبادلة منتجاتهم مقابل الواردات الاستهلاكية ؛ والخصوم السياسيين للسلطة الملكية ، الذين كانوا يعتبرون الشركات المنشأة بقوانين رموزا للامتيازات الملكية . وبحلول عام ١٧١٠ على وجه التقريب كان واضحا أن الشركة المنشأة بقانون ، برغم أنه لم يكن قد قُضى عليها بعد ، ليس لها مستقبل كبير فى تجارة أفريقيا الغربية . فمن الناحية المالية كانت هذه الشركات مشروعات فاشلة ، إذ كانت مطالبة بأداء أصعب المهام التجارية جميعا ، وهى التوفيق بين الأخلاقيات الرأسمالية

والواجب العام ، وذلك توقع لايوجد اليوم إلا فى بعض الصناعات المؤممة .
وقد حققت منجزاتها الرئيسية بوصفها وسائط كشفية رائدة للنظام الاستعماري
القديم ، تكتشف الأسواق التى كان يتعين على شركات أخرى استغلالها فيما
بعد بكفاءة أكبر .

وقد جرت عادة المؤرخين على المقابلة بين القيود المراكنتية فى القرن السابع
عشر وتطور التجارة الحرة فى القرن الثامن عشر ، غير أن هذا التفسير لم يعد
باستطاعته الصمود دون تحفظات . صحيح أن السلطات الاحتكارية للشركات
المنشأة بقوانين قد فقدت فعاليتها فى غضون القرن الثامن عشر ، ولكن هذه
العملية كانت تدريجية ، وظلت غالبية الشركات تناطح من أجل البقاء حتى
قراة منتصف القرن أو حتى بعد ذلك . وفى الوقت نفسه تنبغى ملاحظة أنه
فى الممارسة كان التجار الأفراد يقومون بدور هام فى تجارة أفريقيا الغربية حتى
فى القرن السابع عشر . فمنذ البداية كانت الشركات عاجزة عن استخدام
سلطتها الاحتكارية بصورة مانعة ، وكانت تجد من الضروري إصدار «جوازات»
أو تراخيص للتجار الأفراد ، كما كانت ترغم أيضا على التسامح مع المتطفلين
الذين يتاجرون فى أراضيها دون إذن . ومن زاوية أكثر عمومية سيكون من
الخطأ المساواة بين تدهور الشركات المنشأة بقانون وصعود التجارة الحرة ، على
الأقل بمعنى هذا المفهوم الذى بدأ استخدامه فى القرن التاسع عشر . وقد سبق
توضيح أن القرن الثامن عشر شهد زيادة ملحوظة فى الرسوم العالية المستوى
على السلع التى تستوردها إنجلترا ، وأن هذا التغير فى هيكل التعريف كان من
أثر حماية رجال الصناعة المحليين^(٣٧) . وسواء أكان آدم سميث وحواريوه قد

(٣٧) رالف ديفيز ، The Rise of Protection in England, 1689 - 1786 ، فى مجلة
إكونوميك هيستورى ريفيو ، العدد ١٩ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٢٠٦ إلى ٣١٧ .

أدركوا ذلك أم لا ، فإنهم عند ختام القرن الثامن عشر كانوا يهاجمون تطورا حديثا نسبيا فى السياسة التجارية ، وليس هيكلا للتعريف موروثا من عصر المذهب التجارى .

ولذلك كان الانتقال إلى التجارة الحرة محدودا بعض الشيء . وفيما يتعلق بتجارة أفريقيا الغربية اتخذ هذا الانتقال شكل زيادة نسبية فى أهمية التجار الأفراد وتدهور نسبى فى موقع الشركات المنشأة بقانون . ولم يكن هذا التغير نتيجة مواجهة قوية بين فلسفات اقتصادية متنازعة ، وإنما لأسباب تجارية عملية . فالشركات المنشأة بقانون ، التى لم تكن موفقة حتى فى ظروف القرن السابع عشر ، كانت عاجزة تماما عن التصدى للحجم المتسع لتجارة الرقيق فى القرن الثامن عشر . وقد ازدهر التجار الأفراد لأنهم كانوا يتحملون تكاليف ثابتة أقل (انخفاض نسبة الموظفين إلى معدل دوران رأس المال ، ^(*) ، وأموال أقل مرتبطة بإحكام بقواعد عبر البحار) ؛ كما كانوا يتمتعون بدرجة أكبر كثيرا من الإشراف الشخصى على الساحل الغربى ، وهو ما يعنى أنه كان باستطاعتهم الاستجابة بسرعة أكبر لتغير الظروف ؛ ولم تكن تعوق حركتهم التزامات عامة أو توجيهاات حكومية ، ومن ثم كان بإمكانهم أن يتاجروا متى يختارون وحيث يختارون وبالشروط التى يحددهونها .

ولنجاح التجار الأفراد كان يمكن تبينه من النهوض المذهل لأكبر مركزين

(*) Turnover : المبيعات الكلية لإحدى المنشآت خلال فترة معينة ، وقد يكون معدل دوران رأس المال Rate of turnover خلال فترة معينة ، أو دورة رأس المال التى تتحدد كعملية دورية - المترجم .

أوربيين لتجارة الرقيق ، هما ليقربول ونانت . ففي القرن الثامن عشر نقلت السفن الانجليزية قرابة ثلثي العدد الكلى للرقيق الذين شحنوا من أفريقيا الغربية عبر المحيط الأطلسي ، ونقلت السفن الفرنسية حوالى خمس المجموع . وقد استأثرت كل من ليقربول ونانت بما لا يقل عن نصف مجموع ما نقلته سفن بلد كل منهما ، وفى بعض الأحيان أعلى من ذلك كثيرا . وعلى ضوء التركيز الملحوظ للتجارة فى هذين الميناءين يجدر أن يقال شيء أكثر عنهما ، لاسيما أن دور ليقربول فى تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي قد أُغفل بصورة تسترعى الانتباه من جانب الدارسين الحديثين (وأحدث دراسة فى هذا الموضوع هى رسالة ماجستير غير منشورة وقلما يُرجع إليها)^(٣٨) ، على حين أن الدور الذى قامت به نانت ، وإن كانت قد غطته جيدا بحوث جاستون مارتين وچين ماير وپير رينشون ، تتجاهله عادة أعمال المؤرخين الانجليز .^(٣٩)

وبحلول عام ١٧١٢ كانت الشركة الأفريقية الملكية قد وصلت إلى حالة متقدمة من التدهور ، كما أن مدينة لندن ، مقر الشركة والميناء الانجليزى الرئيسى لتجارة الرقيق فى القرن السابع عشر ، كانت تفقد سريعا سيطرتها على تجارة الرقيق . وكانت بريستول التى بدأت الاتجار فى الرقيق فى العقد

(٣٨) ج . ا . ميريت ، *The Liverpool Slave Trade From 1789 to 1791* ، جامعة نوتنجهام ، رسالة ماجستير ١٩٥٩ .

(٣٩) جاستون مارتين ، *Nantes au XVIII^e siècle : l'ère des négriers (1714-44)* ، باريس ، ١٩٣١ ؛ جان ماير "Le commerce négriers nantais (1774-1792)" ، فى مجلة *Annales* العدد ١٥ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ١٢٠ إلى ١٢٩ ؛ پير د . رينشون ، *Pierre-Ignace-Liévin van Alstein, capitaine négrier* ، دكار ، ١٩٦٤ . وترد فى ثبت المراجع فى نهاية هذا الكتاب أعمال أخرى عن نانت بأقلام ماير ورينشون وإيفرارت وموجات .

الأخير من القرن السابع عشر هي المستفيد الأساسي من تدهور منافستها ، ولكن سيادتها الخاصة لم تدم لأكثر من ثلاثة عقود ، ووصلت إلى الذروة فيما بين عامي ١٧٢٥ و ١٧٣٥.^(٤٠) كذلك بدأت مشاركة ليقربول في تجارة الرقيق في القرن السابع عشر ، ولكن ممارستها لهذه التجارة لم تصبح ذات دلالة إلا في العقد الرابع من القرن الثامن عشر . وفي غضون عشر سنوات أصبحت ليقربول الميناء الرئيسي لتجارة الرقيق في أوروبا ، وهو موقع ظلت تحتفظ به حتى عام ١٨٠٧ ، عندما أصبح محظورا على الرعايا البريطانيين بمقتضى القانون الاشتغال بتجارة الرقيق الأفارقة . وبحلول عام ١٧٥٠ كانت سفن ليقربول تنقل أكثر من نصف صادرات الرقيق الذين تنقلهم السفن الإنجليزية من أفريقيا ، ومنذ ذلك الحين أخذت التجارة في الاتساع حتى حرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٦ - ١٧٨٣) التي وجهت للميناء لطمة عنيفة . ففي عام ١٧٧٩ لم تغادر ليقربول متجهة إلى أفريقيا إلا إحدى عشرة سفينة فقط ، وهو أدنى رقم في تاريخ التجارة (١٧٣٠-١٨٠٧) . ومع توقيع اتفاقية السلم انتعشت التجارة : ففي العقد الأخير من القرن الثامن عشر كان تجار ليقربول ينقلون ما بين ٢٥ ألف و ٥٠ ألف رقيق عبر المحيط الأطلسي كل عام ، وتلك أرقام تبلغ على وجه التقريب ثلاثة أرباع كل ما كانت تنقله السفن الإنجليزية . وفي عام ١٧٩٨ غادر ليقربول إلى الساحل الأفريقي رقم قياسي هو ١٤٩ سفينة . وهذه التقلبات تصور المدى الذي كانت المعارك العسكرية بين الدول الكبرى ، لاسيما المعارك البحرية ، تؤثر به في التجارة عبر المحيط الأطلسي بطرقها الطويلة المحفوفة بالمخاطر وأسواقها المتناثرة على نطاق واسع

(٤٠) دور برستول في تجارة الرقيق يغطيه جيدا كتاب پ . د . رتشاردسون ، The Bristol Slave Trade in the Eighteenth Century ، جامعة مانشستر ، رسالة ماجستير ، ١٩٦٩

وما لا تكشف عنه الأرقام هو قدرة أصحاب السفن على التكيف مع هذه الأزمات . فالبعض منهم كان يلتمس التعويض عن طريق إرسال سفنهم إلى مياه أكثر مؤاتاة ، وآخرون كانوا يلجأون إلى القرصنة .

وكانت سيادة ليقربول تدين بشيء للمزايا الجغرافية . فالميناء كان فى موقع أكثر صلاحية من لندن للتجارة عبر المحيط الأطلسى ، وفى وقت الحرب كان أقل تعرضا من لندن أو برستول لغارات القراصنة الفرنسيين . ومع ذلك فقد كان الأمر الأكثر أهمية هو موقع ليقربول بوصفها المستودع الرئيسى لمنطقة خلفيه تتسع باستمرار لم تكن تغطى مانشستر فقط ، بل مراكز أبعد مثل شفيلد وبرمنجهام . وقد كان جزء من نجاح لندن المبكر فى التجارة مع أفريقيا يرجع لقربها من أوروبا ، لأنه حتى منتصف القرن الثامن عشر كان أكثر من نصف السلع المرسلة إلى أفريقيا من المملكة المتحدة عبارة عن إعادة تصدير أصناف يتم الحصول عليها من هولندا والسويد وبلدان أخرى فى القارة . وفى النصف الثانى من القرن تغير الوضع ، وكان ما بين ثلثي وثلاثة أرباع السلع المقرر إرسالها إلى أفريقيا يتم تصنيعه فى المملكة المتحدة . وأصبحت ليقربول المنفذ الرئيسى لهذه المنتجات الصناعية الجديدة . وكان باستطاعة هذا الميناء ، بسبب الانخفاض النسبى لتكاليف النقل الداخلى ، شحن السلع القطنية والأدوات المعدنية والبنادق برسوم تقل عن تلك التى يتقاضاها أى ميناء منافس آخر ، وتلك ميزة عززها استكمال قناة بريدجووتر فى عام ١٧٧٢ . وقد اتضحت قيمة أداة الربط مع مانشستر أولا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، حيث كان هناك ازدهار فى صادرات سلع مانشستر إلى أمريكا الأسبانية . وعندما كانت التجارة الأفريقية جارية كانت مصنوعات مانشستر تقدم عونا ملموسا لتجار الرقيق فى ليقربول بمنحهم ائتمانا يصل إلى ثمانية عشر شهرا .

وهذه التسهيلات كانت عالية القيمة بوجه خاص فى تجارة تتطلب إنفاقاً رأسمالياً كبيراً (مرجعة إلى حد كبير اندماج وظيفتى التجارة والشحن) ، وقدرةً على انتظار العائد على الاستثمارات (بسبب طول الفترة التى تستغرقها تكملة صفقات تجارية تقيم جسوراً بين عدة قارات) .

وأخيراً فإن جزءاً من نجاح ليفريول ينبغى أن يعزى إلى « كفاءة » تجارها « المجردة من الرحمة » ، وهى من المعالم البارزة التى أكدتها دراسات متخصصة فى تاريخ الميناء ، وإن يكن من الصعب تقييمها ، بل ربما كان للتجرد من الرحمة **أفضلية** ملموسة على الكفاءة : فقد كان تجار الرقيق فى ليفريول يتحملون تكاليف تشغيل أقل من تلك التى يتحملها منافسوه فى بريستول ، ولكن ذلك لم يكن مرجعه أنهم يستخدمون أيد عاملة أقل ورقيقاً أكثر لكل طن ، وإنما لأنهم كانوا يدفعون لبحارتهم أجوراً أدنى^(٤١) . وكان هؤلاء التجار يجيئون من جميع قطاعات المجتمع ، وكانت لديهم مصالح كثيرة أخرى إلى جانب التجارة الأفريقية . وكانت صفوفهم تضم ملاك أرض ورجال صناعة وحرفيين وتجاراً فى فروع أخرى من التجارة عبر البحار ، وعدداً من ربابنة السفن ، مثل بيلى بوتس ، وهو رجل عصامى أصبح فى آخر الأمر مالك سفن مستقلاً . وكانت مشاريعهم التجارية تُموّل من المدخرات الخاصة ، ومن أرباح أنشطة تجارية أخرى (بما فى ذلك الرحلات السابقة للتجارة فى الرقيق) ، ومن الائتمانات التى يمنحها كل من البنوك ورجال الصناعة . ومع تقدم القرن كان هناك اتجاه نحو التركيز بين الشركات المشتغلة بتجارة الرقيق . وبحلول العقدى التاسع والأخير من القرن الثامن عشر كانت هذه التجارة تسيطر عليها قرابة عشر شركات تمارس كلها تجارة منتظمة ، ولكل منها حوالى

(٤١) قد تكون الأجور الأدنى أيضاً انعكاساً لفرق فى سعر عرض الأيدى العاملة فى المنطقتين .

إثنى عشر شريكا كثيرا ما يكونون من الأسرة نفسها . ففي الفترة ١٧٨٩ - ١٧٩١ ، على سبيل المثال ، كانت الشركات السبع الكبرى تتولى أكثر من نصف مجموع المشاريع المشتغلة بتجارة الرقيق . كما كانت هناك مجموعة ثانية وأكبر عددا من تجار الرقيق تتكون من مستثمرين مضاربين صغار لا تتجاوز حصة المستثمر منهم في الرحلة جزءاً واحداً من ٣٢ جزءاً . ومن الواضح أن نهوض التجار الأفراد لم يكن يمثل تحولا من العمليات الكبيرة إلى العمليات الصغيرة . وليس في ذلك ما يبعث على الدهشة لأن الكثير من المشاكل (مشاكل جمع رأس المال وتوزيع المخاطر) التي أدت إلى نشأة الشركات المساهمة في القرن السابع عشر كانت لا تزال موجودة في التجارة الأفريقية بعد مضي فترة طويلة على فقدان الشركات الاحتكارية لامتيازاتها .

وتطرح حالة نانت بعض المقارنات والاختلافات المثيرة مع حالة ليفربول . فقد بدأت نانت تجارة الرقيق في العقد الأخير من القرن السابع عشر ، ووسعت أنشطتها عن طريق الحصول على تنازلات من الشركات الاحتكارية . وفي عام ١٧١٦ كانت نانت أحد الموانئ الفرنسية الأربعة التي سمح لها بالتجارة في الرقيق بحرية ، ومنذ العقد الثالث من القرن الثامن عشر أصبحت الميناء الرئيسي لتجارة الرقيق في فرنسا . وبحلول منتصف القرن كانت سفنها تنقل قرابة عشرة آلاف أسير أفريقي في السنة عبر المحيط الأطلسي ، أى أكثر من نصف مجموع ما كانت تنقله السفن الفرنسية . ويقول جاستون مارتن إن ذلك كان وقت ذروة الرخاء بالنسبة للميناء ، وإن تدهوره الدائم بدأ بعد عام ١٧٧٤ . غير أن دراسة أخرى أجراها ماير وإيفرارت أوضحت أن الانكماش كان مؤقتا فقط ، وأنه كان هناك ازدهار فيما بين عامي ١٧٨٣ و ١٧٩٢ ، عندما سلّمت السفن المبحرة من نانت أعداداً من الرقيق تفوق ما سلّمته في أى عقد آخر في القرن الثامن عشر . ففي هذه الفترة كانت نانت توفد في المتوسط خمسة

وثلاثين من تجار الرقيق في السنة مقابل واحد وعشرين تاجرا في السنة فيما بين عامي ١٧٤٩ و ١٧٥٥ . فضلا عن ذلك كانت حمولة السفن المستخدمة في التجارة تزداد مع الاقتراب من ختام القرن . وهذا الامتداد لدراسة جاستون مارتن الرائدة يظهر بوضوح أن التقلبات التي مرت بها نانت قبل عام ١٧٩٢ كانت من حيث التوقيت هي إلى حد كبير نفس التقلبات التي مرت بها ليقرول . وكان السبب الرئيسي في الحالتين هو الحروب بين الدول الكبرى . ومن الواضح أيضا أنه لم يكن هناك أي انخفاض مطلق في تجارة الرقيق في نانت في النصف الثاني من القرن . غير أنه من الصحيح أيضا أنه كان هناك انخفاض نسبي ، إذ أن تجارة الرقيق أصبحت من الناحية النسبية أقل أهمية لنانت من الفروع الأخرى للتجارة الخارجية ، وأن الموانئ المنافسة أخذت تشارك في تجارة الرقيق على نطاق أكبر من مشاركتها في النصف الأول من القرن . وبحلول العقد التاسع من القرن الثامن عشر كانت موانئ كثيرة تقترب اقترابا شديدا من نانت - رغم احتفاظ هذه الأخيرة بتفوقها - هي لوفائر وبوردو ولاروشيل وهونفليير التي وسعت جميعا أنشطتها في مجال تجارة الرقيق بعد عام ١٧٦٣.^(٤٢) فميناء لاروشيل، على سبيل المثال، تحول إلى تجارة الرقيق في محاولة للتعويض عن فقدان التجارة في الفراء الكندي .

(٤٢) يمكن أن توجد معلومات عن هذه الموانئ في المؤلفات التالية ، وهي جميعا جديرة بأن تلقى اهتماما أكثر من جانب مؤرخي أفريقيا : ج . ك . بينار ، "L'armement honfleurais et le commerce des esclaves à la fin du XVIII^e siècle" ، في مجلة *أنال دي نورماندي* ، العدد ١٠ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٢٤٩ إلى ٢٦٤ ؛ بيير دارديل ، *Navires et marchandises dans les ports de Rouen et du Havre au XVIII^e siècle* ، باريس ، ١٩٦٣ ؛ ج . رامبير ، *Histoire du commerce de Marseille, 6, de 1660 à 1789, les colonies* ، باريس ١٩٥٩ ؛ هـ . رويير ، "Les trafics coloniaux du port de la Rochelle au XVIII^e siècle" ، في مجلة *مذكرات جمعية مصنوعات الشرق القديمة* ، العدد ٤ ، ١٩٦٠ ، الصفحات XII إلى ٢١١ .

ونانت ، على غرار ليفريول ، كانت تدين بقدر كبير من نجاحها لصلة خاصة ، وإن تكن صلة من نوع مختلف بعض الشيء ، فقد كانت لها روابط وثيقة مع شركة الهند(*) (١٧١٩) ، وهى مؤسسة عملاقة قامت بدور هام ، وإن يكن غير منتظم ، فى التجارة الخارجية الفرنسية إلى أن حُلَّت فى عام ١٧٦٧ . وكانت نانت أحد المراكز الرئيسية للشركة فى فرنسا ، كما كانت تتمتع بمزايا فى الحصول على سلع للشحن إلى أفريقيا الغربية ، لاسيما المصنوعات القطنية من الهند التى كانت إحدى سلع التجارة الأساسية . وكانت نانت تعمل أيضا كناقل للشركة ، ومُنَحَّت امتيازات جمركية معينة على الشحنات إلى جزر الهند الغربية الفرنسية . والعلاقة بين نانت وشركة الهند تصور المخاطر المشار إليها فيما سبق والناجمة عن الأخذ برأى مبسّط عن صعود التجارة الحرة فى القرن الثامن عشر ، لأن تجار الميناء الأفراد ، برغم أنهم من الناحية الرسمية يعارضون الاحتكار ، كانوا فى الممارسة يكسبون الكثير من ارتباطهم بشركة متمتعة بامتيازات ، وليس مصادفة أن صعود نانتى بدأ يواجه التحدى فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، عندما كانت هناك زيادة ملحوظة فى المنافسة فيما بين تجار الرقيق الفرنسيين .

وفى نانت ، كما فى ليفريول وبرستول ، كان تجار الرقيق يجيئون من خلفيات متعددة ، برغم أن معظمهم كان موجودا بالفعل فى دوائر الأعمال كأصحاب سفن أو تجار قبل أن يشتغلوا بتجارة الرقيق . وفى نانت أيضا كثيرا ما كان من الصعب تحديد الفرق بين البحار والتاجر . ويوضح مجرى حياة بير

(*) **Compagnie des Indes** : أسس چون لو شركة الهند الشرقية والصين فى عام ١٧١٩ ، وقد اندمجت هذه الشركة مع شركات التجارة الأخرى تحت اسم **شركة الهند** ، ولكنها بعد فشل مشروع المسيسيبي استردت استقلالها فى العام التالى - المترجم .

فان أَلشتاين (١٧٣٣-١٧٩٣) أن ربّان سفينة الرقيق كان ينبغي أن يكون رجل أعمال جيداً ، فضلاً عن كونه ملاحاً ماهراً . وبالتالي لم يكن من الصعب على ربّان ناجح أن يبلغ وضعاً اجتماعياً أكثر جاذبية ، هو وضع الشريف البورجوازي . وقد بدأ فان أَلشتاين حياته الوظيفية في نانت في عام ١٧٤٨ ، وأصبح ربّاناً في عام ١٧٥٨ في سن السادسة والعشرين ، وتقاعد بعد ذلك بثلاثين عاماً . وعلى غرار ربانته الرقيق الآخرين لم يكن فان أَلشتاين يحصل إلا على أجر ثابت صغير ، وكان يعتمد أساساً على العمولة لزيادة دخله . وفيما بين عامي ١٧٤٨ و ١٧٦٨ بلغ مجموع كسبه ٢٦ ألف جنيه فرنسي ، وهو مبلغ لم يكن ضخماً ، ولكن حملاته الثلاث الأخيرة (١٧٦٨-١٧٨٤) مكّنته من أن يزيد هذا الرقم إلى عشرة أمثاله ، وفي وقت تقاعده كان قد حقق ثروة مقدارها حوالي ٣٠٠ ألف جنيه فرنسي . وهو لم يكن منبوذاً ، بل أصبح بورجوازيّاً ثريّاً ورجلاً محترماً ومناوئاً ومتديناً . وهكذا فإن تاجر الرقيق كان يمكن أن يصبح أحد أعمدة المجتمع الفرنسي ، وتلك حقيقة تعتبر تعليقاً مشوّفاً على قيم القرن الثامن عشر ، حقيقة تلقى الأضواء على ضرورة التمييز بوضوح بين المعايير النسبية والمطلقة عند إصدار أحكام تاريخية .

وكانت الرحلات من نانت تموّل إلى حد كبير بنفس الطريقة التي تموّل بها الرحلات من ليڤرپول وبرستول ، أي بوساطة مجموعات من حوالي إثني عشر مشتركاً يستخدمون مدخراتهم ، وأرباحهم السابقة ، والائتمان المحلي ، وكذلك - في حالة الميناء الفرنسي - رأسمالاً من باريس . وفي السنوات الوسطى من القرن كانت تجارة الرقيق مركزة في أيدي قليلة . ونادراً ما كان المشتركون على نطاق واسع في هذه التجارة يبلغون خمسين تاجراً ، وكانت ثلاث عائلات فقط هي المسؤولة عن تمويل أكثر من نصف السفن التي تغادر نانت في حملات تجارة الرقيق . غير أن النصف الثاني من القرن شهد الابتعاد عن التخصص ، وأصبح النمط هو عدد أكبر من التجار الذين يجهزون عدداً

أقل نسبيا من مغامرات تجارة الرقيق . وكان جانب من هذا الاتجاه نتيجة لحرب
السنين السبع (١٧٥٦-١٧٦٣)^(*) التي زادت بدرجة كبيرة من مخاطر التجارة ،
وكان جانب آخر منه انعكاسا لإعادة توجه التجارة في نانت مع اقتراب ختام
القرن ، عندما أصبحت تجارة الرقيق مجرد جانب واحد من أنشطة التاجر بعد
أن كان شاغله الوحيد .

وفي السنوات الأخيرة أدت البحوث في تنظيم تجارة أوروبا عبر البحار في
القرن الثامن عشر إلى إحياء الاهتمام بالطرق التي كانت تسلكها سفن الرقيق .
ولم يظهر مؤرخو أفريقيا أطّلاعا كافيا علي الجدل حول هذا الموضوع ، واتجهوا
إلى التقييد بالفكرة التقليدية عن التجارة الثلاثية حسبما استقرت في الكتب
المدرسية المبكرة لتاريخ الامبراطوريات . واستنادا إلى الرأي التقليدي فإن
التجارة الأفريقية كانت تُنظَّم في ثلاث مراحل تغادر فيها السفن أوروبا قاصدة
الساحل الغربي لبيع السلع الاستهلاكية ولشراء الرقيق ، ثم تبحر إلى جزر
الهند الغربية لمبادلة الرقيق مقابل السكر ، وفي النهاية تعود إلى الوطن
لتصريف السكر وتسوية حساباتها . وقد كانت دقة هذا الوصف موضع شك ،
وقيل إن التجارة الثلاثية لم توجد إلا في الأيام المبكرة لتجارة الرقيق عبر المحيط
الأطلسي ، عندما كانت كميات صغيرة نسبيا من السكر ترسل إلى أوروبا ،
وإنه بالنسبة للجزء الأكبر من القرن الثامن عشر كان الرقيق والسكر تجارتين

(*) كانت هذه الحرب صراعا دار في أنحاء متعددة من العالم . فشب القتال في أوروبا وشمال
أمريكا والهند : بين فرنسا والنمسا وسكسونيا وروسيا والسويد وأسبانيا من جانب ، وبروسيا
وانجلترا وهانوفر من جانب آخر . وكان هناك سببان رئيسيان لهذا النزاع ١ - المنافسة
الاستعمارية بين انجلترا وفرنسا في أمريكا ؛ ٢ - النضال في سبيل السيطرة والنفوذ في ألمانيا بين
ماريا تريزا ملكة النمسا وفردريك الثاني ملك بروسيا - المترجم .

منفصلتين.^(٤٣) وهذا القول شجّع المؤرخين على إعادة دراسة النهج التقليدي الذى يبالغ بالتأكيد فى تبسيط الواقع . ومع ذلك فإن التفسير المنقح لا يمكن فى الوقت نفسه قبوله على علته لأنه يستند إلى حجج ظاهرية وليس إلى شواهد تطبيقية .

والرأى الذى نأخذ به هنا هو أن ميريت وآخرين يخطئون فى الزعم بأن التجارة الثلاثية كانت استثناءً فى القرن الثامن عشر ، ولكنهم مصيبون فى قولهم إنها لم تكن الوسيلة الوحيدة ، أو لم تكن دائما الوسيلة الأكثر أهمية ، لتدبير شؤون التجارة عبر المحيط الأطلسى . وفيما يتعلق بالنقطة الأولى فإن الشواهد من برستول ونانت وهانوفر ، بوجه خاص ، توضح أن التجارة الثلاثية الكلاسيكية كانت لاتزال مألوفة تماما فى القرن الثامن عشر . أما عن النقطة الثانية فمن الواضح أيضا أن نقل الرقيق والسكر لا يمكن فهمه فهما كاملا من زاوية التجارة الثلاثية وحدها . ذلك أن عددا من الطرق المباشرة كان شديد الأهمية ، برغم أن هذه الطرق نادرا ما كانت تلقى الاهتمام الكافى . وثمة طريق مباشر منها بين أوروبا وأفريقيا كانت تسلكه السفن التى يتاجر أصحابها فى منتجات أخرى غير الرقيق ، لاسيما الذهب والصمغ . فضلا عن ذلك كانت هناك طرق مباشرة إلى الساحل الغربى عبر الأطلسى من أمريكا الشمالية وجزر الهند الغربية والبرازيل ، وهى طرق كان يستعملها المستعمرون الذين يتاجرون فى الروم والتبغ مقابل الرقيق.^(٤٤) وأخيرا كان هناك طريق كثيف

(٤٣) ج ١٠ . ميريت ، "The Triangular Trade" ، فى مجلة بيزنيس هيسٽورى ، العدد ٣ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ١ إلى ٧ ، وهذا المقال يزودنا بموجز للآراء التى أبدأها كتاب آخرون فى وقت سابق .

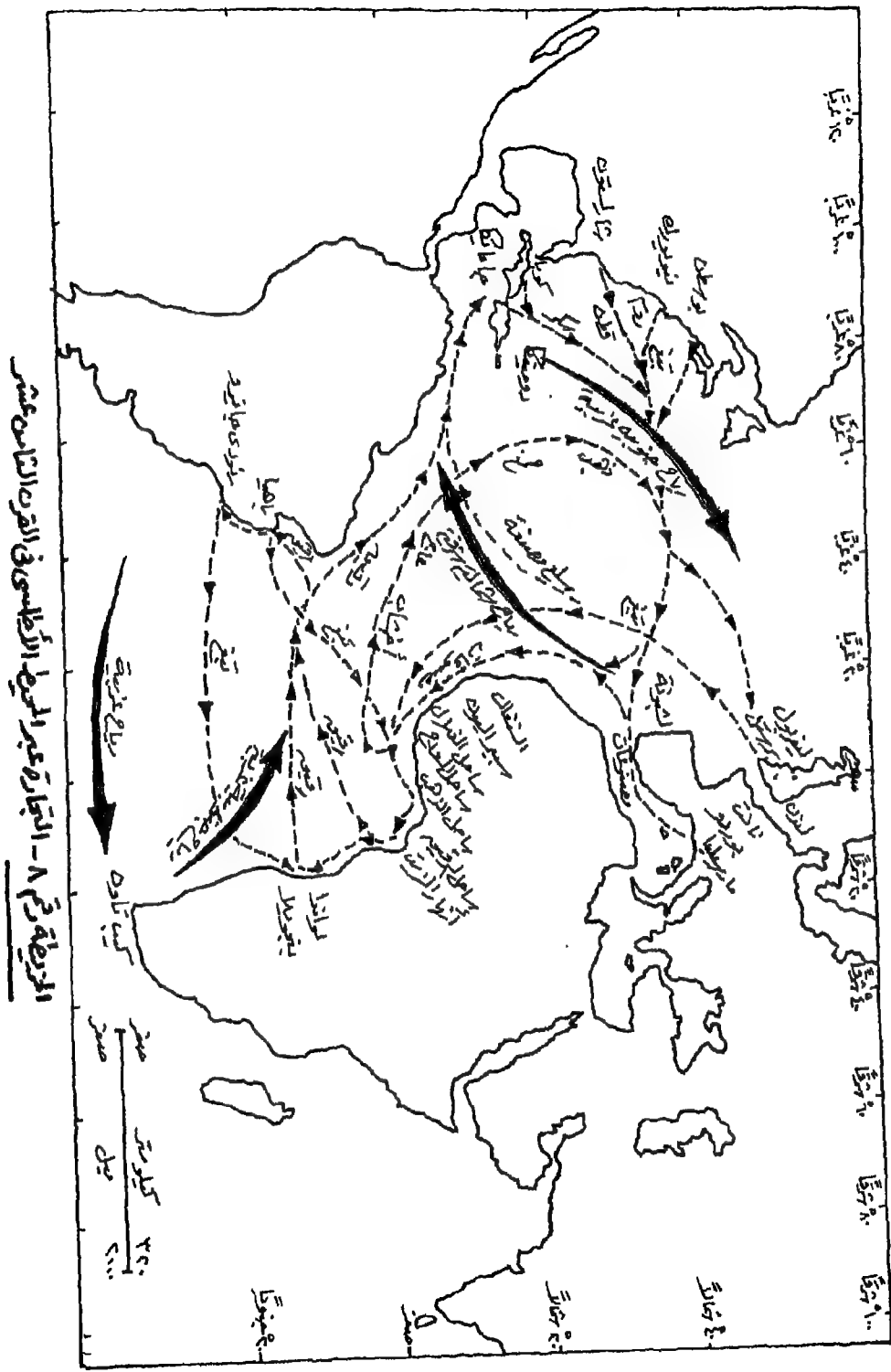
(٤٤) عن هذه الطرق ، انظر ، بيير فيرجر ، "Mouvements de navires entre Bahia et le golfe de Bénin (XVIII^e - XIX^e siècles)" ، فى مجلة ريفو فرانسيز ديستوار بوتر - مير ، العدد ٥٥ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥ إلى ٣٦ .

الحركة بين أوروبا وجزر الهند الغربية ، وهو طريق كانت تستخدمه أساطيل التجار القادمة من أوروبا محملة بإمدادات للجزر ، ثم تعود إلى الوطن محملة بحصة كبيرة من محصول السكر . ويتبين حجم التجارة على هذا الطريق من أنه في عام ١٧٨٩ غادرت ١١٦ سفينة الموانئ الإنجليزية قاصدة أفريقيا ، على حين غادر هذه الموانئ قاصدا جزر الهند الغربية ما لا يقل عن ٤٤٩ سفينة . وكانت ميناء ليثريول ، صاحب الهيمنة في تجارة الرقيق ، حصص مساوية تقريبا لخصص لندن وبرستول في تجارة السكر . وكانت نانت هي المستورد الرئيسي لاحتياجات فرنسا من السكر ، ولكن عدة موانئ أخرى ، من بينها روان ولوفافر ومارسيليا وسان مالو ، كانت تمارس تجارة مباشرة كبيرة الحجم مع منطقة الكاريبي . وفي حالة ميناء سان مالو تفيد تقديرات لوکور أنه مقابل كل سفينة كانت مستخدمة في التجارة الثلاثية في أواخر القرن السابع عشر كانت خمسون سفينة تذهب مباشرة إلى جزر الهند الغربية .^(٤٥)

وسواء كانت السفينة تعود إلى الوطن من جزر الهند الغربية فارغة أو محملة بالسكر ، فإن ذلك كان قرارا يتوقف بدرجة كبيرة - من وجهة نظر تاجر الرقيق - على توفر السلعة وسعرها . وفي الوقت نفسه كانت هناك أسباب قوية تفسر لماذا كانت هناك حاجة إلى أسطول متخصص إضافي لنقل السكر في المرحلة الأخيرة من الرحلة الثلاثية . ففي المقام الأول لم تكن سفن الرقيق مهيأة تماما كوسيلة لنقل المنتجات الاستوائية ، لأنها لم تكن تبني لنقل أوعية السكر ؛ وكانت غالبيتها تغدو في حالة غير صالحة للإبحار عند وصولها إلى منطقة الكاريبي ، وكان عدم انتظام مواعيد وصولها يعنى أن مزارعى

(٤٥) ١ . لوکور ، "Le grand commerce malouin en 1686-1687" ، في مجلة أثال دي بريتانى ،

العدد ٣ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٢٧٥ إلى ٣٣١ .



قصب السكر لم يكونوا على ثقة من حصاد محصولهم في الوقت المناسب ، وربما كان الأمر الأكثر أهمية من كل ذلك أن توسع صناعة الكسر أوجد طلبا على الشحن يفوق السعة المادية للسفن التي تصل من أفريقيا . ثانيا ، أنه بحلول منتصف القرن الثامن عشر كان الاستخدام المتزايد للكمبيالات يسمح بتسوية الحسابات بسرعة ، ويقلل من أهمية مبادلة السكر بالرقيق.^(٤٦) وتوجد شواهد على أن تجار الرقيق كانوا يرفعون سعر الرقيق للتعويض عن عودة سفنهم فارغة ، ولكنهم يكسبون أيضا من الترتيب الجديد بقدر ما كان الدفع بالكمبيالات يسمح بعودة سفنهم سريعا ودون تأخير . ثالثا ، أن إقامة روابط وثيقة بين أصحاب مزارع قصب السكر وتجار السكر الكبار خلال القرن الثامن عشر أدت إلى تعزيز الصلات التجارية المباشرة ، وكان من نتيجتها أن يجد ربان سفن الرقيق في أحيان كثيرة أن أصحاب المزارع قد أعدوا ترتيبات بديلة لشحن السكر إلى أوروبا . وأدى التخصص المتزايد في تجارتي الرقيق والسكر إلى تخفيض ما كان الدخول في التجارة عبر الأطلسي يتطلبه من استثمارات ، وتقليل مخاطر التجارة ، والإسراع بمعدل دوران رأس المال ، إذ أن الرحلة المباشرة إلى منطقة الكاريبي كان يمكن أن تكتمل في حوالى ستة أشهر ، على حين كانت رحلة التجارة الثلاثية تستغرق عاما كاملا ، بل ربما وقتا أطول . ولهذه الأسباب كان تجار مرسيليا ، مثلا ، يفضلون التركيز على التجارة المباشرة إلى جزر الهند الغربية . على الرغم من الجهود الرسمية لتشجيع الميناء على الاشتراك في تجارة الرقيق .

(٤٦) عن استخدام الكمبيالات في التجارة عبر الأطلسي ، انظر ، س . ج تشيكلاند ، "Finance For the West Indies, 1780-1815" ، في مجلة إيكونوميك هيسٽورى ريفيو ، العدد ١٠ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٤٦١ إلى ٤٦٩ .

وستتناول الجانب الأفريقي من تجارة الرقيق عبر الأطلسي في ثلاثة أقسام تتألف من تقييم للأعداد التي شملتها هذه التجارة ، ومناقشة « لإنتاج » الرقيق ، ودراسة لتنظيم المراكز الساحلية لتجارة الجملة . أما المسألة الهامة المتعلقة بنتائج تجارة الرقيق فستُرجأ إلى الفرع الختامي لهذا الفصل .

إن استعراض آراء المؤرخين بشأن أعداد الرقيق الذين تم تصديرهم من أفريقيا إلى الأمريكتين يزودنا بمشال كلاسيكي للكيفية التي يمكن بها لتكزار بيانات لم تخضع للاختبار أن يخلق ما يكاد أن يكون اعتقاداً يقينياً لايتزعزع . فالأرقام المستخلصة في نهاية الأمر من تخمينات من كانوا يدعون في القرن التاسع عشر إلى إلغاء تجارة الرقيق ، وهي تخمينات حسنة القصد وإن لم تكن منزهة عن التحيز ، ظلت مستمرة ومتمتعة بالمصادقة والتأييد حتى الوقت الراهن . وتتراوح الأرقام الإجمالية التي يوردها معظم الكتاب بين خمسة عشر إلى عشرين مليوناً من الرقيق الأفارقة الذين استوردتهم الأمريكتان وثمانية عشر إلى أربعة وعشرين مليوناً تم شحنهم من أفريقيا ، والفرق تفسره الخسائر في الطريق . ومن حسن الطالع أن الأستاذ كيرتن قد أجرى مؤخرًا ، بأصالة متميزة ، بحثاً شديداً التدقيق في الأدلة المتاحة - وذلك بحث تاريخي يمكن أن يبدو جلياً ، ولكن فقط عند النظر إليه بعد أن تم. ^(٤٧) والنتيجة الرئيسية التي خلص إليها هي أن التقديرات المتعارف عليها تبالغ كثيراً في حجم تجارة الرقيق عبر الأطلسي . وفي رأي كيرتن أن العدد الكلي للرقيق الأفارقة الذين وصلوا إلى الأمريكتين وجزر المحيط الأطلسي وأوروبا يبلغ ٩٥٦٦ ألف رقيق حطّوا رحالهم جميعاً في العالم الجديد فيما عدا ١٧٥ ألفاً . وهذا الرقم الإجمالي

(٤٧) فيليب د . كيرتن ، *The Atlantic Slave Trade : a Census* ، ماديسون ، ١٩٦٩ . ولكن نظراً لأن كتاب كيرتن لم ينشر إلا مؤخراً فإنني يمكن أن اعتبر ضمن الأغلبية التي تقبل ما توصل إليه كيرتن على علته . [صدرت الطبعة الأولى للكتاب الحالي في عام ١٩٧٣ - المترجم .]

الذى يقرب من نصف المتوسط الحسابى للأرقام التى تذكر عادة لا ينبغى أن يعالج كرقم محدد « يتعين تكراره فى الكتب المدرسية »^(٤٨) ، وإنما ينبغى بالأحرى أن يستخدم كدلالة على مدى الاحتمالات التى تتراوح بين رقم أدنى مقداره ثمانية ملايين ورقم أقصى مقداره عشرة ملايين ونصف المليون.^(٤٩) وإذا أضيف إلى ذلك ١٥ فى المائة ، وهو ما يبدو متوسطا معقولا ، لكى تؤخذ بعين الاعتبار الخسائر خلال الرحلة ، عندئذ يكون العدد الكلى للرقيق الذين تم تصديرهم من أفريقيا حوالى أحد عشر مليونا ، وذلك رقم يقرب مرة ثانية من نصف الرقم الذى يذكر عادة . ومن الناحية النظرية ينبغى أن تضاف نسبة مئوية أخرى لكى توضع فى الحسبان الوفيات الناجمة عن حملات اقتناص الرقيق داخل أفريقيا ، ولكن يستحيل فى الوقت الحالى التخمين بما يمكن أن يكون عليه حجم هذه الوفيات .

كذلك توفر بيانات كيرتن معلومات هامة عن التطور الكرونولوجى (المرتب زمنيا) والمجال الجغرافى لتجارة الرقيق . وبالنسبة للأول يمكن تحليل أرقام الرقيق الذين وصلوا إلى الأماكن المقصودة على النحو التالى.^(٥٠)

واردات الأمريكتين وأوروبا من الرقيق ، ١٤٥١ - ١٨٧٠

٢٧٤٩٠٠	١٦٠٠-١٥٤١
١٣٤١١٠٠	١٧٠٠-١٦٠١
٦٠٥١٧٠٠	١٨١٠-١٧٠١
١٨٩٨٤٠٠	١٨٧٠-١٨١١
<u>٩٥٦٦١٠٠</u>	

(٤٨) كيرتن ، المرجع نفسه ، الصفحة ٨٦ .

(٤٩) كيرتن ، المرجع نفسه ، الصفحة ٨٧ .

(٥٠) كيرتن ، المرجع نفسه ، الصفحة ٢٦٨ .

وهذه المجاميع الدنيا تتسق مع الاهتمام الذى أولى فى هذا الفصل للتجارة فى منتجات أخرى غير الرقيق ، وتؤكد أن الانتعاش فى صادرات الرقيق كان متطابقا مع التوسع فى إنتاج السكر فى منطقة الكاريبي خلال القرن الثامن عشر . ذلك أن ما لا يقل عن ٨٠ فى المائة من جميع الرقيق الذين حطّوا رحالهم فى العالم الجديد قد تم نقلهم فيما بين عامى ١٧٠١ و ١٨٥٠ . وتبرهن الأرقام الخاصة بالقرن التاسع عشر على أن تجارة الرقيق ظلت لها دلالتها حتى بعد أن حظرتها بريطانيا ، أكبر دولة كانت تتاجر فى الرقيق ، وتلك نقطة لم تلق قط فى الواقع تفسيراً من جانب مدرسة التاريخ الإمبراطورى بتركيزها على انتصار ويلبرفورس^(*) فى عام ١٨٠٧ .

وفيما يتعلق بمناطق التوريد تشير أرقام كيرتن إلى أن صادرات الرقيق من الأماكن الواقعة جنوب الكمرون ، وبخاصة الكنگو وأنجولا ، كانت أكبر مما يفترض عادة . ويفيد حساب أجرى على أساس بيانات كيرتن أنه جاء من أفريقيا الغربية حوالى ٦٣٠٠ ألف رقيق (أى ٥٥ فى المائة من مجموع الرقيق الذين شحّنوا من أفريقيا عبر المحيط الأطلسي).^(٥١) ذلك أن تصدير الرقيق لم

(*) **وليم ويلبرفورس** : (١٧٥٩-١٨٣٣) ، من دعاة المذهب الإنسانى الانجليز ، يرتبط إسمه بإلغاء تجارة الرقيق . فى عام ١٧٨٠ انتخب عضواً فى البرلمان ، وسرعان ما عرف طريقه إلى المجتمع السياسى الانجليزى ، والتقى فى عام ١٧٨٧ مع توماس كلاركسون وبدأ معا حملة إثارة ضد تجارة الرقيق . انتهز كل فرصة داخل مجلس العموم لفضح شروء التجارة وأهوالها . وقد اتخذت فى عام ١٨٠٧ أول خطوة على الطريق نحو استكمال إلغاء تجارة الرقيق . وعندما تشكلت جمعية مكافحة تجارة الرقيق كان ويلبرفورس أحد نائبي رئيسها ، وقد تقاعد قبل أن يتحقق الهدف ، إذ أن تشريعات إلغاء الرق - وهى ذروة العمل الذى وهبه حياته - قد صدرت فى أغسطس ١٨٣٣ ، أى بعد شهر من وفاته - المترجم .

(٥١) ج . د . فيديج ، A History of West Africa ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٨٤ إلى ٨٨ .

يكن يتم بنسب متساوية من جميع أجزاء الساحل الغربى . والحقيقة أنه فى القرن الثامن عشر كان دور المنطقة الواقعة بين السنغال وساحل العاج غير هام نسبيا فى تجارة الرقيق عبر الأطلسى ، وأن منطقة التصدير الأساسية كانت شريطا قصيرا من الساحل يمتد من ساحل الذهب شرقا إلى الكمرون . وفى العقد التاسع من القرن الثامن عشر ، عندما كانت تجارة الرقيق عبر الأطلسى فى ذروتها ، كانت الصادرات السنوية من مختلف قطاعات الساحل على النحو التالى :

سنغيبيا	٢٢٠٠	ساحل الذهب	١٠٠٠٠
سيراليون	٢٠٠٠	ساحل الرقيق إلى بنين	١٢٥٠٠
ساحل الجيوب وساحل العاج	٤٠٠٠	دالتا النيجر إلى الكمرون	٢٢٠٠٠
	<u>٨٢٠٠</u>		<u>٤٤٥٠٠</u>

ومن هذه الأرقام يمكن أن نرى أن المنطقة الممتدة من ساحل الذهب إلى الكمرون كانت المسؤولة عن ٨٢ فى المائة من جميع الرقيق الذين تم شحنهم من أفريقيا الغربية فى ذلك الوقت . وربما كانت المنطقة الواقعة غرب ساحل الذهب هى إلى حد ما الأكثر أهمية فى الأيام المبكرة للتجارة ، ولكن ينبغى أن نتذكر أن صادرات الرقيق قبل عام ١٧٠٠ كانت أقل بكثير من الصادرات اللاحقة . وكانت هناك تحولات متعاقبة فى التركيز داخل مناطق التوريد الرئيسية . وعلى ذلك كانت تجارة الرقيق بعد منتصف القرن السابع عشر تتجه إلى الانتشار فى اتجاه الشرق من ساحل الذهب ، وترتب على ذلك أنه بحلول

عام ١٨٠٠ كان القطاع الساحلى الأكثر أهمية هو القسم الفرعى من بنين حتى الكمرون . وتزودنا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى بمزيد من الشواهد على الفروق الاقتصادية بين أقاليم أفريقيا الغربية خلال حقبة ما قبل الاستعمار .

وتؤكد الأرقام المرتبطة بآماكن وصول الرقيق الذين يشحنون عبر المحيط الأطلسى أن منطقة الكاريبى وأمريكا الجنوبية كانتا منطقتى الاستقبال الرئيسيتين. (٥٢)

آماكن وصول الرقيق الأفارقة الذين تم تصدير هم عبر المحيط الأطلسى ، ١٤٥١ - ١٨٧٠

١٧٥٠٠٠	العالم القديم (أوروبا والجزر الأفريقية)
٦٥١٠٠٠	أمريكا الشمالية والوسطى
٤٠٤٠٠٠٠	جزر الكاريبى
٤٧٠٠٠٠٠	أمريكا الجنوبية

غير أن مدى تفوق منطقة الكاريبى وأمريكا اللاتينية لم يُقدَّر حق قدره : فهاتان المنطقتان فيما بينهما تستأثران بحوالى ٩١ فى المائة من جميع الرقيق الذين شحنوا عبر الأطلسى ، وكانت الدول المستوردة الرئيسية هى البرازيل وهايتى وجامايكا وكوبا . أما أمريكا الشمالية فانها برغم المشاكل العرقية التى تعانيها الآن لم تتسلم إلا ٧ فى المائة من المجموع .

(٥٢) كيرتن ، The Atlantic Slave Trade ، الصفحات ٨٨ و ٨٩ و ٢٦٨ .

وستظل تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي إحدى أضخم الهجرات في التاريخ . غير أنه من الواضح أن تعميمات كثيرة من تلك التي تجرى عادة بشأن تلك الحقبة المختلف حولها من التاريخ الأفريقي ستظل بحاجة إلى أن يعاد تقييمها على ضوء الأدلة التي قدمها كيرتن . فبحوثه لابد أن تؤدي إلى إثارة مناقشة حية ، ومن المأمول أن تكون أيضا مناقشة مفيدة .

وقد كان إنتاج الرقيق ، أو بمعنى أدق حصادهم ، واحدة من أكبر المغامرات التجارية التي شنت خلال حقبة ما قبل الاستعمار . ومن سوء الطالع أننا نفتقر في الوقت الحاضر إلى معلومات تفصيلية عن هذا الشكل المروّع من المشاريع التجارية ، وأنه لم يكن يولى حتى الآن سوى اهتمام ضئيل باقتصاديات المنشأة المنتجة للرقيق . وكثير من الملاحظات الواردة في الفقرات التالية هي ملاحظات تقديرية ، وغايتها حفز الآخرين على دراسة هذا الموضوع بتوسع أكثر مما هو ممكن هنا .

بداية نقول إنه لا يعرف الكثير عن الأصول الجغرافية والاجتماعية للرقيق الذين كانوا يشحنون من أفريقيا . وقد أكدت المحاولات الرائدة القليلة لمعالجة المسألة الأولى التقسيمات الإقليمية العريضة التي أشير إليها فيما سبق ، وأثبتت استحالة التوسع في التعميم في هذه المرحلة.^(٥٣) وكل ما يمكن قوله الآن أن مصادر التوريد كانت تشمل المناطق ذات الأعداد المعقولة من السكان الواقعة

(٥٣) فيليب د . كيرتن ، چان فانسينا ، "Sources of the Nineteenth-Century Atlantic Slave Trade" ، في مجلة **چورنال أوف أفريكان هيسٲوري** ، العدد ٥ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٨٥ إلى ٢٠٨ ، كيرتن ، **The Atlantic Slave Trade** ، الفصل الرابع ؛ والترودنى ، "Upper Guinea and the Significance of Africans Enslaved in the New World" ، في مجلة **چورنال أوف نچرو هيسٲوري** ، العدد ٥٤ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣٢٧ إلى ٣٤٥ .

خلف موانئ الشحن مباشرة ، والمناطق المتناثرة السكان البعيدة عن المراكز الرئيسية للتجارة . وربما يكون قد بولغ في الماضي في أهمية المناطق الأخيرة ، لأن دراسة حديثة قد أوضحت أنه في إحدى الحالات البارزة لم يكن تناثر السكان نتيجة لغارات اقتناص الرقيق بقدر ما كان نتيجة للبيئة غير السخية وغير المضيفة.^(٥٤) ومن المرجح أن الدلالة النسبية لكلا نمطى منطقة اقتناص الرقيق قد تغيرت بمرور الوقت ، إذ يبدو محتملا أن اختياريهما في بادئ الأمر كان مرتبطا ببعض السمات المميزة ، مثل حجم السكان وتوزيعهم وقدرتهم على الدفاع عن أنفسهم ، وهى سمات كان من المحتوم أن تتغير ، بل من الممكن أن يكون المتجون الرئيسيون قد أقروا دورة إقليمية للاستغلال ، بنفس الطريقة التى يناوب بها المزارعون بين الأرض القابلة للزراعة والأرض المراحة ، برغم أن هذا الرأى قد يبالغ فى المدى الذى كانت به تجارة الرقيق عملية سهلة الانقياد للتخطيط الطويل الأجل « للتنمية » .

وفىما يتعلق بالأصول الاجتماعية للأفارقة الذين تم شحنهم عبر المحيط الأطلسى ، من المعتاد الاعتقاد بأن الأوروبيين كانوا ببساطة يعتمدون على مجمع قائم من عمل الرقيق فى أفريقيا . وفى الأصل يبدو أن هذا التفسير لقى رواجاً بوصفه تبريراً لتجارة الرقيق تُعَوِّزُه الحماسة ، وكانت الحجة التى تقدم فى هذا الصدد أنه إذا كان الرقيق موجودين بالفعل فى أفريقيا ،

(٥٤) مايكل ماسون ، "Population Density and "Slave-raiding" - the Case of the Middle Belt of Nigeria" ، فى مجلة **جورنال أوف أفريكان هيسٲورى** ، العدد ١٠ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٥١ إلى ٦٤ . انظر أيضا المناقشة التى أجراها م . ب . جليب ، ر . م . بروٲير ، "Population Density and "Slave-raiding" - a Comment" ، فى مجلة **جورنال أوف أفريكان هيسٲورى** العدد ١٢ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٣١٩ إلى ٣٢٤ ، ورد ماسون عليها ، المرجع نفسه ، الصفحات ٣٢٤ إلى ٣٢٧ .

عندئذ فلإن مجرد نقلهم إلى قارة أخرى لم يكن بهذه الدرجة من الفظاعة .
 ويفهم من هذا رأى أن الأفارقة كانت لديهم « حظائر » مكدسة بالرقيق فى
 القرن الرابع عشر ، على أمل أن يجيء يوم يكتشف فيه الأوروبيون الساحل
 الغربى ، ويمكن عندئذ أن يشتروا هذه القوة العاملة الزائدة التى جمعت بعناية .
 غير أن دراسة والتر رودنى لساحل غينيا العليا أوضحت أنه لم تكن هناك طبقة
 صاغرة تنتظر ببساطة من يقوم بتصديرها .^(٥٥) ويتجه البحث الذى أجرى عن
 منطقة تصدير الرقيق ذات الأهمية الكبيرة شرق ساحل العاج إلى تأييد هذا
 الرأى . ومن المسلم به أنه قد وجدت فى كثير من مجتمعات أفريقيا الغربية
 قبل مجيء الأوروبيين بوقت طويل مجموعات مختلفة خاضعة اقتصاديا
 واجتماعيا ، بما فى ذلك الرقيق ، ولكن هذه المجموعات تطورت ، كما هو
 موضح فى الفصل الثانى ، استجابة لاحتياجات محلية ، ولم تكن فائضة عن
 المتطلبات المحلية . ومع مجيء الأوروبيين ربما يكون أعضاء هذه المجموعات
 من بين أول من عرضوا للبيع ، برغم أن ذلك بطبيعة الحال لم يكن يحدث
 إلا إذا كان الربح العائد من بيعهم يفوق قيمتهم بالنسبة لمالكهم أو مستخدمهم
 فى أفريقيا . غير أنه مع توسع التجارة أصبح من الضرورى ضمان زيادة
 ضخمة فى أعداد الرقيق وغيرهم من الأتباع القابلين للبيع . عندئذ شرع الحكام
 المحليون فى خلق طبقة من الأفارقة غير الأحرار ، مما ترتب عليه أنه مع ختام
 القرن الثامن عشر كانت هناك فى الحقيقة مجموعة مستعبدة أكبر عددا وأكثر
 تحديدا مما كانت عليه الحال فى القرن السادس عشر . ويبدو من المعقول أن
 نفترض أن الجانب الأكبر من الرقيق الذين تم شحنهم من أفريقيا ، وعددهم
 أحد عشر مليونا ، لم يكونوا أعضاء فى مجتمع مستقر للرقيق ، وإنما كانوا

١٩٧٠ ، A History of the Upper Guinea Coast, 1545 to 1800 (٥٥) ، أكسفورد ،

مزارعين عاديين مع أسرهم سلبهم حريتهم أفارقة من صِنْوهم استجابة لطلب خارجي .

وكانت هناك طرق مختلفة للحصول على الرقيق ، من بينها شن الغارات والحروب وجمع الإتاوات والاختطاف والشراء ، والتخلص من المجرمين ، سواء كانوا مجرمين حقا أو مدعى عليهم . ويبدو أن معظم الرقيق كانوا يجمعون من خلال الغارات والحروب والإتاوات ، وكلها أساليب كانت تلحق المصائب بمجتمعات أخرى . وكانت الغارات والحروب وسيلتين فعاليتين لهما أثر مباشر ، على حين أن الإتاوة كانت نمطاً من الابتزاز تستخدمه قوة مهيمنة للحصول على عدد محدد من الرقيق من دولة أو قرية تدور في فلكها . وكانت الأساليب التي تستخدمها هذه القوة متنوعة ، ولكنها كانت تشمل عادة شن الغارات . ووفقا لمعايير ذلك الزمان كان شن الغارات من أجل اقتناص الرقيق والاتجار فيهم عمليتين تتطلبان كثيرا من الأيدي العاملة ورأس المال ، ومن هنا كان الاتجاه هو أن يمولهما ويشرف عليهما عدد قليل من المنظمين الكبار الذين يركزون جهودهم على حملات ومعارك مخططة بعناية . وكما قال باربوت(*) في أواخر القرن السابع عشر ، فلإن تجارة الرقيق كانت « مهنة الملوك والأغنياء وكبار التجار ، وتستبعد النوع الوضيع من السود . . . »^(٥٦) وكانت

(*) باربوت : ينتمي إلى القرن السابع عشر ، وكان وكيلا للشركات الأفريقية الفرنسية ، وقام برحلتين على الأقل في ربوع أفريقيا الغربية (١٦٧٨) وكان من أفضل من صور مشهد تجارة الرقيق المشؤومة عبر الأطلسي . وقد ورد هذا الاقتباس في كتابه A Description of The Coasts of North And South Guinea ، الذي نشر لأول مرة في عام ١٧٣٢ ، وإن كان هوبكنز قد نقله عن دافيسون ، The African Past - المترجم

(٥٦) ورد في بازل عن دافيسون ، The African Past ، هارموتسويرث ، ١٩٦٦ ، الصفحة ٢١٣ .

الحاجة إلى الأيدى العاملة ضرورية لتجميع عصابة من المغيرين ، وكذلك إلى رأس المال لدفع ثمن المعدات وأجور الوكلاء والمرشدين ، وسداد الرسوم ، وللاحتفاظ بالمحتجزين والأسرى . فضلا عن ذلك فإن الفرد من الرقيق كان سلعة لا تقبل التجزئة ، وتكمن قيمته في أن الصفقات كان يقوم بها كبار التجار ، وليس صغارهم . والشركات التي كان حجمها يبلغ بالكاد ما يكفي للتغلب على هذه الحواجز هي التي كان يمكن اعتبارها شركات حَدِّيه ؛ ومثل هذه الشركات لم تكن لديها احتياطات لمواجهة الظروف غير المتوقعة ، وكان الأمر الأكثر احتمالا بالنسبة لها هو التصفية . وعندما كان يلبي الحد الأدنى من الشروط اللازمة لدخول هذه التجارة ، فإن الحجم الأمثل للشركة كان يمكن أن يتغير إلى حد ما وفقا للعدد المطلوب من الرقيق ، وتوزيع مواطن الاقتناص ، وقدرة من تستهدفهم الغارات على الدفاع عن أنفسهم .

ومن الناحية الأساسية فإن التجارة الخارجية في الرقيق لم توجد إلا لأن عائد الصادرات كان أكبر من عائد استخدام الأيدى العامة في الاقتصاد المحلي . ولو كانت الحال غير ذلك لكان الأرجح أن يُحْتَفَظ للاستخدام في أفريقيا بأعداد من الرقيق أكبر كثيرا . فتكلفة جمع الرقيق كانت هي نفسها بالنسبة لكلتا السوقين . كما أن تكلفة نقلهم إلى الأسواق المحلية كثيرا ما كانت بمائلة لتكلفة نقلهم إلى المستودعات الساحلية . وكان الثمن الذي يدفع مقابل الرقيق هو الموضع الأساسي للاختلاف ، وهذا الفرق في الثمن يعكس الإنتاجية الأعلى للأيدى العاملة في الأمريكتين . ولم يحدث أبدا أن ارتفع سعر تصدير الرقيق إلى النقطة التي يصبح معها من الأرخص للأوروبيين أن يتحولوا إلى مصادر بديلة للتوريد ، أو انخفض إلى النقطة التي يتسبب عندها فيما هو أكثر من انقطاع مؤقت في التجارة . وبالتالي كان باستطاعة أفريقيا دائما أن تعرض أسعارا أقل من تلك من تعرضها جميع الموردين المحتملين الآخرين .

وقد ظل الإنتاج والبيع بالجملة فى أيدٍ أهلية ، وكان مرجع ذلك فى الأساس أن النظام الأفريقى للتسليم ، برغم النزاعات المحتومة وحالات التوقف العَرَضِيَّة ، كان على درجة من الكفاءة والمرونة تكفى لتوريد الرقيق المطلوبين بسعر كان الأوروبيون على استعداد لدفعه . ويزودنا التوسع الملحوظ فى تجارة الرقيق فى القرن الثامن عشر بمثال مخيف للاستجابة السريعة للحوافز السعرية من جانب المنتجين فى اقتصاد متخلف . ويستحق التفاعل بين العرض والطلب مزيدا من الدراسة لأنه يطرح بعض المسائل الهامة بما يتعلق بالتطور التاريخى للتجارة . مثال ذلك أنه ربما يكون جانب من الزيادة فى السعر الذى كان يدفع مقابل الرقيق فى القرن الثامن عشر قد نشأ عن الندرة المتزايدة لموارد الأيدى العاملة ، وعن الترتيبات الدفاعية الأفضل التى كان يتخذها من أصبحوا أهدافا مألوفه لحملات جمع الرقيق ، أى أن موردي الرقيق ربما كانوا يتحملون تكاليف حَدِيَّة متزايدة نتيجة لتزايد الوفورات السالبة الخارجية التى كان يحتملها نطاق تجارة الرقيق . ومن العسير أن نقف على الكيفية التى كان المنتجون يتكيفون بها مع هذا الوضع بنجاح : فما إن كانت تلبى الشروط الدنيا للدخول فى تجارة الرقيق حتى لا يعود لهذه التجارة سوى القليل من وفورات الحجم الهامة ، وبالتالي لا يعود أمامها مجال لتخفيض التكاليف الداخلية للشركة (*) .

ولا تشكل الآثار السياسية التى تتضمنها الأنشطة الاقتصادية شاغلا رئيسيا لهذا الكتاب . وعلى الرغم من ذلك فإنه يلزم أن يُذكر هنا جانبان لهذه المسألة . أولها أنه من الواضح أن نمو التجارة الخارجية شجع على توسع بعض الدول ، مثل داهومى وأويو ، وكذلك على تغيير بنيانها ، مما ترتب عليه أن أصبحت

(*) ناقش المؤلف مشكلة الرق والاتجار فى الرقيق من زاوية تأثيرها على الاقتصاد وتعداد السكان ، ولكن المشكلة ليست كمية فقط ، بل هى نوعية فى المقام الأول ، وبذلك يكون قد أغفل أكثر جوانبها أهمية . فحملات صيد الرقيق كانت تركز على من هم فى زهرة العمر وسن الإنتاج ، ولذا كانت تحرم المجتمع من أهم عناصره ، ولا تترك له سوى الأطفال والمسنين - المترجم .

العلاقات التعاقدية أكثر أهمية من القرابة.^(٥٧) وفي هذه الدول كانت تجارة الرقيق إما فى أيدي أوليجاركية ثرية صغيرة أو احتكارات للدولة . وقد كانت المنشأة تكتسب وظائف سياسية ؛ على حين أن الدولة على خلاف ذلك كانت تعمل وكأنها شركة عملاقة . أما الشركات المنشأة بمرسوم التي أقامها الأوروبيون فى القرن السابع عشر فلا بد أن التعرف عليها كان ميسوراً للأفارقة الذين كانت أنشطتهم التصديرية الخاصة منظمة بالطريقة نفسها إلى حد كبير . وهذا التماثل يسترعى الانتباه إلى نقطة هامة ، هى أن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى كانت ممكنة نتيجة لتحالف بين مجموعتين - أصحاب السفن الأوروبيين ، والموردين الأفارقة الذين وافقوا فى الحقيقة على استغلال الأهالى الأضعف قوة فى القارة . وربما يكون الأوروبيون هم الذين بدأوا تلك التجارة ، ولكن لا يمكن فهمها من خلال دورهم وحده . ثانياً ، ينبغي توخى الحذر من المبالغة فى تبسيط العلاقة بين التجارة والسياسة . وقد يكون من الخطأ تصور أن تجارة الرقيق كانت شرطاً ضرورياً لتكوين دول مركزية كبيرة فى أفريقيا الغربية.^(٥٨) فـدولة بنين ، على سبيل المثال ، تطورت من غير اعتماد على تجارة الرقيق ،^(٥٩)

(٥٧) هذه النقطة أوضحها I. A. أكينجوجين ، Dahomey and its Neighbours, 1708-1818 ، كمبردج ، ١٩٦٧ . وفيما يتعلق بدولة أويو ، انظر ، بيتر مورتون - وليامز ، "The Oyo Yoruba and the Atlantic Trade, 1690-1830" ، فى مجلة *چورنال أوف دى هيسٲوريكال سوسايتى أوف نيچيريا* ، العدد ٣ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٢٥ إلى ٤٥ .

(٥٨) I. A. ج . ألاجوا ، "The Development of Institutions in the States of the Eastern Niger Delta" ، فى مجلة *چورنال أوف أفريكان هيسٲورى* ، العدد ١٢ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٢٦٩ إلى ٢٧٨ .

(٥٩) جيمس د . جراهام ، "The Slave Trade, Depopulation, and Human Sacrifice in Benin History" ، فى مجلة *كراسات الدراسات الأفريقية* ، العدد ٥ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٣١٧ إلى ٣٣٤ .

على حين أن مناطق أخرى ، مثل دلتا النيجر ، كانت تمارس تجارة خارجية ذات شأن ، ومع ذلك لم تقم فيها دول رئيسية ، دعك من الامبراطوريات .^(٦٠) ومن الجلى أن يلزم استكشاف حوافز ووسائل إضافية ، اقتصادية وغير اقتصادية ، وذلك إذا أريد فهم حركات بناء الدولة الأفريقية .

وعندما كان يُجمع عدد كاف من الرقيق كانوا يساقون إلى المستودعات الساحلية ، تم يباعون للتجار الذين يحتفظون بهم إلى حين شحنهم . وفيما بين السنغال وساحل الذهب كان تبادل الرقيق يتم على أساس عَرَضِي وغير نظامي إلى حد ما ، وكانت السفن ترسو في أماكن مختلفة يسهل الوصول منها إلى الشاطئ بسهولة ، بأمل شراء الرقيق دون أن تكون على يقين من استطاعتها أن تفعل ذلك . غير أنه من ساحل الذهب شرقا كانت التجارة على درجة عالية من التنظيم ، وكان تجار الرقيق يتجهون عادة إلى مراكز معترف بها من بينها القلاع الأوروبية على ساحل الذهب التي توجد بها مقار كثير من الشركات المنشأة بمرسوم ، وموانئ التردد^(*) الأفريقية الكبيرة ، مثل وايداح وباداجرى ولاجوس وبونى وكالابار القديمة . والمستودعات المقامة على الساحل الغربى يمكن مقارنتها ، من حيث الغرض والتنظيم ، ليس فقط « بموانئ » الصحراء الضخمة ، مثل تمبكتو ، ولكن أيضا بالمراكز الأوروبية الكبيرة ،

(٦٠) بحث هذه المسألة باتريك ماننج ، "Slaves, Palm Oil and Political Power on the West African Coast" ، فى مجلة أفريكان هيسيتوريكال ستايديز ، العدد ٢ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٢٧٩ إلى ٢٨٨ ؛ وكذلك . ج . ألجوا ، "Long-distance Trade and States in the Niger Delta" ، فى مجلة جورنال أوف أفريكان هيسيتورى ، العدد ١١ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣١٩ إلى ٣٢٩ .
 (*) Port of call : ميناء التردد أو التوقف ؛ وهو ميناء وسيط تتوقف فيه السفن ، أو تتردد عليه ، من أجل الحصول على الإمدادات ، أو إجراء الصيانة اللازمة ، أو نقل حمولاتها إلى سفن أخرى - المترجم .

مثل ليفريول ونانت . وكانت وظيفتها الرئيسية ، سواء أكان المسيطر عليها الأفارقة أم الأوروبيون ، أن تقوم بدور المخازن لتجارة الجملة ، برغم أنها كانت تؤدي أيضا مهمة فرعية ، ولكنها ضرورية ، هي تزويد سفن الرقيق بالموثوقة اللازمة للرحلات الطويلة عبر الأطلسي . وكانت المستودعات تساعد على تزامن المبادلات بين جامعي الرقيق وأصحاب السفن وأصحاب الأعمال ، بحيث يتم تسليم الرقيق لجزر الهند الغربية وقت الحصاد (من ديسمبر إلى يونيو) ، عندما تكون الحاجة إليهم على أشدها . وكان أغلب تجار الرقيق يترددون على الساحل الغربي فيما بين أكتوبر ومارس ، وهو الوقت الذي تكون فيه المستودعات في ذروة نشاطها .^(٦١) وكانت مراكز تجارة الجملة ، عن طريق احتفاظها بأعداد كبيرة من الرقيق توقعاً للطلب ، تجتذب مبادلات منتظمة ، وتُمكن سفن الرقيق من الذهاب والعودة سريعاً . وبطبيعة الحال لم تكن هذه الخدمة تقدم بالمجان ، وكان من المسلم به أن التجارة في المستودعات تشمل إما دفع رسوم جمركية أو أسعار أعلى للرقيق ، أو كليهما في بعض الأحيان . غير أن الرسوم المفرطة كان يُردّ عليها بالتحويل إلى ميناء آخر ، أو بممارسة التجارة خارج المستودعات . وساعدت هذه الإمكانيات على استقرار العلاقات بين تجار الجملة وأصحاب السفن .

وكانت وايداح وكالابار القديمة^(*) من بين المستودعات الرئيسية ، وقد

(٦١) كان هذا أيضا الموسم الجاف الذي كانت تقل فيه المخاطر الصحية التي يتعرض لها الأوروبيون .

(*) كانت كالابار . حتى عام ١٩٠٤ ، تعرف بشكل عام ورسمياً باسم كالابار القديمة تمييزاً لها عن كالابار الجديدة ، وذلك إسم نهر وميناء على بعد مائة ميل شرقاً ، وكالابار هو الإسم الذي أعطاه المستكشفون البرتغاليون في القرن الخامس عشر ، وقت وصولهم ، للقبائل الموجودة على ذلك الجزء من ساحل غينيا - المترجم .

حققت وايداح هذا التفوق فى الربع الأخير من القرن السابع عشر ، وظلت مركزاً لتجارة الرقيق حتى قرابة منتصف القرن التاسع عشر . (٦٢) وكانت وايداح بوصفها مستودعا ليست به أية ميزات طبيعية عميقة ، عرضة بوجه خاص للتأثيرات الخارجية . وقد تعرضت التجارة للمتاعب بعد عام ١٧٢٧ ، عندما استولى أغاجا(*) ، ملك داهومى ، على المدينة ، ومرة أخرى عندما قرر الأيوو إرسال رقيقهم إلى سوق پورتونوفو المجاورة . كذلك تأثرت وايداح بصورة خطيرة ، إلى جانب مستودعات أخرى كثيرة ، نتيجة للانقطاعات التى سببتها حرب الاستقلال الأمريكية والحروب النابوليونية . فقد كانت السفن الإنجليزية تنقل ما بين ١٤ و ١٥ ألف رقيق من الميناء سنويا فى العقد التاسع من القرن السابع عشر ، وظلت الصادرات عند هذا المستوى تقريبا حتى عام ١٧٢٧ ، وبعد ذلك بدأ تدهور تدريجى . ففى عام ١٧٧٦ تم تصدير حوالى عشرة آلاف رقيق ، وانخفض هذا الرقم إلى النصف قرب ختام القرن ، لكن النشاط انتعش بعد عام ١٨١٠ ، عندما اتفقت المجترة والبرتغال على السماح لوايداح بالاستمرار كمركز لتجارة الرقيق .

(٦٢) من أجل مزيد من المعلومات انظر ، روزمارى أرنولد ، "A Port of Trade : Whydah on the Guinea Coast" ، فى العمل الجماعى الذى أعده كارل بولاينى ؛ س . م . أرنسبرج ، هنرى بيرسون ، *Trade and Market in the Early Empires* ، جليكو ، ١٩٥٧ ، الصفحات ١٥٤ إلى ١٧٦ ؛ وكذلك سيمون بيربين ، *Le comptoir Français de Juda (Ouidah) au XVIII^e* ، باريس ١٩٤٢ .

(*) أغاجا : أول حاكم تاريخى لداهومى ، ارتقى العرش فى عام ١٧٠٨ . عندما استقر على أن تجارة الرقيق هى طريق الرخاء انصرف اهتمامه إلى الاستئثار بمزاياها كاملة باستبعاد الوسطاء ، وإقامة اتصال مباشر مع الجالية الأجنبية التى تمارس التجارة . لذلك حاول أن يجد له منفذا إلى البحر لبيع الرقيق والحصول على الأسلحة دون وسطاء ، فاتجه إلى ويدااح التى سرعان ما سقطت فى يده بعد مذبحة كبيرة - المترجم .

وكان للغزو الداهومي أهميته لأنه أدى إلى تكامل نشاط الإنتاج ونشاط تجارة الجملة ، وإن ظلت وايداح تعتمد على مصادر توريد إضافية ، مثل أويو . وهذا الاندماج لم يكن مخططاً ، لأن هدف أغاجا الأولى في عام ١٧٢٧ كان وقف تجارة الرقيق .^(٦٣) غير أن أغاجا سرعان ما اكتشف أنه في حاجة إلى المساندة الأوروبية للرد على التهديد السياسي الذي تشكله أويو ، وعندئذ انغمس في تجارة الرقيق . وتحت الحكم الداهومي أصبحت تجارة الرقيق احتكراً للدولة ، وعُيِّن حاكم في وايداح للتأكد من أن التجارة تتبع اللوائح الرسمية ، ولضمان سداد الضرائب المقررة . غير أنه في الواقع العمل كانت تجارة الرقيق خاضعة لأوليغاركية يرأسها الملك ، وإن كان لايفرد وحدة برئاستها . فقد تبين لملوك داهومي أنه من الأجنبي لهم التنازل عن بعض امتيازاتهم الملكية لكبار رؤساء القبائل ، مثلما تبين للحكام الأوروبيين أنه من المستصوب سياسياً منح نبلائهم بعض الامتيازات ، فكان يسمح لبعض رؤساء القبائل بالاشتراك المباشر في غارات اقتناص الرقيق وفي الاتجار بهم ، على حين كان بعض آخر منهم يحصل على نسبة مئوية من الضرائب المستمدة من التجارة الخاجية .

وظلت كالابار القديمة ميناءً رئيسياً للرقيق قرابة مائتي عام (١٦٥٠-١٨٤١) ، وقيل إنها كانت في عام ١٨٢٨ تشحن ما بين ستة وثمانية آلاف رقيق في السنة .^(٦٤) ولكن تاريخها كان أقل إثارة من تاريخ وايداح ، لأنه لم تهيمن عليها قط دولة كبيرة ، مثل داهومي ، وهي مملكة وصِّمت بسمعة سيئة في

(٦٣) غير أنه ينبغي ملاحظة أنه لا يوجد اتفاق كامل حول هذا التفسير .

(٦٤) إن أفضل دراسة لكالابار القديمة هي كتاب ا . ج هـ . لاثام ، Old Calabar ، 1600-1891 : The Economic Impact of the West upon a Traditional Society ، جامعة برمنجهام ، رسالة دكتوراة ، ١٩٧٠ .

أوروبا نتيجة لكثرة ما أُعلن وزُعم عن استبداد حكامها الغاشم ، والمآثر الغريبة لمحارباتها الأمازونات(*) . وقد أسس كالابار القديمة المستوطنون الإيفيك(**) فى القرن السادس عشر ، قبل أن تبدأ التجارة فى أوروبا . ولم يكن الاقتصاد بأية حال قائما حتى فى ذلك الوقت على الاكتفاء الذاتى ، وكان السكان المحليون يبادلون الأسماك والملح مقابل الأيام ومنتجات النخيل التى كان يتم الحصول عليها من الشمال . وعندما وصل الطلب الخارجى على الرقيق إلى الطرف الشرقى لأفريقيا الغربية وطُرد الإيفيك أقدامهم كتجار جملة مستغلين المزايا الطبيعية لموقعهم على مصب أحد الأنهار ، ومستبعدين جميع المنافسين من التجارة المباشرة مع الأوروبيين . وكان الإيفيك يشنون بين الحين والآخر غارات من أجل اقتناص الرقيق ، ولكنهم كانوا فى أغلب الأحيان يشترون الرقيق من موردين آخرين ، لاسيما الأرو ، وبحلول القرن الثامن عشر كانت لديهم شبكة من الاتصالات السوقية تمتد مسافة مائتى ميل إلى الداخل .

(*) الامازونات : كتيبة كونها أغاچا فى جيش داهومى ، كانت تتكون فى الأصل من نساء قبض عليهن بتهمة الزنا أو جرائم أخرى . وقد تأثر أغاچا بشجاعتهن وجعل منهن الفيلق المختار فى الجيش واستبعد منه الرقيق والعناصر الإجرامية . وتقول الأساطير اليونانية إنهم شعب خرافى من نساء يحترفن الصيد والقتال ويقطعن الثدي الأيمن ليسهل عليهن استخدام القوس . والتفسير الوحيد المقبول لهذه اللفظة هو القصة المألوفة لأرض بعيدة كل شىء فيها يسير فى الاتجاه الخاطئ ، وهكذا تحارب النساء ، فى حين أن الحرب هى وظيفة الرجال . وقد أكد مستكشف أسباني أنه دخل فى نزاع مع نساء محاربات فى أمريكا الجنوبية على ضفاف نهر المارانون ، الذى سُمى فيها بعد بالامازون . ومن المؤكد وجود الامازونات فى جيش داهومى ، ويقال إن وجودهن اختفى خلال الحماية الفرنسية - المترجم .

(**) الإيفيك : شعب هاجر من المناطق المجاورة للنيجر إلى شواطئ نهر كالابار . ومازال أهالى هذه المنطقة أساسا من الإيفيك . كانوا لعدة أجيال الوسطاء بين التجار البيض على الساحل وقبائل نهر كروس ومقاطعة كالابار - المترجم .

وكان لتطور تجارة الرقيق تأثير عميق على مؤسسات الإيفيك . ففي المقام الأول أصبحت الفروق الاقتصادية أكثر وضوحا وصراحة نتيجة لتفاوت معدلات نجاح الأسر المعيشية المشاركة في التجارة الخارجية . ثانيا ، أدى ازدياد عدد المهاجرين القادمين ، وغالبيتهم من الرقيق الذين يستخدمون كخدم وأتباع ، إلى زيادة عددية غير متساوية لوحدات الأسر المعيشية من الإيفيك الأصليين . ثالثا ، كان هناك اتجاه نحو قدر أكبر من التفاوت الاجتماعي ، وذلك مع اتخاذ الرجال الأحرار تدابير لضمان تفوق وضعهم على وضع الرقيق وغيرهم من القادمين الجدد التابعين . ولما كان كل من شراء الرقيق وتجارة الجملة فيهم نشاطا يتطلب رأسمالا كبيرا ، فقد أصبح النجاح التجارى يتوقف بدرجة كبيرة على الائتمان الذى يمنحه الأوروبيون . ونتيجة لذلك أصبحت التجارة والسلطة السياسية مركزيتين فى أيدي أوليغاركية صغيرة ، على نحو ما حدث فى وايداح وليقربول ونانت . إذ كان يوجد فى كالابار القديمة ، فى منتصف القرن الثامن عشر ، حوالى إثني عشر من كبار التجار الأفارقة ، وقد انخفض هذا العدد إلى ثلاثة فقط قرب نهاية ذلك القرن ، وإلى تاجر واحد فقط فى بداية القرن التاسع . وهذا التاجر المتبقى ، الدوق إفرايم ، كان التاجر الأكبر ، والجامع الوحيد للرسوم الجمركية ، كما كان من الناحية الفعلية حاكم المدينة . ولم ينشأ الإيفيك فى أى وقت دولة شديدة المركزية وفق النموذج الداهومى ، ولكنهم أقاموا بالفعل مؤسسة مجلسية (أساسها مجلس الإيفيك) ذات طابع فيدرالى ، عرفت بالإيكبى(*) . وقد نشأت هذه المؤسسة فى بداية القرن الثامن عشر استجابة للحاجة إلى اندماج الفئات الاجتماعية الجديدة فى المدينة . وكانت للإيكبى

(*) الإيكبى ، أو الإيجبو أو الإيجبا ، جمعية سرية فى نيجيريا الشمالية ومقاطعة كالابار ، وهى روح مزدوجة ، ذكر وأنثى ، ولكن لا ينضم إليها إلا الذكور . وكانت رابطة الاتحاد القوية بين الإيفيك وهى التى أعطتهم نفوذا كبيرا على القبائل الأخرى . وكانت هذه الجمعية تستخدم لاسترداد الديون من الغريباء وتأكيد سلطة الأحرار المولد على الرقيق - المترجم .

أهمية خاصة كأداة لجمع الديون ، وضمان سلامة النظام الائتماني ، ومن ثم ضمان النجاح المستمر للميناء . وكانت الإيكبي تخضع لسيطرة الرجال الأحرار ، وبخاصة رؤساء الأسر الكبيرة ، الذين استخدموها لتعزيز احتكارهم للتسهيلات الائتمانية وللرعاية التجارية والسياسية . كما كانت أداة تعين على وجهاء ليقرّبوا الاعتراف بها ، بل ربما كانت موضع حسدهم .

والعلاقة بين الأوروبي والأفريقي عند نقاط التقائهما على أرض أفريقيا الغربية لم تكن علاقة صاحب عمل ومستخدم ، وإنما علاقة شريكين تجاريين يكمل كل منهما الآخر ، وعلى قدم المساواة تقريبا ، ويدعم مصالحهما التجارية المتبادلة مزيج من حسن النية والالتزامات الائتمانية الواسعة . وكان وضع تجار الجملة الأفارقة ممثلا لوضع أصحاب الأملاك والسماسرة في التجارة الداخلية ، من حيث إنهم كانوا يوفرون أماكن الإقامة ، ويعملون ك مترجمين ، و يقيمون الصلات بين المشترين والمُنتجين . واستمراراً في هذا التشبيه يمكن القول إن المشتري الأوروبي كان إلى حد كبير في نفس وضع « الغريب » المحلي الذي كان يضع نفسه تحت حماية المالك الأفريقي .^(٦٥) وكانت الفئتان تكونان ما أسماه كريستوفر فايبي بحق «رابطة أخلاقية» لاتوحد صفوفها علاقات اقتصادية واضحة فقط ، وإنما أيضا صلات ثقافية متبادلة ساعدت على خلق مناخ من التفاهم والثقة . فبعض الأفارقة ، مثلاً ، أصبحوا مسيحيين ، مثلما اعتنق الإسلام ، في سياق مختلف ، كبار تجار السودان الغربي . وفي المقابل أصبح بعض الأوروبيين أعضاء في مؤسسات إفريقية ، مثل الإيكبي ، مجلس الإيفيك ، وحصلوا على التمثيل في مؤسسات أخرى ، مثل جمعية يورو في سيراليون . وقد ساعد على الاتصال الشفهي تطور شكل من الرطانة

(٦٥) ر . بورجان ، ك . فايبي ، Landlord and Stranger . Change in Tenancy Relations

in Sierra Leone ، في مجلة جورنال أوف أفريكان هيسٽوري ، العدد ٢ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٩١ إلى ٣٩٧ .

الانجليزية المستخدمة فى الأغراض التجارية ، وكذلك ظهور مجموعة من التجار والوكلاء الخلاسيين (المولدين) . وأصبح هؤلاء وسطاء تجاريين وثقافيين ذوى أهمية كبيرة فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، لاسيما فى سنغيبيا وسيراليون وساحل الذهب .^(٦٦) ويمكن مقارنة دورهم بدور الطبقة الكرميرادورية التى نشأت فى الشرق الأقصى فى القرن التاسع عشر فى أعقاب نمو الارتباطات التجارية فيما بين القارات وبين الحضارات .^(٦٧) وإيراد الأدلة على التعاون بين الأوروبيين والأفارقة لايعنى إنكار أن الأساليب الفجّة والمجردة من الأخلاق ، بما فى ذلك العنف ، كانت تستخدم بين الحين والآخر من كلا الجانبين ، وإنما يرمى إلى إبراز جانب من العلاقات التجارية لم يلقى ، برغم دلالاته ، ما يستحقه من اهتمام فى الدراسات العامة لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى .

ويساعد العنصر التعاونى فى المعاملات التجارية بين أفريقيا وأوروبا على تفسير ما أصبح يعرف فى الكتابات عن تلك الفترة بالنظام الائتمانى أو الاستثمارى ، إذ كان من الممارسات المألوفة للأوروبيين أن يقدموا السلع مقابل توريدات أخرى أيضا إذا تعذر توفير الرقيق فى الحال ، أو أن يحجزوا الإمدادات مقدماً للموسم التالى . وكانت تعطى فى بعض الأحيان ضمانات فى شكل رهائن أو ملكية منقولة ، ولكن كان من المألوف أن يستودع المشتري لدى تاجر الجملة مبالغ تدفع مقدما كانت تبلغ فى معظم الأحيان عدة آلاف من الجنيهات الاسترلينية . من ذلك أن إيسو نسا (حوالى ١٧٤٠ - ١٨٢٠) من كالابار القديمة أصبح معروفا لدى الأوروبيين باسم « ولى الأمين » ،

(٦٦) أجرت مارجريت بريستلى دراسة متأنية وبإلغة الأهمية لواحدة من تلك العائلات ، هى عائلة برون ، وذلك فى كتابها West African Trade and Coat Society ، أكسفورد ، ١٩٦٩ .

(٦٧) ين - پنچ هاو ، The Comprador in Nineteenth - Century China : Bridge

between East and West ، أكسفورد ، ١٩٧٠ .

وتلك كانت شهرته لجدارته بالثقة والمصداقية . ويلزم إبداء تعليقات على النظام الاستثماري الذي أدانته أجيال من المعلقين الأوروبيين على أساس أنه كان يشجع الأهالي السريعي التأثر والمعرضين معنويا على الإسراف والتبذير . أولهما أن الائتمان لم يكن ليتنشر على هذا النطاق الواسع إلا لكونه ضروريا لتمويل جانب من عمليات تجار الرقيق ومورديهم . وبما أن قطاع التصدير ظل يتطلب « حقنات » من رأس المال الأجنبي ، فليس من المستغرب أن « نظام » الائتمان الذي ظل قائما بعد إلغاء تجارة الرقيق كان من السمات البارزة للاقتصاد الاستعماري ، وأنه يوجد اليوم في شكل قروض دولية « وائتمانات موردين » . والثاني ، أن المدى الذي كان النظام الاستثماري يعمل به بصورة مرضية ، لاسيما وأن الصفقات التجارية كانت تتم بين فئات تنتمي إلى ثقافات مختلفة ، كان يسترعى الأنظار أكثر مما يسترعيها ما يقال عن تباينات ومظالم هذا النظام الذي كانت قدرته على الاستمرار طيلة قرون عديدة عرفانا بالقيمة العملية للوحدة الأخلاقية الى خلقها التجار وأصحاب السفن . فقد كان من المعتاد مثلا أن يقبل تجار الجملة الأفارقة المسؤولية عن ديون معدومة أبرمها معهم تجار مخادعون أو سيئو الحظ دفعوا لهم مقدمات نقدية أو في صورة سلع . وفي الوقت نفسه يكون من الخطأ إعطاء الانطباع بأن المتخلفين عن الوفاء بالديون كانوا فقط من عرق واحد أو لون واحد . ففي عام ١٧٨٨ قال جون نيوتن ، أحد تجار الرقيق البارزين : « عندما كنت اتهم رجلاً أسود بالخداع وعدم الأمانة ، كان يجيني - إذا تمكن من تبرئة نفسه - في ترفع وازدراء : ماذا ! أتظنني رجلاً أبيض ؟ » (٦٨)

(٦٨) وردت في كريستوفر فايفي ، The Sierra Leone Inheritance ، ١٩٦٤ ، الصفحة ٧٤ .

وإلى جانب تنظيم بيع الرقيق وشحنهم ، كانت المستودعات الساحلية أيضا تشرف على تخزين وتوزيع السلع التي يجرى تسليمها في المقابل . وتنقصنا في الوقت الحالي المعلومات التفصيلية عن السلع التي كانت أفريقيا الغربية تستوردها خلال هذه الفترة . غير أنه من الواضح أن الأصناف الرئيسية يمكن تصنيفها تحت بضعة عناوين رئيسية ، وأن هذه الأصناف ظلت دون تغيير طيلة فترة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي .

وقد كانت الأقمشة أهم الواردات ، إذ ظلت موضع طلب مطرد في اقتصاد متخلف .^(٦٩) وكانت المنسوجات من جميع الأنواع تمثل ما بين نصف وثلاثة أرباع السلع المرسلة إلى أفريقيا الغربية من روان والهافر في القرن الثامن عشر ، ومن المرجح أن الشحنات من الموانئ الأوروبية الرئيسية الأخرى كانت تقرب من هذه النسبة . وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت السلع القطنية المستوردة من البنغال منتشرة بوجه خاص ، ومن المفيد أن نُبَيِّن أنه قبيل الثورة الصناعية كانت أوروبا لاتزال تباشر تجارة إعادة تصدير كبيرة الحجم في المصنوعات الهندية . غير أنه في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تعرضت هذه التجارة للاضطراب نتيجة للفوضى التي أعقبت انهيار إمبراطورية المغول ، وللمنافسة من جانب الأصناف المقلدة المنتجة في هولندا وفرنسا والمجلترا . وقرب ختام القرن الثامن عشر كانت المنسوجات الأوروبية ، لاسيما المنسوجات القطنية التي أصبحت أكثر أهمية من المنسوجات الصوفية ، سواء من حيث

(٦٩) ج . فورنو ، ل . كرافيتز ، "Le pagné sur la côte de Guinée et au Congo du XV^e siècle à nos jours" ، في مجلة معهد دراسات أفريقيا الوسطى ، العدد ٧ و ٨ ، ١٩٥٤ ، الصفحات ٥ إلى ٢١ .

الحجم أو القيمة ، قد حلت محل الأقمشة البنغالية ، برغم أن الأخيرة لم تفقد دلالتها في تجارة أفريقيا الغربية حتى العقد الثالث من القرن التاسع عشر . وربما كانت البنادق والذخيرة هي التالية في الأهمية بعد الأقمشة ، إذ كانت تمثل قرابة خمس قيمة الحمولات التي تشحن من إنجلترا إلى أفريقيا الغربية في القرن الثامن عشر . وكان الطلب على الذخيرة يرجع من ناحية إلى دورها كمدخلات في « إنتاج » الرقيق ، ومن ناحية أخرى إلى ضرورة اتخاذ إجراءات دفاعية كافية ضد غارات صيد الرقيق . غير أن البنادق والذخيرة لم تكن مرتبطة ب بدايات تجارة الرقيق عبر الأطلسي ارتباطاً النتيجة بالسبب ، لأن وارداتها لم يصبح لها وزنها إلا بعد أن استقرت تلك التجارة . وفي البداية كان الهولنديون هم الموردين الأساسيين ، بيد أنه بعد منتصف القرن الثامن عشر أصبحت السيادة لرجال الصناعة الإنجليز . أما المشغولات المعدنية على اختلافها ، لاسيما الأواني والأدوات ، فالأرجح أن ترتيبها كان الثالث على قائمة الواردات الرئيسية . وكان من بين الأصناف الأخرى المعروفة الداخلة في التجارة الملح والحرير وقضبان الحديد والچن والبراندى ، وكلها أصناف كانت تجيء من أوروبا ، والتبغ والروم اللذان كانا يشحنان من الأمريكتين . وعلى نقيض الاعتقاد الشائع ، فإن الچن الرخيص ، الذي ربما كان مشروب الفقراء الإنجليز ، لم يكن منشطاً أو مسلياً واسع الانتشار أو عملة رائجة في أفريقيا في ذلك الوقت .

وقد كان هناك تنوع كبير داخل هذه الفئات الرئيسية للواردات لأنه كانت توجد أنواع مختلفة كثيرة من الأقمشة والبنادق والمشغولات المعدنية . فعند نهاية القرن السابع عشر أفادت تقديرات بوزمان ، التاجر الهولندى المشهور ، أنه كان يلزم للتجارة على ساحل الذهب وحده ما لا يقل عن ١٥٠ صنفاً ،

وكثيرا ما كان ينظر إلى تنوع تجارة الواردات على أنه برهان على سيكولوجيا المستهلكين « البدائيين » التي لا يمكن التنبؤ بها . ومع ذلك كانت هناك أسباب تجارية سليمة لكون السفن التي تدخل المستودعات التجارية الوسيطة على الساحل الغربى أشبه بمتاجر كبيرة (سوبر ماركت) عائمة . ففي المقام الأول كانت التجارة ذات طبيعة تنافسية عالية حتى أن الأوروبيين وجدوا من الضروري أن يساوموا على الرقيق بتنويع البضائع المعروضة ، وكذلك بتغيير أسعارها ، وكثيرا ما كان ذلك لصالحهم . ثانيا ، أنه لم يكن باستطاعة تجار الرقيق التنبؤ بحالة السوق الأفريقية بأى قدر من التفصيل ، وأنهم وقت وصولهم إلى الساحل الغربى كانوا على مسافات بعيدة من مصادر إمداداتهم . ولم يكن من المجدى وصول شحنة قارب من البنادق ، مثلا ، أو من أية سلعة أخرى ، إذا كانت البنادق قد سلمتها للتو سفينة سابقة . ثالثا ، أن النقاد الأوروبيين كثيرا ما كانوا يتغاضون عن أن المشترين الأفارقة على الساحل ليسوا هم المستهلكين الأخيرين ، وإنما هم تجار جملة يحتاجون إلى تشكيلة واسعة من السلع لأن عليهم تزويد سوق كبيرة الحجم على امتداد فترة زمنية طويلة . وأخيرا فإن عدم وجود عملة مقبولة دوليا على الساحل الغربى كان يجعل من الصعب نسييا الاستعاضة عن صنف بآخر ، وبذلك كان الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصناف (والحصول عليها بكميات كافية) يزيد من سهولة المعاملات .

وقد يكون من الخطأ الافتراض بأن التبادل فى المستودعات كان يمارس ببساطة عن طريق المقايضة . فواردات أفريقيا الغربية كان تشمل أيضا عددا من العملات ، مثل الودع والمانيلا وقضبان الحديد والنحاس والدولارات الفضية ، وكانت هذه العملات ، إلى جانب الذهب ، تستخدم فى المبادلة الجزئية أو الكاملة مقابل الرقيق . وقد أدت صعوبة تقييم الرقيق فى صورة شتى البضائع والعملات السلعية إلى استحداث وحدات حساب مختلفة ، مثل

« القضيبي الافتراضى » ، و « وحدة الفرز » ، و « الأوقية »^(٧٠) . وأصبح القضيبي وحدة حساب فى القرن السابع عشر ، وأساسا فى سنغيبيا ونيجيريا الشرقية ؛ وظهرت وحدة الفرز فى الوقت نفسه ، وكانت تستخدم أساسا فيما بين ساحل الذهب والكمرون ، وإن وجدت أيضا فى بعض الأجزاء الغربية من الساحل ، مثل سيراليون ؛ وأدخلت الأوقية فى ساحل الذهب فى بداية القرن الثامن عشر ، واستخدمت فى وايداح فى العقد السابع من ذلك القرن . وتم استخراج هذه الوحدات من الأنظمة المحلية للعملة والمحاسبة ، وهى تعطينا صورة أخرى للطريقة التى تلاءم بها الأوروبيون مع الأعراف التجارية الأفريقية . وفى الأصل كان القضيبي مجرد قضيبي حديدى من أطوال وأوزان مختلفة ، على حين أن أوقية التجارة كانت تطبق على السلع التى تتم مبادلتها على ساحل الذهب مقابل أوقية واحدة من الذهب . وفى الوقت نفسه كان تجار الرقيق يتوقعون إلى تكييف هذه الوحدات مع متطلبات التجارة الخارجية لأنها كانت تقدم حلاً لإحدى المشكلات الرئيسية للمقايضة ، وهى حساب الربحية المحتملة لصفقة معينة مقدما . وكان باستطاعة التجار الأوروبيين ، بأن يضيفوا معا أسعار البيع المقترحة لسلع تجارية متنوعة ويعبروا عنها بوحدات حسابية ، أن يبدأوا فى بناء هامش من الربح فى تجارة الواردات .

وكان التجارة الأوروبيون مرتاحين للبقاء على الساحل ليس فقط بسبب صعوبة وتكلفة الانتقال إلى الدخل ، ولكن أيضا لأن نظام جمع الرقيق وتجارة الجملة الذى ابتكره الأفريقيون أثبت كفاءته ، ولذلك كان مقبولا لديهم .

(٧٠) ماريون چونسون ، "The Ounce in Eighteenth - Century West African Trade" ،

فى مجلة چورنال أوف أفريكان هيسٲورى ، العدد ٧ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٩٧ إلى ٢١٤ .

وكانت الاستجابة الأفريقية للطلبات الخارجية تفسر هنا في صور افتراضات عامة لأن السلوك الاقتصادي الأفريقي في قطاع التصدير يمكن اعتباره مقارباً لسلوك الإنسان الاقتصادي الغربي المعاصر . وهذا النهج يتعارض مع وجهة النظر الموضوعية ، وبوجه خاص مع تحليل كارل بولاني المثير في كتابه **Dahomy and the Slave Trade**^(٧١) . ولا يسمح الحيز هنا بإجراء عرض تفصيلي لشرح بولاني لما يسميه « الاقتصاد العتيق » . ويكفى أن نقول إن كتابه يعيبه إغفال خطير في مصادره التاريخية ، وإن لا يحدد أو يطبق بصورة مرضية سمات مميزة معينة للاقتصاد العتيق ، لاسيما مفهوم التجارة « الموجهة » « وإعادة التوزيع » . ومع ذلك فإن كتاب بولاني يدعو ، كما هي العادة ، إلى مزيد من التفكير . نقطة أخرى قد يود آخرون النظر فيها ، هي أن مبادئ التجارة الموجهة وإعادة التوزيع هما أكثر انطباقاً على الدول الأفريقية المستقلة اليوم منهما على الدول في حقبة ما قبل الاستعمار . فالتجارة الموجهة (في شكل شركات عامة كبيرة) أصبحت التزاماً إيديولوجياً ، على حين أن إعادة التوزيع (في شكل تفضيل وإحسان وخلق وظائف) قد تحولت تدريجياً إلى ضرورة سياسية منذ نشأة الأحزاب الجماهيرية .^(٧٢)

ثالثاً - إلغاء التجارة الخارجية في الرقيق

في عام ١٨٠٧ أصبح محظوراً على الرعايا البريطانيين الاشتغال بتجارة الرقيق ، وفي عام ١٨٣٣ ألغيت مؤسسة الرق في جميع ممتلكات الإمبراطورية البريطانية . وعلى الرغم من هذه التدابير فقد نقلت بعد عام ١٨٠٧ أعداد كبيرة

(٧١) سياتل ، ١٩٦٦ .

(٧٢) من أجل الإلمام ببعض الأفكار التي تسير في الاتجاه نفسه ، انظر ، أريستيد ر . زولبرج ،

Creating Political Order ، شيكاغو ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٢٤ إلى ١٤٥ .

من الرقيق عبر المحيط الأطلسي . وكانت هذه المفارقة أولا نتيجة لظهور مراكز جديدة للطلب ، لاسيما في كوبا والبرازيل (من أجل إنتاج السكر والبن) ، وعلى نطاق أصغر في الولايات الجنوبية في أمريكا الشمالية (من أجل زراعة القطن) ، وثانيا نتيجة لصعوبة التنفيذ للقوانين الجديدة من غير التعاون الكامل من جانب الدول المعنية الأخرى . ومع ذلك فإن بريطانيا بعد أن ألغت حصتها الخاصة في التجارة أصبح من مصلحتها أن تحذو الدول الأخرى حذوها . عندئذ انتقلت الحملة من أجل الإلغاء إلى مرحلة جديدة من المساومة الدولية الطويلة والصعبة . وأدت الضغوط الدبلوماسية المثابرة إلى إصدار دول أخرى في أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط والأمريكتين ، خلال الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر ، تشريعات مناهضة للرق . وثمة أحداث ثلاثة كانت لها دلالتها البالغة ، أولها التدهور السريع في سوق الرقيق البرازيلية ابتداء من العقد السادس من القرن التاسع عشر ، ثانيها إلغاء تجارة الرقيق في كوبا في العقد السابع من ذلك القرن ، ثالثها قرار لينكولن في عام ١٨٦٢ بالتعاون مع بريطانيا في قضية الرق ، وتلك خطوة أملت بها بدرجة كبيرة رغبته في حرمان الولايات الجنوبية من حليف محتمل . وكان من التدابير الأخرى التي اتخذت نشر أسطول حربي في مياه أفريقيا الغربية^(٧٣) ، وضم موانئ رئيسية

(٧٣) لم يحرق الأسطول الحربي المناهض لتجارة الرقيق إلا حوالي ثمانية في المائة من العدد الكلي للرقيق الذين شحنوا من أفريقيا في الفترة التي تلت الإلغاء . غير أن وجود الأسطول كان له أثر رادع أكبر كثيرا مما تشير إليه الأرقام . وتفيد دراسة حديثة أن حوالي ٨٢٥ ألف رقيق إضافيين (وتلك زيادة مقدارها إثنان وأربعون في المائة) كان يمكن أن ينقلوا من أفريقيا إلى الأمريكتين فيما بين عامي ١٨١١ و ١٨٧٠ لولا وجود هذا الأسطول . انظر ، فيليب ليفين ، *British Slave Trade* ، *Suppression Policies, 1821 - 1865 : Impact and Implications* ، جامعة كاليفورنيا في بيركلي ، رسالة دكتوراة ، ١٩٧١ .

معينة على الساحل الغربى فى محاولة وقف التجارة عند منبعها . ويرمز العام ١٨٠٧ إلى نهاية عصر ، ولكنها كانت نهاية استغرقت وقتا طويلا ، إذ لم يوضع حد لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى ، ولم تنقص تجارة الرقيق عبر الصحراء الكبرى إلى نسب ضئيلة ، إلا فى ختام العقد السابع من القرن التاسع عشر .

أما لماذا كان السبق لبريطانيا ، أكثر الدول ممارسة لتجارة الرقيق ، فى إدانة التجارة عبر المحيط الأطلسى ، فتلك قضية موضع جدل كبير . ولفترة طويلة كان هذا التغير الجذرى فى السياسة يعزى إلى تأثير مجموعة من المصلحين المتفانين بقيادة جرانفيل شارب وتوماس كلاركسون ووليم ويلبرفورس . وقد قدم العرض الكلاسيكى لهذا رأى سير ريجينالد كوبلاند فى كتابه **The British Anti - Slavery Movement** ، الذى نشر لأول مرة فى عام ١٩٣٣^(٧٤) ، والذى شرح فيه باستبصار كبير ، وبذلك الحس بالمسيرة الصاعدة للتاريخ التى ميزت المدرسة التاريخية للأحرار (الويج) ، كيف أمكن تدمير مصالح ثابتة لفئات معينة على يد جماعة ضغط رافضة وتأخذ بمبادئ إنسانية . وقد لقى كوبلاند وغيره من مؤرخى الإمبراطورية ، « قساوسة سفن القرصنة » ، نقداً عنيفاً من جانب إيريك وليامز - وهو مؤرخ من جزر الهند الغربية يشغل الآن(*) منصب رئيس وزراء ترينيداد وتوباغو - فى كتابه **Capitalism and Slavery** الذى نشر فى عام ١٩٤٤ ، وفيه يقول إن تجارة الرقيق ألغيت فى

(٧٤) برغم أن كتاب فرانك ج . كلنجرج ، **The Anti - Slavery Movement in England** ، نيوهافن ، ١٩٢٦ ، يعتبر من نواح كثيرة كتاباً أكثر نفعا .
 (*) المقصود بكلمة « الآن » هنا هو بطبيعة الحال وقت إعداد هذا الكتاب الذى صدرت أول طبعة له فى عام ١٩٧٣ - المترجم .

المقام الأول لأسباب اقتصادية . فعندما أخذت الرأسمالية الصناعية فى القرن التاسع عشر تحل محل الرأسمالية التجارية البحتة التى ميزت القرن الثامن عشر ، أصبح من الضرورى تدمير احتكار السكر الذى تتمتع به جزر الهند الغربية باعتبار ذلك خطوة نحو تفكيك النظام القديم للقيود المراكنتية (التجارية) وإقامة نظام جديد للتجارة الحرة والكفاءة الاقتصادية . وفى رأيه أن دور دعاة النزعة الإنسانية « قد بالغ فيه كثيرا رجال ضحّوا بالبحث العلمى على مذبح العواطف ، ووضعوا - على غرار المدرسين القدامى - الإيمان قبل العقل والبراهين »^(٧٥) .

وكلا التفسيرين عرضة للنقد . فكوبلاند كان أقوى فى السرد منه فى الشرح ؛ وهو لم يبدل أية محاولة جادة لفهم الجوانب الاقتصادية للإلغاء ؛ ولم يفسر بصورة كافية استمرار تجارة الرقيق بعد عام ١٨٠٧ ؛ وكان يتبنى وجهة نظر مفرطة فى التبسيط عن تكوين جماعة الضغط المطالبة بالإلغاء وطريقة عملها . وكان مما قيل فى نقد وليامز أنه لم يتمكن من صياغة حجته فى تتابع زمنى مقبول ؛ وأنه قد بالغ فى أهمية المصالح الصناعية كقوة لها أثرها فى المطالبة بالإلغاء وفى تحقيقه ؛ وأنه أساء تفسير الدور الذى قام به پت^(*) ، وقام به بعد ذلك پلمرستون ، وكذلك موقف دعاة الإلغاء من رسوم السكر^(٧٦) . وعلى الرغم من ذلك فإن القضية العامة المطروحة فى كتاب **Capitalism and Slavery** ،

(٧٥) وليامز ، **Capitalism and Slavery** ، الصفحة ١٧٨ .

(*) **وليم پت** (١٧٥٩ - ١٨٠٦) : رجل الدولة والسياسى الانجليزى المعروف . الإبن الثانى لوليم پت ، إيرل تشاتام (١٧٠٨ - ١٧٧٨) . صار وزيرا للمالية وهو فى الثالثة والعشرين ، وعين رئيسا للوزراء فى العام التالى - المترجم .

(٧٦) **روجر ت . أنستى** ، "Capitalism and Slavery : a Critique" ، فى مجلة **إيكونوميك هيسٽورى ريفيو** ، العدد ١ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢٠٧ إلى ٢٢٠ .

وإن كانت تحتاج إلى تعديل ، تقترب من فهم المشكلة أكثر مما يقترب منها كتاب كويلاند . وتوضح دراسة للإلغاء في فرنسا والمجلترا أن الإثارة ضد الرق لم يكن باستطاعتها أن تنجح في مسعاها إلا لأنه عند نهاية القرن الثامن عشر كان أساس النظام الاستعماري القديم قد ضعف نتيجة لعدد من التطورات التي كانت في المقام الأول تطورات ذات طابع اقتصادي .

ففي فرنسا ، كما في المجلترا ، كان هناك تاريخ طويل من الدعاية ضد الرق وتجارة الرقيق .^(٧٧) من ذلك أن مونتسكيو ، مثلاً ، قدّم حججاً اقتصادية ضد الرق (تقوم على الزعم بعدم كفاءته) في وقت مبكر هو عام ١٧٤٨ . وفي عام ١٧٨٨ أسس « دعاة النزعة الإنسانية » الفرنسيون « جمعية أصدقاء السود »(*) للضغط من أجل جعل إلغاء تجارة الرقيق أكثر فعالية . ومع ذلك فإن الانخفاض في تجارة الرقيق الفرنسية كان نتيجة لتغيرات مستقلة عن الإثارة المحلية . أولاً ، حدث انشقاق عميق في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بين المزارعين الفرنسيين والأوضاع القائمة في العاصمة . وأصحاب المزارع الاستعماريون ، الواقعون تحت وطأة الدين والساخطين عليه ، وغير الراضين عن نظام التعريفية الجمركية الفرنسية ، والمترابون في السياسات التي تمنعهم من إقامة صناعات في المستعمرات ، لم يعد يمكن الاعتماد عليهم في موقف حازم ، حتى ضد القوى المناصرة للإلغاء . ثانياً ، كان هناك تدهور نسبي في أهمية تجارة الرقيق في نانت في أواخر القرن الثامن عشر ، مما ترتب عليه أن غدت المدينة أقل التزاماً بالدفاع عن التجارة مما كانت عليه من خمسين سنة مضت .

(٧٧) دافيد بريون ديفيز ، The Problem of Slavery in Western Culture ، كورنيل ،

١٩٦٦ .

، Soci  t   des Amis des Noirs (*)

صحيح أن الموانئ الفرنسية الأخرى أصبحت منغمسة في تجارة الرقيق ، ولكن تلك التجارة ظلت جانبا ضئيلا للغاية في مجموع أنشطتها . ثالثا ، وهو الأمر الأكثر أهمية من الأمور جميعا ، أن الرقيق في سانتو دومنجو قاموا عام ١٧٩٢ بثورة كبرى ترتب عليها اضطراب الإنتاج في تلك الجزيرة التي كانت في ذلك الوقت أكثر جزر السكر أهمية في منطقة الكاريبي . وبعد ذلك بعامين ألغت فرنسا الرق في ممتلكاتها الاستعمارية في محاولة يائسة لقمع الثورة . وأدت هذه الأحداث إلى التدهور السريع في تجارة الرقيق الفرنسية . وقد أعاد نابليون مؤسسة الرق في عام ١٨٠٢ ، كما حاول إرجاع تجارة الرقيق ، ولكن هذا الانقلاب في السياسة لم يُجدِ نفعا . والحقيقة أن الحروب النابليونية أدت إلى تفاقم الخلل في التجارة الفرنسية عبر المحيط الأطلسي .^(٧٨) وفي عام ١٨١٥ وافقت الملكية العائدة ، تحت ضغط من بريطانيا ، على منع الرعايا الفرنسيين من التجارة في الرقيق ، على الرغم من أن نانت ، آخر الموانئ الفرنسية الكبرى التي تتاجر في الرقيق ، ظلت تمارس تجارة سرية في الرقيق حتى نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر . وليس من المستغرب أن الحركة المناهضة للرق في فرنسا لم تكسب سوى قوة دافعة هزيلة للغاية في وقت كانت تعتبر فيه أيضا حركة غير وطنية.^(٧٩) ولم يبدأ «دعاة النزعة الإنسانية» الفرنسيون في اكتساب

(٧٨) فرانسوا كروزيه ، - Wars, Blockade, and Economic Change in Europe, 1792 - 1815 ، في مجلة *جورنال أوف إيكونوميك هيسٽوري* ، العدد ٢٤ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٥٦٧ إلى ٥٨٨ .
 (٧٩) نوقش هذا الموضوع باستفاضة في مقال لم يلتفت إليه كثيرون ، كتبه ي . ديباش ، "Poésie et traite: L'opinion Française sur le commerce négrière au début du XIX^e siècle" ، في مجلة *ريفي فرانسين ديستوار لوترميير* ، العدد ٤٨ ، ١٩٦١ ، الصفحات ٣١١ إلى ٣٥٢ .

نفوذ سياسى إلا بعد عام ١٨٢٢ ، عندما أمسك بزمام القيادة الداعية النشاط دوق دى بروجلى .^(٨٠) ومع ذلك لم تلغ تجارة الرقيق إلا فى عام ١٨٤٨ ، وكان الإلغاء هذه المرة دائما وفى جميع الممتلكات الاستعمارية الفرنسية .

وكانت حالة المنحلترا مماثلة لحالة فرنسا ، حتى أن تغير الظروف الاقتصادية فى جزر الهند الغربية وفى موانئ الرقيق فى الدول الاستعمارية أضعف بصورة خطيرة مصالحها التجارية التقليدية فى المحيط الأطلسى . ذلك أنه بعد منتصف القرن الثامن عشر دخلت جزر السكر البريطانية فى فترة طويلة من الانحدار تميزت بانخفاض الأرباح وثورات الرقيق ، وتميزت قبل كل شئ بالمنافسة من جانب مناطق إنتاج أحدث وهذا وأكثر ثراء ، مثل كوبا والبرازيل وسانتو دومنجو . (من المفارقات أن الثورة فى سانتو دومنجو ساعدت على دعم جزر السكر البريطانية خمس عشرة سنة أخرى) . كذلك كانت جزر الهند الغربية البريطانية تتدهور نسبيا أيضا كسوق للسلع البريطانية ، وبحلول نهاية القرن كانت أمريكا اللاتينية قد أصبحت أكثر أهمية . وهكذا بات من الصعب تبرير المزايا الجمركية التى كانت الجزر تتمتع بها ، وبدأ مستوردو السكر ورجال الصناعة البحث عن مصادر توريد أحدث وأرخص لخدمة سوق الدول الاستعمارية الآخذة فى الاتساع . وفى الوقت نفسه كان أصحاب المزارع يجدون صعوبة فى توحيد صفوفهم فى الدفاع عن مصالحهم . كما أن تزايد تكلفة الرقيق فى أواخر القرن الثامن عشر أدى بعدد من أصحاب المزارع إلى تشجيع الرقيق على التناسل ، وكانت نتيجة ذلك أنهم أصبحوا عند حوالى

(٨٠) سيرج داجيه ، "L'abolition de la traite des noirs en France de 1814 à 1831" ، فى مجلة كراسات الدراسات الأفريقية ، العدد ١١ ، ١٩٧١ ، الصفحات ١٤ إلى ٥٨ .

عام ١٨٠٠ أقل اعتمادا بكثير على الواردات من الرقيق . وبالتالي كان هناك انقسام بين من كانوا من الناحية الفعلية مكتفين ذاتيا ومستعدين لتقديم تنازلات لأنصار إلغاء الرق للحيلولة دون تزايد قوة المنافسين ، ومن كانوا يعارضون الحلول الوسط ، لأنه كانت لديهم حاجة مستمرة إلى إمدادات جديدة من الرقيق .

وفي الجانب الإنجليزي للتجارة أصبحت ليثربول ، الميناء الأساسي للرقيق ، أقل اعتماداً على هذه التجارة بحلول ختام القرن . ومن المسلم به أن تجارة ليثربول في الرقيق كانت قد اتسعت ، ولكن رأس المال أخذ أيضا ينتقل إلى ميادين أخرى ؛ إلى الصناعة وإلى فروع من التجارة أصبحت أكثر أهمية من تجارة الرقيق .^(٨١) فقد كانت مصالح موانئ التصدير عرضة دائما للتغيير ، وكان باستطاعتها إعادة تخصيص مواردها بسهولة أكبر مما كان في استطاعة المنتجين في جزر الهند الغربية . فأولئك الذين كانوا يساندون أصحاب المزارع في فترة الرخاء الاقتصادي بدأوا يتخلون عنهم في فترة الشدة ، . كما أن حوادث الهروب أفسحت الطريق أمام أحاسيس مناصرة الإلغاء في ليثربول نفسها .^(٨٢) وكانت تجارة برستول عبر البحار تعاني تدهورا عاما في نهاية القرن الثامن عشر . وفي عام ١٧٩٣ كانت هناك أزمة اقتصادية خطيرة أصابت مصالح برستول الأفريقية والأمريكية ، وأدت إلى إفلاس كثيرين من كبار تجار الرقيق . ومنذ ذلك الحين لم تعد برستول تمثل معارضة فعالة للحركة المناصرة

(٨١) إن ربحية تجارة القطن ، مثلا ، كانت تضاهي ربحية تجارة الرقيق عند نهاية القرن . انظر ، ف . ا . هايد ، ب . ب . باركنسون ؛ س . مارينر ، "The Cotton Broker and the Rise of the Liverpool Cotton Market" ، في مجلة *إيكونوميك هيستوري ريفيو* ، العدد ٨ ، ١٩٥٥ ، الصفحة ٨٠ .

(٨٢) *چان تريپ* ، "The Liverpool Movement for the Abolition of the English Slave Trade" ، في مجلة *چورنال أوف نجرهيستوري* ، العدد ١٣ ، ١٩٢٨ ، الصفحات ٢٦٥ إلى ٢٨٥ .

للإلغاء^(٨٣). أما رجال المال في لندن الذين كان لهم ، بوصفهم دائنين لأصحاب المزارع ، مصلحة مستترة في تجارة الرقيق ، فقد استمالهم في نهاية الأمر عرض التعويض ، ذلك أن جانبا كبيرا من الملايين العشرين من الجنيهات الاسترلينية التي خصصت لأصحاب الرقيق في عام ١٨٣٣ ، قد وجد طريقه عائدا إلى العاصمة .

وقد أدت التطورات التي أوجزت أعلاه إلى إضعاف الأساس الاقتصادي للنظام الاستعماري القديم ، وسمحت بتغيير جذري في السياسة ، إذ أعقب وفاة وليم پت في عام ١٨٠٦ تشكيل وزارة مستعدة للمضي قدما في إصدار تشريعات ضد الرق ، وصدر في العام التالي القانون الذي يحظر على الرعايا البريطانيين الاشتغال بتجارة الرقيق . أما هؤلاء الذين توقعوا التوسع المباشر في هذا الإجراء فقد خاب ظنهم . وفي النهاية قام أنصار الإلغاء ، الذين لم يعودوا مستعدين للانتظار معلقين بالأمل ، باعادة تنظيم حركتهم في عام ١٨٣٠ . وقُدِّمَ المشروع الذي ينص على إلغاء الرق إلى برلمان إصلاحى ، وصدر في عام ١٨٣٣ . وأصبحت الرسوم على واردات السكر متساوية في عام ١٩٥١ وفقا لمرسوم السكر الذي أصدره روسيل^(*) في عام ١٨٤٦ . عندئذ دخلت جزر الهند الغربية البريطانية فترة طويلة وشاقة من إعادة البناء على المستويين الاقتصادي والاجتماعي .

(٨٣) بيتر مارشال ، The Anti - Slave Trade Movement in Bristol ، ١٩٦٨ ، الصفحات

٢١ إلى ٢٤ .

(*) جون روسيل روسيل ، الإيرل الأول : (١٧٩٢ - ١٨٧٨) رجل دولة وسياسي انجليزي ، بدأ حياته السياسية في عام ١٨١٢ . تربى على تقاليد الويج (الأحرار) ، وكان من أبرز المتحدثين باسمهم . أصبح وزيرا في عام ١٨٣٢ ، ثم رئيسا للوزراء في عام ١٨٤٦ ، وظل في هذا المنصب ست سنوات - المترجم .

وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن الفرص السياسية التي وفرتها هذه التغيرات الاقتصادية قد انفردت باغتنامها مجموعات « دعاة » النزعة الإنسانية « الذين يُعرفون بصورة غامضة إلى حد ما بأنهم رجال يكونون للآخرين مشاعر ودية ، ويسعون إلى تخفيف معاناتهم ، أو أنهم لا يُعرفون مطلقاً ، كما في كتب كثيرة . وبعض المهيجين ضد الرق لم يكونوا منزهين عن الغرض ، وقليلون من أصحاب المبادئ كانوا راديكاليين يؤمنون بقضية المضطهدين . وإذا كان ويلبرفورس وأنصار الإلغاء يشعرون بالقلق على حقوق الملكية ، وعنيدين في دفاعهم عن الوضع الاجتماعي والسياسي القائم ، ولا يثير مشاعرهم على الإطلاق « الرق » المتشتر في مجال الصناعة الذي كان موجوداً من حولهم ، فإنهم كانوا عصابة أقل رومانسية وأكثر تعقيداً مما يوصفون به عادة .^(٨٤) ومع ذلك فبسبب هذا التعدد في جوانب الحركة ، كان يوجد بداخلها مجال لبعض ممن كانوا يناضلون من أجل إصلاح ذى طابع أكثر جذرية . من ذلك أن جيمس كروپر ، على سبيل المثال ، وكان من رجال الأعمال الكويكر وأكبر مستوردٍ للسكر في ليثربول من جزر الهند الشرقية في مطلع القرن التاسع عشر ، وجد في قضية أنصار الإلغاء اندماجاً تاماً لطموحاته المثالية والمادية معا .^(٨٥) وكان هو وآخرون على شاكلته ،

(٨٤) والحق أن فورد براون قد قال في كتابه *Fathers of the Victorians* (كمبردج ، ١٩٦١) إن حركة أنصار الإلغاء كان يغلب عليها إصلاحيون تبشيريون اختاروا قضية (هى الرق) كان يمكن أن تستحث الدعم لحملتهم الأخلاقية بون أن تزج بهم في الوقت نفسه في قضايا داخلية .
 (٨٥) انظر المقالين الممتازين اللذين كتبتهما دافيد ب . دافيز "James Cropper and the British Anti-Slavery Movement. 1821-1823" ، في مجلة *چورنال أوف نجر هيسٽورى* ، العدد ٤٥ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٢٤١ إلى ٢٥٨ ؛ "James Cropper and the British Anti-Slavery Movement. 1823-1833" ، في المجلة نفسها ، العدد ٤٦ ، ١٩٦١ ، الصفحات ١٥٤ إلى ١٧٣ .

ممثلو مجتمع صناعى فى طريق النمو وفلسفة اقتصادية جديدة ، يتخذون موقف المعارضة العنيفة من النظام القديم للمنع الحكومية السخية والاحتكارات ، وإلى حد ما من السلطة الملكية التى تدعمها . والإلغاء لم يكن ، كما أعلن فوكس فى مجلس العموم فى عام ١٧٨٩ ، « قضية بين النزعات الإنسانية من جانب ، والمصلحة من الجانب الآخر » ، وإنما كان قضية بين ائتلافى مصالح متعارضين ، كل منهما له إيديولوجيته الخاصة .

رابعاً - التجارة الدولية والنمو الاقتصادى

ويبقى بعد ذلك تقييم النتائج الاقتصادية للتجارة الخارجية لأفريقيا الغربية على أساس النموذج الذى أوجزناه فى بداية هذا الفصل . والفرعان الرئيسيان للتجارة ، عبر الصحراء الكبرى وعبر المحيط الأطلسى ، يمكن تناولهما معا عند إجراء هذا التقييم لأن أوجه التماثل فى هيكليهما ، التى أساسها طبيعة السلع التى كان يتم الاتجار فيها وتنظيم الإنتاج وتجارة الجملة ، أكثر أهمية من الاختلافات بينهما التى كان مرجعها الأساسى الاتجاه والحجم . وسوف نبدأ بتحديد الآثار الخارجية ، ثم تناول مضاعفاتها على أفريقيا نفسها .

لقد كان الأثر الرئيسى لتجارة الرقيق عبر البحار على العالم الجديد هو استيطان الأرض الوفيرة فى الأمريكتين وجزر الهند الغربية . وتنمية مواردها . وكانت التجارة فى الزنوج هى أول هجرة بشرية كبيرة عبر المحيط الأطلسى ؛ وهى فى حد ذاتها مثال صارخ للحراك الدولى لعوامل الإنتاج ، وإن اقترن ذلك بالإكراه والقهر . فالمصائر اللاحقة لهؤلاء المستعمرين الذين أكرهوا على المجيء تتطابق تطابقاً وثيقاً مع التاريخ الاجتماعى والسياسى للأمريكتين . كما أن نمط ودرجة الاستيعاب اللذين تحققا فى القرنين التاسع عشر والعشرين كانا

يختلفان اختلافا كبيرا من منطقة لأخرى ،^(٨٦) وفي بعض البلدان ، مثل الأرجنتين والبرازيل ، كان استيعاب « الغرباء » سلساً وكاملاً تقريباً .^(٨٧) على أنه في بلدان أخرى ، لاسيما الولايات المتحدة ، أدى مرور الوقت إلى ترسيخ الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الملحوظة بين المستوطنين من مختلف الأعراق . وما زالت تركمة التجارة في الرقيق الأفارقة هي القضية المحلية الرئيسية التي تواجه أغنى دول العالم وأقواها .

وفيما يتعلق بأوروبا كان معظم الاهتمام منصباً على أرباح تجارتي الرقيق والسكر ، وعلى الناتج الاقتصادي لإعادة استثمار هذه الأرباح . وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يوجد في الوقت الحالي إلا القليل من المعلومات الدقيقة عن مقدار رأس المال الذي تراكم من التجارة الأفريقية والتجارة عبر المحيط الأطلسي ، أو عن دوره الاستثماري اللاحق . وقد حققت رحلات كثيرة ، ثلاثية ومباشرة ، نجاحاً مشيراً ، واتجهت إلى اجتذاب أعين المؤرخين . ومع ذلك ينبغي أن نتذكر أن معدل الربح كان عليه أن يأخذ في الاعتبار المعدل البطيء لدوران رأس المال ، والاحتمال الكبير لفقده كلية في المستقبل .^(٨٨) فمن الواضح أن المستثمرين الكبار كان يمكن بسهولة أن يخسروا ثروة ، كما يكسبوننها ، في تجارة الرقيق ، وأن المكتبتين الصغار كانوا يتجهون إلى تحقيق كسب متواضع

(٨٦) هيربرت س . كلاين ، *Slavery in the Americas : a Comparative Study of Virginia and Cuba* ، أكسفورد ، ١٩٦٧ .

(٨٧) من أجل الإطلاع على عرض ممتع للتفاعل الثقافي المستمر في أعقاب إعادة توطين الأفارقة في الأمريكتين ، انظر ، بيير فيرجيه ، "Nigeria, Brazil and Cuba" ، في مجلة *نيجيريا ماجازين* ، عدد أكتوبر ١٩٦٠ ، الصفحات ١١٣ إلى ١٢٣ .

(٨٨) ف . ا . هايد ؛ ب . ب . پاركتسون ، س . مارينر ، "The Nature and Profitability of the Liverpool Slave Trade" ، في مجلة *إيكونوميك هيسستوري ريفيو* ، العدد ٥ ، ١٩٥٣ ، الصفحات ٣٦٨ إلى ٣٧٧ .

عن طريق التراكم المطرد ، وإن يكن بطيئاً ، على النطاق نفسه ، وبالطريقة نفسها ، فى الفروع الأخرى من التجارة . وبعد مراعاة هذه الاعتبارات ، يظل صحيحاً أن تجارتي الرقيق والسكر عادتاً بثروة كبيرة على المستودعات الأساسية ، مثل ليقربول ونانت ، مثلما عادتاً على كبار مواطنيها . ومن المتعذر تفسير الحيوية الاقتصادية لهذه الموانئ فى القرن الثامن عشر ، وتوسعها المادى والديموجرافى ، والتدفق الملحوظ للأموال إلى الأنشطة الثقافية ، دون التأكيد على الدور الجوهرى للتجارة عبر الأطلسى ، وإن لم يكن الدور الوحيد . ومن الواضح أيضاً أن رخاء الموانئ كانت له آثار مفيدة على المناطق الداخلية وراءها . ويمكن العثور على أمثلة الاستثمار فى الإنتاج المحلى للسلع من أجل قطاع التصدير فى القوة الدافعة التى أعطيت للصناعات القطنية فى مانشستر ونانت ، ولتجارة الأسلحة فى برمنجهام ، ولإنتاج الملابس الكتانية والأدوات المعدنية فى روان . أما أمثلة توسع الصناعات التى كانت تستخدم واردات المواد الأولية فيمكن أن نلمسها فى معامل تكرير السكر فى ليقربول ولندن وبرستول ونانت وأورليانز ، وفى مصانع تجهيز الصمغ فى نانت وباريس . وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن أنشطة الاستيراد والتصدير كانت توفر حافزاً لصناعات الخدمات ، مثل النقل البحرى والعمليات المصرفية .

ولا ريب فى أن التجارة الأفريقية والتجارة عبر المحيط الأطلسى قد عادتاً بكسب كبير على الأفراد وعلى مناطق معينة . غير أن ذلك لايعنى أن «التجارة الثلاثية قد أسهمت بدرجة هائلة فى التنمية الصناعية فى بريطانيا» ، أو أن «الأرباح من هذه التجارة قد أخصبت النظام الإنتاجى فى البلاد» .^(٨٩) ففى المقام الأول كان أى حافز أعطته التجارة الخارجية للإنتاج المحلى ناشئاً

(٨٩) وليامز ، Capitalism and Slavery ، الصفح ١٠٥ .

عن الارتباط بأجزاء العالم الأخرى إلى جانب أفريقيا والأمريكتين . لذلك ينبغي تذكر أن أوروبا وحدها كانت تستأثر بأكثر من نصف قيمة تجارة المجترات الخارجية في القرن الثامن عشر . ثانيا ، أنه من الخطأ الافتراض بأنه كانت توجد علاقة بسيطة وحيدة الاتجاه بين التجارة والصناعة . والصلة بين ليثربول ومانشستر لا توضح فقط أن التجارة عبر البحار قد ساعدت على نمو الصناعات التحويلية ، وإنما توضح أيضا أن رجال الصناعة قد ساعدوا على تمويل التجارة : ثالثا ، أن وليامز وآخرين ، بتركيزهم على التجارة الخارجية ، قد اتجهوا إلى الاستهانة بالدور التي قامت به السوق المحلية التي كانت ذات أهمية محورية في المرحلة المبكرة من التصنيع بوصفها مصدراً لتوفير عوامل الإنتاج وللطلب الاستهلاكي .^(٩٠) وقد أثير مؤخرا اعتراض رابع ينقد ر.ب. شيريدان ، الذي يتفق نهجه بصورة عامة مع نهج إيريك وليامز .^(٩١) فقد قيل إن أرباح تجارة السكر البريطانية كان مصدرها الأسعار المرتفعة التي نشأت عن المزايا الجمركية ، وإنه لو لم تكن التجارة تلقى الدعم بهذه الطريقة ، لكان المستهلكون أفضل حالا ، ولكان رأس المال الذي تجتذبه جزر الهند الغربية قد استثمر بربحية أكثر في الداخل . ووفقا لهذا الرأي فإن المستعمرات ، كما قال آدم سميث ، كانت نزيها للبلد الأم . والجزء الأول من الحجة ذو أساس جيد . ويبدو محتملا أن دافع الضرائب كان

(٩٠) انظر ، العمل الجماعي الذي أعده و. ا. مينشينتون ، *The Growth of English Overseas Trade in the Seventeenth and Eighteenth Centuries* ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣٦ إلى ٥٢ .

(٩١) روبرت پول توماس "The Sugar Colonies of the Old Empires : Profit or Loss For Great Britain?" ، في مجلة *إيكونوميك هيسستري ريفيو* ، العدد ٢١ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٣٠ إلى ٤٥ . انظر أيضا ، مقالة شيريدان التالية *"The Plantation Revolution and The Industrial Revolution, 1625 - 1775"* ، في مجلة *كاريبيان استايلز* ، العدد ٩ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٥ إلى ٢٥ .

فى الحقيقة يقدم عوناً مالياً لمغامرة إمبراطورية عادت بالفائدة أساساً على مجموعة مصالح صغيرة نسبياً . غير أن الجزء الثانى من الحجة لا يقف على قدميه ، وكذلك أقوال أخرى كثيرة منافية للحقيقة أو افتراضية ، لأنه من المستحيل أن نعرف الآن ماذا كان يمكن أن يكون عليه الوضع لو أن الحماية الجمركية لم تكن موجودة ، ومن اليسير أن نفكر فى بدائل مقبولة لتلك التى قدمها ناقدو الأستاذ شيريدان .

وعلى أساس الأدلة الرهنة ، برغم عدم دقتها كمياً ، يمكن أن نستخلص أن التجارة الأفريقية والأطلسية قد ساعدت النمو الاقتصادى الانجليزى فى القرن الثامن عشر ، ولكن ذلك لم يكن بأية حال الدافع الوحيد ، ولا حتى الدافع الأكثر قوة ، للثورة الصناعية الأولى . وقد تكون هناك تحفظات على أطروحة إيريك وليامز ، ولكن ينبغى التنويه بأن كتابه ، من حيث أصالة الحجة وحيوية العرض ، يضع معايير لا يبلغها إلا مؤرخون قلائل ، ولهذا السبب سيظل جديراً بالاحترام .

إن تأثير التجارة الدولية على أفريقيا هو أحد الموضوعات التى تختلف حولها الرأى بشدة . ومن المعتقد على نطاق واسع أن التجارة الخارجية ، وبخاصة تجارة الرقيق ، قد أعاققت التنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، بل ربما تكون قد منعت القارة من إحجار ثورة صناعية أهلية . ومن المفهوم أن تكون هذه التفسيرات متأثرة بهجوم أخلاقيات التجارة فى أرواح البشر ، وبالعداء لما يرى كثيرون أنه كان استغلالاً استعمارياً . وستكون نقطة البدء فى التحليل المقدم هنا عكس النهج المعتاد : فبدلاً من البدء بافتراض أن التجارة الخارجية قد أخّرت التنمية فى أفريقيا ، ثم البحث عن الشواهد المؤدية لذلك ، سنفترض أن التجارة الخارجية قد عادت بالفائدة على القارة بالطرق المستمدة من النموذج

الذى أوجزناه فى بداية هذا الفصل . ووجهة النظر هذه ، التى قد لايتفق معها البعض ، يمكن تبريرها بأمرين . فأولا ، من واجب المؤرخ أن يضع فى اعتباره التحامل بجميع أنواعه ، بما فى ذلك تحامله الشخصى . وإذا كان المؤرخون مستعدين الآن لرفض الأفكار الكثيرة المنافية للعقل التى اعتنقها الأوروبيون عن أفريقيا ، عندئذ يجب عليهم أيضا أن يكونوا مهئين للاطلاع بالمهمة الشاملة المتمثلة فى تقييم المؤثرات التى تشكل فى الوقت الحاضر مواقفهم الخاصة تجاه مشكلات مثيرة للجدل ، مثل تجارة الرقيق . ثانيا ، أن النهج المتبع هنا لايقود بالضرورة إلى استنتاجات مختلفة تماما عن الاستنتاجات الشائعة ، ولكنه يمكن أن يكون عوناً على التمييز بين الحجج السليمة وغير السليمة التى تساق دعما للآراء السائدة حاليا .

ولاجدال فى أن التجارة الدولية قد عادت بمنافع ، على الأقل على بعض الأطراف المعنية . فالأفارقة الذين كانوا يسيطرون على إنتاج الصادرات وتجارة الجملة ، سواء أكانت فى الذهب أم الصمغ أم الرقيق ، كسبوا الكثير من التجارة الخارجية . ففي عام ١٧٥٠ ، على سبيل المثال ، حصل ملك داهومى من تجارة الرقيق عبر البحار على إيرادات إجمالية مقدارها حوالى ٢٥٠ ألف جنيه استرلينى . وكانت نسبة من حصيلة الصادرات تنفق على شراء سلع ، مثل الأقمشة أو الأدوات المعدنية أو الملح ، ساعدت على رفع المستويات المعيشية . وقد أدى رخاء المستودعات الكبيرة على الساحل وعلى حافة الصحراء إلى خلق بعض فرص العمل الإضافية للتجار والناقلين ، وكذلك للمزارعين الذين كانوا يزودون المدن والقوافل وسفن الرقيق بالمواد الغذائية . ولو لم تكن تجارة الصادرات قد ازدهرت فى السودان الغربى ، لكانت كميات جوزة الكولا التى يتم إنتاجها فى غابات أشانتى أقل كثيرا .

وعلى الرغم من ذلك فإن مضاعف التجارة الخارجية ، أو آثار « انتشارها » (*) ، كانت في أفريقيا الغربية أقل بكثير مما كانت عليه في أوروبا ، إذ لم يحدث تحول في الاقتصاد ، على الأقل بطريقة تفضي إلى مزيد من التنمية . وكانت هناك أربعة أسباب رئيسية لعدم تغلب التجارة عبر الصحراء الكبرى وعبر الأطلسي على العقوبات القائمة أمام توسع السوق . أولها ، أن تجارة التصدير كانت تقتصر على سلع أساسية لا تتطلب تنوعاً كبيراً في أساليب الإنتاج الموجودة ، ولا تسويقاً إضافياً كبيراً لعوامل الإنتاج في أفريقيا الغربية . ثانيها ، أن تجارة الواردات كانت تتألف من بضائع استهلاكية لا تكاد تحتاج إلى مزيد من التجهيز ، ولذا لم تكن توفر إلا فرصاً قليلة للاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد المحلي . ثالثها ، أن توزيع الدخل ، مقترناً بتكلفة عالية نسبياً للواردات ، قد حال دون نشأة سوق كبيرة تقوم على مصنوعات رخيصة الثمن . فالقوة الشرائية كانت مركزة بين مجموعة محدودة من المستهلكين الأثرياء لأن ظروف الدخل إلى إنتاج الصادرات وتجارة الجملة كانت لصالح المؤسسات الكبيرة ، ولم تكن تتيح لغالبية السكان إلا مجالاً محدوداً . وبما أن الفرص التي تتاح كان يشغلها عادة الرقيق وغيرهم من الأتباع ، فإنه لم يكن ممكناً أن تنشأ مجموعة كبيرة مستقلة تعتمد على الأجور . وكان ارتفاع أسعار الواردات نتيجة لتكاليف الإنتاج والتوزيع فيما قبل الصناعة . رابعها ، أن حجم حصيلة الصادرات كان من الضآلة بحيث لا يحفز على وجود نطاق واسع من المؤسسات الجديدة أو عدد كبير منها . ويفيد أحد التقديرات أن تجارة أفريقيا الغربية المحمولة بحراً كانت في ذروتها في أواخر القرن الثامن عشر تساوي حوالى أربعة ملايين جنيه استرليني في السنة . وهذا الرقم لم يكن إلا قرابة ربع متوسط القيمة السنوية

The multiplier or "spread" effects of Foreign Trade (*)

لمجموع الواردات والصادرات فى الفترة ١٩٠١-١٩٠٥ . ومع ذلك فإن نيجيريا وغانا والسنغال لم تكن قد نجحت ، حتى منتصف القرن العشرين ، فى توليد سوق كبيرة تستطيع دعم أنشطة تصنيع محلى من نمط عصرى ، وذلك بعد زيادة أخرى هائلة مقدارها خمس عشرة مرة فى التجارة عبر البحار بين الفترتين ١٩٠٦-١٩١٠ و ١٩٥٥-١٩٥٩ . (٩٢)

وكان البحث حتى الآن يركز على أسباب عدم قيام التجارة الخارجية بدور القطار القائد . ويبقى أن نناقش الحجة القائلة بأن التجارة الدولية ، وتجارة الرقيق بوجه خاص ، قد عطلت على نحو لا يدع مجالاً للشك التنمية الاقتصادية للقارة .

إن بعض الادعاءات الشائعة التى قدمت دعماً لهذا الرأى يلزم أن تعالج بحذر . أولاً ، يقال فى بعض الأحيان إن معدل التبادل التجارى (أى الثمن الذى يتم الحصول عليه مقابل الصادرات بالنسبة للثمن الذى يدفع للواردات) كان فيه استغلال للأفارقة أو خداع لهم . ومن المستبعد أن يصمد هذا الاتهام للمناقشة . فالطلب على الرقيق كان قوياً ، وكانت هناك منافسة حادة بين المشترين . فضلاً عن ذلك ، فإنه ما إن وصل تجار الرقيق الأوروبيون إلى أفريقيا الغربية حتى أخذوا على أنفسهم أن يمارسوا التجارة ، وأن يفعلوا ذلك بأسرع ما يمكن . أما الموردون ، من الناحية الأخرى ، فكثيراً ما كان لهم احتكار محلى على الرقيق ، وكان مما يعزز مركزهم أن المشترين المتوقعين ليسوا

(٩٢) إن مسألة الحجم تكون لها أهمية خاصة عند النظر فى التجارة فى سلع أخرى غير الرقيق . وكانت الشحنات من سلع مثل الصمغ والعاج أكثر ربحاً من الناحية الاحتمالية من تصدير البشر ، ولكن لم يكن قد طرأ ، حتى القرن التاسع عشر ، بعد الثورة الصناعية ، توسع ملموس فى الطلب العالمى على المواد الأولية الاستوائية . وسنتناول فى الفصل التالى النتائج التى ترتبت على هذا التطور .

على يقين من أن الظروف ربما تكون أفضل في أماكن أخرى . علاوة على أن تكلفة الاحتجاز المؤقت للإمدادات لم تكن تكلفة معوّقة . فالرقيق كان يمكن عند الضرورة حملهم على إعالة أنفسهم كمزارعي كفاف ، وبرغم أنهم كانوا عرضة للتدهور المادي ، شأن الأصول الرأسمالية الأخرى ، فإنهم لم يكونوا يستهلكون بسرعة . وإذا ما حدث في هذه الأثناء أن تناسلوا فإن مالكمهم كان يحصد ما يمكن أن يسمى ربحا غير موضوع في الحساب . ثانيا ، كثيرا ما يقال إن تجارة الواردات كانت تتكون من سلع رديئة . والأدلة التي تساق تأييدا لهذا القول تقتصر أساسا على الواردات من البنادق التي لم يختبر بعضها أو يوجه إلى عدوّ . غير أنه من المستبعد أن يكون الجانب الأكبر من السلع المستوردة دون المستوى ، بل إن الأقل احتمالا أن يكون الأفارقة قد تحملوا فترة طويلة جدا سلعا قليلة الجودة . وكان القلق بشأن معدلات التبادل التجاري وجودة الواردات نابعا في الأساس من إحساس بأن السلع الاستهلاكية لم تكن أصنافا ذات قيمة « حقيقية » ، وما يعنيه ذلك ، وما يمكن افتراضه ، أنه كان على الدول الأفريقية أن تفرص ضرائب على سلع الترف الأجنبية ، وأن تستهج سياسة نشطة لإحلال الواردات . وأقل ما يقال في ذلك أنه وجهة نظر غير تاريخية ، لأنه يتجاهل كلا من أهداف الحكام أنفسهم ، والعقبات المحلية أمام قيام نوع مختلف من التجارة .

ثالثا ، كثيرا ما يقال إن الواردات الأجنبية أدت إلى تدهور الصناعات المحلية . وهذا الزعم مألوف لمؤرخي العالم المتخلف ، ولاسيما لمن لديهم معرفة بالهند التي كانت موضوع جدل طويل حول هذه المسألة . إذا يقال إنه مثلما تصعد الطبقات الوسطى في أوروبا باستمرار ، فإن الحرف التقليدية في أجزاء العالم الأخرى تُستبعد باستمرار . وفي حالة أفريقيا الغربية لم تقدم أية

شواهد عامة تؤيد هذا الزعم . ذلك أن مصنوعات محلية كثيرة ، مثل الأقمشة والفخار ، ظلت لها أهميتها ، ويبدو أكثر احتمالاً أن السوق قد اتسعت (من حيث حجم السلع ونطاقها) بأكثر مما حلت الواردات الأجنبية محل منتجات الحرف المحلية . رابعاً ، يقال فى بعض الأحيان إن حملات اقتناص الرقيق كانت تسبب دماراً واسع النطاق . والمرجح أن غارات الرقيق قد زادت عدد الحروب وأفقدت الحياة أمنها ، ولكن مرة ثانية لم تجر بحوث تكفى لتبيان مدى ما ترتب على ذلك من تمزق واضطراب . وإلى أن يتم ذلك فإن التاريخ المستمر للتجارة الداخلية ، والتغيرات الإقليمية فى الغارات التى تشن لأسر الرقيق ، والتقديرات الحديثة الأقل لحجم صادرات الرقيق ، تستوجب عدم تقديم هذه النقطة دون تحفظات .

وأخيراً من الضروري النظر فى تأثير تصدير الأيدي العاملة على مسار التطور الأفريقي . ومرة أخرى فإن المعلومات الضرورية للحكم على هذه القضية ، على نقيض التخمين بشأنها ، ليست متوفرة فى الوقت الحاضر . ومن الواضح بدرجة كافية أن الخسائر المباشرة والأشد قسوة إنما كانت هى المعاناة الشخصية التى كابدها الملايين الستة أو نحوهم من أبناء أفريقيا الغربية الذين شحنوا قسراً وكرهاً عبر المحيط الأطلسي ، مثلما كابدها العدد الأقل كثيراً من الرقيق الذين تم تصديرهم عبر الصحراء الكبرى ، وهؤلاء الذين قُتلوا أو أُصيبوا فى غمار عمليات جمع الرقيق . غير أن النزوح ، حتى على هذا النطاق ، لم يكن بالضرورة نكسة خطيرة للاقتصاد . والصعوبة الرئيسية فى بحث هذه المسألة هى أنه لا يعرف إلا القليل عن حجم السكان فى فترة ما قبل الاستعمار . وثمة تقدير ، يقوم على الإجراء المسلم بعدم دقته ، وهو استخدام بيانات القرن العشرين فى إعادة بناء الماضى البعيد ، يفيد بأن مجموع سكان أفريقيا الغربية

كان قرابة خمسة وعشرين مليوناً في عام ١٧٠٠ ، مما يعنى أن معدل الخسارة خلال القرن الثامن عشر ، عندما كانت تجارة الرقيق عبر البحار فى ذروتها ، كان حوالى ٢٠ فى المائة سنوياً .^(٩٣) وبما أن هذا الرقم كان يساوى تقريباً معدل الزيادة الطبيعية ، يمكن القول إنه من الزاوية العددية كان الأثر الرئيسى لتصدير الأيدى العاملة فيما بين عامى ١٧٠٠ و ١٨٠٠ هو إبقاء السكان فى حالة ثبات . أما ما كان يمكن أن يحدث لو أن الأفارقة الذين شحنوا إلى الخارج ظلوا فى أفريقيا فإنه الآن موضع تخمين . وحتى يمكن القول بأن تجارة الرقيق كانت كارثة اقتصادية ، يكون من الضرورى الافتراض بأن أفريقيا الغربية كان يمكن أن تحقق انطلاقة اقتصادية رئيسية قبل القرن التاسع عشر لو أن حجم القوة البشرية لم ينكمش بذلك المقدار المحدد . ولكن الشواهد المتاحة لاتؤيد هذه الفرضية ، ومن الصعب أن نرى كيف كان يمكن أن يؤدى استبقاء أولئك الرقيق الذين أرسلوا إلى الخارج إلى تطور لاقتصاد وفق خطوط تختلف اختلافاً كبيراً . غير أنه فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، عندما بدأ الاقتصاد يتوسع بسرعة كبيرة جداً ، كان يوجد بلا ريب نقص خطير فى الأيدى العاملة فى أجزاء كثيرة من أفريقيا الغربية ، وعند هذه النقطة يمكن القول إن سرعة التقدم كان يمكن أن تكون أكبر لو أن تجارة الرقيق لم تعطل نمو السكان .^(*)

ومن الممكن أن يخفى النهج الإجمالى بعض نتائج تصدير الأيدى العاملة ، كذلك يمكن مثلاً تصور أن المناطق التى كانت أكثر انغماساً فى عمليات تجارة الرقيق كانت شديدة التأثير بوجه خاص . غير أن مناطق مثل سنغمبيا والجزء

(٩٣) ج . د . فيديج ، A History of West Africa ، الصفحات ٨٥ إلى ٨٧ ، وكذلك مقال المؤلف نفسه ، "Slavery and the Slave Trade in the Context of West African History" ، فى مجلة *جورنال أوف أفريكان هيسٽورى* ، العدد ١٠ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٣٩٣ إلى ٤٠٤ .
 (*) انظر ، الحاشية من إعداد المترجم فى الصفحة 212 أعلاه - المترجم .

من الساحل الغربى بين ساحل الذهب والكمرون كانت فى الممارسة ، برغم شهرتها فى تجارة الرقيق ، المناطق الرئيسية لنمو الصادرات خلال عصر التجارة « المشروعة » . وبدلاً من ذلك فإنه يمكن الاعتقاد بأن شحنات الرقيق كانت تنطوى على خسائر نوعية تحجبها الأرقام الخاصة بمجموع الصادرات . وبما أن حوالى ثلثى الرقيق الذين يتم تصديرهم كانوا من الذكور ، فمن الممكن أن يكون رحليهم قد أثر على الأدوار المهنية للنساء . غير أنه من الصعب التعميم بشأن هذه القضية ، ويرجع جزء من الصعوبة إلى نقص المعلومات ، وجزء آخر إلى أن تقسيم العمل بين الذكور والإناث لم يكن بأية حال متماثلاً فى كل مجتمعات أفريقيا الغربية . وإذا كان الرقيق الذين يباعون فى الخارج يمتلكون مهارات نادرة ، سواء أكانت مهارات تقنية أم كفاءات تنظيمية ، عندئذ ربما كانت نتائج هجرتهم أكبر كثيراً مما توحى به الأرقام وحدها . غير أنه يبدو محتملاً أن معظم الرقيق الأفارقة كانوا مزارعين عاديين مرتبطين أساساً باقتصاد الكفاف وأنشطة التبادل المحلية . وإذا تساوت الأمور الأخرى فإن الأثر الرئيسى لنقلهم ربما كان انخفاض الناتج الكلى ، ولكن بمقدار يضاهيه انخفاض فى الطلب .

ومن الواضح تماماً أن التجارة الدولية ، برغم أنها كانت مستقرة من فترة طويلة ومنظمة بكفاءة ، أخفقت فى العمل كمحرك للنمو فى أفريقيا الغربية ، وإن كان مازال يتعين إثبات المزاعم الأكثر تطرفاً المتعلقة بالآثار التدميرية للتجارة عبر المحيط الأطلسى وعبر الصحراء الكبرى . ذلك أن قطاع التصدير ، إلى جانب كونه صغيراً نسبياً ، قد أقام بضع روابط نافعة مع بقية الاقتصاد . ونتيجة لذلك كان الكسب من التجارة الدولية محدوداً للغاية من النواحي الكمية والجغرافية والاجتماعية . وقد أسفر نمو الصادرات عن نمط من تنمية

«المناطق المحصورة» التي لها صلات قليلة بالاقتصاد المحلى.^(٩٤) ولا يمكن التماهى كثيرا فى المقارنة بين المناطق المحصورة المشتغلة بالتعدين والمناطق المحصورة التي أنشئت بها بعض المزارع فى القرن العشرين . ومع ذلك فإن المناطق المحصورة فى أفريقيا فى القرن الثامن عشر كانت ، على غرار مثيلاتها فى العالم الحديث ، تتميز باستيراد مهارات متفوقة وتكنولوجيا راقية ، وبنمط من توزيع الدخل يعوق نمو السوق ، ويتسرب واضح لمكاسب التجارة الخارجية . وكانت السمة المميزة الأولى هى السيطرة الأوروبية على الملاحة عبر المحيط الأطلسى . وكانت السمة المميزة الثانية تظهر فى التناقض بين عمل الرقيق ووجود نخبة ثرية.^(٩٥) وكانت السمة المميزة الثالثة هى مبادلة حصيلة الصادرات مقابل الواردات من المصنوعات الاستهلاكية ، وفى إعادة الشركات الأجنبية للأرباح التى تحققها إلى بلدانها . ففى مطلع القرن التاسع عشر لاحظ الرحالة الفرنسى كاييه أنه كان يوجد فى تمبكتو مغاربة كثيرون « يشتغلون بالتجارة ، وأنهم على غرار الأوروبيين يذهبون إلى المستعمرات بأمل أن يجربوا حظهم ، ويرجعون عادة إلى بلدهم للاستمتاع بشمار عملهم ».^(٩٦)

وإذا أريد للتجارة الخارجية أن تقوم بدور قطاع قائد ، فإنه يكون عليها أن تتغلب على القيود المرتبطة بتنمية المناطق المحاطة . وسيحاول الفصل التالى أن يوضح كيف ومتى بدأت تجارة التصدير فى أفريقيا الغربية تقيم روابط وثيقة مع الاقتصاد المحلى .

(٩٤) بنيامين هيجنز ، "The Dualistic Theory of Underdeveloped Areas" ، فى مجلة *Economic Development and Cultural Change* ، العدد ٤ ، ١٩٥٦ ، الصفحات ٩٩ إلى ١١٥ .
 (٩٥) حالة أفريقيا الغربية يمكن مقارنتها ، فى هذا الصدد ، بمزارع القطن فى الجنوب الأمريكى فى القرن التاسع عشر . انظر ، ألفريد هـ . كونياد ؛ جون ر . ماير *Studies in Econometric Studies* ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢٢٣ إلى ٢٣٣ .
 (٩٦) ر . كاييه ، *Travels to Timbuctu* ، ١٨٣٠ ، الجزء الثانى ، الصفحة ٥٣ .

الفصل الرابع

الأساس الاقتصادي للإمبريالية

بعد أن قررت الدول الأوروبية إلغاء التجارة الخارجية فى الرقيق ، أخذت أفريقيا الغربية تواجه مشكلة إيجاد صادرات بديلة . وكانت النتيجة فترة انتقال وتجريب يشار إليها عادة بعصر التجارة « المشروعة » تتميز لها عن التجارية غير المشروعة فى الرقيق . وسنحاول فى هذا الفصل التوصل إلى استنتاجين بخصوص تاريخ أفريقيا الغربية فى القرن التاسع عشر . أولا ، سنين أن هيكل التجارة المشروعة كان علامة على انفصال هام عن الماضى ، كما كان يعنى مرحلة جديدة فى نمو السوق ، وهى مرحلة يمكن النظر إليها على أنها بداية التاريخ الاقتصادى الحديث لأفريقيا الغربية . وهذا القول يتعارض مع وجهة النظر التقليدية التى تؤكد على التواصل مع الماضى وسهولة الانتقال إلى التجارة المشروعة . ثانيا ، أن الخيوط التى تشابكت فى خلق هذا الاقتصاد ، مقترنة بالتقلبات فى أدائه ، تعتبر ذات أهمية محورية فى فهم ما حدث من تقسيم أفريقيا الغربية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . وهذا الافتراض بدوره يقصد به أن يوضع فى مواجهة التفسيرات الجارية التى تقوم فى غالبيتها على أن الإمبريالية كانت نتاجا لدوافع سياسية نابعة من أوروبا . ولهذين السببين ضَمَمْنَا بحث التجارة المشروعة والتقسيم فى فصل واحد .

وهذان ادعاءان كبيران ، ويتطلبان بعض الدراسة التوضيحية قبل تقديم أدلة تاريخية . وسنبداً قبل أى شىء آخر ببيان القسّمات الهيكلية الرئيسية للتجارة الجديدة ، وبعد ذلك سنستخدم إحصاءات التجارة الخارجية لدعم الحجج النظرية ، ولتوضيح العلاقة بين التقلبات التجارية والتاريخ الاقتصادى والسياسى لأفريقيا

الغربية فى القرن التاسع عشر . وأخيرا ، سننظر فى تطور التجارة المشروعة فى تأثيره على المصالح النوعية الأفريقية والأوروبية للتدليل على أن التفاعل بين هاتين المجموعتين من المصالح هو الذى أسفر عن تقسيم أفريقيا الغربية . وثمة نقطتان يلزم أن توضعاً نصب العين عند تقييم حجة هذا الفصل . أولاها ، أن التركيز هنا ينصب على الجانب الاقتصادى ، وذلك جزئيا لأن هذا الكتاب معنى بالتاريخ الاقتصادى . وهو يوضح أن الدوافع الاقتصادية كانت قسمة محورية للتقسيم ، وإن لم تحظ بالاهتمام الكافى ، غير أنها لا توفر تفسيراً كاملاً له . ثانيتهما ، أنه عند ربط الجانب الاقتصادى بتوقيت التقسيم ، يكون من الهام أن نتذكر أنه برغم وجود إحساس فى أفريقيا الغربية منذ بداية القرن التاسع عشر بالتوترات التى سببها التغير الهيكلى ، فإن هذه التوترات لم تصبح حادة إلا فى الربع الأخير من القرن ، عندما تفاقمت نتيجةً لتدهور خطير فى معدلات التبادل التجارى .

أولاً - اقتصاد التجارة ، المشروعة ،

ليس هناك جديد فى القول إن الرقيق وزيت النخيل سلعتان تختلف كل منهما عن الأخرى اختلافاً مادياً واضحاً . والأمر الذى لم يقدر حق قدره هو أن هذه الاختلافات كانت لها نتائج عميقة الأثر بالنسبة لهيكل اقتصاد الصادرات . والقسمات الرئيسية للاقتصاد الجديد يمكن بحثها بالاستفادة من نظرية المنتجات الأساسية ، التى تم تطويرها على وجه التحديد لشرح النمط الخاص من النمو الناشئ عن التنوع حول قاعدة تصدير محددة بدقة.^(١) وقد برزت هذه النظرية

(١) يمكن الاطلاع على مقدمة جيدة لنظرية المنتجات الأساسية فى كتاب ملقى هـ . واتكنز ، A Simple Theory of Economic Growth ، فى المجلة الأمريكية للاقتصاد والعلوم السياسية ، العدد ٢٩ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ١٤١ إلى ١٥٨

وطبقت أساسا في أمريكا الشمالية وأستراليا،^(٢) وهما بلدان شهدا الاستيطان الأوروبي في وقت حديث ، واعتمدا في مراحل حاسمة من نموها الاقتصادي على صادرات المنتجات الأولية ، مثل الفراء والقمح والصوف ، في حفز توسع السوق المحلية . وجوانب النظرية المرتبطة بحالة أفريقيا الغربية هي تلك التي تؤكد على النتائج الاقتصادية للخصائص المادية للمنتج الأساسي ونوع الروابط التي تقيمها مع بقية الاقتصاد .

والخصائص المادية للمنتجات الأساسية لها أهمية كبيرة لأنها تؤثر على توليفة عوامل الإنتاج وطبيعة عوائد الحجم^(*). ففي حالة أفريقيا الغربية كانت النقطة الأساسية نقطة بسيطة ، وربما يكون ذلك هو السبب في أنها لم تحتذب اهتماما شديدا : فالزيوت النباتية التي أصبحت صادرات أساسية في القرن التاسع عشر كان يمكن أن تنتجها بكفاءة وعلى نطاق صغير الأسر المعيشية التي تمتلك رأسمالا قليلا ، وتستخدم قوة عمل أفراد الأسرة ، وتستعمل أدوات تقليدية . كما أن منتجات النخيل والبقول السوداني كانت ، على خلاف الرقيق ، قابلة للقسم إلى وحدات شديدة الصغر كل منها ذات قيمة منخفضة بالنسبة لوحدة الوزن ، ومع ذلك كانت تظل قابلة للتسويق وتحقيق عائدا في الموسم نفسه . فضلا عن ذلك كانت الأرض رخيصة ومتاحة بسهولة . ومن المسلم به أن الصادرات الجديدة كان يمكن أيضا إنتاجها في ضياع كبيرة ، ولكن كان كل

(٢) ينبغي أن يضاف أن نظرية المنتجات الأساسية تعتبر بوجه عام غير قابلة للتطبيق في الحالات التي يحدث فيها نمو الصادرات في اقتصادات كفاف محلية غير أن الأسباب التي تقال تأييدا لهذا الرأي تقوم على افتراضات حول المجتمعات « التقليدية » سبق نقدها في الفصل الثاني من هذا الكتاب .

Factor combination and returns to Scale (*)

ما فعله المزارعون القلائل الذين أقدموا على ذلك هو زيادة مدخلاتهم من الأرض والأيدى العاملة دون الحصول على أى من وفورات الإنتاج الكبير لأن المجال كان محدودا أمام الاستعاضة عن الأيدى العاملة بالآلات ، ولأن مزايا الإدارة المركزية كانت قليلة . ولم يكن المنتجون الكبار عاطلين بوجه خاص من الكفاءة ، ولكنهم لم يعودوا يحتكرون سوق الصادرات .

وهذا التغير فى هيكل المنشآت المنتجة لسلع التصدير كان حدثا رئيسيا فى التاريخ الأفريقى . ذلك أن ما كانت تتطلبه غارات الرقيق وتجارتهم من رأسمال وأيدٍ عاملة قد شجع على نشأة مجموعة صغيرة نسبياً من المنظمين الكبار الذين أصبح كثيرون منهم الحكام أو كبار المسؤولين فى دول كبيرة فى السودان الغربى وفى منطقة الغابات . ومن الناحية الأخرى كان إنتاج وبيع زيت النخيل والفول السودانى مهنتين لا توجد حواجز تذكر تعوق ممارستهما . ولذلك فإن التجارة المشروعة مكنت صغار المزارعين والتجار للمرة الأولى من القيام بدور هام فى اقتصاد التبادل عبر البحار . ويقدر ما تعتبر الشركات التى من هذا النمط والحجم أساس اقتصادات التصدير فى معظم الدول الأفريقية اليوم ، فإن يمكن القول إن العصرية لا يرجع عهدها إلى فرض الحكم الاستعمارى ، كما ساد الاعتقاد ، وإنما إلى بداية القرن التاسع عشر .

كما أن طابع المنتجات الأساسية يؤثر أيضا فى طبيعة وقوة الروابط بين أنشطة التصدير والاقتصاد المحلى . ففي اقتصاد متخلف يسوده مجتمع أهلى تكون هذه الروابط أضعف منها فى منطقة حديثة الاستيطان ، مثل أمريكا الشمالية ، حيث كانت توجد فى القرن التاسع عشر مزايا خاصة لرأس المال والمهارات الحديثة . وعلى الرغم من ذلك فإن الروابط التى خلقتها التجارة المشروعة كانت

أقوى كثيرا من تلك التى أقامتها فيما سبق التجارة عبر الصحراء الكبرى وعبر المحيط الأطلسى .^(٣)

وقد شهدت تجارة التصدير الجديدة زيادة ملحوظة فى اتخاذ الأيدى العاملة والأرض فى أفريقيا طابعا تجاريا ، بدلا مما كانت عليه الحال فى القرن الثامن عشر من تصدير عامل واحد من عوامل الإنتاج (هو الأيدى العاملة) ، والإهمال النسبى لعامل آخر (هو الأرض) ، باستثناء الاحتياجات المحلية . ويمكن العثور على دعم لهذا الرأى فى هجرة الأهالى من السودان الغربى إلى « ساحل الفول السودانى » فى سنغمبيا ، وفى تدفق القادمين الجدد إلى منطقة الغابات بحثا عن الثروة التى يمكن الفوز بها من أشجار النخيل . ويمكن تكوين فكرة عن حجم الأنشطة المشروعة الجديدة من تقدير مفاده أنه كان يوجد فى عام ١٨٩٢ ما لا يقل عن خمسة عشر مليونا من أشجار النخيل فى بلاد اليوروبا وحدها يوجه إنتاجها إلى سوق التصدير.^(٤) كما أن توسع التجارة المشروعة كان يوفر أيضا فرص عمل إضافية فى تجهيز الصادرات ، حتى على الرغم من أن الأساليب المستخدمة ظلت بسيطة من الناحية التقنية.^(٥) ومن المسلم به أن المناطق الداخلية لم يكن باستطاعتها حتى مقدم السكك الحديدية والطرق المشاركة فى إنتاج الصادرات . ومع ذلك كانت البداية قد تحققت : وبعد عام ١٩٠٠ كان كل ما فعله الحكام الاستعماريون أنهم قطعوا شوطا أبعد فى عملية كانت جارية بالفعل .

(٣) ينبغى أن تقارن المناقشة التالية بالاستنتاجات التى تم التوصل إليها فى الفصل السابق ، الصفحات ٢٤١ إلى ٢٤٩ أعلاه .

(٤) كيو بوليتين ، ١٨٩٢ ، الصفحة ٢٠٨ .

(٥) يبدو أن النساء كانت لهن أهمية خاصة فى تجهيز الفول السودانى ومنتجات النخيل للتصدير . وتقسيم العمل بين الذكور والإناث موضوع يستحق بحثا أخرى .

وكانت تجارة الواردات لاتزال تتألف من بضائع استهلاكية مصنعة . غير أنه نتيجةً للثورة الصناعية كانت الواردات الاستهلاكية فى القرن التاسع عشر فى أغلبها من سلع الإنتاج الكبير الرخيصة الثمن التى كانت توفر لأعداد كبيرة من الأفارقة فرصاً تصعب ملاحظتها لتحسين أحوالهم المادية ولمحاكاة الوضع المتفوق الموروث الذى كانت تتمتع به أقلية من مواطنيهم . ويقدر ما تعتبر ثورة التوقعات المتصاعدة ظاهرة يمكن التعرف عليها ، عندئذ يمكن القول إنها بدأت فى أفريقيا الغربية فى بداية القرن التاسع عشر . فضلاً عن ذلك يجدر عند هذه النقطة ملاحظة أن واردات المصنوعات الرخيصة الثمن توفر أساساً لإدخال الصناعات الحديثة أكثر ملاءمة من الأساس الذى توفره الواردات التى تحتوى على نسبة عالية من سلع الترف . وإذا اتسعت سوق الواردات فإنه يمكن عندئذ أن يجيء وقت يكون فيه من المجدى والمربح تصنيع بعض من هذه السلع فى المنطقة نفسها بدلا من شرائها من بلدان أخرى . وقد جاء هذا الوقت فى أجزاء من أفريقيا الغربية بعد عام ١٩٤٥ .

وقد أصبح التغير فى نوعية الواردات الاستهلاكية ممكنا ليس فقط نتيجةً لانخفاض التكلفة على جانب العرض ؛ بل أيضا نتيجةً للتحويل فى توزيع الدخول فى أفريقيا . وكافتراض عام يمكن القول إنه كلما كان توزيع الدخول أكثر عدالة ، قل الطلب على الأصناف الكمالية وزاد على بضائع الإنتاج الكبير الرخيصة الثمن.^(٦) فحتى القرن التاسع عشر كان توزيع الدخول من التجارة الخارجية شديد التفاوت ، كما كانت القوة الشرائية مركزة فى وحدات كبيرة

(٦) ر . ا . بالوين ، "Patterns of Development in Newly Settled Regions" ، فى مجلة مدرسة مانشستر للدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، العدد ٢٤ ، ١٩٥٦ ، الصفحات ١٦١ إلى ١٧٩ .

قليلة العدد نسبيا . ومع زيادة الصادرات من الزيوت النباتية أخذت الحصة من التجارة عبر البحار تتوزع على وحدات استهلاكية صغيرة كثيرة العدد ، وحقت الدخول قدرا أكبر من المساواة.^(٧) وتوحي شواهد القرن التاسع عشر بأن الواردات كانت توزع على نطاق أوسع ، من الناحيتين الاجتماعية والجغرافية . فضلا عن ذلك ، ومرة أخرى على خلاف مع الفترة السابقة على القرن التاسع عشر ، فإن حجم حصة الصادرات كان يزداد نتيجة لنمو الطلب على المواد الأولية الاستوائية ، ولقدرة أفريقيا الغربية على تلبية ذلك الطلب . والسلع الأخرى غير الرقيق كان يجري تصديرها قبل القرن التاسع عشر ، ولكن لم يكن باستطاعتها توليد دخل إضافي أكبر كثيرا لأن الطلب عليها كان لا يزال محدودا . كما أن التوسع في حجم التجارة وقيمتها في القرن التاسع عشر أعطى أيضا مزيدا من الدفع للصناعات الخدمية ، لاسيما تلك التي توفر النقل والمساكن ، وأدى إلى تنمية المحاصيل البستانية القابلة للتسويق لتزويد المراكز التجارية الأكبر حجما بالمواد الغذائية .

ومن الضروري الآن تبيان أن إحصاءات التجارة عبر البحار تتسق مع الحجج التي أوردناها حتى الآن ، لاسيما أن قيمة التجارة وحجمها لا بد أن يظهر اتجاهاً صعودياً ؛ وأن طابع الصادرات الأساسية ينبغي أن يطابق في التفاصيل المواصفات التي حددت في إيجاز ؛ وأن الدول الأوروبية السائدة على الساحل

(٧) هذا التغير مشابه للفرق بين اقتصاد القطن في الجنوب الأمريكي ، حيث كانت المزارع التجارية سائدة في القرن التاسع عشر ، وحزام القمح في الغرب حيث كانت الوحدة النموذجية هي المزرعة العائلية الصغيرة . انظر ، بوجلاس س . نورث ، "Agriculture and Regional Econom- ic Growth" ، في مجلة جورنال أوف فارم إيكونوميكس ، العدد ٤١ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ٩٤٣ إلى ٩٥١ .

الغربي ينبغي أن تكون هي الدول الأفضل تأهيلاً لتوريد السلع المصنعة ولتجهيز المواد الأولية الاستوائية .

وعلى الرغم من أن تفاصيل الانتقال إلى التجارة المشروعة مازالت غير معروفة حتى الآن ، فإنه يبدو أن أفريقيا الغربية بوجه عام لم تمر بفترة طويلة من الأزمة الاقتصادية ، ومرجع ذلك في الأساس أن مناطق كثيرة كان باستطاعتها تصدير سلع مشروعة جنباً إلى جنب مع الرقيق حتى قرابة منتصف القرن التاسع عشر . ومن الواضح أنه كان هناك توسع ملحوظ في قيمة التجارة عبر البحار في الربع الثاني من القرن . وقد أجرى نيوبري بعض البحوث الشديدة الأهمية عن تجارة أفريقيا الغربية في القرن التاسع عشر ، وأفادت تقديراته أن القيمة الكلية لتجارة المنطقة عبر البحار في السلع المشروعة وحدها كانت تبلغ ٣٥ مليون جنيه استرليني على الأقل في بداية العقد السادس من ذلك القرن .^(٨) وهذا الرقم يمكن مقارنته بتقدير فيديج بأنه في نهاية القرن الثامن عشر ، عند ذروة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ، كانت تجارة أفريقيا الغربية عبر البحار تساوي حوالى أربعة ملايين جنيه استرليني في السنة.^(٩) وفي النصف الثاني من القرن توسعت التجارة بحوالى أربعة أمثال ، وبلغت بحلول الفترة ١٩٠١-١٩٠٥ قرابة خمسة عشر مليون جنيه استرليني في السنة . ولم يكن معدل النمو مستويًا طيلة هذه الفترة ، وقد بات هزيلًا عند مقارنته

(٨) س . و . نيوبري ، "Trade and Authority in West Africa From 1850 to 1880" ، في العمل الجماعي الذي أعده ل . ه . جان وبيتر دوينان ، Colonialism in Africa, 1870-1960 ، الجزء الأول ، The History and Politics of Colonialism, 1870 1914 ، كامبردج ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٧٦ إلى ٧٩ .
(٩) فيديج ، A History of West Africa ، الصفحتان ٩١ و ٩٢ .

بالتوسع الذى حدث خلال الحقبة الاستعمارية ، ولكنه رغم ذلك كان كبيرا بدرجة تكفى لدعم الافتراض بأن الاقتصاد الجديد كان أيضا اقتصاداً أكبر كثيراً . ويجدر التأكيد على أن الانغماس التجارى الأوروبى فى أفريقيا الغربية كان يتوسع ، بدلا من أن يتناقص ، إذ أن ذلك عاملٌ لم يوضع موضع الاعتبار من جانب المؤرخين الذين قدموا حججا مفادها أن الدوافع الاقتصادية لم تكن ذات دلالة تذكر فى تقسيم أفريقيا الغربية .

ولا يمكن إجراء أية مقارنة مفيدة للأحجام بين التجارة المشروعة وتجارة الرقيق . غير أن النقطة الرئيسية التى ينبغى الإشارة إليها فيما يتعلق بحجم التجارة فى القرن التاسع عشر هى أن مجتمعات أفريقيا الغربية كان عليها أن تتكيف فى غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا مع المهمة المادية الجسيمة ، وهى نقل كميات ضخمة من السلع الكبيرة الحجم المنخفضة القيمة . فقد وصلت واردات المملكة المتحدة من زيت النخيل من أفريقيا الغربية إلى ألف طن فى عام ١٨١٠ ، وإلى ١٠ آلاف طن فى عام ١٨٣٠ ، وإلى أكثر من ٢٠ ألف طن فى عام ١٨٤٢ ، وإلى أكثر من ٣٠ ألف طن فى عام ١٨٥٣ ، وإلى أكثر من ٤٠ ألف طن فى عام ١٨٥٥ . وحتى هذه الأرقام أصبحت تبدو ضئيلة فى النصف الثانى من القرن ، عندما كان هناك نمو سريع فى شحنات الفول السودانى ، وارتفاع أكثر إثارة فى التجارة عبر البحار فى لب النخيل . وثمة مثالان يصوران حجم الزيادة . فقد ارتفعت صادرات الفول السودانى من السنغال من لا شىء تقريبا فى العقد الخامس من القرن التاسع عشر إلى متوسط مقداره ٢٩ ألف طن فى الفترة ١٨٨٦-١٨٩٠ ، على حين أن صادرات لب النخيل من لاجوس ، أحد موانئ الرقيق الكبيرة فى العقدين الخامس والسادس من القرن التاسع عشر ، وصلت إلى متوسط مقداره ٣٧ ألف طن فى الفترة نفسها . ولم تتمكن تجارة زيت

النخيل من الاحتفاظ بمعدل الزيادة الذى حققته فى وقت مبكر ، ولكن الصادرات كانت فيما بين عامى ١٨٦٠ و ١٩٠٠ لاتزال تبلغ فى المتوسط حوالى ٥٠ ألف طن فى السنة . ويزودنا التنظيم اللازم لنقل حمولات بهذا المقدار ، دعك من إنتاجها ، بمؤشر على مهارة المنظمين الأفارقة وقدرتهم على التكيف.^(١٠) كما أن تجارة العودة فى السلع المستوردة كانت تشمل أيضا نقل كميات أكبر كثيرا من ذى قبل . مثال ذلك أن السلع القطنية التى كانت المملكة المتحدة تصدرها إلى أفريقيا الغربية زادت (مقاسة بالياردة) بمقدار ثلاثين مرة فى الفترة القصيرة ما بين ١٨١٦ - ١٨٢٠ و ١٨٤٦ - ١٨٥٠ .^(١١) وكانت الزيادة فى جزء منها انعكاساً للارتفاع فى قيمة التجارة ، ولكنها كانت أساساً نتيجة للثورة الصناعية فى أوروبا وللتحول فى التركيب الاجتماعى للطلب فى أفريقيا الناشئة عن هيكل الاقتصاد التصديرى الجديد . ويمكن أن نخلص فى اطمئنان إلى أن حجم الصادرات والواردات قد توسع بصورة جوهرية نتيجة لصعود التجارة «المشروعة» وتدهور التجارة الخارجية فى الرقيق .

وقد أصبحت الزيوت النباتية ، كما ذكرنا آنفا ، السلع الأساسية للتجارة المشروعة . وكان زيت النخيل هو سلعة التصدير الرائدة فى بداية القرن التاسع عشر ، وانضم إليه لبّ النخيل والفول السودانى فى النصف الثانى من القرن . ووجود هذه المنتجات بالفعل فى أفريقيا الغربية ، حيث كان يجرى الاتجار فيها واستهلاكها كمواد غذائية ، يساعد على تفسير السبب فى أن انتهاء تجارة

(١٠) مازال موضوع النقل الداخلى فى فترة ما قبل الاستعمار بحاجة إلى الدراسة والتقصى .

(١١) تم حسابها من س . و . نيوبرى ، Credit in Early Nineteenth- Century West

African Trade ، فى مجلة جورنال أوف أفريكان هيسٽورى ، العدد ١٣ ، ١٩٧٢ ، الصفحتين ٨٣ و ٨٤ .

الرقيق عبر المحيط الأطلسي لم يؤد إلى توقف كامل للتجارة عبر البحار ،
 برغم أن ذلك لايعنى أن الانتقال كان سلساً تماماً . فقد كان توسع صادرات
 منتجات النخيل والبقول السوداني استجابةً للنمو الصناعي في أوروبا الذي أدى
 إلى زيادة في الطلب على الزيوت والدهون . وكان زيت النخيل يستخدم في
 إنتاج الصابون وزيوت التشحيم والشموع . وكان الصابون لازماً لنظافة السكان
 في المراكز الحضرية المتنامية ، كذلك كانت زيوت التشحيم لازمة لتزيت الآلات
 الجديدة ، لاسيما السكك الحديدية ؛ وكان هناك طلب على الشموع من أجل
 إضاءة المدن والمصانع الآخذة في الاتساع . وكان رجال الصناعة ، الذين يوحدون
 في سعادة بين الدوافع المادية والأخلاقية ، يحثون الجمهور على « شراء
 شموعنا والمساعدة على وقف تجارة الرقيق »^(١٢) . وبرغم أن لبّ النخيل يُتَّجَّع
 بالاشتراك مع زيت النخيل ، فإنه لم يكن يصدر في البداية ، وكانت نسبة
 كبيرة منه لا تستخدم على الإطلاق ، حتى في أفريقيا الغربية.^(١٣) ولم يكن
 مرجع ذلك أن المنتج الأفريقي متقلب المزاج ، أو أن حاجاته يمكن تليتها من
 بيع زيت النخيل وحده ، وإنما كان مرجعه قلة الطلب في أوروبا على زيت لبّ
 النخيل الذي كان له تركيب كيميائي مختلف عن الزيت المستخرج من الجزء
 الخارجي للثمرة . وفي نهاية القرن التاسع عشر فقط تبين أنه يمكن استخدام
 زيت اللبّ في صناعة المرجرين ، وكان عندئذٍ مُتَّجَعاً جديداً ، وتجهيز
 الفضلات كعلف للماشية . أما البقول السوداني فكان يستخدم أساساً في
 صناعة زيت الطبخ والصابون . وقد استمر بعد إلغاء تجارة الرقيق تصدير سلع

(١٢) وردت في ألدان ماكفي ، The Economic Revolution in British West Africa ، ١٩٢٦ ،
 الصفحة ٣١ ، حاشية ٢ .

(١٣) برغم أن بعضاً منه كان يستخدم في أفريقيا للوقود .

أخرى كان كثير منها يشحن إلى الخارج قبل القرن التاسع عشر . وكان أكثر هذه السلع أهمية الصمغ من السنغال ، والذهب من ساحل الذهب ، والأخشاب والعاج والقطن من أجزاء مختلفة من منطقة الغابات .

وكانت هناك أربعة أصناف تستأثر بحوالى ثلاثة أرباع قيمة جميع واردات أفريقيا الغربية ، وهى المنسوجات (تشكيلة تغطى مدى واسعاً من السلع القطنية والصوفية) ، والخمور (لأسيما الروم والجن) ، والملح والحديد . وكان من الأصناف الهامة الأخرى الأدوات المعدنية والتبغ والبنادق والخرطوش^(١٤) . وظلت المنسوجات هى السلعة الرئيسية ، مثلما كانت فى القرن الثامن عشر . وفى السنغال ، على سبيل المثال ، كان هناك نوع شعبى واحد (يعرف بقماش « غينيا ») يمثل ٢٥ فى المائة على الأقل من قيمة مجموع الواردات خلال الربع الثالث من القرن التاسع عشر . وفى لاجوس (على بعد حوالى ١٨٠٠ ميل) كانت المنسوجات من جميع الأنواع تبلغ فى المتوسط ٤٤ فى المائة من مجموع الواردات فى الفترة ١٨٨٠ - ١٨٩٢ . غير أن أوجه التماثل بين أنواع السلع التى كانت تستورد قبل وبعد نهاية التجارة الخارجية فى الرقيق ينبغى ألا تسمح باخفاء بعض الفروق الهامة : فبحلول منتصف القرن التاسع عشر كانت الكمية قد زادت كثيرا ، وسعر الوحدة (كما سنين فيما يلى) قد انخفض .

وعلى الجانب الأوروبى للتجارة ظلت بريطانيا وفرنسا أكثر الدول الأجنبية أهمية على الساحل الغربى ، مثلما كانتا فى القرن الثامن عشر . وسيطرت ليفريول على التجارة الجديدة ، مثلما كانت تسيطر على التجارة القديمة ،

(١٤) تضاعفت واردات الروم والتبغ فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر فى أعقاب تدهود التجارة مع أمريكا والبرازيل ، الموردين الأساسيين .

كما كانت أكبر مستورد لزيت النخيل في أوروبا . وتعرضت نانت لحالة تدهور في القرن التاسع عشر ، ولكن بوردو ومرسيليا ، المينائين اللذين أخذوا مكانها ، كان لكل منها صلات استمرت طويلا مع أفريقيا . وكانت غالبية صادرات أفريقيا الغربية من الفول السوداني تشحن إلى فرنسا ، حيث كانت تتمتع بمزايا جمركية بالنسبة لزيوت نباتية أخرى ومن بينها زيت النخيل . وكان الجانب الأكثر إثارة لتوزيع التجارة بين البلدان المختلفة هو تفوق بريطانيا.^(١٥) ففي عام ١٨٦٨ أعد قنصل فرنسي تقديرا يفيد أن بريطانيا وفرنسا تتقاسمان أربعة أخماس تجارة أوروبا مع أفريقيا الغربية ، وأن ما بين ثلثي وثلاثة أرباع هذا المجموع كان في أيدي بريطانيا العظمى . وفضلا عن ذلك فإن نسبة كبيرة تصل إلى ٧٠ في المائة من تجارة بريطانيا في الفترة ١٨٦٠-١٨٨٠ كانت تُبَاشَر مع مناطق خارج مستعمراتها الصغيرة القليلة . وعلى نقيض ذلك فإن تجارة فرنسا كانت مركزة على قاعدتها التقليدية ومستعمراتها السنغال التي كانت تستأثر بما بين نصف وثلاثة أرباع مجموع تجارتها مع أفريقيا الغربية خلال الفترة نفسها . وكان من السمات المميزة للنصف الثاني من القرن النمو السريع للتجارة الألمانية . فبحلول العقد التاسع من القرن التاسع عشر كان يقال إن همبورج تتداول حوالى ثلث جميع تجارة أفريقيا الغربية عبر البحار.^(١٦) وهذا التوسع كان نتيجة لعوامل ثلاثة : ازدهار سوق لبّ النخيل التي كانت همبورج تسيطر عليها لأن المزارعين الألمان

(١٥) نيوبرى ، "Trade and Authority in West Africa from 1850 to 1880" ، ورد في الجزء الأول من العمل الجماعي الذي أعده ل . هـ . جان وبيتر دوينان ، Colonialism in Africa, 1870-1960 ، وجاء الجزء الأول تحت عنوان The History and Politics of Colonialism, 1870-1914 ، كمبردج ، ١٩٦٩ ، الصفحتان ٧٩ و ٨٠ .

(١٦) ك . فيجنس ، "Étude sur la rivalité d'influence entre les puissances européennes en Afrique équatoriale et occidentale depuis l'acte général de Berlin Jusqu'au seuil du xx^e siècle" ، في مجلة ريفي فرانسيي ديستوار بوتر - مير ، العدد ٤٨ ، ١٩٦١ ، الصفحة ١٤ .

كانوا المشترين الرئيسيين لعلف الماشية ، ولأن الهولنديين كانوا أكبر صناع المرجرين ؛ وقدرة همبورج على توريد مشروبات كحولية رخيصة الثمن ؛ وتطور خدمات النقل البحري بين ألمانيا وأفريقيا الغربية .

وقد كان إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ونهوض التجارة المشروعة حدثين يدعمان بلا ريب مصالح بريطانيا ، الدولة الصناعية الأولى . فهمى بتفوقها على كل الدول الأخرى كانت في وضع يمكنها من سد احتياجات السوق الضخمة التي كانت آخذة في الظهور في أفريقيا الغربية ، برغم أن سيطرتها كانت تواجه تحدياً قوياً في أواخر القرن التاسع عشر من جانب منافسين جدد . غير أنه لم توجد في أفريقيا الغربية أية دول أخرى يحسب لها حساب خلاف بريطانيا وفرنسا وألمانيا . فالدائمركيون باعوا قلاعهم على ساحل الذهب للبريطانيين في عام ١٨٥٠ ، وحذا الهولنديون حذوهم في عام ١٨٧٢ . أما البرتغاليون الذين كانوا ذات يوم المبتكرين العظام للمشروع الأوروبي في أفريقيا فقد عانوا مصاعب في الاحتفاظ حتى بمستعمرة واحدة ضئيلة المساحة (غينيا البرتغالية) . وقد باغت البلدان الثلاثة جميعاً عالمٌ أصبح فيه التصنيع هو أساس القوة التجارية والسياسية.^(١٧)

وقد اتجه التوسع السريع في التجارة عبر البحار إلى حجب تاريخ التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية عبر الصحراء الكبرى . ويفترض بوجه عام أنه بحلول القرن التاسع عشر لم تكن هذه التجارة تتجاوز جزءاً صغيراً من القيمة التي بلغت في العصر الذهبي للقرن السادس عشر . فالاستاذ بوهن ، على سبيل المثال ،

(١٧) ترتبت على ضيق الخير معالجة متعجلة إلى حد ما للدول الأجنبية الصغيرة ، التي تستحق كل منها دراسة في شيء من التفصيل . وكانت توجد أيضاً تجارة هامة بين أمريكا الشمالية وأفريقيا الغربية قام جورج ا . بروكس بدراستها وتقصيها ، وباكتشافها من الناحية الفعلية ، في كتابه Yankee Traders, Old Coasters and African Middlemen ، بوسطن ، ١٩٧٠ .

أفاد أن مجموع التجارة على الطرق العابرة للصحراء الكبرى لم يكن يتجاوز حوالى ١٢٥ ألف جنيه استرليني فى السنة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر.^(١٨) غير أن القصور فى الأدلة بالنسبة لكل من القرن السادس عشر وبداية القرن التاسع عشر هو من الضخامة بحيث يجعل الحسابات والمقارنات ضرباً من التخمين . وتشير البحوث الأخيرة إلى أن طرق القوافل القديمة كانت لاتزال تزخر بمقدار مذهل من الحياة بقى فيها خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر . وبداية فإنه من الواضح الآن أن التجارة عبر الصحراء الكبرى لم تكن حتى السنوات الأخيرة من القرن قد تأثرت بصورة خطيرة نتيجة المنافسة من البضائع القادمة عن طريق البحر . والحقيقة أن منسوجات مانشستر كانت تنقل عبر الصحراء الكبرى وكانت تحقق توزيعاً واسعاً . وحتى تاريخ متأخر يرجع إلى عام ١٨٦٩ ، مثلاً ، كان يقال إن مدينة إيلورين أقرب تجارياً إلى البحر المتوسط (على بعد حوالى ألفى ميل إلى الشمال) منها إلى خليج بنين ، حتى برغم أن ميناء لاجوس كانت على بعد حوالى ١٥٠ ميلاً فقط .^(١٩) ثانياً ، أوضح نيوبرى ، فى أحدث محاولة لإجراء فحص شديد التفصيل لأرقام التجارة ، أن مجموع قيمة التجارة عبر الصحراء الكبرى كان يزداد ابتداء من العقد الخامس من القرن التاسع عشر ، ووصل إلى ذروة فى عام ١٨٧٥ ، عندما كان يساوى مليوناً ونصف مليون جنيه استرليني .^(٢٠) ولم يبدأ التدهور البطيء والنهائى إلا بعد ذلك التاريخ . وهكذا طوّرت الصحراء الكبرى نمطها

(١٨) ا . أبو برهن ، Britain, the Sahara, and the Western Sudan, 1788 - 1861 ، أكسفورد ، ١٩٦١ .

(١٩) ا . ميلسون ، "Yoruba" ، فى مجلة مانشستر جيوغرافيكال سوسايتى جورنال ، العدد ٧ ، ١٨٩١ ، الصفحة ٩٢ .

(٢٠) س . و . نيوبرى ، "North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century : a Re-evaluation" ، فى جورنال أوف أفريكان هيسستورى ، العدد ٧ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٢٣٢ إلى ٢٤٦ .

الخاص من التجارة « المشروعة » . غير أنه بسبب قيود النقل لم يكن باستطاعة الطرق البرية تنمية تجارة تصدير كبيرة فى السلع الكبيرة الحجم المنخفضة القيمة ، كما أن الرخاء فى الربع الثالث من القرن قام جزئيا على طلب العالم الفكتورى على ريش النعام ، وهو طلب تلاشى سريعا.^(٢١) وحتى مع هذا التنشيط للتجارة ، فإن التجارة عبر الصحراء الكبرى لم تكن فى عام ١٨٧٥ تتجاوز خمس قيمة تجارة أفريقيا الغربية المحمولة بحراً .

إن التنمية الاقتصادية عن طريق صادرات السلع الأساسية يمكن أن تكون عملية واهية الأساس وطويلة الأمد : فالتغيرات فى العرض والطلب يمكن أن تعوق تقدم السلع الأساسية ، وتؤخر تنمية الاقتصاد ككل ، كما يمكن أن تكون لها مضاعفات اجتماعية وسياسية خطيرة . وقد دخلت صادرات أفريقيا الغربية من المواد الأولية نطاقا واسعا من عمليات التصنيع ، كما أن الثمن الذى كان يدفع لها والحجم اللازم منها كانا يتجهان إلى التغير وفقا لمستوى نشاط مجال الأعمال فى أوروبا الصناعية . ولم يكن أمام المنتجين فى أفريقيا الغربية سوى قبول السعر العالمى أيّا كان لأنه ليس باستطاعتهم التحكم فى حجم ما يطرح فى السوق من منتجات النخيل ومن الفول السودانى ، ولأن البلدان الصناعية كانت تستطيع شراء منتجات بديلة منافسة من مناطق مختلفة أخرى . وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كانت قد ولّت الأيام التى تمتعت فيها أفريقيا الغربية باحتكار بوصفها مورد الأيدى العاملة الوحيد للمزارع التجارية فى الأمريكتين ، وكانت الامبريالية الصامتة للسفينة البخارية قد بدأت فى جلب الزيوت النباتية ومنتجات بديلة من قارات أخرى إلى جانب أفريقيا .

(٢١) كان هذا الريش يستخدم فى تزيين قبعات سيدات العصر الفيكتورى بنفس الطريقة التى يزين بها النعام نفسه . وربما كان التجار الأفارقة يتعجبون من القيم الغربية للرجل الأبيض الذى كان على استعداد لبيع الأقمشة المصنعة مقابل صنف من هذا القبيل ، ومن أجل غرض كهذا !

ويعتبر تحديد التقلبات فى التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية مسألة ذات أهمية تاريخية كبيرة . وخير بيان لتقدم الاقتصاد الجديد للتجارة المشروعة هو التغيرات التى طرأت على معدل التبادل التجارى لمنتجى الصادرات فى أفريقيا الغربية : فصافى معدل المقايضة يوفر مؤشيراً لقوة الواردات الشرائية للوحدة من الصادرات، والمعدل الدخلى يقيس قوة الواردات الشرائية لمجموع الصادرات .^(٢٢) ولا تتوفر فى الوقت الحالى بيانات تكفى لإجراء حسابات دقيقة ، ولكن الاتجاهات العامة واضحة بما فيه الكفاية ، ويؤكددها تقييم المراقبين المعاصرين . ومن المأمول أن يجد آخرون هذا الموضوع على درجة من الأهمية تكفى لإجراء البحوث اللازمة لتحسين التحليل المؤقت والتقريبى المقدم هنا .^(٢٣)

إن المعلومات عن الفترة المبكرة من القرن التاسع عشر مبعثرة ومتفرقة بوجه خاص . غير أنه فيما يتعلق بزيت النخيل ، سلعة التصدير الرئيسية ، فإن الأسعار على الساحل الغربى وفى أوروبا يبدو أنها كانت تتبع اتجاهاً صعودياً ، باستثناء انخفاض فى الفترتين ١٨٤٤ - ١٨٤٦ و ١٨٥١ - ١٨٥٢ ، ووصلت إلى ذروتها فى الفترة ١٨٥٤ - ١٨٦١ ، عندما ثبت سعر ليثريول عند حوالى ٤٥ جنيه استرلينياً للطن . وفى الوقت نفسه كانت أسعار السلع المصنعة التى تستوردها أفريقيا الغربية تنخفض بدرجة مثيرة نتيجة للثورة الصناعية . فبحلول عام ١٨٥٠ كانت تكلفة الأصناف الأساسية قد انخفضت إلى نصف ما كانت عليه عند بداية القرن ، وفى بعض الحالات إلى الربع فقط .

(٢٢) هذه المعدلات واردة هنا بايجاز ، ولكنها تعالج بتوسع أكبر فى الفصل الخامس ، حيث البيانات المتوفرة تكفى لتبرير معالجة أكثر إطالة .

(٢٣) تجدر الإشارة إلى الدراسة الخاصة الممتازة التى قام بها باتريك ماننج ، *An Economic History of Southern Dahomy, 1880 - 1914* ، جامعة وسكونسن ، رسالة دكتوراة ، والتى تشمل نقصياً دقيقاً للتجارة عبر البحار لتلك المنطقة بعينها .

ونتيجة لذلك فإن المعدل السلعي للتبادل كان يتحرك لصالح متجى المواد الأولية . وبما أن حجم الصادرات كان يتصاعد خلال النصف الأول من القرن ، فإن المعدل الدخلي كان يتحسن أيضا . وكانت النتيجة فترة من الرخاء لتجارة أفريقيا الغربية . والحقيقة أن أفريقيا الغربية قد مرت منذ عام ١٨٠٠ بثلاث فترات فقط كان كل من معدل التبادل والمعدل الدخلي يتحرك خلالها بحدة لصالح المنتجين لمدة عشر سنوات على الأقل . الفترة الأولى منها كان لها دور هام فى إرساء أسس التجارة الجديدة ؛ والثانية ، من ١٩٠٠ إلى ١٩١٣ ، ساعدت على استقرار الحكام الاستعماريين فى مناصبهم ؛ والثالثة ، من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٥ ، كانت حقبة التوقعات المتصاعدة والتنوع الاقتصادى ، وهى الحقبة التى ارتبطت بنهاية العصر الاستعمارى .

وفى حالات التغير التاريخى جميعا توجد عناصر للاستمرار . وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، عندما كانت التجارة المشروعة فى بدايتها وكانت أيضا مزدهرة نسبيا ، وجد المنتجون والتجار ما يشجعهم على الاعتقاد بأن الانتقال من تجارة الرقيق سيكون عملية سهلة . وفى البداية انتقلت قسما مختلفة من التجارة التى كانت سائدة على الساحل الغربى فى القرن الثامن عشر . مثال ذلك أن بعض التجار الأوروبيين المستقرين والمنتجين الأفارقة شرعوا فى التخلي عن التجارة القديمة والتكيف مع التجارة الجديدة ، وأن بعض الصادرات القليلة الشأن فى التجارة المشروعة ظلت تشحن بعد إلغاء تجارة الرقيق مثلما كانت الحال من قبل ؛ وأن « النظام » الائتمانى أو الاستئمانى ظل قائما ، بل أخذ فى التوسع ، على الرغم من الشكاوى المتكررة من جانب من كانوا يعتقدون أنه مدان أخلاقياً ومحفوف بالمخاطر من الناحية الاقتصادية ؛ وأن السفن الشراعية ظلت تستخدم على الطرق بين أوروبا وأفريقيا ؛

وأن المعاملات التجارية استمرت بواسطة المقايضة والعملات « الانتقالية » ، مثل الودع والمانيلا . وفق كل ذلك فإن الجهود الرامية إلى وقف تجارة الرقيق وإقرار التجارة المشروعة ، برغم أنها أدت إلى رحلات الاستكشاف ، وإلى مجيء البعثات التبشيرية ، وإلى درجة أكبر قليلا من النشاط الرسمي على الساحل الغربى ، لم تسفر عن أية تعديلات جوهرية فى الخريطة السياسية . ولأنه أُجْرِىَ بعض التكيف للاقتصاد لم تترتب عليه أية هزة مباشرة أو كلية ، فقد كان التجار والمسؤولون على ثقة من أنه يمكن الاحتفاظ بالتزامات سياسية اتفاقية ومحدودة ، مثلما كان يحدث فى القرن التاسع عشر . ولم تمتد الحدود الأوروبية إلى الداخل ، بل إنها لم تكن تغطى جميع أجزاء الساحل . ولم يكن هناك أى تقسيم لأفريقيا فى عام ١٨٠٧ أو عام ١٨٣٣ .

ولكن الموقف تغير كثيرا فى النصف الثانى من القرن . فقد وصل الرخاء إلى نهايته فى عام ١٨٦١ ، وحدث كساد فيما بين عامى ١٨٦٢ - ١٨٦٦ ، عندما انخفض السعر الأوروبى لزيت النخيل إلى حوالى ٣٢ جنيهاً للطن . وعلى الرغم من أن الأسعار انتعشت فى الفترة ١٨٦٦ - ١٨٦٧ ، فإنها لم تصل أبداً إلى الذروة التى وصلت إليها فى الفترة ١٨٥٤ - ١٨٦١ . بل على النقيض من ذلك ، إذ تعرضت لانخفاض خطير ، من متوسط مقداره ٣٧ جنيهاً استرلينياً فى الفترة ١٨٦١ - ١٨٦٥ ، إلى ٢٠ جنيهاً استرلينياً للطن فى الفترة ١٨٨٦ - ١٨٩٠ ، وهو أدنى سعر مسجل منذ الأيام المبكرة للتجارة . وبذلك تكون الأسعار قد انخفضت بحوالى ٥٠ فى المائة فى غضون خمس وعشرين سنة . وقد حدث تحسن طفيف جداً فى العقد الأخير من القرن ، ولكنها لم تكن حتى عام ١٩٠٦ قد استعادت المستويات التى تحققت فى العقد السادس من القرن التاسع عشر . أما أسعار لبّ النخيل فقد هبطت بحوالى الثلث تقريباً ، من حوالى ١٥ جنيهاً استرلينياً للطن فى العقد السابع إلى أكثر

قليلا من عشرة جنيهات فى الفترة ١٨٨٦ - ١٨٩٠ . كما أن أسعار الفول السودانى فى ريفسك بالسنگال هبطت بدورها بحوالى الثلث ، فبعد أن كانت تتراوح بين ٢٥ و ٢٧ر٥ فرنك للمائة كيلو فى الفترة ١٨٥٧ - ١٨٦٧ ، هبطت إلى حوالى ١٥ فرنكا فى الفترة ١٨٧٧ - ١٩٠٠ . وفى كلتا الحالتين لم يحدث انتعاش حتى نهاية القرن . وكان هناك سببان رئيسيان لهذا الهبوط ، على الرغم من وجود عوامل مساعدة متعددة ، مثل انخفاض تكاليف الشحن عبر المحيط . أولهما الزيادة التى حدثت فى عرض الزيوت المعدنية والنباتية فى أعقاب اكتشاف موارد نفطية فى الولايات المتحدة فى العقد السابع من القرن التاسع عشر ، ودخول الفول السودانى الهندى والشحوم الحيوانية الأسترالية إلى الأسواق بعد افتتاح قناة السويس فى عام ١٨٦٩ . ثانيهما أن الطلب الأوروبى على مجموعة كبيرة من المواد الأولية ، ومن بينها الزيوت والدهون ، قد تقلص فى الربع الأخير من هذا القرن مع حلول ما يسمى الكساد الكبير .^{(٢٤)*}

ولايتوفر سوى القليل من المعلومات المنتظمة عن الأسعار المحلية للسلع التى كانت أفريقيا الغربية تستوردها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . والاتجاه على الأرجح كان تجاهاً نزولياً يعكس الانخفاض فى أسعار الشحن ، وزيادة المنافسة على الساحل الغربى ، والتحسينات المستمرة فى الكفاءة الصناعية . غير أنه من المؤكد أن التخفيضات الكبيرة فى الأسعار فى بداية القرن التاسع عشر لم تتكرر ، وأن أى تخفيض حدث بعد ذلك كان ضئيلاً نسبياً ،

(٢٤) أفضل تحليل حديث لما كان يعتبر فى بعض المجالات حدثاً متوقعا ، ولكنه لم يحدث ، يرد فى كتاب س . ب . سول ، 1873 - 1896 ، *The Myth of the Great Depression* ، ١٩٦٩ ، برغم أن هذه الدراسة تبحث المشكلة من وجهة نظر بريطانية ، وليس من وجهة نظر أوروبية . [* يفهم من النص ، ومن الحاشية ٢٤ ، أن المقصود هنا « بالكساد الكبير » إنما هو شىء آخر غير الأزمة الاقتصادية العالمية فى الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٥ ، والتى تعرف أيضا بالكساد الكبير - المترجم .]

كما كان تدريجيا أيضا.^(٢٥) وفى الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، عندما هبطت أسعار الصادرات بشدة ، كان المعدل السلعي للتبادل يتحرك بصورة حاسمة لغير صالح منتجى المواد الأولية .

ويثار الآن السؤال التالى : إلى أى مدى ، وبأى معنى ، يمكن أن يقال إن زيادة حجم الصادرات قد عوّضت عن الحركة المعاكسة فى المعدل السلعي للتبادل . فالاتجاه العام ، كما ذكرنا من قبل ، كان اتجاها صعوديا ، ولكن التوسع ، فيما عدا استثناءات قليلة ، توقف فى نهاية العقد الثامن ، وطيلة العقد التاسع ، من القرن التاسع عشر ، بل إن حجم الصادرات انخفض من الناحية الفعلية فى بعض الحالات . وثمة أمثلة قليلة تصور مدى انتشار هذه الظاهرة : ففى دلتا النيجير لم تطرأ على الصادرات من منتجات النخيل أية حركة صعودية واضحة فى العقدين الثامن والتاسع من القرن ، وكان هناك انخفاض فى أوبوبو خلال الفترة ١٨٨٧ - ١٨٩٣ ؛ أما فى لاجوس ، أحد المراكز الرئيسية للتجارة المشروعة ، فقد حدث هناك اتجاه ضعيف ، وإن لم يكن حاسما ، نحو التوسع فى العقدين الثامن والتاسع ؛ وفى ساحل الذهب كانت الصادرات من زيت النخيل ولبّ النخيل ثابتة تقريبا فى الفترة ١٨٨٦ - ١٩٠٠ ؛ وفى ساحل العاج انخفضت صادرات زيت النخيل بشدة فى منتصف العقد التاسع ؛ وفى سيراليون كانت الصورة هى نفسها إلى حد كبير . وكان الموقف فيما يتعلق بالفول السودانى مماثلا للغاية ؛ فالشحنات من غمبيا انخفضت فى العقدين الثامن والتاسع ؛ وفى السنغال وصلت الصادرات فى العقد الثامن إلى

(٢٥) انظر ، لاز ج . ساندبرج ، "Movements in the Quality of British Cotton Textile Exports, 1815 - 1913" ، فى مجلة *جورنال أوف إيكونوميك هيسٽورى* ، العدد ٢٨ ، ١٩٦٨ ، الصفحة ١٩ .

مستوى مستقر لم تتجاوزه بدرجة كبير حتى قرابة نهاية القرن . وحتى فى الحالات التى ارتفع فيها حجم الصادرات إلى المدى الذى أمكن عنده الاحتفاظ بالمكاسب الكلية ، فإن المنتجين لم يكونوا فى العقد التاسع فى البحبوبة التى كانوا عليها فى فترات سابقة . وبسبب عدم وجود تحسينات تقنية فى الزراعة أو فى النقل الداخلى خلال النصف الثانى من القرن لم يكن ممكنا تحقيق زيادة فى حجم الصادرات إلا باحدى طريقتين : أولاها ، أن يقرر المنتجون الموجودون زيادة مدخلاتهم من الأيدى العاملة ، وبذلك يحققون الدخول الصافية عن طريق الاقتطاع من وقت الفراغ أو غيره من الأنشطة ، أو أن يدفعوا مقابل خدمات أيدٍ عاملة إضافية ؛ ثانيهما ، عن طريق توسع العدد الكلى للمنتجين المستقلين ، مما يترتب عليه انخفاض متوسط الدخل الفردى لمنتجى الصادرات .

ويبدو من المرجح أنه إما أن معدل التبادل الداخلى قد انخفض ، أو أنه احتفظ باستقرار غير وطيد الأساس خلال الربع الأخير من القرن . وحتى فى الحالة الأخيرة يوجد احتمال قوى بأن الدخل الحقيقى لمنتج الصادرات المتوسط قد انخفض .

وقد تناول التحليل السابق السلع الرئيسية فى التجارة عبر البحار . غير أنه من الهام أن ندرك أن الجزء الأخير من القرن التاسع عشر شهد أيضا صعوبات بالنسبة للسلع الأقل شأنا وبالنسبة للتجارة عبر الصحراء الكبرى . فقد تدهورت تجارة الصمغ السنغالى فى النصف الثانى من القرن نتيجة لظهور البدائل الكيميائية ، وزيادة المنافسة من جانب الصمغ المصرى . وظلت صادرات الذهب من ساحل الذهب على حالها ، أما صادرات الكاكاو فكانت قليلة الشأن ، ولم يطرأ على صادرات المطاط أى توسع حتى العقد الأخير من القرن . وقد تأثر السودان الغربى فى القرن التاسع عشر بسلسلة من الاضطرابات السياسية الناشئة عن حروب الجهاد التى كان يشنها دعاة إحياء الإسلام ،

وهى حروب مازالت موضوع خلاف،^(٢٦) ويبدو أن تأثيرها الاقتصادي كان معتدلا ، ربما فيما عدا فى حالة السنغال . فهى فى أفضل الأحوال أبقت على الأنشطة الزراعية والتجارية التقليدية ، وفى أسوأها أدامت الاقتصادات العتيقة القائمة على النهب والإتاوات والرقيق . وإلى هذه المتاعب أضيفت مشكلة أخرى ، هى تدهور التجارة عبر الصحراء الكبرى التى أخذت فى الضعف بعد عام ١٨٧٥ ، وكادت أن تتوقف بحلول عام ١٩٠٠ . وفى البداية كان هذا الكساد نتيجة لتقلص الطلب فى أوروبا ، بيد أنه بحلول نهاية القرن كانت تجارة الصحراء قد تأثرت أيضا بصورة خطيرة بتفسخ نظام الرقيق الذى كان سندا للحياة فى الواحات ، وبالمنافسة من الطرق البحرية التى كان باستطاعتها نقل المصنوعات بتكلفة أقل .

وتبين الشواهد أن التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية قد واجهت أزمة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . من ذلك أن منتجى سلع التصدير تعرضوا للخسائر التى أصابت السلع الأساسية : فالمعدل السلقى للتبادل تحول ضدهم ، والمحاولات التى استهدفت زيادة حجم الصادرات إما أنها أخفقت ، أو أسهمت - عندما أصابت قدرا من النجاح - فى زيادة تدهور معدلات التبادل ، مما ترتب عليه أن أصبح النمو يأتى بعكس المراد منه . وفى غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا تعرض منتجوا المواد الأولية والتجار لضغوط شديدة لإيجاد صادرات بديلة ، وتطبيق ابتكارات تخفيض التكاليف . وقد أدت « الأزمة العامة » فى نهاية القرن التاسع عشر إلى توترات ومظاهر سوء فهم ونزاعات

(٢٦) عن الجهاد فى سنغيبيا انظر ، مارتن ا . كلاين ، *Islam and Imperialism in Senegal* ، إننبرج ، ١٩٦٨ .

بين جميع من أصبحوا ، من الأوروبيين أو الأفارقة ، معتمدين بدرجات متفاوتة على التجارة المشروعة في كسب عيشهم . فالتوسع في حجم التجارة عبر البحار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مقترنا بالتراجع في معدلات التبادل ، أدى إلى تعديل أو إلغاء كثير من السمات المبكرة للتجارة المشروعة التي ورثت من أيام التجارة الخارجية في الرقيق ، كما أدى بالدول الأوروبية إلى نبذ الافتراضات التي كانت تحكم سياستها التقليدية القائمة على التدخل المحدود في أفريقيا الغربية . ومثلما كان لفترات الرواج الواضحة تأثير ملحوظ على مسار تاريخ أفريقيا الغربية ، كان الأمر كذلك بالنسبة لفترات الكساد بدورها . ومنذ بداية التجارة المشروعة كانت هناك فترتان كل منهما عشر سنوات أو أكثر تحرك فيهما المعدل السلعي للتبادل لغير صالح منتجى سلع التصدير ، كما أن المعدل إما انخفض فيهما أو ظل ثابتا . وكانت الفترة الأولى للكساد في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، وساعدت على مجيء الأوروبيين إلى داخل أفريقيا . أما الفترة الثانية ، التي تغطي السنوات ١٩٣٠ - ١٩٤٥ فقد ساعدت على خلق الحركة التي قُدر لها أن تطردهم منها .

ثانيا - الدوافع الاقتصادية للتقسيم

ينظر إلى الإمبريالية هنا على أنها عملية تفاعل ، وفي نهاية الأمر نزاع بين الدول الصناعية والعالم المتخلف . ولتحليل هذه العملية يلزم إجراء تحليلين موازيين ، أولها يتناول العلاقات داخل المجموعتين ، أى فيما بين المنتجين والتجار ورجال السياسة الأفارقة من ناحية ، وفيما بين رجال الصناعة والتجار ورجال السياسة الأوروبيين من الناحية الأخرى ؛ والثاني يتناول استراتيجية العلاقة بين المجموعتين ، أى بين الأفارقة والأوروبيين على ما يمكن بوجه عام أن يسمى المستوى القومى . وبصرف النظر عن المشكلة المتمثلة في وجود جدل هام حول

دور الأوروبيين ، فإن الصعوبة الأساسية هي أنه لا يعرف سوى القليل جدا عن الدور الذي قام به الأفارقة سواء في المساعدة على غزو قارتهم أو في مقاومة هذا الغزو . والآراء المقدمة هنا ليست مستكملة بأي حال ، ولكنها تسعى إلى وضع واستكشاف إطار للبحث يؤمل أن يؤدي إلى بحوث أخرى أكثر تفصيلا .^(٢٧) ويتألف هذا الإطار من ثلاثة أقسام مختلفة تعنى كلها بآثار الهيكل الاقتصادي الذي خلقتة التجارة المشروعة : يتناول القسم الأول مشاكل العرض وتأثيرها على العلاقات داخل المجموعتين على الجانب الأفريقي ؛ وينصب القسم الثاني على مشاكل الطلب وتأثيرها على العلاقات داخل المجموعتين على الجانب الأوروبي ؛ وسيدرس القسم الثالث الكيفية التي أثرت بها الأزمة الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر على العلاقات داخل المجموعتين على المستوى القومي ، وأدت إلى اتخاذ القرارات بتحريك الحدود القائمة إلى الداخل ، أي بتقسيم أفريقيا الغربية .

ولم يكن من اليسير بأية حال إيجاد بدائل مرضية لتجارة الرقيق عبر الأطلسي ، حتى على الرغم من أن بعض المحاصيل الأساسية الداخلة في

(٢٧) في هذا الصدد يعتبر التحليل استجابة للرجاء الذي وجهه ج . د . هارجريفز في مقال هام كتبه منذ أكثر من عشر سنوات ، "Tawards a History of the Partition of Africa" ، في مجلة **جورنال أوف أفريكان هيسيتوري** ، العدد ١ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٩٧ إلى ١٠٩ . وللإطلاع على أحدث ما أوضح به الأستاذ هارجريفز وجهة نظره ، انظره مساهمته ، "West African States and the European Conquest" ، في الجزء الأول المعنون **The History and Politics of Colonialism, 1870 - 1914** ، كمبريدج ١٩٦٩ ، الصفحات ١٩٩ إلى ٢١٩ ؛ وذلك من العمل الجماعي الذي أعده ل . هـ . جان ، **Colonialism in Africa, 1870 - 1960** . وأود أن اعترف بديني للدكتور مارتينكلارين والدكتور باتريك ماننج والدكتور س . و . نيويري ، الذين دفعوني (برغم أنهم قد لا يكونون مدركين ذلك تماما) إلى أن أعيد التفكير في آرائى حول هذا الموضوع على امتداد السنوات القليلة الماضية .

التجارة المشروعة كانت تزرع بالفعل فى أفريقيا الغربية ، وأن معدلات التبادل كان لصالح منتجى المواد الأولية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ومع مزايا إدراك الأحداث بعد وقوعها فإن المؤرخين كان باستطاعتهم أن يشيروا ، عن حق ، إلى نجاح الفول السودانى ومنتجات النخيل . غير أن بالنسبة للمعاصرين كانت التجارة المشروعة تجربة طويلة محفوفة بالأخطار ، وعصرا من الأحداث المتقلبة التى لم تكن تنبئ بأية ضمانات للمستقبل . ويفسر ذلك لماذا كانت المصالح الأوروبية ، الرسمية والخاصة ، تعتقد أنه من الضرورى الدخول فى سلسلة من المشروعات الخطرة فى الزراعة الاستوائية . ففى العقد الثالث من القرن التاسع عشر اضطلع الفرنسيون بمشروع زراعى طموح فى السنغال^(٢٨) وكانت الفكرة الرئيسية وراء هذا المخطط هى أن تزرع فى أفريقيا ، وبأيدٍ عاملة أفريقية ، المحاصيل التى كان يتم إنتاجها فى مزارع الرقيق فى الأمريكتين . فأقيمت مزرعة نموذجية ، وجُربت محاصيل متعددة ، من بينها القطن والنيلة ، وأدخلت تقنيات جديدة للرى وحرث الأرض . ولكن التجربة تم التخلي عنها فى عام ١٨٣١ نتيجة لسوء الإدارة ، ونقص رأس المال ، والجهل بالظروف الاستوائية . وفى العقد الخامس من القرن أقامت المصالح التجارية البريطانية مزرعة نموذجية فى لوكويا على نهر النيجر ، ولكن هذه المزرعة أخفقت بدورها .

وقد حدثت الموجة الهامة التالية من التجارب بعد منتصف القرن مباشرة ، وكان الحافز عليها مجاعة القطن فى أوروبا الناشئة عن الحرب الأهلية الأمريكية . فبدلت محاولات لزراعة القطن فى نقاط مختلفة من الساحل الغربى ،

(٢٨) روجر پاسكييه ، En marge de la guerre de sécession : les essais de culture du ، فى مجلة أنال أفريكين ، ١٩٥٥ ، الصفحات ١٨٥ إلى ٢٠٢ .

مثل السنغال ونيجيريا الجنوبية وساحل الذهب.^(٢٩) وفي العقد السابع من القرن التاسع عشر كان الفرنسيون مازالوا يعتقدون أن السنغال مقدّر لها أن تصبح مصدرًا رئيسيًا للقطن . ومرة أخرى خاب رجاؤها . وتكررت أخطاء سابقة كثيرة ، واستعداد الإنتاج الأمريكي عافيته بأسرع كثيرا مما كان متوقعا . وفوق كل ذلك فإن المزارع السنغالي ، في تصوره لمستقبل مختلف بعض الشيء لبلده ، كان يفضل الفول السوداني على القطن باعتباره أكثر ربحاً . وقد تحققت درجة أكبر من النجاح في أيوكوتا في جنوب غرب نيجيريا ، برغم أنه في هذه المنطقة بدورها تضاءلت صادرات القطن في العقد الثامن.^(٣٠) إذ تبين للمروجين أنهم عاجزون من المنافسة في الأسواق الدولية ، وكان ذلك يرجع في جزء منه إلى التكلفة العالية للعمال الأفارقة الأحرار . وجاءت المرحلة الأخيرة من التجارب في العقد التاسع نتيجة لتدهور الأرباح في تجارة منتجات النخيل . وقدمت مقترحات كثيرة لعلاج المشكلة ، وتمت تجربة العديد من أكثرها جدوى . فالتاجر الفرنسي البارز أرثر فيرديه بدأ في إنشاء مزارع البن في ساحل العاج ، وشركة النيجر الملكية بدأت في إنشاء مزارع الكاكاو والبن والمطاط في وادي النيجر ؛ وأنشأت الإدارة الاستعمارية محطات نباتية في لاجوس (١٨٨٧) وفي ساحل الذهب (١٨٨٩) .

(٢٩) أجرى كوامينا ب . ديكسون دراسة للمزارع التجارية في ساحل الذهب ، حيث كان للتجارب التي أجريت تحت رعاية بعثة بازل أهمية كبيرة ، وذلك في كتابه *A Historical Geography of Ghana* ، كامبردج ، ١٩٦٩ ، الصفحات ١٢٠ إلى ١٣٢ .

(٣٠) ج . ب . ويستر ، "The Bible and the Plough" ، في مجلة *جورنال أوف هيسيتوريكال سوسايتي أوف نيجيريا* ، العدد ٢ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٤١٨ إلى ٤٣٤ .

ولهذه التجارب آثار تتجاوز التفاصيل المحلية التي أعطيت أعلاه . وهى كمتسجيل للمساعي الأوروبية المبكرة فى الزراعة الاستوائية ، لها أهميتها بالنسبة للجغرافيين وعلماء النبات ، بالإضافة إلى المؤرخين ، كما أنها تمثل مرحلة هامة فى تطوير السياسة الاقتصادية ، لأنها تقف فى وسط الطريق بين المفهوم التجارى (المركبتالى) للمستعمرات باعتبارها خادما لاحتياجات البلد الأم ، وبين تحقيق هذا المثل الأعلى فى الظروف المختلفة للقرن العشرين . فضلا عن ذلك فإن مجادلات القرن التاسع عشر هذه حول وسائل تحقيق التقدم الزراعى إنما تسبق الخلاف الذى نشأ فى الحقبة الاستعمارية بين أنصار محاصيل الفلاح ومحاصيل المزارع التجارية . وهذه المخططات جدية بانتباه خاص من جانب المؤرخين لأنها كانت تعبر عن إدراك أن التجارة الخارجية فى الرقيق لن تموت ببساطة طوعية ودون إكراه ، وأنه يلزم جهد إيجابى لإيجاد صادرات بديلة . وكان كثيرون ممن انخرطو فى هذا المسعى مسيحيين نشيطين وذوى عقلية تجارية وعاقدى العزم على تحويل روح أفريقيا وكذلك اقتصادها . وهؤلاء الرجال ، الذراع المناضل لحركة إلغاء الرقيق ، كانوا يرون أن رسالتهم هى نقل المعتقدات الأخلاقية والتفاوت الاقتصادى للعالم الصناعى إلى القارة السوداء .

غير أن أكثر التجارب أهمية ونجاحا هى تلك التى اضطلع بها الأفارقة أنفسهم ، دون إشراف أوروبى ، بل وكثيرا ما كان ذلك من غير أن يعرف الموظفون والتجار الأجانب ما يحدث . وليس من المعروف دائما إلى أى مدى كان اقتصاد التصدير متنوعا فى بعض أجزاء أفريقيا خلال عصر التجارة المشروعة . ففى فريتون ، على سبيل المثال ، كانت الأخشاب تمثل قرابة ٧٠ فى المائة من جميع الصادرات بحلول عام ١٨٢٩ . وفى عام ١٨٦٠ كادت صادرات الأخشاب أن تختفى ، وكانت الأصناف الرئيسية للتجارة عبر البحار هى الذهب وزيت النخيل والفول السودانى ، وكان كل منها يمثل حوالى ٢٠

فى المائة من مجموع الصادرات ؛ وبحلول العقد التاسع كانت هذه المنتجات الثلاثة قد تدهورت أيضا ، وأصبح لب النخيل سلعة التصدير السائدة .^(٢١) وفى العقد التاسع أيضا ، وكتيجة مباشرة للمشاكل الاقتصادية لهذه الفترة ، بدأ الأفارقة زراعة الكاكاو فى ساحل الذهب ونيجيريا الجنوبية ، وحققوا نتائج لم يستطع أى من « الخبراء » الأوروبيين منافستهم فيها . وتصور هذه الأمثلة كيف كانت استجابة الأفارقة للعائدات المتغيرة لصادراتهم مرنة وسريعة فى حدود الموارد الطبيعية التى كانت فى متناولهم والقيود التقنية التى كانت قائمة فى القرن التاسع عشر ، لاسيما فى النقل الداخلى .

وكانت السلع الرئيسية للتجارة المشروعة ، زيت النخيل ولب النخيل والفول السوداني ، تُتَّج وتُسَلَّم للساحل بالكامل من خلال المؤسسات الأهلية . بيد أنه بسبب الافتراض الواسع الانتشار بأن الانتقال إلى التجارة المشروعة كان سلساً وخلوياً من الأحداث المعوَّقة ، فما زال ينبغى توجيه بعض الأسئلة الأساسية حول التطور التاريخى لهذه المحاصيل . مثال ذلك أن مؤرخين قليلين أدركوا أن زيت النخيل لم يكن سلعة متجانسة . فبعض المناطق ، مثل جنوب غرب نيجيريا ، كانت تنتج زيتاً من نوعية أكثر سيولة تجلب سعراً عالياً ؛ ومناطق أخرى ، مثل ساحل الذهب ، كانت تمد السوق بزيت أقل سيولة يقل الطلب عليه . وهذه الفروق تستحق دراسة إضافية ، لأنه من الأرجح أن تزودنا بمعلومات تلمس الحاجة إليها عن قاعدة الموارد لمناطق التصدير المختلفة ، وعن الاختلافات فى أساليب الإعداد ، وعن الدوافع إلى تنمية محاصيل تصدير بديلة ، من قبيل سبب توسع ساحل الذهب فى إنتاج الكاكاو فى مرحلة سبقت توسع

(٢١) پ . ك . متشيل ، "Trade Routes of the Early Sierra Leone Proterate" ، فى مجلة سيراليون ستادين ، العدد ١٦ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٢٠٤ إلى ٢١٧ .

نيجيريا في إنتاجه . وبالمثل فإنه لم يُنتَبه بدرجة كافية إلى حقيقة أن لبّ النخيل لم ينضم ببساطة إلى زيت النخيل كسلعة تصديرية إضافية ، وإنما تمت تنميته أساسا كمحاولة للتعويض عما طرأ على الأخير من تدهور في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ومع ذلك فإن بعض المناطق كانت تصدر نسبة من لبّ النخيل إلى زيت النخيل أكبر كثيرا مما كانت تفعل مناطق أخرى برغم أن عرض كلا المنتجين كان متلازما . وهذا بدوره اختلاف يحتاج إلى دراسة أخرى ، لأنه يمكن أن يوفر مفتاحا لحل مشكلات هامة ، مثل مدى التجارة الداخلية في زيت النخيل ، ومقدرة مختلف أجزاء الساحل على التكيف مع تدهور سلع التصدير الأساسية في أواخر القرن التاسع عشر . وأخيرا ينبغي إمعان الفكر بدرجة أكبر في شعار الجدير بالملاحظة لإنتاج هذه السلع ، وهو شعار «إفعلها بنفسك» ، الذي أصبح فيه كل مشارك واحدا من المنظمين ، حتى وإن يكن على نطاق متواضع . فقد تحطمت الحدود الاقتصادية التقليدية من خلال مبادرة المهاجرين والمستوطنين الأفارقة ، الذين قاموا بتعمير وتنمية الأراضي التي لم تكن تستخدم بكامل طاقتها ، وأحدثوا بذلك تغييرات في أنماط الاستيطان وممارسات الزراعة وحيارة الأرض ، وفي دور قوة العمل المشتغلة بإنتاج سلع التصدير ووضعها وحجمها.^(٣٢) وذلك موضوع ذو أبعاد ملحمية مازال بحاجة إلى معالجة ملحمية .

(٣٢) فيما يتعلق بالهجرة ، انظر ، ماريون جونسون ، "Migrants' Progress" ، في مجلة الجمعية الجغرافية في غانا ، العدد ٩ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٤ إلى ٢٢٧ ، والعدد ١٠ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ١٣ إلى ٤٠ ؛ ر . ك . أوبو ، "The Migrant Tenant Farmer of Eastern Nigeria" ، في مجلة أفريقيا ، العدد ٤٣ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٣٢٦ إلى ٣٣٩ . وفيما يتعلق بحيارة الأرض ، انظر ، أكين ل . مابوجونجي ، "Some Comments on Land Tenure in Egba Division, Western Nigeria" ، في مجلة أفريقيا ، العدد ٣١ ، ١٩٦١ ، الصفحات ٢٥٨ إلى ٢٦٩ . ويتناول الفصل السادس أدناه توسع صادرات « الفلاحين » في القرن العشرين .

وكانت للطلب الأوروبي على الزيوت النباتية نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية عميقة الأثر في أفريقيا الغربية ، برغم أنه من الهام التأكيد على أن هذه النتائج لم تكن متطابقة في جميع أجزاء المنطقة . وفي نهاية المطاف لابد أن يكون ممكنا تعريف مختلف مناطق أفريقيا الغربية وتصنيفها طبقا للنمط الدقيق للتحدي الذى واجهته في مجال التكيف ، وطبيعة استجاباتها لهذا التحدي . ومن العسير في الوقت الحاضر عمل ما هو أكثر من رسم تخطيطى لخريطة إقليمية معقدة . ونقترح هنا الأخذ بثلاث فئات على سبيل البحث التمهيدى .

أولادها أنه كانت هناك مناطق تعرضت لتدهور في سلعة التصدير الأساسية ، وهى الرقيق ، دون ضمان تعويض ملائم في شكل منتجات جديدة . وكان ذلك صحيحا بوجه خاص بالنسبة لتلك الأجزاء من أفريقيا الغربية التى كانت إما غير مناسبة لزراعة النخيل والبقول السودانى ، وإما كانت أيضا بعيدة من الساحل بدرجة تجعل الإنتاج من أجل التصدير غير مجزٍ . وكانت تلك حال السودان الغربى ، الذى كانت تجارته الشهيرة عبر الصحراء الكبرى آخذة في التدهور بعد عام ١٨٧٥ ، وذلك لأن منتجات النخيل والبقول السودانى كانت أصنافا ضخمة الحجم مع انخفاض نسبة قيمتها إلى وزنها ، على خلاف الرقيق ، الذين كان يمكن الاتجار فيهم بصورة مربحة عبر مسافات طويلة . ثانية هذه الفئات أنه كانت هناك مناطق لم تشارك بأية درجة كبيرة في التجارة الخارجية فى الرقيق ، وانفتحت أمامها فرص جديدة فى قطاع التصدير . وكانت تلك هى الحال على امتداد أجزاء من الساحل بين السنغال وساحل العاج ، والتى بدأت تصدير المنتجات النباتية فى القرن التاسع عشر . ثالثها ، أنه كانت هناك مناطق يعنى التغيير فيها إلى التجارة المشروعة تحولا من إنتاج الرقيق (على الأقل كسلعة تصديرية) إلى إنتاج الزيوت النباتية . وكان ذلك ينطبق على

سنغيبيا وعلى الجزء الأكبر من الغابات من ساحل الذهب فى اتجاه الشرق .
 وثمة تبرير هام للتركيز على الفئة الثالثة ، بصرف النظر عن الحقيقة المريحة
 وهى أنها أفضل الفئات توثيقا . وهذه المناطق الفسيحة لم تكن فقط أهم مورد
 للمصادر المشروعة ، برغم تورطها الشديد فى تجارة الرقيق عبر المحيط ،^(٣٣)
 ولكن من نقاط فى داخلها أيضا قام الأوروبيون بشن غزوهم للدخل عند ختام
 القرن.^(٣٤)

وسندرس هنا ثلاثة من جوانب التاريخ للتاريخ الاقتصادى لهذه المنطقة .
 أولها ، تحديد معالم تطورها العام كمركز للتصدير ؛ ثم بحث موقف منتجى سلع
 التصدير ، مع إشارة خاصة إلى ثروات المنظمين الكبار الذين كانوا يسيطرون
 على الإنتاج خلال أوقات تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى ؛ وأخيرا بحث
 حالة تجار الجملة على الساحل ، باستخدام دلتا النيجر كدراسة حالة إفرادية .

وقد كان عرض منتجات نخيل أفريقيا الغربية يجيء من منطقة تمتد من
 غينيا إلى الكمرون ، برغم أن المصدر الأكثر أهمية لهذه المنتجات كان موجودا

(٣٣) من الجلى فى بعض الحالات (من أمثلتها الواضحة كالآبار القديمة ووايداح) أن تجارة
 الرقيق عبر البحار قد طوّرت مهارات رجال الأعمال ، كما طوّرت المؤسسات التجارية ، مما ساعد
 كثيرا على نهوض التجارة المشروعة . غير أنه من الخطأ أن نخلص من ذلك إلى أن تجارة الرقيق
 كانت بأى معنى ضرورية للتوسع الناجح للتجارة المشروعة . فكل شىء معروف عن المؤسسة
 الأفريقية فى التجارة الداخلية فى حقبة ما قبل الاستعمار يوحى بقوة بأن المجتمعات الأهلية كان لابد
 أن تنتج العدد اللازم من تجار الجملة والتجار ، وفى غضون فترة زمنية قصيرة ، حتى ولو لم تكن
 التجارة فى الرقيق عبر المحيط الأطلسى قد وجدت أصلا .

(٣٤) وفى الوقت نفسه يجدر عند تناول المناطق فى الفئة الثانية أن نشير إلى أنها عانت بدورها
 بعض مصاعب الانتقال . انظر ، ا . إيجابيمى ، "The Freetown Colony and the Develop-
 ment of the "Legitimate" Commerce in the Adjoining Territories" ، فى مجلة الجمعية
 التاريخية النيجيرية ، العدد ٥ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٢٥٢ إلى ٢٥٦ .

فى القطاع الشرقى الممتد من ساحل الذهب إلى كالآبار القديمة ، وكان تفوق هذا القطاع الفرعى نتيجة لوفرة نخيل الزيت ، وهى وفرة حدثت بصورة طبيعية فى حزام عريض بالقرب من الساحل ،^(٣٥) وكذلك نتيجة لشبكة البحيرات الضحلة والمجارى المائية الداخلية الممتدة من پورتونوفو إلى كالآبار القديمة ، التى سمحت بنقل المنتجات بتكلفة رخيصة نسبيا . وفى الفترة التى تلت عام ١٨٠٧ مباشرة كان المركز الرئيسى للإنتاج فى أفريقيا الغربية يوجد فى كالآبار القديمة ، التى كان يشحن منها أكثر من نصف مجموع واردات بريطانيا العظمى من زيت النخيل . وفى العقد الرابع من القرن التاسع عشر لحقت بونى ، وهى أبعد فى اتجاه العزب عند مصب دلتا النيجر ، بكالآبار القديمة ، وتجاوزتها لبعض الوقت . وفى العقد الخامس كانت الصادرات من الدلتا فى مجموعها تبلغ فى المتوسط ما بين ١٥ و ٢٠ ألف طن سنويا ، وهى كمية تعادل حوالى ثلاثة أرباع مجموع واردات المملكة المتحدة من الزيت . وقد استمر تفوق بونى حتى العقد الثامن ، عندما وقع موردوها ومنافذها فى أسر ميناء أبوبو القريب منها فى أعقاب انقلاب سياسى . وبعد منتصف القرن برزت إلى الوجود مراكز أخرى ، ولم تعد دلتا النيجر ، برغم استمرار ما كان لها من أهمية ، تهمين كلية على تجارة الزيت فى أفريقيا الغربية . وقد كان التوسع الجغرافى والكمى للتجارة المشروعة مرتبطا ارتباطاً وثيقاً بتدهور تجارة الرقيق عبر الأطلسى ، لأن تجارة الرقيق كانت حتى العقد السابع مازالت تتنافس بنجاح مع تجارة زيت النخيل فى نقاط متعددة على امتداد الساحل ، لاسيما عند وايداح ولاجوس . وبحلول الربع الثالث من القرن كان ناتج النخيل هو

(٣٥) كانت تُزرع قصداً أيضا أعداد كبيرة من أشجار النخيل .

سلعة التصدير الرئيسية على امتداد شريط عريض من الساحل الغربى . وخلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن كانت الزيت واللّب يمثّان أكثر من ٧٠ فى المائة من قيمة مجموع الصادرات من ساحل الذهب ، وأكثر من ٨٠ فى المائة فى لاجوس ، وأكثر من ٩٠ فى المائة فى داهومى ودلتا النيجر . وقد تحقق تحول ملحوظ فى اقتصاد التصدير فى غضون فترة زمنية قصيرة نسبيا .

وكان الفول السودانى ، وهو محصول سنوى ، يزرع من أجل التصدير فى منطقة تمتد من السنغال إلى سيراليون ، وبرغم أنه يفضل تربة رملية وموسماً جافاً طويلاً يعوّل عليه ، فإن سنغيبيا أصبحت المنطقة الأكثر تفوقاً بكثرة إنتاجه . ولكن تكاليف النقل جعلت من غير المجدى اقتصادياً زراعته من أجل التصدير فى المناطق الموعلة فى الدخل ، ولذلك كانت مناطق إنتاجه الرئيسية توجد بالقرب من الساحل ، شأنها فى ذلك شأن زيت النخيل . وكانت غمبيا ، المستعمرة البريطانية الصغيرة ، أسبق نقطة محورية للتجارة ، ومن المفيد أن نشير إلى أن ذلك كان جزئياً نتيجة للمشتريات التى يقوم بها التجار الأمريكيون.^(٣٦) ففى العقد الثالث من القرن التاسع عشر كان حوالى ٩٠ فى المائة من صادرات غمبيا يتكون من شمع العسل والجلود الخام ، وتم تصدير الفول السودانى لأول مرة فى العقد الرابع ، وبحلول منتصف القرن كان هذا المحصول يمثل ثلثى جميع الصادرات . وكانت نسبة من الفول السودانى الذى يشحن من غمبيا تزرع فى مناطق يمكن أن تستفيد من الموانئ الموجودة فى الأراضى الفرنسية

(٣٦) بروكس ، Yankee Traders, Old Coasters and African Middlemen ، الصفحات

١٨٤ إلى ١٨٩ .

المجاورة ، لولا أنه كانت تفرض حتى عام ١٨٥٥ رسوم تصدير على صادرات السنغال من المنتجات الزراعية . ومع إلغاء هذه الرسوم زادت الصادرات من السنغال بدرجة كبيرة . وبحلول الربع الأخير من القرن كانت تجارة التصدير من سنغمبيا تعتمد على الفول السوداني بقدر ما كانت مثيلتها في منطقة الغابات تعتمد على منتجات النخيل . وكانت المناطق الرئيسية للإنتاج هي كازامانس ، جنوب غمبيا ، وكايور إلى الشمال . (غير أنه في مناطق أبعد شمالا ، حول سان لوى ، كانت تجارة التصدير تعتمد أساسا على الصمغ ، مثلما كانت في أيام التجارة عبر المحيط الأطلسي .) وقد شهدت تجارة الفول السوداني ، على غرار تجارة زيت النخيل ، تحويل موانئ الرقيق السابقة إلى مراكز للتجارة المشروعة . من ذلك أن كاولاك أصبحت مركزا كبيرا لتجارة الفول السوداني ابتداء من العقد السابع فصاعدا.^(٣٧) ويلزم إجراء قدر كبير من البحوث التاريخية الإضافية في غالبية جوانب التجارة المشروعة ، ولكن بوجه خاص في تنمية إنتاج الفول السوداني . وقد قدم فوكيه وبليزييه وغيرهما إسهامات جوهرية في دراسة الفول السوداني السنغالي في العصر الحديث ، ولكن مازال يتعين كتابة التاريخ الاقتصادي للمحصول .

وفي بعض أجزاء العالم المتخلف كانت متطلبات الدول الصناعية تتسق مع المحافظة على النظام الاجتماعي والسياسي القائم . فالطلب البريطاني على لحم البقر الأرجنتيني ، مثلا ، كان يعزز موقع طبقة موجودة بالفعل في تلك المنطقة ، هي طبقة كبار أصحاب الأرض ، إذ أن تربية الماشية كانت شديدة

(٣٧) ا . ديسيرتين ، "Naissance d'un port : Kaolack des origines à 1900" ، في مجلة أنال أفريكين ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٢٢٥ إلى ٢٥٩ .

الكفاءة فى وحدات الأرض الكبيرة المساحة.^(٢٨) كما أن التكامل الاقتصادى السلمى كان أيضا مرتبطاً بسياسة الحياد السياسى فى أمريكا اللاتينية ، وإن لم يكن السبب الوحيد له . أما فى أفريقيا الغربية فكانت أحداث الجغرافيا والتاريخ التى مكّنت صغار المزارعين والتجار من المشاركة بفعالية فى التجارة تثير مشاكل تكيف حادة بالنسبة للمنظمين المناضلين التقليديين الذين كانوا يتعاونون بصورة مريحة جدا مع تجارة الرقيق الأوروبيين خلال أيام التجارة عبر المحيط الأطلسى . وقد جرّب الحكام الأفارقة عددا من أساليب التكيف مع وضعهم الجديد ، وهذه الأساليب يمكن تصنيفها طبقا لطبيعتهم السلبية أو الإيجابية . وستناول هنا أربعة من أكثرها أهمية طبقت منفردة أو مقترنة بغيرها .

وكانت الاستجابة السلبية الأولى هى مواصلة تصدير الرقيق دون اعتبار للمحظر الذى فرضته الدول الأوروبية . ولا يعرف سوى القليل فى الوقت الحاضر عن الأرباح النسبية لكل من تجارة الرقيق والتجارة المشروعة . ولكن يبدو أن قليلين من مصدري الرقيق الأفارقة هم الذين تحولوا طواعية إلى التجارة الجديدة ، على الرغم من أن معدلات التبادل كانت فى النصف الثانى من القرن أكثر ملاءمة مما كان مقدراً لها أن تصبح فيما بعد . وهذه الممانعة يمكن أن تؤخذ كإشارة على أنه بالنسبة للمصدرين الموجودين كانت تكاليف التجارة المشروعة (من حيث تناقص القوة السياسية ، وكذلك تناقص الدخل النقدي) تفوق العائدات . وقد تكرر مأزق غيزو.^(*) حاكم أبومى ،

(٢٨) هـ . س فيرنس ، "Latin America and Industrial Capitalism - The First Phase" ،

فى مجلة سوسيوإلوجيكال ريفيو جغراف ، العدد ١١ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٨ إلى ٢٠ .

(*) غيزو : (١٨١٨ - ١٨٥٩) . أقوى ملوك داهومى ، دخل فى صراعات كثيرة مع الأوروبيين على الساحل . أبدى رغبة للبريطانيين فى التخلّى عن تجارة الرقيق إننا مادفع له تعويض مناسب ، تم أعلن نخليه عنها . جعل الأمازونات الفرقة المختارة فى جيشه . علما بأن أبومى المشار إليها فى المتن هى عاصمة داهومى - المترجم .

في صورة مماثلة في أجزاء أخرى من الساحل الغربى :

كانت الدولة التى يحكمها كبيرة ؛ وجيشه باهظ التكلفة ؛ والطقوس والمراسم التى يقيمها سنويا ، والتى انتقلت إليه من أجداده ، تقتضى منه نفقات مالية ضخمة . وهذه لم يكن ممكنا إلغاؤها . وشكل حكومته لم يكن ممكنا تغييره فجأة ، دون أن يحدث ثورة يمكن أن تحرمه من عرشه ، وتدفع مملكته إلى حالة من الفوضى^(٣٩) .

أما بالنسبة للتجارة فى ريت النخيل ، فإنها « كانت أسلوبا بطيئا لكسب الأموال ، ولم يجلب إلى خزائنه سوى مقدار صغير للغاية من الرسوم » . ولم يتوقف دعم غيزو لتجارة الرقيق إلا مع موته فى عام ١٨٥٨ . وبعد انسحاب الدول الأوروبية من التجارة عبر الأطلسى ، كان شحن الرقيق يقوم به أساسا تجارة برازيليون ، مثل دومنجو مارتيز ، الذى كان يعمل فى خليج بنين فيما بين عامى ١٨٣٣ و ١٨٦٤^(٤٠) . وقد أقصى البرازيليون فى نهاية الأمر بفضل تواجد العمارة البحرية (البريطانية) ، ونتيجة لإغلاق أسواق الرقيق الأجنبية ، وعجزهم عن توريد السلع التجارية الأوروبية الضرورية . وقبل نهاية العقد السابع من القرن التاسع عشر كانت تجارة الرقيق عبر البحار قد قاربت العدم ، ولم يعد ممكنا الاستجابة للتجارة الجديدة عن طريق محاولة إدامة التجارة القديمة .

(٣٩) تقرير بروداي كروكشانك لعام ١٨٤٨ ، وقد اقتبس منه فى كتاب س . و . نيويرى ، *The Western Slave Coast and its Rulers* ، أكسفورد ، ١٩٦١ ، الصفحة ٥١ .

(٤٠) دافيدا . روس ، *The Career of Domingo Martinez in the Bight of Benin* ، " ١٨٣٣ - ٦٤ " ، فى مجلة *چورنال أوف أفريكان هيسٽورى* ، العدد ٦ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٧٩ إلى ٩٠ .

بعد ذلك حاول الحكام الأفارقة دعم ثرواتهم بوسائل كانت مألوفة للحكومات على نطاق العالم فى حقبة ما قبل الصناعة ، أى استخدام القوة المسلحة لنهب جيرانهم وانتزاع الإتاوة منهم . وقد استخدم ملوك سنغيبيا هذا التكتيك كمتنفس لطاقت صفوتهم من المحاريين الأشداء المحيين لاحتساء الخمر (التوييدو) ؛ أما الأشانتي فقدمزجوا القوة بالدبلوماسية بغية السيطرة على ثروات الشعوب الساحلية ؛ أو ضمان الوصول إليها ؛ وكان ملوك داهومى يقومون بغارات سنوية داخل بلاد اليوربا ؛ وكانت دول اليوربا نفسها تخوض سلسلة من الحروب التى تغلب عليها الأهداف الاقتصادية . وكانت العمليات العسكرية ، وربما ما هو أكثر أهمية ، التهديد المستمر بنشوبها ، تؤدى إلى هجر الأراضى الخصبة ، وإلى خلق مناطق واسعة من الأراضى المحايدة بين الدول المتعادية . كما كانت تعمل على إدامة ظروف تعوق نمو الرأسمالية الصغيرة التى كانت التجارة المشروعة تشجعها وتعزز وجودها . كذلك أبرزت ما يمكن أن يسمى أزمة الأرستقراطية فى أفريقيا الغربية فى القرن التاسع عشر ، وهى أزمة اجتماعية وسياسية نشأت عن تناقض فى علاقات الإنتاج الماضية والراهنة ، وكانت ملاذاً أخيراً ، وبذلك مثّلت فشل النظام القديم بصورة نهائية فى التكيف مع مطالب العالم الصناعى بطريقة سلمية وفعالة .

وكان أو الأسلوبين الإيجابيين للتكيف هو قيام مورّى الرقيق السابقين بتنمية تجارة صادرات فى السلع المشروعة . وقد أصبح بعضٌ منهم أصحاب أعمال بدلا من مصدرى رقيق ، وكانوا يستخدمون ما يملكون من رقيق فى حصاد منتجات النخيل ، وفى زراعة الفول السودانى ، ونقل المنتجات إلى الأسواق . ولكن نهوض التجارة المشروعة لم يؤد إلى إلغاء الرق المحلى ، وإنما راد الطلب على الأيدى العاملة الرخيصة فى أفريقيا نفسها ، وبذلك أدام

صناعة خدمية (توريد الرقيق) ألحقت الضرر بالتنمية الطويلة الأجل للموارد الطبيعية في المنطقة. وكانت النتيجة هي نمو مجموعة صغيرة من كبار منتجي الصادرات في مناطق قريبة من الساحل بدرجة تكفي لأن يكون نقل السلع الضخمة الحجم عمليا ومجديا. ففي داهومي وبعض ممالك اليوروبا، مثلا، أقام الحكام وكبار الرؤساء ضياعا كبيرة لزيت النخيل يقوم بخدمتها عمال من الرقيق. غير أنه كان عليهم الآن أن يواجهوا المنافسة عند بوابات قصورهم من أعداد كبيرة من صغار المزارعين الأكفاء الذين لم يكونوا ملتزمين إلا جزئيا بأسواق ما وراء البحار، ولكنهم كانوا يوردون الجزء الأكبر من الناتج الذي يشحن إلى أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد تبين للمنتجين الكبار أنهم عاجزون عن التأثير في الأسعار المحلية للصادرات بمجرد التحكم في الإنتاج، مثلما كانوا يفعلون فيما سبق، ومع ذلك كانوا هم أنفسهم في الوقت نفسه شديدي التعرض للتغيرات في الأسعار التي يدفعها التجار الأوروبيون على الساحل مقابل الناتج، إذا أن جزءا كبيرا من دخولهم الكلية كان يستخلص من مكاسب التصدير.

وكانت الدول غير الواقعة بالقرب من الساحل تواجه صعوبة كبيرة في التكيف بصورة بناءة مع التجارة المشروعة. غير أن الأشانتى يعتبرون مثالا هاما لحالة استثنائية جزئيا.^(٤١) ذلك أن الحكام الأشانتى، عندما واجهوا أزمة حادة

(٤١) قليلون جدا من مورخى أفريقيا هم الذين يمكن أن يضاهاوا ما أنجزه إيفور ويلكس في مجال إعادة بناء تاريخ الأشانتى. انظر، على سبيل المثال، "Ashanti Government"، في العمل الجماعي الذي أعده داريل فوردي، ب. م. كابرى، West African Kingdoms in the Nineteenth Century، الصفحات ٢٠٦ إلى ٢٣٨؛ وكذلك دراسته لحزبى «الحرب» و«السلم» في كتابه Political Bi-polarity in the Nineteenth-Century Asante، مركز الدراسات الأفريقية، إدينبره، ١٩٧٨.

فى بداية القرن التاسع عشر ، كانت استجابتهم هى التوسع فى تجارة الصادرات فى اتجاه الشمال ، فكانوا يبيعون جوزة الكولا ويشتررون الماشية والرقيق . وقد ازداد الطلب فى ممالك الهوسا فى أعقاب حروب الجهاد فى بداية القرن التاسع عشر ، لأن الكولا كانت منشطاً لاحتوائه المجتمعات الإسلامية التى كانت المواد الكحولية محرمةً فيها . وكانت الزيادة فى الإمدادات تتحقق جزئياً عن طريق جمع ثمار الكولا من الأشجار التى تنمو برياً ، ولكن يبدو أنها كانت تتحقق فى الأساس من إقامة مزارع تجارية يعمل فيها الرقيق.^(٤٢) وكان الحظ الطيب ، والمهارة التجارية ، ونظام الحكم العالى الكفاءة ، هى العوامل التى ساعدت الأشانتي على التكيف مع المشكلة الاقتصادية المحورية التى واجهتهم فى القرن التاسع عشر . ومع ذلك توجد بعض الأسئلة الهامة التى لاتزال تحتاج إلى إجابة قبل أن يمكن اعتبار استجابة الأشانتي لجأحا كاملاً . ففي المقام الأول لايعرف عن معدل أرباح التجارة الشمالية ومجموع قيمتها ما يكفى لأن نقول ما إذا كان توسعها فى القرن التاسع عشر قد عوض تماماً عن نقصان الصادرات إلى الجنوب . وعلينا أن نتذكر أن تكاليف النقل كانت لاتزال تشكل قيـداً شديداً على حجم السوق الداخلية ، وأن تدهور التجارة عبر الصحراء الكبرى بعد عام ١٨٧٥ ربما كان له تأثير كبير على القوة الشرائية فى الشمال . ثانياً ، أن الأشانتي كانوا مازالوا يعتمدون على الساحل للحصول على احتياجاتهم من الذخيرة والملح والسلع القطنية التى تأتى من الممالك التابعة لهم ، مثل ممالك الفانتى . فهذه الممالك كانت عندئذ تعتمد على إنتاج زيت النخيل ولبه من أجل التصدير ،

(٤٢) إيـثـور ويلـكـس "Asante Policy Towards the Haussa Trade in the Nineteenth Century" ،

فى العمل الجماعى الذى أعده كلود مياسو ، The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa ، ١٩٧١ ، الصفحات ١٢٤ إلى ١٤١ .

ولم تعد تعتمد على الأشانتي في الحصول على احتياجاتها من الرقيق من أجل التصدير عبر البحار . وهكذا يرجح أنه كان يوجد ، من وجهة نظر الأشانتي ، تغير غير مواتٍ في توازن القوة الاقتصادية . والأمر المؤكد أن محاولة إعادة السيطرة على الفانتي في النصف الثاني من القرن جعلت الأشانتي أقرب إلى النزاع مع البريطانيين . وأخيراً يلزم إجراء مزيد من البحوث بشأن العناصر التي ربما يكون لها دورها في تفتيت دولة الأشانتي من الداخل ، وهي : ما كان لوجود تفاوتات ملحوظة في الثروة من آثار على رفاقتها الاقتصادية واستقرارها السياسي على الأمد الطويل ، ونمو قوة عمل الرقيق ، والإحباط الذي أصاب الطبقة التجارية التي فُرضت قيودٌ متعمدة على تطورها ، خشية أن يُلحق المشروع الخاص الضرر بالمصلحة القومية ، كما كان الملك يتصورها. (٤٣)

وكان الأسلوب الإيجابي الثاني للتكيف بالنسبة للحكام التقليديين هو الاعتراف بصغار المنتجين كقوة جديدة هامة ، وإعطاؤهم حصة متزايدة في نظام سياسي يجرى إصلاحه . مثال ذلك أن لات ديور ، حاكم كايور في السنغال ، حاول أن ينشئ تحالفاً مع مزارعي الفول السوداني في دولته في العقد الثامن من القرن سعيًا منه إلى موازنة قوة الفئة العسكرية التقليدية . غير أنه لم يكن يستطيع الاعتماد على تأييدهم له دائماً ، ذلك أن التطلعات ، ما إن تلقى التشجيع ، حتى تتجه إلى التكاثر . وكان صغار المنتجين يستخدمون ثروتهم الجديدة في شراء سلع معينة ، من بينها البنادق التي كانوا يستطيعون بها تهديد

(٤٣) يجري ك . أرهين بعض الدراسات الهامة حول هذه الموضوعات . انظر ، على سبيل المثال ، "The Structure of Greater Ashanti" ، في مجلة *جورنال أوف أفريكان هيسٽوري* ، العدد ٨ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٦٥ إلى ٨٥ ، وكذلك "Aspects of Ashanti Northern Trade in the Nine-teenth Century" ، في مجلة *أفريكا* ، العدد ٤٠ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣٦٣ إلى ٣٧٣ .

الحكام الذين ينشدون تعاونهم.^(٤٤) وكان لدى أبناء الجيل الجديد من منتجي سلع التصدير فى أفريقيا الغربية ما يدعوهم إلى توخى الحذر من التشجيع الذى يلقونه ممن هم أرفع منزلة ، لأن الحكام الذين يسمحون للمنتجين المستقلين بالتطور إنما كانوا يفعلون ذلك بأمل فرض الضرائب على ثروتهم . وليس من المستغرب أن هذا الهدف أصبح سببا للاحتكاك ، لاسيما فى الربع الأخير من القرن ، عندما انخفضت الأرباح من تجارة التصدير إلى حد أدنى . فضلا عن ذلك فإن فرض الضرائب على صغار المنتجين أثار مشاكل عملية خطيرة . ذلك أن تحصيل الرسوم من قافلة من الرقيق تسافر على طريق قائم كان إجراء سهلا ، ولكن فرض الرسوم على زيت النخيل ، كما تبين الأرو فى جنوب شرق نيجيريا ، كان مسألة مختلفة تماما ، لأن الزيت كان يتم إنتاجه والاتجار فيه بكميات صغيرة فى نقاط مختلفة كثيرة . وهكذا فإن المحاولة الرامية إلى احتواء الطبقة الرأسمالية الجديدة ، والحفاظ على دخل الحكام التقليديين ، كانت عملية صعبة .

أما الاستجابات السلبية فربما تكون قد ساعدت على منع تدهور مفاجئ فى الدخول ، ولكنها أتت فى نهاية المطاف بعكس المراد منها . لقد حققت الاستجابات الإيجابية نتائج أفضل ، ولكنها مع ذلك لم تكن ناجحة تماما . وكانت متاعب الحكام المتقدمين ناجمة أولا عن تنازع مصالح داخلية ناشئة عن تغير أساسى فى هيكل منشآت التصدير والإنتاج ، وثانيا عن حقيقة أنهم كانوا عاجزين عن إجراء التعديلات الضرورية - أو كانوا كارهين لإجرائها -

(٤٤) ناقش مارتن كلاين هذه التطورات فى مقاله - "Slavery, the Slave Trade, and Legitimate Commerce in the Nineteenth Century Africa" ، فى مجلة إيتيد ديستوار أفريكين ، العدد ٢ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٢٢ إلى ٢٤ .

فى حدود الوقت الذى سمح به أجاناب نافدو الصبر ، بل غير متعاطفين فى أغلب الأحوال . وقد بدا لبعض الوقت أنه توجد فرصة لتثبيت الحدود القائمة بين الأوروبيين والأفارقة على السحل الغربى ، ولكن الحكام الأفارقة كانوا مطالبين فى الربع الأخير من القرن بتقديم تنازلات فيما يتعلق بأمور من قبيل السكك الحديدية والرسوم الداخلية والرقيق ، وهى تنازلات كانوا يرون ، عن حق ، أنها تدمر استقلالهم السياسى : وعند هذه النقطة وصل الحوار حول التعايش السلمى إلى نهايته . ومع امتلاك ممثلى الارستقراطية المتجهة إلى التحديث فى أفريقيا الغربية لأصول داخلية أقل ، وتعرضهم فى الوقت نفسه لضغوط خارجية أكبر ، كانوا أقل قدرة على التحكم فى مستقبلهم من نظرائهم الثوريين فى اليابان بعد عام ١٨٦٨ .^(٤٥)

ويمكن القول ، كافتراض عام ، إن الوحدة التقليدية للتجارة كانت أقل من الوحدة التقليدية للإنتاج تأثرا بالتغيرات الهيكلية التى أحدثتها التجارة المشروعة . وكان ذلك بسبب استمرار الحاجة إلى كبار تجارة المجمل ، سواء أكانت السلع الجارى تداولها رقيقا أم زيت نخيل ، على حين لم تكن الحال كذلك بالنسبة لكبار المنتجين . فقد استطاعت مستودعات قائمة كثيرة ، مثل وايداح ولاجوس وبونى وكالابار القديمة ، الاستعاضة عن الرقيق بزيت النخيل ، وواصلت البقاء كموانئ رئيسية حتى حدوث التقسيم ، بل إلى ما بعد ذلك فى بعض الحالات . واستمر حكامها فى جباية الضرائب التقليدية على السفن الزائرة ، وكان تجارها الرئيسيون يحصلون على الائتمان والسلع على نطاق أكبر

(٤٥) ترد دراسة موجزة لهذا الجانب من التاريخ اليابانى فى توماس س . سميث ، "Japan's Aristocratic Revolution" ، فى مجلة *يبل ويقيو* ، العدد ، ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، الصفحات ٣٧٠ إلى ٣٨٣ .

كثيرا من ذى قبل . بل إن المباني التجارية القديمة ظلت قائمة : فبعد إلغاء تجارة الرقيق كانت المحاجر (وهى مخازن كان الرقيق يستبقون فيها لحين شحنهم) تستخدم فى تخزين الصادرات المشروعة الجديدة . وعلى الرغم من أن المستودعات لم تتأثرا تماما بنفس الطريقة التى تأثر بها المنتجون فى المناطق الداخلية ، فإن ذلك لايعنى أنها لم تتأثر على الإطلاق بتطور التجارة المشروعة ، أو أنها وجدت من الأيسر إقامة علاقات دائمة ومرضية مع عملائها الأوروبيين . على النقيض من ذلك ، فقد كان على الحكام الأفارقة أن يناضلوا فى القرن التاسع عشر من أجل السيطرة على قوى زعزعة الاستقرار التى كانت تهدد تماسك المستودعات ، بل وتهدد نفس وجودها فى بعض الأحيان . وتلزم الإشارة إلى طبيعة هذه القوى لفهم درجتى التضامن والتفكك اللذين كانت الدول القائمة بالوساطة بتديهما عند مواجهة تزايد الضغط الأوروبى مع الاقتراب فى نهاية القرن . وأفضل تصوير لمشاكلها هو ما لمجده فى تاريخ المنطقة المتمركزة حول دلتا النيجر ، الذى كان موضوع بعض البحوث الهامة فى السنوات الأخيرة.^(٤٦)

وقد أتاحت التجارة المشروعة فرصا لجيل جديد من التجار ، وكذلك من المنتجين ، لأنها كانت توفر العمالة لعدد أكبر من الوسطاء الذين كانت هناك حاجة إليهم لجمع محاصيل التصدير وتوزيع السلع المصنّعة . وكان الدخول فى التجارة الصغيرة ميسراً بسبب قلة حواجز رأس المال أو المهارات . وكانت

(٤٦) فيما يلى الدراسات الرئيسية : ك . ا . دايك ، Trade and Politics in the Niger Delta, 1830 - 1885 ، أكسفورد ، ١٩٥٦ ؛ ج . ا . جونز ، The Trading States of the Oil Rivers ، أكسفورد ، ١٩٦٣ ؛ أوبارو إيكيم ، Merchant Prince of the Niger Delta ، ١٩٦٨ ، ج . هـ . لاثام ، Old Calabar, 1600 - 1861 : the Economic Impact of the West upon a Traditional Society ، جامعة برمنجهام ، رسالة دكتوراة ، ١٩٧٠ .

النتيجة أن واجه تجارة الجملة الموجودون منافسة أكثر من تلك التى كانوا يواجهونها فى الماضى ، وإن كان ذلك لايعنى أن تلك المنافسة لم تكن ذات أهمية خلال أيام تجارة الرقيق عبر الأطلسى . وقد حقق التجار الجدد أكثر نجاحاتهم إثارة فى دلتا النيجر . ومن الناحية الفعلية عانت جميع «الدول - المدن» ، كما كان دايك يسميها ، اضطرابات سياسية خطيرة فيما بين عامى ١٨٥٠ و ١٨٧٥ ، عندما تحدى الرقيق والرقيق السابقون سلطة تجار الجملة والحكام . وقد جسد هذه الحركة چاچا ، الرقيق السابق الذى ارتقى إلى منصب ذى أهمية اقتصادية فى بونى فى العقد السابع من القرن ، ولكن أصوله الاجتماعية حالت دون بلوغه أعلى منصب سياسى . وفى عام ١٨٦٩ أسس چاچا دولته الخاصة فى أوپوبو المجاورة ، وهكذا اكتسب السلطة السياسية التى أحس أن نجاحه الاقتصادى جدير بها . أما نانا أولومو ، الشخصية الرئيسية فى تجارة الإيتسيكيرى وسياستهم فى العقد التاسع ، فتزودنا سيره حياته بمثال بارز آخر على تغير الوضع الاجتماعى بناء على الإنجار الاقتصادى وليس بناء على وضع موروث ، برغم أن أصول نانا الاجتماعية كانت أقل تواضعا من أصول چاچا ، كما أنه تمكن من تحقيق طموحاته السياسية فى وطنه.^(٤٧) فالمقدرة كانت تضع الرجل فى موقع قوى ؛ والمقدرة مع الصلات العائلية المقبولة كانت تجعل منه شخصية يتعذر النيل منها .

ولم تكن المؤسسات التجارية الأهلية فى دول الدلتا بمنأى تماما عن التغير ، وقد تأثرت بالتغير فى الأشخاص . ففى بونى وكالابارى ، مثلا ، كان لصعود

(٤٧) حول مشاكل الانتقال الاقتصادى بين الإيتسيكيرى ، انظر ، پ . س . لويدي ، "The Itsekiri in the Nineteenth Century : an Outline Social History" ، فى مجلة چورنال أوف أفريكان هيسٲورى ، العدد ٤ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٧-٢٠ إلى ٢٣١ .

الرجال الذين يعزى نجاحهم إلى المقدرة التجارية أكثر مما يعزى إلى نسب اجتماعى تأثيره على « بيت » الكنو التقليدى (شركة تجارية محكمة وجيدة التنظيم باستطاعتها قيادة وتوجيه كنو حربى) ، وذلك لأن الحراك الاجتماعى المتزايد أدى إلى تداول أكبر للسلطة التجارية والسياسية . وقد بحث جونز تاريخ هذه الدول فى القرن التاسع عشر على أنه دورة من النشوة والارتقاء تبدأ بتوسع البيت التجارى ، ثم تنتقل إلى حقبة تعاظم سياسى تلتحم فيها عدة بيوت ، ثم تعود إلى الانحدار بدرجات مختلفة مع انهيار الوحدة . ومن أجل الأغراض الحالية قد يكون من المفيد أيضا التفكير فى الجوانب الاقتصادية لهذه الدورة من زاوية نظرية المنشأة ، التى وفقا لها تتوسع شركة ناجحة ، وتتغلب على منافسيها ، وتحقق احتكار محليا ، ثم تجد أن سيطرتها قد تفوضت من الداخل مع انصراف المدراء إلى بدء نشاطهم التجارى الخاص ، ولتواجه التحدى من الخارج مع تحرك منافسين جدد لضمان حصة فى الربح الاحتكارى .

وينبغى وضع تحفظات معينة على التحليل السابق ، حتى مع المجازفة بتعقيد الرواية . ففى المقام الأول يجب أن نلاحظ أن التجارة المشروعة قد عجلت بالتغير الاجتماعى فى الدول القائمة بالتجارة ، ولكنها لم تبادر به ، لأن العناصر الاجتماعية « الناهضة » وجدت أيضا مجالا لمواهبها خلال أيام تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى.^(٤٨) ثانيا ، أن بعض الدول أفلتت من ثورات الرقيق ، وأنه فى دول أخرى لم تكن انتفاضات الرقيق دائما حركات مضطهدين ضد سادتهم . ففى كالابارى ، مثلا ، أمكن تخفيف النزاع الطبقي إلى أدنى حد عن طريق

(٤٨) انظر ، على سبيل المثال ، قوامى . داکو 1600-1720, Trade and Politics on the Gold Coast, أكسفورد ، ١٩٧٠ ، الفصل الخامس .

آليات التكامل التي ساعدت على استيعاب الرقيق في المجتمع.^(٤٩) وفي كالابار القديمة كانت انتفاضات الرقيق ، إلى حد ما ، تظاهرات تأييدا لزمير سياسية متنافسة قائمة ، وبذلك أدت عمليا إلى تعزيز الوضع القائم . وأخيرا ينبغي الحذر من التصوير الدرامي لسير حياة تجار الدلتا المشهورين . وقد كان بعض الدارسين ، الحريصين على كتابة تاريخ أفريقي وليس تاريخاً إمبراطورياً ، يرون في هؤلاء الرجال رواداً للحركات الوطنية التي نشأت في الفترة الاستعمارية . وهذا التفسير يضيف على أولئك الأشخاص باعثاً وهدفاً ما كانوا هم أنفسهم يتصورونهما . وقد كان قادة دول الدلتا تجاراً كباراً ، وكانوا بكل تأكيد يحاربون بضراوة من أجل المحافظة على استقلالهم ، ولكن نظرتهم العالمية لم تكن تتجاوز كثيراً مصالحهم التجارية المحلية ، كما أن رؤيتهم للعدالة الاجتماعية لم تتضمن تحرير رقيقهم ، وكانوا يقاومون المنافسين الأفارقة ، مثلما يقاومون المنافسين الأوروبيين ، وذلك بالحياذ الحقيقي للإنسان الاقتصادي .

وإلى جانب مشكلة عدم الاستقرار الذي يتولد داخلياً ، كانت المستودعات تواجه صعوبة إضافية لم يكن لها تأثير مباشر على المنتجين ، وهي الوجود المادي للوكلاء التجاريين من العالم الغربي . ففي النصف الثاني من القرن التاسع عشر أدى نمو تجارة السلع الضخمة الحجم الضخم ، مقترباً بمقدم السفينة البخارية ، إلى قيام التجار الأوروبيين بإنشاء المزيد من القواعد على الشاطئ . ومع التجار جاء المبشرون ورقيق أفارقة سابقون متعلمون . وكان هذا التطور بمثابة تهديد خطير لوضع الأوليغاركية الحاكمة في المستودعات . وعلى نقيض عصر تجارة الرقيق ، عندما كان الزائرون الأوروبيون يتجهون إلى أن يكونوا بحارة أو تجاراً

(٤٩) روبين هورتون ، "From Fishing Village to City State : a Social History of New Calabar" ، في العمل الجماعي الذي أعده ماري بوجلاس وفوليس ك . كابيري ، Man in Africa ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٢٧ إلى ٥٨ .

ثانياً ، فإن القادمين الجدد كانوا تجارة جملة دائمين ومنافسين . فضلاً عن أن وجود جالية أجنبية ، مهما كانت صغيرة ، كانت له عواقب سياسية هامة ، إذ كان بمثابة قوة جذب للساخطين والمستأين ، بدءاً من رقيق ينشدون الحرية ، وإنهاءً بفئات نائمة من الأوليغاكية المحلية تبحث عن دعم خارجي لمعارك عجزت عن كسبها بقوتها الخاصة . وبما أن التجار الأوروبيين كانوا هم الموردين الرئيسيين للآتمان ، فإن أى إجراء يتخذونه ، سواء كان مكيفاً أو خالياً من سوء القصد ، كانت له بالضرورة مضاعفات على الوضع السياسى الداخلى ، سواء فى تأكيد قوة الحكام القائمين ، أو فى دعم إدعاءات المنافسين .

وربما كانت إمكانية حدوث كساد تجارى كبير هى أخطر ما يهدد الاستقرار ، لأن كساداً كهذا كان لا بد أن يؤثر فى كبار تجارة الجملة كما يؤثر على كبار المنتجين لأنهم جميعاً يعتمدون على التجارة الخارجية فى كسب عيشهم . والحقيقة أنه يمكن القول بأن الوسطاء كانوا حتى أكثر تعرضاً من المنتجين ، إذ أن بعض المستودعات كانت تعتمد على الواردات المحلية فى الحصول على احتياجاتها الأساسية من الأغذية ، وكانت كلها تقريباً تفتقر إلى وسائل بديلة للمحافظة على دخلها . فحدوث أزمة فى التجارة الخارجية كان من شأنه تكثيف المنافسات الداخلية بتغذيتها للنزاعات حول تخصيص الحصص فى تجارة الصادرات ، وحول الأسعار التى تطلب والأسعار التى تؤخذ ، وحول توزيع الأرباح بعد نقصانها ، كما كان من شأنه أيضاً زيادة الضغوط الخارجية . فمن ناحية كان يمكن أن يحاول التجار الأوروبيون أن يدفعوا أسعاراً أقل للمنتجات ، وأن يطلبوا أسعاراً أعلى للسلع المصنعة ؛ كما كان يمكن أن يصبحوا أكثر قلقاً كدائنين بما يصيب تجار الجملة الأفارقة من إعسار أو إفلاس ؛ وأن يكون هناك ما يغريهم بتوفير الدعم للعائلات والبيوت التى تبدو أكثر قدرة من الحكام على

حماية مصالحهم . ومن الناحية الأخرى فإن تجار الجملة كان يمكن أن يواجهوا صعابا مع عملائهم فى المناطق الداخلية ، وذلك عندما كانوا يحاولون أن يفرضوا على هؤلاء العملاء تغيرات الأسعار التى كانوا يرغبون هم أنفسهم على قبولها . وبينما ظلت التجارة مزدهرة ، فإن هذه الاتجاهات ، برغم وجودها ، ظلت تحت السيطرة . لكن تغيرا جذريا طرأ على الوضع فى الربع الأخير من القرن .

ولم يكن المنتجون وتجار الجملة الأفارقة وحدهم فى مواجهة مشاكل التكيف فى القرن التاسع عشر . فالمصالح التجارية على الجانب الأوروبى كانت بدورها تتأثر بعمق بتوسع التجارة عبر البحار ، وبالتغير فى طابعها فى أعقاب صعود الصادرات المشروعة . وقد كان هناك تطوران ترتبت عليهما بوجه خاص إعادة تنظيم أساسية لتجارة أفريقيا الغربية بعد عام ١٨٥٠ أسفرت عن درجة أكبر من المنافسة ، وعن التصفية النهائية للممارسات القرن الثامن عشر التجارية ، وبدايات هيكل تنظيمى حديث للمنشآت الأجنبية . وكان التطور الأول ، من حيث التسلسل الزمنى ، يتعلق بالنقل البحرى ، على حين كان الثانى يتعلق بتغييرات فى وسائط التبادل المستخدمة على الساحل الغربى . ومثلما كانت هناك عناصر رجعية وعناصر تقدمية على الجانب الأفريقى كانت توجد أيضا ، على خلاف المتوقع ، عناصر بين الجالية الأوروبية تبذل ما فى وسعها لإقناع نفسها وعملائها بأن الثورة الصناعية لم تحدث أبدا .

وفى النصف الأول من القرن التاسع عشر كانت منتجات التجارة المشروعة تنقل إلى أوروبا بواسطة السفن الشراعية ، وكانت جميع المنشآت التجارية الرئيسية تمتلك سفنا عابرة للمحيط . وكانت منشأة بوردو لصاحبيتها موريل وبروم تحتفظ بأسطول كبير من ثلاث سفن ذات صواري تعمل على خط

السنغال فيما بين العقدین الرابع والتاسع من القرن ، كما كانت تتبع هذا الأسلوب منشآت كبيرة أخرى ، مثل منشأة لندن لصاحبها ف . و ا . سوانزى ، التى كانت تجارتها موجهة إلى ساحل الذهب . غير أنه بعد وقت قصير من منتصف القرن وصل التطوير التقنى للسفينة البخارية إلى نقطة كان باستطاعتها عندها أن تتنافس بنجاح مع السفينة الشراعية.^(٥٠) وقد تأسست « الشركة الأفريقية للسفن البخارية »^(*) . فى المجلثرا فى عام ١٨٥١ ، وبدأت خدمة منتظمة إلى الساحل الغربى فى العام التالى . . وهذه المنشأة انضمت إليها فى عام ١٨٦٨ منشأة أخرى هى « الشركة البريطانية والأفريقية لملاحة السفن البخارية »^(**) ، كشركة منافسة فى أول الأمر ، ثم كشركة تابعة فيما بعد . وكانت شركة « الخطوط البريطانية »^(***) ، هى أهم الشركات التى تخدم أفريقيا الغربية ، ولكن مصالح أوروبية أخرى كان لها جود أيضا . ففى فرنسا كان هناك اتحاد من شركات بوردو ومرسيليا يقوم بتسيير سفن بخارية إلى موانئ أفريقيا الغربية ، فى العقد الثامن من القرن ، ققبل إنشاء شركة فاير - فرنسينيه «

(٥٠) غير أن التفوق التقنى لم يتحقق حتى العقد التاسع من القرن . انظر ، جيرالد س . جراهام ، "The Ascendancy of the Sailing ship, 1850 - 85" ، فى مجلة **إيكونوميك هيسستورى ريفيو** ، العدد ٩ ، ١٩٥٦ ، الصفحات ٧٤ إلى ٨٨ . كما أن معلومات أخرى عن بدايات خدمات السفن البخارية إلى أفريقيا الغربية يمكن أن توجد فى دراسة پ . ن . دافيز ، "The African Steam Ship Company" ، فى العمل الجماعى الذى أعده چ . ر . هاريس ، **Liverpool and Merseyside** ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٢١٢ إلى ٢٣٨ ، وكذلك فى مقال مهمل كتبه إميل باييه ، "Le rôle de la marine de commerce dans l'implanation de la France en A . O . F ." ، فى مجلة **ريفي ماريتيم** ، العدد ١٣٥ ، ١٩٥٧ ، الصفحات ٨٢٢ إلى ٨٤٠ .

The African Steam Ship Company (*)

British & African Steam Navigation Company (**)

British Lines (***)

فى عام ١٩٨٩ ، وفى ألمانيا بدأ البيت التجارى « فورمان » تسيير سفن بخارية إلى الساحل الغربى فى العقد الثامن أيضاً ، بل إنشاء شركة « فورمان - لىنى » الملاحية فى عام ١٨٨٦ . وخلال الربع الثالث من القرن تحول نقل تجارة أفريقيا الغربية إلى استخدام البخار ، وبحلول العقد الثامن كانت السفن الشراعية تقوم بدور ثانوى ومتناقص . وفى عام ١٨٨٠ كان عدد السفن الشراعية التى دخلت ميناء لاجوس ، مثلاً ، حوالى ثلث عدد السفن البخارية ، ولم تكن حمولتها تتجاوز سدس مثيلتها للسفن الأخيرة .

وكان التغير الثانى يتركز على انهيار العملات الانتقالية الرئيسية ، وعلى زيادة فى تداول النقود الحديثة (لاسيما العملات الفضية البريطانية والفرنسية) فى مناطق التصدير الرئيسية.^(٥١) وفى حدود المعرفة الراهنة يصعب إجراء تعميمات مؤكدة حول هذه العملية ، ولكن يمكن التأكد من ثلاث نقاط . أولاها أن التغير كان يضى فى طريقه قبل مقدم الحكم الاستعمارى ، برغم أن التوقيت كان يختلف من مكان إلى آخر على امتداد الساحل الغربى . وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر تعرضت العملات الحديدية والنحاسية ، وكذلك الودع ، لانخفاض شديد فى قيمتها ، ومع اقتراب نهاية القرن لم يعد لها دور هام فى التجارة الخارجية . وكان الفرنك الفرنسى يستخدم على نطاق واسع فى تجارة القو السودانى منذ بداية العقد السادس من القرن ، أما الفلورين والشلن فقد أصبحت الوسطة الرئيسية لمبادلة منتجات النخيل خلال الربع الأخير من القرن . الثانية ،

(٥١) من أجل مزيد من التفاصيل ، انظر ، ا . ج . هويكنز ، "The Currency Revolution in South-West Nigeria in the late Nineteenth Century" ، فى مجلة **جورنال أوف نى هيسٿوريكال سوسايتى أوف نيجيريا** ، العدد ٢ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٤٧١ إلى ٤٨٣ ؛ وانظر أيضاً ، مقالا أكثر شمولاً للكاتب ماريون جونسون ، "The Cowrie Currencies in West Africa" ، فى مجلة **جورنال أوف أفريكان هيسٿورى** ، العدد ١١ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣٢١ إلى ٣٥٣ .

أنه يبدو واضحا أن تدهور هذه العملات كان وثيق الارتباط بانخفاض فى تكلفة
توريدها لأفريقيا الغربية . ففى أوروبا سمحت الفتوحات التقنية بصناعة المانيلا
والعملات الحديدية بتكلفة أقل ، وفى أفريقيا اكتشفت موارد جديدة للقواقع
الودع على الساحل الشرقى حوالى منتصف القرن . وقد سمحت التحسينات
التي طرأت على النقل البحرى بتسليم كل هذه العملات بتكلفة منخفضة . كما
أن التجار الأوروبيين ، الذين كانوا يتنافسون فيما بينهم على شراء المنتجات ،
أخذوا يتدفقون على سوق التصدير فى أفريقيا الغربية ، وفى حوزتهم نقود
انتقالية . وأدى الإفراط فى إصدار النقود إلى تفويض الثقة ، وإلى انخفاض فى
معدلات التبادل مع العملات الأخرى . ومع تقدم العقد التاسع من القرن كان
التجار فى بعض المراكز يحتاجون إلى حمالين لحمل عملاتهم الصغيرة القيمة ،
بالطريقة نفسها التي كان العمال فى ألمانيا يحتاجون إلى حقائب سفر لنقل
أجرهم الأسبوعى إلى بيوتهم فى أعقاب انخفاض قيمة المارك فى العقد الثالث
من القرن العشرين . ثالثا ، أدى انهيار العملات الانتقالية إلى تفويض نظام
المقايضة الذى كان وثيق الارتباط بها ، وكذلك إلى تفويض تجارة الأونس
الأسطورى وتجارة السبائك أيضا ، برغم أنه مرة أخرى لا يعرف الآن سوى
القليل عن هذا الجانب من تاريخ النقود فى أفريقيا.^(٥٢)

وفى المدى الطويل عاد مقدم السفينة البخارية وإدخال النقود الحديثة ببعض
المزايا على المشتغلين بالتجارة عبر البحار ، لاسيما من حيث إنهما ساعدا على

(٥٢) يلزم أيضا مزيد من البحث والدراسة لتوضيح نتائج تدهور العملات الانتقالية بالنسبة
للمجتمعات الأفريقية ، لاسيما بالنسبة للفئات ذات الدخل الثابت ، والفئات الثرية بدرجة تكفى
للاحتفاظ بأرصدة من النقود . وسيكون من المفيد أيضا أن نعرف ما إذا كان انخفاض سعر الصرف
قد ساعد الصادرات فى العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر .

توسع السوق . ومن غير هذه المبتكرات كان من المؤكد أن تفقد أفريقيا الغربية القدرة على المنافسة فى التجارة الدولية . فالسفينة البخارية كانت بالنسبة لكل طن/ميل أرخص من السفينة الشراعية ، وكان ذلك اعتباراً حيوياً فى وقت أصبحت فيه تجارة التصدير فى أفريقيا الغربية تتركز على المنتجات النباتية الضخمة الحجم التى كانت وحدة الوزن فيها ، كما أشير من قبل ، منخفضة القيمة بالمقارنة بالرقيق . كذلك كانت السفينة البخارية أسرع من الشراعية ؛ وفى منتصف القرن كانت السفينة الشراعية تستغرق حوالى خمسة وثلاثين يوماً للوصول إلى أفريقيا الغربية ، ولكن مع قدوم عام ١٩٠٠ كانت السفينة البخارية قد أنقضت هذا الوقت إلى النصف . وسمحت سرعة السفينة البخارية بنقل مدى أوسع من البضائع القابلة للتلف ، كما مكّنت التجار من إتمام صفقاتهم بسرعة أكبر ، وبذلك ساعدتهم على الاقتصاد فى رأس المال . وأخيراً فإن السفينة البخارية ، لكونها أقل من السفينة الشراعية اعتماداً على الظروف الطبيعية ، كان باستطاعتها ضمان انتظام الخدمة . كما أن المعرفة المسبقة بميعاد وصول السفينة البخارية كان يُمْكِّن التجار من شراء البضائع وإعدادها للشحن . وهذه الدرجة الأكبر من الاستعداد كانت تقلل الوقت الذى يضيع فى الميناء ، وبذلك تنخفض تكاليف التشغيل .

وقد ساعدت النقود الحديثة على زيادة عدد وتنوع الصفقات الممكنة ، إذ كادت العملات الفضية البريطانية والفرنسية أن تكون بدائل مثالية ، بمعنى أنها كانت مقبولة من الناحية الفعلية بالنسبة لجميع السلع والخدمات . فالأفارقة الذين تدفع لهم عملة فضية مقابل منتجاتهم كانوا يحصلون على وحدات ذات قوة شرائية عامة بدلاً من رزمة من السلع والعملات الانتقالية . أما حصيلة الصادرات فكان يمكن تحويلها بسهولة أكثر إلى استخدامات محلية ، أو إنفاقها

على سلع مستوردة تقوم بتوريدها شركات مختلفة . وكان لدى المنتجين والتجار حرية أكبر فى الاختيار : فلم يعودوا مقيدون بالشركة التى تشتري منتجاتهم ، كما كانوا يتمتعون باستقلال أكبر عن الحكام الذى كانوا فيما سبق يمارسون درجة من السيطرة المركزية على مبيعات الصادرات وعلى توزيع حصيلة التجارة الخارجية . وليس من قبيل المصادفة أن القرنك والشلن قد انتشرا فى المناطق التى كانت الصادرات المشروعة تنمو فيها بسرعة شديدة ، وليس من قبيل المصادفة أيضا أن الطلب على العملات ذات الفئات المنخفضة القيمة كان كبيرا لأنها كانت علامة على تزايد أهمية صغار المنتجين والتجار فى الاقتصاد التصديري الجديد . وهؤلاء الرجال لم يكونوا سُدَّجًا أو بسطاء تمارس عليهم شركات أجنبية جشعة ضغوط اقتصاد نقدي حديث ؛ وإنما تقبلوا النظام الجديد بسرور وعن طيب خاطر لأنه أعطاهم الوسيلة لأجراء مساومة أفضل .

غير أنه فى المدى القصير ترتب على ظهور السفن البخارية والنقود الحديثة اضطراب عميق فى تجارة أفريقيا الغربية . فهذه من الناحية الجوهريّة يمكن اعتبارها وفورات خارجية من شأنها أن تيسر على القادمين الجدد دخول تجارة الساحل الغربى . وكانت النتيجة زيادة ملحوظة فى المنافسة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ذلك أنه مع وصول السفينة البخارية كان باستطاعة التاجر ذى الموارد المحدودة للغاية أن يستأجر مساحة لشحنة بضائع صغيرة المقدار لفترة زمنية قصيرة . ولم يكن التجار المتعاملون مع أفريقيا الغربية فى حاجة إلى شراء سفينة لحسابهم الخاص ، ولا كانوا مضطرين للانضمام إلى اتحاد لاستئجار واحدة . وكانت قلة من الشركات القائمة ، فيما عدا شركة فورمان ، هى التى استطاعت التحول إلى البخار ، وكان ذلك يرجع فى جزء منه إلى أن الاستثمار الرأسمالى الأولى اللازم لبناء سفينة بخارية عابرة للمحيط

كان أكبر بكثير من الاستثمار اللازم لبناء سفينة شراعية ، وكان يرجع في جزء آخر إلى أنه كان يلزم رأسمال تشغيل أكبر لتمويل توسع التجارة المشروعة.^(٥٣) وكانت النتيجة أن التجارة والنقل أصبحا نشاطين منفصلين ، وأن قدرة الشركات القائمة على الاحتفاظ بسيطرتها على الداخلين الجدد أصبحت أقل مما كانت عليه في الأيام التي كانت يستطيع فيها أيضا احتكار حيز الشحن في السفن . فضلا عن ذلك ، وتلك سمة متميزة كثيرا ما يتم إغفالها ، فإن السفينة البخارية أدت أيضا إلى تركيز المنافسة في مرافئ التردد ، وذلك على خلاف أيام السفينة الشراعية ، عندما كانت السفن تستطيع أن تكيف جداولها لتلبية التغير في حالة الأسواق . ويمكن الاستشهاد على هذا التركيز المتزايد في توسع بضعة مراكز مفضلة ، مثل دكار وفريتون ولاجوس ، وأخيرا في تدهور محطات تجارية معروفة ، مثل سان لوى وكيب كوست وأبوبو .

وقد علق ماكفى على الأثر التجارى للسفينة البخارية ، وتلاه في ذلك كتاب آخرون ، ولكن نتائج التغير النقدي لم تلق كل ما تستحقه من اهتمام . وقد جاءت السفينة البخارية بتجار جدد إلى الساحل ، ولكن لم يكن باستطاعتها أن تساعدهم على ممارسة التجارة بمجرد وصولهم . وما دامت المقايضة والعملات الانتقالية ظلت راسخة بقوة ، فإن القادمين الجدد كانوا في وضع شديد السوء لأنه كان عليهم أن يتغلبوا على تعقيدات النظام النقدي الذى كان قائما فيما قبل الصناعة ، وذلك في حد ذاته عائق خطير أمام الدخول ، وأن يحصلوا على هذه العملات الغريبة ، من الشركات القائمة في

(٥٣) س . و . - نيوبرى ، "Credit in Early Nineteenth - Century West African Trade" ،
في مجلة *جيرنال أفريكان هيسٽورى* ، العدد ١٣ ، ١٩٧٢ ، الصفحات ٨١ إلى ٩٥ .

بعض الحالات ؛ وأن يكونوا مستعدين للاشتغال بكل من الاستيراد والتصدير .
 مثال ذلك أن التاجر الجديد الذى يأمل فى بيع سلع قطنية كان عليه أن يأخذ
 منتجات فى مقابلها ، إذ أن العملات الانتقالية لم تكن وسيلة مقبولة للدفع فى
 أوروبا . وكانت المدفوعات النقدية تسمح بالفصل بين التجارتين ، وتمكّن
 الشركات من التخصيص فى هذه أو تلك إذا ما رغبت فى ذلك . وأدى هذا
 التخصيص إلى تخفيض رأس المال اللازم لدخول تجارة أفريقيا الغربية ، وإلى
 تشجيع المنافسة . ولا عجب أن الشركات الأوروبية القديمة العهد ، بدلا من أن
 تحاول « الإيقاع بالأفارقة فى شرك اقتصاد نقدي » ، كانت تسعى إلى الإبقاء
 على نظام المقايضة أطول فترة ممكنة . وفى هذا الصدد كان بعض مواطنى
 ليقربول ومرسيليا محافظين بدرجة أشد كثيرا من أولئك الذين يعيشون فى
 المناطق الداخلية من دكار ولاجوس !

ويمكن أن نتبين الشواهد على تزايد المنافسة فى ظهور مجموعتين جديدتين
 من التجار فى النصف الثانى من القرن . أولا ، كان هناك تجار أوروبيون
 تقدميون لديهم صلة سابقة محدودة بأفريقيا الغربية ، أو ليست لديهم صلة
 كهذه ، ولكنهم وطمحوا أقدامهم عن طريق الاستفادة من السفينة البخارية
 والصفقات النقدية . ومن أمثلتهم تشيرى بييريساك الذى بدأ كموظف فى سان
 لوى (السنغال) فى عام ١٨٦٢ ، وأقام فيما بعد نشاطا مستقلا كبيرا فى
 مجالى الاستيراد والتصدير أساسه السلع المصنّعة والبقول السوداني ؛ وشركة
 همبورج الصناعية لصاحبها ج . ل . جايسر التى توسعت فى تجارة أفريقيا
 الغربية فى عام ١٨٦٩ من أجل الحصول على إمدادات منتجات النخيل اللازمة
 لمصانع الزيت التابعة لها ، وكانت من أولى الشركات التى عملت على تنمية
 تجارة نقدية ؛ وشركة مانسستر لأصحابها جون والكدين وشركاء التى بدأت

التجارة مع أفريقيا الغربية فى عام ١٨٦٨ كوكيل تجارى بموجب أوامر بريدية ، لتوريد سلع مصنعة مقابل عمولة ؛ وجون هولت ، وهو تاجر من ليفربول اقتحم تجارة دلتا النيجر فى العقد الثامن من القرن ، وأنشأ فيما بعد فروعاً فى أجزاء أخرى فيما أصبح يعرف بنيجيريا.^(٥٤) وقد حاولت شركات كثيرة أقدم عهداً أن تتكيف مع التجارة المشروعة ، ولكن قليلاً للغاية منها استمر حتى نهاية القرن . وقد كانت لديها جوافز قوية للتكيف مع الظروف الجديدة لأنها وظفت رأسمالاً فى تجارة أفريقيا الغربية ، وأمضت سنوات فى بناء صلات ، وكان كثير منها دائناً لموردين أفارقة . ومن أمثلة هؤلاء توبن ، وهو تاجر دقيق من ليفربول ، كان له دور طليعى فى تجارة زيت النخيل فى دلتا النيجر فى بداية القرن . غير أن الشركات التى من هذا النوع قضى عليها كلها تقريباً نتيجة لظهور السفينة البخارية وانهيار المقايضة . وربما كانت المعركة الدفاعية الأكثر إثارة هى تلك التى خاضتها شركة ف . و . سوانزى التى كانت تسيطر ، مع شركة فورستر وسميث ، على تجارة ساحل الذهب عبر البحار فى بداية العقد السادس من القرن . إذ أن رد فعل الأخوين سوانزى لمقدم السفينة البخارية لم يكن تحديث نشاطهما ، وإنما محاولة إقامة احتكار محلى لإمدادات زيت النخيل . ولسوء حظهما أن انتقام المنتجين جاء سريعاً فى صورة مقاطعة ناجحة لشركتهما فيما بين عامى ١٨٥٨ و ١٨٦٦.^(٥٥) وعقد الأخوان

(٥٤) عن جاييسر وهولت ، انظر ، إرنست هايك ، G. L. Gaiser : Hamburg - Westafrica ، هامبورج ، ١٩٤٩ ؛ وكذلك تشيرى ج . چرتزل ، John Holt : a British Merchant in West Africa in the Era of Imperialism ، جامعة اكسفورد ، رسالة دكتوراة ، ١٩٥٩ .
(٥٥) فريدا وولفسون ، "A Price Agreement on the Gold Coast - The Krobo Oil Boycott" ، فى مجلة إيكونوميك هيسستورى ريفيو ، العدد ٦ ، الصفحات ٦٨ إلى ٧٧ .

سوانزى العزم على الاستمرار ، ولكن الشركة تضاءلت أهميتها . ويمكن القول إن السفينة البخارية أخذت كل الريح بعيدا عن شراعهما .

وكانت المجموعة الجديدة الثانية من التجار هى الأفارقة ، وكانت تتكون فى أساسها من رقيق تحرروا ومن تحدرّوا من صلبهم ، أى من رجال نشأوا فى مستوطنات مثل فريتون وليبرفيل ، حيث اعتنقوا المسيحية ، واتخذوا أسماء أوروبية ، وحصلوا على شىء من التعليم من المبشرين الأجانب . وهؤلاء التجار ، فى تناقض حاد مع أسلافهم تجار الرقيق ، كانوا مشهورين بلباسهم الفيكيتورى وقيمهم البورجوازية ، والتزامهم بالتجارة المشروعة . وكان القصد أن يشكل هؤلاء نواة الطبقة المتوسطة الأفريقية التى تتكفل بتنمية اقتصاد القارة والنهوض بحياتها الروحية . وعلى الرغم من أن هؤلاء الأفارقة المحرّرين كانوا مجموعة صغيرة عددياً ، فقد كانت لهم أهمية كبيرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . فكثيرون منهم عادوا إلى أوطانهم ، ومن ثم كان وجودهم محسوسا فى غالبية المراكز الحضرية الرئيسية على الساحل الغربى . وفضلا عن ذلك فإنهم إذ أصبحو محامين وموظفين ومبشرين ، بالإضافة إلى كونهم تجاراً ، فقد انتشر نفوذهم على امتداد جبهة مهنية واسعة . ومن الناحية الجوهرية كان دورهم هو دور وسطاء ثقافيين ، وهمزة وصل بين أوروبا وأفريقيا ، وقائمين بالترجمة ، بأوسع معنى للكلمة ، بين الجانبين . وكثيرا ما كان الأوروبيون يصفونهم فى ازدراء بأنهم « الأفارقة ذوو البنطلونات » ، كما كان الأفارقة ينقدونهم لأنهم يسلكون مسلك « العم توم » . غير أنه بفضل العمل المجتهد والمثابر الذى قام به كريستوفر فايف وآخرون ، يقال الآن عن حق (أو على الأقل ينبغى أن يقال) إن هؤلاء كانوا رجالا ذوى نبل أصيل ودلالة تاريخية

كبيرة.^(٥٦) إذا قاموا بدور هام فى تعريف أفريقيا بالعالم الغربى ، ومع ذلك فإنهم لم ييتعدوا بأية حال عن ثقافتهم الأهلية ، مثلما كان يقال . وقد برهبوا للأوروبيين المشككين على أن الأفارقة ليسوا برابرة ، وكانوا من بين أول من أعلن أن أفريقيا لها تاريخها الخاص بها .

وبمساعدة من السفينة البخارية ، وبفضل الانتقال إلى المدفوعات النقدية ، أصبح هؤلاء التجار فى معظمهم متخصصى استيراد قليلى التكلفة ، يعملون تجار جملة أو تجار تجزئة مستقلين ، أو وكلاء يبيعون سلعا مقابل عمولة للشركات الصناعية فى أوروبا . وانخرط بعض منهم فى تجارة التصدير ، ولكن نشاط الاستيراد كان مفضلا لديهم لأنه كان يتطلب رأسمالاً أقل ، كما كان ينشر الاستثمارات على مدى أوسع من مدى تجارة المنتجات التى كانت فضلا عن ذلك تتعرض لتقلبات كبيرة فى الأسعار فى الأجل القصير . وقبل عام ١٩٠٠ ، عندما أخذت ظروف التجارة تتحول مرة أخرى لصالح الشركات الكبيرة ؛ كان بعض التجار الأفارقة يمتلكون أعمالاً تجارية لاتقل فى حجمها عما تمتلكه بعض الشركات الأوروبية ، وإن كانت هذه الأخيرة أصغر حجماً بكثير. عما أصبحت عليه فى القرن العشرين . واتجه استخدام أرباح الأعمال التجارية نحو الملكية العقارية والتعليم ، وهما من الأصول التى استمرت قيمتها فى الارتفاع خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بصرف النظر عن التغيرات السياسية .

(٥٦) كريستوفر فايف ، A History of Sierra Leone ، أكسفورد ، ١٩٦٢ . انظر أيضا ، أرثر ت . پورتر ، Creoleldom ، أكسفورد ، ١٩٦٣ ؛ وكذلك مارجريت بريسلى ، West African ، Trade and Coast Society ، ١٩٦٩ .

وكان من أبرز شخصيات هذا الجيل الجديد من الأفارقة ريتشارد بليز (١٨٤٥ - ١٩٠٤) ، الذى غادر فريتون فى عام ١٨٦٢ ، ومارس النشاط التجارى فى لاجوس.^(٥٧) ويعترف بليز بأنه كسب الجزء الأكبر من ثروته خلال العقدین السابع والثامن من القرن ، وكانت تزعجه هوامش الربح الضيقة التى كانت سائدة حتى نهاية القرن . وفى العقد التاسع بنى منزلا ومتجرا جديدين مازالا قائمين فى مرسى اليخوت ، كما اشترى « لندوية » (عربية مغلقة ذات غطاء يمكن طيه) وفرسين يسوق بهما بين الحين والآخر - مع خادم وحوذى فوق صندوق العربى . وفى عام ١٨٩٦ أفاد مسؤول أوروبى بأن بليز كان يمتلك ١٥٠ ألف جنيه استرلىنى ، وهو مبلغ كبير حتى بعمله هذه الأيام ، حيث قيمة الجنيه الاسترلىنى أقل كثيرا مما كانت فى القرن التاسع عشر . أما أعمال بليز التجارية فقد ماتت معه على غرار ما حدث لمعظم معاصريه الأفارقة . غير أن معهد بليز التذكارى ، الذى تم تأسيسه بأموال تركها لهذا الغرض ، مازال مزدهرا ويسهم فيما تعتبر الآن وظائف هامة ، مثل تشجيع الأنشطة الصناعية المحلية ، وتزويد الأفارقة بالتدريب التقنى .

وهاتان المجموعتان من التجار ستحدث عنهما بمزيد من التفصيل فى الفصل السادس . أما النقطة الرئيسية التى يجب تسجيلها فى السياق الحالى فهى أنه كانت توجد منافسات اقتصادية صريحة فيما بين الشركات على الجانب الأوروبى ، مثلما كانت توجد فيما بين الموردين الأفارقة . وكانت المنافسة بين الشركات الأوروبية تتميز بنوبات من التعاون والنزاع يجمعها بعض شبه

(٥٧) ا . ج . هويكنز ، "Richard Beale Blaize, 1854 - 19904 : Merchant Prince of West Africa" ، فى مجلة تاريخ ، العدد الأول ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٧٠ إلى ٧٩ .

بدورة لالتحام - الانشقاق التي كانت تمر بها بيوت « الكنو » فى دلتا النيجر .
والمعتاد أن القادم الجديد الذى يحاول توطيد أقدامه فى إحدى أسواق أفريقيا
الغريبة كان يبدأ بتحديد أسعاره عند مستويات أكثر جاذبية من مستويات
الشركات القائمة . وكانت هذه الشركات تنتقم ، وتتبع ذلك الانتقام حرب
أسعار . وإذا أخفق ذلك فى استبعاد الوافد الجديد ، فإنه يتم التوصل فى نهاية
الأمر إلى حل وسط يسمح له بممارسة التجارة فى المنطقة شريطة أن تظل
المنافسة داخل حدود « معقولة » . غير أنه لم يكن يمضى عادة وقت طويل
حتى ينقلب التوازن مرة أخرى ، سواء بسبب نكوص شركة قائمة عن التزاماتها ،
أو بسبب وصول دخيل آخر .

وكان الاتجاه بلا ريب هو نحو زيادة الكفاءة . وبغية البقاء كان على
الشركات أن تتكيف مع مقدم السفينة البخارية ، ومع نشأة الصفقات النقدية ،
كما كان عليها أيضا إجراء تحسينات داخلية ، مثلما فعل جون هولت ، عن
طريق استخدام موظفين أفضل ، وشراء المصنوعات غير معبأة كلما أمكن .
ومع بداية الربع الأخير من القرن كانت الأدلة من ساحل الذهب وداهومى
ولاجوس ودلتا النيجر وكالابار القديمة تشير إلى أن هوامش الربح قد انخفضت
كثيرا . وأخيرا اختفت ممارسات القرن الثامن عشر فى التجارة ، وأصبح التجار ،
وإن لم يدركوا ذلك جميعا ، على مشارف القرن العشرين ، حيث بات تجار
الجملة يألّفون الاعتماد على هوامش ربح أضيق ورقم أعمال أكبر كثيرا . غير
أنه فى عام ١٨٧٥ كانت سوق الاستيراد والتصدير مازالت تقتصر على بضعة
جيوب ساحلية ، ولم يكن ممكنا إدخال مبتكرات إضافية مخفضة للتكاليف فى
ظل الإطار السياسى القائم .

وكان للحركة المعاكسة من زاوية معدلات التبادل في الربع الأخير من القرن التاسع عشر تأثير كبيراً على أولئك الذين تصدّوا للعملية الصعبة ، عملية التكيف مع التجارة المشروعة . فالعلاقات التجارية الطبيعية غير العنيفة كانت آخذة في الانهيار ، و « الارتباط المعنوي » بين التجار بدأ في التحلل بعد أن كان معرضاً بالفعل لقدر من التوتر . وأدى الكساد التجارى إلى اشتداد المنافسة داخل مختلف مجموعات المصالح وبين المنتجين الأفارقة من ناحية والشركات الأوروبية من الناحية الأخرى . وكان النزاع يدور أساساً حول توزيع الأرباح التى انخفضت . فالانخفاض فى المعدل السلى للتبادل أثر فى الشركات الأوروبية فى أفريقيا الغربية كما أثر فى منتجى المواد الأولية . ففى أول الأمر كانت هذه الشركات هى التى تحصل على أسعار أدنى للمنتجات الأوروبية ، وكان عليها أن تسعى للحصول على تخفيضات مماثلة من مورديها الأفارقة . وكان مدى نجاحها يتوقف على توازن القوة التجارية فى أسواق أفريقيا الغربية كل على حدة . ولا غرابة فى أنه كان هناك صراع ضارٍ فى أواخر القرن التاسع عشر ، إذ أن كل طرف كان يحاول السيطرة على السوق المحلية ، وإملاء شروطه على الطرف الآخر .

وتفيد الأدلة من مختلف أجزاء الساحل الغربى أنه كانت هناك خمسة جوانب رئيسية لهذا الصراع . ولم يكن أى من هذه الجوانب جديداً تماماً ، ولكن كلاً منها أصبح أكثر وضوحاً خلال الربع الأخير من القرن . أولاً ، كانت هناك ممارسات سيئة ، مثل تخفيف زيت النخيل ، وإعطاء معلومات خاطئة عن نوعية الأقمشة وأطوالها ، وهى ممارسات كان كل من الجانبين يتبعها فى محاولة للحصول على شروط أفضل من تلك التى يمكن تحقيقها بالوسائل المشروعة . ثانياً ، كانت هناك نزاعات حول تعيين الوظائف ومجالات النفوذ .

مثال ذلك أن بعض الشركات الأوروبية ، مثل شركة النيجر الملكية ، حاولت التحرك إلى الداخل بأمل أن تتمكن من شراء محاصيل التصدير من المنتجين بأسعار أرخص من الأسعار التي تشتري بها من تجار الجملة على الساحل. (٥٨) وهذه التحركات كثيرا ما أثارت ردود فعل انتقامية ، من قبيل ما قام به التجار في براس في عام ١٨٩٤ من تدمير قاعدة شركة النيجر الملكية في أكاسا . وبالمثل حاول بعض الأفارقة بيع منتجاتهم من الزيت مباشرة إلى أوروبا . ولقد كان تهديد Чапа بتجاهل الوسطاء الأوروبيين بهذه الطريقة هو المسؤول إلى حد كبير عن طرده من أوبوبو في عام ١٨٨٧ . ثالثا ، كانت هناك نزاعات جديدة - وهي نزاعات معتمدة في كل مكان في أوقات الكساد ، وتفاقت في حالة أفريقيا نتيجة لانخفاض قيمة العملات الانتقالية ، تدور حول سداد القروض التي قدمتها الشركات الأوروبية للموردين الأفارقة . رابعا ، كانت هناك حالات توقف مدروسة ومتعمدة في توريد المنتجات . فالمغاربة عطلوا إمدادات الضمغ في عامي ١٨٨٥ و ١٨٨٦ ، واليوروبا كانوا يغلقون أسواق صادراتهم بين الحين والآخر خلال العقد التاسع من القرن ، والايثيوبيون أوقفوا صادرات زيت النخيل في عامي ١٨٨٦ و ١٨٨٧ . وكان الهدف في جميع الحالات هو إرغام التجار الأوروبيين على قبول شروط البيع التي يحددها الموردون ، وهي سياسة تكررت في العقد الرابع من القرن العشرين ، عندما تعرضت التجارة الخارجية لأفريقيا الغربية لأزمته الكبيرة التالية . أخيرا كانت

(٥٨) انظر ، دراسة ج . ا فلنت الهامة ، Sir George Goldie and the Making of Nigeria ، ١٩٦٠ .

Royal Niger Company (*)

هناك خلافات حول الرقيق الفارين ، الذين كان كثيرون منهم يسعون إلى اللجوء في المستعمرات الأوروبية على الساحل . وقد أعرب كبار المنتجين والتجار الأفارقة عن استيائهم لخسارة رأسمالهم البشرى ، لاسيما في وقت كانت فيه الأحوال التجارية تفرض أن يستغل عمل الرقيق استغلالا تاما .

وكانت النتيجة حلاً وسطاً أضرب بكل من الطرفين ، ومن ثم لم يكن مرضيا لأىٍّ منهما . فالأفارقة أصيبوا في وقت كانوا فيه عاجزين عن تحقيق وفورات في الإنتاج والنقل ، والأوروبيون أصيبوا في وقت كانت هوامش أرباحهم فيه قد انخفضت بالفعل نتيجة المنافسة المتزايدة . وفي هذه الظروف غير المسبوق أخذ التجار يضغطون من أجل انتهاج سياسة أكثر فعالية ، وذلك برغم تشككهم تقليديا في التحركات الرامية إلى توسيع دور الحكومة ، والتي كانوا يربطونها بتزايد القوانين وبالضرائب الإضافية.^(٥٩) بل إنهم أبدوا استعدادا غير مألوف لأن يقبلوا دفع ضرائب أعلى من أجل إجراء يتخذ لصالحهم . ولا ريب أن التجار تأثروا في اتخاذهم هذا القرار بحقيقة أن عمليات القهر والإكراه انخفضت كثيرا في أواخر القرن التاسع عشر مع اختراع قطعتين مخيفتين من المعدات الحربية ، هما مدفع جاتلنج^(*) ومدفع مكسيم^(**) .

(٥٩) توجد معلومات عن الضغوط المركنتالية في كثير من المواد الواردة في ثبث المراجع في نهاية الكتاب . انظر بوجه خاص أديريجيبي ، دايك ، نوميت ، فلنت ، هويكنز (١٩٦٨) ، لاثام ، وينويرى (١٩٥٩ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ١٩٧٢) .

(*) ريتشارد جون دان جاتلنج : (١٨١٨ - ١٩٠٣) ، مخترع أمريكي ، اخترع المدفع المتعدد الطلقات الذي يعتبر أصل المدفع الرشاش - المترجم .

(**) هيرام ستيفنسن مكسيم . (١٨٤٠ - ١٩١٦) ، بريطاني ولد في الولايات المتحدة . ومن أسرة اشتهر أفرادها بالاختراع وصناعة الذخيرة . اخترع المدفع « مكسيم » في عام ١٨٨٤ ، وكذلك بعض أنواع المفرعات وطائرة أثقل من الهواء - المترجم .

وقد وجد نداء التجار باتخاذ إجراء مساندةً من جانب المدراء الاستعماريين ، بل إنه كثيرا ما كان بقيادتهم.^(٦٠) فالمسؤولون الطموحون كانوا يدركون جيدا أن المناصب في أفريقيا الغربية نادرا ما كانت منصات وثوب إلى الشهرة حتى في أفضل الأوقات ، وأن الكساد التجارى نادرا ما كان المحيط الأمل لحياة وظيفية متميزة . وكانت المهمة الموكولة إليهم هي حماية التجارة ، ومع ذلك فعندما كانت الدبلوماسية تفشل ، وهو ما يحدث كثيرا ، فانهم كانوا يعجزون عن التأثير في سياسات الدول الأفريقية التي كانت الشركاء التجاريين الرئيسيين للمستعمرين الأوروبيين . كذلك تزايدت مصاعب الإدارة في وقت الكساد لأن المستعمرات كانت لديها نفقات ثابتة (في صورة ديون عامة وموظفين) ، وكانت الدخول إما في حالة سكون أو انخفاض بسبب اعتمادها على إيرادات الجمارك . ورأى المسؤولون المحليون ، بدافع من مصالحهم الخاصة ، وإيمانا بالواجب ، أن الأمر يتطلب إجراء تغيير جذري في السياسة . كما أن المبشرين بدورهم ، الذين يعملون وفق مسلماتهم التقليدية بشأن العلاقة بين الرخاء التجارى وانتشار المسيحية في أفريقيا ، كانوا يحثون حكومات الدول الاستعمارية على إنتهاج سياسات أكثر إيجابية . وكان لأرائهم شيء من الدلالة في القرن التاسع عشر ، وإن كان من المفارقات أن اندفاع الأحداث التي ساعدت البعثات عليه جرفها في طريقه . وفي الحقبة الاستعمارية وجد المبشرون أنفسهم مدفوعين جانبا ، وأصبخوا من الزاوية السياسية مجرد علامات إكليريكية في أطراف الإمبراطورية .

(٦٠) س . و . نيويرى ، ا . س . كانيا - فورستز ، "French Policy and the Origins of the Scramble For West Africa" ، في مجلة *چورنال أوف أفريكان هيسٽورى* ، العدد ١٠ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٢٥٢ إلى ٢٧٦ .

وكان هناك شيء من الخلط حول ما يقصد بعبارة سياسية فعالة ، كما كان هناك افتقار معين إلى الواقعية بشأن ما يتوقع تحقيقه . غير أنه يمكن القول بوجه عام إن التجار والمسؤولين تقدموا بخمسة مطالب رئيسية ، برغم أن التركيز على أى منها كان يختلف فى أجزاء الساحل الغربى المختلفة . أولا ، كانت هناك دعوة إلى فرض القانون والنظام فى أماكن مثل السنغال وساحل الذهب وبلاد اليوريا ودلتا النيجر ، حيث كان يسود اعتقاد بأن النزاع فيما بين الدول يعرقل توريد المنتجات وتوزيع السلع المصنعة . ثانيا ، كانت هناك شكاوى على نطاق واسع من الوسطاء الساحليين الذين كانوا يلامون (بالطريقة نفسها التى ألقى بها الأفارقة باللوم على الشركات الأجنبية فى فترة لاحقة) لاستخدام سلطاتهم الاحتكارية لفرض عقود تجارية تحقق مصلحتهم وحدهم . كما أن بعض الشركات الأوروبية كانت تريد إنهاء « نظام الوسيط غير المنتج » ؛ وبعض آخر كان على استعداد للاستفادة من تنظيم تجارى يدخل عليه بعض الإصلاح شريطة إقامة تجارة داخلية حرة . ثالثا ، كانت هناك ضغوط من أجل إلغاء الرسوم التى تفرضها الدول الأفريقية . وكان لتلك القضية أهميتها لأن التجار الأوروبيين كانوا معنيين لا بمجرد زيادة حجم الإنتاج المعروض للبيع ، وإنما بالتأكد من أن محاصيل التصدير يجرى تسليمها إلى الساحل بأرخص ما يمكن .

وكان المطلبان الأخيران أكثر إيجابية . فالطلب الرابع ، مثلا ، كان إنشاء السكك الحديدية ، إذ كانت تعتبر « الأمل الأبيض » للقرن التاسع عشر ، وأن باستطاعتها إحداث تغيير كبير فى اقتصادات أفريقيا الغربية ، مثلما فعلت فى اقتصادات أوروبا . وفى عام ١٨٧٩ أقر الفرنسيون مخططاً طموحاً لبناء خط للسكك الحديدية من السنغال إلى الداخل ، وفى العقد الأخير من القرن وضع البريطانيون خططا مماثلة لمستعمراتهم . وأخيرا كان هناك إدراك بأن الوقت قد

حان لمد نطاق النفوذ التجارى الأجنبى عن طريق خلق سوق للسلع الأوروبية
أوسع كثيرا من أية سوق وجدت من قبل . وكانت بعض الشركات الأجنبية ،
حسبما أكدت شركة چيرتزل ، كانت لاتزال مقتنعة بأن تظل على الساحل ، سواء
بسبب رغبتها فى العمل من خلال نظام الوسطاء مع إدخال بعض التعديلات ،
أو بسبب افتقارها إلى رأس المال اللازم لإنشاء فروع فى الداخل.^(٦١) غير أن
شركات أخرى ، لاسيما الشركات الكبيرة ، كانت على استعداد للتحرك إلى
الداخل بمجرد أن تنشئ الحكومة الطريق . وكان الأمر يتطلب أن يزيد رقم
الأعمال إذا أريد أن تزيد الأرباح ؛ كما كان من الضرورى وجود حدود
سياسية مستقرة لمنع سقوط التجارة فى أيدي المنافسين الأوروبيين الآخرين ؛
وكان لابد من إيجاد منتجات جديدة لإعادة تأسيس رخاء تجارة التصدير .
وكانت فرنسا وبريطانيا تأملان أن يوجد فى الداخل ما هو أكثر من « ذهب
السلج » ، وأن يتحول إليهما بعض من ثروة السودان الغربى الأسطورية.^(*)

ولابد الآن أن ننظر بمزيد من العمق إلى سياسات الدول الأوروبية الرئيسية
الثلاث صاحبة المصالح فى أفريقيا الغربية ، وذلك لأن القرارات التى اتخذتها

(٦١) تشيرى ج . چيرتزل ، "Relations between African and European Traders in the Niger Delta, 1880 - 1896" ، فى مجلة **چورنال أوف أفريكان هيسٲورى** ، العدد ٣ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٦١ إلى ٣٦٦ .

(*) ربما كانت الإشارة هنا إلى ما كان يزعم من أن الذهب فى السودان الغربى ينمو بوفرة كالنبات ، ولا بأس من أن نورد هنا عبارة بهذا المعنى من **صبيح الأعشى** ، الجزء الخامس ، الصفحة ٢٨٩ : « وقد حكى فى مسالك الأبصار عن الأمير أبى الحسن بن أمير حاجب عن السلطان (منسا موسى) سلطان هذه المملكة أنه سأل عن قنومه الديار المصرية حاجًا عن معادن الذهب عندهم - فقال توجد على نوعين : نوع فى زمان الربيع ينبت فى الصحراء ، له ورق شبيه بالخيل ، أصوله التبر . والثانى .. » - المترجم .

هى التى أدت فى نهاية الأمر إلى تقسيم القارة . وفيما يتعلق ببريطانيا العظمى يبدو أن نجاحها التجارى قد أيد حجج آدم سميث وأتباعه المناهضة للاستعمار . وكان من الصعب بالتأكيد أن نعرف ما يمكن أن تجنيه بريطانيا من إنشاء مستعمرات فى أفريقيا الغربية فى وقت كانت تهيمن فيه على التجارة من غير وجود تلك المستعمرات . وعلى نقيض وجهة نظر كانت رائجة ذات يوم ، فإن راسمى سياسة بريطانيا لم يكونوا متلهفين على إنشاء مستعمرات على نطاق العالم.^(٦٢) فقد كان هدف بريطانيا الرسمى فى أفريقيا الغربية هو المحافظة على التجارة الحرة دون تورط سياسى ، وإغراء فرنسا وألمانيا بأن تفعل الشيء نفسه . فالتجارة الحرة ، برغم أنها كانت تقدم فى بعض الأحيان على أنها مبدأ سام باستطاعته أن يضيف إلى مجاملة الدول رخاءً مصحوباً بالاحترام ، كانت فى الواقع جواز مرور إلى الهيمنة البريطانية . وفى ظروف المنافسة « المتكافئة » كان من الأرجح أن تهيمن بريطانيا على غالبية الأسواق العالمية . لأنه باستطاعتها إنتاج ونقل السلع المصنعة بأرخص مما تستطيع أية دولة منافسة لها . ومع توفر هذه الميزة يكون مفهوماً أن بريطانيا لن تشرع فى سياسة تهدف إلى التغيير .

وفى الوقت نفسه من الهام أن نتذكر أن المحافظة على الوضع القائم فى أفريقيا الغربية كانت تتوقف على عوامل تتجاوز كثيراً سيطرة بريطانيا . من ذلك أنه إذا قرر منافسو بريطانيا الأوروبيون عدم التعاون فى دعم هيمنتها ،

(٦٢) هناك دراستان تعتبران من أفضل الدراسات فى السياسة البريطانية تجاه أفريقيا هما : رونالد روبنسون و جون جالغر مع أليس دينى ، Africa and the Victorians ، ١٩٦١ ؛ جون د . هارجرشز ، Prelude to the Partition of West Africa ، ١٩٦٢ . ومن أجل الإلمام بمنظور عالمى ، انظر ، د . س . م . پلات ، Finance, Trade and Politics in British Foreign Policy, 1815 - 1914 ، أكسفورد ، ١٩٦٨ .

أو إذا كان هناك تهديد جدى للتجارة نتيجة لتطورات على الجانب الأفريقى ، عندئذ قد ترغب بريطانيا على تغيير سياستها التقليدية ، لأنه كان عليها واجب أخلاقى بدعم تجارها فى الأسواق الدولية ، وهو واجب لم يكن ملزما فى جميع الحالات ، وكان يتعين تقديره فيما يتعلق بالمصلحة القومية الأوسع ، ولكنه لابد أن يؤخذ فى الاعتبار عند رسم السياسة . ففى عام ١٨٦٥ أوصت « لجنة برلمانية » بالانسحاب من عدة أجزاء من الساحل الغربى ، ولكن مع مقدم العقد التاسع من القرن كان هناك إدراك فى العاصمة البريطانية بأن التزامات بريطانيا هى على درجة من الضخامة بحيث يستحيل التحلل منها .

ومن الناحية الظاهرية كان يبدو أن هناك الكثير الذى يجمع بين السياسة الفرنسية وسياسة بريطانيا العظمى . ففرنسا ، على غرار بريطانيا ، كانت تريد تنمية تجارة سلمية ومزدهرة مع أفريقيا الغربية ، كما كانت على استعداد للعمل من خلال السلطات الأهلية كلما أمكن ذلك.^(٦٣) وقد بدأت فرنسا منذ العقد الرابع من القرن فى التحرك نحو نظام ليبرالى للرسوم الجمركية على الساحل الغربى ، كما كانت تمارس أيضا درجة من التعقل السياسى جعلتها بوجه عام على وفاق مع بريطانيا . ومع ذلك فمن المسلم به الآن أن فرنسا أخذت المبادرة فى « التكالب » على أفريقيا الغربية . ويرى جالآغر وروبونصون أن الأزمة

(٦٣) فيما يتعلق بالسياسة الفرنسية ، انظر ، هنرى برونشويج ، French Colonialism ، 1817 - 1914 : Myths and Realities ؛ ومن أجل الحصول على مزيد من التفاصيل عن أفريقيا الغربية ، انظر ، برنارد شناپر ، La politique et le commerce Français dans le Golfe de Guinée de 1838 à 1871 ، باريس ، ١٩٦١ .

السياسية التي حدثت في مصر في عام ١٨٨٢ ،(*) والتي كانت هزيمة لفرنسا ، هي التي دفعتها إلى انتهاج سياسة أكثر عدوانية في أفريقيا الغربية ، غير أن وجهة النظر هذه لم تؤكد لها حتى الآن ، برغم وجاهتها ، البحوث التي ساعدت هي نفسها على إثارتها . أما برونشويج فقد فسر التوسع الفرنسي من زاوية السعي إلى مكانة قومية ، ولكن هذا التفسير ليس مفيدا بالقدر الذي يبدو به لأول وهلة ، إذ أنه من غير تعريف دقيق لعبارة « المكانة القومية » فإنها تصبح مفهوما بهما وشاملا . وسيقال هنا إنه كان هناك دافع اقتصادي هام في التوسع الإمبريالي الفرنسي ، وأن فرنسا غيرت سياستها لا لأن أهدافها الأساسية قد تغيرت ، ولكن لأنها أدركت أنه يلزم إيجاد وسائل مختلفة إذ أريد لها أن تجد طريقها إلى التحقيق . وهذا الاستنتاج لم يأت كوميض مفاجئ ، وإنما كان إقرارا تدريجيا بحقائق قديمة العهد ، وهي أنه بمرور الوقت كان التفاوت بين التقدم الاقتصادي والنفوذ العالمي لكل من فرنسا وبريطانيا يتزايد بدلا من أن يتناقص ، وأن فرنسا كانت تلحق بها أيضا في أوروبا القوة الصناعية والعسكرية الألمانية .

وكانت لدى فرنسا طموحات تجارية كونية طويلة العهد ، ولكن لم يتحقق منها إلا القليل . ويبدو أنه حيثما كانت فرنسا تكدح كانت بريطانيا العظمى هي التي تجني الثمار . فالهند وكندا سقطتا في أيدي بريطانيا في القرن الثامن عشر ، وفرنسا نفسها تعرضت للهزيمة في أوروبا في عام ١٨١٥ بعد سلسلة من الحروب التي كان لها دور كبير في إعاقة التنمية الاقتصادية في القرن التاسع

(*) الإشارة هنا بطبيعة الحال إلى مأساة عنوان بريطانيا على مصر في عام ١٨٨٢ واحتلالها لأراضيها . وإنه لاستخفاف شديد بالأمور أن تُصور هذه المأساة على أنها كانت أزمة سياسية ، ويمتابة هزيمة لفرنسا - المترجم .

عشر.^(٦٤) على نقيض ذلك خرجت بريطانيا من الحروب النابوليونية وثورتها الصناعية ماضية في طريقها . وبما أن المتصرين في ووترلو قد ضغطوا على الفرنسيين في ذلك الحين لإعلان عدم مشروعية تجارة الرقيق ؛ فلا عجب أن كانت فرنسا تنظر إلى إلغاء تجارة الرقيق باعتباره الخطوة الأخيرة في المؤامرة البريطانية لتدمير ما تبقى من تجارتها عبر المحيط الأطلسي . كما أن أية أهام بأن فرنسا قد استعادت قوتها السابقة مع منتصف القرن التاسع عشر عصفت بها الهزيمة التي لحقت بها على أيدي ألمانيا في عام ١٨٧٠ .

وكانت فرنسا تواقعة إلى محاكاة تقدم بريطانيا الصناعي الذي كان ، استنادا إلى بعض المراقبين ، يرتبط ارتباطا وثيقا بنمو نفوذها التجاري والسياسي عبر البحار . وكانت أفريقيا تعتبر نقطة انطلاق موحية بالأمل لتحقيق انتعاش فرنسي بسبب قربها المعقول من أوروبا ، وارتباطاتها الطويلة العهد بفرنسا ، ولأنه فوق كل ذلك لم يكن هناك حتى الآن من يطالب بها غير الأفارقة بطبيعة الحال ، فأعاد الفرنسيون احتلال السنغال في عام ١٨١٧ ، وأقاموا بعض المواقع الحصينة في أسيناي وجراندي بسم وجابون في العقد الخامس من القرن . وهذه التحركات ، إلى جانب غزو الجزائر في العقد الرابع ، أعطت قدراً من الزخم للفكرة القائلة بأن أقدار فرنسا الامبراطورية هي في أفريقيا : وكانت فكرة ربط غرب أفريقيا بشمالها شائعة في باريس قبل وقت طويل من بدء

(٦٤) ثمة مقالان للكاتب ف . كروزيت يستعرضان فيما بينهما كثيرا من الآراء النمطية حول الاقتصاد الفرنسي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هما : "England and France in the Eighteenth Century : a Comparative Analysis of Two Economic Growths" ، في العمل الجماعي الذي أعده ر . م . هارتويل ، *The Causes of the Industrial Revolution in England* ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٣٩ إلى ١٧٤ : "Wars, Blockade and Economic Change in Europe. 1792 - 1815" ، في مجلة *جورنال أوف إيكونوميك هيسستوري* ، العدد ٢٤ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٥٦٧ إلى ٥٨٨ .

البريطانيين محادثات لربط كيب تاون بالقاهرة . ومع ذلك لم تحقق فرنسا أية نجاحات مثيرة . فالمواقع الحصينة ، كما أوضح اسكنابر ، كانت ثمارها هزيلة للغاية ، وتوسع التجارة المشروعة أفاد بريطانيا بأكثر مما أفاد أية دولة أوروبية أخرى . وفي السنغال وحدها كان هناك بعض الأساس للتفاوض . فالمصالح التجارية الفرنسية هناك نجت بسبب تطور عرضى لتجارة الفول السوداني ، وكذلك اتخاذ تدابير قيّدت دخول التجار الأجانب . وحتى فى منتصف القرن التاسع عشر لم تتأثر فرنسا كثيرا بدعوة بريطانيا إلى التجارة الحرة ، بل إنها خلال الربع الأخير من القرن كانت حتى أكثر قرباً من السياسات الحمائية ، وكانت بذلك تقوض أساس موقف بريطانيا فى أفريقيا الغربية .

وكان لدى فرنسا ، على خلاف بريطانيا ، حافز على تغيير الوضع القائم فى أفريقيا الغربية ، وهى لم تكن ترغب فى استثارة بريطانيا بتحدٍّ مباشر ، ولكن كان لا يزال لديها مجال واسع للمناورة ، لأن ضعف الموقف البريطانى ، وكذلك قوته ، كانا فى أن هيمنتها التجارية لم تكن مصحوبة بضم واسع النطاق للأراضى . كما أن السياسة الإمبراطورية الفرنسية فى أواخر القرن التاسع عشر كان يدفعها مزيج من القوى : فمن ناحية خوفها من التوسع الاقتصادى البريطانى الذى كانت منسوجات مانشستر رأس حربه والذى كان يسانده أقوى أسطول فى العالم ، ومن ناحية أخرى تفاؤلها بشأن ثروة أفريقيا التى لم يكن يضاهيها شيء منذ أن شق المراكشيون طريقهم بصعوبة عبر الصحراء فى عام ١٥٩١ وهم مفعمون بالآمال .(*)

(*) الإشارة هنا إلى الغزو المراكشى لدولة السنغى جنوبى الصحراء الكبرى فى عام ١٥٩١ ، فى أيام السلطان المنصور أحمد الذهبى . وقد تضاربت الآراء حول ما حققه المراكشيون من هذا الغزو ، وإن كان أثره الرئيسى هو اندثار نظام الدولة فى بلاد السودان ، حتى أن الفترة بين هزيمة السنغى فى موقعة تندى وبداية القرن التاسع عشر تعرف فى تاريخ هذه البلاد بفترة الفراغ الكبير - المترجم .

وستناول في إيجاز المصالح الألمانية في أفريقيا الغربية من أجل توضيح تأثيرها على سياسات الدولتين الرئيسيتين.^(٦٥) فقد أصبح الوجود الألماني عاملاً له بعض الوزن في مداولات باريس ولندن خلال الربع الأخير من القرن ، عندما كان تجار همبورج ، كما أشير من قبل ، يوسعون على وجه السرعة حصتهم في تجارة أفريقيا الغربية . وكانت الشركات الألمانية تتركز في بعض النقاط الحساسة : في ليبيريا ، التي كانت محاطة بالمصالح البريطانية في سيراليون والمصالح الفرنسية في ساحل العاج ؛ وفيما أصبح يعرف بتوجولاند ، وهي إسفين ضيق من الأراضي بين ساحل الذهب وداهومى ، مركزى النشاط البريطانى والفرنسى على التوالي ؛ وفي داهومى نفسها حيث نجحت في الاستيلاء على الجزء الأكبر من تجارة المنطقة عبر البحار بحلول العقد التاسع من القرن ؛ وفيما أصبح نيجيريا الجنوبية والكمرون ، وهو ما كان يتطابق مع مصالح بريطانيا التجارية الرئيسية في لاجوس ودلتا النيجر وكالابار القديمة . وفي العقد التاسع من القرن تزايدت الاجراءات التي كانت الحكومة الألمانية تتخذها لحماية تجارتها على الساحل الغربى ؛ وكان ذلك جزئيا نتيجة لضغوط تجارية مباشرة . ربحزيا كاحد نفرعات حملة من أجل الحماية الجمركية بدأها رجال الصناعة من نجابة لبداية الكساد الكبير.^(٦٦) وكانت بريطانيا وفرنسا تعبر إن الوجود الألماني تهديدا خطيرا لمصالحهما في أفريقيا الغربية ، وكانتا تخشيان أن

(٦٥) من أجل مزيد من المعلومات ، انظر ، العمل الجماعى أعده پروسر چيفود ووليم ريجر لويس : Britain and Germany in Africa : Imperial Rivalry and Colonial Role ، نيو هافن ، ١٩٦٧ .

(٦٦) هارموت پوجى فون ستراند مان ، "Germany's Colonial Expansion under Bismarck" ، فى مجلة پاست أند پريزنت ، العدد ٤٢ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ١٤٠ إلى ١٥٩ ؛ هانز - أولريخ فيهلر ، 1862 - 1890 Bismarck's Imperialism ، فى مجلة پاست أند پريزنت ، العدد ٤٨ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٣١ إلى ١٣٩ .

تسفر حركة متعمدة من جانب ألمانيا عن استبعاد شركاتها التجارية من أسواق أفريقيا التي لاتدعى دولة ما حقا عليها . وبالنسبة لفرنسا ، التي كان القلق يساورها بالفعل من الهيمنة التجارية البريطانية ، فإن هذا الخطر الجديد كان يبدو مبرراً السياسة مسبقة أكثر حسما ؛ أما بالنسبة لبريطانيا ، التي كانت تتيقظ في ببطء على حقيقة أن عصر المذهب الحر يمكن ألا يدوم إلى ما لا نهاية ، فقد كانت تعنى أن عليها أن تنظر في اتخاذ إجراء دفاعي ضد منافسين طموحين ، لا منافس واحد .

وكانت المطالب التي يقدمها التجار البريطانيون والفرنسيون متماثلة للغاية ، ولكن المنافسة بين الدول الأوروبية كانت تعنى أنها لا تنسق سياساتها للقيام بغزو مشترك لأفريقيا ، برغم أنه كانت تعقد بين الحين والآخر اتفاقات جتلمان فيما يتعلق بمناطق محددة . على النقيض ، فإن الأزمة الاقتصادية بين عامي ١٨٧٥ و ١٩٠٠ أدت إلى تكثيف العداء بين بريطانيا وفرنسا ، وزيادة المنافسة على الأراضي الأفريقية . وكانت هناك سمتان مميزتان أساسيتان لهذه المنافسة ، تتميز أولاهما بعنصر أكثر عدوانية في العلاقة بين الشركات البريطانية والفرنسية . وقد كان تأسيس « الشركة الفرنسية لأفريقيا الاستوائية »(*) في عام ١٨٨٠ ، و « شركة السنغال »(**) في العام التالي ، بمثابة بداية مرحلة جديدة في الجهود الفرنسية الرامية إلى اقتحام الأسواق الأكثر ثراء التي تهيمن عليها بريطانيا في أفريقيا الغربية^(٦٧) . وبدأت هاتان الشركتان أنشطتهما التجارية في دلتا النيجر ،

Compagnie Française de l'Afrique Équatoriale (*)

Compagnie du Sénégal (**)

"(٦٧) س . و . نيويري The Development of French Policy on the Lower and Upper

Niger, 1880 - 1898" ، في **چورنال أوف مودرن هيسٽوري** ، العدد ٢١ ، الصفحات ١٦ إلى ٢٦ .

وسرعان ما أقامتا فروعاً لهما في مناطق تصل إلى نهر بنوى ، وكانتا تهددان بمواصلة التوسع فيما هو الآن نيجيريا الشمالية . وهذه الممارسة المغامرة لحقوق التجارة الحرة سببت لبريطانيا بعض الارتباك في بادئ الأمر . غير أن الفرنسيين لم يكن باستطاعتهم أن يخوضوا منافسة طويلة الأمد ضد جبروت الشركة الأفريقية الوطنية(*) التي اشترت حصص الشركتين الفرنسيتين في عام ١٨٨٤ .^(٦٨) وكانت هذه الحادثة العرضية برهاناً على أن الهيمنة البريطانية لا يمكن تحديها بنجاح بالوسائل التجارية وحدها ، لاسيما إذا كانت فرنسا هي التي تمارسها . ولم يتخلّ الفرنسيون عن آمالهم في التغلغل في المناطق الداخلية من ساحل غينيا ، ولكن الجهود التي بذلوها فيما بعد كان عليهم أن يبدأوها من قواعد في مستعمرتهما داهومي وساحل العاج ، وأن يتولى توجيهها الجنود لا التجار .

وكانت السمة المميزة الثانية للمنافسة الإنجليزية الفرنسية هي الاحتكاك المتزايد حول مجالى الولاية الجمركية ومستويات الرسوم الجمركية . فقد أدت الأزمة الاقتصادية في أواخر القرن التاسع عشر إلى تكثيف البحث عن الإيرادات ، كما دفعت المسؤولين إلى مد حدود مستعمراتهم بتعليمات من عواصم دولهم في بعض الأحيان ، ومن غير تعليمات عادة . وسببت هذه التحركات نزاعات خطيرة ، إذ أن الإدارات المتنافسة التي كانت تتوسع جانبيّاً بمحاذاة الساحل ، أخذت تواجه بعضها بعضاً ، كما حدث على سبيل المثال في منطقة سيراليون ، وعلى ساحل الذهب ، وعند الحدود بين داهومي ولاجوس . وفي الوقت

National African Company (*)

(٦٨) بدأت هذه الشركة في عام ١٨٧٩ تحت اسم « الشركة الأفريقية المتحدة » ؛ وأصبحت « الشركة الأفريقية الوطنية » في عام ١٨٨٢ ، وأخيراً « شركة النيجر الملكية » في عام ١٨٨٦ .

نفسه شرع الفرنسيون في تطبيق رسوم جمركية تمييزية في أفريقيا الغربية كوسيلة لزيادة الإيرادات ودعم تجارتها . كما أن الانتقال إلى سياسة ذات طابع حمائي أكثر كان في الأساس نتيجة لضغوط من صناعات المعادن والمنسوجات والكيماويات التي تجد صعوبة في المنافسة مع المنتجات البريطانية في الأسواق العالمية.^(٦٩) وكان تجار كثيرون في مراكز مثل نانت وبوردو ومرسيليا يعارضون أن تكون الحماية هي البداية ، ولكنهم غلبوا على أمرهم في العقد التاسع من القرن . وقد فرضت الرسوم الجمركية التمييزية في السنغال في عام ١٨٧٧ ، وفي ساحل العاج في عام ١٨٨٩ . وقد اعترضت بريطانيا بطبيعة الحال على هذه الإجراءات باعتبارها منافية لمبادئ التجارة الحرة . وكان رد الفرنسيين على هذا الاعتراض أن الرسوم الجمركية في المستعمرات البريطانية لها بالفعل تأثير تمييزي لأنها كانت مرتفعة على سلع معينة ، فرنسية أساسا ، مثل البراندي والنبذ ، ومنخفضة على المنسوجات التي كانت بريطانية في الأساس . وبمقدم العقد التاسع من القرن كان مفهوم التجارة الحرة عرضة للهجوم ، وكانت المواقع الضعيفة في إمبراطورية الحكم غير الرسمي البريطانية تتكشف .

وفي بريطانيا وفرنسا وألمانيا كانت تضطلع بشؤون أفريقيا الغربية هيئات متخصصة ، مثل غرف التجارة ، ومجموعة متنوعة من حركات إمبراطورية أوسع قاعدة كانت تتطور بسرعة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.^(٧٠) وكانت غرف التجارة في ليثربول ومانشستر وبوردو ومارسيليا وهمبورج تعلن عن

(٦٩) س . و . نيوبري ، "The Protectionist Revival in French Colonial Trade : the Case of Senegal" ، في مجلة إيكونوميك هيسستوري ريفيو ، العدد ٢١ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٣٢٧ إلى ٣٤٨ .

(٧٠) برنارد سيميل Imperialism and Social Reform ، ١٩٦٠ .

المشاكل الأفريقية فى الصحف ، وتحاول التأثير على أعضاء البرلمان المحليين ، وتقيم اتصالا مباشرا مع الشخصيات البارزة فى الحكومة . وخارج غرف التجارة كانت المسائل الأفريقية تقحم فى حملات متنوعة تهيمن على بعضها مجموعات مصالح اقتصادية لها مشاركة محدودة فى أفريقيا ، تدعو فى فرنسا إلى اتخاذ إجراءات حمائية ، وتدعو فى بريطانيا بحذر إلى ما كان يسمى التجارة « العادلة »^(٧١) كما كان يهيمن على بعض آخر منها سياسة كانوا ينظرون إلى الإمبريالية على أنها وسيلة لإنقاذ أوروبا من الاشتراكية ؛ ورجال آخرون ، يرأسهم جغرافيون وصحفيون ومثقفون وأشخاص متعددون غريبو الأطوار ، ممن شرعوا يتحدثون فى عبارات غامضة بعض الشيء عن العلاقة بين الامبراطورية والعظمة القومية . وبطبيعة الحال لم تكن الحركة الإمبراطورية على الإطلاق حركة متحدة . فبعض رجال الصناعة كانوا يريدون مستعمرات من أجل خلق أسواق مضمونة لصادراتهم ، وبعضهم الآخر لم يكن مباليا بالتوسع الاستعماري لأنهم فى أواخر القرن التاسع كان باستطاعتهم ، مع تحرك معدل التبادل ضد منتجى المواد الأولية ، شراء المواد الأولية بأسعار رخيصة .

ومن الواضح أنه تلزم بحوث أخرى للتعرف على قنوات الاتصال التى ت موجودة بين الرجال العاملين فى أفريقيا وأولئك الذين كانوا من الناحية رسمية يعلنون القرارات فى لندن وباريس ، ولتقدير مدى تعرض السياسة لضغوط من جانب مجموعات المصالح الموالية للإمبراطورية والتى كانت تمثل

(٧١) مازالت أفضل دراسة عامة هى كتاب ب . هـ . براون ، The Tarriff Reform Movement in Great Britain, 1881 - 95 ، نيويورك ، ١٩٤٣ . ومن أجل الاطلاع على دراسة حالة لمنطقة واحدة ، انظر ، ر . ج . وارد ، The Tarriff Reform Movement in Birmingham, 1877 - 1906 ، جامعة لندن ، رسالة ماجستير ، ١٩٧١ .

ما يمكن تسميته « العقل غير الرسمي » للإمبريالية.^(٧٢) وفي الوقت الحالي يمكن القول إن الحكومات كانت واقعة تحت ضغوط كثيرة ومتزايدة في أواخر القرن التاسع عشر ، وإن هذه الضغوط كانت أكثر فعالية في فرنسا منها في بريطانيا ، لأن رجال الأعمال الفرنسيين لم تكن الالتزامات بالتجارة الحرة تفرقهم بقدر ما كانت تفرق غيرهم ، ولأنهم كانوا أكثر ميلا لوضع ثقتهم الكاملة ، وإن لم تكن استثماراتهم دائما ، في التوسع الإمبراطوري .

وما يبدو فوق كل خلاف هو أن من يملكون السلطة في باريس كانوا أكثر ميلا من نظرائهم في بريطانيا لمراعاة مجموعات الضغط الإمبراطورية . ففي عهد الجمهورية الثالثة ازداد النفوذ السياسي لرجال الأعمال في المقاطعات ، وظهرت مجموعة من الزعماء ، من أمثال فريسينيه وجوريجييري وروفييه ، الذين كانوا على استعداد ليس لمجرد التأثير بالآخرين ، وإنما لأن يتولوا من الناحية الفعلية توجيه الحركة الرامية إلى التوسع الاستعماري.^(٧٣) وفي بريطانيا ، على نقيض ذلك ، لم يكن لدى واضعي السياسة في كلا الحزبين رغبة في التسليم بأن الظروف قد تغيرت ، وبأن المواقف ينبغي أن تتغير بدورها . ففي العقد التاسع من القرن كانت السياسة البريطانية لاتزال تقوم على فكرتين ثابتتين :

(٧٢) توجد دراستان محليتان هامتان هما : جون ف . لافي ، "The Roots of French Imperialism in the Nineteenth Century : the Case of Lyon" ، في مجلة فرنش هيسستور ريكال ستاديز ، العدد ٦ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٧٨ إلى ٩٢ ؛ و . تومسون ، "Glasgow and Africa : Connexions and Attitudes, 1870 - 1900" ، جامعة ستراثكلود ، رسالة دكتوراة ، ١٩٧٠ .

(٧٣) س . م . أندرو ، س . كانيا - فورستتر ، "The French Colonial Party : its Composition, Aims and Influence, 1885 - 1914" ، في مجلة نيو هيسستوريكال جورنال ، العدد ١٤ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٩٩ إلى ١٢٨ .

أولاهما ، تفاؤل غير واقعى بشأن إمكانية المساواة بين الرسوم الجمركية والمحافظة على التجارة الحرة ، وهو تفاؤل كانت فرنسا تشجعه فى الوقت الذى كانت قواتها فيه تتقدم فى المناطق الداخلية ؛ ثانيتهما ، إيمان بقيمة التهدة ، أى توزيع أراضي الشعوب الأخرى بأمل تحقيق الاستقرار فى وضع غير مستقر بطبيعته . ولما كانت الحقائق ترفض أن تتغير ، مهما طال أمد إغلاق الساسة البريطانيين لعيونهم ، فإن الساسة أنفسهم هم الذين كان عليهم فى نهاية الأمر تعديل مواقفهم التقليدية تجاه الإمبراطورية . وبحلول العقد الأخير من القرن كان كل من الأحرار والمحافظين بصدد الاعتراف بأنه يلزم انتهاج سياسة أكثر فعالية إذا أريد المحافظة على أى من مجالات نفوذ بريطانيا التقليدية فى أفريقيا الغربية . وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن جوزيف تشمبرلين(*) جاء كمفاجأة غير متوقعة ، وخلق بمفرده موقفا جديدا تجاه الشؤون الإمبراطورية . وبرغم ذلك فإن بريطانيا لم يكن لديها « روفيه » خاص بها قبل أن يصبح تشمبرلين وزيرا للمستعمرات فى عام ١٨٩٥ .

وفى ذلك الوقت كانت بريطانيا قد قررت ضرورة انتهاج سياسة أكثر إيجابية ، وكان تقسيم أفريقيا الغربية يمضى قدما . وفى عام ١٨٧٩ شرعت فرنسا فى التقدم عبر السودان الغربى من السنغال ، ووصلت إلى بجاكو (على بعد ستمائة ميل إلى الداخل) فى عام ١٨٨٣ ، وإلى تمبكتو فى عام ١٨٩٣ ، وبحيرة تشاد (على بعد ألفى ميل من دكار) فى عام ١٩٠٠ . وفى الوقت

(*) جوزيف تشمبرلين . (١٨٣٦ - ١٩١٤) سياسى استعمارى بريطانى ، تولى وزارة المستعمرات فى الفترة ١٨٩٥ - ١٩٠٣ . دافع عن التوسع الاستعمارى للإمبراطورية ، وعارض حرية التجارة التقليدية . كان أخوه غير الشقيق نفيل تشمبرلين (١٨٦٩ - ١٩٤٠) رمزاً لسياسة التهدة مع المحور قبل الحرب العالمية الثانية ، ووقع ميثاق ميونخ (١٩٣٨) - المترجم .

نفسه تفرعت قوات الغزو جنوبا ، وتعمقت فى فوتا جالون (جزء من غينيا الفرنسية فيما بعد) ، وساحل العاج وداهومى ، والتقت بالقوات الفرنسية الزاحفة فى اتجاه الشمال من ساحل غينيا . ونتيجة لهذه الاستراتيجية رسمت حدود محكمة حول المستوطنات الساحلية فى غمبيا وسيراليون وليبيريا . وفى منتصف العقد التاسع من القرن قامت ألمانيا بتحريكين يفتقران نسبيا إلى الطموح ، تحرك داخل توجو (بين ساحل الذهب وداهومى) ، وتحرك داخل الكمرون (على الجناح الشرقى لدلتا النيجر) . وبمقدم منتصف العقد الأخير من القرن كانت فرنسا قد احتلت الجزء الأكبر من أفريقيا الغربية ، وتُركت لبريطانيا مهمة الدفاع عن مصلحتها الأكثر أهمية : ساحل الذهب وما أصبح يعرف بنيجيريا . أما الأولى ، كما أوضح دوميت ، فقد احتفظت بها بريطانيا أساسا نتيجة لضغوط تجارية.^(٧٤) فكوماسى ، عاصمة الأشانتي ، تم الاستيلاء عليها فى ١٨٩٦ ، وبفضل توسع آخر فى اتجاه الشمال أصبح لبريطانيا مستعمرة كبيرة الحجم . وفى حالة نيجيريا فمرة أخرى كانت هبة تجارية ناجحة فى العقد الأخير من القرن هى التى أبقت الفرنسيين بعيدا عن بلاد اليوروبا والنيجر الأدنى.^(٧٥) وكان البارز فى المنطقة الأخيرة شركة النيجر الملكية ، التى كانت تستخدم بالطريقة الكلاسيكية التى تتبعها الشركات المنشأة بقانون أسلحة إدارية ، وكذلك تجارية ، لاستبعاد منافسيها ، الإنجليز والفرنسيين على حد سواء . وبحلول عام ١٩٠٠ كان تقسيم أفريقيا الغربية قد انتهى تماما .

(٧٤) ر . ا . دوميت ، *British Official Attitudes to Economic Development on the Gold Coast, 1874 - 1905* ، جامعة لندن ، رسالة دكتوراة ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٤٩ إلى ١٨٠ .
 (٧٥) ا . ج . هويكنز ، "Economic Imperialism in West Africa : Lagos , 1880 - 92" ، فى مجلة *إيكونوميك هيسستورى ريفيو* ، العدد ٢١ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥٨٠ إلى ٦٠٦ ؛ فلتت ، Sir George Goldie ، *الفصول العاشر والحادى عشر والثانى عشر* .

ثالثاً - تفسير للإمبريالية في أفريقيا الغربية :

حدث غزو أفريقيا في فترة زمنية كانت القصر بحيث أغرت المؤرخين بالتركيز على أحداث عسكرية ودبلوماسية معينة باعتبارها أسباباً له ، كما كان هذا الغزو مؤشراً على درجة من القطيعة الجذرية مع السياسة الماضية أوحى لهم بهذا المسلك . فبعض الكتاب أكد على أهمية الأزمة المصرية في عام ١٨٨٢ ، أو على أهمية مؤتمر برلين في عامي ١٨٨٤ و ١٨٨٥ . وآخرون استرعوا الانتباه إلى ظهور شخصيات عسكرية وسياسية من نوع خاص ، رجال كانوا شديدي الحرص على أن يفعلوا ما هو أكثر من رسم سهام مفعمة بالأمل على خرائط للتقسيم . ويحضرني عدد من الأسماء : رئيس الوزراء الفرنسي فريسييه ، ووزير البحرية في وزارته الأدميرال چوريجييري ؛ وزير الدولة البريطاني لشؤون المستعمرات ، جوزيف تشمبرلين ؛ ورجال في الميدان من أمثال أرشبنار وجاليني وجولداي ولوجارد . هذه الأحداث وهؤلاء الرجال ، قاموا بلا جدال بدور ، وفي بعض الحالات بدور هام جدا ، في تحديد توقيت وطبيعة تقسيم أفريقيا الغربية ، لكن مسؤوليتهم عن إحداثه هي إلى حد كبير مماثلة لمسؤولية تعيس الحظ الأرشيديوق فرانز فرديناند ، الذي أشعل اغتياهل شرارة الحرب العالمية الأولى . والمشكلة المحورية هي توضيح الملابس التي مكنت هؤلاء الساسة والعسكريين البارزين من أن يتركوا بصمة على التاريخ ، على حين أحبط آخرون قبلهم ، رجال لا يقلون طموحا من أمثال فيدرى وجلوفر .

وقد حاولنا في هذا الفصل أن نوضح أن حل هذه المسألة يكمن في التاريخ الاقتصادي للقرن التاسع عشر . والدوافع الاقتصادية لا تشكل تحليلا كاملا للإمبريالية ، وإنما يوجد تبرير قوى للتركيز عليها هنا لأنها على وجه الإجمال قد أغفلت في الماضي . وهذا الإغفال يمكن فهمه على ضوء الهيمنة

الجارية للتفسيرات السياسية والدبلوماسية للامبريالية ، غير أن له عيباً أساسياً هو فى عدم الإلمام بكل جوانب أفريقيا الغربية . فالتجارة جاءت بالأوروبيين إلى أفريقيا فى أول الأمر ، فى القرن الخامس عشر ، والتجارة ظلت الأساس لعلاقاتهم بالقارة منذ ذلك الحين . والمهمة الملقة على عاتق المؤرخين الاقتصاديين هى أن يروا ما إذا كانت للروابط الاقتصادية صلة بالتكالب على أفريقيا ، وإذا كان الأمر كذلك فبأية طريقة .

إن ما حدث لأفريقيا كان جزءاً من مواجهة عالمية بين البلدان الآخذة فى النمو والبلدان المتخلفة فى القرن التاسع عشر ، وإن كانت طبيعة هذا التفاعل ونتيجته كانتا مختلفتين فى أجزاء العالم المختلفة . فتوسع أوروبا اقتصادى فى القرن التاسع عشر كان عميق الأثر على أفريقيا الغربية وترتب عليه زعزعة الاستقرار فيها ، لأنه غير هيكلى إنتاج الصادرات وأقحم المنطقة فى الدورة التجارية للاقتصاد الصناعى الجديد . كما أن التحالف الأفريقى - الأوروبى الذى جعل من التجارة الخارجية فى الرقيق ممارسة ممكنة ومربحة أخذ فى التحلل فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر . وبدأ جيل جديد من المنتجين والتجار الأفارقة فى التطور خارج حدود الجيوب التجارية الأجنبية القديمة ، ولكنه كان عاجزاً عن إقامة مشاركة مرضية تماماً مع التجار على الجانب الأوروبى . وفى بعض الحالات نشأت صعاب بسبب المعوقات من جانب الحكام التقليديين ، ولكن حتى عندما كانت السلطات الأهلية على استعداد للتعاون ، وحقت من ذلك قدراً من النجاح ، كانت هناك حدود للتنازلات التى كانوا على استعداد لتقديمها . وفى الوقت نفسه كان الوقت يعمل لغير صالحهم . وفى المرحلة المبكرة المزدهرة للتجارة « المشروعة » كان باستطاعة كل جانب أن يتسامح فى النقائص الاقتصادية (الحقيقية والمزعومة) للجانب الآخر ، وكان يبدو من الممكن تحقيق التكامل الاقتصادى بوسائل غير رسمية . ولكن الانخفاض

الشديد فى معدلات التبادل التجارى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر قلب التوازن المزعزع الذى كان يحافظ على العلاقة بين أوروبا وأفريقيا الغربية. فالولئك الذين كانوا على الجانب الأوروبى لم تكن لديهم إمكانيات أخرى لتحسين كفاءتهم ، وكانوا الآن يخشون أن تكون أفريقيا الغربية ، بنظامها للنقل المنتمى إلى عصر ما قبل الصناعة وبرسومها الجمركية المتعددة ، فى خطر من أن تصبح بالمعايير الدولية . مُنتجاً مرتفع التكلفة . أما من كانوا على الجانب الأفريقى فقد استقر رأيهم على أنه إذا كان التحديث يعنى السكك الحديدية ، ونهاية الرسوم الجمركية الداخلية ، وإلغاء تجارة الرقيق مهما كانت أسباب ذلك ، فإن ذلك يعنى أيضا نهاية استقلالهم السياسى . وعند هذه النقطة قروا أن يقاوموا وأن يدافعوا عن سيادتهم ، وإن كان بعض منهم ، لأسباب سبقت الإشارة إليها ، أقل حماسة فى معارضتهم للمطالب الأوروبية .

كما أن الكساد الاقتصادى الذى نقلته الدول الصناعية قد زجّ بالإنجلترا وفرنسا وألمانيا فى نزاع مع بعضها بعضا وكذلك مع الدول الأفريقية . وكان تنافسها جزئيا انعكاساً للتحويلات فى توازن القوة الاقتصادية والسياسية فى أوروبا فى أعقاب التصنيع ، وجزئيا نتيجة للمشكلات الخاصة التى نشأت خلال « الكساد الكبير » . وقد أثرت هذه المشكلات فى مجموعات المصالح فى الدول الصناعية الرئيسية ، وكذلك فى التجار الذين يمارسون نشاطهم مع الساحل الغربى . وكان المدى الذى نُجِّحت به مجموعات المصالح فى إيجاد سياسة تتفق مع مصالحها يتوقف على قوة الضغط الذى تمارسه وعلى استجابة الذين كانوا فى السلطة فى ذلك الوقت . وقد قدمت أسباب تحت كلا العنوانين لتفسير السبب فى أنه ، فى حالة أفريقيا الغربية ، كانت فرنسا هى التى أخذت المبادرة وليست بريطانيا . وهذا ويمكن أن نردّ المشكلات التى أدت إلى التقسيم إلى نشوء اقتصادات استعمارية فى النصف الأول من القرن العشرين .

والأمر متروك لبحوث مقبلة لتطوير وتحسين التحليل المقدم هنا ، وأيضا لتعديله إن دعت الضرورة . وقد كان القصد من هذا الفصل هو وضع إطار للتحليل يتضمن المتغيرات الرئيسية ، ولكن ليس وضع هذه المتغيرات - وهو ما ينبغي تأكيده - فى ترتيب ثابت للأهمية يمكن تطبيقه على كل نقطة على الساحل الغربى . فعند أحد الطرفين تستطيع أن نجد مناطق تم فيها الانتقال من تجارة الرقيق بنجاح ، كما تمت فيها المحافظة على الدخول والسيطرة على التوترات الداخلية . وفى هذه الحالات سيتطلب تفسير التقسيم إبراز الضغوط الخارجية ، مثل المطالبات التجارية (المركانتلية) والمنافسات الانجليزية الفرنسية . وعند الطرف الآخر نستطيع أن نجد حالات اتخذ فيها الحكام الأفارقة مواقف رجعية ، وبذلك فيها محاولات للمحافظة على الدخول بوسائل عدوانية ، وكانت النزاعات الداخلية فيها واضحة ومعلنة . وفى هذه الحالات سيتطلب تفسير الإمبريالية إعطاء وزن أكبر للقوى التى كانت تعمل على التفكك على الجانب الأفريقى ، وإن يكن دون إغفال للعوامل الخارجية . والإسهامات الجارية فى دراسة امبريالية القرن التاسع عشر لاتولى عادة الاعتبار اللازم للمصالح والمواقف على الجانب الأهلى من الحدود مع العالم الغربى ، أو فى تنظيم دراسات حالة محلية بطريقة تسمح بإجراء مقارنات منهجية مع أجزاء أخرى من قارات أخرى . وقد يكون الأسلوب الذى اتبع هنا ، والذى يقوم على تحديد مجموعات المصالح والتفاعل فيما بينها ، قد تثبت جدواه فى فهم القرارات التى نظمت الحدود بين الدول الصناعية والعالم الثالث فى القرن التاسع عشر .

الفصل الخامس

نموذج اقتصادى للاستعمار

لم يعد ينظر إلى العصر الاستعماري باعتباره الجوهر الوحيد لتاريخ أفريقيا ، وهناك أسباب كثيرة للاعتقاد بأن الأثر الاقتصادي للحكم الاستعماري نفسه كان أقل مأسوية وأقل شيوعا مما كان يفترض ذات يوم . وقد انقضى أكثر قليلا من نصف قرن ما بين نهاية تقسيم أفريقيا الغربية وبداية الاستقلال . وكانت السنوات الخمس عشرة الأولى من هذه الفترة مكرسة لتطبيب خاطر شعوب مستعصية . أما السنوات الخمس عشرة الأخيرة فقد استنفدت في محاولة التصدي للقومية الأفريقية ، وتزودنا السنوات بين هذه الفترة وتلك بوفرة من الشواهد على سطحية الحكم الاستعماري وطبيعته العابرة غير الدائمة ، حتى على الرغم من أن هذه السنوات كانت هي الوقت الذي كان الحكام أنفسهم يعتقدون فيه أن سيطرتهم الأبوية ستظل دون اعتراض لعدة قرون .

وعلى الرغم من ذلك فما زال يوجد مبرر قوى لأن نخصّ العصر الاستعماري بمعالجة منفصلة على أسس اقتصادية ، إلى جانب الأسس السياسية الأكثر وضوحا ، بصرف النظر عن الضرورة التنظيمية لإفراد حيز يكفى لأن نعالج بصورة ملائمة المقدار الهائل الذي ولّدت هذه الفترة من وصف وتحليل ومناقشات . ومن الناحية الجوهرية كان الاستعمار ، مُعبراً عنه من زاوية الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة ، علامة على بداية حقبة جديدة ، وبوجه عام حقبة توسعية ، في تطور اقتصاد السوق الحديث : وكان إنجازه الرئيسي هو إزالة القيود التي عرقلت تطور قطاع التصدير في القرن التاسع عشر . وبطبيعة الحال كانت للاقتصاد الاستعماري أيضا حدوده من حيث ما يكمن فيه من

قصور ، وما أثاره من توقعات ، لكنه بدا عاجزا عن تحقيقها . ومع تقدم الفترة الاستعمارية ظهرت أوجه القصور في أعين المشاركين الأفارقة وعدد متزايد من المراقبين الأجانب المتعاطفين ، وتجاوزت المزايا ، وبدأت التوقعات تجد تعبيراً سياسياً عنها . غير أن الاقتصاد الاستعماري لم يكن اقتصاداً ثابتاً لا يتبدل ، وبدأ يكتسب سمات جديدة هامة (منها بوجه خاص قطاع عام قوى وصناعات تحويلية حديثة) قبل وقت قصير من مقدم الاستقلال في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٠ . وتعد بداية هذه الحقبة الجديدة والتي لم تكتمل بعد في التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية (وعلاقتها بعملية إنهاء الاستعمار) نقطة ختامية مناسبة لهذه الدراسة .

ومقصد هذا الفصل هو تقديم وجهة نظر شاملة وموجزة لتطور الاقتصادات الاستعمارية في أفريقيا الغربية فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٦٠ . وسنقدم فيه أولاً نموذجاً اقتصادياً للاستعمار يرمي إلى التوسع في التحليل الذي بدأناه في الفصل الرابع الذي تناول نهوض التجارة المشروعة من زاوية نظرية السلع الأساسية ، وبعد ذلك سنوجز الأساس الإحصائي لإعداد رسوم بيانية عن تطورات اقتصاد التصدير . والغرض من هذا النهج هو توفير نقاط أساس تحليلية وكرونولوجية للمناقشة التفصيلية التي تلي ذلك في الفصلين السادس والسابع .^(١)

(١) ننصح الطلاب الذين يحتاجون إلى نص اقتصادي تفسيري لمصاحبة هذا الفصل والفصلين التاليين بالرجوع إلى كتاب هـ.و. أورد ، أ. ليفينجستون ، *An Introduction to West African Economics* ، ١٩٦٩ .

أولاً - الاقتصاد المفتوح والاقتصاد المغلق

الإطار التحليلي المطبق هنا مشتق من نموذج صاغه الأستاذ دادلي سيرز ، أعد أصلاً فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية .^(٢) ويرى سيرز أن البلدان التي تعتمد صادراتها بشدة على المنتجات الأولية يمكن وضعها في واحدة من فئتين تعرفان بالاقتصادين «المفتوح» و «المغلق» . وقد بدأ الاقتصاد المفتوح في الظهور في أفريقيا الغربية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، واستكمل تطوره في النصف الأول من القرن العشرين . وقبل دراسة القسّمات الهيكلية الرئيسية لهذا النمط من الاقتصاد ينبغي أن توضع نصب العين ثلاث نقاط تمهيدية . أولاًها أن مفهومى الاقتصاد المفتوح والاقتصاد المغلق هما مفهومان مثاليان يقتربان من الواقع ولكنهما ليسا مطابقين له . وسندخل في المناقشة التالية بعض التعديلات العامة ، كما سنبدى في الفصلين التاليين تحفظات محددة . ثانيتهما ، كان سيرز مهتماً في المقام الأول يبحث الانتقال إلى اقتصاد مغلق . وتلك مرحلة من التطور لم تحدث في أفريقيا الغربية إلى قرابة وقت الاستقلال ، بل إنها عندئذ لم تحدث إلا في بلدان قليلة . وسوف نستخدم في التفسير المقدم هنا مفهوم الاقتصاد المفتوح لتحليل الفترة الاستعمارية بكاملها لا سنواتها الأخيرة فقط . ثالثها ، أن اهتمام سيرز كان منصرفاً كله تقريباً إلى قطاع التصدير ، وهذا الموضوع سنتابعه أيضاً في الفصل السادس من هذا الكتاب . ولكننا سنتوسع في هذا التحليل في الفصل السابع ليأخذ في الاعتبار الأنشطة الاقتصادية الداخلية . ومن المأمول أن تساعد هذه التعديلات على فهم التطور

(٢) دادلى سيرز ، "The Stages of Economic Development of a Primary Producer in the Middle of the Twentieth Century" ، فى مجلة إيكونوميك بوليتيكس أوف غانا ، العدد ٧ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٥٧ إلى ٦٩ .

التاريخى لاقتصاد أفريقيا الغربية ، دون أن يقلل ذلك من سلامة مخطط سيزر
الأصلى .

والبلدان التى تمر بالحقبة المفتوحة من التطور تتمتع بالسلمات المميزة
الأساسية التالية . (٣) أولها أنها تُصدّر مجالا محدودا من المنتجات الزراعية
والمعدنية مقابل مجموعة متنوعة من المصنوعات ، وأساسا السلع الاستهلاكية .
ثانيها أن المصالح الأجنبية تسيطر عادة على قطاع أو أكثر من قطاعات الاقتصاد .
وفى أفريقيا الغربية كانت هذه السيطرة ملحوظة بوجه خاص فى التجارة عبر
البحار (ولكن ليس فى التجارة الداخلية) . ثالثها أن الدول الصناعية الرئيسية
تستطيع ممارسة نفوذ كبير على السياسة الاقتصادية ، وفى حالة المستعمرات
تستطيع التحكم فيها تماما . والغرض الرئيسى للسياسة الأجنبية هو المساعدة
على تدفق المنتجات الأولية ، وإبقاء الباب مفتوحا أمام بيع السلع المصنّعة .
ولذا يتم الإبقاء على الرسوم الجمركية منخفضة ، برغم أنه تفرض فى بعض
أحيان مكوس وحصص تمييزية بغرض تقييد دخول السلع التى تقوم بتصنيعها
ول الصناعية المنافسة . وفيما عدا ذلك توجد قيود قليلة ، إن وجدت أصلا ،
على حجم الواردات ، دعك من الحد الذى تقرره القوة الشرائية للمستهلكين
عليين . رابعها أن الدول الاستعمارية ترمى إلى خفض التزاماتها المالية إلى
أدنى حد ، وتتوقع أن تقوم مستعمراتها بموازنة ميزانياتها دون مساعدة خارجية .
خامستها أن الاقتصاد المفتوح له نظام نقدى يكون ملحقا بالنظام النقدى للدولة
الرئيسية ، على حين تكون الترتيبات المصرفية معنية أساسا بتمويل أنشطة
لشركات الأجنبية . وهذا النظام يساعد على تنمية التجارة مع الدولة الرئيسية ،

(٣) ينبغى التأكيد على أن هذه الفقرة ، والفقرتين التاليتين لها ، تعرض تصورا شكليا لحالة
مثالية ، وليس وصفا لواقع تاريخى .

دون تورط تلك الدولة فى أية مسؤوليات نقدية تجاه مستعمراتها أو أى شريك تجارى تابع .

وثمة متغيران رئيسيان يحددان المعدل الطويل الأجل للنمو فى الاقتصاد المفتوح من النوع المثالى هما : حجم حصيلة الصادرات ، والمرونة الداخلية للطلب على الواردات (أى درجة استجابة الطلب على الواردات للتغيرات فى الدخل) . ذلك أن حصيلة الصادرات تشكل نسبة عالية من الدخل القومى ، وإن تكن أقل كثيرا من النسبة التى تشكلها المكاسب من الأنشطة الاقتصادية الداخلية ، كما أنها تكون عادة عرضة لتقلبات كبيرة .^(٤) وعدم الاستقرار ينشأ من ناحية عن التغيرات فى العرض التى تسببها ، عادة ، التغيرات فى المناخ والأحوال السياسية المعاكسة ،^(٥) ومن الناحية الأخرى عن العوامل التى تحكم الطلب على المنتجات الزراعية الاستوائية فى البلدان الصناعية . وبلدان أفريقيا الغربية مرغمة على قبول السعر العالمى كحقيقة مفروغ منها ، على الرغم من أنها تورّد نسبة هامة مما يدخل التجارة الدولية من الكاكاو ومنتجات النخيل والبقول السودانى . وتتأثر أسعار الكاكاو بوجه خاص بالتغيرات فى حجم المحصول ، على حين أن أسعار منتجات النخيل والبقول السودانى تتأثر بدرجة كبيرة بحقيقة أن هاتين السلعتين هما إلى حد ما سلعتان بديلتان ، ولذا تعتبر كلا منهما منافسة للأخرى (ومنافسة لسلعتين بديلتين أخريين هما الزيوت والدهون) فى السوق العالمية . وفى الوقت نفسه فإن أسعار جميع صادرات

(٤) برغم أنه ينبغي عدم المبالغة فى درجة عدم الاستقرار الذى تعرضت له البلدان المتخلفة . انظر ، چاجدش باجواتى ، *The Economics of Underdeveloped Countries* ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٥٨ إلى ٦٤ .

(٥) أكد الأسدير ماكين أهمية التغيرات على جانب العرض ، *Export Instability and Economic Development* : ١٩٦٦ .

أفريقيا الغربية الزراعية تعكس التغيرات فى مستويات الدخل فى البلدان الصناعية ، كما تحددها الحالة العامة للنشاط الاقتصادى . ذلك أن نسبة كبيرة من الدخل الذى يستخلصه المنتجون من الصادرات تنفق على سلع استهلاكية مستوردة . كما أن الطلب على الواردات يتجه لأسباب رئيسية ثلاثة إلى أن يكون ذا مرونة دخلية عالية . أولها أنه كلما ارتفع الدخل ارتفعت نسبة الزيادة التى تنفق على المصنوعات ، على حين أن الزيادة التى تنفق على الغذاء تتعرض لانخفاض نسبي . ^(٦) ثانيها ، أن أذواق المستهلكين فى المناطق المستوردة الرئيسية تتأثر إلى حد كبير بالمعايير التى يحددها الإعلان ، والأفارقة الذين أصبحوا غربى السمة والثقافة ، وتحددها الجالية الأجنبية . ثالثها ، أن السلع المصنعة يتعين استيرادها لأن الاقتصاد المفتوح ليس لديه كثير من الصناعات الحديثة الخاصة به .

وهكذا فإن الاقتصاد المفتوح يستجيب بسهولة للمؤثرات الخارجية . فآية زيادة أو أى نقصان فى مكاسب التصدير سيكون مصحوبا بحركة موازية تقريبا فى الإنفاق على الواردات الاستهلاكية لأن التغيرات الكمية تحدث بسهولة ، ولكن التحول الهيكلى النوعى يكون أشد صعوبة بكثير . وتتعرض دائرية النظام بالقيود التى يفرضها على حجم الاستثمار مستوى مكاسب التصدير ، واتجاه رأس المال إلى التسرب إلى الخارج ، والطبيعة الحذرة لسياسة الإقراض المصرفى ، وما درج عليه الاستعمار من المحافظة على ميزانية متوازنة ، والموقف المحافظ من جانب الشركات الأجنبية الكبيرة . وتميل الاستثمارات القليلة التى توجد

(٦) من أجل الاطلاع على دراسة إستقصائية محددة لهذا الاتجاه ، انظر ، روزينا لاسون ، "Engel's Law and its Application to Ghana" ، فى مجلة إيكونوميك بوليتيكس أوف غانا ، العدد ٥ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٤ إلى ٤٦ .

فى اقتصاد مفتوح ، إلى أن تتجه إلى قطاع التصدير القائم أكثر من توجيهها نحو مشروعات جديدة خارج هذا القطاع .

وعلى الرغم من أن سيرر لم يكن معنياً فى مقاله الأصى بتحرى التغيرات الممكنة فى أنواع الاقتصاد المفتوح ، فإنه من الهام بالنسبة لدراستنا الحالية الاعتراف بأنه يمكن تحديد فروق معينة ، وبأن هذه الفروق ضرورية للتوصل إلى فهم أكثر دقة للطريقة التى يعمل بها نوع بعينه من الاقتصاد المفتوح . وثمة فرق واضح هو ذلك الموجود بين الاقتصادات التى يكون لإنتاج التصدير فيها أساس محلى ، كما كانت الحال فى أفريقيا الغربية والهند وبورما خلال فترة الاستعمار ، وتلك التى تهيم على قطاع التصدير فيها مؤسسات أجنبية لاستخراج المعادن والمزارع التجارية ، كما فى أجزاء من أفريقيا الوسطى والشرقية ، وفى جنوب شرق آسيا .^(٧) وهذا الفرق يتفق تقريباً مع التمييز الذى أجراه هانكوك بين حدود التجار والمستوطنين ، برغم أنه ينبغى تذكر أن الإنتاج للتصدير يمكن أن تسيطر عليه المصالح الأجنبية ، كما فى الكنفو ، دون ارتباط بالضرورة باستيطان أبيض واسع النطاق . وتتكشف هاتان الفئتان للاقتصاد المفتوح عن اختلاف ملحوظ فى حجم وحدات الإنتاج ، وفى مصادر رأس المال ، وفى درجة تعقيد التكنولوجيا ، وفى عدد المستخدمين فى قطاع

(٧) ثمة دراستان ممتازتان لأفريقيا الشرقية ، لهما قيمة لا تقدر بالنسبة لأغراض المقارنة ، هما : سيريل إيرليتش ، "The Uganda Economy, 1903 - 1945" ؛ س.س. ريجلى ، "Kenya : the Patterns of Economic Life, 1902 - 1945" . وقد وردت هاتان الدراستان فى العمل الجماعى الذى أعده فينسنت هارلو ، أ.م. تشيلفر ، **History of East Africa** ، الجزء الثانى ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٣٩٥ إلى ٤٧٥ و ٢٠٩ إلى ٢٦٤ على التوالى .

التصدير ، وفى توزيع حصيلة الصادرات .^(٨) وقبل كل شئ فإن قدرة الفئتين على توليد فرص عمل إنتاجية إضافية فى الاقتصاد المحلى ليست واحدة بأية حال . ففى أفريقيا الغربية ، حيث كان الاقتصاد «الفلاحى» يسيطر على قطاع التصدير ، كان مضاعف التجارة الخارجية أقوى ، والقدرة على التغيير الهيكلى أكبر ، منهما فى بعض أجزاء العالم الأخرى ، التى تطور فيها الاقتصاد الكلاسيكى «الحيس» .^(٩) وهذا الفرق الاقتصادى بين الاقتصاد الفلاحى واقتصاد المزارع التجارية هو على درجة من العمق تكفى لأن تكون له نتائج اجتماعية وسياسية عميقة الأثر . ونورد مثالا : بما أنه لم يكن يوجد فى أفريقيا الغربية فى أى وقت إلا ١٣٠ ألف أوروبى عابر على الأكثر ، فإن النزاع العرقى كان عند أدنى حد . وبالمقارنة مع أجزاء كثيرة أخرى من العالم فإن الصراع السياسى الذى نشأ قرب ختام العصر الاستعمارى كان على وجه الإجمال منظما وتدرجيا . وعلى خلاف روديسيا لم يكن هناك أى تحرك للإبقاء على نييجيريا بيضاء . والدراية بهذه الفروق لابد أن تؤثر فى تقييم الحكم الأجنبى فى العالم المتخلف وأن تلقى بشكوك جدية على الحكمة من المحاولة الرامية إلى التعميم فيما يتعلق بأضرار ومنافع الاستعمار دون إشارة محددة إلى المنطقة المعنية . وهكذا فإن التساؤل عن السبب فى أن حدود التجار ، وليست حدود المستوطنين ، هى التى هيمنت على أفريقيا الغربية ، ليس مجرد قضية نظرية . وسنجرى فى الفصل السادس إعادة تقييم للمشكلة .

(٨) من أجل الاطلاع على عرض مبكر لهذه الفروق ، انظر ، هـ.و. سينجر ، "The Distribution of Gains Between Investing and Borrowing Countries" ، فى مجلة أمريكان إيكونوميك ريفيو ، العدد ٤٠ ، ١٩٥٠ ، الصفحات ٤٧٣ إلى ٤٨٥ . وللإطلاع على مسح أوسع وأحدث ، انظر ، هلامينت ، The Economics of the Developing Countries ، ١٩٦٤ ، الفصلين الثالث والرابع .
(٩) يتضمن الفصل السابع تطويراً لهذه الفكرة .

أما الاقتصادات المغلقة ، برغم أنها مازالت تعتمد على صادرات المنتجات الأولية ، فإنها تتميز - حسبما يوحى إسمها - بتطبيق تدابير تستهدف تقليل اعتمادها على المؤثرات الخارجية ، والمساعدة على التنوع . ففي المقام الأول يتم إخضاع السيطرة الأجنبية على بعض قطاعات الاقتصاد لتنظيمات مختلفة الأنواع ، تتراوح من الضوابط على تصدير الأرباح إلى التأمين ، بل حتى إلى الطرد . ثانيا ، برغم أن المصالح الخارجية ربما مازالت تمارس الضغط على الحكومة ، فإن السياسة الاقتصادية تكون بثبات أكثر في أيدي السلطات الأهلية . وينعكس الاستقلال المتزايد في فرض ضوابط على أسعار الصرف تستهدف وقف تسرب رأس المال عبر البحار ، وفي تطبيق قيود على الاستيراد غايتها تشجيع النشاط الصناعي المحلي ، وخدمات غير العوامل (*) (الخدمات الأخرى غير خدمات عوامل الإنتاج) . ثالثا ، يكون للاقتصادات المغلقة عادة نظامها النقدي الخاص وعلى رأسه بنك مركزي . ويعنى ذلك أن عرض النقود يمكن زيادته دون حاجة إلى أن يتم قبل كل شئ تدبير مقدار مكافئ من العملات الأجنبية ، وأنه يمكن انتهاج سياسة مضادة للدورة لتخفيف آثار الفترات القصبوى للرخاء والكساد ، وأنه يمكن استخدام تقنيات تمويل العجز لأغراض التنمية .

وقد جاء الانتقال إلى الاقتصاد المغلق في أفريقيا الغربية في أعقاب بلوغ الاستقلال السياسى في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٦٠ ، برغم أنه لم يكن باستطاعة البلدان جميعا إغلاق اقتصاداتها المفتوحة ، وأن بعض هذه البلدان لم تكن معنية بأن تفعل ذلك . وينبغى عند هذه النقطة تقديم تعليقات على عملية

(*) Non - Factor Services : وهذه الترجمة مأخوذة من قاموس دكتور زكريا نصر ، The Dictionary of Economies and Commerce - المترجم .

الانتقال . أولهما أن الاستقلال السياسى لم يكن فى حد ذاته وثيق الارتباط
 بمرحلة بعينها فى تطور الاقتصاد المفتوح . وسنحاول فى الفصل السابع أن نبين
 أن الباعث على الحركة من أجل الاستقلال السياسى وتوقيتها كانا مرتبطين
 بعجز النظام الاستعمارى عن الوفاء بالمطالب التى أقيت على عاتقه . ومن الهام
 التأكيد على أن هذا الإخفاق لم يحدث لمجرد أن الاقتصاد المفتوح كان جامدا
 وغير مستجيب ، برغم ما يمكن أن يكون لوجهة النظر هذه من قبول . على
 النقيض ، فإن الصورة الأخرى لهذا الاقتصاد التى شهدتها أفريقيا الغربية أثبتت
 بعض القدرة على زيادة الدخول وتمويل التنوع ، وبخاصة فى الفترة التى
 أعقبت الحرب العالمية الثانية . وقد كانت المشكلة إلى حد ما هى أن التوقعات
 الأفريقية كانت تزداد بسرعة يتعذر معها أن يواصل النظام الاستعمارى احتواءها ،
 مهما تكن سماته . ثانيهما ، أن تاريخ أفريقيا الغربية منذ الاستقلال قد برهن
 على أن الاقتصاد المغلق ليس بالضرورة وسيلة للتقدم الاقتصادى . إذ أن
 الاقتصاد المغلق يجلب إمكانيات جديدة ، ولكن مع هذه الإمكانيات تأتى
 أخطار جديدة : فضوابط الصرف الأجنبى يمكن أن تكون عامل تثبيط
 للاستثمار ؛ والقيود على الواردات ، المقترنة باتباع نظام نقدى مستقل ، يمكن
 أن تؤدى إلى نقص السلع الاستهلاكية وإلى التضخم ؛ والضغط السياسى من
 أجل التنمية يمكن أن تدفع الحكام الجدد إلى تقديم تنازلات فى صورة أجور
 ووظائف وتعاقبات ، يمكن أن تؤدى بدورها إلى ديون خارجية وانعدام كفاءة
 فى الداخل . (١٠)

(١٠) توجد دراسة حالة هامة لهذه الاتجاهات فى ، نوجلاس ريمر ، "The Crisis in the Ghana Economy" ، فى مجلة جورنال أوف مولين أفريكان ستاينز ، العدد ٤ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٧ إلى ٣٢ .

ثانيا - أداء الاقتصاد المفتوح ، ١٩٠٠ - ١٩٦٠

سنوجز هنا تاريخ الاقتصاد المفتوح في أفريقيا الغربية باستعراض البيانات الإحصائية الخاصة بقيمة التجارة عبر البحار وحجمها ، واتجاه التجارة ، وطبيعة الصادرات والواردات الرئيسية ، والموقع الجغرافي لقطاع التصدير ، ومعدلات التبادل التجارى . وهذه الأرقام عرضة لهامش واسع من الخطأ ، وتلك فى الحقيقة هى حال جميع الإحصاءات المتعلقة بالعالم المتخلف . وعلى الرغم من ذلك فإنها تعد مرشداً لا غنى عنه إلى التاريخ الاقتصادى الحديث لأفريقيا الغربية ، كما أنه فضلا عن ذلك مرشد ليس متاحا بسهولة فى أية مطبوعات ثانوية . وكل ما نحاوله هنا هو تقديم وجهة نظر موجزة ؛ ومن المأمول ألا يتوانى غيرى من المؤرخين الاقتصاديين عن بحث المصادر الأولية ذات الصلة بمزيد من التفصيل .^(١١)

ومن الواضح أنه كان هناك نمو هام فى قيمة وحجم التجارة عبر البحار ، وأن فترة الحكم الاستعمارى أعطت دفعة قوية لاقتصاد كان آخذا بالفعل فى التوسع ، كما ذكرنا فى الفصل الرابع ، ولكن يبدو أنه وصل إلى ذروته فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . غير أنه ليس من اليسير قياس التغيرات فى القيمة الحقيقية للتجارة . فالأرقام التى يوردها المؤرخون عادة لا تضع فى اعتبارها الانخفاض فى قيمة الجنيه الاسترلى والفرنك الفرنسى فى القرن العشرين ، لاسيما بعد عام ١٩١٤ . وإذا ما أجريت بعض التعديلات التقريبية على القيم غير المصححة للنقود المسجلة فى المصادر الأولية ، عندئذ يبدو أن تجارة أفريقيا الغربية عبر البحار قد زادت من الناحية الحقيقية قرابة خمس عشرة

(١١) البيئة التالية مأخوذة من مطبوعات مجلس التجارة ، وعصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، التى ترد تفاصيلها فى ثبت المراجع فى نهاية الكتاب .

مرة فيما بين الفترتين ١٩٠٦ - ١٩١٠ و ١٩٥٥ - ١٩٥٩ . وقد كان معدل التوسع ، برغم أنه غير مستوٍ ، سريعاً بالتأكيد ، إذ كان أكبر بحوالى أربع مرّات مما كان عليه فى الفترة السابقة ذات الطول المماثل فيما بين الفترتين ١٨٥٠ - ١٨٥٥ و ١٩٠١ - ١٩٠٥ . واتجهت الواردات إلى سلوك الطريق الذى اتخذته الصادرات خلال الجزء الأكبر من العصر الاستعماري . وكان العجز من الأمور الممكن قبولها فى الميزان التجارى المنظور ، وكاد أن يكون القاعدة فى أفريقيا الغربية الفرنسية بعد عام ١٩٢٥ . وكان هذا العجز صغيراً حتى عام ١٩٤٥ ، ويعالج بتحويلات رأسمالية من عواصم الدول الاستعمارية ، بحيث كان هناك فائض فى ميزان المدفوعات الإجمالى . غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت العلاقة واهية للغاية بين القيم المنظورة للواردات والصادرات ، وأخذت الواردات تتجاوز الصادرات بمقدار كبير ، ^(١٢) وهو أمر أمكن حدوئه بفصل زيادة المعونة الرأسمالية المقدمة من مصادر خارجية ، والإنفاق من الاحتياطات التى تكونت فى العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين . ويبين التغير فى ميزان المدفوعات أن الاقتصاد المفتوح لم يعد يعمل فى أكثر صوره نقاءً .

وقد زاد حجم التجارة عبر البحار حوالى عشر مرات فيما بين الفترتين ١٩٠٦ - ١٩١٠ و ١٩٥٥ - ١٩٥٩ . وكان من الزيادات غير العادية الزيادة فى صادرات ساحل العاج من الكاكاو التى ارتفعت من بضع مئات من الأطنان فى السنة فى العقد الأخير فى القرن الماضى إلى ٣٠٥ آلاف طن فى ١٩٣٦/١٩٣٧ ، وهو رقم لم تتجاوزه حتى ١٩٥٩/١٩٦٠ ، وكذلك الزيادة

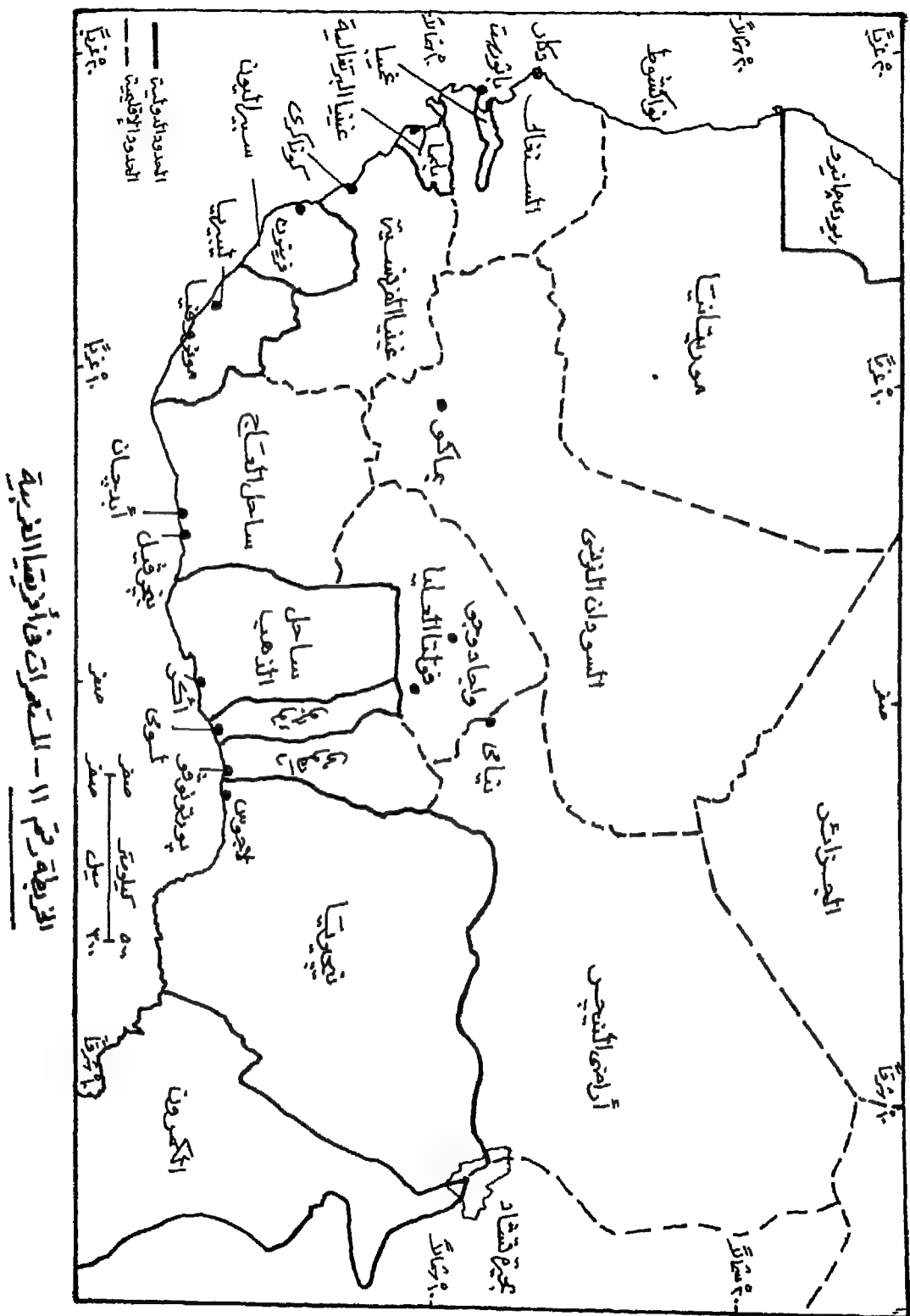
(١٢) وذلك بعد عام ١٩٤٥ فى حالة أفريقيا الغربية الفرنسية ، وبعد عام ١٩٥٥ فى حالة المناطق البريطانية .

فى صادرات السنغال من منتجات الفول السودانى التى بلغت فى المتوسط حوالى ٥٠ ألف طن فى العقد الأخير من القرن الماضى ، ووصلت إلى ذروة مقدارها ٧٢٣ ألف طن فى عام ١٩٣٧ . وحتى حوالى عام ١٩٤٥ كانت الواردات والصادرات تتجهان إلى التحرك معا من حيث الحجم ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية كانت الواردات على وجه الإجمال أكبر من الصادرات ، كما يوضح الرسم البيانى ، فيما يتعلق بأفريقيا الغربية الفرنسية . وهذا الاتجاه كان نتيجة لتغير فى تركيب تجارة الواردات بحيث تشتمل على نسبة أكبر من السلع الرأسمالية الثقيلة وما يتعلق بها ، مثل الأسمت والنفط .

وليس من اليسير إجراء تقييم دقيق للاتجاهات فى مسار التجارة عبر البحار ، ومرجع ذلك فى الأساس هو صعوبة حساب إعادة التصدير . غير أنه يمكن القول بوجه عام إن تجارة المستعمرات كانت تزداد توجّها نحو الدولة الحاكمة فى الفترة التى أعقبت التقسيم ، برغم أنه فى نظر المتشددى من أنصار مذهب الحماية والداعين إلى التجارة العادلة لم تكن النتائج المباشرة مرضية تماما .

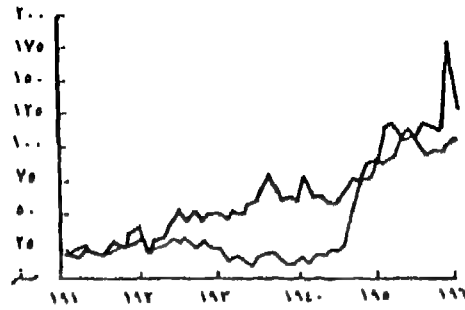
فى عام ١٨٩٨ كان حوالى ٤٠ فى المائة من مجموع تجارة أفريقيا الغربية الفرنسية يمارس مع فرنسا . وبحلول عام ١٩٣٠ كان هذا الرقم قد قفز إلى حوالى ٥٠ فى المائة ، وذلك أساسا نتيجة لتوسع صناعة الفول السودانى السنغالية التى كان يسيطر عليها التجار الفرنسيون والأسواق الفرنسية . وظلت فرنسا أيضا أهم شريك تجارى لغمبيا ، المستعمرة البريطانية الصغيرة الحجم ، ومرة أخرى لأنها كانت تشتري من الناحية الفعلية كل محصولها من الفول السودانى . غير أن فرنسا لم يكن لها فى بعض مستعمراتها ذاتها ، مثل غينيا

(١٣) يوضح الرسم البيانى ١ توسع الصادرات من نيجيريا التى تعتبر منتجاتها بوجه عام ممثلة لأفريقيا فى مجموعها .



وساحل العاج وداهومى ، سوى حصة ضئيلة فى مجموع التجارة . ولم تنعزز الروابط التجارية بدرجة كبيرة بين فرنسا ومستعمراتها فى أفريقيا الغربية فى مجموعها إلا فى العقد الرابع من القرن الحالى ، مع تطبيق تدابير حمائية . ففسيما بين عامى ١٩٣٥ و ١٩٦٠ كان حوالى ٧٥ فى المائة من مجموع تجارة أفريقيا الغربية الفرنسية يمارس مع فرنسا . وكانت هذه الزيادة ملحوظة بوجه خاص فى حالة الصادرات إلى أفريقيا الغربية ، وكانت تتم على حساب بريطانيا وغيرها من البلدان فى منطقة الاسترلىنى .

وبعد عام ١٩٠٠ على وجه التقريب كانت بريطانيا تمارس مع مستعمراتها الأفريقية الغربية تجارة أكثر من تلك التى تمارسها مع الأنحاء الأخرى فى ذلك الجزء من القارة . وكان هذا الانحياز يتعارض مع الوضع فى القرن الماضى ، برغم أنه ينبغى بطبيعة الحال تذكر أن حجم هذه المستعمرات قد زاد نتيجة لتقسيم أفريقيا . ففى عامى ١٩٠٠ و ١٩٣٠ أمدت بريطانيا أفريقيا الغربية البريطانية بحوالى ٧٥ فى المائة من وارداتها ، وتلقت ما يقرب من ٥٠ فى المائة من صادراتها . وكان لا يزال هناك متسع لدول تجارية أخرى داخل الامبراطورية البريطانية : فالشركات الألمانية بوجه خاص استفادت من الفرص التى أتاحها توسع الحكم البريطانى فى أفريقيا الغربية ، لا سيما من خلال سيطرتها على تجارة لب النخيل . وعلى الرغم من أن هذه الشركات قد طردت من المستعمرات البريطانية خلال الحربين العالميتين ، فقد أظهرت مرونة ملحوظة فى إعادة توطيد أقدامها بعد ذلك . كما أن فرض الحصص فى العقد الرابع من القرن الحالى ساعد بريطانيا على الاحتفاظ بحصتها فى تجارة الواردات إلى أفريقيا الغربية ، كذلك قضت الحرب العالمية الثانية بصورة فعالة على المنافسين فى تجارة الصادرات ، وكان نتيجة ذلك أن باتت بريطانيا ، على غرار فرنسا ،



الـحـجـم —————

السـمـر —————

الرسم البياني ١ - نيجيريا : مؤشرا لحجم الصادرات وسعرها ، ١٩٦٠ - ١٩١١
(سنة الأساس ١٩٥٣ = ١٠٠)

(المصدر : ج. ك. هيلينر ، *Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria* ، هوموود ، إلينوي ، ١٩٦٦ ، الجدول ٨ - ٢ - IV ، الصفحتان ٤٩٤ و ٤٩٥ .)



الصادرات —————

الواردات —————

الرسم البياني ٢ - أفريقيا الغربية الفرنسية : مؤشرا حجم التجارة فيما وراء البحار ، ١٩٥٥ - ١٩٢٥ .
(سنة الأساس ١٩٤٩ = ١٠٠)

(المصدر : ج. ج. بوكين ، *Les relations économiques extérieures des Pays d'Afrique* ، باريس ، ١٩٥٧ ، الجدول IV و V ، الصفحتان ٢٤ و ٢٧ .)

تستحوذ في عام ١٩٤٥ على قرابة ثلاثة أرباع مجموع تجارة مستعمراتها في أفريقيا الغربية . غير أن سيطرتها ، على خلاف فرنسا ، أخذت تضعف في أواخر العقد الخامس من هذا القرن ، فمع مقدم عام ١٩٦٠ كانت مسؤولة فقط عن حوالى نصف واردات ممتلكاتها في أفريقيا الغربية ونصف صادراتها ومن المفيد أن نلاحظ أنه في تجارة الواردات كان المستفيد الرئيسى من تدهور بريطانيا هو اليابان ، البلد الذى كان خطره التنافسى على صناعة النسيج فى لانكشير دافعا هاما لإدخال نظام الحصص قبل الحرب العالمية الثانية .

وكان نمو قطاع التصدير يقوم أساسا على المنتجات الزراعية ومنتجات الغابات ، التى غالبيتها إما سلع أساسية مألوفة ، مثل زيت النخيل ولب النخيل والفاول السودانى ، أو منتجات أدخلت على سبيل التجربة قبل توسع الحكم الأوروبى ، مثل الكاكاو والبن . وكانت هناك بضعة استثناءات ، مثل الصادرات المعدنية من سيراليون ، ولكنها استثناءات تؤكد القاعدة ولا تنفيها . وفى رأينا أن التركيب النوعى للصادرات يدعم الحجة التى طرحناها فى الفصل السابق والتى مفادها أن الغرض الرئيسى للحكم الاستعمارى كان الإسراع بعملية تغيير اقتصادى كانت ماضية فى طريقها بالفعل . والحقيقة أنه بالنسبة لبعض المستعمرات ، وبخاصة غمبيا وداهومى ، يمكن القول إن عصر التجارة المشروعة ظل من الناحية الفعلية على قيد الحياة دون أن يمس طوال الفترة الاستعمارية ! بل إنه حتى فى ليبيريا ، البلد المستقل الوحيد فى أفريقيا الغربية ، لم يطرأ أى اضطراب على نمط القرن التاسع عشر فى التجارة حتى العقد الخامس من القرن الحالى ، عندما أصبح المطاط يسيطر على قائمة الصادرات . وما تحقق من تنوع فى الصادرات كان تأثيره على المساحة الشاسعة لـ «اتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية» ، أقل عمقا من تأثيره على المستعمرات البريطانية الرئيسية الثلاث ، وجاء متأخرا عنه فى التاريخ .

ففى النصف الأول من الفترة الاستعمارية (١٩٠٠ - ١٩٣٠) كان حوالى ثلاثة أرباع قيمة جميع الصادرات عبر البحار من أفريقيا الغربية الفرنسية مستمدا من الفول السودانى (٥٠ إلى ٦٠ فى المائة) ، الذى كان يزرع فى السنغال ، ومن منتجات النخيل (١٥ إلى ٢٠ فى المائة) ، التى كانت تحبىء أساسا من داهومى . وقد تعرضت هاتان السلعتان للتصديرينتان لانخفاض نسبى فى النصف الثانى من الفترة (١٩٣٠ - ١٩٦٠) ، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية . وفى العقد السادس من القرن الحالى كان الفول السودانى وزيت الفول السودانى مازالا يمثلان قرابة ٣٠ فى المائة من مجموع الصادرات ، ولكن منتجات النخيل هبطت إلى حوالى ٥ فى المائة . وكان هذا التدهور نتيجة لتوسع صادرات البن والكافور من ساحل العاج . ولم يكن لإنتاج البن أهمية كبيرة قبل الحرب العالمية الثانية ، ولكنه تطور سريعا بعد عام ١٩٤٦ ، وفى العقد السادس كان يمثل ما بين ٢٥ و ٣٠ فى المائة من جميع الصادرات من «الاتحاد» . أما صادرات الكافور فكانت تزداد بسرعة أقل ، وارتفعت من حوالى ١٠ فى المائة إلى حوالى ١٥ فى المائة من المجموع خلال الفترة نفسها . وفى وقت الاستقلال فى عام ١٩٦٠ كانت السلعتان الأساسيتان الأقدم عهدا والسلعتان الأساسيتان الأحدث عهدا تمثل معا قرابة ٧٥ فى المائة من جميع الصادرات . ولم يكن للصادرات المعدنية أهمية تذكر خلال الفترة الاستعمارية ، وفى عام ١٩٥٥ كانت مسؤولة عن ٤ فى المائة فقط من مجموع قيم الصادرات . وعلى الرغم من ذلك ، فإنه مع قرب نهاية العقد السادس كان واضحا أن المعادن ، لا سيما ركاز الحديد من موريتانيا والبوكسيت من غينيا ، يمكن أن تصبح لها أهمية متزايدة فى عصر الاستقلال .

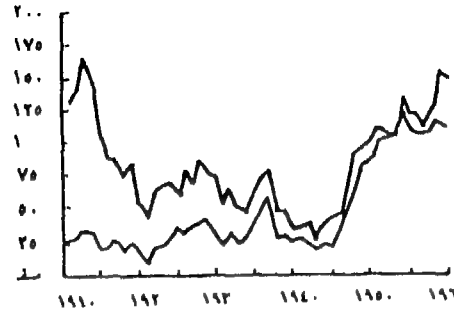
وفى أفريقيا الغربية البريطانية كانت منتجات النخيل تمثل قرابة ٥٠ فى المائة من قيمة جميع الصادرات عند بداية فترة الحكم الاستعمارى ، وهبطت إلى حوالى ٣٣ فى المائة بحلول عام ١٩٣٠ ، ثم انخفضت إلى ما يقرب من ١٥ فى المائة فى العقد السادس . وقبل عام ١٩٣٠ كان هذا الانخفاض يرجع كلية تقريبا إلى نهوض صناعة الكاكاو فى ساحل الذهب ، التى اتسعت بسرعة شديدة خلال العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، ومع اقتراب نهاية العقد الثالث كانت مسؤولة عن ٨٠ فى المائة من جميع الصادرات من المستعمرة . ومنذ ذلك الحين ظلت السيطرة للكاكاو ، برغم أن الذهب - وهو من أقدم الصادرات - تمتع بفترة انتعاش قصيرة فى العقد الرابع ، فى أعقاب ارتفاع فى سعره فى الأسواق العالمية . وثمة حدثان هامان آخران وقعا فى العقدين الثانى والثالث هما زيادة صادرات نيجيريا من الكاكاو والفول السودانى اللذين كانا يمثلان فيما بينهما حوالى ربع جميع الصادرات منها فى أواخر العقد الثالث ، على الرغم من أن منتجات النخيل كانت لا تزال تمثل نصف المجموع . وفى النصف الثانى من الفترة الاستعمارية ظلت السلعتان الجديدتان تحققان تقدما على حساب السلع الأساسية التقليدية ، وكانت نتيجة هذا التقدم أنه مع نهاية العقد السادس كان الكاكاو يمثل قرابة ٢٠ فى المائة من جميع الصادرات النيجيرية ، ويمثل الفول السودانى وزيت الفول السودانى ٢٠ فى المائة أخرى ، ومنتجات النخيل حوالى ٢٥ فى المائة . وفى سيراليون كان هناك تغير أكثر إثارة فى العقد الرابع . فمنتجات النخيل ، التى كانت حتى ذلك الحين تشكل حوالى ٧٠ فى المائة من مجموع الصادرات ، أخذت تتدهور سريعا نتيجة استغلال مناجم الماس وركاز الحديد . كما أن الصادرات المعدنية ، التى لم تكن لها قيمة تذكر فى عام ١٩٣٠ ، أصبحت تشكل ٤٥ فى المائة من مجموع

الصادرات فى عام ١٩٣٤ ، ووصلت قرب نهاية العقد إلى أكثر من ٦٠ فى المائة ، وهو رقم بلغته مرة أخرى ، بعد بعض التقلبات ، فى العقد السادس .

وقد كان للمعادن دائما أهمية فى أفريقيا الغربية البريطانية أكبر من أهميتها فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، حتى دون أن يؤخذ فى الحسبان إسهام سيراليون . وفى نهاية العقد الثالث كان القصدير يمثل حوالى ١٠ فى المائة من قيمة جميع الصادرات النيجيرية ، وكانت نسبة كل من الذهب والماس والمنجنيز فى صادرات ساحل الذهب حوالى ٥ فى المائة . وقد طرأ على جميع هذه المنتجات انخفاض طفيف مع اقتراب نهاية الفترة الاستعمارية ، ولكن اكتشاف موارد جديدة ، لا سيما النفط النيجيرى ، كان يشير إلى أنه من المؤكد أن تصبح المعادن ذات أهمية كبيرة فى الخطط المقبلة للتنمية فى البلدان الأسعد حظا .

ويقدم تركيب تجارة الواردات بعض أوجه الاستمرار والتناقضات الهامة مع عصر ما قبل الاستعمار ، برغم أنه يتعذر قياسها بدقة كبيرة لأن الفئات التى تصنّف بها الواردات كانت تتغير من وقت لآخر ، كما تتفاوت بين المستعمرات البريطانية والفرنسية .^(١٤) وكانت السلع الاستهلاكية المصنّعة لاتزال هى الواردات الرئيسية ، مثلما كانت فى القرن التاسع عشر ، كما أن المنسوجات ، وأساسا السلع القطنية ، وإن تكن تشمل نسبة متزايدة من الألياف الصناعية ، مثل الرايون ، ظلت الصنف المفرد الرئيسى ، إذ كانت تمثل حوالى ثلث قيمة

(١٤) توجد أيضا عوامل إحباط كثيرة قليلة الأهمية ستكون مألوفة لمن كانت لهم معاركهم مع الكتب الزرقاء (التي تصدر عادة تحت إشراف حكومى - المترجم) والمطبوعات المائلة . فواردات السيارات ، على سبيل المثال ، برغم أنه يسهل حسابها ، كانت تدرج أحيانا فى صورة مجموع أوزان فقط . وهذه الصيغة كانت بلا جدال تخدم غرضا غامضا لدى «إدارة الرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة» ، ولكنها تسبب المؤرخ صداعا شديدا .



———— صافي المعدل السلي للتبادل
 ——— معدل التبادل الداخلي

الرسم البياني ٣ - نيجيريا : معدل التبادل التجاري ، ١٩٦٠ - ١٩١١
 (سنة الأساس ١٩٥٣ = ١٠٠)

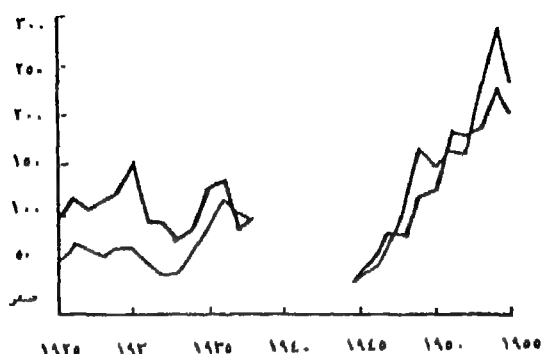
(المصدر : ج. ك. هيلينز ، *Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria* ، هومرود ، إينوي ، ١٩٦٦ ، الجدول ٦ - A - IV ، الصفحة ٥٠٠ .)



———— صافي المعدل السلي للتبادل

الرسم البياني ٤ - ساحل الذهب غانا : معدل التبادل التجاري ، ١٩٦٠ - ١٩٠٠ .
 (سنة الأساس ١٩٥٣ = ١٠٠)

(المصدر : ستيفن ه. هايمز ، *"The Political Economy of the Gold Coast and Ghana"* ،
 في العمل الجماعي الذي أعده جوستاف رانيس ، *Government and Economic Development* ،
 نيرهاغن ، ١٩٧١ ، الصفحتان ١٣٦ و ١٣٧ .)

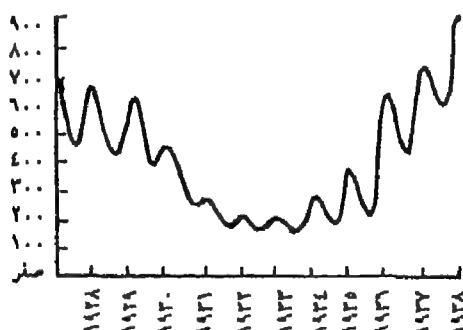


- صافي المعدل السلعي للتبادل .

- معدل التبادل الداخلي .

الرسم البياني ٥ - أفريقيا الغربية الفرنسية : معدل التبادل التجاري ، ١٩٢٥ - ١٩٥٥
(سنة الأساس ١٩٣٨ = ١٠٠)

(المصدر : ج. - ج. بوكين ، Les relations économiques extérieures des pays ، d'Afrique noire de l'union Française, 1925 - 1955 ، باريس ، ١٩٥٧ ، الصفحة ١٣٥ .)



الرسم البياني ٦ - أفريقيا الغربية الفرنسية (بما فيها توجو) : البكتوت المتداول ، ١٩٢٨ - ١٩٥٥
(مليون فرنك)

(المصدر : هوجيت دوران ، Essai sur la Conjoncture de l'Afrique noire ، باريس ، ١٩٥٧ ، الرسم البياني رقم ٢٢ ، الصفحة ١١٩ .)

مجموع واردات أفريقيا الغربية والفرنسية وحوالى ربع مجموع واردات أفريقيا الغربية البريطانية حتى الحرب العالمية الثانية . وفى الوقت نفسه فقدت سلعتان أساسيتان قديمتا العهد شهرتهما السابقة . فقد تم تقليص الواردات من المدافع والذخيرة بعد تقسيم أفريقيا ، عندما اتخذت السلطات الاستعمارية تدابير لضمان أن تظل وسائل القهر الرئيسية فى أيديها . بعد ذلك جاء انخفاض تجارة الخمر بعد الحرب العالمية الأولى . وكانت مجموعة مؤتلفة من الأسباب هى المسؤولة عن ذلك : فالعمليات العسكرية أدت إلى عزل همبورج ، المصدر الرئيسى للتوريد ، عن أسواق أفريقيا الغربية ؛ والزيادة فى تداول العملات البريطانية والفرنسية خفضت الطلب على الخمر باعتبارها أداة للتبادل ؛ واتخذت السلطات الاستعمارية فى شئ من البطء تدابير لتقييد التجارة عن طريق رفع الرسوم الجمركية ، وفرض معايير أعلى لجودة الخمر المستوردة ؛ وأصبحت أذواق المستهلكين ، بتأثير توفر تنوع أوسع من السلع ، أكثر حنكة وتجربة . (١٥)

وأخذت أصناف جديدة عديدة تظهر فى قائمة الواردات خلال الجزء المبكر من الفترة الاستعمارية . فواردات الأغذية ، لا سيما الأرز والأسماك والسكر والدقيق والملح ، بدأت فى الازدياد فى سنوات ما بين الحربين ، وبخاصة فى السنغال وساحل الذهب ونيجيريا وساحل العاج ، حيث لم يعد منتجو سلع التصدير وعمال المدن مكتفين ذاتيا ، وحيث أدى تطور قطاع التبادل عبر البحار إلى ظهور طلب على أغذية أرفع جودة وأكثر تنوعا . (١٦) وبعد الحرب العالمية

(١٥) تعتبر تجارة الخمر مجالا خصبا لبحوث أخرى ، سواء من حيث كونها عملا تجاريا ، أو موضوعا للاختلاف الإيديولوجى ، أو مسألة من مسائل السياسات الدولية .

(١٦) و. ب. مورجان ، "Food Imports of West Africa" ، فى مجلة إيكونوميك جيوغرافى ، العدد ٣٩ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٢٥١ إلى ٣٦٢ .

الثانية أسهم في هذا الاتجاه التوسع السريع في عدد الأوروبيين في أفريقيا الغربية الفرنسية (من حوالي ٣٠ ألفا في عام ١٩٤٦ إلى قرابة ١٠٠ ألف في عام ١٩٦٠) ، لأنهم كانوا المستهلكين الرئيسيين للمواد الغذائية المستوردة . ومع اقتراب الفترة الاستعمارية من نهايتها كانت السلع الاستهلاكية المصنعة ، ومن بينها المواد الغذائية ، تمثل حوالي ٦٠ في المائة من قيمة جميع واردات أفريقيا الغربية الفرنسية ، وحوالي ٤٥ في المائة في حالة أفريقيا الغربية البريطانية . غير أنه بعد الحرب العالمية الثانية أظهرت قوائم واردات المستعمرات الأكثر ثراء تحوُّلاً متزايداً نحو السلع الرأسمالية ، مثل الآلات والسيارات ، ونحو السلع شبه التامة والمواد الأولية . وكان ذلك تطوراً له دلالاته ، لأنه يشير إلى أن الاقتصاد المفتوح أخذ في العقد السادس ، في عشية الاستقلال ، يظهر علامات على التنوع .

وقد أدى هذا التطور الذي تقوده الصادرات إلى توسيع الحدود بحيث إنه بحلول عام ١٩٦٠ كانت المنطقة المشاركة مباشرة في الإنتاج من أجل السوق عبر البحار أكبر بكثير جداً مما كانت عليه في القرن التاسع عشر . وفي الوقت نفسه من الهام التأكيد على أن غالبية الصادرات كانت تؤخذ من جزء صغير من مجموع المساحة التي تغطيها أفريقيا الغربية ، وأن مساهمات المناطق المختلفة ظلت ثابتة تقريباً طوال الفترة الاستعمارية . فإفريقيا الغربية البريطانية ، على سبيل المثال ، برغم أنها لا تزيد علي ثلث حجم أفريقيا الغربية الفرنسية ، كانت تورد في المتوسط ٧٢ في المائة من قيمة مجموع صادرات أفريقيا الغربية ككل ، على حين كانت المستعمرات الفرنسية تمثل ٢٥ في المائة فقط من مجموع الصادرات . أما المناطق المتبقية (ليبيريا وغينيا البرتغالية) فكانت

صادراتها لا تتجاوز ٣ فى المائة .^(١٧) فضلا عن ذلك توجد درجة كبيرة من التركيز داخل كل الأراضى البريطانية والفرنسية . فنيجييا وساحل الذهب كانتا مسؤولتين عن ما بين ٩٠ و ٩٥ فى المائة من مجموع صادرات المستعمرات البريطانية الأربع ، وهو رقم يعادل ٣٧ فى المائة و ٢٩ فى المائة على التوالى من جميع صادرات أفريقيا الغربية . وهكذا كانت تجارة نييجيريا وحدها أشد أهمية بكثير من مجموع تجارة أفريقيا الغربية الفرنسية التى كانت مساوية تقريبا لتجارة ساحل الذهب .^(١٨) وفى أفريقيا الغربية الفرنسية نفسها كانت هناك مستعمرتان بارزتان ، هما السنغال وساحل العاج ، توردان فيما بينهما حوالى ٧٥ فى المائة من مجموع صادرات «الاتحاد» خلال الفترة الاستعمارية بأكملها . وكانت السنغال هى المركز الرئيسى فى النصف الأول من القرن العشرين ، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية توسعت التجارة الخارجية لساحل العاج بسرعة كبيرة ، مما ترتب عليه أنه بحلول العقد السادس باتت للمستعمرتين أهمية متساوية تقريبا .

كما أن أجزاء كثيرة من أفريقيا الغربية التى تقع خارج المناطق الرئيسية المنتجة لسلع التصدير كان باستطاعتها أن تشارك فى الاقتصاد الاستعمارى عن طريق توريد المدخلات الضرورية لأنشطة التصدير ، مثل الأيدى العاملة . غير أن هناك مناطق أخرى نادرا ما مستها حتى تأثيرات اقتصادية غير مباشرة ، بل إن بعضها منها ربما يكون قد عانى انخفاضا مطلقا فى مستويات المعيشة نتيجة للحكم الاستعمارى . فموريتانيا ، مثلا ، مع هبوط محصولها التصديرى

(١٧) احتل الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى المستعمرتين الألمانيةين توجو والكامرون ، وفى عام ١٩١٩ قسمت كل منهما إلى جزعين ووضعتا تحت الانتداب .

(١٨) غير أنه إذا روعيت نسبة الصادرات إلى تعداد السكان ، فعندئذ تكون ساحل الذهب على رأس جميع المستعمرات الأخرى فى أفريقيا الغربية .

الرئيسى ، وهو الصمغ ، وجدت بديلا غير تام فى تصدير مواد غذائية (أسماك ودخن وماشية) إلى السنغال . وتعتبر المنطقة حول بحيرة تشاد حالة أخرى لجزء من أفريقيا الغربية عانى الانخفاض فى نشاط تقليدى هام دون أن يحصل فى الوقت نفسه على تعويض كاف فى شكل فرص جديدة . فالبودوما ، الذين يقطنون الأراضى الواقعة جنوب بحيرة تشاد ، وصلوا فى الأصل إلى هناك دون أن تكون لديهم أية معرفة بنقل المياه ، ولكنهم استخدموا تقنيات من استعبدهم من الأهالى ، وكان باستطاعتهم عن طريق بيع الرقيق شراء قوارب الكنو الخشبية الغالية الثمن من منطقة الغابات البعيدة الواقعة إلى الجنوب . وقد مكنتهم وسيلة النقل الممتازة هذه من السيطرة على الجزء الأكبر من منطقة بحيرة تشاد . غير أن الحكم الاستعماري جلب معه نهاية تجارة الرقيق الداخلية ، وتدهور رخاء البودوما ، وأرغموا على استخدام القوارب الشراعية الصغيرة المصنوعة من البوص والأرخص ثمنا ، وهم مازالوا يستخدمونها حتى اليوم . ومثال البودوما ، الذين يجدفون قواربهم الشراعية الصغيرة المتواضعة ، ويحتون إلى الأيام الحوالى ، يعتبر تذكرة بأن توسع السوق لم يكن ظاهرة شاملة فى أفريقيا الغربية القرن العشرين .^(١٩)

ويشير تفوق أربع مستعمرات ، هى نيجيريا وساحل الذهب والسنغال وساحل العاج ، إلى درجة هامة من الاستمرار مع الماضى ، لأنها كانت جميعا مراكز للتجارة المشروعة فى القرن التاسع عشر ، ومع ذلك فإن ثلاثا منها كانت لها هيمنتها قبل ذلك فى أيام تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى . وتعد السيطرة الساحقة لنيجيريا وساحل الذهب شاهدا إضافيا على أن

(١٩) كانت خسارة البودوما هى كسب آخرين : من أجل مناقشة لنهاية تجارة الرقيق الداخلية ، انظر ، الفصل السادس ، الفرع الثانى .

البريطانيين ، فى تحالف بين الحظ وبعد النظر ، كانوا أكثر تصميمًا ، وفى الوقت نفسه أكثر مهارة ، مما يفترض عادة ، فى الدفاع عن مصالحهم فى أفريقيا الغربية فى القرن التاسع عشر . ومن المؤكد أن أى تقييم للتفوق الفرنسى يستند إلى مجرد مقارنة بين حجم الأراضى التى تحكمها كل من الدولتين الكبيرتين ، إنما هو تقييم مضلل للغاية . وأخيرا تجدر ملاحظة أنه توجد تفاوتات إقليمية هامة فى أفريقيا الغربية ، برغم عدم وجود أى ازدواج ملحوظ بين ما يسمى القطاع «التقليدى» والقطاع «الحديث» فى الاقتصاد . فالتفاوتات كانت موجودة فى فترة ما قبل الاستعمار ، ولكن الحكم الاستعماري كثيرا ما كان يبرز الفوارق الإقليمية ، بل كان يغيّرُها من حين لآخر . وفى بعض الأحيان يتم تجاهل التباينات المحلية فى الجدل حول «الفجوة المتسعة» المزعومة بين مستويات المعيشة فى الدول المتقدمة والدول المتخلفة . (٢٠)

ويكاد المسح التاريخي لمعدلات التبادل التجاري لمنتجى الصادرات فى أفريقيا الغربية أن يكون قريبا إلى أقصى حد من إعداد فيلم سينمائي عن أداء الاقتصاد المفتوح ، وذلك برغم أن النتيجة تعد بالضرورة متأرجحة وغير مكتملة بسبب فقدان بعض أجزاء الفيلم . وصافى المعدل السلعي للتبادل ، أى النسبة بين مؤشري متوسط أسعار الصادرات ومتوسط أسعار الواردات ، يقيس التغيرات فى كمية الواردات التى يمكن استخلاصها من وحدة معطاة من الصادرات . أما

(٢٠) التأكيد الموجه هنا إلى الفوارق داخل الأقاليم والبلدان (فضلا عن المقارنة الواضحة بين الوحدات القومية والاستعمارية) شبيه بالدراسات الحديثة للتاريخ الإنجليزي والأمريكي عند النقاط الحرجة من التطور الاقتصادى . انظر ، على سبيل المثال ، أ.أ. ريجلى ، **Industrial Growth and Population Change** ، كامبردج ، ١٩٦١ ؛ بوجلاس س. نورث ، **"Agriculture and Regional Economic Growth"** : فى مجلة **چورنال أوف فارم إيكونوميكس** ، العدد ٤١ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ٩٤٣ إلى ٩٥١ .

معدل التبادل الدخلى ، أى المعدل السلعى للتبادل مضروباً فى مؤشر حجم الصادرات ، فيوفر معلومات عن مجموع القوة الشرائية للواردات فى البلد المعنى .^(٢١) ولدى تقييم الاتجاهات فى معدلات التبادل التجارى ينبغى أن توضع النقاط التالية نصب العين : أولاً ، أن المؤشرات تقيس التغيرات فيما يتعلق بسنة أساس واحدة وليس المكاسب والخسائر المطلقة ؛ ثانياً ، أنها لا تأخذ فى الاعتبار التغيرات فى جودة الواردات والصادرات ؛ ثالثاً ، أنه لكون المؤشرات مشتقة من متوسطات فإنها تتجه إلى إخفاء سلوك السلع المختلفة . وفى العقد الرابع من القرن الحالى ، مثلاً ، تغير طابع تجارة الصادرات فى سيراليون ، ولكن المؤشرات المتوفرة الآن بالنسبة لأفريقيا الغربية لا تضع فى الاعتبار تماماً هذا التحول الخاص .

والمصادر الثلاثة الأساسية هى بيانات هيلينر عن نيجيريا ، الموضحة فى الرسم البيانى ٣ ؛ وأرقام هايمر بالنسبة لساحل الذهب (الرسم البيانى ٤) ؛ دراسة بوكين الهامة ، وإن تكن غير مستخدمة من الناحية الفعلية ، عن إفريقيا الغربية الفرنسية (الرسم البيانى ٥) . وبما أن تجارة نيجيريا وساحل الذهب وإفريقيا الغربية كانت تشتمل على جميع الأصناف الرئيسية فى التجارة الخارجية لإفريقيا الغربية ، فإنه يوجد ما يدعو إلى الاعتقاد بأن المؤشرات المركبة المتعلقة بهذه الأقاليم تعتبر بوجه عام ممثلة للمنطقة ككل . وفى الجزء التالى من الدراسة استكملنا المصادر الرئيسية الثلاثة بأدلة تتعلق بالفترة ١٩٠٠ - ١٩١١ ، ودراسة كوكس - جورج عن سيراليون فيما بين عامى ١٩١٤

(٢١) من أجل الاطلاع على تفسير أو فى لهذه المصطلحات ، انظر ، أورد وإيفنجستون ، An Introduction to West African Economics ، الصفحات ٣٦٣ إلى ٣٦٧ ؛ والتفسير الأكثر عمومية ، جيرالد م. ماير ، The International Economics of Development ، نيويورك ولندن ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٤١ إلى ٦٥ .

و١٩٤٥ ، وبالمادة التى استخدمها باور بشأن ساحل الذهب فيما بين عامى ١٩٣٥ و١٩٥١ ، وبالمسح الذى أجراه بيرج لاتجاهات الدخول الحقيقية فى أفريقيا الغربية من عام ١٩٣٩ إلى ١٩٦٠ . (٢٢)

وإذا أخذنا الفترة ١٩٠٠ - ١٩٦٠ ككل ، فإنه يتضح أن التقدم الاقتصادى فى العالم المتخلف كان يعتمد بدرجة كبيرة على الظروف التى تؤثر على الدول الصناعية الرئيسية . والتأثير البارز بوجه خاص فى هذا الصدد هو ما ينبغى ، من زاوية نظرية التجارة الدولية ، أن يسمى أحداثا اتفاقية ، لا سيما الحربان العالميتان . أما التحركات الأخرى المعتادة ، مثل الآثار المشعة للدورات الاقتصادية (Juglar cycles) التى تقل عن سبع سنوات ، فإن إدراكها يكون أشد صعوبة . وفيما يتعلق بالجدل الدائر حول الآفاق الطويلة الأجل لمنتجات المواد الأولية فى العالم المتخلف ، فإن الشواهد المتاحة لا تقدم دعما حاسما سواء للمتفائلين أو للمتشائمين . (٢٣) وقد كان المعدل السلعى للتبادل يتقلب حول اتجاه نزولى من عام ١٩١٣ إلى عام ١٩٤٥ ، ولكنه انتعش بعد ذلك فيما بين عامى ١٩٤٥ و١٩٦٠ . أما معدل التبادل الدخلى ، برغم تأثره الواضح بالتغيرات فى المعدل السلعى للتبادل ، فكان يتجه للتحرك إلى أعلى ، مما يعكس التوسع العام لأحجام الصادرات خلال القرن العشرين . ومع نهاية

(٢٢) ن. أ. كوكس - جورج ، Finance and Development in West Africa : ١٩٦١ ؛ پ. ت. باور ، West African Trade ، كمبردج ، ١٩٥٤ ، الصفحات ٤١٠ إلى ٤٢١ ؛ إيليوت ج. بيرج ، "Real Income Trends in West Africa, 1939 - 1960" فى العمل الجماعى الذى أعده ملفيل ج. هيرسكوفيتز ، متشيل هارفيتز ، Economic Transition in Africa ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٩٩ إلى ٢٢٨ .

(٢٣) هذه الآفاق تعتمد بطبيعة الحال على تنمية صادرات جديدة ، وكذلك على تحركات الأسعار التى تؤثر فى الصادرات الحالية .

الفترة الاستعمارية ، كان مجموع قدرة أفريقيا الغربية على شراء الواردات حوالى أربعة أمثال ما كان عليه عند بداية القرن . وإذا أخذنا فى الحسبان حقيقة أن السكان قد تضاعفوا تقريبا خلال الفترة نفسها ، فإنه يمكن القول إن متوسط قدرة الفرد على الاستيراد كان فى عام ١٩٦٠ ضعف مثيله فى عام ١٩٠٠ . ولم تكن كل مكاسب الصادرات تذهب مباشرة إلى المنتجين ، كما أن توزيع المنافع كان غير مستوٍ من ناحيتين الجغرافية والاجتماعية . وعلى الرغم من ذلك فمن المؤكد أن الأفارقة حققوا كسبا كبيرا من المشاركة فى التجارة الدولية .

ويمكن إجراء تحليل تاريخى أكثر تفصيلا لمعدل التبادل التجارى بتقسيم الفترة ١٩٠٠ - ١٩٦٠ إلى الأقسام الخمسة التالية : ١٩٠٠ - ١٩١٣ ؛ ١٩١٤ - ١٩٢١ ؛ ١٩٢٢ - ١٩٢٩ ؛ ١٩٣٠ - ١٩٤٤ ؛ ١٩٤٥ - ١٩٦٠ . وسنبين هنا إنه توجد علاقة قوية بين هذه المراحل الخمس وبين التاريخ الاقتصادى والسياسى العام للمنطقة ، برغم أن القصد ليس تقديم تفسير ميكانيكى مبسط . ومن المأمول أن يجرى آخرون ، من الساسة وعلماء الاقتصاد والمؤرخين ، دراسة أكثر كمالاتا للصلات التى سنشير إليها بإيجاز فى التحليل التالى .

وتتميز الفترة من عام ١٩٠٠ إلى ١٩١٣ بتحسن مطرد فى المعدل السلقى للتبادل للمنتجين الأفارقة . وبما إن حجم الصادرات كان يتسع فى الوقت نفسه ، فإن معدل التبادل الدخلى كان يرتفع أيضا ، وفى النهاية يجذب الاقتصاد بعيدا عن الكساد الذى كان يؤثر فيه بشدة فى أواخر القرن التاسع عشر . وهذا الاتجاه المواتى كانت له ثلاث عواقب رئيسية . أولاها أنه ساعد على التوفيق بين الأفارقة والحكم الاستعمارى ، ومن ثم جعل مهمة السلطات الحاكمة

الجديدة أيسر كثيرا مما كان يمكن أن تكون عليه فى حالة عدم وجوده . ثانيتهما أنه جعل من الممكن تمويل مشروعات التنمية ، لا سيما السكك الحديدية ، التى كانت ضرورية إذا أريد للاقتصاد أن يتسع بما يتجاوز الحدود التى قضت بها ظروف إنتاج التصدير فى القرن التاسع عشر . ثالثها ، أنه أغرى المزيد من الأفارقة بدخول سوق التصدير ، وبذا أدى إلى مزيد من النمو فى حجم الصادرات ، وإلى زراعة محاصيل شجرية كان يؤمل أن تثمر فاكهة فى العقدين الثالث والرابع من القرن الحالى . ولم تكن التطورات فيما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩١٣ سلسة تماما وخالية كلية من الأحداث الهامة مثلما قد يوحي الموجز السابق . فقد انتهى تقسيم أفريقيا الغربية فى مناخ من التفاؤل ، إذ كان التجار والمنتجون يأملون فى ضربة حظ تعوضهم عن السنوات العجاف التى عانوها . وعند نهاية القرن كان هناك اندفاع محدود نحو الذهب فى ساحل الذهب ، وكذلك رخاء المطاط الذى نشأ عن اكتشاف أشجار المطاط البرية فى أجزاء من منطقة الغابات ، من غينيا إلى نيجيريا . وعندما وصل الاندفاع نحو الذهب إلى نهايته ، وهو ما حدث سريعا للغاية ، وعندما لم يعد استخلاص العصير من أشجار المطاط يثمر نفعا ، وعندما بددت أعمال المسح الجيولوجى الأولى بعضا من أشد الآمال وهما لدى أولئك الذين أصيبت أحكامهم بخيبة شديدة بسبب رغبة فى الثراء السريع ملكت عليهم حواسهم ، عندئذ كان على معظم منتجي الصادرات فى أفريقيا الغربية أن يوطنوا أنفسهم فى هدوء على كدح أبطأ وأكثر مشقة نحو الثراء .

وقد كانت الحرب العالمية الأولى عائقا لهذه الاتجاهات المواتية . إذ انخفض المعدل السلمى للتبادل نتيجة لنقص السلع المستوردة ، وبالتالي ارتفاع أسعارها . كذلك أدى إغلاق بعض الأسواق الأوروبية ، وبخاصة الألمانية منها ،

ونقص إمكانيات النقل البحري ، إلى وقف التوسع في التصدير . وكانت النتيجة انخفاضاً في الدخول أيضا . وفي عام ١٩١٩ شاركت أفريقيا الغربية لفترة قصيرة في الازدهار الذي أعقب الحرب ، ولكنها عانت بعد ذلك بشدة خلال الكساد الذي حدث في الفترة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، والذي كانت بدايته انهياراً مثيراً في أسعار الصادرات . وقد شهدت هذه السنوات إقصاء كثير من شركات الاستيراد والتصدير الأصغر حجماً ، أوروبية وأفريقية على السواء ، ودعم مركز بضع شركات كبيرة . وكشفت تقلبات هذه الفترة لجيل جديد من الأفارقة عن مدى اعتماد ثروات بلاده على قوى خارجية ، وكان ذلك بدوره برهاناً على تحرره من وهم الحكم الاستعماري بتنظيمه احتجاجات في المراكز الرئيسية للتجارة . وقد كان للحرب العالمية الأولى نتائج خطيرة بالنسبة لأفريقيا الغربية : إذ كانت مقدمة غير سارة للنزاع الأكبر في الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ ، الذي كان له حتى تأثير أكبر على المستعمرات في المناطق الاستوائية .^(٢٤)

وفي عام ١٩٢٢ بدأ انتعاش استمر حتى عام ١٩٢٩ . فالمعدل السلعي للتبادل تحسن ، وإن لم يكن بنفس مستوى التحسن في سنوات ما قبل الحرب ، كما انتعشت معدلات الدخول أيضا نتيجة لارتفاع في حجم الصادرات . ومن الصعب إصدار حكم دقيق على درجة الانتعاش . واستنادا إلى هيلينر فإن مجموع طاقة نيجيريا على الاستيراد لم تكن في أواخر العقد الثالث أكبر كثيرا مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الأولى . وبسبب عدم وجود فتوحات تقنية في الزراعة ، لم يكن ممكنا الإبقاء على مستوى القدرة على الاستيراد إلا عن

(٢٤) توجد دراسة هامة لبعض آثار الحرب العالمية الأولى في مقالة عالية القيمة للكاتب ميشيل كراوير ، "West Africa and the 1914 - 18 War" ، في مجلة Bulletin de l'IFAN, B ، العدد ٣٠ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢٢٧ إلى ٢٤٥ . انظر أيضا ، كوكس - چورچ ، Finance and Development in West Africa ، الفصل الثامن .

طريق زيادة المدخلات من الأيدي العاملة والأرض . وكان على منتجي سلع التصدير الموجودين أن يعملوا بكد أكبر ، كما كان يتعين جذب منتجين جدد إلى قطاع التصدير . وكان التطور الأخير ممكنا بفضل وصول الشاحنات الذي سمح بالتوغل إلى مناطق جديدة لإنتاج الصادرات . وكل ما يمكن أن يقال في الوقت الحاضر ، إلى حين إجراء بحوث أخرى أكثر تفصيلا ، هو أن انتعاش الفترة ١٩٢٢ - ١٩٢٩ كان انتعاشا محدودا ، وأنه من غير المرجح أن يكون قد طرأ أى تحسن ملحوظ على المستويات المعيشية لمعظم منتجي سلع التصدير .

وفيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٤٤ تدهور معدل التبادل السلعي مرة أخرى ، فيما عدا فترة انتعاش قصيرة في الفترة ١٩٣٥ - ١٩٣٧ ، ووصل خلال الحرب العالمية الثانية إلى أدنى نقطة خلال القرن . غير أن ما كان ملحوظا أكثر هو أن المعدل الدخلى أظهر أيضا اتجاها نزوليا (برغم أنه كان هناك مرة أخرى انتعاش محدود في منتصف العقد الرابع) ، وإن كان قد حدث بعض التوسع في حجم الصادرات . ^(٢٥) وقد كان للحرب العالمية الثانية تأثير على أفريقيا الغربية أشد خطورة بكثير من تأثير الكساد العالمى في العقد الرابع ، وذلك بسبب النقص الحاد في الواردات الاستهلاكية ، وبسبب الإغلاق المفاجئ لكثير من أسواق التصدير في أوروبا . كما أن أفريقيا الغربية الفرنسية بمجاهرتها بتأييد حكومة فيشى في باريس في عام ١٩٤٠ ، وجدت نفسها محاصرة من جانب الحلفاء ، وكان تأثير ذلك عليها سيئا بوجه خاص . وعند نهاية الحرب كان مجموع الطاقة الاستيرادية لأفريقيا الغربية أقل مما كان عليه في أى وقت منذ

(٢٥) يمكن أن نرى تصويرا مثيرا للآثار الركودية لهذا الاتجاه في الرسم البياني ٦ الذي يوضح الانخفاض في تداول العملة في أفريقيا الغربية الفرنسية ، ويبرهن أيضا على مدى التغيرات الموسمية في حجم الاقتصاد النقدي .

عام ١٩٠٠ (مع استثناء محتمل هو عام ١٩٢١) ، برغم الزيادة الكبيرة التي طرأت على السكان والديون العامة منذ بداية القرن . وقد كان للاتجاهات المعاكسة للفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٤ نتيجتان أساسيتان . ففي المقام الأول كان هناك قيد على الاستثمار وإرجاء للمشروعات الطموحة . وكان تخفيض الإنفاق هو موضوع الساعة ، والأمان أولا هو الشعار ، والحكم غير المباشر هو الفلسفة المفضلة بحيث تناسب ضيق الوقت المتاح . والغريب أن الاستثناءات الرئيسية لهذا التعميم ظهرت خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأ تنفيذ بضعة مخططات ، مثل تطوير ميناء في مونروفييا ، لمساعدة المجهود الحربي للحلفاء . ثانيا أن طول فترة المعاناة الاقتصادية أدى إلى صعود الحركة التي قُدِّر لها في نهاية الأمر أن تدفع الحكم الاستعماري إلى نهايته . وكانت بدايات هذه الحركة قد برزت في الأزمة الاقتصادية في العقد الرابع ، وانتشرت نتيجة للحرب العالمية الثانية وغدت أكثر تحديدا ووضوحا ، وفي نهاية الأمر لم تعد مقاومتها ممكنة .

وبعد عام ١٩٤٥ كان هناك تحسن سريع وغير متوقع في المعدل السلعي للتبادل حدث نتيجة لانتعاش في الطلب على المنتجات الاستوائية التي كانت لازمة لمساعدة أوروبا على الانتعاش في فترة ما بعد الحرب ، ثم بعد ذلك لتلبية الاحتياجات من المواد الأولية خلال الحرب الكورية . وتوقف الاتجاه الصعودي في النصف الثاني من العقد السادس ، ولكن معدلات التبادل ظلت أكثر ملائمة منها في أي وقت منذ فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى . وكان حجم الصادرات يزداد في الوقت نفسه ، ببطء في أول الأمر ، ولكن بعد ذلك بسرعة أكبر في العقد السادس ، مما ترتب عليه أن مجموع الطاقة الاستيرادية لأفريقيا الغربية حقق مستويات قياسية . وثمة تطورات هامة عديدة

كانت وثيقة الارتباط بهذه الحقبة الأخيرة من الحكم الاستعماري التي كانت مزدهرة بوجه عام . أولها أنه كان هناك توسع سريع ويبدو لا رجعة فيه للقطاع العام . ثانياً ، كان هناك إحياء للثقة وتدفق مستجدد للاستثمار ، مثلما حدث في الفترة ١٩٠٠ - ١٩١٣ ، التي أعقبت أيضاً فترة من الكساد الاقتصادي والأزمات السياسية . ثالثاً ، أن النمو في حجم الصادرات بينما تحقق أساساً بالوسائل المألوفة ، فإنه نشأ أيضاً عن زيادة في الإنتاجية الزراعية حدثت نتيجة لاستخدام مبيدات الحشرات والأسمدة والبذور الأفضل جودة . رابعاً ، أنه في العقد السادس وصل توسع السوق إلى النقطة التي كان يمكن عندها بدء صناعة تحويلية كبيرة . وأخيراً شهدت هذه الحقبة نهاية الحكم الاستعماري . فمن ناحية أحست الدول الاستعمارية بالحاجة إلى استرضاء ومكافأة أهالي المستعمرات الذين عانوا مشاق المجهود الحربي ؛ ومن ناحية أخرى كان الأفارقة أكثر تنظيماً وأفضل تمويلاً مما كانوا عليه في السابق ، وكان باستطاعتهم التيقن من أن التنازلات اللازمة آتية في الطريق .

وتحليل الفترة الاستعمارية الذي يعقب هذا الفصل مقسم إلى فصلين ، كل منهما يتطابق مع مرحلة في تاريخ الاقتصاد المفتوح . وستناول في الفصل السادس بنية الاقتصاد المفتوح ، وبناء عليه سينصب التركيز الرئيسي على النصف الأول من الفترة الاستعمارية (١٩٠٠ - ١٩٣٠) ، ولكن سنعالج أيضاً أحداثاً لاحقة إذا كان لها دور في المحافظة على الاقتصاد المفتوح في شكله الكلاسيكي . وفي مقابل ذلك سنركز في الفصل السابع على الصعاب التي واجهها الاقتصاد المفتوح ، وعلى التغيرات التي أدخلت عليه في النصف الثاني من الفترة الاستعمارية (١٩٣٠ - ١٩٦٠) . وبالتالي سيكون التأكيد الرئيسي على التطورات المُخلَّة وظيفياً ، أي تلك التي كانت تتجه إلى تعديل

الاقتصاد المفتوح . وقد أخذت أغلبية الروايات التاريخية بالتقسيمات السياسية التي أقامتها الدول الكبرى ، وتناولت تباعا أفريقيا الغربية البريطانية وأفريقيا الغربية الفرنسية . وهذا الأسلوب ليس مناسباً للتحليل الاقتصادي الموضوعي المقترح هنا . ويتناول الفصلان السادس والسابع اقتصادات أفريقيا الغربية البريطانية والفرنسية والألمانية والبرتغالية ككل ، وذلك على أساس أن أوجه التماثل بينها من زاوية البنيان والتطور كانت ملحوظة بدرجة أكبر من الفروق ، برغم أن هذه الأخيرة سيشار إليها كلما كانت لها أهمية . ولهذا النهج ميزتان ثانويتان : أولاًهما أنه يشمل ليبيريا ، وهو بلد طور اقتصاداً تصديرياً مفتوحاً نموذجياً في القرن العشرين ، برغم أنه كان مستقلاً سياسياً منذ عام ١٨٤٧ ؛ ثانيتهما أنه يمكن أن يساعد أيضاً على تحطيم التعصب الذي ورثه الأكاديميون من ماضيهم الاستعماري . (٢٦)

(٢٦) الآثار المعاكسة لهذا التعصب مازالت محسوسة . مثال ذلك أن الدارسين الفرنسيين يكتبون عن صناعة الفول السوداني في السنغال ، ولكنهم نادراً ما يذكرون نيجيريا الشمالية ، وأن الدارسين البريطانيين يناقشون النظام النقدي لأفريقيا الغربية البريطانية دون أية إشارة إلى النظام الساري في المستعمرات الفرنسية المجاورة .

الفصل السادس

استكمال الاقتصاد المفتوح

هذا الفصل مكرس لإجراء تحليل للاقتصاد المفتوح خلال النصف الأول من العصر الاستعماري . والأدلة منظمة حول موضوعين يعدان محوريين للتاريخ الاقتصادى للمنطقة . الأول هو إدخال المؤسسات الاقتصادية والسياسية اللازمة لتكملة بنية الاقتصاد المفتوح ، أما الثانى فيعنى بالطريقة التى توحدت بها مكونات الاقتصاد المفتوح لتنشيط الموارد المحلية ، ولتوسيع تجارة أفريقيا الغربية عبر البحار .

وثمة وجهتا نظر بديلتان متداولتان على النطاق العام تتعلقان بتطور اقتصادات التصدير خلال الجزء الأكبر من الفترة الاستعمارية ، برغم أنه يمكن أن توجد بسهولة تفسيرات أخرى أقل ذيوعا . والحجة الأولى ، والأكثر تقليدية ، تجعل الحكم الاستعماري مسؤولا فى المقام الأول عن إدخال وإدارة التغيير الاقتصادى . وهذا الاعتقاد أفضى بدوره إلى مدرستى فكر متعارضتين ، ترى أولاهما أن الأفارقة قد تعلموا - وبسرعة وكفاءة - على أيدي نظام رحيم ، وإن لم يكن أبويًا بالضرورة . من ذلك أن تناول ما كفى لرواية الثورة الاقتصادية فى أفريقيا الغربية البريطانية (*) (١٩٢٦) كان إلى حد كبير من وجهة النظر الرسمية هذه . ^(١) وتركز المدرسة الأخرى أيضا على دور الإدارة ، ولكنها تشكك فى رأى القائل بأن الحكم الاستعماري عاد بالفائدة على الأفارقة ، ويوجهون النقد إلى السياسة الرسمية لتمزيقها واستغلالها مجتمعات

(*) The Economic Revolution in British West Africa

(١) انظر أيضا ، ألان پيم ، The Financial and Economic History of the African

Tropical Territories ، أكسفورد ، ١٩٤٠ .

تقليدية يقال إنها كانت مستقرة ومزدهرة . وهذا النهج يمكن أن نجده في كتاب
سوريه - كانال ، أفريقيا السوداء الغربية والوسطى : العصر الاستعماري ،
١٩٠٠ - ١٩٤٥ (*) (١٩٦٤) . (٢) أما وجهة النظر الثانية الأحدث فقد قدمها
في سياقات مختلفة عدد من الاقتصاديين الباحثين في التنمية ، وهي تعنى في
المقام الأول بتعبئة موارد الأرض والأيدى العاملة في الاقتصاد الأهلى .
ويختلف هذا النهج اختلافا شديدا عن نهج ما كفى وسوريه - كانال ؛
ويتجاهل المشكلة التاريخية المتعلقة بتكاليف الحكم الاستعماري ومنافعه ،
ويسعى أساسا إلى بحث الإسهام الذى قدمه الأفارقة في عملية توسع
الصادرات .

ولكل من وجهتى النظر حسناتها ، ولكن لا يمكن قبول أى منهما دون
شئ من التعديل . فوجهة النظر الأولى ، برغم أن لها مزية إيلاء الاهتمام
للتفاصيل ولإيراد الأحداث حسب تسلسلها الزمنى ، موضع شكوك خاصة
لأنها تستهين بدور الأفارقة أنفسهم ، على حين أن الاستنتاجات التى تخلص
إليها بشأن ما حققه الحكم الاستعماري من رفاهة تفرط في التعميم استنادا إلى
أدلة محدودة كثيرا ما تكون ملتبسة . أما وجهة النظر الثانية فهى أكثر صقلا
وإحكاما ، وتعكس الاتجاهات الحديثة فى اقتصاديات التنمية ، وإن كانت تتجه
إلى المبالغة فى يسر عملية النمو وتبسيطها ، بإيحاءها بأن التنمية الاستعمارية
كانت من الناحية الجوهرية مسألة تصدُّ للتراخى فى استخدام الموارد الموجودة -
بنفس الطريقة التى يمكن بها إقامة مبنى سابق التجهيز بإقناع عدد كاف من

(*) Afrique noire occidentale et centrale : l'ère coloniale, 1900 - 1945

(٢) توجد الآن ترجمة له إلى الإنجليزية تحت عنوان French Colonialism in Tropical Af-

rica, 1900 - 1945 ، ١٩٧١ .

الرجال بأن يشدّوا حبلا . والمطلوب الآن هو نهج يجمع بين العمق التاريخي لوجهة النظر الأولى والقوة التحليلية للثانية .

والمشكلة المحورية هي تحديد وتقييم العناصر المكوّنة الرئيسية وتأثيرها على الاقتصاد المفتوح والصعوبة الخاصة في هذا الصدد هي تحقيق توازن بين الأسباب المختلفة ، عندما تؤدي طبيعة الشواهد إلى تعذر قياسها بدقة كبيرة . مثال ذلك أن أيّ كتاب يزعم أنه يستند إلى بحوث حديثة لابد أن يبرز الإسهام الذي قدمه المنتجون والتجار من الأهالي . غير أنه ينبغي في الوقت نفسه الحذر من تجاهل تاريخ المشروع الأوروبي في أفريقيا الغربية باعتباره موضوعا فاتا أوانه ولا يعنى إلا من أخفقوا في مجاراة سرعة التغير المنهكة بعض الشئ في الدراسات الأفريقية .^(٣) ويمكن بتصنيف تمهيدى أن نقسم المؤثرات المكوّنة الرئيسية إلى فئتين عريضتين ؛ فئة مستوردة وأخرى أهلية . وكان للأولى دلالتها في أربعة مجالات : السياسة الاقتصادية ؛ النقل ؛ نظام التوزيع ؛ النقود والبنوك . أما الثانية فيمكن بحثها من زاوية المدخلات من الأرض والأيدى العاملة . وفي إيجاز سوف نبين أن المؤثرات الاستعمارية المستوردة كانت بدرجات متفاوتة ضرورية لتكملة الاقتصاد المفتوح ، ولكنها لم تكن سببا كافيا لإحداثه ، وأن المنظمين من الأهالي ، بقبولهم فرص السوق وخلقهم لها ، هم الذين ضمنوا أن يتوسع إنتاج سلع التصدير في الحقيقة .

(٢) قد يكون غير المتخصصين واقعين تحت انطباع بأن أنشطة الأوروبيين قد قتلت بحثا . وليست تلك هي الحال . مثال ذلك أن أحدا لم يكتب تاريخا اقتصاديا لشبكات السكك الحديدية في أفريقيا الغربية ، وأنه لا تكاد توجد أية دراسات عن المشروعات الأجنبية للتجارة والتعدين والمزارع الجماعية ، أو عن السياسة الاقتصادية الرسمية . وتلك موضوعات هامة ، وسيكون من سوء الطالع أن يتحاشاها طلاب البحوث خشية أن ينظر إليهم على أنهم يتناولون تاريخ أفريقيا بعقلية عتيقة .

وستناول هاتين الفئتين على التعاقب ، برغم أنه سيتضح أنه كان هناك تفاعل فيما بينهما . وسيكون من الضروري لدى تنظيم الفصل أن نأخذ هذا التداخل في الحسبان : مثال ذلك أنه عند معالجة التغيرات في نظام التوزيع التي حفزت عليها عوامل خارجية سيكون من الملائم دراسة موقف الأفارقة إلى جانب مواقف الأوروبيين ؛ وبالمثل عند مناقشة استخدام الأهالي لموارد الأرض سيكون من المناسب عند هذه النقطة أيضا أن تفحص بعناية السياسة الاستعمارية لإزاء المزارع التجارية والمناجم .

أولا - الدور الأجنبي

من المؤلف للمؤرخين أن يقابلوا بين مواقف الدولتين الاستعمارييتين الرئيسيتين من مهام الحكومة . فيقال إن النهج الفرنسي كان يتميز بالمركزية ، والجمود الإداري ، والاتجاهات الاستيعابية . ومن الناحية لأخرى يعتقد عادة أن سياسات بريطانيا تقوم على تفويض السلطة ، وعلى التجريبية السياسية ، وعلى التسامح مع مختلف المؤسسات الأهلية . ولا ريب أنه كانت توجد خلافات بين سياسات الدولتين ، ومن المؤكد أن افتقاد الاتصال والتعاون فيما بينهما كاد أن يديم هذه الخلافات . وعلى الرغم من ذلك فإن التباين كان في المبدأ أقوى منه في الممارسة ، وفيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية كان ما يجمع بينهما أكثر مما هو معترف به عادة .^(٤)

(٤) من أجل الإلمام بوجهة نظر مكملة لهذا الرأي فيما يتعلق بالتماثل في السياسات الإدارية والتعليمية ، انظر ، م. سيماكولا كيوانوكا ، "Colonial Policies and Administrations in Africa: the Myths of Contrasts" ، في مجلة أفريكان هيستوريكال ستايز ، العدد ٣ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٢٩٥ إلى ٣١٥ .

وقد كانت السياسة الاقتصادية محدودة سواء فى فلسفتها أو فى تقنياتها . فلم يكن متصورا أن تقوم الحكومات بدور محورى ودينامى فى تنمية الضياع التى اكتسبتها ، وهى على أية حال لم يكن رهن تصرفها إلا القليل من الخبرة العملية . وليس فى ذلك ما يدعو إلى الدهشة . ففى وقت كانت أفكار كينز وبيفريدج فى ما زالت فى بداية تأثيرها فى أوروبا ، لم يكن من المرجح أن تختلف المبادئ الاقتصادية المطبقة على المستعمرات اختلافا ملحوظا عن تلك السارية داخل الوطن . فكبار الموظفين الاستعماريين كانوا مسؤولين سياسيين ، ومعهم قليلون من الاقتصاديين يعملون فى خدمة الحكومة . أما من كانوا وثقى الارتباط بالاقتصاد فكانوا يتجهون إلى اتخاذ طابع عملى ، كأن يكونوا خبراء فى الزراعة والغابات . وبرغم اعتراف رؤسائهم بأهميتهم فقد كانوا فى الوقت نفسه على هامش المهمة الرئيسية للحكومة . وهؤلاء الرجال كانوا يمشون فى حياتهم الوظيفية بنفس الدرجة من الإهمال وقصور المكانة التى يعانيتها مثلا موظفو النقل فى بريطانيا بالنسبة لأقرانهم فى وزارة الخارجية .

وما إن تحققت التهدة حتى ارتد النشاط الحكومى إلى دوره التقليدى ؛ وهو فن الإدارة الخفيفة . وفى الشؤون الاقتصادية كان الموظفون السياسيون يعملون فقط بوصفهم «الحكّمة البيض العظام» ، (*) الذين يضمنون مراعاة القواعد والقوانين بدلا من أن يعملوا على تغييرها . وكان الاعتقاد العام ، الموروث من القرن التاسع عشر ، هو أن المشروع الخاص والحركة الحرة لقوى السوق يمكن أن يؤدى إلى تخصص دولى قائم على المزية المقارنة للدول المعنية ، وذلك من شأنه تشجيع النمو الاقتصادى عن طريق تحقيق توزيع أكثر كفاءة

(*) Great White Umpires ، وكلمة الحكّمة هنا هى صيغة الجمع الصحيحة لكلمة الحكم -

المترجم .

لعوامل الإنتاج . وستكون التنمية بهذه الوسيلة ، حسبما هو معتقد ، لصالح جميع الأطراف . وبطبيعة الحال كان المقصد الرئيسى للبلد الأم من أن تكون له مستعمرات فى أفريقيا الغربية هو أن يضمن لنفسه تجارة مربحة ، وفى بعض الحالات كانت توضع لوائح جمركية للتأكد من أن ذلك قد حدث . ^(٥) ومع ذلك كان من الضرورى التأكد من أن الأفارقة يتحصلون على بعض المكاسب من التجارة الدولية ، لأنهم فى نهاية الأمر ، إذا ظلوا فقراء ، فلن يكون باستطاعتهم شراء السلع المصنعة . ويوجد فى كتاب لورد لوجارد الانتداب الثنائى فى أفريقيا الاستوائية البريطانية ^(*) (١٩٢٢) ، تعبير شامل عن الاعتقاد بأن الحكم الاستعمارى ينبغى أن يقوم على التعاون والمصلحة المتبادلة وليس على الاستغلال الغاشم . ذلك أن مفهوم الانتداب الثنائى ، الذى يجمع على نحو رائع بين السخاء الفلسفى والاقتصاد المالى ، أصبح مقبولا فى فرنسا (استنادا إلى كتاب بريطانيين على أية حال) بعد وقت غير قصير من قبوله فى إنجلترا ، برغم أنه مع نشر كتاب ألبرت سارو ذى التأثير الكبير فى عام ١٩٢٣ ، تقييم المستعمرات الفرنسية ^(**) ، يمكن القول إنه وجدت انفراجة صغيرة فى هذا الصدد فى العقل الرسمى للاستعمار الفرنسى .

وقد بذلت بضع محاولات للسباحة ضد تيار تفكير المذهب الحر («دعه يعمل») الذى مارالت له قوته ، ولكنها لم تكن ناجحة تماما فى أى وقت . وعند نهاية القرن كان جوزيف تشمبرلين يتحدث فى جراءة عن تنمية الضياع الاستوائية للإمبراطورية البريطانية ، ولكن مخططاته لتدبير معونة مالية إما

(٥) يتناول الفصل السابع سياسة التعريف الجمركية بتفصيل أكبر .

. The Dual Mandate in British Tropical Africa (*)

. La mise en valeur des colonies Francaises (**)

ألفتها وزارة الخزانة أو خفّضتها .^(٦) كما أن العالم الذى رحل عنه جلادستون^(*) منذ وقت قريب مازال يشعر بتأثيره فى ميدان المالية العامة حتى جزء لا بأس به من القرن العشرين . وقد قُدِّمت فور انتهاء الحرب العالمية الأولى خطتان أخريان للتنمية كانتا بمثابة انعكاس للخبرة الحديثة ، سواء فيما يتعلق بالدور المتزايد الذى اضطرت الحكومات إلى الاضطلاع به خلال الحرب ، والإدراك الذى استيقظ سريعا للأهمية الاقتصادية للمستعمرات فى وقت كانت فيه الدول الاستعمارية تحت الحصار . وقد وضع الحاكم جوججيسبرج خطة عشرية لساحل الذهب تغطى الفترة ١٩١٩ - ١٩٢٨ ، وتتطلب تدير قرابة ٢٥ مليون جنيه استرليني تنفق أساسا على نظام النقل .^(٧) وهذه الخطة التى كان من المقرر تمويلها من الموارد الخاصة للمستعمرة ، ومن ثم لم تسبب أى إزعاج لموظفى وزارة الخزانة فى لندن ، تم تخفيضها نتيجة لسنوات التجارة المعتدلة فى بداية العقد الثالث . غير أنه كانت هناك بعض المنجزات الهامة ، وبخاصة تكملة خط السكة الحديد من أكرا إلى كوماسى فى عام ١٩٢٣ ، وإنشاء ميناء ذى غاطس عميق فى تاكورادى انتهى فيه العمل فى عام ١٩٢٨ ، وتشيد طرق للسيارات بلغت أطوالها حوالى ثلاثة آلاف ميل . وفى فرنسا قدم ألبرت سارو ، وهو حاكم عام سابق للهند الصينية ووزير سابق للمستعمرات ، مخططا مماثلا فى عام ١٩٢١ ، وإن كان أكثر شمولا .^(٨) ولكن خطته ، التى كانت ترمى

(٦) س.ب. سول ، "The Economic Significance of Constructive Imperialism" ، فى مجلة **جورنال أوف إيكونوميك هيسٽورى** ، العدد ١٧ ، ١٩٥٧ ، الصفحات ١٧٣ إلى ١٩٢ .
(*) **وايم إيبوارت جلادستون** (١٨٠٩ - ١٨٩٨) : السياسى البريطانى الشهير ، والشخصية التى سيطرت على حزب الأحرار فى الفترة ١٨٦٨ - ١٨٩٤ - المترجم .

(٧) د.ك. جرينستريت ، "The Guggisberg Ten - Year Development Plan" ، فى مجلة **إيكونوميك بوايتين أوف غانا** ، العدد ٨ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٨ إلى ٢٦ .
(٨) **سوريه - كانال** ، **Afrique noire** ، الصفحات ٢٥٠ إلى ٢٦٠ .

إلى استغلال موارد الامبراطورية استغلالا أكثر كمالا ، تَعَيَّنَ أيضا إدخال تعديلات أكثر قسوة عليها نتيجة لكساد ما بعد الحرب وعدم قدرة ألمانيا على دفع التعويضات . وعلى الرغم من ذلك كان هناك تقدم فى بعض المشروعات منها : قطاع ثيبيه - كاييه من سكك حديد السنغال ، وقد استكمل فى عام ١٩٢٣ ؛ إدخال تحسينات على ميناء دكار ؛ البدء فى خطة لرى الحوض الأوسط لنهر النيجر . وكان الهدف من هذه المشروعات هو التوسع فى الاقتصاد التصديرى ، وذلك على خلاف الخطط الحالية للتنمية التى تعنى فى الأساس بالنمو فى القطاعات الأخرى من الاقتصاد .

وقد وجدت وجهة النظر السائدة عن دور الحكومة فى الاقتصاد تعبيرا واضحا فى المبادئ التى تعد الأساس للمالية الاستعمارية . فالهدف الأساسى كان الاكتفاء الذاتى . وفيما يتعلق بالمستعمرات البريطانية فإن قول إيرل جراى المأثور الذى أعلنه فى عام ١٩٥٢ مازال صحيحا حتى اليوم : «إن أضمن اختبار لسلامة التدابير التى تتخذ لتحسين أحوال شعب غير متحضر هو أنه ينبغي أن يعيل نفسه» . وفى فرنسا طبقت إصلاحات فى الميزانية فى عام ١٩٠٠ أعطت المستعمرات درجة أكبر من الاستقلال المالى ، ولكنها تطلبت منها أيضا أن تتحمل تكاليف إدارتها وتنميتها . وبداية من عام ١٩٠٤ حتى عام ١٩٥٧ كانت المستعمرات مرتبطة «باتحاد» (عاصمته دكار) يسيطر على تحصيل وتوزيع كل الضرائب غير المباشرة تقريبا .^(٩) وكان الغرض من «الاتحاد» هو ضمان قيام المستعمرتين الغنيتين (السنغال وساحل العاج) بمساعدة المستعمرات الفقيرة

(٩) س.و. نيويرى ، "The Formation of the Government General of French West Africa" ، فى مجلة *جورنال أوف أفريكان هيسٽورى* ، العدد ١ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ١١١ إلى ١٢٨ .

المجاورة ، وذلك للحيلولة دون أن تصبح هذه الأخيرة نزيفا للدولة الاستعمارية . أما المستعمرات البريطانية الأربع فى أفريقيا الغربية فقد ظلت كل منها مستقلة مالياً عن الأخرى ، ولكن المستعمرتين الصغيرتين (سيراليون وغمبيا) كانتا تحصلان على دعم من بريطانيا عندما تمران بضائقة مالية .

ولتحقيق الاكتفاء الذاتى المالى كانت المستعمرات البريطانية والفرنسية تعتمد أساسا على الإيرادات المتحصلة من الرسوم الجمركية التى كانت تمثل قرابة ثلثى مجموع الإيرادات فى الجزء الأكبر من الفترة الاستعمارية ،^(١٠) بل إن النسبة كانت أعلى من ذلك قبل الحرب العالمية الأولى ، ولكنها انخفضت نتيجة التوسع فى الضرائب المباشرة ، مثل ضريبة الرؤوس وضريبة الدخل ، ونمو الإيرادات من الاستثمارات العامة . وكان ينفق حوالى نصف الإيرادات على المرتبات والمعاشات التقاعدية للموظفين الأجانب ، وتلك حقيقة تساعد على تفسير الانكفاء على الذات فى المواقف الرسمية فى الفترة الحرجة بين الحربين العالميتين : فبينما كان السخط يتراكم فى أفريقيا ، كانت تغلب على السجلات الحكومية البيانات المتعلقة بالترقيات والمعاشات التقاعدية . وثمة شريحة كبيرة أخرى من الدخل العام كانت تذهب لسداد رأس المال والفائدة على القروض التى تقدم لأغراض التنمية . وفى حالة نيجيريا ارتفع هذا البند من ١٤ فى المائة من مجموع الإيرادات فى عام ١٩٢٦ إلى ٣٣ فى المائة فى عام ١٩٣٤ . ولا يتبقى بعد ذلك إلا القليل للإدارات الاقتصادية ، مثل الزراعة والغابات . فضلا عن ذلك فإن الميزانية الرسمية كانت عرضة لتغيرات كبيرة ولا يمكن

(١٠) من أجل الاطلاع على دراسة حالة تفصيلية ، انظر ، سير آلان بيم ، "Public Finance" ، فى العمل الجماعى الذى أعده مارچيرى بيرهام ، Mining, Commerce and Finance in Nigeria ، ١٩٤٨ ، الصفحات ٢٢٥ إلى ٢٧٩ .

التنبؤ بها من النوع الذى كان مألوفاً فى الاقتصادات المفتوحة . وكان الأرجح أن تنمو الإيرادات خلال فترة رواج التجارة ، مما يعنى أن الإنفاق من الدخل الجارى لم يكن يتوسع إلا بصورة متقطعة . غير أنه فى حالة حدوث كساد لم يكن تخفيض النفقات بالأمر الشديد اليسر بسبب النسبة العالية للمصروفات الثابتة على المرتبات وسداد الديون . والنتيجة أن العبء المالى كان يزداد فداحة كلما مرت التجارة بفترة كساد ، وكان باهظاً بوجه خاص خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ .

وكان هناك مصدران إضافيان للمالية العامة : المنح والقروض . ولم تكن المنح تصل إلى مبالغ كبيرة ، كما لم تكن لها أية أهمية عامة فى البرامج الاستعمارية للتنمية ، وإنما كانت تستخدم بصورة انتقائية لمساعدة مستعمرات ، مثل غينيا وسيراليون ، تعاني عجزاً بين الحين والآخر ، وللمساعدة فى حالات الطوارئ ، مثل الحاجة إلى زيادة النفقات الدفاعية خلال الحرب العالمية الأولى . أما القروض العامة ، التى كانت تطرح فى أسواق الأوراق المالية فى لندن وباريس ، فكانت أشد أهمية بكثير . ومع ذلك فإن دراسة فرانكل الرائدة أوضحت أن الاستثمار فى أفريقيا الاستوائية فى فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية كان محدوداً للغاية بالمقارنة بما كان مطلوباً ، وبما كان ينبغي أن يأتى فى المستقبل ، وبما كان يستثمر بالفعل فى أجزاء أخرى من العالم .^(١١) وقد وصل إجمالى الاستثمار الأجنبى العام والخاص فى أفريقيا الغربية إلى حوالى ١٤٧ مليون جنيه استرلينى فى الفترة ١٨٧٠ - ١٩٣٦ . وكان ٥٠ فى المائة تقريباً من هذا المبلغ استثماراً عاماً أنفق معظمه على تطوير شبكة النقل ، لا سيما

(١١) س. هـ. فرانكل ، Capital Investment in Africa ، ١٩٣٨ ؛ وتعليقات سوريه - كانال على هذه الأرقام فى كتابه Afrique noire ، الصفحات ٢٠٥ إلى ٢١٤ .

السكك الحديدية . وقد لوحظت تباينات إقليمية : فحوالي الخمس فقط من مجموع الاستثمار في أفريقيا الغربية (٣٠ مليون جنيه استرليني تقريبا) تم في المستعمرات الفرنسية ؛ أما الباقي فقد ذهب إلى المستعمرات البريطانية الأصغر حجما ، وإن كانت ذات كثافة سكانية أعلى . وكانت المقدرة على جمع القروض تتوقف كلية على موارد المستعمرات نفسها ، وهو ما يساعد على فهم السبب في أن الفروق بين المستعمرات الغنية والفقيرة كانت تزداد بدلا من أن تقل مع مرور الزمن . وكانت طاقة الاقتراض لدى المستعمرات ، شأنها شأن إيراداتها الجارية ، تتقلب مع الدورة التجارية . وكانت النتيجة أنه حتى عام ١٩٤٥ كان الاستثمار يتبع النمو بدلا من أن يكون سببا له ، وأن التدفقات الرأسمالية كانت تُضخّم آثار فترات الرواج وفترات الكساد بدلا من أن تحدّ منها .

وعلى ضوء الفلسفة الاقتصادية والصرامة المالية للفترة الاستعمارية المبكرة ، لم تكن هناك احتمالات كثيرة لأن تقوم سياسة التنمية على أى شئ آخر خلاف المبدأ الفيكيتورى المجرب جيدا ، مبدأ الجهود الذاتية . وتؤكد سلامة هذا الاستنتاج في سياسة الحكومة تجاه مسائل التجارة والأرض والأيدى العاملة ذات الأهمية الكبيرة . وسندرس هذه الموضوعات الثلاثة بالتفصيل فيما سيلي ، ولكننا نذكرها بإيجاز في هذه المرحلة لمجرد الإشارة إلى توجه التفكير الرسمي . ففيما يتعلق بالتجارة أنشأت حكومات المستعمرات مناطق للتجارة الحرة داخل كل مستعمرة ، ثم سمحت بأن تعمل قرى السوق دون قيود بدرجة أو أخرى ، ويمكن فهم الموقف المتساهل تجاه الشركات التجارية الأجنبية إذا تذكرنا أن هذه الشركات كانت في طليعة المطالبة الصاخبة بالتدخل الحكومى عند نهاية القرن التاسع عشر . وفيما يتعلق بالأرض فإن السياسة البريطانية والفرنسية أكدت حقوق الأفارقة . وشجعت على نمو طبقة أهلية من منتجى سلع التصدير المستقلين . وفي حالة قوة العمل كانت السياسة الاستعمارية ترمى إلى السماح

بالحرك (التنقل) ، بل إلى تشجيعه فى بعض الأحيان ، بحيث يمكن للمناطق الرئيسية الحصول على حاجتها من العمال . وكان ميدان النقل ، كما سيتضح ، هو وحده الذى تسيطر عليه السلطة الحكومية . أما عن بقية الميادين ، فإن الافتقار إلى التقنيات والأشخاص المؤهلين ، ونقص المال ، وعدم الالتزام بفكرة الاشتراك الحكومى المباشر فى الشؤون الاقتصادية ، يعنى أن دور السلطات الاستعمارية فى خلق الاقتصاد المفتوح كان أقل بروزا مما يعتقد أحيانا .

واستناداً إلى لورد لوجارد فإن «التطور المادى لأفريقيا يمكن إجباره فى كلمة واحدة - النقل» .^(١٢) ولكن لا يمكن أن نتوقع من كلمة واحدة توجز مشكلات معقدة أن تحقق درجة عالية من الدقة . وعلى الرغم من ذلك فإنه يظل صحيحاً أن الاقتصاديين يعززون دائماً إلى تسهيلات النقل الحديثة مكاناً هاماً فى تحقيق النمو الاقتصادى . مثال ذلك ما زعمه والت روستو من أن السكك الحديدية كانت السبب المفرد الأكثر أهمية «للانطلاق» الصناعى فى أمريكا الشمالية وألمانيا وروسيا ، ومن أنها كانت شديدة التأثير فى أماكن أخرى ، لا سيما فى إنجلترا .^(١٣) وليس من العسير أن نرى لماذا تعين أن تكون تلك هى الحال . إن النقل الحديث له أثر اختصار المسافات ، أى أنه ينقل السلع والأفراد عبر مسافات أطول وبسرعة أكبر وبتكلفة أقل مما كان ممكناً فيما سبق . وقد كان لهذا الابتكار نتائج عميقة ، إذ أنه حرر تلك الأجزاء من رأس المال والأيدى العاملة الوثيقة الارتباط بعمليات النقل التقليدية من أجل استخدامات أكثر إنتاجية فى مجالات أخرى ؛ كما أدى إلى ظهور موارد جديدة ، مثل الفحم والحديد ، كانت لها أهمية أساسية فى التنمية الصناعية ؛ وإلى تنشيط

(١٢) The Dual Mandate in British Tropical Africa ، الصفحة ٥ .

(١٣) و.و. رُستو ، The Stages of Economic Growth ، كامبردج ، ١٩٦٠ .

قطاع التصدير الذى ولّد بدوره رأس المال اللازم للاستثمار الداخلى . وعلى ضوء الدلالة الحقيقية والمدعاة للنقل الحديث فى تنمية أفريقيا الغربية ، فإنه مما يشير الدهشة أن المؤرخين الاقتصاديين لم يجروا إلا بحوثا قليلة فى هذا الموضوع .^(١٤) وسينصب الاهتمام فى المسح التالى على التجديدات المحلية ، أى السكك الحديدية والموانئ وطرق السيارات والمجارى المائية . أما التحسينات فى النقل البحرى ، أساسا الانتقال من السفن الشراعية إلى السفن البخارية ، فقد سبق الحديث عنها فى الفصل الرابع .

وقد كانت الخطط الخاصة بتشيد السكك الحديدية فى أفريقيا الغربية موضع فحص دقيق من جانب المروجين فى القطاع الخاص منذ منتصف القرن التاسع عشر على الأقل .^(١٥) وكانت هذه الخطط بسبب إفراطها فى التصور ، وغموض مقصدها ، وتكاليفها الفلكية الواضحة ، تتطلب دعما حكوميا ، ولكنها فشلت فى الحصول عليه . غير أنه مع مقدم أزمة اقتصادية خطيرة فى الربع الأخير من القرن الماضى توفر لدى المصالح الاقتصادية والمسؤولين الحكوميين اقتناع بأهمية السكك الحديدية للمحافظة على القدرة التنافسية لأفريقيا الغربية فى الأسواق الدولية . وقد بدأ تشيد السكك الحديدية فى

(١٤) نقطة البدء مازالت هى كتاب ما كفى ، The Economic Revolution ، الفصل الثالث . وللإطلاع على واحدة من دراسات الحالة الحديثة القليلة ، انظر ، جاك مانجولت ، "Le chemin de fer de Konakry au Niger (1890 - 1914)" ، فى مجلة ريفي فرانسييز ديستوار دوتر - مير ، العدد ٥٥ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٣٧ إلى ١٠٥ . والرواية الشاملة الوحيدة للسكك الحديدية فى أفريقيا الاستوائية هى كتاب أندريه هوبريخت ، Transports et Structures de développement au Congo : étude du progrès économique de 1900 à 1970 ، باريس ، ١٩٧٠ .

(١٥) أولوفيمى أوموسينى ، "Railways Projects and British Attitudes Towards the Development of West Africa, 1872 - 1903" ، فى مجلة جورنال أوف دى هيسستوريكال سوسايتى أوف نيجيريا ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٤٩١ إلى ٥٠٧ .

العقد التاسع من القرن الماضى وانتهى فى العقد الثالث من القرن الحالى عند انتهاء الحقبة الأولى من الحكم الاستعمارى . وسرعان ما أصبحت أفكار أصحاب المشاريع من القطاع الخاص ملكية حكومية . وكان الفرنسيون يهدفون إلى الاندفاع شرقا من السنغال والاستيلاء على السودان الغربى ، الذى كان يمكن بعد ذلك ربطه بخطوط من شمال أفريقيا ومن الساحل الجنوبى لأفريقيا الغربية ، وبذلك تتمكن فرنسا من السيطرة على الجزء الأكبر من أفريقيا غرب مصر وعلى الكونغو . أما السياسة البريطانية فكانت على وجه الإجمال أقل طموحا ، وكان أساسها الاحتفاظ بمجالات النفوذ القائمة ، برغم أنه كان يجرى التفكير ، عند نهاية القرن خلال نوبة إحساس مؤقت بالنشاط ، فى إمكانية وجود خط يمتد من نيجيريا الجنوبية حتى بحيرة تشاد وفيما وراؤها إلى مصر .

والخريطة الحالية للسكك الحديدية فى أفريقيا الغربية تعكس بوضوح هذه المشروعات التى لم ينفذ إلا جانبٌ منها . وقد حدثت التطورات الرئيسية الثلاثة فى السنغال وساحل الذهب ونيجيريا . إذ بدأ خط السكة الحديد فى السنغال فى عام ١٨٨١ ، وبعد عدة تغييرات فى الخطة وفترات إرجاء كثيرة تم فى النهاية ربط دكار ببيماكو (مسافة طولها ٧٢٠ ميلا) فى عام ١٩٢٣ .^(١٦) وفى ساحل الذهب انتهى فى عام ١٩٠٣ تشييد خط من سيكوندى إلى كوماسى ، وكان خط آخر من أكرا إلى كوماسى جاهزا فى عام ١٩٢٣ ، واكتمل المثلث فى عام ١٩٢٧ بخط ثالث يربط المينائين الساحليين . وفى نيجيريا بدأ الخط الأساسى فى لاجوس فى عام ١٨٩٦ ، ووصل إلى كانو (مسافة مجموعها ٧١١ ميلا) فى عام ١٩١١ . واستكمل فى عام ١٩٢٦ خط ثانٍ يربط ميناء

(١٦) تشييد هذا الخط على امتداد فترة خمسين عاما يعد ملحمة تستحق بالتأكيد دراسة خاصة

بها .

هاركورت فى نيچيريا الشرقية وكادونا مارا يايونجو وچوس . وكانت هناك خطوط أخرى أقصر تمتد من فريتون إلى بنديمبو (استكمل فى عام ١٩٠٦) ؛ ومن لومى إلى أتاكبامى (عام ١٩١٣) ؛ ومن كوناكرى إلى كنان (عام ١٩١٤) ؛ ومن كوتونو إلى باراكو (عام ١٩٣٦) ؛ ومن أبديجان إلى بوبو ديولاسو (عام ١٩٣٦) . وبحلول عام ١٩٤٠ كان لدى أفريقيا الغربية خطوط للسكك الحديدية مجموع أطوالها ٥٢٠٠ ميل مقسمة بالتساوى تقريبا بين المستعمرات البريطانية والفرنسية .

وعلى الرغم من أن الفرنسيين جربوا فى مرحلة مبكرة تشييد السكك الحديدية عن طريق التعاقد مع القطاع الخاص (وكاد البريطانيون أن يفعلوا الشيء نفسه) ، فإن حكومات المستعمرات هى التى قامت من الناحية الفعلية بتشيد كل شبكة السكك الحديدية وبرأسمال عام .^(١٧) ويبدو أنه كانت هناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذه الدرجة الاستثنائية من المبادرة الحكومية . أولاها أن تشييد السكك الحديدية فى أراض لم تكتسب حديثا فقط ، وإنما بالقوة ، أثار عددا من القضايا المتفجرة والتى تتعلق بحقوق الأرض ، وتدمير الأيدى العاملة ، وفى نهاية الأمر السيطرة السياسية . وقد أدركت الحكومتان الفرنسية والبريطانية أنه من الخير أن تبقى كل هذه الأمور فى أيادٍ رسمية . ثانياها ، أنه منذ البداية كان للسكك الحديدية وظيفة عسكرية وإدارية ، بالإضافة إلى وظيفتها الاقتصادية . وكان لحكومات المستعمرات مصلحة قوية فى اتجاه خطوط السكك الحديدية وفى توقيت التشييد بسبب حرصها على أن يكون باستطاعتها تحريك

(١٧) من أجل الاطلاع على دراسة مقارنة (عن داهومى وتوجوجونوب غرب نيچيريا) ، انظر ، س.و. نيويرى The Western Slave Coast and its Rulers ، اكسفورد ، ١٩٦١ ، الصفحات ١٤١ إلى ١٤٧ .

الجنود والمسؤولين إلى النقاط الرئيسية بأسرع ما يمكن . وآخرها أن مقاولي القطاع الخاص ومستثمريه لم يندفعوا إلى تشييد السكك الحديدية في أفريقيا الغربية ، ومن عَرَض خدماته منهم كان يطمع في الحصول على إعانات مالية وعلى مميزات أخرى ، وكثيراً ما تبين عدم كفاءته . وكانت الاحتياجات من رأس المال عالية لأن السكك الحديدية كان عليها أن تخدم مساحة واسعة متناثرة السكان . وفضلاً عن ذلك فإن بعض الخطوط كان يتعين إنشاؤها توقعا للطلب ، وليس لمجرد الاستجابة له ، كما كانت ربحيتها في نهاية الأمر غير مضمونة ، وعلى أية حال كان من المؤكد أنها حدث بعيد . وكلما كان رأس المال الخاص حذراً كان المشروع الحكومي ضرورياً .

وكانت تحسينات الموانئ وثيقة الارتباط ببرامج تشييد السكك الحديدية . (١٨) فقد أخذت السفن البخارية تكشف بالفعل عيوب موانئ أفريقيا الغربية التي لم يكن باستطاعة كثير منها التعامل مع سفن أكبر من السفن الشراعية التقليدية . غير أن السفينة البخارية لم يكن لها تأثير ملحوظ على إنتاج الصادرات ، على حين أن السكك الحديدية كان لها هذا التأثير . وبحلول عام ١٩٠٠ كان واضحاً أن الموانئ القائمة عاجزة عن التعامل مع حجم المنتجات التي كانت السكك الحديدية تستطيع تسليمه ، ونتيجة لذلك أدخلت تعديلات جوهرية على الموانئ الرئيسية بدأت من حوالي عام ١٩٠٠ ، واستمرت طوال العصر الاستعماري . وفي بعض الأماكن تم تحسين المراكز القائمة ، مثل دكار ولاجوس وفريتون ، وفي أماكن أخرى أنشئت موانئ جديدة تماماً ، مثل پورت هاركورت وتاكورادي . وكانت النتيجة تدهور المراكز الأصغر ، مثل باداجري

(١٨) توجد مجموعة من دراسات الحالة لتطور موانئ أفريقيا الغربية في العمل الجماعي الذي أعده ب. س. هويل ، د. هيلينج ، Seaports and Development in Tropical Africa ، ١٩٧٠ .

وسان لوى وكالابار(*) القديمة ، وتزايد تركيز تجارة التصدير فى بضعة موانئ كبيرة تخدمها السكك الحديدية . وفى العقد الرابع كان ما لا يقل عن ٦٥ فى المائة من مجموع تجارة أفريقيا الغربية الفرنسية عبر البحار يمر خلال دكار . وكانت تاكوراى فى ساحل الذهب ولاجوس فى نيجيريا على القدر نفسه من الأهمية . وظلت الموانئ الأوروبية الرئيسية بالنسبة لتجارة أفريقيا الغربية ، كما كانت فى القرن التاسع عشر ، هى ليقرىول وبوردو ومرسيليا وهمبورج .

وما إن اختفى فى الهواء الاستوائى الساخن الحديث السطحى المبكر عن «استغلال ثروة الداخل» حتى أصبح واضحاً أن تأثير السكك الحديدية يقتصر على مساحة صغيرة على أحد جانبي الخط . ولم يتم إدخال كثيرين من المنتجين المتناثرين فى مساحات واسعة فى اقتصاد التصدير لأن تكلفة نقل محصولاتهم إلى محطة السكك الحديدية كانت لا تزال عالية جداً بالنسبة للسعر الذى يمكن الحصول عليه . فقبل عام ١٩١٨ لم يكن هناك إلا القليل جداً من الطرق الصالحة لكل الأجواء فى أفريقيا الغربية خارج المدن . وكان سبب ذلك بسيطاً : فالسيارة كانت ابتكاراً جديداً ، والنوع الذى كان ينتج فى ذلك الوقت كان بطيئاً وغالى الثمن ، وثقيل الوزن بدرجة تتلف الطرق التى تسافر عليها . وعلى خلاف ما يمكن أن يفترض ففى ذلك الوقت كان قليلون من المسؤولين أو الشركات الأجنبية هم الذين يرون مستقبلاً ما للسيارة فى العالم المتخلف . وفى عام ١٩٠٧ ، على سبيل المثال ، سجلت «الرابطه البريطانية لزراعة القطن» رأياً مفاده أنه فيما يتعلق بأفريقيا الغربية تعتبر الطرق المرصوفة

(*) كالابار . مدينة وميناء بالقرب من خليج غينيا . وهى الاسم الذى أعطاه المستكشفون البرتغاليون وقت وصولهم فى القرن الخامس عشر للقبائل التى تقطن ساحل غينيا . وكان أهل كالابار يعملون كوسطاء بين التجار البيض على الساحل وقبائل الداخل .

والنقل بالسيارات خطأ ، وذلك بقدر ما يستطيع المرء أن يحكم^(١٩) . وفى العقد الثانى من القرن الحالى كان رواد الخدمات التجارية لنقل الركاب والبضائع بالسيارات أفارقة أبرزهم نيجيرى اسمه و. أ. داوودو .

وقد أدى إدخال السيارات من طرازات فورد الأسرع والأرخص ثمنا والأخف وزنا ، التى وصلت إلى أفريقيا الغربية فى عام ١٩١٨ ، إلى اعتبار المواقف السائدة عن النقل بالسيارات عتيقة مثل السيارات المبكرة نفسها . وفى عام ١٩٢٣ عبرت السيارة الأولى الصحراء الكبرى من الجزائر إلى تمبوكتو ، وهى رحلة ملحمية ، ولكنها سرعان ما أصبحت رحلة عادية . وبحلول عام ١٩٣٠ كانت الشركات التجارية للنقل بالسيارات تعمل فى المراكز الرئيسية للنشاط الاقتصادى فى أفريقيا الغربية والصحراء الكبرى وحول هذه المراكز . ومع مقدم عام ١٩٤٠ كان لدى أفريقيا الغربية الفرنسية حوالى عشرة آلاف سيارة بالمقارنة بست عشرة سيارة فقط فى عام ١٩١٣ . وكان التوسع فى النقل بالسيارات فى أفريقيا الغربية البريطانية حتى أسرع من ذلك : وفى العقد الثالث كان عدد السيارات التى استوردها كل من ساحل الذهب ونيجيريا ضعف عدد السيارات التى دخلت المستعمرات الفرنسية ، وكذلك ضعف حملاتها^(٢٠) . وكان استيراد السيارات وتشغيل النقل بالسيارات فى أيدي شركات خاصة ، أفريقية وأوروبية على حد سواء . غير أن بناء الطرق كانت تضطلع به أساسا حكومات المستعمرات ، التى كانت تخطط الطرق لتغذية السكك الحديدية ،

(١٩) تقرير الرابطة البريطانية لزراعة القطن (تحت رقم 520/55 c. o.) إلى وزارة المستعمرات ، ٨ أغسطس ١٩٠٧ ، مكتب السجلات العامة .

(٢٠) للاطلاع على دراسة حالة ، انظر ، أ.م. هاى ، "The Development of Road Transport in Nigeria, 1900 - 1940" ، فى مجلة *جورنال لوف ترانسبورت هيسٽورى* ، سلسلة جديدة ، العدد ١ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٩٥ إلى ١٠٧ .

وليس لكى تكون منافسا لها ، برغم أنه كانت توجد فى أفريقيا الغربية ، كما فى أجزاء أخرى من العالم ، منافسة متزايدة بين نظامى النقل بعد الحرب العالمية الثانية . ومن الهام أن نلاحظ أن الأفارقة الذين لم يكن البرنامج الرسمى لبناء الطرق يلبي احتياجاتهم ، والذين كانت تتوفر لديهم الموارد الضرورية ، قد أسهموا أيضا فى البنية الأساسية الجديدة . فمزارعو الكاكاو فى نيجيريا وساحل الذهب ، على سبيل المثال ، كانوا يبنون طرقهم وجسورهم الخاصة فى العقدين الثانى والثالث من القرن الحالى ، ويقومون بتشغيل أساطيل من الشاحنات للإسراع بإجلاء محاصيلهم . وقد أقيم فى العقدين الثالث والرابع الإطار الأساسى لشبكة الطرق الحالية فى أفريقيا الغربية ، التى لولاها ما كان يمكن حدوث التوسع فى النقل بالسيارات . وبالنسبة لبعض المسؤولين والجماعات المحلية كان تشييد الطرق للربط بالعالم الخارجى هو الحدث البارز فى أيامهم ، ودراما تاريخية وشخصية استلهمت رواية جويس كارى المثيرة Mister Johnson (١٩٣٩) .

وكان تطوير المجرى المائية الداخلية يتم على نطاق متواضع ، ومرجع ذلك فى الأساس أن الأوروبيين تبينوا ، مثلما تبين الأفارقة قبلهم ، أن النقل النهري تعوقه الشلالات والجنادل بشدة وكذلك التغيرات الموسمية الحادة فى مستوى المياه . غير أن التحسينات البسيطة نسبيا ، مثل تطهير المجرى المائية الموجودة ، عملت على تنشيط الاقتصاد المحلى فى بعض المناطق ، كما فى بعض أجزاء نيجيريا الجنوبية . ولا عجب أن الابتكار الرئيسى ، وهو استخدام بواخر مزودة بعجلات تجديف ، قد حدث فوق مسطحات المياه ، مثل النيجر وبنوى والسنغال ، التى كان الأفارقة قد سبق أن جعلوا منها طرقا عامة معروفة . وعلى الرغم من أن البواخر كانت مملوكة أساسا لشركات القطاع الخاص ، فقد بذلت بعض المحاولات للتنسيق بين النقل النهري والنقل بالسكك الحديدية .

من ذلك أن سكك حديد السنغال ، برغم أنها كانت تنتهى عند بـماكو ، كانت هناك وصلة تربطها بالنيجر الأوسط ، وبذلك كانت تصل دكار بـتمبكتو وغاو . غير أن النقل التقليدى بالكنو كان فى الوقت نفسه يشكل بين الحين والآخر منافسا خطيرا وغير متوقع للسكك الحديدية ، كما فى حالة خط لاجوس الذى كان يجد صعوبة فى جذب حركة النقل خلال السنوات العشر الأولى من تشغيله ، وذلك بسبب المنافسة من قوارب الكنو على نهر أوجون .

وقد استفادت أفريقيا الغربية ، مثلما استفادت أجزاء أخرى من العالم ، من النقل الحديث بكثير من الوسائل التى تنبأ بها الاقتصاديون الكلاسيكيون ، ومن أهم مظاهر هذه الاستفادة الانخفاض الكبير الذى طرأ على أسعار الشحن . ففي عام ١٩٠٩ كانت تكلفة التحميل على الرأس للطن / ميل تتفاوت من ٣ شلنات وبنس واحد إلى ٥ شلنات فى ساحل العاج ، حسب السلع المحمولة . أما عربات اليد والبراميل المدرجة فكانت تكلفتها تتفاوت من شلن واحد و ٥٠ بنس إلى شلن واحد و ١١ بنسا . وكانت رسوم الشحن بالسكك الحديدية فى عام ١٩٠٣ تبلغ فى المتوسط $\frac{1}{4}$ بنس ، ولكنها انخفضت إلى ما بين ٤ بنسات و $\frac{1}{4}$ بنس فى العقد الثالث ، على حين أن تكلفة النقل بالشاحنات كانت منخفضة ، فى حدود ٣ بنسات للطن/ميل فى عام ١٩٣٠ . وهذه التخفيضات المثيرة كان لها تأثيران رئيسيان . أولهما أنه بالاستعاضة عن القوة البشرية بالآلات كان النقل الحديث يشجع على توليفة أكثر كفاءة بين عوامل الإنتاج بتحريره موارد الأيدى العاملة النادرة لتوجيهها لاستخدامات أخرى ، وزيادة الحراك ، ونشر المعلومات عن فرص السوق . فالأوروبيون كانوا يتحركون إلى الداخل ؛ والأفارقة كانوا يسافرون إلى مزارع الكاكاو وال فول السودانى وإلى المدن . ثانيهما أن الانخفاض فى تكلفة النقل كان وفرا خارجيا عجلاً بتوسع قطاع التصدير بجعل الإنتاج مربحا على امتداد منطقة أوسع وبالنسبة لعدد أكبر

من المزارعين ، وسمح بتنمية موارد جديدة ، مثل حقول الفحم التي اكتشفت بالقرب من أودى فى نيچيريا الشرقية فى عام ١٩٠٩ . كما أن السكك الحديدية والطرق البرية دفعت إلى الخلف الحدود التقليدية للتجارة وأعادت تشكيلها . ومن أمثلة ذلك أن وصول سكك حديد لاجوس إلى كانو فى عام ١٩١١ كان حدثا ذا دلالة كبيرة فى التاريخ التجارى لأفريقيا ، وكان إيذانا بالتدهور النهائى للتجارة القديمة ذات التوجّه الشمالى عبر الصحراء الكبرى ، وإعادة توجّه أسواق الداخل نحو الموانئ الساحلية ، والتحام مركزين للتبادل لم يكن بينهما فى القرون السابقة إلا اتصال متقطع .

والتقييم السابق لأثر النقل الحديث يتطلب بعض التحفظ ، سواء لتجنب الطابع الكاسح للتفسيرات التقليدية التي كانت تتجه إلى اتباع روح رأى لورد لوجارد فى هذا الموضوع ، أو لكى توضع فى الاعتبار البحوث الحديثة ، مثل دراسة فوجل عن أمريكا الشمالية التي أوضحت أنه قد حدثت مبالغة كبيرة فى أهمية السكك الحديدية فى التنمية الاقتصادية .^(٢١) وثمة تحفظات رئيسية أربعة ينبغى أن تؤخذ فى الحسبان فى حالة أفريقيا الغربية . أولها أن التعميمات حول آثار النقل الحديث كثيرا ما تشير ، ولو بطريقة ضمنية ، إلى المنطقة ككل . وذلك برغم أن ليبيريا لم تكن لديها موانئ أو طرق للسيارات حتى العقد الخامس من القرن الحالى ، ولا سكك حديدية حتى العقد السادس . كما أن أجزاء كبيرة من المناطق الداخلية لأفريقيا الغربية الفرنسية السابقة مازالت حتى اليوم محرومة من أية وسائل حديثة للنقل . ولم تكن منافع النقل الحديث محسوسة بقوة إلا فى مناطق قليلة ، لاسيما ساحل الذهب ونيچيريا والسنغال ،

(٢١) روبرت و. فوجل ، *Railroads and American Economic Growth : Essays in Econometric History* ، بلتيمور ، ١٩٦٤ .

كانت مواردها كبيرة بدرجة تكفى للاستثمار فى بنية أساسية حديثة . ومرة أخرى نلاحظ أن الآثار الإقليمية للتنمية الاقتصادية الاستعمارية كانت شديدة الاختلاف فى المناطق المختلفة . ثانيها أن من الخطأ الاعتقاد بأن النقل الحديث خلق اقتصادا تصديريا من العدم . فغالبية الصادرات الرئيسية كانت تشحن إلى الخارج قبل إدخال السكك الحديدية والنقل الحديث . بل يمكن القول إن النقل الحديث كان ينجذب فى المقام الأول إلى مناطق أخذت بالفعل تُفصح عن إمكانياتها الاقتصادية ، برغم أنها مازالت تزخر بعدم اليقين .^(٢٢) ثالثها أن إدخال النقل الحديث لم يضمن توسعاً آلياً ومثيراً فى الصادرات . ففي داهومي لم يكن للسكك الحديدية إلا أثر ضئيل نسبياً ، على حين أنه فى نيجيريا لم تكن الامتدادات الطويلة لخطوط السكك الحديدية ناجحة ، سواء لأنها كانت تمر بأرض قاحلة ، أو لأن رسوم الشحن على منتجات معينة كانت شديدة الارتفاع . وأخيراً ينبغى تذكر أن المواصلات قد صُممت أساساً لإجلاء الصادرات . ولم يكن هناك إلا القليل من الطرق الجانبية أو الطرق التى تربط بين المستعمرات ، كما لم تبذل سوى محاولات محدودة للاستفادة من السكك الحديدية والطرق كحافز على التبادل الداخلى .

وقد طرأ تغير كبير خلال الحقبة الأولى من الحكم الاستعماري على نظام التوزيع المرتبط بالتجارة عبر البحار . غير أنه ينبغى توخى الحذر لدى مناقشة هذه التغيرات ، لأنها كانت لفترة طويلة موضوع خلاف سياسى واقتصادى فيما يتعلق بدور الشركات الأجنبية . وقد استمر هذا الجدل طويلاً بسبب عدم توفر

(٢٢) فى هذا الصدد كانت حالة أفريقيا الغربية مماثلة لحالة كولومبيا ، حيث بدأ النمو الاقتصادى قبل ظهور تسهيلات النقل الحديثة . انظر ، ايفريت أ. هاجن ، *On the Theory of Social Change : How Economic Growth Begins* ، هومود ، ١٩٦٢ ، الصفحة ٣٦٣ .

الأدلة القاطعة ، ولأن الحدس يزدهر عندما يتعذر التنفيذ ، ولأن التأكيدات ، إذا ما تكررت كثيرا ، تكتسب في نهاية الأمر منزلة الحقائق وسندها .^(٢٣) والتحليل المقدم هنا له أهداف ثلاثة : أولها ، إيجاز التغيرات الرئيسية التي أثرت في البيوت التجارية الأجنبية ؛ ثانيها ؛ تفسير سبب حدوثها ؛ ثالثها ، دراسة آثارها على الشركات الأفريقية .

وشملت التغيرات الأكثر إثارة حدوث تجدييدات في الموقع الجغرافي والهيكل التجارى . فالشركات الأجنبية ، التي كانت قائمة على الساحل منذ أن بدأت التجارة عبر البحار مع أفريقيا الغربية ، أخذت أعداد منها تتحرك إلى الداخل في العقد الأخير من القرن الماضى . وكانت تحمل إلى الداخل بوساطة السكك الحديدية ، كما كانت تتحرك في ذيل الإدارة ، راضية بالسير وراء من دعوها إلى التحرك . وبحلول العقد الثالث من القرن الحالى كان للشركات البارزة فروع في المراكز الرئيسية للتجارة على نطاق أفريقيا الغربية .^(٢٤) وكانت التغيرات الهيكلية من نوعين : أولهما أن الشركات الأجنبية ، بعد أن كانت مشروعات صغيرة نسبيا يسيطر عليها رجل واحد أو عدد من الشركاء ، شرعت في تشكيل شركات ذات مسؤولية محدودة . ويكفى القليل من الأمثلة الممكنة الكثيرة لتصوير هذا التطور الذى بدأ عند ختام القرن التاسع عشر : فمؤسسة جون هولت وشركاه أصبحت شركة محدودة في عام ١٨٩٧ ؛ ومؤسسة

(٢٣) ينبغي أن يشار هنا إلى دراستين رائدتين بارزتين ، إذ أن كليتهما حاولت تخليص الحقيقة من الخرافة ، وهما : ج. مارس ، "Extra - Territorial Enterprises" ، في العمل الجماعى الذى أعده م. بيرهام ، Mining, Commerce, and Finance in Nigeria ، ١٩٤٨ ، الصفحات ٤٣ إلى ١٣٦ ؛ پ. ت. باور ، West African Trade ، كمبريدج ، ١٩٥٤ .

(٢٤) للاطلاع على دليل معاصر للشركات الأجنبية ، انظر ، أ. ماكيلان ، The Red Book of ، West Africa ، ١٩٢٠ .

شيرى بيريساك فى عام ١٩٠٨ ؛ ومؤسسة ى. و. كنج ، التى أنشئت فى ختام القرن السابع عشر ، حذت حذوها فى عام ١٩١١ ؛ ومؤسسة موريل إى بروم فى عام ١٩١٩ . وثانيهما ، كان هناك تحرك نحو التركيز ، إذ قضى على كثير من المؤسسات الصغيرة ، وما تبقى منها اندمج لخلق حفنة من الشركات الكبيرة جدا . وكان هذا الاتجاه ظاهرا بالفعل فى العقد التاسع من القرن الماضى ، ولكنه واصل التطور خلال الحقبة الأولى من الحكم الاستعمارى ، وبحلول عام ١٩٣٠ كانت هناك ثلاث شركات بارزة هى : شركة أفريقيا المتحدة (*) ؛ الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية (**) ؛ الشركة التجارية للغرب الأفريقى (***) . وكانت هذه الشركات تتداول فيما بينها ما بين ثلثى وثلاثة أرباع تجارة أفريقيا الغربية عبر البحار ، ويمكن مقارنة شبكتها التجارية من حيث الحجم والأهمية بالنظام الإدارى الذى كانت الدول الاستعمارية تقوم بتسييره . والحقيقة أن «مسؤول المقاطعة» فى شركة أفريقيا المتحدة كان له نفوذ محلى أقوى من نفوذ «مدير المنطقة» فى حكومة صاحب الجلالة ، وكان بالتأكيد أعلى منه مرتبة .

وكان أهم هذه الشركات هى شركة أفريقيا المتحدة ، التى كانت تتداول بمفردها نصف تجارة أفريقيا الغربية عبر البحار فى العقد الرابع من القرن الحالى . وكانت هذه الشركة تهيمن على أفريقيا الغربية البريطانية ، كما أن فروعها كانت تشتري وتشحن حوالى ربع الصادرات الأساسية لأفريقيا الغربية الفرنسية ، وهى الخلف العظيم لسلفين كبيرين هما : «شركة النيجر الملكية» التى تكونت فى عام ١٨٨٦ ، و «الرابطة الأفريقية» (****) التى أنشئت بعد ذلك بثلاث

United Africa Company (*)

Compagnie Française de l'Afrique Occidentale (**)

Société Commerciale de l'Ouest Africain (***)

African Association (****)

سنوات . وعلى الرغم من أن شركة النيجر فقدت امتيازها الرسمي فى عام ١٩٠٠ ، فقد واصلت التجارة على نطاق كبير ، وفى عام ١٩٢٠ اشترتها و . هـ. ليفر ، عملاق صناعة الصابون ، مقابل ثمانية ملايين جنيه استرليني . أما «الرابطة الأفريقية» فقد استمرت حتى عام ١٩١٩ ، عندما اندمجت مع إخوان ميلر ، ومع ف. وأ. سوانزى ، لتشكيل «شركة التجارة الأفريقية والشرقية المتحدة»^(*) . وفى عام ١٩٢٠ أخفق ليفر فى مزايده لشراء هذه الشركة بدورها ، ولكن فى عام ١٩٢٩ توصلت «شركة التجارة الأفريقية والشرقية» إلى اتفاق مع إخوان ليفر كانت نتيجته تكوين كارتل عملاق عرف «بالشركة الأفريقية المتحدة» . وكانت الشركة التالية فى الأهمية هى «الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية» التى أنشئت فى عام ١٨٨٧ . ولهذه الشركة أيضا نسب أفريقى غربى طويل ، إذ تحدّثت من «شركة السنغال»^(**) التى تأسست فى عام ١٨٨١ ، والتى كانت هى نفسها وريث بيت أبناء مرسيليا الذى يملكه س. أ. فيرمينيك ، الذى ترجع مصالحه فى أفريقيا الغربية إلى العقد الخامس من القرن الماضى . أما الشركة الكبيرة الثالثة ، «الشركة التجارية للغرب الأفريقى» ، فقد أنشأتها فى عام ١٩٠٧ حلقة سويسرية وفرنسية من كارتل أفريقى غربى آخر ، هو ريف وروث وسأى . وكانت هذه الشركة عند بدايتها تملك أقل من نصف رأسمال «الشركة الفرنسية للغرب الأفريقى» ، وفروعا أقل كثيرا من فروعها ، ولكنها استولت على منافستها بعد الحرب العالمية الثانية . وتواريخ الأنشطة التجارية الطيبة لهذه الشركات الثلاث ، التى مازالت حتى اليوم الكارتلات التجارية الأجنبية

. African & Eastern Trade Corporation Ltd. (*)

. Compagnie du Sénégal (**)

الرئيسية فى أفريقيا الغربية ، يمكن أن تساعد على حل الخلاف الذى أحاط
طويلا بهذه الأنشطة . (٢٥)

وكانت أهم الشركات الأصغر حجما التى ظلت قائمة هى شركات چون
هولت ، باترسون زوكونيس ، موريل وپروم ، پيريساك . وكان من أهم
القادمين الجدد إلى تجارة أفريقيا الغربية (بصرف النظر عن الشركات المتخصصة
مثل إخوان كادبرى وشركات التعدين) أولئك الذين يشار إليهم عادة
«بالمشرقيين» ، وذلك تعبير يشمل أبناء عدد كبير من بلدان شرقى البحر
المتوسط . فالمهاجرون «المشرقيون» ، وبخاصة اللبنانيون ، بدأوا الاستيطان فى
أفريقيا الغربية عند ختام القرن الماضى . وكان معظمهم يعتزمون فى الأصل
الذهاب إلى أمريكا ، ولكنهم لأسباب مختلفة أخفقوا فى التقدم غربا إلى ما
هو أبعد من الساحل الأفريقى . وبحلول عام ١٩٢٩ كان هناك أكثر قليلا من
ثلاثة آلاف مشرقى فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، وعدد أقل قليلا فى
المستعمرات البريطانية . وشرع هؤلاء المهاجرين يمارسون التجارة على نطاق
محدود ، ولكنهم بسبب براعتهم وجسارتهم وقلة تكلفتهم سرعان ما حققوا
نجاحا فى ميادين معينة . وقد تركوا بصمتهم الأولى فى غينيا ، حيث حققوا
ازدهاراً فى صادرات المطاط فى عام ١٨٩٨ . ولأنهم كانوا يتعاملون بالنقد ،
فقد وضعوا حداً للمقايضة ، وأرغموا عددا من الشركات الأوروبية على
التوقف عن العمل . بعد ذلك كانوا يشترون محاصيل تصديرية أخرى ،
مثل الفول السودانى والكافور ، ويبيعون السلع القطنية . وفى العقد الثالث

(٢٥) يمكن العثور على قدر من المعلومات عن «الشركة الأفريقية المتحدة» فى كتابى تشارلس
ويلسون The History of Unilever ، مجلدان ، ١٩٥٤ ؛ 1965 - 1965 ، Unilever ، ١٩٦٨ .
ونزد رواية وصفية لعمليات الشركات الفرنسية فى كتاب چان ورينيه شاربونو ، Marchés et
marchands d'Afrique noire ، باريس ، ١٩٦١ .

والرابع من القرن الحالى امتد نشاطهم إلى النقل بالسيارات ، وكانوا أيضا يديرون فنادق ومطاعم . وواصلت أعدادهم الازدياد ، واحتفظوا بأهميتهم حتى اليوم . ^(٢٦) إن «المشرقيين» ، وإن لم يكونوا فوق النقد ، كثيرا ما كانوا يعاملون بعداء لا مبرر له من جانب الأوروبيين والأفارقة . وذلك سوء حظ يعانيه عادة الغرباء الذين يفتقرون إلى نفوذ سياسى .

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن درجة عالية من التركيز كانت ظاهرة أيضا فى الأعمال المصرفية والنقل البحرى . غير أنه على خلاف الشركات التجارية لم تكن المصالح المصرفية ومصالح النقل البحرى كثيرة العدد فى أى وقت . وكانت الشركات الرئيسية تدين بمراكزها بدرجة أقل لعمليات استيلاء ناجحة ، وبدرجة أكبر للدعم الحكومى ، وذلك على الأقل فى البداية ، إذ كانت شركات السفن البخارية تحصل على إعانات مالية ، كما أن المصارف كانت تُمنح حقوقا احتكارية لإصدار العملة . ونتيجة لذلك كان باستطاعة بضع شركات ذات حظوة أن تحقق هيمنة يتعذر النيل منها . مثال ذلك أن شركات النقل البحرى البريطانية التى تخدم الساحل الغربى وضعت فى عام ١٨٩٠ تحت السيطرة التامة لشركة أ. ل. جونز ، إلدر وديبستر وشركاهما المحدودة . ^(٢٧) وقد زادت أساطيل جونز من ٣٥ سفينة مجموع حمولتها ٣٥ ألف طن فى عام ١٨٨٤ ، إلى ١٠١ سفينة مجموع حمولتها ١٠٣ ألف طن فى عام ١٩٠٩ ،

^(٢٦) من أجل مزيد من المعلومات ، انظر ، فؤاد أ. خورى ، "Kinship, Emigration and Trade Partnership among Lebanese of West Africa" ، فى مجلة أفريقيا ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢٨٥ إلى ٣٩٥ ؛ ولیم د. ستانلى ، "The Lebanese in Sierra Leone : Entrepreneurs Extraordinary" ، فى مجلة أفريكان إيريان ثوتس ، العدد ٥ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٥٩ إلى ١٧٤ . ^(٢٧) پ. ن. دافير ، "The African Steam Ship Company" ، فى العمل الجماعى الذى أعده ج. ر. هاريس ، Liverpool and Merseyside ، هاريس ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٢١٢ إلى ٢٣٨ .

وهو العام الذى توفى فيه . أما النقل البحرى الفرنسى فقد أصبح مركزا على شركتين مقرهما فى مرسيليا هما شارجير رينى ، والشركة الأصغر التابعة لها فابر وفريسنيه ، وكانت لكليهما روابط مالية وإدارية «بالشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية» . وفى عام ١٨٩٥ توصلت شركة إلدر وديبستر والشركة الألمانية الرئيسية ، فورمان ليناي ، إلى اتفاق يحد من المنافسة بينهما ، ويضع سياسة مشتركة لإزاء القادمين الجدد . ولم تنضم الشركات الفرنسية إلى هذا الاتفاق لأنها لم تكن تتنافس على نفس الخطوط كما تتنافس الشركات البريطانية والألمانية الأكبر حجما . وقد مكّن «مؤتمر» النقل البحرى (كما تسمى هذه الترتيبات) الشركتين الرئيسيتين من السيطرة على الجانب الأكبر من تجارة النقل البحرى لأفريقيا الغربية . وكان سلاحهما الأساسى هو نظام الخصم المؤجل ، الذى تُردّ بموجبه لأصحاب السفن الذين يوافقون على قصر تعاملهم على سفن «المؤتمر» نسبة من رسوم الشحن . وكان الخصم يدفع بأثر رجعى لمنع ذوى الولاء المزدوج من التحول إلى خط آخر . وقد علّق «المؤتمر» خلال الحرب العالمية الأولى ، ولكن أعيد تكوينه فى عام ١٩٢٤ ، وظل قائما دون منافسة حتى العقد الرابع ، عندما بدأت شركة أفريقيا المتحدة تسيير سفن خاصة بها عبر المحيط .^(٢٨)

وكان يسيطر على البنوك التجارية فى المستعمرات البريطانية «بنك أفريقيا الغربية البريطانية»^(*) (عام ١٨٩٤) ، وفى المستعمرات الفرنسية «بنك أفريقيا الغربية»^(**) (عام ١٩٠١) . وحتى وصول «بنك ماركليز»^(***) فى عام ١٩٢٦

(٢٨) من أجل مزيد من التفاصيل ، انظر ، شارلوت ليبوشير ، The West African Shipping Trade, 1909 - 1959 ، لندن ، ١٩٦٣ ، الفصلان الثالث والرابع .

Bank of British West Africa (*)

Banque de l'Afrique Occidentale (**)

Barclays Bank (Dominion, Colonial & Overseas) (***)

لم يكن هناك تهديد جدى لمركز «بنك أفريقيا الغربية البريطانية» ، بل حتى عندئذ ظلت المنافسة بين البنكين محدودة عن طريق التفاهم المتبادل من النوع الذى يكبح أعضاء المهنة الواحدة عن المنافسة الضارية بين بعضهم بعضا .

وخير تفسير للتطورات السابقة هو أنها كانت استجابة للتغيرات فى البيئة التجارية فيما بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٣٠ . فمن الناحية الجوهرية كان التحول إلى الشركات ذات المسؤولية المحدودة وظهور بضع شركات كبرى قليلة نتيجتين للحاجة إلى كل من صيانة رأس المال التجارى وزيادته . وفيما بين عامى ١٨٧٠ و ١٩٣٦ استثمرت المصالح الأجنبية الخاصة فى أفريقيا الغربية ما يقرب من خمسين مليون جنيه استرلينى . وقد ساهمت الشركات التجارية بمعظم هذا المبلغ ، وكان من الطبيعى أن يوجه كله من الناحية الفعلية إلى التجارة . وكانت الحاجة إلى حماية الاستثمارات القائمة بالقضاء على المنافسة دافعا هاما إلى الاندماج خلال فترات التجارة غير المرؤسية ، كما حدث فى العقد التاسع من القرن الماضى والعقد الثالث من القرن الحالى . وكانت هذه الفترات تتميز أيضا بترتيبات مؤقتة «لوقف إطلاق النار» . فشركات التصدير ، مثلا ، كثيرا ما كانت توافق على اقتسام مجموع المشتريات على أساس أدائها الماضى . واتفاقات التجميع التى من هذا النوع كانت كثيرا جدا ما تنهار عندما تتحسن ظروف التجارة ، وعندما ترى الشركات الأعضاء أن بإمكانها العمل منفردة بصورة أفضل . وكانت الحاجة إلى زيادة رأس المال مواكبة للتوسع الجغرافى للشركات الأجنبية الذى كان هو نفسه نتاجا للظروف المعاكسة فى أواخر القرن الماضى . ففى الوقت الذى كان يحدث فيه انخفاض كبير فى هوامش الربح على السلع الأساسية التقليدية ، كان التوسع إلى الداخل ضروريا لضمان رقم أعمال أكبر ، والاستيلاء على حصة فى أية تجارة جديدة وأكثر ربحا يمكن

تنميتها . غير أن التوسع لم يكن ممكنا تحقيقه دون تعبئة أموال أكثر مما يوجد رهن تصرف الشركات الأجنبية المتوسطة في أفريقيا الغربية . ومن هنا كان الاتجاه نحو تكوين الشركات واندماجها ، وهو اتجاه كان يستمر في أوقات الرخاء ، مثل السنوات ١٩٠٠ - ١٩١٤ ، وكذلك في فترات الكساد .

وكان لدى الشركات الأكبر مزايا هامة على الشركات الأصغر المنافسة لها . أولاها أنه كان باستطاعتها إنشاء فروع لها في الداخل ، واستخدام عدد أكبر من الموظفين الأجانب المهرة ، وإن كانوا باهظي التكلفة . ثانياها أنه كانت لديها الموارد اللازمة لتمويل أنشطة عدد متزايد من التجار المحليين الجسورين ، وإن كانوا مفلسين ، الذين قدر لهم أن يقوموا بدور هام في الاقتصاد الاستعماري . ثالثها أنه كانت لديها القدرة على تمويل مخزونات لفترة زمنية طويلة ، وذلك لأن الطبيعة المبعثرة للسوق في أفريقيا الغربية ، وكذلك بعدها عن أوروبا ، كانا يعنيان أن رقم الأعمال يكون عادة منخفضا . رابعها أنها كانت تستطيع الصمود أمام التقلبات المفاجئة في التجارة عبر البحار ، كما حدث في الفترتين ١٩١٩ - ١٩٢٠ و ١٩٢٩ - ١٩٣٤ ، بأيسر مما تستطيع الشركات الصغيرة . خامستها ، أن الشركات الأكبر كان باستطاعتها ممارسة درجة أكبر من التأثير على التجارة في مجموعها ، وذلك عن طريق التكامل أفقيا (بضم شركات تجارية أخرى) ورأسيا (بحيازة مصالح في النقل البحري والصناعة التحويلية) . سادسة هذه المزايا أنها كانت تستفيد من وفورات الحجم : مثال ذلك أنها كانت تستطيع ، عن طريق الشراء بالجملة ، شراء السلع المصنعة بأسعار أقل من منافسيها ، كما كانت في مركز يضمن لها أن تكون الوكيل الوحيد فيما يتعلق بعلامات تجارية خاصة . وأخيرا ، كانت الشركات الكبيرة

تستطيع أن تعوّل على قدر هام من التعاون الحكومى فيما يتعلق بمصالحها المحلية . فالإدارة ، وإن كانت من الناحية الرسمية محايدة فى مثل هذه الأمور ، كانت فى الممارسة تبدى تفضيلا للتعامل مع عدد محدود من الشركات الأجنبية الراسخة . وهكذا خلق الاستعمار جماعة «أخلاقية» جديدة من التجار كان يشغل شرائحها العليا عدد قليل من الرجال الذين تجمع بينهم جنسية مشتركة وخلفية دينية واجتماعية واحدة .

وقد كانت الآراء المتناقضة فيما يتعلق بدور الشركات الأجنبية الكبيرة شائعة منذ فترة طويلة . فمن ناحية اتهمت هذه الشركات بالاستغلال ، وتلك تهمة نادرا ما حددت بصورة دقيقة ، ومن المؤكد أنه يصعب بحثها . ومن الناحية الأخرى كانت الشركات الأجنبية تشكو من التجار الأفارقة ، راعمة أن عددهم أكبر كثيرا من اللازم ، وأن وجودهم لم يكن يخفض أرباح الشركات الكبيرة نفسها فقط ، وإنما أرباح المنتجين الأفارقة كذلك .

وتدور فكرة الاستغلال حول موضوعين متكررين : أولهما أن الشركات الكبيرة حققت أرباحا فاحشة ؛ ثانيهما أنها قضت على جيل صاعد من التجار الأفارقة . ووجهة النظر القائلة بأن الشركات الأجنبية كان باستطاعتها تحقيق أرباح مفرطة تستند فى أقصى تطرف لها إلى أن هذه الشركات كانت لها سيطرة كاملة على السوق ، سواء فى أوروبا أو فى أفريقيا . وذلك إن شئنا الدقة ليس صحيحا . فالشركات التجارية الكبيرة ، برغم ما لها من أهمية ، كانت تأخذ الأسعار العالمية كحقيقة مفروغ منها ؛ وتستمد ربحها من قدرتها على تعديل أسعارها (وتكاليفها) تبعا لذلك . بالإضافة إلى أن الشركات الكبيرة لم تكن لها سيطرة كاملة على السوق الأفريقية أيضا . فمن الناحية التقنية لم يكن ما يوجد

احتكاراً ، وإنما احتكار قلة ، أى وضع تسيطر فيه على السوق بضع شركات متنافسة . كما إن إمكانيات الأرباح المفرطة كانت أضيق مما يفترض فى بعض الأحيان . وربما يكون المنتجون والمستهلكون الأفارقة قد أفادوا بعض الشيء من المنافسة فيما بين الشركات الأجنبية ، ومن وفورات الحجم التى كان باستطاعتهم تحقيقها ، وعما كانوا يستطيعون تقديمه من خدمة منتظمة ومستمرة . ومع ذلك لا يمكن إنكار أن احتكار القلة كان أقرب إلى الاحتكار منه إلى المنافسة الكاملة ، وأنه صحيح أيضاً أن الشركات الكبيرة كانت تعتبر التركيز مُحَقَّقًا لمصالحها فى المقام الأول . وقد أوضح جون مارس ، فى دراسة تفصيلية لعمليات المشروعات الأجنبية فى العقد الرابع من القرن الحالى ، أنه فى مجالات معينة ، وفيما يتعلق بسلع محددة ، كان باستطاعة الشركات الكبيرة بين الفينة والأخرى تحقيق أرباح مفرطة بالنسبة لما كان يمكن الحصول عليه لو كان هناك قدر أكبر من المنافسة .^(٢٩) وفى المناسبات النادرة التى كانت المنافسة فيها فعالة تماماً ، كما حدث عندما اقتحم سول ركّاح تجارة الفول السودانى النيجيرية فى العقد الرابع من القرن الحالى ، كان المزارع يحصل على سعر أعلى لمحصوله .^(٣٠) وسواء أكان يمكن أم لا يمكن تعميم هذا المثال على التجارة ككل ، وعلى امتداد فترة زمنية أطول ، فإنه افتراض هام ، وإن لم يكن من السهل اختباره .

(٢٩) "Extra - Territorial Enterprises" ، فى العمل الجماعى الذى أعده م. بيرهام ، Min- ing, Commerce and Finance in Nigeria ، ١٩٤٨ ، الصفحات ٧٦ إلى ٨٧ .
 (٣٠) للاطلاع على موجز لحياة ركّاح وأعماله ، انظر ، هانوك ، Survey of British Commonwealth Affairs ، المجلد الثانى ، الجزء الثانى ، الصفحتين ٢١٦ و ٢١٧ .

ولدى تقييم دور الشركات الأجنبية من الهام التمييز بين سؤالين مختلفين : أولهما ، ماذا كان سيؤول إليه الوضع في أفريقيا الغربية من غير وجود هذه الشركات ؟ ثانيهما ، ما نتيجة المقارنة بين أدائها الفعلى والإسهام الأمثل الذى كان يمكن تقديمه ؟ فيما يتعلق بالسؤال الأول فإن الوظائف الرئيسية للشركات الأجنبية كانت توفير وعرض السلع الاستهلاكية التى كانت هى الحافز الرئيسى للإنتاج التصديرى ، وضمان أن يتم تسويق الصادرات فى البلدان الصناعية . وكانت هذه الشركات لدى الاضطلال بهذه الأنشطة تتعرض لمخاطر تتمثل فى الاحتفاظ بالمخزونات ، والتعهد بتسليم سلع فى المستقبل ، كما كانت تمويل عمليات كثير من التجار الأفارقة . ومن غير وجودها كان الأرجح أن يوجد هناك استثمار أقل فى التجارة ، وخبرة فنية أقل فى الأسواق الدولية ، وقطاع للتجارة الخارجية أصغر كثيرا . أما عن السؤال الثانى ، فمن الواضح أن سجل الشركات الأجنبية يقصر كثيرا عما كان ممكنا من الناحية النظرية . وكانت الشركات الكبيرة ما إن تقام ، حتى تصبح ذات نظرة محافظة . كما كانت حريصة على الدفاع عن مواقعها القائمة أكثر من حرصها على فتح مجالات نشاط جديدة . ثال ذلك أنها لم تكن حتى العقد السادس من القرن الحالى تبدى اهتماما كبيرا تنمية الصناعات المحلية ، وكان مرجع ذلك فى جزء منه أن هذه التنمية لم تكن لى أية حال بالمهمة السهلة ، وفى جزء آخر أن هذه الشركات كانت عارفة ن التصدى لمشروعات غير مألوفة . ^(٣١) كذلك لم تكن الشركات الكبيرة تقدم شجيعا يذكر للتدريب فى مجال الإدارة الحديثة للأعمال . وكان على الأفارقة

(٣١) نتاقش هذه المسألة بتفصيل أكبر فى الفصل السابع .

أن يكتسبوا المهارات الضرورية بوسائلهم الخاصة ، ويبطء فى الوقت نفسه .
 وفضلا عن ذلك فإن من المشكوك فيه أن المزيد من المنافسة كان سيؤدى إلى
 تحقيق الأفارقة لوضع أفضل بعض الشئ من زاوية الأسعار التى يحصلون عليها
 مقابل منتجاتهم ، والأسعار التى يدفعونها مقابل السلع الاستهلاكية . وأخيرا
 فإنه لا ريب أن نسبة كبيرة من أرباح التجارة والأموال الفائضة ومرتببات
 الأجانب كانت تحول إلى الخارج بدلا من استثمارها فى أفريقيا .

كما أن موقع رجال الأعمال الأفارقة فى ظل الاستعمار لم يكن بالبساطة
 التى كثيرا ما يبدو بها . وكانت الاتجاهات الرئيسية لمصائر شركات الاستيراد
 والتصدير الأهلية على النحو التالى : تمكن نشاط التجار الأفارقة من الازدهار
 خلال الفترة ١٨٥٠ - ١٨٨٠ لأن ظروف التجارة فى ذلك الوقت لم تكن
 تعطى الشركات الكبيرة أية ميزة ساحقة . فالحجم الضيق للسوق ، واستخدام
 المدفوعات النقدية ، ومقدم السفينة البخارية ، هذه كلها كانت ظروفًا مكّنت
 الشركات الصغيرة من تحقيق درجة هامة من النجاح . ومن العقد التاسع من
 القرن الماضى فصاعدا أخذت البيئة التجارية تنحاز لصالح الشركات الكبيرة ،
 وتبين لشركات كثيرة أصغر ، أوروبية وكذلك أفريقية ، أنها تفتقر إلى ما كان
 بقاؤها يتطلبه من رأسمال ومهارات . غير أن التجار الأفارقة لم يستسلموا بسهولة ،
 وبحلول العقد الثالث من القرن الحالى كانوا بدورهم يسعون إلى تكوين
 شركات فى محاولة لتعبئة مزيد من رؤوس الأموال . بيد أنه فى هذا الوقت
 كانت الشركات الأجنبية الكبيرة قد وطدت ما يكاد أن يكون هيمنة كلية ،
 وبعد ذلك تبين للشركات الصغيرة ، أيًا كانت جنسيتها ، أن الحواجز أمام الدخول
 يكاد يستحيل التغلب عليها . والمحاولتان الناجحتان اللتان كثيرا ما يشار إليهما

قام بهما مشرقيان ، وليس أفريقيان : فسول ركّاح ظفر بحصة ضخمة في تجارة الفول السوداني النيجيرية في العقد الرابع من القرن الحالى ، وبعده اقتحم أ. ج. ليفنتيز تجارة الاستيراد والتصدير في ساحل الذهب خلال الحرب العالمية الثانية .^(٣٢) وقد وجد هذان الرجلان مكانا لهما عند النقطة التي كانت وفورات الحجم التي تتمتع بها الشركات الكبيرة تقل عندها عن الوفورات السالبة الناشئة عن الطبيعة الشاملة وغير المتخصصة نسبيا لأعمالها . ويعنى ذلك أن القادمين الجديدين بدأ باستغلال أسواق خاصة وأنواع معينة من السلع ؛ وأنهما كانا في موقع يمكنهما من اتخاذ القرارات في الحال بدلا من إحالة الأمور إلى إدارة رئيسية في أوروبا ؛ وأنه كان باستطاعتهما استخدام سياسات قوية في مقابل نظرة بيروقراطية مستقرة . غير أن هذين الاستثنائين ، لكونهما قليلي العدد ، يثبتان القاعدة ، لأن ركّاح وليفتيز كانا رجلى أعمال لديهما مهارات خاصة ودوافع قوية وروح مغامرة .

إن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذا العرض للمصائر المتغيرة للأعمال يلزم بحثها بعناية . ففي المقام الأول ، من المرجح أن شركات الاستيراد والتصدير الأفريقية عانت انخفاضاً في النسبة التي تتداولها من التجارة عبر البحار ، على الأقل فيما يتعلق بالسلع الأساسية الثابتة . غير أنه ينبغي عدم المبالغة في مدى هذا الانخفاض ، لأن الشركات الأوروبية كانت تهيمن بالفعل على تجارة الموانئ الرئيسية في الفترة ١٨٥٠ - ١٨٨٠ - وتلك حقيقة لا يتم التأكيد عليها دائما . ومن الناحية الأخرى فإنه من زاوية القيمة يرجح أن التجارة الخارجية التي يتداولها أفارقة كانت في العقد الثالث من القرن الحالى أكبر مما كانت عليه في منتصف القرن الماضى . وما حدث هو أن .

(٣٢) عن ليفنتيز ، انظر باور ، West African Trade ، الصفحات ٧٩ إلى ٨٦ .

المجموعات كافة حققت مكاسب من توسع التجارة خلال الحقبة الأولى من الحكم الاستعماري ، ولكن مكاسب الشركات الأجنبية كانت أكبر نسبيا من مكاسب الشركات الأهلية . ثانيا ، أنه ليس من الصواب القول بأن وضع الأفارقة تدهور في تجارتى الاستيراد والتصدير التقليديتين دون الاعتراف في الوقت نفسه بجسارتهم في فروع أخرى من التجارة . وقد كان هناك كثيرون من الأفارقة على درجة من الحنكة تكفى لإدراك أن خير ما يفعلونه هو استحداث أنواع جديدة من التجارة ، وليس محاولة المنافسة مع الشركات الكبيرة المتعاملة في التجارتين . ففي نيجيريا ، على سبيل المثال ، كان الأفارقة أول من استورد سيارات الشحن التجارية وقام بتشغيلها ، وأول من قام بتسويق ماكينات الخياطة ، وبناء دور العرض السينمائي ، وأول من أقام صناعة الخبز . ثالثا ، من الهام تذكر أن التغيرات المدفوعة من الخارج في البيئة الاقتصادية لم تكن مسؤولة إلا جزئيا عن التحول في المواقع النسبية للشركات الأجنبية والأهلية . وكان من العوامل الهامة أيضا أوجه الضعف الهيكلي الداخلي ، مثل وجود القوانين الموروثة التي جعلت من العسير استمرار نشاط تجارى أفريقى بعد وفاة مؤسسه .

كما يوجد اختلاف هام في الرأى حول مصائر الوسطاء الأفارقة الذين كانوا يربطون المنتجين والمستهلكين بشركات الاستيراد والتصدير . وتزعم بعض المصادر أن الوسطاء قد أزيحوا عند ختام القرن التاسع عشر ؛ وتزعم مصادر أخرى أن النصر كان حليف الهجمات التي شنتها عليهم الشركات الأجنبية في العقد الرابع من القرن الحالى ! وقد نشأ الزعم الأول أساسا بسبب الاهتمام المبالغ فيه الذى أولى لسقوط بضعة أفراد بارزين ، مثل چاچا ونانا أولومو ، ممن كانوا يديرون احتكارات تجارية كبيرة في القرن الماضى ، على حين كان يتم

تجاهل أنشطة عدد متزايد من التجار الصغار في القرن العشرين . وقد أوضحت الدراسات التي أجراها جيرتزل وإيكيم أن شركات أجنبية كثيرة في نيجيريا الشمالية سرعان ما أدركت أنها لا يمكن ، على أية حال ، أن تتحمل نتائج الاضطراب الكامل في نظام التوزيع الأهلى . ^(٣٣) فتوسع السوق في الفترة ١٩٠٠ - ١٩٣٠ كان ممكنا ليس فقط نتيجة تحرك الشركات الأجنبية إلى الداخل ، وإنما أيضا نتيجة زيادة في عدد الوسطاء الأفارقة . ومن ذلك أن مدير شركة لاجوس ستورز ليمتد (*) - وهي شركة كان لها فروع متعددة في داخل نيجيريا - أفاد في عام ١٩٠٨ أن تعامل شركته مع المستهلك الأخير كان أقل من واحد في المائة من مجموع تجارة شركته . ^(٣٤) وتؤكد أرقام التعداد للمدن الكبيرة في أفريقيا الغربية أن التجارة كانت مهنة تتسع ، لا مهنة تنحدر .

وحياة أومو أوكوى (١٨٧٢ - ١٩٤٣) ، وهي سيدة بارزة كانت تشتغل بالتجارة في أونيتشا ، تزودنا بمثال مشوق لجسارة أهلية خلال هذه الحقبة من تجارة أفريقيا الغربية التي كانت أقل حظاً في الدعاية والتي أعقبت انحذار الوسطاء العظام في القرن التاسع عشر . ^(٣٥) وقد كان توغل الشركات الأجنبية في الداخل بعد عام ١٩٠٠ عوناً كبيراً لنشاط أومو أوكوى التجارى ، حيث

(٣٣) تشيرى ج. جيرتزل ، "Relations Between African and European Traders in the Niger Delta, 1800 - 1896" ، في مجلة *جورنال أوف أفريكان هيسٽورى* ، العدد ٣ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٣٦١ إلى ٣٦٦ ؛ أوبارو إيكيم ، *Merchant Prince of the Niger Delta* ، ١٩٦٨ ، الصفحتان ١٨٧ و ١٨٨ .

(*) Lagos Stores Ltd. .

(٣٤) Egerton to Crewe , C. O. 520/68 ، ١٦ ديسمبر ١٩٠٨ ، مكتب السجلات العامة .

(٣٥) من أجل مزيد من التفاصيل ، انظر ، فيلشيا إيكيجويا ، "Omuri Okwei, the Merchant : Queen of Ossomari : a Biographical Sketch" ، في مجلة *جورنال أوف نيجيريا هيسٽوريكال سوسايتى أوف نيجيريا* ، العدد ٣ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٦٣٣ إلى ٦٤٦ .

أقامت علاقات تجارية وثيقة مع شركة النيجر ، وكانت تباع منتجات النخيل إلى الشركة وتمارس تجارة التجزئة في السلع المستوردة . وبحلول عام ١٩١٠ كانت أعمالها قد توسعت إلى النقطة التي تمكنت عندها من الحصول على ائتمان شهري مقداره ٤٠٠ جنيه استرليني . ومع مقدم العقد الثالث كانت تقوم بتنويع مصالحها ، وتضع أموالا في العقارات ، وتستثمر في الشاحنات وقوارب الكنو ، وتقدم قروضًا نقدية للتجار الآخرين . وعند وفاتها تركت ثروة صغيرة تضمنت أربعة وعشرين بيتا في أونيتشا وحوالي خمسة آلاف جنيه استرليني في البنك . وتعد حياة أومو أوكوي بمثابة تذكيرة بوجود ونفوذ النساء اللاتي مارسن التجارة في أفريقيا الغربية ، وتصوير خاص للافتراض بأن الاستعمار ، الذي دمر بعض الشخصيات العظيمة في القرن الماضي ، ساعد على خلق فرص جديدة لبعض القطاعات على الأقل من الأهالي المحليين .

مجمل القول أن الوسطاء فقدوا السلطة السياسية التي كانوا يستخدمونها فيما سبق لدعم مطالبهم المتعلقة بالسوق ، وكان عليهم أن يتكيفوا مع التطورات الجديدة ، مثل وصول السكك الحديدية ، ولكنهم كمجموعة استمروا في البقاء . غير أنه على نقيض ادعاءات الموظفين والتجار الأجانب لم يكن استمرار وجود أعداد كبيرة من التجار المحليين توزيعا مبدئيا للموارد البشرية . وقد أوضح باور أن من يسمون الوسطاء كانوا قنوات للتجميع والتوزيع ذات قدرة تنافسية عالية وكفاءة بوجه عام .^(٣٦) كما أن فكرة التجارة المباشرة مع المنتجين ، برغم ما كان لها من جاذبية في وقت تسعى فيه الشركات الأجنبية إلى تخفيض تكاليفها ، كانت مجرد خيال اقتصادي جامح .

(٣٦) باور ، West African Trade ، الصفحات ٢٢ إلى ٣٤ . وتظل النقطة العامة صحيحة حتى على الرغم من أن باور ربما يكون قد بالغ في حجم المنافسة بين التجار الأفارقة .

فعندما كان المتجون والمستهلكون كثيرون والعدد ومبشرين ، كان إلغاء الوسطاء يعنى تخفيض حجم السوق .

وأخر المؤثرات الخارجية التى تتطلب الدراسة هو النظام النقدي الاستعماري . وكما أشرنا فى الفصل الرابع فإن ظاهرة تدهور العملات الانتقالية وانتشار النقود المعدنية البريطانية والفرنسية ترجع إلى حوالى منتصف القرن الماضى . وبذلك لم يكن إدخال النظام النقدي الاستعماري حدثا مفاجئا . ومرة أخرى كان دور السلطات الاستعمارية هو الإسراع بعملية جارية بالفعل . وكانت حكومات المستعمرات تشجع على استخدام النقود الحديثة بطرق ثلاث : سحب العملات الانتقالية من التداول ؛ دفع أجور قوة العمل المتزايدة الحجم بالنقود المعدنية الأوروبية ؛ الإصرار على تحصيل الضرائب نقدا وليس عينا . كما أن بعض الشركات الأجنبية كانت حريصة على التأكد من تطور التجارة النقدية ، ولكن بعضها الآخر كان يتشبث بالمقايضة لأطول فترة ممكنة . مثال ذلك أن شركة النيجر لم تمارس تجارة نقدية إلا بعد عام ١٩٠٥ تقريبا . وكان الوكلاء الأكثر قدرة على التغيير هم الأفارقة أنفسهم ، وبخاصة الجيل الجديد من صغار متجى الصادرات الذين أدركوا أن المعاملات النقدية تسمح لهم بإجراء مساومة أفضل . وعند حوالى عام ١٩١٠ كانت العملات الأوروبية منتشرة فى أفريقيا الغربية ، وفى الفترة ١٩٠٦ - ١٩١٠ كانت صادرات النقود الفضية إلى أفريقيا الغربية البريطانية تبلغ فى المتوسط ٦٦٦١٩٠ جنيها استرلينا سنويا ، وهو مبلغ كان يساوى تقريبا ما يتم إصداره للاستخدام فى المملكة المتحدة نفسها . وبطبيعة الحال كانت هناك بضع مقاطعات لا تزال تستعمل العملات الانتقالية فى المعاملات المحلية خلال الجزء الأكبر من الفترة الاستعمارية . وربما كان أفضل مثال هو نيجيريا ، حيث أصدرت الحكومة

قرارا فى عام ١٩٠٢ بحظر استيراد كميات أخرى من المانيلا ، وهو قرار أدى من غير قصد إلى تثبيت قيمتها . وفى الفترة ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، عندما سحبت المانيلا فى النهاية من التداول ، تم جمع ما لا يقل عن ٣٠ مليون قطعة . (٣٧)

وأدى التداول المتزايد للعملات الأوروبية إلى إدخال المؤسسات المصرفية الحديثة . وكان أول بنك ناجح فى أفريقيا الغربية هو «بنك السنغال» (*) ، الذى أنشئ فى سان لوى فى عام ١٨٥٤ . وقد تأسس هذا البنك فى المقام الأول للمساعدة على تنمية التجارة المشروعة ، وعلى وجه التحديد لمعالجة مدفوعات التعويض لأصحاب الرقيق السابقين بعد إلغاء تجارة الرقيق فى الامبراطورية الفرنسية فى عام ١٨٤٨ . وفى عام ١٩٠١ استعاض عن «بنك السنغال» «بنك أفريقيا الغربية» الذى أنشئ لخدمة المنطقة الأوسع التى أخضعت لتوها للحكم الفرنسى ، والذى كان أكثر البنوك أهمية فى أفريقيا الغربية الفرنسية خلال الفترة الاستعمارية . وقرب ختام القرن الماضى بذلت محاولات عدة لإنشاء بنوك فى الممتلكات البريطانية ، لا سيما فى سيراليون والجزء الجنوبى من نيجيريا ، ولكن النجاح لم يكن حليف أى منها حتى عام ١٨٩٤ ، عندما قامت مجموعة من رجال الأعمال ، على رأسها أ. ل. جونز عملاق النقل البحرى ، بتأسيس «بنك أفريقيا الغربية البريطانية» . وقد توسع هذا البنك سريعا ، وبحلول عام ١٩١٠ كان قد أقام له فروعاً فى غالبية المراكز التجارية فى المستعمرات البريطانية ، وكذلك فى منروفا عاصمة ليبيريا . وكان رأسماله المدفوع فى عام ١٨٩٤ لا يتجاوز ١٢ ألف جنيه استرلينى ، ثم زاد إلى مائتى

(٣٧) شركة أفريقيا المتحدة ، "The Manilla Problem" ، فى مجلة استاتستيكال أند

إيكونوميك ريفيو ، العدد ٣ ، ١٩٤٩ ، الصفحات ٤٤ إلى ٥٦ .

Banque du Sénégal (*)

ألف جنيه استرليني ؛ وزاد عدد موظفيه من ستة موظفين إلى ١١٤ موظفا ؛ وزاد عدد مودعيه من بضع عشرات إلى ٤٤١٠ مودعين ؛ وزادت ودائعه من حوالي ثلاثين ألف جنيه استرليني إلى أكثر من مليون جنيه . ويرغم أن هذا البنك قد انضم إليه بنك ثانٍ كبير وناجح هو بنك باركليز في عام ١٩٢٦ ، فإنه ظل البنك الرئيسى فى أفريقيا الغربية البريطانية طوال الفترة الاستعمارية .

وكان تسلسل نظام نقدى متقدم فى منطقة متخلفة ، من غير تخطيط إلى حد كبير ، من الظواهر العالمية فى القرن الماضى . فقد كان لتوسع التجارة الدولية ، وتطبيق قاعدة الذهب فيما بين الدول الصناعية ، مضاعفاتهما فى الهند وسيلان وأستراليا والهند الصينية وپورتوريكو والمكسيك والفلبين - إلى آخر القائمة . وكانت تلك أيضا عملية أدت إلى ظهور عدد من المشكلات التى كان من بينها فى أفريقيا الغربية وضع ضوابط مُرضية على توفير العملات واسترجاعها ؛ والتقسيم العادل لرسم السك (الفرق بين قيمة السبيكة وقيمة العملة المسكوكة*) بين الدول الاستعمارية والمستعمرات ؛ والاحتفاظ باحتياجات مناسبة للعملات المتداولة فى المستعمرات . (٣٨)

وقد عالج الفرنسيون هذه المشكلات مستعينين بمؤسسة خاصة ، هى بنك أفريقيا الغربية ، وأخضعوها لدرجة متزايدة من الرقابة الحكومية . (٣٩) ففى

(*) Seignorage : رسم السك ؛ bullion value : قيمة السبيكة ؛ value of coinage : قيمة العملة المسكوكة - المترجم .

(٣٨) نوقشت هذه المسائل بتوسع فى أ. ج. هوبكنز ، "The Creation of a Colonial Monetary System : The Origins of the West African Currency Board" ، فى مجلة أفريكان هيسٽوريكان ستاڊيز ، العدد ٣ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٠١ إلى ١٣٢ .

(٣٩) لا توجد دراسة وافية للنظام النقدي الاستعماري فى أفريقيا الغربية الفرنسية . ويمكن أن يوجد قدر معين من المعلومات التاريخية فى م. ليدوك ، "Les institutions monétaires africaines : pays Francophones" ، باريس ، ١٩٦٥ .

عام ١٩٠١ منح هذا البنك امتياز أن يصبح البنك الوحيد للإصدار بالنسبة لأفريقيا الغربية الفرنسية . وفي المقابل كان عليه أن يقدم بعض الإسهام المالى سواء فى فرنسا أو فى المستعمرات ؛ وأن يوفر ضمانا بأن تكون العملة المتداولة فى أفريقيا الغربية الفرنسية قابلة للتحويل الحر إلى الفرنك الفرنسى ؛ ^(٤٠) وأن يحافظ على نسبة محدودة بين الاحتياطيات وإصدارات العملة . وهذه الترتيبات التى وضعت فيما بين عامى ١٩٠١ و ١٩٢٩ ظلت من الناحية الجوهرية دون تغيير حتى عام ١٩٤٥ ، عندما أنشئت منطقة الفرنك وأصدرت عملة مستقلة للمستعمرات . وظل «بنك أفريقيا الغربية» مشرقاً على النظام النقدى فى أفريقيا الغربية الفرنسية حتى عام ١٩٥٥ عندما أقيمت مؤسسة عامة جديدة لها بعض سلطات البنك المركزى للقيام بمهمة إصدار العملة . بعد ذلك اقتصرت أنشطة البنك على الأعمال المصرفية التجارية ، وأخذ أيضا يتراجع أمام المنافسين الجدد . وفيما بين عامى ١٨٩٤ و ١٩١١ استخدم البريطانيون أيضا بنكاً تجارياً - «بنك أفريقيا الغربية البريطانية» باعتباره البنك الوحيد للإصدار . غير أنه فى عام ١٩١١ قررت وزارتا المستعمرات والخزانة أن خير حل للصعاب التى واجهت التوسع غير المخطط للجنة الاسترلى فى أفريقيا الغربية هو إصدار عملة مستقلة للمستعمرات ، وإنشاء مؤسسة مستقلة جديدة . وكانت ثمرة هذا القرار هى تأسيس «مجلس العملة لأفريقيا الغربية» ^(*) فى عام ١٩١٢ . وكان هذا المجلس يشرف على إصدار العملة الجديدة فى المستعمرات ؛ ويدير الاحتياطيات (الذهب والأوراق المالية) ؛ ويستثمر ويوزع الأرباح الناشئة عن استخدام عملة المستعمرات ؛ ويعمل كصراف كبير ، يحوّل

(٤٠) من الناحية العملية لم تكن هناك حتى عام ١٩٤٥ مشكلة تتعلق بالقابلية للتحويل .

West African Correny Board (*)

عملة المستعمرات إلى الجنيه الاسترليني والعكس أيضا . وهذا النظام ظل قائما لم يمس من الناحية الفعلية حتى وقت الاستقلال .

وعلى الرغم من أن الآليتين المؤسستين اللتين استخدمتهما فرنسا وبريطانيا كانتا مختلفتين ، فإن سير النظامين النقديين الاستعماريين كان من الناحية الجوهرية واحدا . ففى كل من الحالتين كان النظام النقدي عمليا امتدادا للنظام النقدي فى الدولة الرئيسية ، وكان ارتباطه بنظام هذه الدولة وثيقا بدرجة تضمن عدم تعرض التجارة الدولية للاضطراب نتيجة للتغيرات فى أسعار الصرف . وفى الوقت نفسه كان النظام النقدي الاستعماري ، عن طريق احتفاظه باحتياجات خاصة به ، يتمتع بقدر من الاستقلال يكفى لتجنب تورط الاقتصاد الأم فى أية مسؤوليات نقدية إضافية . كما أن النظام نفسه كان إلى حد كبير نظاما آليا . ذلك أن «مجلس العملة لأفريقيا الغربية» و «بنك أفريقيا الغربية» كانا القناتين الوحيدتين للتزويد ، ولكن لم يكن لهما أى إشراف على حجم العملة المتداولة . وفى الممارسة كان الأخير وثيق الارتباط بميزان المدفوعات ؛ أما العملة المتداولة والاحتياجات الضرورية فكان يتعين على المستعمرات تدبيرها ، من خلال بيع الصادرات أساسا . وهكذا فإن عرض النقود كان يتوسع فى أوقات الرخاء ، وينكمش خلال الكساد . وكانت حالات العجز تتم تسويتها آليا . مثال ذلك أنه إذا كانت الواردات لدى مستعمرة ما أكثر من الصادرات فإن تسوية الميزان تتم بسحب نقود من التداول المحلى . وكان هذا التخفيض فى عرض النقود المحلى يؤدي إلى تخفيض الدخول فى المستعمرة ، وتكون النتيجة هى انخفاض الواردات إلى النقطة التى تتساوى عندها مع الصادرات مرة أخرى ، وإن يكن عند مستوى توازن أدنى . مجمل القول أن النقود كانت تعتبر أساسا وسيطا للتبادل الخارجى .

وقد كانت للنظام النقدي فى المستعمرات نقاط معينة لصالحه إذا حكمنا عليه وفق المبادئ التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر بشأن سلامة النقود . ففى المقام الأول كان سير النظام يمنع تراكم العجز فى المستعمرات . ذلك أن خاصياته الآلية ، مقترنة بالعادة المتبعة فى المستعمرات فيما يتعلق بموازنة الميزانية ، قضت من الناحية الفعلية على خطر التضخم وعلى التهديد بحدوث أزمة فى ميزان المدفوعات . ثانيا ، بما أن النظام فى المستعمرات كانت له صلات وثيقة بالدولة الأم ، فإن العملات المتداولة فى البلدان التابعة كانت تتمتع بسمعة دولية وبدرجة من الاستقرار ، برغم أن هذ الاستقرار كان أكثر وضوحا فى حالة الجنيه الاسترلى منه فى حالة الفرنك الفرنسى . ثالثا ، أن الأرباح المستخلصة من رسم السك ومن استثمار احتياطات العملة كانت تعطى المستعمرات بعض الإيرادات الإضافية التى لم تكن متاحة من قبل .

وكان للنظام عيوب أيضا ، ^(٤١) فى مقدمتها أن التشدد النقدي كان يعوق نمو اقتصاد التبادل الداخلى إلا عندما يوجد فائض تصديرى . وهذا الوضع المواتى كثيرا ما كان قصير العمر ، كما كان يتعذر التنبؤ به دائما . ومن الناحية النظرية لم يكن يوجد فى النظام النقدي ما يمنع البنوك التجارية من التوسع فى عرض النقود من خلال عمليات الإقراض ، ولكن فى الممارسة كانت السياسة المصرفية تتميز بالسلبية ، وظلت كذلك ، كما أوضح كيلليك فيما يتعلق بساحل الذهب ،

(٤١) من أجل الاطلاع على مناقشة وافية ، انظر دراستين رائدتين هما : ج. مارس ، "The Monetary and Banking System and the Loan Market of Nigeria" ، فى العمل الجماعى الذى أعده م. بيرهام ، Mining, Commerce and Finance in Nigeria ، ١٩٤٨ ، الصفحات ١٧٧ إلى ٢٢٤ ؛ و. ن. نيولين ، د. س. رودان ، Money and Banking in British Colonial Africa ، اكسفورد ، ١٩٥٤ .

حتى وقت الاستقلال .^(٤٢) وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ثلاث سمات مميزة خاصة . أولاها ، أن البنوك كانت تستثمر أموالها عادة في الدولة الأم بنفس الطريقة التي كان مجلس العملة الأفريقي الغربي وبنك أفريقيا الغربية يستثمران بها احتياطات العملة خارج المستعمرات الأفريقية الغربية . فالمستعمرات المتخلفة وجدت نفسها تقرض النقود للبلدان المتقدمة ، لا سيما بسبب الافتقار إلى فرص استثمارية محلية مقبولة . ثانيها ، أن سياسة الإقراض المصرفي كانت بوجه عام تتبع الدورة التجارية ، بالتوسع في الائتمان خلال فترة الرخاء وتخفيضه في وقت الكساد . وهذه الممارسة كانت تتجه إلى تضخيم التقلبات في التجارة التي يتعرض لها منتجو الصادرات الأولية في المستعمرات ، بدلا من تقليلها . ثالثها ، كانت قروض البنوك تقتصر أساسا على الشركات الأجنبية الكبيرة ، وبذلك كانت تعزز هيمنتها على التجارة . وكان لدى البنوك استعداد لقبول الودائع من الأفارقة ، وفي وقت مبكر هو عام ١٩١٠ كانت ودائع العملاء الأفارقة تبلغ ٢٦٣ ألف جنيه استرليني (حوالي ربع ودائع «بنك أفريقيا الغربية البريطانية») . غير أنه عندما كان الأمر يتعلق بالاقتراض ، كان الأفارقة يواجهون الصعاب . فقد كان يتبين لهم أنه من لعسير أن يبدوا أشخاصا موثوقا بهم في أعين الأجانب ، كما كانوا يواجهون شكليات تقديم نوع الضمان الذي يعتبر عاديا في أوروبا ، ومرجع ذلك أساسا ، الأعراف الأهلية فيما يتعلق بحق الملكية كثيرا ما كانت تعنى أنه ليس من حق الأفراد إجراء الرهونات .

(٤٢) توني كيليك ، "The Monetary and Financial System" ، في العمل الجماعي الذي أعده والتر يرمنجهام ، أ. نيوشتادت ، أ. ن. أومابو ، *A study of Contemporary Ghana, I* ، *The Economy of Ghana* ، ١٩٦١ ، الصفحات ٢٩٤ إلى ٣٣١ .

وقد كانت المناقشة السابقة للسياسات الحكومية ، والنقل ، ونظام التوزيع ، والنقود ، والنظام المصرفي ، محاولة لتوضيح ما يمكن أن يسمى الإسهام الخارجى فى تنمية الاقتصاد المفتوح . ومهما تكن الأحكام التى تصدر حول الآثار المفيدة أو الضارة للاستعمار ، فإن النتيجة الرئيسية التى تظهر هى أن الدور الأجنبى كان أقل ديناميكياً ونشاطاً مما يفترض فى أكثر الأحوال . وفى إطار الحدود المشار إليها كانت المؤثرات الخارجية هامة ، وفى بعض الأحيان جوهرية ، ولكن من الخطأ أن نخلص إلى أنها كانت كافية لضمان توسع آلى لقطاع التصدير . ويمكن فى الحقيقة أن توجد حالات كانت جهود الأجانب فيها (لا سيما عندما كان القهر يستخدم) تؤدى إلى نتائج هزيلة ، أو حتى معرقة لبلوغ الهدف . ومع تحفظات إقليمية معينة ، فإن حقيقة أن النتائج كانت جوهرية إنما تعنى أن العوامل الأخرى ، لا سيما تلك المرتبطة باستجابة المجتمعات الأفريقية ، كانت ذات دلالة حاسمة . والمهمة المتبقية هى تقييم مدى الإسهام الأهلى وطبيعته مع التركيز على الاستفادة من موارد الأرض والأيدى العاملة .

ثانياً - إسهام الأفارقة

ثمة قضية تمهيدية هامة واحدة يتعين حلها ، وهى لماذا ظل الإنتاج الزراعى بالكامل تقريباً فى أيدى الأفارقة ، وبخاصة أن المدافعين عن الحكم الاستعماري يعتبرونه أداة تحديث ، على حين كان التحديث يتضمن إعادة تقييم وسائل استغلال الموارد الطبيعية فى المنطقة . وللأسباب التى أوجزناها فى الفصل السابق ، فإن القيود التى فرضت على الشركات الأجنبية فى هذا القطاع كان لها تأثير عميق على مسار التنمية فى أفريقيا الغربية فى القرن العشرين . ومع ذلك فإن الدوافع إلى تقييد المشروع الأجنبى فى الزراعة لم تجذب اهتماماً

جديا منذ أن نشر الاستاذ هانكوك كتابة الشهير دراسة استطلاعية لشؤون الكومنولث البريطاني (*) منذ ثلاثين عاما . (٤٢) والحقيقة أن بعض الروايات ، لدى إيجازها آراء هانكوك ، أو الآراء المستخلصة فى نهاية الأمر من كتابه ، كانت تتجه إلى تشويه القضية والإفراط فى تبسيطها . وكثيرا ما يقال إن السياسة الاستعمارية نجاء إبعاد ملكية الأرض عن الأفارقة تحددت تماما قرب عام ١٩٠٠ ، وإن تأكيد الحقوق الأفريقية كان انتصارا لحراس الضمير الإنسانى على المصالح التجارية القوية - وكان ذلك هو الإجراء الأخير فى مأساة طويلة الأمد بدأت بالحملة من أجل إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسى . وكل من التفسيرين يتطلب إعادة نظر .

وفى بداية الفترة الاستعمارية كانت السياسة الرسمية المتعلقة بالمشاركة الأجنبية فى الإنتاج لا تزال شديدة المرونة . ولو لم يكن الأمر كذلك لبات من المستحيل أن نفسر كيف تمكنت المصالح الأجنبية من إرساء موضع قدم ، وإن يكن مقيداً ، فى التعدين والزراعة . وقد بدأت عمليات التعدين الأوروبية فى أفريقيا الغربية فى أواخر العقد الثامن من القرن الماضى ، واستمرت طوال الفترة الاستعمارية . وكانت تسيطر على الإنتاج بضع شركات كبيرة ، مثل «شركة أشانتى لحقول الذهب» (***) (١٨٩٧) ، «شركة تنمية سيراليون» (***) (١٩٢٩) ، «الترست الأفريقى المجمع للانتقاء» (****) (١٩٣٢) ، الذى أصبح

Survey of British Commonwealth Affairs (*)

(٤٣) المجلد الثانى ، الجزء الثانى ، ١٩٤٢ ، الصفحات ١٧٥ إلى ٢٠٠ .

Ashanti Gold Fields Corporation (**)

Sierra Leone Development Corporation (***)

Consolidated African Selection Trust (****)

فيما بعد (١٩٣٥) «ترست سيراليون للانتقاء» (*) ، «مناجم القصدير النيجيرية المندمجة ليتمد» (**) (١٩٣٩) . وعادة ما تفسر هيمنة الشركات الأجنبية في هذا القطاع بأن عمليات التعدين الحديثة تتطلب رأسمالا كبيرا ومهارة تقنية عالية . ودون إنكار لصحة ذلك فإنه من الهام الإشارة إلى أنه يوجد في أفريقيا الغربية بعض المعادن التي يمكن استخراجها على نطاق صغير ومن غير حاجة إلى موارد مالية ضخمة . وفي هذه الحالات قد يكون من الأصوب تفسير تفوق الشركات الأجنبية من زاوية ضرورة الحصول على إذن للتشجيع على التنقيب ابتداءً ، وملاءمة تحصيل العوائد والضرائب من بضع شركات قوية ويعول عليها . فمناجم الفحم النيجيرية (بالقرب من إينوجو) كانت تديرها حكومة المستعمرة ، وهي نموذج هام ليس فقط لدرجة غير عادية من المشاركة الرسمية في الإنتاج ، وإنما أيضا لأن الفحم كان المعدن المحلي الوحيد الذي يستخدم على نطاق واسع في أفريقيا الغربية ، بدلا من تصديره . كما أن الأفارقة لم يكونوا مستبعدين تماما من إنتاج المعادن ، وكان المشروع الأهلى الصغير موجودا في المناطق التي يمكن فيها استخراج المعادن بأساليب بسيطة قليلة التكلفة ، كما كانت الحال إلى حد ما مع الذهب والماس والقصدير .

وعند ختام القرن كانت توجد أيضا فرصة لأن تقام في أفريقيا الغربية مزارع تجارية واسعة مملوكة للأجانب . وقد حصلت الشركات الفرنسية على امتيازات هامة في ساحل العاج في العقد الأخير من القرن الماضي ، وفي داهومي في عام ١٩٠١ . وأقام التجار الألمان مزارع تجارية في توجو ، وعلى نطاق أكبر في الكمرون ، في العقد الأخير من القرن الماضي . وفي عام

Sierra Leone Selection Trust (*)

Amalgamated Tin Mines of Nigeria Ltd . (**)

١٩١٣ كانت توجد فى الكمرون ٥٨ مزرعة تجارية تغطى مساحة تبلغ حوالى ٧٥ ألف ميل مربع وتستخدم ١٨ ألف عامل أفريقى . وفى أفريقيا الغربية البريطانية أنشئت قرب ختام القرن بضع مزارع تجارية أجنبية فى ساحل الذهب (بالقرب من أكرا) ، وفى نيجيريا الجنوبية (فى المنطقة الواقعة وراء لاجوس) . وقد قدمت «الرابعة البريطانية لزراعة القطن» (١٩٠٢) خططاً لعمليات الزراعة والحلج ، كما قامت شركة و. هـ. ليفر ، عملاق ليفربول لصناعة الصابون والمرجرين ، بحملة قوية لصالح إنشاء المزارع التجارية فى أفريقيا الغربية . وهذه الحملة ، التى بدأت فى عام ١٩٠٦ ، اقتربت من النجاح بعد الحرب العالمية الأولى ، ولكنها انتهت بموت القائم بها فى عام ١٩٢٥ .

وقد نشأ الطلب على المزارع التجارية خلال الكساد الاقتصادى فى أواخر القرن الماضى ، وكان الطلب يتعش كلما شعرت دوائر الأعمال الأجنبية بأن رخاءها وأمنها مهددان بالتقلبات التجارية التى صاحبت الفترة الاستعمارية المبكرة . كما قيل إن المزارع التجارية يمكن أن تكون عالية الكفاءة ، وأن تنتج عائداً أكبر لكل شجرة ، وكذلك محصولاً أفضل جودة . وبالنسبة لشركات صناعية ، من قبيل ليفر ، كانت هذه المزارع وسيلة لتنظيم الإمدادات والتحكم فى تكلفة المواد الأولية . وقد تلقت الحملة من أجل المزارع قدراً من المساندة الرسمية أكسبها الاحترام ، وبالتالى التأثير ، فى الدوائر الحكومية . ففى أفريقيا الغربية البريطانية أبدى كل من لورد لوجارد وسليتر حاكم سيراليون بعض التعاطف مع التماسات ليفر فى العقد الثالث من القرن الحالى ، كما أن إثنين على الأقل من وزراء المستعمرات ، هما هاركورت وأورمسبى - جور ، كانا على استعداد للنظر فى القضية بما هو أكثر من الاهتمام الرسمى . ولم يكن اهتمام هؤلاء مجرد استجابة لضغوط ليفر ، وإنما كان مبعثه الخوف من أن

تؤدي الكفاءة التقنية الأكبر التي حققتها تطورات المزارع التجارية في أجزاء أخرى من العالم إلى أن يصبح من المتعذر على المنتجين المحليين في أفريقيا الغربية التنافس في الأسواق الدولية . ويوضح موقفهم أن السياسة البريطانية لم تكن على الأقل قد أعلنت بوضوح عند بداية العصر الاستعماري .

وعلى الرغم من ذلك فإن قيود صاحب المزرعة التجارية لم تحقق انطلاقة كبيرة في أفريقيا الغربية . ففي المستعمرات الفرنسية تم تقييد الامتيازات بعد ختام القرن بأمَد قصير ، بل إن بعضها ألغى كليةً . والمزارع التجارية الوحيدة الجديرة بالذكر هي تلك التي كانت توجد في الجزء الجنوبي من ساحل العاج . (٤٤) وقد توسعت هذه المزارع بسرعة في العقد الثالث من القرن الحالى ، ولكنها تدهورت سريعا بعد الحرب العالمية الثانية . وبحلول عام ١٩٥٥ لم يكن باقيا هناك غير مائتين من أصحاب المزارع الفرنسيين ، ولم يكن هؤلاء ينتجون إلا نسبة صغيرة جدا من مجموع الصادرات . وفي أفريقيا الغربية الألمانية لم يستمر معدل التوسع الأوّل في المزارع التجارية ، بل إن تطورها توقف مع بداية الحرب العالمية الأولى . (٤٥) وفي أفريقيا الغربية البريطانية ثبت عدم نجاح

(٤٤) هـ. فريتشو ، "Les plantations européennes en Côte d'Ivoire" ، فى مجلة Cahiers d'Outre - Mer ، العدد ٨ ، ١٩٥٥ ، الصفحات ٥٦ إلى ٨٣ . وقد أنشئ فى العقد الرابع من القرن الحالى عدد صغير من مزارع الموز فى غينيا الفرنسية .

(٤٥) بعد الحرب العالمية الأولى تولت بريطانيا إدارة المزارع التجارية فى المستعمرات الألمانية بموجب انتداب عصبة الأمم ، وأعيدت هذه المزارع إلى ألمانيا فى العقد الثالث ، ولكن بريطانيا استولت عليها مرة أخرى بعد الحرب العالمية الثانية . انظر ، س. هـ. بيدمان ، "Plantation Agri- culture in Victoria Division, West Cameroons : an Historical Introduction" فى مجلة جيوجرافى ، العدد ٥١ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٢٤٩ إلى ٣٦٠ . وللإطلاع على دراسة عن سير هذه المزارع ، انظر ، أ. أدرنر ، س. أدرنر ، ف. أ. وارمنجتون ، Plantation and Village in the Cameroons ، ١٩٦٠ .

معاصر الزيوت التى سمح لشركة ليفر بإنشائها فى سيراليون ، كما أحبطت الخطط الطموحة لهذه الشركة لإنشاء مزارع تجارية لزيت النخيل ، واضطرت إلى نقل أعمالها إلى الكنفو ، حيث كانت الحكومة البلجيكية تتبع نهجا أكثر سخاء إزاء توزيع أراضى السكان المحليين . وكان ليفر مستاءً من تخلف الأساليب الأهلية لاستخراج زيت النخيل ، ولكن هذه الأساليب ، وإن تكن متدنية تقنيا ، كان لها على وجه الإجمال مزايا تعذر على الأجانب مجاراتها .^(٤٦) ومن الغريب أن المنطقة الوحيدة التى أصبح للمزارع التجارية الأجنبية فيها أهمية كانت ليبيريا ، الدولة الوحيدة المستقلة سياسيا فى أفريقيا الغربية . فقد كان الاقتصاد الليبيرى يترنح من أزمة إلى أخرى منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عاجزا عن إيجاد سلعة تصديرية ناجحة بصورة دائمة ، مع تراكم عدد من الديون الخارجية . وبحلول العقد الثالث من القرن الحالى كان من الواضح أنه تلزم جرعة كبيرة من رأس المال الأجنبى لإصلاح الوضع ، وفى عام ١٩٢٦ قامت الحكومة بتأجير مليون أكر إلى شركة أمريكية كبيرة ، هى شركة فايرستون للمطاط ، لمدة ٩٩ عاما .^(٤٧) وبدأت صادرات المطاط فى التوسع فى العقد الرابع ، وبحلول عام ١٩٥٠ كانت تمثل حوالى ٩٠ فى المائة من قيمة جميع صادرات ليبيريا .

والأسباب التى من أجلها قررت الدول الاستعمارية تقييد الامتيازات الأجنبية فى أفريقيا الغربية أكثر تعقيدا مما يظن عادة . وبداية فمن الضرورى

(٤٦) بيتر كيلبى ، *Industrialization in an Open Economy : Nigeria 1945 - 1966* ، كامبردج ، ١٩٦٩ ، الصفحات ١٤٦ إلى ١٦٨ .

(٤٧) كان لدى شركة فايرستون ، بطبيعة الحال ، أسبابها الخاصة لدخول ليبيريا . ومن أجل الحصول على مزيد من المعلومات ، انظر ، مؤلفات براون وماكلوجلين وتايلور الواردة فى ثبت المراجع .

التخلص من تفسيرين تقليديين ظلّا يموّهان لفترة طويلة على تأثيرات أكثر أهمية .
 ففي المقام الأول كثيرا ما يقال إن المزارع التجارية أخفقت في أن تحقق لنفسها
 الاستقرار في أفريقيا الغربية لأن المناخ غير مناسب للمستوطنين البيض . وتلك
 حجة لا تقوم على أساس . فما يقال عن انعدام الشروط الصحية في المناطق
 الاستوائية لم يمنع إنشاء مزارع تجارية أوروبية في الكونغو البلجيكي أو أفريقيا
 الاستوائية الفرنسية أو ملايو ، كما أنه لم يثبط همة الطالبين الجادين في أفريقيا
 الغربية . فضلا عن ذلك أن السيطرة على الملاريا وغيرها من أمراض المناطق
 الاستوائية كانت تزداد فعالية مع بداية القرن الحالى ، كما أن ما يسمى «مقبرة
 الرجل الأبيض» أخذ يفقد سمعته الكريهة .^(٤٨) ثانيا ، أنه في حالة
 المستعمرات البريطانية كان يقال إن الحكومة ملتزمة بموجب سياستها القائمة على
 الوصاية بالإبقاء على الأرض في أيدي أفريقية . وذلك تفسير غير مرضٍ لأن
 الوصاية مفهوم انتقائي ، على الأقل فيما يتعلق بالوسائل . فالهولنديون ،
 على سبيل المثال ، كانت لديهم سياسة للوصاية استخدمت لتبرير إدخال المزارع
 التجارية إلى إندونيسيا ، كما أن بريطانيا بدورها كانت مستعدة للسماح بقيام
 المزارع التجارية في أجزاء معينة من الإمبراطورية ؛ ومنحت فرنسا امتيازات
 هامة في أفريقيا الاستوائية الفرنسية .^(٤٩) فالمسألة لا يمكن أن تحل بمجرد إشارة
 عامة إلى فكرة الانتداب الثنائي : لأن السؤال الذى ينبغى أن يجاب عليه هو
 لماذا اتخذت الوصاية الشكل الخاص الذى اتخذته في أفريقيا الغربية .

(٤٨) رايموند أ. بوميت ، "The Campaign against Malaria and the Expansion of Scien-
 tific, Medical and Sanitary Services in British West Africa, 1898 - 1910" ، فى مجلة
 أفريكان هيستوريكان ستايلز ، العدد ١ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٥٣ إلى ١٩٧ .

(٤٩) سمير أمين ، س. كوكيرى فيدروفيتش ، - Histoire économique du Congo, 1880 -
 1968 ، دكار ، ١٩٧٠ ، الجزء الأول .

وقد كانت هناك أربعة أسباب لإخفاق الأوروبيين فى القيام بدور بارز فى إنتاج الصادرات من أفريقيا الغربية . السبب الأول يرتبط على وجه التحديد بالمعادن ؛ والأسباب الثلاثة المتبقية تتعلق بالإنتاج الزراعى . وفى حالة الموارد المعدنية ينبغى أن يعطى وزن هام لحقيقة جيولوجية اتفاقية ، وهى أن الحقول المعروفة والتى يمكن استغلالها تجاريا لم تكن موزعة بوفرة على نطاق أفريقيا الغربية . فلو أن فترة رواج استخراج الذهب ، ١٨٩٩ - ١٩٠٢ ، استمرت إلى ما بعد حرب البوير (*) ، ولو أن موارد معدنية كثيرة أخرى اكتشفت فى حوالى الوقت نفسه ، إذن لكان التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية قد اتخذ مسارا مختلفا جدا . ومن المتصور أن الوصاية كان يمكن أن تفسر بطريقة أكثر مواتاة للمصالح الأجنبية ، لأنه سيكون من العسير مقاومة الحجة القائلة إن كلا من رأس المال الأوروبى والمهارة الأوروبية كانا ذا فائدة للأفارقة ، بقدر ما كان مفيدا للأوروبيين . وكان اكتشاف الحديد والماس فى سيراليون فى العقد الرابع من القرن الحالى ، واستغلالهما على أيدي شركات أجنبية ، حالة استثنائية تدعم هذه الفرضية .

ومن بين الأسباب الثلاثة التى جعلت المزارع التجارية الأجنبية قليلة الأهمية فى أفريقيا الغربية ، كاد إثنان منها أن يغفلا تماما ، أما السبب الثالث فينبغى أن يعطى تأكيدا أكبر مما كان يعطى فى الماضى . أولا من الهام أن ندرك تماما أن حدود أصحاب المزارع التجارية قد كُـبِحَت جزئيا نتيجة المعارضة القوية من جانب المصالح التجارية القائمة . فكثيرون ممن كانوا يضغطون من أجل الحصول على امتيازات زراعية ، رجال من أمثال فيرديه وليفر ، كانوا أيضا

(*) حرب جنوب أفريقيا أو حرب البوير (١٨٩٩ - ١٩٠٢) . نشبت بين بريطانيا من جانب وجمهورية جنوب أفريقيا (الترنسفال) وولاية أورانج الحرة من جانب آخر - المترجم .

يشتغلون بشراء المنتجات ونقلها بالبحر وبيعها . وثمة تجار أجانب آخرون ، ممن يفتقرون سواء إلى رأس المال أو إلى نزعة دخول الإنتاج ، كانوا يخشون أن يصبح المنافسون الأكثر استعدادا للمغامرة في موقع يمكنهم من عرض سلعهم بأسعار تقل كثيرا ، وإقامة احتكار على توريد محاصيل التصدير . وهذا القلق يفسر لماذا كان التجار الألمان يعارضون الامتيازات في توجو ، ولماذا كانت «الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية» تعادى المزارع التجارية في أفريقيا الغربية الفرنسية ، ولماذا كان تجار منشستر وليفربول يشنون حملة قوية لمعارضة مطالب ليشر فيما بين عامي ١٩٠٦ و ١٩٢٠ . وفي عام ١٩٢٠ اشترى ليشر «شركة النيجر» ، وبذلك امتص جانبا كبيرا من المعارضة لمخططاته . وعلى الرغم من ذلك فإن الانشقاق العميق فيما بين المصالح التجارية الأجنبية في أفريقيا الغربية كان له أثر كبير في إضعاف حجة من كانوا يريدون إنشاء مزارع تجارية أوروبية فسيحة راسخة القدم في ذلك الجزء من القارة .

السبب الثاني والمهمثل بالمثل هو أن المزارع التجارية الأوروبية القليلة التي أنشئت في المستعمرات الأفريقية الغربية فشلت كلها تقريبا . فقد بدأت بعائقين خطيرين هما : جهل شديد بظروف المناطق الاستوائية ، ونقص ملحوظ في رأس المال ، الذي تميزت به أيضا التجارب السابقة خلال عصر التجارة المشروعة . وكثيرا ما كانت هاتان العقتان قاتلتين في البداية . وحتى عندما كان يتم التغلب عليهما ، فإنه كانت تنشأ على الفور تقريبا مشكلتان أخريان ، أولاهما النقص في الأيدي العاملة ، وهو ما يعنى أيضا أن الأجور ينبغي أن ترتفع بعض الشيء . والمشكلة الثانية أن المزارع التجارية ، لكونها على درجة عالية من التخصص ، كانت معرضة بوجه خاص لتأثير التحولات في العرض العالمي . مثال ذلك أن كثيرين من أصحاب المزارع التجارية الأوائل في أفريقيا

الغربية توسعوا بشدة فى إنتاج البن ، وقضت عليهم المنافسة من أمريكا الجنوبية بعد سنوات قليلة من بداية القرن الحالى . وتتبدى المشكلتان أيضا فى تاريخ المزارع التجارية الفرنسية فى ساحل العاج ، التى لم تتمكن من البقاء فى النصف الثانى من الفترة الاستعمارية إلا بسبب حصولها على إعانات كبيرة فى شكل عمل جبرى (سخرة) وتفضيلات جمركية . ونادرا ما كان سجل المزارع التجارية الأجنبية فى المستعمرات فى أفريقيا الغربية يدعو إلى تشجيع التوسع فى طلب الامتيازات ، أو تقديم دعم حكومى صادق للمغامرات الأوروبية فى الزراعة الأفريقية .

والسبب الثالث ربما كان أكثر وضوحا ، ولكنه مع ذلك بحاجة إلى التأكيد عليه . ذلك أنه فى الوقت الذى وصل فيه الجدل حول الامتيازات إلى ذروته ، كان الأفارقة قد نجحوا بالفعل فى توليد اقتصاد تصديرى بجهودهم الخاصة ، وانتعشت صادرات منتجات النخيل بعد المتاعب التى واجهتها فى العقدين التاسع والأخير من القرن الماضى ، وتوسعت عند نهاية القرن ؛ وأصبحت صناعة الكاكاو فى ساحل الذهب أكبر صناعة من نوعها فى العالم بحلول عام ١٩١٠ . كما أن الفول السودانى ، الذى استقر طويلا بوصفه سلعة التصدير الرئيسية فى سنغميا ، ولا يعتبر على أية حال مناسبا لإنتاج المزارع التجارية ، أصبح شديد الأهمية فى نيجيريا الشمالية بحلول عام ١٩١٤ . وقد أثبت الإنتاج الفلاحى وجوده ؛ أما المزارع التجارية فلم تفلح فى ذلك . بالإضافة إلى أن المزارع التجارية كان من المؤكد أن تصطدم بالحقوق التقليدية فى ملكية الأرض ، وأن تخلق نزاعات حول تدبير الأيدى العاملة . وكل من الأمرين كان كفيلا بإثارة احتجاجات من جانب الأفارقة . وكان من السهل أن يجد سخطهم تعبيراً سياسياً عنه ، ومن ثم كان يشكل تهديدا للسلطات الاستعمارية

وللحكم الاستعماري نفسه . وكانت لهذه الشواهد ، والمعاني التي تتضمنها ، أهمية حاسمة . وقد أعطى الفرنسيون مساندتهم للمزارعين المحليين في أفريقيا الغربية ، وذلك بصفة خاصة كي يتفادوا التعقيدات التي جلبها المشروع الأجنبي في الجزائر والهند الصينية ، كما أن معظم المسؤولين البريطانيين ، بقيادة كليفورد ، الحاكم القوي النفوذ لساحل الذهب (١٩١٢ - ١٩١٩) ونيجييريا (١٩١٩ - ١٩٢٥) ، وافقوا على مسار مماثل . وقد ذكرنا في الفصل الرابع أن القرن التاسع عشر شهد نشأة جيل جديد من متجى سلع التصدير ، وأن تقسيم أفريقيا الغربية كان الدافع إليه جزئيا الحاجة إلى خلق بيئة اقتصادية يمكن أن تسمح لهم بالازدهار . وكانت الدول الاستعمارية ، بتقيدتها نشاط أصحاب المزارع التجارية في أفريقيا الغربية ، وبدعمها للمتجبن الأفارقة ، إنما تسير بسياسة القرن التاسع عشر إلى نتيجة مثمرة .

والحجة السابقة يمكن إيجازها في ثلاث عبارات . أولاها أن السياسة الرسمية تجاه الامتيازات لم تكن قد حسمت حتى عام ١٩٠٠ ، ولكنها كانت تتطور تدريجيا خلال الحقبة الأولى من الحكم الاستعماري . ثانيها أن الجدل لم يكن فقط بين موظفين متنورين لبريطانيين من ناحية ، و «رجال صناعة استغلاليين» ، كما كان هانكوك يسميهم ، من الناحية الأخرى ، وإنما بين توليفات من مصالح مختلفة مع مسؤولين ورجال أعمال ممثلين على كلا الجانبين . ثالثها ، أنه من أجل فهم السبب في أن المزارع التجارية الأجنبية لم تنجح في أفريقيا الغربية يكون من الضروري التركيز ليس على تعليقات مناخية أو تفسيرات إنسانية مبهمة ، وإنما على البحث عن تفسير لمعدل الإخفاق بين تلك المزارع التي أنشئت ، ولقدرة المجتمع المحلي على إنتاج الصادرات المطلوبة ، وللقوة النسبية للتجار الأجانب وأصحاب المزارع التجارية الأجانب . والفرضية

المقدمة هنا هي أن المزارع التجارية الأجنبية كان من الأرجح أن تصبح مستقرة في تلك الأجزاء من المناطق الاستوائية التي كانت المعارضة من جانب التجار فيها إما غير موجودة أو غير فعالة ، وكانت صادرات الفلاحين فيها بطيئة الاستجابة للطلبات الخارجية .

وإلى هذه العبارات الثلاث يمكن أن يضاف تعليق أخير على حكمة السياسة التي كانت الدول الاستعمارية تنتهجها . فقد قال بعض الكتاب إن السلطات بمنعها تنمية سوق حرة حرمت المجتمع المحلي من الزايات التي كان يمكن أن يجنيها من الاستفادة من الموارد بصورة أكثر كفاءة .^(٥٠) وهذا النقد موضع شك . فهو يعجز عن إدراك أن السياسة كانت في بداية الفترة الاستعمارية على درجة من المرونة تكفي للسماح لبعض المزارع التجارية أن تبدأ ، وأن هذه التجارب لم تكن لتستطيع الاستمرار دون معونة رسمية . وفضلا عن أنه لم يكن هناك ضمان بأن منافع تنمية المزارع التجارية سيحصل عليها البلد المنتج أساسا . فهذه المزارع غالبا ما كانت تشكل جزرا معزولة أخفقت في نقل النمو إلى الاقتصاد المحلي . ولم يحدث الانهيار المفاجئ في الصادرات من منتجات النخيل الأفريقية ، وهو الانهيار الذي كثر التنبؤ به . ذلك أن المزارع التجارية لأشجار النخيل يمكن أن تعطى منتجات ذات نوعية أفضل ، ولكن هذا الإنجاز يتطلب تكلفة إنتاج أعلى . وحيثما كانت المزارع التجارية تنجح في تخفيض تكاليف الإنتاج ، كان يلغى مزيتهما في بعض الأحيان عدم الاستقرار السياسي ، كما في حالة إندونيسيا والكنغو .^(٥١) والعامل المعنوي

(٥٠) من الأمثلة على ذلك ، ف. ج. بيدلر ، *Economic Geography of West Africa* ،

١٩٥٥ ، الصفحتان ٣٨ و ٣٩ .

(٥١) تأثرت صادرات الفلاحين أيضا بعدم الاستقرار السياسي في عصر ما بعد الاستعمار ،

كما يوضح مثال نيجيريا الشمالية .

له أهميته : فالقرارات بشأن السياسة الزراعية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار أيضا ما تنطوي عليه التغييرات في التعامل مع الأرض من آثار اجتماعية وسياسية أوسع .

ولو كان قد أجرى منذ عشر سنوات تحليل تاريخي لإسهام الأفارقة في تنمية اقتصاد التصدير ، لكان على هذا التحليل أن يعتمد بشدة على خليط من الأعراف والتأملات غير المختبرة . أما اليوم فإنه نتيجة لبعض البحوث التطبيقية تتوفر بالنسبة لمناطق ومنتجات معينة معلومات يعول عليها ، وإن كان الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهد . ^(٥٢) وستناول هنا منطقتين وسلعتين تصديريتين متناقضتين : صناعة الكاكاو في ساحل الذهب ، التي عاجلتها پوللى هل في سلسلة من الدراسات الهامة ، ^(٥٣) وأصول تجارة الفول السوداني في نيجيريا الشمالية : التي أعادت جان هوجندورن دراستها بمهارة عالية . ^(٥٤) وسيستكمل كلا المثالين بأدلة ترتبط بأفريقيا الغربية الفرنسية .

وفي أقل من عشرين سنة (١٨٩٢ - ١٩١١) زادت شحنات الكاكاو من ساحل الذهب من لا شيء إلى حوالي ٤٠ ألف طن ، مما جعل المستعمرة أكبر مصدر للكاكاو في العالم . وظل هذا الوضع قائما منذ ذلك الحين . واليوم

(٥٢) الفجوات الرئيسية هي كما يلي : الفول السوداني في ستغينيا ؛ منتجات النخيل في سيراليون ونيجيريا ؛ الكاكاو في ساحل العاج وفي أشتانتي بساحل الذهب . وهذه الموضوعات تناولها بالدراسة إلى حد ما جغرافيون واقتصاديون ، ولكن لم يدرسها مؤرخون اقتصاديون . أما صناعة الكاكاو النيجيرية فقد بحثتها دكتورة سارا بيرى ، كما بحثها مؤلف هذا الكتاب .

(٥٣) انظر بوجه خاص ، *The Migrant Cocoa - Farmers of Southern Ghana* ، كمبردج ، ١٩٦٣ .

(٥٤) ج. س. هوجندورن ، *The Origins of the Groundnut Trade in Northern Ni-geria* ، جامعة لندن ، رسالة دكتوراة ، ١٩٦٦ .

تصدّر غانا قرابة ٤٠٠ ألف طن من الكاكاو وكل سنة ، ويغطي حزام الكاكاو حوالى أربعة ملايين أكر ، وتوفر الصناعة فرص العمل لعدة ملايين من البشر . وما يلفت النظر فى التوسع السريع فى الأيام الأولى أن شجرة الكاكاو لم تكن من الأشجار المحلية فى أفريقيا الغربية ، وأنه تمضى عليها عدة سنوات قبل أن تبدأ فى الإثمار ، وأنها لا تبلغ مرحلة النضج إلا بعد أن يصل عمرها إلى حوالى خمس عشر سنة . وقد كانت زراعة الكاكاو مشروعاً رأسمالياً تماماً منذ البداية : إذ كانت تنطوى على المخاطرة بالتعامل مع سلعة غير مألوفة ، وتتطلب استثمارات كبيرة من الوقت والمال ؛ وقدرة على التخطيط المسبق ؛ واستعداداً لإرجاء الاستهلاك الحاضر من أجل عوائد مقبلة . وقد جرت العادة على تفسير هذا الدخول فى مجال جديد بإبراز دور الرعاية والإشراف الحكوميين ، والتقليل من قيمة الإسهام الذى قدمه الأفارقة . كما كان يعتقد بوجه خاص أن الكاكاو هو مجرد إضافة تدريجية إلى الأنشطة التقليدية للمزارعين الصغار المستقرين ، ولذا لم يكن يلقى بمطالب كثيرة على الهيكل الاقتصادى والاجتماعى المحلى .

وكان الواقع شيئاً مختلفاً جداً . فعلى الرغم من أن الحكومة كانت تقوم بدور ما فى توفير البذور والغرسات ، فمن الواضح الآن أنه لم تكن تتوفر لدى المسؤولين الاستعماريين أو الشركات الأجنبية دراية كبيرة بما كان يحدث فى الداخل إلا بعد أن أصبحت صناعة الكاكاو راسخة الجذور . وقد كشفت بحوث بوللى هل الميدانية عن أن المبتكرين لم يكونوا «فلاحين» مستقرين ، وإنما كانوا مزارعين مهاجرين فى الجزء الجنوبى الشرقى من ساحل الذهب ، بدأوا ينتقلون فى العقد الأخير من القرن الماضى من هضبة أكوايسم إلى الأرض

البكر بالقرب من أكيم أبواكوا .^(٥٥) وكان ما يدفع المهاجرين إلى هذه المغامرة هو أساسا رغبة في إيجاد سلعة بديلة أو تكميلية لسلع التجارة المشروعة الآخذة في التضاؤل والتي كانوا يشتغلون بها كمنتجين أو تجار . وربما أيضا يكون قد دفعهم ضغط سكاني في مواطنهم إلى تعمير مناطق جديدة . وهؤلاء المزارعون لم يقتصر دورهم على إضافة الكاكاو إلى أنشطتهم التقليدية ؛ فقد هاجروا بصفة خاصة لزراعة محاصيل نقدية من أجل التصدير ، وكان يجب أن يحتل إنتاج الغذاء مكانه المناسب في ظل هذا الهدف الرئيسى . والحقيقة أن تخصص بعض المزارعين في إنتاج الكاكاو سرعان ما أدى بآخرين إلى التركيز على زراعة المواد الغذائية من أجل البيع . وأخيرا من الهام أن ندرك أن التعميمات حول حجم العمليات الزراعية في أفريقيا الغربية يمكن أن تكون مضللة للغاية . فبينما من الواضح أن معظم مزارعى الكاكاو كانوا يعملون على نطاق صغير بالمقارنة بالمزارع التجارية (المكونة من بضع مئات من الأكرات) التى كانت تهيمن على الإنتاج في أجزاء أخرى من العالم ، فإنه صحيح أيضا أن حجم (وشكل) المزارع في ساحل الذهب كان شديد الاختلاف ، وأن المزارعين الأفراد ربما كان الواحد منهم يمتلك قطعة أرض واحدة أو عدة قطع . وقد كان التنوع استجابة صادقة للجغرافيا المحلية ، كما كان دليلا على اختلاف مهارات منتجى الصادرات وطموحاتهم وثرواتهم .

(٥٥) دكتورة هل حريصة على أن تؤكد أنها عندما تبدد إحدى الخرافات لا تكون تواقعة إلى خلق خرافة أخرى . فالمزارعون المهاجرون الذين قامت بدراساتهم ليسوا بسوى جزء من الرواية ؛ ولذلك لا يزال يتعين دراسة التطور التالى لزراعة الكاكاو في منطقة أشانتى الشاسعة فى العقدين الثالث والرابع من هذا القرن ، وذلك فى عمل يكون له مدى أو عمق مماثل .

وقد ثبت أن ما يسمى الهيكل الاجتماعي «التقليدي» يمكن اعتباره مصدر قوة وليس مصدر ضعف .^(٥٦) فالأشكال المستقرة للتعاون تم تسخيرها أو تكييفها لتمويل الهجرة نفسها ، ولشراء أراضي في المناطق الجديدة . وكان هناك نمطان من تنظيم المجموعات لهما أهمية خاصة : أولهما «الجمعية» التي كانت رابطة بين أشخاص غير أقارب شبيهة بنظام الهورا التقليدي لدى شعب الكروبو ، وكانت شائعة بين المهاجرين من المجتمعات الأبوية (التي تتبع التسلسل من ناحية الأب) ؛ ثانيهما نظام شراء أراضي الأسرة الذي كانت تتبعه مجموعات الأقارب من المجتمعات الأمومية (التي تتبع التسلسل من ناحية الأم) ، مثل الأبوري والأكروبونج . وكان كلا من الترتيبين يعطى الأفراد دعما من جانب الجماعة ، ولكنه لم يكن يمنعهم من ممارسة مبادرتهم أو من الاستفادة منها . مثال ذلك أن المهاجرين من المجتمعات الأمومية كانوا يسمحون لأقربائهم بحقوق الانتفاع على جزء من الأرض التي يشترونها ، ولكنهم كانوا أيضا يحتفظون بمساحات كبيرة لأنفسهم . فضلا عن ذلك لم يكن المهاجرون يجدون أنفسهم مقيدين بالتزامات على المشاع فيما يتعلق باستغلال مزارعهم . على النقيض ، إذ كانوا عادة يجدون من المفيد استخدام الأيدي العاملة الرخيصة في الأسرة ، في البداية على الأقل ، ومواصلة التعاون مع الأقارب والأصدقاء في المهام التي تتجاوز قدرات الأفراد ، مثل تشييد الطرق والجسور . ولم ينتشر العمل مقابل أجر إلا بعد بداية القرن الحالي ، عندما وجد بعض المزارعين المستقرين أنهم يستطيعون تحمل تكاليف تكملة قوة العمل في أسرهم باستخدام عمال من خارجها ، ومن ثم يستطيعون توسيع أنشطتهم الزراعية . وقد كانت

(٥٦) ينبغي ربط المناقشة الموجزة في هذه الفقرة بالتحليل الموسع للاقتصاد «التقليدي» الوارد في الفصل الثاني .

الهجرة عملية مستمرة ، وهى ما زالت ماضية حتى اليوم . ومع الاستيلاء على الأراضى القريبة ، وتوفر النقل بالشاحنات فى العقد الثالث من القرن الحالى ، أخذ المهاجرون يتعدون أكثر عن مواطنهم ، وإن لم يفقدوا أبدا اتصالهم بها . وهكذا كان حزام الكاكاو يغير حجمه وشكله بمرور الوقت ، إذ كانت تتم زراعة أراضٍ جديدة من خلال إعادة استثمار الأرباح الماضية ، وكانت المزارع القديمة تخرج بالتدريج من دائرة الاستخدام .

وهناك أوجه تشابه بين تنمية الكاكاو فى ساحل العاج وتطور الأوضاع فى ساحل الذهب . فهناك أيضا كان المهاجرون أول من بادر بزراعة الكاكاو ، ثم بعد ذلك بتوسيعها .^(٥٧) وكان المهاجرون الأوائل من الديولا ، من شمال منطقة الغابات ، وقد ارتحلوا جنوبا لشراء الأرض فى العقد الثانى من القرن الحالى . وكان كثيرون من أبناء الديولا يمولون مغامراتهم الزراعية من أموال تراكتت لديهم خلال الأنشطة التجارية فى فترة ما قبل الاستعمار ، وبعض آخر منهم كانوا أغنياء بدرجة تكفى لشراء الأرض مباشرة ، وكذلك لاستثمار الأيدى العاملة من البداية . وهناك مجموعة ثانية من المهاجرين ، الباوولا ، جاءت من منطقة زراعية فقيرة فى السفانا ، ومن ثم بدأت بموارد قليلة ، وكثيرا ما كان على أفرادها أن يبدأوا كشغيلة الأبوسا ، أى الرجال الذين كانوا يحصدون المحصول مقابل حصة مقدارها ثلثه . وكان الديولا والباوولا يستخدمون الأيدى العاملة من أفراد الأسرة أيضا ، وبخاصة المهاجرون الذين كانوا يرحلون جنوبا للعمل لدى أقاربهم على أساس موسمى . وكانت المجتمعات المحلية المضيفة مهيأة بدرجة كافية لتلبية هذه المطالب الجديدة ، كما

(٥٧) مرجريت لويير ، -Planteurs autochtones et étrangers en basse Côte d'Ivoire orien- ، Études Éburnéennes ، العدد ٨ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٧ إلى ٢٣٧ .

أن المزارعين المحليين بدورهم نجحوا في زراعة الكاكاو ، وهو ما أثبتته الدراسات التي أجراها كوبن عن الأجنى والبيتي .^(٥٨) وكان الغرباء موضع ترحيب ليس فقط بسبب الإيجار الذي يدفعونه ، ولكن لأنهم كانوا إضافة إلى قوة عمل المجتمع ، ومن ثم إلى أهميته السياسية . بل إنه في بعض القرى كان المزارعون الوافدون إليها يتجاوزون عدد مضيفيهم . وعلى الرغم من أن الأرض كانت تباع بين الحين والآخر ، فإن السلطات المحلية كانت تفضل تغيير مستخدمي الأرض بدلا من نقل ملكيتها . وكان هذا الترتيب يحفظ مصالح المجتمع المحلي ، وفي الوقت نفسه يسمح بمجال للمشروع الفردي . وكانت حقوق الانتفاع تعطى المزارع المهاجر حافزا وأمنا كافيين لأنه كان يكتسب حقوقا مطلقة على الأملاك التي يخلقها بجهوده الخاصة ، مثل أشجار الكاكاو والمحصولات الغذائية .

والاختلاف الرئيسي بين إنتاج الكاكاو في ساحل الذهب وفي ساحل العاج هو أن المستعمرة الفرنسية تطورت في وقت متأخر وكذلك ببطء أكثر . وينبغي أن يظل تفسير هذا الاختلاف غير نهائي ، على الأقل إلى حين إجراء تحليل مقارن كامل . غير أنه يبدو أن السبب الرئيسي يرجع إلى طبيعة السلطة الخارجية وليس إلى اختلاف حاد في العطاء الجغرافي أو في قابلية المجتمعات الأهلية في المستعمرتين للتأثر بالوافدين . وكان من نتيجة السياسة الفرنسية إعاقه تنمية المحصولات النقدية في ساحل العاج . وفي عام ١٩٠٨ حاول الحاكم أنجولفان إحياء تجارة التصدير المتعثرة في المستعمرة ، وزيادة الإيرادات العامة ، عن طريق جعل زراعة الكاكاو إجبارية . ولم يكن توقيت هذه المحاولة مواتيا ، لأن الحاكم ، الذي كان ينبض داخل صدره قلب من الصلب ، كان ضالعا

(٥٨) أ. ج. ف. كوبن "Le planteur noir" ، في مجلة *Études Éburnéennes* ، العدد ٥ ،

١٩٥٦ ، الصفحات ٧ إلى ١٨٥ .

أيضا في عمليات عسكرية نشطة في منطقة الغابات في محاولة لاستكمال تهدئة الوضع في البلد . فمن 'غير حوافز نقدية كافية لم يكن السكان المحليون يبدون أية حماسة لزراعة محاصيل التصدير . وفيما بعد ، في العقدين الثالث والرابع من القرن الحالي ، كان المسؤولون الفرنسيون يساندون الأجانب من أصحاب المزارع التجارية للكاكاو والبن أكثر مما يساندون الزراع من الأهالي ، لا سيما عن طريق تزويد الأجانب بالعمل الجبري (السخرة) . ولا غرابة في أن السكان المحليين كانوا يردون بعنف على تدابير الحكومة : فأفارقة كثيرون كانوا يقضون وقتا طويلا دون إنتاج مختبئين عن أعين الإدارة ، على حين كانت الإدارة تشغل نفسها ، بصورة عقيمة بالمثل ، في محاولة للعثور عليهم . وقد ألغيت السخرة في عام ١٩٤٦ ، وكان باستطاعة الأفارقة عندئذ دخول الإنتاج التصديري في ظروف أقرب كثيرا إلى تلك التي كانت لفترة طويلة سائدة في ساحل الذهب . وكانت النتائج مثيرة . ففي غضون سنوات قليلة كاد المنافسون الأفارقة أن يقضوا على أصحاب المزارع التجارية الأجانب ؛ وحدثت زيادة هائلة في حجم الصادرات ؛ ولحق ساحل العاج بالسنگال بوصفه أغنى مستعمرة فرنسية في أفريقيا الغربية .

ويختلف إنتاج الفول السوداني عن إنتاج الكاكاو في مجالات واضحة . فالفول السوداني يوجد أساسا في منطقة السفانا ؛ وهو محصول سنوي يعطى غلة في الموسم الذي يزرع فيه ؛ وبعض أصنافه موطنها الأصلي أفريقيا الغربية حيث كانت تزرع لفترة طويلة كمادة غذائية . ومع ذلك فإن التوسع السريع في صادرات الفول السوداني يستحق الدراسة - ليس بأقل مما تستحق قصة زراعة الكاكاو - وذلك لأنه بدوره يشير تساؤلات عما دعا المزارعين الأفارقة إلى أن يلزموا أنفسهم بالإنتاج من أجل سوق عبر البحار ، وعن الكيفية التي فعلوا بها ذلك ، ومن ثم يلقي الضوء على عملية النمو انطلاقا من قاعدة أهلية .

وقد كانت صادرات الفول السوداني في نيجيريا الشمالية تافهة قبل الحرب العالمية الأولى ، ومع ذلك فقد أصبحت في غضون سنوات قليلة من أهم مصادر نيجيريا للعملة الأجنبية . ففي عام ١٩١٣ تم تصدير ١٩٣٠٠ طن قيمتها ١٧٥ ألف جنيه استرليني ، وفي عام ١٩٢٠ ، بعد بضعة تقلبات وقت الحرب ، وصلت الشحنات إلى ٤٥ ألف طن قيمتها ١١٢٠ ألف جنيه استرليني . وبحلول العقد السادس كانت نيجيريا والسنغال تتجان فيما بينهما ، بنسب متساوية تقريبا ، أكثر من ثلاثة أرباع صادرات العالم من الفول السوداني . كذلك كان تُنتج للاستهلاك المحلي كمية إضافية تساوي حوالى نصف حجم الصادرات . واستنادا إلى جيرالد هيلينر فإنه في مطلع العقد السابع من القرن الحالى كان عدد المشتغلين بإنتاج الفول السوداني في نيجيريا الشمالية يصل إلى تسعة ملايين شخص .^(٥٩) وقد كان التوسع الأولي في نيجيريا الشمالية ممكنا بفضل استكمال خط سكة حديد لاجوس ، الذى وصل إلى كانو فى عام ١٩١١ . غير أنه ، مرة أخرى ، من الهام التأكيد على أن التغيرات داخل القطاع الزراعى كانت تدين بالقليل ، أو لا تدين بشئ ، للتأثيرات الخارجية . فالحقيقة أن البريطانيين أمضوا وقتهم فى محاولة تشجيع زراعة القطن وليس الفول السودانى . وقد سارت تجارب زراعة القطن هذه فى الطريق الذى كان مقدراً لها فى ظروف أفريقيا الغربية : فقد أخفقت . وعلى أية حال كان المزارعون بالقرب من كانو قد مارسوا بالفعل زراعة الفول السودانى من أجل التصدير ، وكانت لذلك أسباب قوية . فقد وجدوا أن الفول السودانى يعطيهم عائدا أفضل من القطن ، الذى كان يتطلب أيدٍ عاملة أكثر ، وينهك التربة ، وفى نهاية الأمر لا يؤكل .

(٥٩) جيرالد هيلينر ، *Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria* ، هوموود ١٩٦٦ ، الصفحة ١٠٧ .

وكان المجددون مجموعة يسهل تحديدها ، وفى هذه الحالة لم يكونوا مزارعين مهاجرين ، وإنما كانوا تجاراً من الهوسا . وقد كان الهوسا يشتغلون بالتجارة البعيدة على نطاق أفريقيا الغربية لقرون عديدة قبل مقدم الحكم الاستعماري . (٦٠) وكانت لديهم مهارات تجارية ، بقدر ما كان لديهم التنظيم ورأس المال . وكان لديهم أيضاً حافز على القيام بأنشطة جديدة ، لأن أنشطتهم التجارية التقليدية لم تعد آمنة أو مربحة بالقدر الذى كانت عليه من قبل : فإلى الشمال كانت التجارة عبر الصحراء الكبرى فى انحدار ، وفى الجنوب كانت الطرق التقليدية للكمولا تتحول إلى الساحل . وكانت مجموعة صغيرة من تجار الهوسا تتصور أن الفول السودانى يوفر فرصة تجارية جديدة ، وربما مجزية ، فأقامت اتصالات مع وكلائها ومورديها فى القرى المحيطة بكانو ، وسعت إلى إغراء المزارعين بزراعة مزيد من الفول السودانى ، أو بأن يزرعوه لأول مرة ، وقدمت لهم مساعدة مالية ، وأعطت ضمانات فيما يتعلق بشراء المحصول . وقد كانت حقيقة أن المزارعين المحليين على استعداد للثقة فى تجار الهوسا ، ولأن يتعاملوا معهم كقادة رأى ، مسألة ذات أهمية حيوية لنجاح المشروع . أما المستشارون الأوروبيون ، الذين كان سجلهم على أية حال غير مشجع ، فإن الانطباع الذى تركوه كان أقل من أن يحس . وكان هؤلاء المشترون من الهوسا يبيعون المحصول للشركات الأجنبية ، التى كانت تشتريه غير مربحة فى بادئ الأمر ، ثم بلهفة أكثر عندما تبين لها أن الشحنات تجلب أسعاراً طيبة . وكان الازدهار المفاجئ لتجارة الفول السودانى هو الذى أرغم شركة النيجر فى نهاية الأمر على استكمال تحديث أعمالها - وتلك رواية شديدة الاختلاف عن الفكرة التقليدية عن الشركات الأجنبية التى كانت تجرّ الأفارقة جرّاً إلى العالم التجارى للقرن العشرين !

(٦٠) انظر أعلاه ، الصفحات ٥٨ إلى ٦٦ .

وقد كانت منطقة كانو لفترة طويلة تنتج الحبوب والقطن من أجل السوق ، ومن ثم لم تكن الزراعة بأية حال محصورة فى نطاق معيشة الكفاف . وكان المزارعون حريصين على زراعة محصول تصديرى مربح بغية سداد الضرائب ، وتمويل أنشطتهم التجارية فى موسم الجفاف ، وبوجه عام لزيادة قوتهم الشرائية . وكانت الزراعة فى كانو مزيجا ماهرا من الفلاحة المتنقلة والدائمة ، وكانت هذه الأخيرة مرتبطة بالتسميد والمياه وصيانة التربة ، وكلما كان ممكنا بالرى . ولم تكن القواعد التقليدية التى تحكم حياة الأرض واستخدامها تشكل عقبة أمام المشروع الرأسمالى . وكانت زراعة الأسر المعيشية منظمة على أساس فردى ، وكذلك على أساس جماعى ، وقد اتخذت التدابير التى تضمن قدر الإمكان أن تذهب منتجات العمل إلى الشخص المعنى ، وأن تُورث حقوق الانتفاع . وتحققت الزيادة الضخمة فى إنتاج القول السودانى جزئيا عن طريق إنقاص مساحة الأرض التى تزرع قطنا أو بمواد غذائية أخرى ، ولكنها تحققت أساسا عن طريق إدخال تغييرات ثانوية ، وإن تكن عالية الفعالية ، فى التقنية السائدة ، وهى تغييرات سمحت باستخدام أكثر كفاءة للموارد الموجودة من أرض وأيدٍ عاملة . وكان من هذه التغييرات فترات إراحة أقصر ، وتسميد أكثر ، ودرجة أكبر من الزراعة البينية (المغارسة) . ولم يتخذ ذلك التوسع شكل زيادة المساحة وعدد الأيدي العاملة المستخدمة فى الصناعة إلا مع بداية العقدين الثالث والرابع من القرن الحالى ، مع مقدم الشاحنات والطرق الأفضل . ففىما بين عامى ١٩١١ و ١٩٣٧ كان القول السودانى يزرع فى حوالى مليون أكر حول كانو . وجاءت آلاف كثيرة من المهاجرين من أجزاء من نيجيريا الشمالية لترتفع بهم الأعداد المشتغلة بالإنتاج الزراعى . وعلى الرغم من بساطة التقنيات المستخدمة والكثافة التى تفلح بها المساحة كلها الآن ، فإن غلة الأكر ما زالت تعتبر من بين الأفضل فى العالم كله .

ومثال السنغال يشابه في مجالات هامة معينة حالة نيجيريا الشمالية . (٦١)

والفرق التاريخي الرئيسى ، كما أشرنا فى الفصل الرابع ، هو أن صادرات الفول السودانى من سنغميا ترجع إلى عصر التجارة المشروعة . ومرة أخرى كان نهوض الصناعة مرجعه مبادرة المزارعين الأفارقة فى وقت كانت المصالح الأوروبية فى المنطقة مركزة فيه على منتجات أخرى . وابتداء من العقد التاسع من القرن الماضى كانت زراعة الفول السودانى تتوسع على الحافة الممتدة فى أعقاب تقدم سير العمل فى خط سكك حديد السنغال . وبحلول عام ١٩٠٨ ، وقبل أن تبدأ الصادرات من نيجيريا ، كانت السنغال بالفعل المورد الرئيسى فى العالم . وبعد فترة وجيزة كانت مجتمعات مثل الـ وولوف والفولانى والسيرير ، التى لديها مؤسسات واقتصادات مختلفة ، قد أصبحت جميعا مجتمعات مشغلة بزراعة الفول السودانى . وقد تكيف كل منها بنجاح عن طريق إطلاق المهارات والطاقات الفردية ، وتنمية الهيئات التعاونية ، وتعديل الممارسات الزراعية التقليدية ، ومن أمثلة ذلك مجتمع السيرير الذى استعاض عن الدخن بالفول السودانى ، مع المحافظة فى الوقت نفسه على قطعانه من الماشية دون نقصان . وكانت هذه المجتمعات تستخدم الأيدى العاملة من أفراد الأسرة ، ولكنها أيضا لا تمانع فى استخدام أيدٍ عاملة من خارجها ، وأن تتكيف مع وجودها . وكانت الأيدى العاملة المهاجرة (المعروفة باسم «النافيتان» navétanes فى السنغال ، والمزارعين «الغرياء» فى غمبيا) سمة مميزة هامة للإنتاج التصديرى منذ بداية تجارة الفول السودانى . وفى بعض الأحيان كان هؤلاء العمال يستأجرون أرضا لفلاحتها ؛ وكثيرا ما كانوا يوافقون على العمل يومين أو ثلاثة أيام لدى صاحب العمل مقابل الطعام وأماكن الإقامة والوقت الكافى لزراعة الفول السودانى لحسابهم الخاص .

(٦١) انظر مؤلفات فوكيه وچاريت وبيهو ويليبييه وبييتو الواردة فى ثبت المراجع .

بل إن الاقتصاد الجديد أوجد إيديولوجية جديدة . فالمريدون ، وهم طائفة إسلامية تأسست فى عام ١٨٨٦ ، بدأوا منذ العقد الأخير من القرن الماضى فى كسب أنصار لعقيدتهم فى مناطق زراعة الفول السودانى فى السنغال ، لا سيما بين الوولوف . وكان من المبادئ الهامة لهذه الطائفة أن العمل الجسمانى الشاق فى العالم الدنيوى هو سبيل الخلاص فى العالم الآخر .^(٦٢) وهذه العقيدة تحولت إلى مزية عملية من خلال إنشاء مزارع للفول السودانى يديرها معلمون علمانيون ويعمل فيها الجدد من أعضاء الطائفة . وعندما كان هؤلاء الأنصار الجدد يبرهنون على تمكنتهم من المريدية^(*) ، ويؤكدون أنهم مزارعون مهرة كانوا يشرعون فى الانتشار ، وإنشاء مزارع خاصة بهم ، وكسب مجموعة أخرى من الأتباع . ويبلغ أنصار هذا المذهب الآن حوالى سبعمائة ألف ، وقد أصبحوا خلال الفترة الاستعمارية متجين بارزين للفول

(٦٢) عبد اللابى واد ، "La doctrine economique de mouridisme" ، فى مجلة أنال أفريكين ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٧٥ إلى ٢٠٦ .

(*) الطريقة المريدية : طريقة صوفية بدأت بين جماعة الوولوف فى أفريقيا الغربية كطريقة فرعية من الطريقة القادرية ، ثم انشقت عليها وكونت طريقة مستقلة ، أسسها فى عام ١٨٨٦ محمد بن محمد حبيب الله الذى عرف فيما بعد بأحمد بمبا . انتشرت بين الوولوف فى وقت تفكك مجتمعهم ويعده عن المجتمع التقليدى تحت تأثير الاستعمار الفرنسى . بدأ اهتمام الفرنسيين بنشاط أحمد بمبا فى عام ١٨٨٨ ، واضطر تحت ضغطهم إلى إعلان أنه يهتم بالأمور الدينية وحدها ، مما يعد نوعا من السلام النسبى . ولكن هذا الموقف انتهى فى عام ١٨٩٥ ، وشاع أنه يقوم بشراء السلاح وتنظيم الأتباع لمحاربة الفرنسيين ، فنفى إلى جابون حيث عاش هناك سبع سنوات ، ثم سمح له الفرنسيون بالعودة ، ولكنه نفى مرة ثانية إلى موريتانيا بعد تزايد أتباعه ، وظل هناك إلى عام ١٩٠٧ . وفى عام ١٩١١ تغيرت نظرة الفرنسيين نحو الشيخ بعد أن أدركوا أهمية أتباعه وبورهم فى الاقتصاد الفرنسى ، وبدأوا التركيز على الجوانب الإيجابية للمريدين . وعندما أدرك أحمد بمبا صعوبة تحقيق أمانية جنح إلى الحياة الدينية الخاصة ، وظل على تلك الحال حتى وفاته فى عام ١٩٢٧ - المترجم .

السوداني ، كما اكتسبوا أيضا نفوذا سياسيًا هامًا . وهم مثال طيب للاتصال بين الحدود الإسلامية فيما قبل الاستعمار والمؤثرات القادمة من العالم الغربي ، وكيف تأثروا بها ، ولكنها استمرت لتمارس نفوذا قويا وبناءً في ظل الاستعمار .^(٦٣) ويمكن رسم خط موازٍ مع المسيرة الصاعدة للحدود المسيحية في أراضي زراعة الكاكاو في منطقة الغابات ، حيث تم أيضا تطويع دين الغرب ليعطى دعما فعالا للأنشطة الاقتصادية الجديدة .^(٦٤)

ويوضح العرض السابق للتطورات الزراعية أن المجتمعات في مختلف أجزاء أفريقيا الغربية كان لديها الاستعداد والقدرة على تقديم المجددين ، وللتساهل مع أشكال الولاء الفردي والجماعي والاستفادة منها ، والمقامرة في مناطق جديدة بغية كسب المال ، والاعتماد على المهارات الموجودة والموارد الثابتة للتمويل ومواصلة مشروعات رأسمالية دون عائق من قيم أهلية أو مكتسبة .^(٦٥) وهذه الاستنتاجات تعزز الحجج التي طرحناها في الفصل الثاني ،

(٦٣) ينبغي أن يضاف أنه في مجالات كثيرة أصبح أتباع المريدية الآن قوة محافظة . وللإطلاع على دراسة حديثة ، انظر ، دونالد ب. كروز أوبريان ، *The Mourides of Senegal* ، أكسفورد ، ١٩٧٠ .

(٦٤) ج. ب. ويست ، "Agege : Plantations and the African Church, 1901 - 1920" ، في مجلة المعهد النيجيري للبحوث الاجتماعية والاقتصادية ، أعمال المؤتمر ، ١٩٦٢ ، الصفحات ١٢٤ إلى ١٣٠ .

(٦٥) الأمثلة التي ذكرت لابد أن تكون كافية للتسليم بهذه الاستنتاجات . ومن أجل الإطلاع على دراستي حالة آخرين ، انظر ، ساره س. بيرى ، *Christianity and the Rise of Cocoa Growing in Ibadan and Ondo* ، في مجلة الجمعية التاريخية النيجيرية ، العدد ١٩٦٨ ، الصفحات ٤٤٣٩ إلى ٤٥١ ؛ رايموند دوميت ، *The Rubber Trade of the Gold Coast and Asante in the Nineteenth Century : African Innovation and Responsiveness* ، في مجلة *جورنال أوف أفريكان هيسيتوري* ، العدد ١٢ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٧٩ إلى ١٠٢ .

ومعناها أن المجتمعات «القليدية» أشد مرونة تجاه الأنشطة «الحديثة» ، وأقل عداً لها ، مما يفترض عادة .

وسوف نستكمل هذا العرض للأساليب التي أسهم بها الأفارقة في خلق اقتصاد المستعمرات بموجز للتغيرات التي كانت تؤثر في الأيدي العاملة خلال الحقبة الأولى من الحكم الاستعماري . وستوسع في المعلومات المقدمة هنا ، وذلك حول نقاط إما عرضناها في إيجاز أو جاءت ضمناً في الوصف السابق لتنمية محاصيل التصدير . والغرض من تناول الموضوع هو إبراز إسهام الأفارقة في توسيع الاقتصاد المفتوح بتوضيح أن العمال غير المهرة ، سواء أكانوا يعملون لحسابهم أم لا ، كان رد فعلهم إيجابياً إزاء الحوافز النقدية ، ولم تكن هناك حاجة إلى أن يرغموا على العمل مقابل أجر ، إلا إذا كان الأجر غير مجزٍ . وكانت هناك حالات نقص في الأيدي العاملة ، ولكنها كانت تحدث عادة في القطاع الحكومي الصغير نسبياً ، برغم كثرة ما كان يعلن عنه ، ويمكن أن تعزى إلى سوء الإدارة على جانب الطلب بأكثر مما تعزى إلى النقص الشديد في جانب العرض . وثمة تحذير أولى لابد منه : هو أن المعلومات الديموجرافية عن أفريقيا الغربية أقرب إلى أن تكون مرقعة ولا يعول عليها بالنسبة للقرن العشرين ، وهي كذلك بالنسبة للعصور الأسبق ، ولذا فإن الأرقام القليلة المستخدمة في هذه المناقشة ينبغي تفسيرها على أنها مجرد تقريبات توضيحية .

وقد كان أصحاب الأعمال في القرن العشرين يواجهون إلى حد كبير نفس الصعوبة الأساسية التي كان أصحاب الأعمال الأفارقة يواجهونها في الماضي : إذ كانت مهمتهم الرئيسية هي نقل قوة العمل من المساحات الشاسعة ذات الاستيطان المتناثر والشحيح إلى نقاط قليلة نسبياً ذات طلب مركز . غير أن

«الأيدي العاملة في المستعمرات ، كما أصبحت تعرف في الدوائر الرسمية ، كان لها عدد من السمات المميزة . فالطلب على الأيدي العاملة كان أكبر كثيرا مما كان عليه في أى وقت مضى ؛ وقد زاد سريعا فيما بين عامى ١٨٩٠ و ١٩٢٠ ؛ وكان يتركز ، مع استثناءات قليلة ، فى عدد من المقاطعات الساحلية المتميزة . وكان الطلب الأشد أهمية بكثير على الأيدي العاملة (خارج زراعة الكفاف) مصدره الزراعة التجارية . فالمناطق الرئيسية المنتجة للصادرات كانت عاجزة عن توفير كل احتياجاتها من الأيدي العاملة من المصادر المحلية ، ومن ثم كان يتعين استيراد أيدي عاملة إضافية من أجزاء أخرى من أفريقيا الغربية . وفى العقد الثالث من هذا القرن كانت مزارع الفول السوداني فى السنغال وغمبيا تجذب كل عام ما بين ٦٠ و ٧٠ ألفا من المهاجرين المؤقتين ، وفى العقد السادس كان ما بين ١٥٠ ألفا و ٢٠٠ ألف عامل يدخلون ساحل الذهب سنويا للعمل فى مزارع الكاكاو . وكان التعدين مصدرا إضافيا للطلب ، وإن كان أقل دلالة ، وكانت مناجم الذهب فى ساحل الذهب تستخدم سنويا فى المتوسط حوالى ١٥ ألفا من العمال غير المهرة فيما بين عامى ١٩٠٥ و ١٩١٨ ، على حين كانت قوة العمل فى مناجم القصدير النيجيرية فيما بين عامى ١٩١٨ و ١٩٣٩ تتراوح بين ١٥ ألف رجل فى السنة وذروة بلغت ٤٠ ألفا . وأخيرا كانت حكومات المستعمرات تحتاج إلى الأيدي العاملة لتنفيذ الأشغال العامة المختلفة ، كما كانت الشركات التجارية الأجنبية تحتاج إليها ، وإن يكن بدرجة أقل ، وأساسا لتداول المخزونات . وكان جانب كبير من هذا الطلب أساسه المدن ، ولكن العمال كانوا يذهبون للعمل فى المشاريع الحكومية خارج المدن ، لاسيما لبناء خطوط السكك الحديدية والطرق ، ولتنقل المعدات فى عصر ما قبل الشاحنات .

ويمكن دراسة عرض الأيدي العاملة تحت أربعة عناوين رئيسية ، برغم أن هذه العناوين ليست بأية حال تغطية شاملة للموضوع ، وهى : النمو السكاني ؛ الحراك الجغرافى ؛ التغير الاجتماعى ؛ السياسة الحكومية .

فى عام ١٩١٠ كان سكان إفريقيا الغربية حوالى ٣٦ مليوناً . وهذا الرقم أعلى بعض الشيء من أرقام أخرى يُستشهد بها أحياناً ، إذ أن هناك أسساً للاعتقاد بأن التقديرات المبكرة كانت أقل كثيراً من الواقع .^(٦٦) وبحلول عام ١٩٦٥ كان السكان قد وصلوا إلى حوالى ٨٨ مليوناً . ويبدو من قبيل السلامة أن نقول إن مجموع السكان ، وفقاً لتقدير متحفظ ، قد تضاعف فى حوالى خمسين عاماً . ومن الزاوية العامة فإن هذه الزيادة السريعة كانت نتيجة لمعدل مواليد عالٍ مقترناً بانخفاض فى معدل الوفيات . غير أنه من الهام أن نلاحظ أن معدل الزيادة كان خلال الحقبة المبكرة من الحكم الاستعماري أبطأ كثيراً مما كان فى الفترة التالية لعام ١٩٤٥ ، ذلك أنه بعد الحرب العالمية الثانية أدخلت تحسينات جوهرية على الخدمات الطبية والصحية كان لها تأثير ملحوظ على معدل الوفيات . والحقيقة أن الزيادة فى حراك شعوب أفريقيا الغربية قبل عام ١٩٤٥ ربما كانت تساعد على انتشار الأمراض الفتاكة والمسببة للعجز . والاستنتاج الذى يمكن استخلاصه من هذه المعلومات هو أنه بينما يعد النمو السكاني ضرورياً لفهم عملية التغير الاقتصادى خلال الفترة الاستعمارية ككل ، فإنه أقل ارتباطاً بكثير بتفسير التوسع المبكر فى زراعة الكاكاو فى ساحل الذهب أو فى صادرات الفول السوداني من نيجيريا ، لأن كليهما حدث فى فترة زمنية قصيرة نسبياً ، وقبل أن يبدأ «الانفجار» السكاني بوقت طويل .

(٦٦) أود أن أتقدم بالشكر لزميلي دكتور پ. ك. متشيل ، لمعاونته فى هذه المسألة .

وكان الأمر الأكثر أهمية بكثير في هذا السياق هو تزايد الحراك الجغرافي للسكان . وكما أكدنا من قبل في مناسبات عديدة ، فإن حراك قوة العمل كان سمة مميزة قديمة العهد لاقتصاد أفريقيا الغربية ؛ وكان أسبق من تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ، وازدادت أهميته خلال عصر التجارة المشروعة . وفي عصر ما قبل الاستعمار كان هناك تحرك كبير لقوة العمل في اتجاه الشمال حتى واحات الصحراء . وفي القرن العشرين ، على النقيض من ذلك ، فإن قاطني السودان الغربي كانوا هم الذين يسافرون إلى الساحل ، كعمال أجراء ، وليسوا كرقيق . وقد تحقق حراك أكبر عن طريق فرض سلطة سياسية مشتركة على مناطق واسعة ، وإدخال النقل الحديث ، وظهور قوة عمل (أجيرة) حرة . وأدت العوامل الجديدة أحيانا إلى انتقال مستوطنات كاملة هجرت مواقع دفاعية فوق قمم الجبال كانت مكتظة عادة بالسكان ، وغامرت بالنزول إلى السهول .^(٦٧) وترتب عليها أيضا توسع في عدد من يمكن أن يسموا «المهاجرين المكوكيين» ، أي الرجال الذين يغادرون بيوتهم لفترة قصيرة للعمل في الزراعة أو المناجم ، والذين يسافرون عادة مسافات طويلة لكي يفعلوا ذلك .

وقد تعرض العمل المهاجر للإدانة مرارا من جانب المعلقين الذين لم يروا فرقا يذكر بين قوة العمل المتنقلة وغير المتنقلة . غير أنه يوجد الآن - بفضل عمل إليوت بيرج الطليعي إلى حد كبير - إدراك بأن العمل المهاجر ، برغم ما يكتنفه

(٦٧) تمت دراسة هذا الانتقال فيما يتعلق بنيجيريا وتوجو وداهومى في مقال للكاتب م. ب. جليف ، "Hill Settlements and their Abandonment in Tropical Africa" ، في مجلة Transactions of the Institute of British Geographers ، العدد ٤٠ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٣٩ إلى ٤٩ .

من عيوب ، كان متمشياً مع ظروف أفريقيا الغربية .^(٦٨) ففي المقام الأولي يلاحظ أولاً أن الطلب على الأيدي العاملة في الزراعة موسمي بدرجة كبيرة ، ولا تفي به على خير وجه إلا زيادة مؤقتة في قوة العمل . فضلاً عن ذلك فإن الزيادة يمكن تحقيقها عادة دون إحداث اضطراب في الاقتصاد المحلي للمهاجرين .^(٦٩) مثال ذلك أن عمالاً كثيرين في مزارع الكاكاو النيجيرية يأتون من الشمال حيث ذروة الطلب على الأيدي العاملة تحدث في وقت مختلف من السنة . ثانياً ، فإنه حيث يستمر العمل المهاجر في قطاعات مثل التعدين ، وحيث لا يوجد طلب موسمي ملحوظ ، لا يكون ذلك دليلاً على تقاعس الأفارقة عن التقيد الكامل بالعمل مقابل أجر ، وإنما دليلاً على التأخر من جانب الأجانب باستمرارهم في سياسة الأجر المنخفض التي سندرس أسبابها فيما يلي .

وقد كان التحسن الذي طرأ على الحراك الجغرافي وثيق الارتباط بتغيير اجتماعي هام في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي ، هو تناقص الرق الداخلي ، وزيادة قوة العمل الحرة (الأجيرة) . فهذا الحدث ، الذي من المؤكد أن يصبح أحد الموضوعات المحورية في تاريخ الأيدي العاملة الأفريقية الذي لم يكتب بعد ، جدير باهتمام من جانب المؤرخين يزيد كثيراً على ما لقيه حتى الآن . وفي سياق الحجج التي قدمناها في الفصل الرابع فيما يتعلق بالامبريالية ، ينبغي أن ينظر إلى إنهاء الرق من على أنه سمة مميزة رئيسية للثورة الاجتماعية

(٦٨) انظر بوجه خاص ، "The Economics of the Migrant Labour System" ، في العمل الجماعي الذي أعدته ميلداكوپر ، **Urbanization and Migration in West Africa** ، بيركلي ، ١٩٦٥ ، الصفحات ١٦٠ إلى ١٨١ . وتجدر الإشارة أيضاً إلى كتاب والتر إيلكان ، **Migrants and Proletarians** ، ١٩٦٠ ، فهو نموذج لدراسة أكاديمية متأنية تتناول أوغندا في الأساس .

(٦٩) من أجل الإلمام بعرض حديث للكتابات في هذه المسألة ، انظر ، مارفن پ. ميراكل ، ساره س. بيرى ، "Migrant Labour and Economic Development" ، في مجلة **لويسفورد إيكونوميك بيريز** ، العدد ٢٢ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٨٦ إلى ١٠٨ .

التي نشأت في أوائل القرن التاسع عشر عندما أخذ الاقتصاد التصديري الجديد يقدم فرصا أوسع للأفارقة العاديين ، الأحرار منهم وغير الأحرار . ولا غرابة في أن غير الأحرار كانوا من بين آخر من سمح لهم بالاشتراك بصورة مستقلة في الأنشطة التي تمكنهم من فرض حقوقهم على سادتهم . وفيما يتعلق باستخدام موارد الأيدي العاملة في ظل الاستعمار ، فإن انهيار الرق ليس دليلاً على أن قوة عمل الرقيق التقليدية كانت عديمة الكفاءة بشكل ملحوظ في أداء الواجبات التي تسند إليهم ، وإنما يدل على أن رقيق المزارع ذوى الغلبة العددية كانوا يستخدمون خارج قطاعات التصدير الآخذة في الاتساع ، كما كانوا قليلي التنقل إلى حد كبير - وذلك لأسباب واضحة بما فيه الكفاية .

إن الموقعين الفرنسي والبريطاني تجاه الرق الداخلى يعدان مثالين كلاسيكيين للاختلاف بين المواقف التقريرية والبراجماتية التي تميزت بها السياسة الامبراطورية في ميادين كثيرة للغاية . وقد كان الموقف الرسمي واضحا تماما : فرنسا وبريطانيا جعلتا من معارضة الرق جزءا من السياسة الرسمية ، وأعلنتا التزامهما بإلغائه في جميع الأراضي الخاضعة لهما . غير أن كلتا الحكومتين سعت في الوقت نفسه لأسباب عملية إلى التحكم في سرعة الإعتاق . فهما أولا لم تكونا راغبتين في المخاطرة بإحداث اضطراب في الإنتاج التصديري بإثارة انتفاضة اجتماعية مفاجئة . ثانيا ، كانتا في حاجة إلى التعاون ، على الأقل من جانب بعض الحكام من الأهالي ، إذ نادرا ما كان باستطاعتهم هدم إحدى قواعد قوتهم . ثالثا ، كانت الحكومتان تواجهان بعض الصعوبة في تعريف الرق ، وتحديد الرقيق ، وإنفاذ تشريعات مناهضة للرق . رابعا ، كانت الدول الاستعمارية نفسها تستخدم العمل الجبرى (السخرة) في القرن العشرين . فهي إذ كانت تواجه نقصا في الأيدي العاملة غير الماهرة ، لجأت إلى الإكراه ، شأن الحكام الأفارقة من قبلهم . والعمل الجبرى لم يكن في أى

وقت واسع الانتشار فى أفريقيا الغربية ككل ، برغم أنه ظل موجودا فى أفريقيا الغربية الفرنسية حتى عام ١٩٤٦ ، كما كانت له بعض الأهمية المحلية ، مثال ذلك فى المزارع التجارية الأوروبية فى ساحل العاج ، وفى تشييد خط سكك حديد دكار - بماكو . وعلى الرغم من هذه التحفظات الأربعة ، فإنه يظل صحيحا أن الدول الاستعمارية كانت تعتبر الرق معوقاً لمصالحها الاقتصادية الطويلة الأجل . ولا ريب أن وجودها فى أفريقيا الغربية كان يشجع على الإعتاق ، برغم أن الصعاب العملية التى واجهتها كانت تعنى أن الرق لم يلغ بين عشية وضحاها ، وإنما كان يتجه إلى الاضمحلال .

ويمكن بيان المراحل الرئيسية للإعتاق فى أفريقيا الغربية فى إيجاز شديد . وقد كانت هناك بداية مبكرة فى القرن التاسع عشر ، ولكن التحرك الرسمى اقتصر فى ذلك الوقت على بضع مستعمرات ساحلية ، وبالتالي لم يكن له تأثير مباشر على الداخل . وكان الرقيق المحررون يدرجون فى مخططات مختلفة للتدرّب المهني ، ويجنّدون فى القوات المسلحة ، بل إن الفرنسيين فكروا فى خطة مشكوك فيها للهجرة «الطوعية» إلى أمريكا الشمالية . ولم يكن لقانون عام ١٨٣٣ الذى يقضى بإلغاء الرق على نطاق الإمبراطورية البريطانية تأثير كبير على أفريقيا الغربية . غير أنه عندما أصدر البرلمان الفرنسى قانونا مماثلا فى عام ١٨٤٨ اتخذت بعض خطوات أخرى ، وبخاصة فى جوريه وسان لوى فى السنغال ، حيث تم تحرير عدة آلاف من الرقيق وتعويض أسيادهم .^(٧٠) ومع ذلك فإنه لم يوجه حتى العقد الأخير من القرن الماضى أى هجوم جدى على الرق ، ثم جاء هذا الهجوم كنتيجة ثانوية لتقسيم أفريقيا .

(٧٠) مبابى جيبىيه ، "La fin de l'esclavage à Saint Louis et à Gorée en 1848" ، فى مجلة Bulletin de l'IFAN, B ، العدد ٢٨ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٦٣٧ إلى ٦٥٦ ؛ روجر پاسكييه ، "A propos de l'emancipation des esclaves au Sénégal en 1848" ، فى المجلة الفرنسية لتاريخ ما وراء البحار ، العدد ٥٤ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٨٨ إلى ٢٠٨ .

وعندما شرع الأوروبيون فى التقدم إلى الداخل سرعان ما أدركوا أنهم قد استخفوا بحجم مشكلة الرق . واستنادا إلى تقدير وضع فى عام ١٩٠٥ كان يوجد فى أفريقيا الغربية الفرنسية حوالى مليونى رقيق ، ومن المعتقد أنه فى قلب الدول الإسلامية الكبيرة كان ما بين ربع ونصف مجموع السكان فى حالة استعباد . وفى هذه الظروف ربما كان الإعتاق المتعجل والجبرى سيؤدى إلى نتائج غير مرغوبة . والحقيقة أنه مع بداية القرن الحالى أدى الرحيل الجماعى (*) للرقيق إلى حرمان واحات الصحراء من الأيدى العاملة الرخيصة التى كانت تحتاج إليها لتشغيل أنظمتها المعقدة للزراعة المروية ، ومن ثم عجل بتدهور التجارة عبر الصحراء الكبرى التى كانت تتضاءل بالفعل .^(٧١) وبداية من عام ١٨٨٧ أخذ الفرنسيون يحاولون تثبيت الوضع عن طريق إنشاء سلسلة من «قرى الحرية» (**) التى أعلن أن هدفها هو إعادة توطين الرقيق الذين لا مسكن لهم وتحقيق إعتاق تدريجى . ولكن الواقع كان مختلفاً بعض الشيء .^(٧٢) فهذه القرى لم تتطور إلى مدن داخلية على نمط مدينتى فريتون ولبيرثيل الساحلتين ، وإنما كانت بمثابة عوائق أمام الإعتاق ، لأن قاطنيها القليلى الحظ أصبحوا «أسرى القائد العسكرى» الكادحين والحمالين غير الأحرار لدى الإدارة المحلية . وقد اعترفت الحكومة الفرنسية فى نهاية الأمر بعيوب هذه القرى ، وتم إغلاق معظمها فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩١٠ . وكانت مشكلة الرقيق السابقين

(*) exodus : ويقال أيضا الجلاء ، وتقابلها كلمة خروج فى الترجمة العربية للتوراة ، والخروج هو أحد أسفار العهد القديم - المترجم .

(٧١) ج. إيمو "Notes de sociologie et de linguistique sar Ghadones" فى مجلة-Bulle-

tin de liaison Saharienne ، العدد ١٠ ، ١٩٥٩ ، الصفحات ١٢٩ إلى ١٥٧ .

(٧٢) دنييس بوش ، Les Villages de liberté en Afrique noir ، باريس ، ١٩٦٨ .

Villages de Liberté (**) .

عدي الجذور أقل خطورة بالنسبة للبريطانيين منها بالنسبة للفرنسيين ، برغم أن لوجارد قد أقام بعد بداية القرن بضع مستوطنات للرقيق المحررين في نيجيريا الشمالية ، من بينها مستوطنة في برنو سميت «قرية الحرية» تذكارا للمبادئ الشيكتورية .

وأخذ الإعتاق يتحقق بسرعة أكبر بعد عام ١٩٠٠ . ففي عام ١٩٠٥ صدر مرسوم يجيز اتخاذ إجراءات أشد ضد التجارة الداخلية في الرقيق ، وذلك في أعقاب مقتل مسؤول فرنسي حسن العزوة في السنغال برصاصة أطلقها عليه أفريقي حسن العزوة بالمثل اتهم بالتجارة في الرقيق .^(٧٣) وفي الفترة ١٩٠٥ - ١٩٠٧ تم تحرير حوالي ٣٠٠ ألف رقيق في أفريقيا الغربية الفرنسية ، كما استمر إطلاق سراح أعداد كبيرة في السنوات التي تلت ذلك .^(٧٤) وإذا كان أنصار التحرير يدينون جميع حائزي الرقيق ، وإن كانوا يعتبرون بعضهم أقل خطورة من الآخرين ، فقد كانوا يركزون على المناطق التي يعتقد أن العمال غير الأحرار فيها يشكلون أساس معارضة الحكام المحليين للوجود الفرنسي . ولتأخذ مثالا : في عام ١٩١١ منح حوالي ١٥٠٠ رقيق حريتهم بعد انهيار ثورة الفولاني في غينيا . كذلك شدد البريطانيون تشريعاتهم ضد تجارة الرقيق خلال هذه الفترة ، برغم عدم تورطهم في أنشطة عسكرية على مثل النطاق الواسع . ومنذ العقد الثالث كان من العوامل التي ساعدت على تحرير الرقيق انتشار الشاحنات الذي حرر عمالا كانوا فيما سبق مقيدون في

(٧٣) مباي جيبه ، "L'Affaire Chautemps (avril 1904) et la suppression de l'esclavage au Sénégal" ، في مجلة Bulletin de l'IFAN, B ، العدد ٢٧ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٥٤٣ إلى ٥٥٩ .

(٧٤) ج - ل. بوتيلييه ، "Les captifs en A. O. F. (1903 - 1905)" ، في مجلة Bulletin de l'IFAN, B ، العدد ٣٠ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٥١٣ إلى ٥٣٥ .

مهنة نقل السلع حملاً على الرؤوس ، وهو وسيلة باهظة التكلفة . وبحلول عام ١٩٣٠ كان الإعتاق قد حقق تقدماً طيّباً ، برغم أنه مازال يُبلّغ اليوم بين الحين والآخر عن حالات رق وتجارة فى الرقيق .

وعلى وجه الإجمال فإن الانتقال من عمل الرقيق إلى العمال الأحرار قد تحقق دون تمزق اقتصادى واجتماعى واسع النطاق . وما لا شك فيه أن الهدوء الذى تم به التغيير قد أسهم فى تجاهل ما كان على الرغم من ذلك حدثاً ذا أهمية أساسية فى تاريخ أفريقيا الغربية . وإلى حد ما كانت السهولة النسبية التى تم بها الانتقال نتيجة لتكتيكات الإرجاء التى اتبعتها الدول الرئيسية . وقد كان البريطانيون ، الذين كانت سياستهم القائمة على الحكم غير المباشر تعطى دعماً للسلطات المحلية فى مناطق معينة ، أكثر نجاحاً فى ذلك من الفرنسيين الذين أدى عنفهم العسكرى إلى القضاء على عدد من الحكام الأفارقة المرموقين وإلى مزيد من مشاكل إعادة التوطين . وإلى حد ما أيضاً كانت سهولة الانتقال تعكس حقيقة أن من يسمون رقيقاً لم يكن يمكن من الناحية الفعلية تمييزهم عن الرجال الأحرار ، ولم يكونوا معنيين بدعم ثورة اجتماعية مفاجئة . وعلى أية حال فإن أيّاً من التفسيرين ليس مرضياً تماماً : فالسياسة الاستعمارية كانت عاجزة عن التحكم تماماً فى الأحداث ، والرق يعنى الحرمان الاقتصادى والاجتماعى كان حقيقة واقعة بالنسبة لأفارقة عديدين فى مناطق كثيرة .

والتفسير الذى نقدمه هنا هو أن سلسلة الانتقال كانت حد كبير دالة على توفر الفرص البديلة المقبولة . ^(٧٥) ففى المقام الأول كانت الأرض الصالحة

(٧٥) من أجل الاطلاع على استنتاج مماثل فى سياق مختلف ، انظر ، بينيديكت هيجينلى ، "Slavery and Agricultural Bondage in South India in the Nineteenth Century" ، فى مجلة إسكاندينافيا إن إيكونوميك هيستورى ريفيو ، العدد ١٥ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٧ إلى ١٢٦ .

لزراعة محاصيل التصدير في المتناول ، وكان يمكن استثمارها بتكلفة قليلة ما عدا الأيدي العاملة اللازمة لتطهيرها . ثانيا ، كان جانب كبير من الفترة الحرجة في الانعتاق تتطابق مع رخاء تجارى بعد بداية القرن مما جعل الإنتاج من أجل التصدير جذابا . ثالثا ، لم يكن التغير الاجتماعى ، فى هذا السياق على الأقل ، يتضمن حراكا مهنيا واسع النطاق . فمعظم الرقيق كانوا مزارعين ، وعندما لم يكونوا كذلك كانوا يعرفون كيف يفلحون ، وسواء كانوا يظلون فى القطاع الزراعى أو يدخلونه ، فقد كان الفرق الرئيسى أنهم الآن يعملون لحسابهم وليس لحساب سيد . والمعتقد أن مشكلات إعادة التوطين نشأت أساسا فى المناطق التى كانت الفرص فيها منعدمة . وكانت هذه بوجه خاص هى الحالة فى المستعمرات الفرنسية النائية الفقيرة . وكما أكد فيردييه ما زال يوجد رقيق سابقون فى النيجر يشكلون قوة عمل مستعبدة ، ومرجع ذلك إلى حد كبير أنه يتعذر عليهم أن يصبحوا شيئا آخر .^(٧٦) خلاصة القول أن معظم الرقيق استمروا فى الزراعة ، وساعدوا على توسيع اقتصاد المستعمرات . وعلى خلاف الحال فى بريطانيا فى القرن التاسع لم يكن العمال يطردون من الأرض لإفساح المجال أمام نمط جديد من الزراعة ، ولتوفير الأيدي العاملة للقطاع الصناعى المتنامى . ففى أفريقيا الغربية لم تكن هناك بوليتاريا لا تملك أرضا تنتقل ، إن جاز التعبير ، من أبرشية إلى أبرشية . وكانت هناك قوة عمل دائمة فى المدن تتطور فى ببطء ، ولكن العمال المهاجرين كانوا واضحين المقصد وملأهم الأرض . ولم تكن هناك حاجة إلى إعادة تدريب على نطاق واسع لأن التقنيات والأدوات التقليدية ظلت هى السائدة ، ولم يكن هناك

(٧٦) د. فيردييه ، "Problèmes Fonciers nigériens" ، فى مجلة بينان ، العدد ٧٤ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٥٨٧ إلى ٥٩٣ .

عمال يحطمون الآلات ، لأن الآلات التى يمكن تحطيمها كانت قليلة . (*)

إن ظهور هذا الجيل من منتجى الصادرات المستقلين ترتب عليه بالضرورة تدهور فى وضع حائزى الرقيق السابقين . فبعض مالكى الرقيق فقدوا ثرواتهم بين عشية وضحاها نتيجة لفرار رقيقهم . وقد أشار مسؤول بريطانى إلى أحد الأمثلة فى عام ١٨٩٨ ، حيث قال :

حدث تغير كبير عندما فر أكثر من ٤٠٠ من رقيق هذا الرئيس ، الذين كان متوسط قيمة الواحد منهم فى ذلك الوقت ما بين عشرة إلى إثنى عشر من الجنيهات الاسترلينية ، ولم يعودوا أبدا . وهكذا فقد الرئيس على الأقل أربعة آلاف جنيه استرلينى ، ونتيجة لذلك أصبح الآن رجلا فقيرا . وتلك حالة تعبر عن نفسها ، واعتقد أنها تفسر الفرع الذى يشعر به الأغنياء المحليون من تقدمنا داخل بلادهم . (٧٧)

وعلى الرغم من ذلك فمن السذاجة أن نخلص إلى أن جميع ملاك الرقيق السابقين قضى عليهم تماما . فبعضهم نجحوا فى التكيف بأن أصبحوا من أصحاب الأملاك ، يجمعون الرسوم من الرقيق السابقين مقابل منحهم حقوق الفلاحة ، وبعض آخر اكتسبوا المهارات اللازمة عن طريق ممارسة التجارة أو الزراعة ، أو بيع خبراتهم السياسية - إن كان لديهم شئ منها - لحكام المستعمرات . وكما

(*) الإشارة هنا إلى أحداث تحطيم الآلات التى قام بها العمال فى إنجلترا فى بداية عصر الصناعة - المترجم .

(٧٧) وردت فى أ. ج. هوبكنز ، "The Lagos Strike of 1897 : an Exploration in Nigerian Labour History" ، جمعية الماضى والحاضر ، كلية كوربوس كريستى ، أكسفورد . والفصلة المأخوذة من هذا المقال يعاد طبعها بترخيص من الجمعية من الماضى والحاضر ، مجلة الدراسات التاريخية ، العدد ٣٥ ، ١٩٦٦ ، الصفحة ١٤١ .

أوضح تويت فيما يتعلق بموريتانيا ، فإن المثلثين (*) ، الذين كانوا فيما سبق قبيلة من المحاربين وملاك الرقيق انتقلوا جنوبا وأصبحوا مزارعين مستقرين ، على حين أن الحراثين (**) ، وهم مجموعة من الرقيق المحررين ، لم يتكيفوا بنفس الدرجة . (٧٨) وبالنسبة لهم فإن التخلي عن طريقة الحياة البدوية انتهى بهم إلى الفقر وإلى بيع ثروتهم الوحيدة ، ماشيتهم . ومن المعترف به أن صعود الطبقات وسقوطها هما من أعقد المشكلات التاريخية ، ولا ريب أن إجراء بحوث أخرى سيوضح أن ذلك صحيح بالنسبة لأفريقيا بقدر ما هو صحيح بالنسبة لأوروبا .

وعلى الرغم من أن قوة العمل الأفريقية استطاعت أن تتكيف على النحو المشار إليه ، فإن النقص في الأيدي العاملة غير الماهرة كان لا يزال موجودا في الفترة ١٨٩٠ - ١٩٣٠ ، لا سيما في القطاعات الأجنبية . وقد كان بعض المسؤولين المشوشين يدافعون عن استيراد «الرجل الصيني الدؤوب» ملء الفجوة ؛ وكان آخرون يفضلون العامل الهندي ؛ على حين كان المتحمسون الحقيقيون

(*) المثلثون هم الطوارق ، ويقال أيضا «أهل اللثام» ، ومرجع الاسم أن الرجال يضعون على وجوههم «لثاما» أسود أو أزرق طيلة الوقت ، على حين تذهب النساء بغير لثام أو حجاب ، على خلاف ما هو متبع في البلدان الإسلامية . يشتغلون بتربية الإبل ، وإن كانوا يحتفظون بالماعز والأغنام . يحتقرون الزراعة ويتركونها للرقيق . وربما كان ما يقوله عنهم المؤلف بعيدا بعض الشيء عن الواقع ، فهم ما زالوا يعيشون الماشية ويحتفظون منها بقطعان هائلة ، ويثيرون بقطعانهم القلاقل والاضطرابات في المناطق التي ينتقلون فيها من أفريقيا الغربية - المترجم .

(**) الحراثين ، أي من يحرثون الأرض كناية عن اشتغالهم بالزراعة . ويقول عنهم الموسوعة البريطانية إنهم برابرة سود يقيمون في تيديكت وغيرها من واحات الصحراء الكبرى ، وإن كثيرين منهم كانوا نتيجة اختلاط مبكر مع الزنوج السود - المترجم .

(٧٨) "Quelques aspects de la sédentarisation des nomades en Mauritanie sahélienne" ، في مجلة أنال دي جيجرافى ، العدد ٧٣ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٧٣٨ إلى ٧٤٥ .

يريدون الأفيال الهندية أيضا !! وأدت الأسباب التى أعطائها فى البداية المراقبون الاستعماريون لنقص الأيدى العاملة إلى عدد من التصورات الخاطئة التى لا يزال من الممكن ، مع الأسف ، العثور عليها اليوم فى بعض تعميمات الكتب المدرسية حول مشكلات التنمية .

وتؤكد التفسيرات التقليدية على عوامل من قبيل صعوبة التغلب على الأنظمة الاجتماعية لما قبل عصر الصناعة ، وافتقاد الاستعداد النفسى اللازم للعمال الحديثة ، والحاجات المحدودة لقوة العمل المتوقعة . وأدت هذه الفكرة الأخيرة إلى ظهور مفهوم العامل صاحب الهدف المحدود أى ذلك الذى يدخل مجال العمل مقابل أجر بهدف واضح فى ذهنه - المثال المبطل لذلك هو شراء دراجة - ثم يترك عمله عائدا إلى بيته مرة أخرى . غير أن العامل الأفريقى ، برغم رغبته فى امتلاك دراجة ، كان فى رأيهم يتميز بعدم الكفاءة وبمعدل عالٍ للتغيب عن العمل . وكانت لهذا التفسير لدوافع العمال الأفارقة وأدائهم مضامين عملية عميقة الأثر . مثال ذلك أنه كان إلى حد كبير مسؤولا عن دوام معدل منخفض للأجر خلال الحقبة المبكرة من الحكم الاستعمارى . واستنادا إلى تحليل تقليدى للعرض والطلب ، فإنه كان ينبغى على أصحاب الأعمال الاستجابة لنقص الأيدى العاملة برفع الأجور . غير أن الاعتقاد بأن الأفارقة عمال من أصحاب الهدف المحدود استخدم لتبرير دفع أجور منخفضة بغية منع المستخدمين من بلوغ أهدافهم بسرعة . وكان يقال إن الأجور العالية لابد أن تقلل حجم الأيدى العاملة المستخدمة ، بجعلها الأهداف ممكنة التحقيق فى زمن قصير . وعلى أساس هذه الافتراضات فإن غلبة الأيدى العاملة المهاجرة قد استخدمت للتدليل على أن الأفارقة لديهم عوائق ثقافية ونفسية تمنعهم من التقيد بالعمل مقابل أجر . وكان من المعتقد أيضا أن الأيدى

العاملة المهاجرة مسؤولة عن الإنتاجية المنخفضة للعمال الأجراء ، ومن ثم كانت تسهم فى انخفاض الأجور التى تدفع . وكان يتم تبرير العمل الجبرى وفرض الضرائب ، وإن لم يكن أبدا بصوت مرتفع ، على أساس أنهما إذ يساعدا على إزالة هذه العوائق يكون لهما أثر تربوى على الشعوب البدائية .

والشواهد المتاحة الآن توضح أن النظرة التقليدية ، برغم أنها قد تكون ذات صلة فى حالات معينة ، لم تعد صالحة لأن تظل هى التفسير المحورى للنقص العام فى العمال الأجراء خلال الحقبة الأولى من الحكم الاستعمارى . فالفكرة التى قال بها آدم سميث فيما يتعلق بالمجئرا فى القرن الثامن عشر قابلة للتطبيق أيضا على قوة العمل الأفريقية خلال الفترة الاستعمارية : «الحقيقة أن بعض العمال عندما يكون باستطاعتهم أن يكسبوا فى أربعة أيام ما يقيم أودهم طيلة الأسبوع فإنهم يتوقفون عن العمل فى الأيام الثلاثة الأخرى . غير أن تلك ليست هى الحالة على الإطلاق مع الجزء الأكبر» .^(٧٩) وفيما يتعلق بما يقال عن صعوبة التغلب على الأنظمة الاجتماعية التقليدية ، فقد حاولنا فى هذا الكتاب أن نوضح أن تصنيف مجتمعات ما قبل الصناعة على هذا النحو إنما يعنى فقدان الاتصال بالواقع ، وأن شعوب أفريقيا على أية حال كانت تعيد تنظيم نفسها لتلبية المطالب الجديدة للعالم الغربى فى مرحلة التجارة المشروعة - قبل مقدم الحكم الاستعمارى . فالأفكار المرتبطة بعدم الاستعداد النفسى والحاجات المحدودة تتعارض مع أرقام الواردات والصادرات التى تبين أن الأفارقة كانوا تواقين إلى توسيع مشترياتهم من السلع الاستهلاكية ، وأنهم كى يحققوا ذلك خلقوا سلسلة من اقتصادات التصدير بالطرق التى سبقت الإشارة

(٧٩) ورد فى فيليبس دينى ، *The First Industrial Revolution* ، كمبريدج ، ١٩٦٥ ، الصفحة ١٤١ .

إليها . وكان العمال الأجراء يستجيبون بطريقة واقعية للحوافز النقدية ؛ ولم يصبح منحى العرض الإجمالى للعمل ارتدادياً عند أية نقطة مبكرة ؛ وبنبغي إدخال تعديل جدى على مفهوم عمال أفريقيا الغربية باعتبارهم عمالاً يسعون إلى تحقيق أغراض محدودة . ^(٨٠) وبالنسبة لما يزعم عن عدم كفاءة العمال الأفارقة ، فإن ذلك بدوره موضوع عاشت الأحكام المسبقة بشأنه طويلاً دون تنفيذ . وقد قدم بيتر كيلبى بإجرائه فحصاً متأنياً لحقائق هذه المسألة الخاصة إسهاماً غير عادى وموضع ترحيب شديد فى اقتصاديات الأيدى العاملة الأفريقية . ^(٨١) ذلك أن المسح الذى قام به فى عام ١٩٦١ لثلاث وستين منشأة فى نيجيريا تستخدم حوالى ٥٠ ألف عامل كشف عن أن أداء قوة العمل كان مرتبطاً فى المقام الأول بظروف العمل ومستويات الأجور ، وليس بمواقف محددة ثقافياً تجاه العمل مقابل أجر . وحيثما كانت الظروف جيدة والأجور عالية ، كانت قوة العمل فعالة ومستقرة ومنظمة فى حضورها .

ولم تكن المشكلة أن الأفارقة كانوا يعانون نفوراً عاماً من الدخول فى نطاق العمل مقابل أجر ، ولكن أنهم كانوا بوجه خاص عارفين عن قبول الأعمال غير الماهرة لدى أصحاب الأعمال الأجانب . وكان لذلك سببان رئيسيان . أولهما أن العمل شاق ولا بهجة فيه وذو منزلة متدنية . وهو من هذه النواحي لا يقارن بالزراعة ، حيث العمل مألوف ، وحيث العلاقة بين صاحب العمل والمستخدم أكثر سلاسة ، وحيث يحافظ العامل الأجير على احترامه

(٨٠) إليوت ج. بيرج ، "Backward - Sloping Labor Supply Functions in dual Econo- mies - the Africa Case" ، فى مجلة كوارترلى جورنال أوف إيكونوميكس ، العدد ٧٥ ، ١٩٦١ ، الصفحات ٤٦٨ إلى ٤٩٢ .

(٨١) "African Labour Productivity Reconsidered" ، فى مجلة إيكونوميك جورنال ، العدد ٧١ ، ١٩٦١ ، الصفحات ٢٧٣ إلى ٢٩١ .

لذاته . والاقتباسات التالية من سجلات إدارة النقل بساحل الذهب لعام ١٩٠٨ تعطينا فكرة عن الظروف المرهقة التي كان يعانيها بعض هؤلاء العمال الأجراء الأفارقة المبكرين : (٨٢)

مع سير مستمر على الأقدام طيلة إثني عشر شهرا بمتوسط ٤٠٠ ميل في الشهر كان العمل في هذه السنة أكثر مشقة من المعتاد ، وأصيب عدد كبير من الحمالين بالعجز نتيجة لتقرح أقدامهم ، كما أن تعبيد الطرق الجديدة بالحصباء جعل الأمور أشد سوءاً . وفي زمرة واحدة . . . كادت كعوب الأغلبية أن تستهلك تماماً ، دك من الحديد عن التشققات .

ومع أن العقل الرسمي لم يكن تماماً في مستوى المشكلة ، فهو لم يكن يفتقد الإلهام :

وقد تمت تجربة استخدام القطران لعلاج أقدام الحمالين . وقطران الفحم هو الأكثر ملاءمة . فهو يملأ التشققات ويعتبر مطهرًا جيدًا ، إلى جانب أنه يوفر بعض الوقاية إذا وضعت منه طبقة كثيفة . وكانت النتائج طيبة تمامًا ، وأصبح باستطاعة حمالين كثيرين الآن مواصلة السير على الطريق وإلا لكانوا قد سقطوا إعياءً .

ومن حسن الطالع أن استخدام السيارة ، وانتشار منتج غربي أقدم عهدا - الأحذية العالية الساق - سرعان ما نقلنا هذه التجربة إلى خزانة العلاجات المهجورة في المستعمرات ، ومن ثم كانا بشيرا بظهور جيل جديد من الحمالين الراسخين القدم في كل أنحاء المستعمرات الاستوائية .

(٨٢) ورد في د. ك. جرينستريت ، "The Transport Department - The First Two Decades" ، في مجلة إيكونوميك بوليتيكس أوف غانا ، العدد ١٠ ، ١٩٦٦ ، الصفحة ٤٢ .

السبب الثانى لنقص الأيدى العاملة كان ببساطة أن الأجور المعروضة لم تكن عالية بدرجة تكفى لإغراء قوة العمل فى منطقة قليلة السكان على قبول أعمال غير مرغوب فيها ، فى وقت كانت تتوفر فيه بدائل أكثر جِزاء ، لا سيما فى الزراعة . وإذا كان الرجل الصينى موظفًا حكوميًا دؤوبًا ، فذلك أساسا لأن الخيارات المتاحة أمامه كانت أقل . وفى الحالات التى كانت تدفع فيها أجور عالية فى أفريقيا الغربية ، كانت الأيدى العاملة عادة فى المتناول . ولكن فكرة العامل الذى يسعى إلى غرض محدود فقط كانت تموت فى ببطء شديد ، وكانت توجد دائما أسباب للإبقاء على الأجور منخفضة ، تتراوح بين الحاجة الدائمة تقريبا إلى تحقيق وفورات فى الميزانية ، والنفور العنيد من التسليم بأن العامل الأفريقى مستحق للأجر الذى يدفع له . وعلى عكس ما يقال من أن الأيدى العاملة المهاجرة كانت تؤدي إلى تخفيض الأجور ، كان مستوى الأجور المنخفض هو الذى شجع على كثرة الأيدى العاملة المهاجرة فى المهن غير الموسمية ، وذلك لأن الأجور المنخفضة لم تكن مقبولة للأفارقة إلا شريطة ألا يتعين عليهم التضحية بمصدرهم الرئيسى للدخل ، الذى كان يجىء فى الغلب من الزراعة . وكان التبرير الذى يقدم للسخرة تبريرا رائعا تماما ؛ فالأفارقة لم يكونوا بحاجة إلى أن يتعلموا طرق الاقتصاد النقدي الحديث ، وحتى إذا افترض أنهم بحاجة إلى ذلك ، فقد كانت هناك طرق أفضل لتعليمهم . وقد كان فى وسع السخرة أن تنقذ الإنسان من الرأسمالية إلى الأبد ، حتى إذا لم يكن يتعين دائما أن توطأ الطرق إلى الحداثة بأقدام مطلية بالقطران .

ثالثا - آلية نمو الصادرات

من الممكن الآن تقديم تحليل أكثر اكتمالا لعملية توسع الصادرات فى أفريقيا الغربية من زاوية تعبئة عوامل الإنتاج . وجزء كبير من التفسير المقدم هنا مستمد

أساسا من نظرية آدم سميث فى التجارة الدولية المسماة «منفذ لاستخدام فائض عوامل الإنتاج» (*) ، والتي طورها مينت فى السنوات الأخيرة وطبقها زيرزيفسكى على ساحل الذهب ، وطبقها هيلينر على نيجيريا . (٨٣) وسوف نلخص أولا هذه النظرية ، ثم ندخل عليها عددا من التعديلات كي تؤخذ فى الاعتبار النقاط الإضافية الناشئة عن الشواهد التاريخية التى قدمناها فى هذا الفصل .

وتقوم نظرية «منفذ لاستخدام فائض عوامل الإنتاج» على ثلاثة افتراضات نعتقد أنها متسقة بوجه عام مع الحقائق المعروفة عن التطور فى أفريقيا الغربية . وهذه الافتراضات هى أن النمو الضخم فى حجم الصادرات قد تحقق دون زيادة مماثلة فى السكان ، ودون نقص كبير فى مساحة الأرض أو فى الوقت اللذين يتطلبهما إنتاج السلع والخدمات التقليدية ، ودون تطبيق أية تحسينات رئيسية فى التقنيات الزراعية . وعلى ضوء هذه الشروط يكون من الصعب تلافى الاستنتاج بأن الزيادة فى الناتج نشأت أساسا من زيادة المدخلات من الأرض والأيدى العاملة ، ولذلك فإن كلا من العاملين كان فيما سبق يستخدم إلى حد ما بدرجة غير كافية .

(*) Vent - for - surplus theory

(٨٣) هـ. مينت ، *The Economics of the Developing Countries* ، ١٩٦٤ ؛ د. زيرزيفسكى ، *Structural Changes in the Economy of Ghana, 1891 - 1911* ، ١٩٦٥ ؛ جيرالد ك. هيلينر ، *Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria* ، ١٩٦٦ . وكتاب مينت ، الذى يجمع بين الإيجاز ووضوح الفكر والأصالة ، يحتل مكانه بين أفضل المحاولات التى بذلت لفهم عملية النمو الاقتصادى . أما دراسة زيرزيفسكى فملئمة بالأفكار الجسورة الحافزة ، وإن يكن يعوقها إطار معقد بدرجة تجعل من الصعب استيعابها . ويزودنا كتاب هيلينر بمعيار رفيع فى الربط بين البيانات والنظرية ، كما أن كتابه لا غنى عنه للدارسين الجادين لمشكلات التنمية فى أفريقيا .

وتتطلب اقتصاديات استخدام الأيدي العاملة في هذا الوضع دراسة متأنية . ومن الهام بوجه خاص التمييز بين أجزاء العالم المكتظة بالسكان ، حيث يمكن أن ينشأ قصور العمالة بسبب عدم كفاية الأرض اللازمة لتوفير العمالة الكاملة لكل أفراد الأسرة المعيشية ، والمناطق القليلة السكان ، مثل أفريقيا الغربية ، حيث يمكن أن يكون هناك قصور في استخدام قوة العمل الزراعية بسبب افتقاد الطلب الفعال على ناتجها الاحتمالي . ^(٨٤) ذلك أن عددا معيناً من ساعات العمل كان ينفق بصورة غير منتجة ، لا اختياراً ، ولا كنتيجة لرفض مقرر ثقافياً للفرص المربحة ، ولكن لأن البديل الوحيد كان إنتاج سلع ليست لها سوق . وقد أدى الطلب المتزايد على صادرات أفريقيا الغربية في الفترة الاستعمارية المبكرة إلى تغيير العلاقة التقليدية بين السلع ووقت الفراغ . ومن زاوية الفرص البديلة ، فإن وقت الفراغ أصبح أكثر تكلفة لأن الأفارقة أصبح باستطاعتهم الآن أن يختاروا تحسين دخولهم المادية عن طريق كسب المال اللازم لشراء سلع مستوردة . وكان هذا الخيار هو الذي مورس ؛ إذ قرر المنتجون الحاليون لسلع التصدير أن يعملوا بكثافة أكثر ، وتم جذب القادمين الجدد إلى قطاع التصدير . وكان توزيع المدخلات من الأيدي العاملة بين البدائل المختلفة تحدده الكفاءة النسبية لهذه البدائل في شراء السلع الاستهلاكية ، وهو ما يؤكد على التحول بعيداً عن السلع الأساسية التقليدية في العقد التاسع من القرن الماضي ، ورواج المطاط عند نهاية القرن ، والتفضيل الذي أبداه المزارعون في منطقة السفانا لزراعة الفول السوداني ، بدلا من القطن . وهكذا

(٨٤) من أجل لاطلاع على موجز مفيد للكتابات في هذا الموضوع ، انظر ، تشارلس هـ. س. كاو ، كورت د. أنسشل ، كارل ك. إيتشر ، "Disguised Unemployment in Agriculture : a Survey" ، في العمل الجماعي الذي قام به كارل ك. إيتشر ، لورنس و. ويت "Agriculture in Economic Development" ، نيويورك ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٢٩ إلى ١٤٤ .

كان لدى أفريقيا الغربية ميل طبيعي لزيادة إنتاجها من السلع القابلة للتصدير ، وكانت الوظيفة الرئيسية للمؤثرات الأجنبية هي خلق الظروف التي أعطت الأفارقة منفذاً أفضل لمواردهم الفائضة الكامنة .

وقد أكد مينت على قيمة هذه النظرية بالنسبة لفهم السرعة والسهولة النسبية اللتين كانت تنمية صادرات «الفلاحين» تسير بهما في مناطق قليلة السكان ، مثل أفريقيا الغربية . وتنبثق من تحليله أربع نقاط رئيسية . أولاها أن توسع الناتج تحقق دون ثورة زراعية . وقد ازدادت إنتاجية الفرد ، ولكن إنتاجية ساعة العمل أو إنتاجية الأكر ظلت دون تغيير . ثانياها أن إنتاج الصادرات كان يقوم على التمويل الذاتي ، بمعنى أن المزارعين كانوا يستخدمون الأيدي العاملة الموجودة في الأسرة ، ويستعملون أدوات تقليدية ، كما كان باستطاعتهم الحصول على الأرض التي لم يكن لها ثمن من الناحية الفعلية . ثالثتها ، أن المخاطر التي كان ينطوي عليها الدخول في الإنتاج من أجل التصدير كانت عند أدنى حد ، لأن الأفارقة لم يكن يتعين عليهم تخفيض ناتجهم من المواد الغذائية في الوقت نفسه . وهذا الوضع المواتي يختلف كثيرا عن مثيله في أجزاء معينة كثيفة السكان في العالم ، حيث كان قطاع الصادرات ينمو ببطء ، ومرجع ذلك جزئيا أن المزارعين كان عليهم أن يختاروا بين هذه النوعين من النشاط ، وكان مفهوما أن يُحْجَمُوا عن أن يعرضوا للخطر إمداداتهم من المواد الغذائية . رابعتها ، أن مينت أفاد بأن إطار تنمية الصادرات في المناطق القليلة السكان يقع في مرحلتين : الأولى تحدث عندما يمارس المزارعون إنتاج الصادرات بطريقة غير متخصصة كملحق لزراعة الكفاف ؛ والثانية تبدأ فيما بعد ، عندما يقرر عدد من المزارعين ، بتشجيع من نجاحهم المبكر ، تكريس مزيد من الموارد لإنتاج الصادرات ، ويصبحون معتمدين على غيرهم في الحصول على جزء من احتياجاتهم الغذائية .

ومن مزايا نظرية «منفذ لاستخدام فائض عوامل الإنتاج» أنها أقرب إلى الحقائق من نظريات سابقة كثيرة في التنمية اتجهت إلى افتراض أن التخلف كان ظاهرة متجانسة ، وأنها كذلك ظاهرة عالمية . كما أن نظرية مينت تخطو أيضا خطوة هامة في اتجاه الواقع بمحاولتها التمييز بين شتى أنواع التخلف . فهي تفصل أجزاء العالم الثالث المكتظة بالسكان عن أجزائه القليلة السكان ، وتفصل الجيوب الأجنبية عن الاقتصادات الفلاحية . وكان للنظرية ، في تناولها للاقتصادات الفلاحية ، ميزة أخرى هي التركيز على الإسهام الإيجابي الذي تقدمه المجتمعات الأهلية . وكنتيجة طبيعية فإنها تضع الدور الأجنبي فيما نعتبره هنا آفاقه الصحيحة ، أى باعتباره هاماً في ميادين نوعية ، ولكنه ليس بأية حال مرادفاً لمجمل عملية التنمية . غير أن نظرية «منفذ لاستخدام فائض عوامل الإنتاج» لا يمكن تطبيقها على أفريقيا الغربية دون شئ من التعديل . وينبع عيبها الأساسى من نظرة الاقتصادى إلى التاريخ ، وهى نظرة شديدة التكثيف . وللتكثيف فى بعض الأحيان ميزة تحقيق درجة من التركيب والوضوح اللذين كثيرا ما يخفق المؤرخ نفسه ، مع انكبابه بشدة على ما لديه من وثائق ومراجع ، فى تحقيقهما . وفى الوقت نفسه فإنه يمكن ، كما تفيد التعليقات التالية ، أن يؤدى إلى إغفال لا مجرد توافه الأمور بل حقائق هامة .

ولا يمكن للافتراضات الرئيسية الثلاثة لنظرية «منفذ لاستخدام فائض عوامل الإنتاج» أن تصمد دون تعديل . فأولا بينما من الصحيح أن نمو مجموع السكان ليس حيويًا لتفسير الزيادة فى المدخلات من الأيدي العاملة ، فإن لحراك السكان أهمية كبيرة فى تفسيرها ، كما سبق أن أوضحنا فيما يتعلق بتطور الأيدي العاملة المهاجرة . وهكذا فإن زيادة السكان فى مناطق محددة ، وإن تكن مؤقتة ، تعد ضرورية للتوصل إلى فهم كامل للزيادة فى الناتج . وهذا

التوضيح لا يتحتم أن يتناقض مع وجهة النظر القائلة بأنه كان هناك قصور في استخدام قوة العمل المهاجرة في مواطنها الأصلية ، ولكنه يوحي بالفعل بأن الحجة يلزم التحقق منها بعناية بإجراء دراسات حالة للاقتصاد المحلى للمناطق المصدرة للأيدى العاملة . ثانيا ، أنه من قبيل التبسيط الزائد القول بأن الزيادة في الصادرات تحققت دون انخفاض في إنتاج السلع والخدمات التقليدية . فلم تكن هناك تصفية واسعة النطاق للحرف التقليدية ، ^(٨٥) ولكن كان هناك حالات لمزارعين أخذوا على أنفسهم إنتاج سلع التصدير على حساب المحاصيل الغذائية ، وحالات لتدهور بعض المهن التي كانت موجودة في مرحلة ما قبل الاستعمار . ولجد في السنغال نموذجا للحالات الأولى ، إذ أن إنتاجها للفلو السوداني توسع إلى حد ما على حساب المواد الغذائية ، مما ترتب عليه أنه تعين ابتداءً من العقد الرابع من القرن الحالى استيراد كميات كبيرة من الأرز . كما أن انهيار الأنظمة العسكرية الأهلية ، وتجارة الرقيق التي كانت مرتبطة بها ، أدى أيضا إلى قدر معين من التغيير المهني . ^(٨٦) والأمر ذو الأهمية الخاصة ، والذي يُغفل عادة في هذا السياق ، هو إعادة توزيع الأيدى العاملة بين الذكور والإناث ، وذلك بعد هجرة الذكور لوظائفهم العسكرية وتزايد اشتغالهم بالزراعة ، وهي مهنة كانت الغلبة فيها تقليديا

(٨٥) عالجنا هذا الموضوع في الفرع الثانى من الفصل السابع .

(٨٦) انظر ، ج. كلوزيل ، "Evolution de la vie économique et des structures sociales du pays nomade du Mali, de la conquête française à l'autonomie interne, 1895 - 1958" ، في مجلة Tiers - Monde ، العدد ٩ - ١٠ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٢٨٣ إلى ٣١١ : د. نج. سيدل ، "War Towns in Sierra Leone : a Study in Social Change" في مجلة أفريكا ، العدد ٣٨ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٤٧ إلى ٥٥ .

للإثبات فى مناطق كثيرة .^(٨٧) ثالثا ، أن الزيادة فى الناتج تحققت أحيانا بفضل التحسينات التقنية الناشئة عن إعادة تنظيم ممارسات الفلاحة ، مثلما كانت الحال عند بداية صناعة الفول السودانى فى نيجيريا ، حيث ترتبت على بعض التغييرات الثانوية نسيبا زيادة هامة فى الإنتاجية .

كما أن تعديل الافتراضات التى تقوم عليها هذه النظرية له أيضا تأثيره بالنسبة لقدرتها على تفسير سرعة نمو الصادرات فى أفريقيا الغربية وما يقال من أن ذلك تحقق . وقد يكون صحيحا أن معظم الأفارقة لم يكن عليهم التصدى لمشكلات ثورة زراعية بالمعنى التقليدى ، ولكن حالة نيجيريا الشمالية تبين أنه كان هناك على الأقل استثناء واحد لهذه القاعدة . وبما أن البحوث فى تاريخ الزراعة فى أفريقيا الغربية ما زالت فى بدايتها الأولى ، فلن يكون من الحكمة عند هذه المرحلة الافتراض بأن هذا المثال الخاص ذو أهمية محدودة . ومن الصحيح أيضا أن التنمية الزراعية كانت تمول نفسها ذاتيا بمعنى عدم احتياجها إلى رأسمال أجنبى ، ولكنه ليس من الدقة القول بأن كل أسرة معيشية كان باستطاعتها دخول الإنتاج من أجل التصدير دون مساعدة إضافية من مصادر أهلية . وقد يثبت حالها زراعة الكاكاو والفول السودانى أنه فى المراحل الأولية كان للتعاون الجماعى والاحتياطات المالية المتراكمة من أنشطة اقتصادية سابقة أهمية جوهرية لنجاح هذه المشروعات . يلى ذلك أن القول بأن المخاطر قد قلت إلى أدنى حد بسبب الطبيعة غير المتخصصة لأنشطة التصدير المبكرة هو قول يفترض مسبقا درجة من التجانس فى هيكل الإنتاج الزراعى أكبر مما كانت عليه الحال من الناحية الفعلية ، ويخفق فى إنصاف ما كان لدى المجددين من

(٨٧) يوجد مسح عام هام لهذا الموضوع فى الدراسة التى أجرتها إيستر بوسروپ ، Woman's Role in Economic Development ، ١٩٧٠ .

قدرات هامة كمنظمين . فأولئك الذين بدأوا صناعة الكاكاو فى ساحل الذهب ونيجيريا ، وصناعة الفول السودانى فى نيجيريا الشمالية ، كانوا شديدي الالتزام بالإنتاج من أجل التصدير منذ البداية مباشرة . وبالنسبة لهم كانت الحداثة والمخاطرة أبرز سمتين مميزتين لهذه المشروعات . وأخيرا فإن مفهوم مينت بشأن وجود مرحلتين لتوسع صادرات الفلاحين ، وإن لم يفقد صحته ، هو مفهوم تخطيطى للغاية ، لأنه كان هناك منتجون متخصصون وغير متخصصين فى كلتا حقتى التنمية . وفى حالة أفريقيا الغربية قد يكون أكثر واقعية أن يفكر المرء من زاوية ثلاث مراحل متداخلة : المرحلة الأولى هى التى أجرت فيها مجموعة من المنظمين المجددين تجارب بطريقة متخصصة إلى حد ما على تشكيلة من محصولات التصدير ؛ والمرحلة الثانية هى التى أدى فيها نجاحهم الكلى أو الجزئى إلى أن يحاول المزارعون الصغار شبه المتخصصين محاكاتهم على نطاق واسع ؛ والثالثة هى تلك التى شجع فيها التمايز الريفى على ظهور مجموعة جديدة من المتخصصين أكبر حجما بكثير .^(٨٨)

إن الحكم الاستعمارى لم يخلق العصرية من قلب التخلف عن طريق التمزيق المفاجئ لحالة تقليدية لتوازن منخفض المستوى . على النقيض من ذلك فإن طبيعة التنمية الاقتصادية وسرعتها فى الفترة الاستعمارية المبكرة لا يمكن فهمها إلا عند إدراك أن الوظيفة الرئيسية للحكام الجدد كانت إعطاء قوة دافعة لعملية كانت تضى فى طريقها بالفعل . ذلك أنه قد أخذ فى الظهور فى وقت مبكر من القرن الماضى هيكل اقتصادى يقوم على إنتاج «الفلاحين» للصادرات ، ويمهد الطريق أمام قيام سوق واسعة . غير أنه مع اقتراب نهاية القرن أصبح جليا أن هذا الاقتصاد ليس باستطاعته بلوغ طاقته الكاملة بمجرد الاعتماد على

(٨٨) هذه المرحلة الثالثة تتناولها فى الفرع الأول من الفصل السابع .

إعمال القوانين الطبيعية التي آمن بها ليبراليو منتصف القرن التاسع عشر . وكان التدخل الأجنبي ضروريا لإزالة القيود التي تهدد بحرمان أفريقيا الغربية من القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، والتي عطلت تطور المصالح التجارية الأجنبية ، والتي عاقت نمو المشروع الرأسمالي الأهل . وهذه المشكلات أدت في أول الأمر إلى التقسيم ، ثم بعد ذلك إلى الحل الاستعماري الذي تناولناه في الصفحات السابقة . وعن طريق خلق الظروف التي أعطت كلا من الأوروبيين والأفارقة الوسائل والحوافز اللازمة لتوسيع التجارة المشروعة وتنويعها ، استكمل الحكم الاستعماري إدماج أفريقيا الغربية في اقتصاد العالم الصناعي ، وأعلن بداية مرحلة أخرى في نمو السوق . بيد أن الدور الأجنبي ، برغم ما كان له من أهمية ، لم يمتد إلى ما هو أبعد من هذه الوظيفة العامة ، وظيفة ربط أفريقيا الغربية بالأسواق الدولية . وكان الأفارقة هم الذين أمسكوا بالفرص الجديدة ، واتخذوا القرارات الرئيسية فيما يتعلق بمهنة المنظمين ، وأدخلوا تغييرات أساسية في القطاع الزراعي الحيوى . وقد فعلوا ذلك بالاستفادة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة التي يقال بانقضاء عهدها .

إن الاقتصاد التصديري الذي نشأ بحلول عام ١٩٣٠ كان يقترب من النمط المثالي للاقتصاد المفتوح الذي أمكن لأفريقيا الغربية أن تصل إليه . وبما أننا ركزنا في الصفحات السابقة على دور الإنسان ، وبخاصة الإنسان الأفريقي ، في خلق هذا الاقتصاد ، يكون المناسب عند هذه النقطة أن نتذكر أن نفوذ الحكام والمحكومين على السواء كان مقيّداً ، قبل كل شيء ، بقاعدة موارد المنطقة . ذلك أن ما تهبه الطبيعة من عوامل الإنتاج يمكن أن يتغير ، ولكن التغيير نادرا ما يكتمل بسرعة . وتكمن المزية المقارنة لأفريقيا الغربية في تزويد السوق العالمية بالمنتجات الاستوائية . وكان هذا النشاط هو الذى هيا للمنطقة

أفضل الإمكانيات لتوسيع سوقها المحلية ، وكذلك سوقها عبر البحار . ولم يكن حكام المستعمرات بحاجة إلى سن قوانين ضد التصنيع ^(٨٩) لأنه كانت هناك بالفعل أسباب جوهرية - مثل انخفاض الدخول ، وسوء أحوال البنية الأساسية ، ونقص رأس المال والمهارات - لعدم إقامة صناعات تحويلية حديثة في أفريقيا الغربية خلال النصف الأول من الحقبة الاستعمارية . غير أن الاقتصاد المفتوح لم يكن اقتصاداً جامداً ، فبعد عام ١٩٣٠ تعرض لتعديلات هامة ، كما سنوضح الآن .

(٨٩) إن الزعم بأن الميثاق الاستعماري كان يعمل على منع التصنيع بحاجة إلى إعادة نظر على ضوء مقال مارك كاري ، "The Legacy of French Economic Policy in Africa" ، في العمل الجماعي الذي أعده وليم هـ. لويس ، Frech Speaking Africa ، ١٩٦٥ ، الصفحات ١٤٥ إلى ١٥٣ .

الفصل السابع

الاقتصاد المفتوح

فى مرحلة الضغوط والتوتر

فى العقدين الثالث والرابع من هذا القرن كان ينظر إلى النظام الاستعماري باعتباره جزءا من النظام الطبيعي ، تماما مثلما ينظر إلى «مجلس اللوردات» أو «الجمهورية الثالثة» (*). فلم يكن أحد من المعلقين المحترمين على الشؤون الامبراطورية يتصور أية بدائل تختلف جذريا أو يرغب فيها ، وكان من المتفق عليه بوجه عام أن اقتصادات التصدير فى المستعمرات يمكن أن تظل تعمل بطريقة تحقق الرخاء والتقدم للمعنيين جميعا . وبالمثل كانت الحكمة السائدة أن الحكم الاستعماري يمكن أن يدوم إلى وقت بعيد يصعب أن يحدد له تقدير دقيق . وكان الاستقلال حدثا يثور الخلاف بشأنه كما يثور الخلاف بشأن رؤية غير المؤمنين ليوم الحساب . ولكنه لم يكن بالحدث الذى ينبغي الإعداد له فى جدية . ففى النصف الثانى من الفترة الاستعمارية تعرضت هذه الافتراضات للرفض والتحدى بسرعة وإلحاح جعللا النزعة التجريبية البريطانية نفسها تبدو مذهبا بعيدا عن المرونة . وخلال العقدين الخامس والسادس مرت الاقتصادات المفتوحة فى أفريقيا الغربية بتعديلات هامة نتج عنها أنه فى حوالى عام ١٩٦٠ كانت قلة منها فقط هى التى تعمل فى صورتها الأصلية الكلاسيكية . وفضلا عن ذلك ففيما بين عامى ١٩٥٧

(*) ظلت هذه الجمهورية قائمة طيلة سبعين عاما . أنشئت عام ٧٠ - ١٨٧١ عقب بسقوط الامبراطورية الثانية (نابليون الثالث) بهزيمتها أمام ألمانيا . وكانت ذات دستور محافظ وحكم برلمانى ذى طابع قمعى تكررت خلاله حركات انقلابية ، حاولت إحداها إعادة النظام الملكى . وبعد استقرار الجمهورية تكونت الأحزاب (الراييكالى - الاشتراكى ، الخ .) والنقابات ، ونشأت امبراطورية فرنسية شاسعة . وقد زالت الجمهورية الثالثة فى عام ١٩٤٠ بهزيمة فرنسا على يد ألمانيا الهتلرية - المترجم .

و١٩٦٥ حققت جميع المستعمرات فى أفريقيا الغربية الاستقلال السياسى مع استثناء واحد هو غينيا البرتغالية ، وهى المستعمرة الصغيرة جدا التى ظلت - كما يقال - تتحرك فى ببطء (وفى الحقيقة على نحو لا يمكن الإحساس به) على طريق تحقيق أفكار الاندماج التى يجرى الترويج لها على أنها السبب الرئيسى لاستمرار وجود أول دولة استعمارية عرفتها أفريقيا الغربية .

ومقصد هذا الفصل هو وصف وتفسير التعديلات التى أدخلت على الاقتصادات المفتوحة فى أفريقيا الغربية خلال السنوات ١٩٣٠ إلى ١٩٦٠ . وقد كتب عن هذه الحقبة من التاريخ الأفريقى أكثر مما كتب عن أية فترة سابقة تماثلها . ولم تعد المشكلة هى الحصول على معلومات تاريخية كافية ، كما كانت الحال فى الفصل الثانى ، وإنما هى بالأحرى أن تُضغَط - دون تشويه شديد - الدراسات المتخصصة الهامة التى أجريت فى السنوات الأخيرة ، لا سيما تلك التى أجراها رجال الاقتصاد وعلماء السياسة . وهناك صعوبة أخرى تمثلت فى أن بعض التطورات الرئيسية لهذا العصر لم تكن مقصورة على أفريقيا الغربية ، أو حتى أفريقيا فى مجموعها ، ولكن كانت لها دلالة عالمية . فالحرب العالمية الثانية ، على سبيل المثال ، كان لها أهميتها بالنسبة لإنهاء الاستعمار على نطاق العالم ، مثلما كان للثورتين الأمريكية والفرنسية من أهمية فى تشجيع نهوض القومية الليبرالية فى أوروبا خلال القرن التاسع عشر . وبالتالي فلن أى تفسير للتغير الاقتصادى والسياسى يركز فقط على العلاقات بين الأفارقة وحكامهم لابد أن يكون تفسيراً ناقصاً . وسنحاول أن نأخذ فى الاعتبار التأثيرات الأخرى من خارج أفريقيا ، برغم أن قيود الحيز تحول دون تناولها على نطاق يتناسب مع أهميتها . وعلى الرغم من هذه الصعاب فما زال يوجد متسع ، حتى فى إطار فصل موجز واحد ، لدرجة من الجدة ، سواء فى العرض أو فى الحجة ، حتى وإن يكن فقط لأنه ليس هناك مؤرخ اقتصادى قدم ، فيما يتعلق بأفريقيا الغربية الفرنسية والبريطانية ، أى تفسير عام لهذه الحقبة الختامية من الحكم الاستعمارى .

ومن حيث الجوهر سنبين أن التعديلات قد أدخلت نتيجة لتوترات قاسية عاناها الاقتصاد المفتوح فى النصف الثانى من العصر الاستعمارى ، كما سنوضح أن هذه التوترات كانت من نوعين متعارضين . وقد فرضت النوع الأول فترة طويلة من المعاناة فيما بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٤٥ عندما توقف التوسع فى الصادرات وتقلصت حدود اقتصاد السوق . وفى هذا الوقت أخذ الأفارقة يعربون عن عدم رضاهم عن الاقتصاد المفتوح ، وعن الحكام الغرباء الذين يتولون الإشراف عليه . وفى البداية كانت استجابة الدول الاستعمارية بطيئة وغير كافية ، بيد أنه بحلول عام ١٩٤٥ كانت بريطانيا وفرنسا قد اعترفتا بضرورة إجراء تغييرات فى السياسة الرسمية . أما التوتر الثانى فقد فرضه توسع الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما كان هناك انتعاش قوى فى الصادرات ونمو متجدد فى الأسواق المحلية . وقد شهدت هذه الفترة ليس فقط تنفيذ تغييرات حتمتها الضغوط التى تراكمت فيما بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٤٥ ، بل شهدت أيضا تطوراً جديداً فى قدرة الاقتصاد المفتوح على إحداث تغيير هيكلى (وإن يكن على نطاق متواضع) من خلال إقامة صناعات تحويلية حديثة . ولم يؤد هذا الانتعاش الاقتصادى إلى تفكك المعارضة الأفريقية للاستعمار ، على النقيض ، فالتطلعات تضاعفت ، والرخاء ساعد على تمويل صحوة المنظمات السياسية التى انتهت بها المطاف إلى الاستقلال .

وربما كانت أبسط طريقة لعرض هذه الحجة هى المضى على الفور إلى دراسة فترتى التوتر المشار إليهما أعلاه . غير أن هناك مسألتين تتطلبان البحث استكمالاً لتحليل الضغوط التى تعرض لها الاقتصاد المفتوح . ولنقل بداية إنه من الضرورى إيلاء مزيد من الاعتبار للأدوار المهنية فى قطاع التصدير ، ولدرجات التخصص داخل هذه الأدوار ، بغية التأكيد على التأثيرات التفاضلية للتقلبات فى أداء

الاقتصاد المفتوح . بعد ذلك من الجوهرى أن تُستكشف التطورات فى أنشطة التبادل المحلى ، إذ أن صورة الاقتصاد المفتوح فى أفريقيا الغربية قد نشأت من الاقتصاد الأهلى وظلت تتفاعل معه . وهذان الموضوعان كانا يُغفلان فى الماضى ، مع أن كلا منهما ينبغى أن يكون المحور للدراسة تاريخ أفريقيا الاقتصادى والاجتماعى فى القرن العشرين .

أولاً - التخصص فى قطاع التصدير

أوضح الفصل السابق أن الأفارقة قاموا بدور هام ، كمزارعين وتجار وكادحين ، فى خلق الاقتصاد الاستعمارى ، ولكنه لم يحاول تقضى التباين داخل هذه المهن . ففى حالة المزارعين جاءت مرحلة ، وإن لم يكن توقيتها واحداً فى كل أجزاء أفريقيا الغربية ، بدأت تظهر فيها مجموعات من المنتجين المتخصصين . ولا يعرف الشئ الكثير عن عناصر الحظ والمهارة والضرورة التى أدت إلى تطور طبقة الكولاك (*) . وعلى الرغم من ذلك فإن الشواهد تشير إلى تزايد التباينات فيما بين الجماعات الزراعية فى النصف الثانى من الفترة الاستعمارية .

ففى عام ١٩٣٠ كانت قد ظهرت فى ساحل الذهب مجموعة صغيرة من المزارعين الأثرياء تتولى تصدير شحنات الكاكاو الكبيرة من المستعمرة . (١) وفى نيجيريا كان حوالى ربع المزارعين فى مقاطعة أويو يعتمدون أساساً على إنتاج

(*) الكولاك هو المزارع الروسى الغنى فى أيام روسيا القيصرية ، وكان يستخدم الفلاحين الفقراء فى فلاحه أرض . وقد مارضت طبقة الكولاك نظام المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفيتى السابق - المترجم .

(١) س. روداى ، "The Gold Coast Cocoa Hold - up of 1930 - 31" ، فى محاضرات جلسات الجمعية التاريخية فى غانا ، العدد ٩ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٠٥ إلى ١١٨ .

الكافو فى العقد الرابع من القرن الحالى ، ولم يعودوا يزرعون جميع احتياجاتهم من المواد الغذائية .^(٢) وبحلول العقد السادس كان حوالى ١٠ فى المائة من مزارعى الكافو يحوزون ٤١ فى المائة من الأراضى المزروعة بالكافو فى نيجيريا ، كما أن أكثر من نصف مجموع حجم الكافو كانت تزرعه أقلية من المنتجين الذين كانت الحياة الإجمالية لكل منهم تتجاوز ستة أكرات .^(٣) وظهر اتجاه مواز فى ساحل العاج فى أعقاب التوسع السريع فى زراعة الكافو بعد الحرب العالمية الثانية ، برغم أنه كثيرا ما كان يوجد «أجانب» تجمعت لديهم حيازات كبيرة . ومن الصعب العثور على دلائل بالنسبة للمناطق المصدرة لزيت ولب النخيل ، وذلك لأن التاريخ الاقتصادى لهاتين السلعتين فى القرن العشرين كان يُغفل دون داع ، بيد أنه توجد علامات على أن قد حدثت ، على الأقل فى نيجيريا الشمالية ، عملية تمايز ماثلة . أما المناطق المنتجة للفول السودانى فكانت أفضل توثيقا . فقد أجريت فى نيجيريا الشمالية دراسة عميقة لحالات تباين فى جماعة ريفية واحدة ،^(٤) على حين أنه من الواضح فى السنغال أن عددا صغيرا نسبيا من أتباع «المريدي» الأثرياء استطاع الاحتفاظ بالسيطرة التى حققها فى أواخر القرن التاسع عشر .

ولم يؤد التخصيص فى إنتاج الصادرات إلى خلق طبقة متميزة من كبار ملاك الأرض ، وهو ما قد يفسر لماذا كادت ظاهرة التباين فى الريف أن تغيب

(٢) داريل فورد ، "The Rural Economies" ، فى العمل الجماعى الذى أعده داريل فورد ، د. سكوت The Native Economies of Nigeria ، ١٩٤٦ ، الصفحتان ٨٦ و ٨٧ .

(٣) د. جاليتى ، ك. د. س. بالنوين ، أ. دينا ، Nigerian Cocoa Farmers ، أكسفورد ، ١٩٥٦ ، الصفحات ١٤٩ إلى ١٥٢ .

(٤) بوللى هل ، "The Myth of the Amorphous Peasantry : a Northern Nigerian Case Study" ، فى المجلة النيجيرية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية ، العدد ١٠ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢٣٩ إلى ٢٦٠ .

عن الانتباه . فحيازات المنتجين الكبار كانت عادة مبعثرة ، والمستخدمون لديهم كانوا إما أعضاء فى أسرهم ، أو كادحين غالبا ما يمتلك الواحد منهم فى العادة قطعة أرض خاصة به . وبرغم ذلك فلإن ظهور مجموعات من المنتجين المتخصصين كان له تأثير كبير على الاقتصاد المحلى . فأولا ، أدى توسع أنشطتهم إلى الإسراع بتحول الأرض إلى سلعة تباع وتشتري . وقد شهد القرن العشرون زيادة فى مساحة الأرض فى المناطق المنتجة للصادرات التى كانت حيازتها تتخذ من الناحية الفعلية صورة ملكية مطلقة . وكان هذا الاتجاه فى جزء منه ناتجا عن ارتفاع عام فى الطلب على الأرض الزراعية ، وفى جزء آخر عن الحاجة المحددة إلى تأمين الحقوق على قطعة أرض معينة لأكثر من موسم واحد ، لاسيما فى المناطق التى تزرع بها محاصيل شجرية . ثانيا ، أن كبار المزارعين ، برغم أنهم كانوا أحيانا مدينين هم أنفسهم ، كانوا يقفون كمقرضين على رأس شبكة واسعة من العلاقات المالية ، وكثيرا ما كانوا يقدمون الأموال (على أساس موسمى عادة) إلى صغار المزارعين فى مقاطعاتهم . وأخيرا فلإن كبار المزارعين كان لديهم رأس المال اللازم لإدخال أنواع معينة من المبتكرات ذات التكلفة العالية . مثال ذلك أنه بعد ميكنة زراعة الفول السودانى فى السنغال بعد الحرب العالمية الثانية ، كان المنتجون الأساسيون يشترون الجرار التى يستخدمونها بأنفسهم ، ويؤجرونها أيضا للمزارعين الفقراء ، وهكذا كانوا ، عن طريق التكنولوجيا الحديثة ، يعززون مواقعهم فى المناطق الريفية .

وقد حدثت عملية تمايز مماثلة فيما بين الشركات التجارية الأفريقية العاملة فى قطاع التجارة عبر البحار . وذلك لا يعنى بطبيعة الحال إنكار أن سلسلة التوزيع كانت تشمل كثيرين من صغار التجار . فالبعض منهم ، مثل المشتريين «بالوعاء» أو «السلة» ، تخصص فى شراء كميات صغيرة من الناتج . وقد أفاد

تقدير أجرى فى عام ١٩٣٨ أنه يوجد ما لا يقل عن ٣٧ ألفا من هؤلاء التجار الصغار (كانوا يسمون فى بعض الأحيان تجار الباطن) فى ساحل الذهب ، وذلك إلى جانب تجار صغار آخرين كانوا يشتغلون بتجارة التجزئة فى الواردات المصنّعة من أرخص الأنواع ، مثل الباعة الجائلين - رموز التخلف هؤلاء الذين مازالوا يطوفون ببضائعهم التافهة فى كل مركز حضرى . غير أنه من الخطأ - برغم أنه خطأ شائع - تفسير تاريخ أفريقيا التجارى فى القرن العشرين على أنه معنى كلىةً بأنشطة هؤلاء التجار الصغار الكثيرة العدد . فقد كان هناك تجار كبار أيضا ، رجالا ونساء ، وهؤلاء برغم أن حجم أعمالهم صغير بالمقارنة بالشركات الأجنبية كانوا يمارسون التجارة على نطاق جعلهم يبدون عمالقة فى عين التاجر المتوسط .

وكان بعض هؤلاء التجار الأفارقة يركزون على تجارة الصادرات . ففى ساحل الذهب فى عام ١٩٣٨ ، على سبيل المثال ، كان يوجد حوالى ١٥٠٠ من سماسرة الكاكاو ، أو من كبار التجار الذين يشترون من سماسرة الباطن ويبيعون مباشرة إلى الشركات الأجنبية . أما السماسرة الناجحون فكانوا فى بعض الأحيان يصبحون منتجين أيضا ، مثلما فعل الرئيس ج . أ . أوييسيان من إبادان ، الذى بدأ كمشتري للكاكاو فى عام ١٩١٤ ، وبعد ذلك استثمر بعض أرباحه فى المزارع التى كان يديرها وكلاء مدفوعو الأجر . وفى نيجيريا الشمالية كانت تقوم بمشتريات الفول السودانى سلاسل من المشتريين يسيطر عليها تجار كبار من الهوسا . وكان الوكلاء (أو العملاء) يشترون الفول السودانى وينقلونه إلى بيت رئيسهم (أو راعيهم) حيث يعبأ ويعاد بيعه للشركات الأجنبية . وهذا التنظيم يمكن اعتباره المكافئ التجارى للحكم غير المباشر . وعلى جانب الاستيراد كان هناك عدد من الشركات البارزة لتجارة

الجملة وتجارة التجزئة ، وكان من أهمها الشركة النيجيرية للحكم غير المباشر . وعلى جانب الاستيراد كان هناك عدد من الشركات البارزة لتجارة الجملة وتجارة التجزئة ، وكان من أهمها الشركة النيجيرية التى أنشأها ج . هـ . دوهيرتى (١٨٦٦ - ١٩٢٨) ، وواصل أعمالها ابنه ت . أ . دوهيرتى حتى يومنا هذا .^(٥) ودوهيرتى ، الذى نشأ فى أسرة مسيحية من الإيجادو ، بدأ حياته موظفا فى شركة أفريقية فى لاجوس ، ثم أخذ يمارس التجارة لحسابه فى عام ١٨٩١ برأسمال مقداره ٤٧ جنيه استرلينا . ولم يكن توسع الحكم الاستعماري عائقا أمام نمو أعماله ، ففي خلال السنوات الثلاث ١٨٩٩ - ١٩٠١ كان متوسط صافي إيراداته من المبيعات حوالى ٥٠ ألف جنيه استرليني فى السنة . وبحلول عام ١٩٠٤ كان دوهيرتى قد أنشأ فروعاً لأعماله فى لاجوس وفى الداخل ، ومع مقدم عام ١٩١١ كان يشار إليه على أنه «التاجر الأهلى الأساسى فى لاجوس فى المنسوجات المستوردة» .^(٦) وقد توقف نمو شركته فى العقد الثالث ، ولكنه كان عند وفاته لا يزال رجلا شديداً الشراء . وقام ابنه بإدخال الطابع العصري على التجارة بإنشاء شركة ذات مسؤولية محدودة فى عام ١٩٣٠ ، وإدخال هيكل وطرار المتاجر ذات الأقسام بعد الحرب العالمية الثانية . وكان جزء من أرباح التجارة يعاد استثماره فى الشركة : أما باقى الأرباح فكان يذهب - فى مبالغ كبيرة - إلى شراء الممتلكات والاستثمارات فى مجال التعليم ، وبالضرورة إلى السياسة . وعندما تمرق سيارة الرئيس دوهيرتى من طراز رولزرويس فى الشوارع يلوّح الباعة الجائلون بأيديهم اعترافاً بنجاح تجارى حققه واحد من الأهالى .

(٥) ينبغى أن أتوجه بالشكر للرئيس ت . أ . دوهيرتى لما قدمه لى من عون فى إعادة صياغة تاريخ أسرته .

(٦) C. O. 520/106 Egerton to Harcourt, 21 September 1911, Public Record Office

وللتطورات المرتبطة بقوة العمل الأجنبية أثرها في الحجج المقدمة في هذا الفصل . وبداية نقول إن عدد الأفارقة الذين يعملون بأجر كانوا يزدادون بمعدل ملحوظ خلال النصف الثاني من الفترة الاستعمارية ، وبخاصة مع توسع الاقتصاد والإدارة بعد عام ١٩٤٥ . وبين الحين والآخر كان نمو فرص العمل يحدث بطريقة مثيرة ، كما في حالة غينيا ، حيث ترتب على اكتشاف المعادن واستغلالها السريع في العقد السادس خلق قوة عمل أجنبية في مقاطعات لم توجد فيها تقريبا من قبل قوة عمل من هذا النوع . وقد أجرى في عام ١٩٦٠ تقدير متحفظ لقوة العمل الأجنبية في أفريقيا الغربية أفاد بأنها تتكون من قرابة مليوني فرد ، برغم أن هذا الرقم كان مع ذلك لا يتجاوز حوالى ٦ فى المائة من مجموع قوة العمل البالغ ٣٣ مليون فرد .^(٧) فضلا عن ذلك نشأ في المدن خلال العقد الرابع وبعده جيش من العاطلين سمح بالتغلب في ذلك الوقت على النقص الحاد في الأيدي العاملة غير الماهرة .

وقد قُدمت تفسيرات مختلفة لتعليل هذا السعى المتواصل إلى العمالة في النصف الثاني من الفترة الاستعمارية .^(٨) وما يمكن أن يسمى ، دون تحرُّ للدقة ، حجة أنثروبولوجية يفيد بأن السعى إلى الحصول على عمل إنما هو صورة عصرية لطقوس التنشئة التقليدية التى يستطيع المهاجر العائد - بعد تغلبه على سلسلة من المخاطر - أن يقدم نفسه إلى الأكبر منه سنا وخبرة كبالف مكمّل

(٧) ك. س. دكتور ، هـ. جاليس ، "Size and Characteristics of Wage Employment in Africa : Some Statistical Estimates" ، فى مجلة *انترناشيونال لىبيروميكس* ، العدد ٩٣ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٤٩ - ١٧٣ .

(٨) قدمت هذه التفسيرات آخذة فى الاعتبار أساسا المهاجرين الحضريين ، برغم أن بعض الأسباب التى أوجزت هنا كان يعتقد أيضا أنها تنطبق على المهاجرين الزراعيين .

الرجولة (*) . وهذا الرأي ، وإن يكن لا يخلو من قيمة ، كان مجال مبالغة في الماضي ، ومرجع ذلك أساسا على ما يبدو أنه بعد مضي بعض الوقت على إقراره لم يكن هناك من يفكر في بديل . كما أن ما يمكن أن يُدعى ، مع مزيد من التسامح ، تفسيراً سيكلوجياً يرى أن الأفارقة ما زال يشدهم إلى مراكز العمل ما تعد به الأضواء البراقة والإثارة من آمال . ومرة أخرى قد يكون هناك قدر من الحقيقة في هذا التفسير ، ولكنه بصورته هذه يستند إلى افتراض ساذج فيما يتعلق ببواعث المهاجرين الأفارقة . وثمة رأى أحدث لقي قبولا بين عدد من الاقتصاديين يفيد بأن الزيادة في عدد الأفارقة الذين يتقدمون للعمل بأجر في المدن كانت نتيجة للفروق بين الأجور في المدن والدخول في الريف . وقد حمل الاعتقاد بأهمية هذه الفروق بعض المعلقين على الإشارة إلى عمال المدن الأفارقة باعتبارهم «ارستقراطية» العمال . وصحيح أن بعض الأفارقة ذوى التأهيل العالى كانوا يشغلون وظائف جذابة ذات أجور طيبة ، ولكن عمال المدن كانوا في غالبيتهم رجالا غير مهرة يحصلون على أجور متدنية نسبيا . وبمرور الوقت كانت مصروفاتهم المتزايدة (إيجارات المساكن والغذاء واستضافة الأقارب الوافدين) تؤخذ في الاعتبار ، ونادرا ما كان الفرق الصافى ، إن وجد ، كافيا للإنفاق على مستويات استهلاكية فخمة .

إن أى تفسير بديل للنمو في حجم الأيدي العاملة المتاحة ينبغي أن يقوم على الاعتبارات التالية ، التى تعد توسيعات للنهج الذى اتبع في الفصل السابق . ^(٩) ففي المقام الأول كانت الدراية بفرص العمل أكثر انتشارا بعد عام

(*) التنشئة في المجتمعات التقليدية هي خروج الشبان إلى معسكرات خاصة تمارس فيها طقوس معينة من زراعة ورعى وإعداد للغارات ، ثم عودة كل منهم إلى مسكنه بعد أن يكون قد تزوج لينضم إلى زمرة الرجال . ولذلك فإن عبارة المهاجر العائد هنا قد تكون كناية عن عودة الشاب بعد انتهاء هذه الطقوس - المترجم .

(٩) انظر ، أعلاه ، الصفحات 444 إلى 462 أعلاه .

١٩٣٠ مما كانت عليه من قبل . ثانيا ، أنه مع انتشار السيارات أصبحت وسائل الوصول إلى مراكز الطلب أيسر توفرا ، كما كانت أقل تكلفة . ثالثا ، كان التحسن في ظروف العمل يعنى انخفاضاً في الحوادث ومعدلات الوفيات ، وزيادة جاذبية أنواع معينة من العمل .^(١٠) رابعا ، تم تطوير الروابط العائلية والمنظمات العرقية لتقديم المساعدة للقادمين الجدد ، مما قضى على المشاكل التي كانت تواجه المهاجرين الرواد المبكرين .^(١١) وأخيرا كان تقسيم الأفراد لإمكانات حصولهم على عمل أكثر تفاعلا مما يجيزه التقدير الموضوعي لمجمل حالة العمالة .^(١٢) وكانت المدن تعتبر أماكن تتاح فيها فرص التقدم ، ولم يعد وجود بطالة واسعة النطاق عائقا للمهاجرين الأفارقة بأكثر مما كان للمهاجر الإنجليزي الشهير ، ديك هويتنجتون (*) ، عندما شرع بجمع ثروته في لندن في القرن الرابع عشر^(١٣) . وقد كان للعامل « الاستقراطي » في المدن أهميته كممثل مبتغى أكثر من أهميته كواقع ملموس .

وينبغي التأكيد على سمات مميزة معينة لقوة العمل الأجير المتزايدة هذه . أولها أن نسبة متزايدة من العمال الأجراء كانت تحصل على أعمال دائمة في النصف الثاني من الفترة الاستعمارية . يلي ذلك أن جزءاً هاماً من قوة العمل

(١٠) مارفن ب. ميراكل وبروس فيتر "Backward - Sloping Labour Supply Functions and African Economic Behaviour" ، في مجلة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي ، العدد ١٨ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٢٤٠ إلى ٢٥١ .

(١١) ك. ليتل ، West African Urbanization ، كامبريدج ، ١٩٦٥ .

(١٢) تبرز هذه النقطة بوضوح من الدراسة التي أجراها جوى فيفرمان ، Industrial Labour in the Republic of Senegal ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

(*) هوريتشارد هويتنجتون ، الذي اشتهر بديك هويتنجتون : شخصية حقيقية دارت حول حياته أساطير عديدة مازالت حية حتى الآن . تولى منصب عمدة لندن ثلاث مرات في الأعوام ١٣٩٨ و ١٤٠٦ و ١٤١٩ . توفي في عام ١٤٢٣ - المترجم .

(١٣) إن كون جانب من قصة ديك هويتنجتون خرافة ليس إلا تأكيدا لهذه النقطة .

الأجيرة خارج الزراعة كان مستخدما لدى صاحب عمل عام يسهل تحديده ، هو الحكومة الاستعمارية ، على حين أن معظم الجزء الباقي كان مستخدما لدى شركات التجارة والتعدين الأجنبية . فضلا عن ذلك فإن المستخدمين فى القطاع «الحديث» كانوا يتجهون إلى الإقامة فى مستوطنات متقاربة . والحقيقة أن الهجرة كانت إلى حد كبير مسؤولة عن توسع ملحوظ فى حجم المدن فى أفريقيا الغربية فى النصف الثانى من العصر الاستعماري . وكانت الزيادة التى تتراوح بين ثلاثة أمثال وعشرة أمثال فى غضون فترة من عشرين إلى ثلاثين سنة تعتبر زيادة عادية ، كما توضح الأمثلة التالية : زاد سكان دكار من ٩٤ ألف نسمة فى عام ١٩٣٩ إلى قرابة ٤٠٠ ألف فى عام ١٩٦٠ ؛ وزاد سكان أبديجان من ١٨ ألفا إلى ١٨٠ ألفا خلال الفترة نفسها ؛ وسكان فريتون من ٤٤ ألفا فى عام ١٩٢١ إلى ١٢٨ ألف فى عام ١٩٦٣ ؛ وسكان لاجوس من ٩٩ ألفا فى عام ١٩٣٦ إلى ٦٧٥ ألفا بحلول عام ١٩٦٢ . وأخيرا فقد أدخلت مؤسسات لمساعدة العاملين على مواجهة الأوضاع الجديدة فى مجال البيئة والعمل . وقد أدخل الأفارقة تعديلات على الجمعيات الأهلية بحيث تستطيع التعامل مع هذه المشكلات الحضرية ، مثلما فعلوا فى الزراعة والتجارة ، وبذلك لم تكن هناك أية صدمة مفاجئة لتلك الشخصية التى كانت ذات يوم شائعة فى الكتب المدرسية - وهى شخصية الإنسان القبلى . ولما كان بعض المهاجرين قد أصبحوا بروتستانتين ، فقد انضموا أيضا إلى المنظمات الحديثة ، لاسيما النقابات العمالية . إن النقابات العمالية الحديثة وجدت فى أفريقيا الغربية حتى قبل الحرب العالمية الأولى ، ولكنها كانت تقتصر على أقلية صغيرة جدا من العمال المهرة ، مثل الموظفين الحكوميين . غير أنه خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها جاء نمو الروح «النقابية الجديدة» التى شرعت فى ضم الأجراء

غير المهرة . وكانت قواعد هذه النقابات فى المدن ؛ وتتكون عضويتها أساسا من الأجراء الدائمين ؛ وكانت قوية بوجه خاص فى القطاع العام . وستتناول فى جزء لاحق من هذا الفصل الدور الذى قامت به خلال فترات التوتر التى مر بها الاقتصاد المفتوح .

إن المسح السابق للمهن الثلاث الرئيسية يقصد به إجمالا الإسهام فى كتابة تاريخ الأهالى ، وبخاصة فى تصحيح التصوير التقليدى لدور الأفارقة فى قطاع التصدير . وقد أثار هذا التحليل التساؤلات حول الاعتقاد بأن الأفارقة (أو الصينيين فى هذا الشأن) يمكن أن يشار إليهم إجمالا كما لو كانت حياتهم اليومية تقترب بشدة من الفكرة المتصورة عن البساطة والتجانس . وفى هذه الحالة فإن الافتراض الشكلى للاقتصاديين بتجانس كل عامل من عوامل الإنتاج يختلف اختلافا كبيرا عن الواقع . وثمة وجهة نظر أكثر تعقيدا يقال إنها أكثر دقة وذات فائدة أكبر فى فهم الحقبة الأخيرة من الحكم الاستعمارى . فقد كان هناك مثلا اتجاه للمبالغة فيما يسمى «طاقة تخفيف الصدمات» لدى المنتجين الأفارقة . وكثيرا ما يقال إن الأفارقة يستطيعون استيعاب الآثار المترتبة على الكساد فى قطاع التصدير لأن المزارع العادى للكاكاو أو الفول السودانى إنما يزرع أيضا احتياجاته الخاصة من المواد الغذائية ، ولأن التاجر العادى مزارع فى الوقت نفسه ، ولأن العامل العادى هو مهاجر يستطيع بسهولة العودة إلى الأرض . وهذه الحجة تغفل وجود مجموعات متخصصة فى كل فئة ، رجال لا يستطيعون العودة إلى الاكتفاء الذاتى إلا بأن يعيدوا بناء أنشطتهم الاقتصادية ، وبأن يجرؤوا تخفيضها كبيرا فى مستوى معيشتهم . وكان المزارعون الكبار ، والتجار الأساسيون والعمال الدائمون هم أكثر من استفاد من الاقتصاد المفتوح ، ولكنهم أيضا أكثر من تعرض للمخاطر عندما دخل هذا الاقتصاد مرحلة ركود . وهؤلاء الرجال ، برغم أنهم كانوا عددياً نسبة صغيرة من مجموع السكان ، كانوا ذوى أهمية كبيرة

من الزاويتين الاقتصادية والسياسية . ويقال إن المعرفة بتركيب الحركات المطالبة بالاستقلال تساعد على تفسير طبيعة مطالبها من الدول الاستعمارية وعلاقاتها بها ، وفهم طابع الحكومات الجديدة التى أقيمت فى أفريقيا الغربية بعد عام ١٩٥٧ .

ثانيا - الاقتصاد المحلى

ويمكن أن ننتقل الآن إلى دراسة الاقتصاد المحلى . ولهذا الموضوع أهميته فيما يتعلق بالمبحث الرئيسى لهذا الكتاب ، وهو تطور اقتصاد السوق ، وبالتفسير النوعى المطروح فى هذا الفصل . أما عن الجانب الأول فقد ذكرنا فى الفصل الرابع أن بداية القرن التاسع عشر شهدت ظهور اقتصاد تصديرى يعتبر اقتصادا عصريا بمعنى أن هيكله يشبه اقتصاد السوق الموجود الآن . وقد تمت دراسة نمو الاقتصاد الجديد فيما يتعلق بالتغيرات داخل قطاع التصدير نفسه ، ولكن يتبقى توضيح (وإن يكن قد سبق تأكيد ذلك) أن نمط التطور هذا قد أنشأ روابط وثيقة مع السوق المحلية . وأما عن الجانب الثانى فمن الضرورى دراسة الاقتصاد المحلى لتقدير المدى الكامل للتوتر الذى كانت أفريقيا الغربية تعانيه خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ، وأيضا لفهم قدرة الاقتصاد المفتوح على توليد سوق كبيرة بدرجة تكفى لاستيعاب صناعات تحويلية حديثة فى الفترة التى تلت عام ١٩٤٥ .

وقد لقى الاقتصاد المحلى تجاهلا كبيرا من جانب الإدارة الاستعمارية لأنه لم يكن ، على وجه الإجمال ، مصدراً هاماً للإيرادات العامة ، كما استخفت به أيضا الشركات التجارية الأجنبية التى اختارت التركيز على السلع الأساسية لتجارة الاستيراد والتصدير . ومن الغريب أن نفس لنجاح نظام التوزيع الأفريقى ، الذى كان يقوم بنقل السلع والخدمات بكفاءة وبلا عقبات ، يبدو أنه قد أكد

الأولوية المنخفضة التي كان الأجانب يعطونها للتجارة الداخلية . فلو لم تكن القنوات الأهلية كافية للغرض ، لكان قد حدث نقص خطير ، وتعين على الإدارة أن تتدخل ؛ ولكانت التقارير قد دُبجت ؛ ولربما أبدى الدارسون اهتماما بالموضوع فى تاريخ مبكر . والحقيقة أن الاقتصاديين لم يكونوا حتى العقد السادس من القرن الحالى قد اكتشفوا وجود التجارة الداخلية ، ^(١٤) كما أنهم لم يشرعوا فى دراسة هذا الموضوع بالتفصيل ، بالتعاون مع الجغرافيين والأنثروبولوجيين ، إلا فى السنوات القليلة الماضية . ^(١٥) بل إنه لم يحاول أحد حتى الآن كتابة تاريخ اقتصادى للتجارة الداخلية لأفريقيا الغربية خلال فترة الحكم الاستعماري ، غير أن نقص المعلومات الوصفية الشاملة والبيانات الإحصائية لم يكن حائلا دون رواج بعض التأكيدات التي ربما كان أكثرها انتشارا التعميم الذي يفيد بأن أصنافا كثيرة من التجارة التقليدية تدهورت فى القرن العشرين نتيجة للمنافسة من جانب الواردات الأجنبية . وسنين هنا أن البيئة المتاحة فى الوقت الحالى توضح ليس فقط أن التجارة الداخلية ظلت على قيد البقاء ، بل جدَّ عليها توسع كبير . وهذا التفسير لا يقصد به أن يكون دفاعا عن الاستعمار ، وإنما هو بالأحرى تقدير لمهارة الأفارقة وقدرتهم على التكيف فى وقت ألقى فيه مطالب لم يسبق لها مثيل على عاتق الترتيبات الأهلية للإنتاج والتسويق . ومن المأمول أن تكون الملاحظات التى تلى ذلك بمثابة تشجيع لمؤرخين آخرين على تقصى هذا الموضوع الهام بعمق أكبر .

(١٤) أ. د. پرست ، أ. ج. ستيفارت ، 51 - 1950 ، *The National Income of Nigeria* ،
 ١٩٥٣ ؛ پ. ت. باور ، *West African Trade* ، كمبردج ، ١٩٥٤ ، الفصل ٢٧ .
 (١٥) انظر ، على سبيل المثال ، برنارد فينای ، *L'Afrique commerce avec l'Afrique* ،
 باريس ، ١٩٦٨ ؛ ألان م. هاى ، روبرت هـ. ت. سميث ، *Interregional Trade and Money* ،
Flows in Nigeria ، إيدان ، ١٩٧٠ ؛ والعمل الجماعى الذى أعده پول بوهانان وچورج دالتون ،
Markets in Africa ، إيفانستون ، ١٩٦٢ .

ولقد تحقق التوسع فى الطلب على السلع والخدمات المحلية فى القرن العشرين نتيجة للانخفاض فى تكاليف النقل الداخلى ، وارتفاع دخول الأفراد ، لا سيما فى المدن وفى المناطق الريفية الغنية المنتجة للمصادر ، والتخصص المتزايد ، ونمو السكان . وكانت قنوات التسويق الأهلية مطالبة بتزويد المناطق الجغرافية الجديدة باحتياجاتها ، والتكيف مع وسائل النقل الحديثة ، والتوافق مع النظام النقدي الاستعماري ، ومكافحة المنافسة الأجنبية . ويمكن تصوير استجابة المنظمين الأفارقة لهذا الوضع على النحو التالى : باتخاذ المواد الغذائية كمثال لما كان تقليديا تجارة محلية ، وباستخدام الكولا والماشية كدراسى حالة للتجارة البعيدة ، وبتفحص موقع رجال الصناعة المحليين الذين كانوا يمارسون التجارة المحلية والبعيدة .

أما الأرقام التى توضح التوسع فى إنتاج الغذاء فمن الصعب الحصول عليها ، وهى إن وجدت تكون معرضة لهامش واسع من الخطأ . وعلى الرغم من ذلك فإن الدراسات المتخصصة تشير بوضوح إلى أنه كانت هناك زيادة هامة فى حجم المواد الغذائية المطروحة فى السوق ، لاسيما فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية . وفى حالة أفريقيا الغربية الفرنسية ، مثلا ، أفاد تقدير وضعه كايٲ بأن إنتاج المواد الغذائية الرئيسية ازداد فيما بين عامى ١٩٤٧ و١٩٥٤ بمتوسط مقداره حوالى ٥٠ فى المائة .^(١٦) وكان الطلب المتصاعد يُلبى عن طريق تنمية المناطق المتخصصة فى إنتاج الأغذية فى أفريقيا الغربية . فهذه المناطق كانت تخدم المدن الرئيسية ، وبوضوح أقل المقاطعات الريفية التى تعاني

(١٦) مارسيل كايٲ ، *Traité d'economie tropicale* ، باريس ، ١٩٥٨ ، الصفحتان ٢٧٦ و٢٧٧ . وهذا الكتاب المهمل يحتوى على قدر كبير من المعلومات المفيدة عن أفريقيا الغربية الفرنسية خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٤ .

عجزا غذائيا ، وبخاصة تلك التى كان المزارعون فيها يركزون على إنتاج الصادرات ، ولكن بين الحين والآخر حيث كانت الكثافة السكانية عالية بدرجة يتعذر معها تحقيق الاكتفاء الذاتى ، كما فى المقاطعة المحيطة بأونيتشا وأويرى فى نيجيريا الشرقية . إن اعتماد المقاطعات الريفية على الإمدادات الخارجية لم يكن على وجه الإجمال أمرا عاديا ، كما كان من نوعين . الأول وجد فى الأماكن التى أدى فيها غط إنتاج الصادرات إلى تعريض الاقتصاد المحلى لتوتر استثنائى . وخير مثال لذلك هو المنطقة الشاسعة المنتجة لل فول السودانى فى السنغال ، التى بدأت فى العقد الرابع من القرن الحالى تستورد كميات كبيرة من الأرز ، معظمها من الهند الصينية . وقد كان الاعتماد على الواردات الأجنبية نابعا من حقيقة أن الفول السودانى يتنافس مع المواد الغذائية على الأرض والأيدى العاملة بدرجة أكبر كثيرا مما يفعل كل من الكاكاو والبن ومنتجات النخيل . وكانت غمبيا بدورها تحتاج إلى مواد غذائية إضافية ، ولكنها كانت تلبى الطلب من داخل أفريقيا الغربية ، وأساسا عن طريق شراء الأرز من سيراليون . غير أن نيجيريا الشمالية ، المنطقة الأخرى المنتجة لل فول السودانى ، لم تكن تواجه نفس المشكلة . فاقتصادها أكثر تنوعا من اقتصاد سنغيبيا ، كما كانت تتمتع بدرجة من الحماية الطبيعية من الواردات بوقوعها بعيدا جدا عن البحر . والنمط الثانى للنقص المحلى كان فى أغذية معينة ، مثل السكر والقمح ودقيق القمح ، كانت وارداتها تتزايد خلال العقد السادس . وتلك كانت حالة خاصة ترتبت جزئيا على وجود الأجانب ، وجزئيا على تنوع الأذواق بين الأفارقة الأكثر ثراء ، ولم تكن تعكس فشلا فى الإنتاج المحلى للأغذية الأساسية .

وتجدر الإشارة هنا إلى سمتين مميزتين جديدتين للتجارة فى المواد الغذائية

خلال القرن العشرين ، وذلك لأغراض المقارنة بفترة ما قبل الاستعمار .
أولاهما أن التحسن فى وسائل تخزين المحصولات عمل على تخفيف حدة
التغيرات الموسمية فى توفر الأغذية فى الأسواق . وكان لهذا الابتكار تأثير كبير
ليس فقط فى توسيع أعمال تجار الأغذية ، ولكن أيضا فى أنه جعل من الممكن
الاحتفاظ بقوة عمل دائمة خارج نطاق الزراعة . ثانيهما ، أن تطورات النقل ،
وبخاصة إدخال الشاحنات ، قد طمست التمييز المشار إليه فى الفصل الثانى
بين التجارة المحلية والتجارة البعيدة . فللمرة الأولى أصبحت التجارة فى
المحصولات الغذائية الرئيسية خارج منطقة الإنتاج عملا مربحا ، كما توضح
حالة أكرا .^(١٧) فى الفترة ١٩٥٧ - ١٩٥٨ استوردت أكرا من الداخل ١٤٤
ألف طن من المواد الغذائية (وأساسا البلانتين والكاسافا وجذور والكاسافا) .
وكانت مزارع الخضار المحلية تقوم بتوريد نسبة من هذا المجموع ، ولكن ٥٥ فى
المائة منه كانت تجلب من على بعد يتراوح بين خمسين ميلا ومائة ميل ، وما لا
يقل عن ٣٠ فى المائة من مسافات تبعد أكثر من مائة ميل تمتد حتى الأراضى
الشمالية . وفضلا عن ذلك فلما كانت التجارة فى الأغذية ذات تنافسية عالية ،
كان يجرى تشجيع كل منطقة فى الداخل على التخصيص فى إنتاج نوع خاص
من الأغذية لسوق أكرا . ويمكن رؤية امتداد مماثل لتجارة الأغذية فى أجزاء
أخرى من أفريقيا الغربية : فى ساحل العاج مثلا ، حيث كان مزارعو الكاكاو
والبن فى الجنوب يستوردون فى العقد السادس حوالى ١٢ ألف طن من الأرز

(١٧) هـ. پ. هويت ، "Internal Exchange of Staple Foods in the Gold Coast" ، فى
مجلة إيكونوميك جيوغرافى ، العدد ٣٢ ، ١٩٥٦ ، الصفحات ١١٥ إلى ١٢٥ ؛ توماس ت. بولمان ،
"The Food Economies of Urban Africa : the Case of Ghana" فى مجلة دراسات معهد
البحوث الغذائية ، العدد ٢ ، ١٩٦١ ، الصفحات ١٢١ إلى ١٧٤ .

فى السنة من الأجزاء الشمالية للبلاد ؛ وفى نيجيريا ، حيث كانت محاصيل
الأرز واللوييا وقمح غينيا ترسل إلى مقاطعات فى الجنوب على بعد عدة مئات
من الأميال ، وحيث كان زيت النخيل ينقل من الغابات إلى السفانا .

كما أن الأصناف الرئيسية للتجارة البعيدة واصلت البقاء طيلة الحكم
الاستعماري ، بل إن بعضها على الأقل ازداد حجما . وكما بين الفصل
السابق فإن حركة الأيدي العاملة زادت فى القرن العشرين بعد انحسار الرق ،
وتزايد فرص العمل مقابل أجر . ومن المرجح كثيرا أن تكون التجارة التقليدية
فى الأسماك قد توسعت أيضا . فالجماعات المتخصصة التى كانت تسد
ضرائبها فى صورة أسماك فى النيجر الأوسط خلال القرن السادس عشر تقوم الآن
بإرسال الأسماك إلى المدن على بعد مئات الأميال : مثال ذلك موبتى وسيجوجو
اللتان أرسلتا فى عام ١٩٥٤ ما بين عشرة آلاف وإثنى عشر ألف طن من
الأسماك المجففة إلى ساحل العاج وحده . ^(١٨) وبالمثل فإن الملح المحلى الذى
يستخرج من بلما فى النيجر مازالت تباع منه كميات كبيرة فى نيجيريا الشمالية ،
حيث تجرى مبادلتها بالحبوب . ^(١٩) وهناك معادن معينة أخرى ، وبخاصة
الذهب والحديد ، يتم إنتاجها حتى الآن بالوسائل التقليدية ، وتشملها التجارة
البعيدة ، برغم أن المعلومات عن كمياتها لا تكفى لإجراء مقارنات مع فترة

(١٨) جين تريكار ، "Les échanges entre la zone forestière de Côte d'Ivoire et les savanes soudanaises" ، Cahiers d'Outre - Mer ، العدد ٩ ، ١٩٥٦ ، الصفحة ٢١٩ .

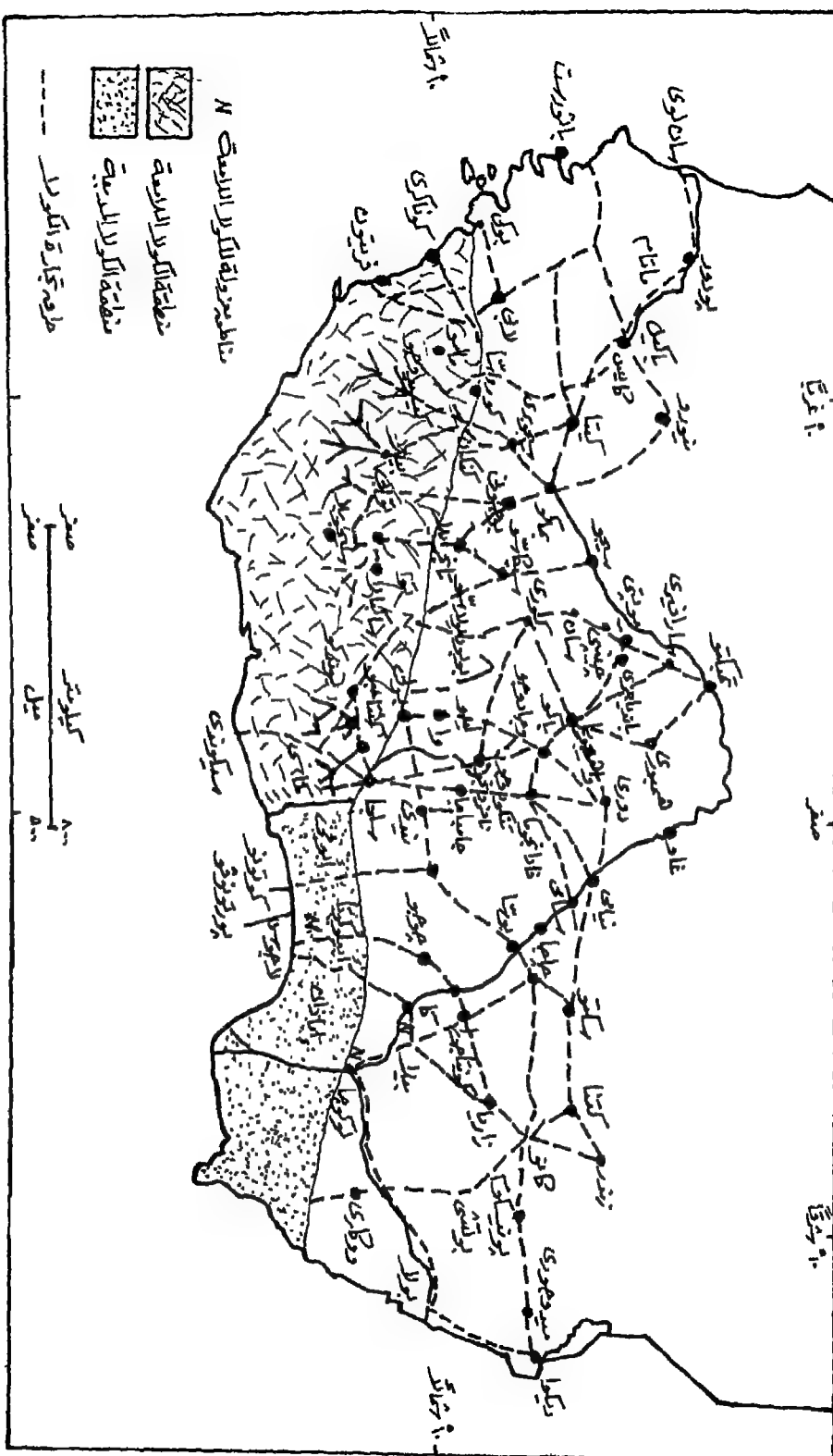
(١٩) كاييتن جراندين ، "Notes sur l'industrie et le commerce du sel au Kavar et en Agram" ، Bulletin de l'IFAN ، B ، العدد ١٣ ، ١٩٥١ ، الصفحات ٤٨٨ إلى ٥٣٣ ؛
موريس فييفيت ، "Salt Caravan" ، فى مجلة نيجيريا ماجازين ، العدد ٤١ ، ١٩٥٣ ، الصفحات ٤ إلى ٢٠ .

ما قبل الاستعمار . غير أنه توجد بينات تبرهن على التطور المشير لتجارتين من أكبر أنواع التجارة التقليدية - وهما تجارنا الكولا والماشية .

فالجزء الغربى من منطقة السفانا مازال يحصل على جورة الكولا من ساحل العاج ، وبدرجة أقل من سيراليون ، كما كانت الحال فى فترة ما قبل الاستعمار .^(٢٠) وقد زادت الصادرات برآً وبحراً من ساحل العاج من ألفى أو ثلاثة آلاف طن فى السنة عند بداية القرن الحالى إلى ٢٨ - ٣٠ ألف طن فى عام ١٩٥٤ ، وهو الوقت الذى أصبحت فيه الكولا أكبر صادرات المستعمرة من حيث القيمة بعد البن والكافو . وكان حوالى ثلث هذا المجموع موجّهاً نحو الاستهلاك فى السنغال ، حيث ارتفعت القوة الشرائية المحلية نتيجة لتوسع صادرات الفول السودانى . غير أن هذه التجارة المتزايدة لم تعد تمر عبر طرق القوافل القديمة ، فغالبية الصادرات تنقل الآن شمالاً بالشاحنات إلى بىماكو ، عاصمة مالى ، ثم تنقل بعد ذلك بالسكك الحديدية إلى السنغال ، أما الكميات المتبقية فترسل بالبواخر إلى دكار ، على حين تقوم غانا (ساحل الذهب سابقاً) ونيجيريا بتوفير احتياجات الجزء الشرقى من السفانا .^(٢١) بل إن نيجيريا الشمالية ، التى كانت منذ أمد طويل هى السوق الرئيسية ، أصبحت أكثر أهمية خلال الفترة الاستعمارية نتيجة لتطور تجارة الفول السودانى . وتقليدياً كانت القناة الرئيسية للتوزيع لهذه المنطقة طريقاً برياً من ساحل الذهب ، كان ينقل حوالى ٥٠٠ طن من جورة الكولا فى السنة فى أواخر القرن التاسع

(٢٠) چين - لو أمسيل ، "Les réseaux marchands Kooroko" ، فى مجلة أفريكان إيربان نوٲس ، العدد ٥ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٤٣ إلى ١٥٨ .

(٢١) أ. ج. هوبكنز ، An Economic History of Lagos, 1880 - 1914 ، جامعة لندن ، رسالة دكتوراه ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٤٠٧ إلى ٤١٣ ؛ پول أ. لافجوى ، "The Wholesale Kola Trade of Kano" ، فى مجلة أفريكان إيربان نوٲس ، العدد ٥ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٢٩ إلى ١٤٢ .



عشر . وثمة ابتكاران ترتب عليهما تغيير أساس في هذا الترتيب التسويقي الذى كان قائما فى فترة ما قبل الاستعمار . أولهما أن مجموعة من تجار الهوسا بدأت فى العقد التاسع من القرن الماضى فى استخدام الخدمة المنتظمة للسفن البخارية لنقل جوزة الكولا من أكرا وكيب كوست (فى غانا) إلى لاجوس . وقد استكمل تحديث تجارة الكولا فى عام ١٩١١ ، عندما وصلت السكك الحديدية إلى كانو ؛ ومنذ ذلك الحين لم يعد ضروريا استخدام الحمالين وحيوانات الجر لنقل جوزة الكولا شمالا من لاجوس . وتوسعت التجارة ، وفى عام ١٩٢٤ استوردت نيجيريا قرابة عشرة آلاف طن من الكولا بواسطة الطريق البحرى الجديد . ثانيهما ، أن أشجار الكولا من النوع الذى وجد فى ساحل الذهب بدأت تزرع فى نيجيريا نفسها خلال العقد الثالث من القرن الحالى ، مما ترتب عليه أن حلّ الإنتاج المحلى فى نهاية الأمر محل الواردات . ففى عام ١٩٦٤ أرسل إلى نيجيريا الشمالية من الجنوب ما لا يقل عن ٤٥ ألف طن من الكولا . غير أن هذه المبادرة النيجيرية لم تسفر عن توقف صناعة الكولا فى ساحل الذهب ، إذ أن التجار فى تلك المستعمرة ردوا على ذلك بالطريقة المعهودة ، وهى البحث عن أسواق جديدة ، وقد لجأوا بمساعدة الشاحنات فى توطيد أقدامهم فى أماكن أخرى ، لا سيما فى فولتا العليا وأجزاء من مالى والنيجر .

وعلى الرغم من أنه ما زال يتعين كتابة تاريخ التجارة فى الماشية ، فلا ريب أن هذه التجارة قد توسعت أيضا فى القرن العشرين .^(٢٢) وإنتاج الماشية والأغنام له اليوم أهمية خاصة فى بلدان أفريقيا الغربية الفرنسية السابقة ،

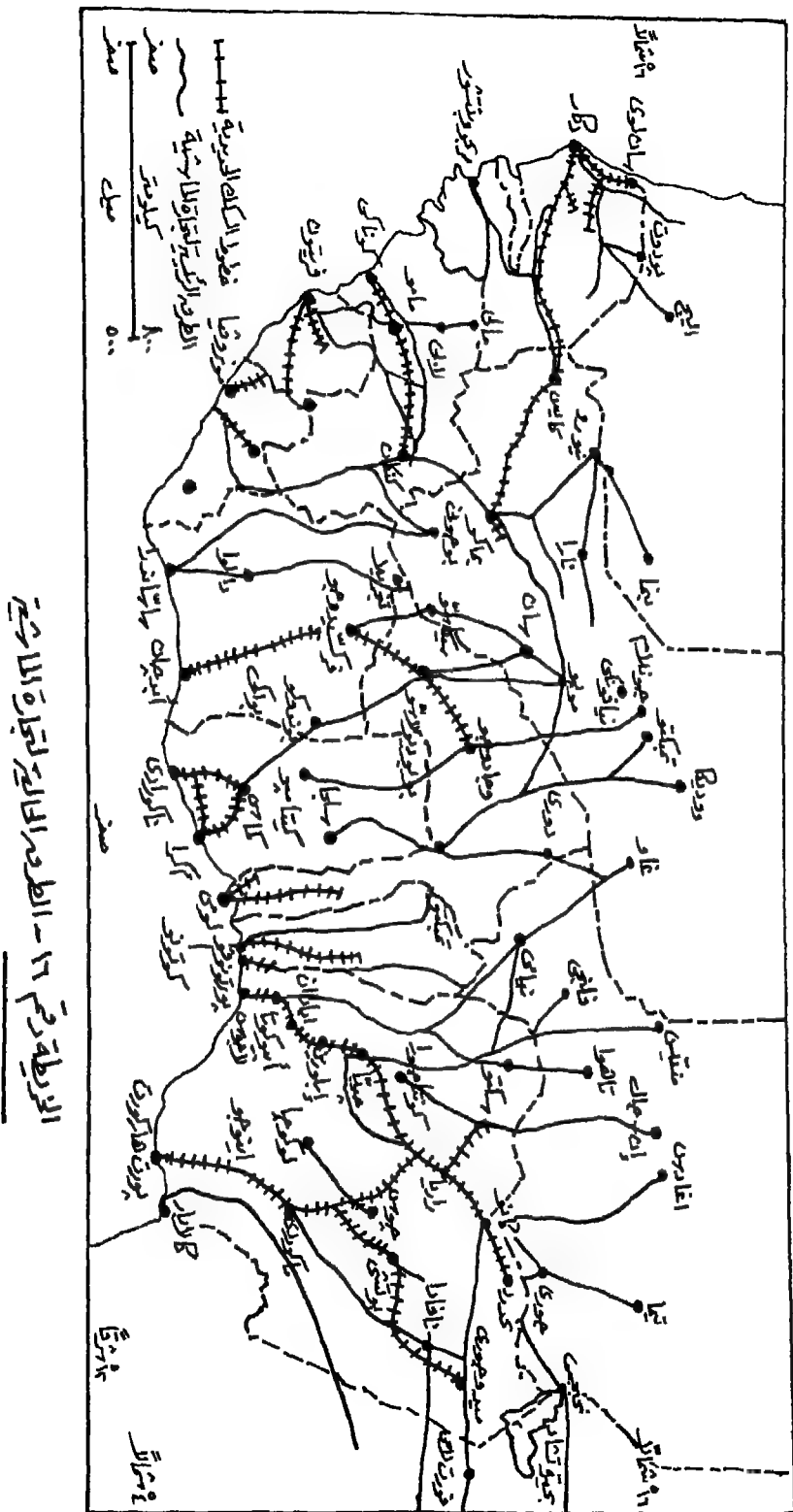
(٢٢) من أجل الإلمام بفرع واحد من هذه التجارة ، انظر ، بوللى هل ، *Studies in Rural Capitalism in West Africa* ، كامبريدج ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٨٠ إلى ١٤٠ .

وبخاصة مالى وقولتا العليا والنيجر . فمبيعات الماشية هى التى تهىء لهذه البلدان إحدى صلاتها الوثيقة القليلة مع المناطق الرئيسية المنتجة للصادرات ، وتساعدها على شراء السلع الاستهلاكية المستوردة والمنتجات المحلية ، مثل جوزة الكولا . وفى عام ١٩٣٦ قامت النيجر والسودان (*) بتصدير ما لا يقل عن ٦٥ ألف رأس من الماشية إلى أنحاء أخرى من أفريقيا الغربية ؛ وبعد ذلك بعشرين عاما وصلت هذه التجارة إلى رقم المائتى ألف رأس . وكانت الدول المتلقية الرئيسية هى السنغال وساحل العاج وساحل الذهب ونيجيريا . وما زالت أكبر سوق مفردة هى نيجيريا الجنوبية التى تحصل على احتياجاتها من الجزء الشمالى من البلد وكذلك من النيجر وتشاد . وفى عام ١٩٠٦ دخل إلى نيجيريا الجنوبية من الشمال حوالى ثمانية آلاف رأس من الأبقار والخراف والماعز . وفى العقد الرابع ارتفع الرقم إلى أكثر قليلا من مائتى ألف ، وبحلول عام ١٩٦٤ لم تكن واردات الجنوب من الأبقار وحدها تقل عن ٣٠٠ ألف رأس ، إلى جانب ١١٨ ألفا من الخراف والكباش والماعز والخنازير . وكما فى حالة تجارة الكولا ، استأثرت السكك الحديدية بجانب كبير من هذه التجارة ، برغم أن أعدادا كبيرة من الماشية مازالت تنقل سيرا إلى السوق قبل ذبحها . وعلى خلاف الافتراض الشائع فإن نمو التجارة لم يكن نتيجة لتغلب التوجيه الاستعماري على التفضيل المتأصل للاحتفاظ بالأبقار ، ذلك أن التجارة فى الماشية قديمة قدم السجلات المبكرة المتعلقة بأفريقيا الغربية . (٢٣) كذلك لا ينبغي تضخيم الأثر السلبي لضرائب الأبقار ،

(٢٣) انظر ، الفصل الثانى ، الفرع الثانى .

(*) المقصود «بالسودان» هنا هو دولة «مالى» التى كانت إحدى المستعمرات الفرنسية الأربع

فى أفريقيا الغربية ، والتى كانت تتخذ من قبل اسم «السودان الفرنسى» - المترجم .



مثل الجانجالي (*) ، التى فرضت أولا فى نيجيريا الشمالية فى الفترة ١٩٠٥ - ١٩٠٦ . ومن الناحية الجوهريّة توسعت التجارة لأنها أصبحت أكثر ربحية ، وهى قد أصبحت أكثر ربحية لأن الطلب الفعال على اللحوم كان يزداد مع زيادة ما يكسبه الأفارقة عن طريق بيع محصولات التصدير .

يمكن أن نتصور من عدد التأكيدات حول القضاء على الحرف التقليدية أن الموضوع قد درس باستفاضة . ولكن الحال ليست كذلك . ففي الممارسة تستند هذه التأكيدات إلى الافتراض بأن المنتجات المحلية لابد أنها قد تدهورت لأنها تعرضت للمنافسة من جانب واردات أرخص ثمنا . والحجة جذابة ، ولكنها أيضا مضللة . فبينما من المرجح أن أنواعا معينة من المنتجات الحرفية فى مناطق بعينها قد عانت من المنافسة الأوروبية ، فإن الدراسات المحدودة التى أجريت تشير إلى أنه لم تكن هناك تصفية واسعة النطاق للمصنوعات المحلية ، حتى على الرغم من أن المسؤولين والتجار الأجانب قد أكدوا على مزايا التخلي عن الحرف التقليدية لصالح إنتاج سلع التصدير . ومن المفيد أن نلاحظ أن إحدى الدراسات التفصيلية القليلة التى أجريت حول هذه المسألة تصل بوجه عام إلى نتيجة مماثلة فيما يتعلق بمصائر صناعة النسيج الصينية . (٢٤) ولا ريب أنه حدث منذ النصف الثانى للقرن الماضى فصاعدا انخفاض حاد فى نسبة السلع المصنّعة التى توفرها الصناعة المحلية : فبحلول عام ١٩٦٢ كانت الأنوال اليدوية

(*) الجانجالي : ضريبة كانت فى الأصل جزية ، فرضت على الماشية لزيادة الإيرادات بعد سنوات حرب طويلة ، وكانت تجبى من مختلف الرعاة ، ومن بينهم عرب الشوا والفلانى ، بواقع رأس واحدة عن كل عشر رؤوس - المترجم .

(٢٤) ألبرت فويرفيركر ، "Handicraft and Manufactured Cotton Textiles in China, 1871 - 1910" ، فى مجلة *چورنال أوف إيكونوميك هيسٲورى* ، العدد ٣٠ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣٢٨ إلى ٣٧٨ .

التقليدية تنتج قرابة ٨ فى المائة فقط من المنسوجات الموجهة للاستهلاك فى نيجيريا . غير أن انخفاضاً نسبياً هاماً مازال يتمشى مع ارتفاع مطلق فى حجم الإنتاج التقليدى لأن السوق مرتت بتوسع ضخم خلال الفترة نفسها . والحقيقة أن الشواهد توحى بأن بعض الحرف التقليدية ، بعد أن صمدت للتأثير الأولى للواردات التى وصلت إلى الداخل بوساطة السكك الحديدية ، تلقت فرصة جديدة للاستمرار خلال النصف الثانى من العصر الاستعمارى .

ومن الواضح تماماً ، على سبيل المثال ، أن صناعة السلع الجلدية وبيعها قد زادا مع نمو التجارة فى الماشية . ومن المؤكد بالمثل أن صناعة الأواني الفخارية استمرت بدورها . وأوضحت إحدى الدراسات المحلية أن صناعة الفخار لدى شعب الشاي فى الجزء الجنوبي من ساحل الذهب قد توسعت خلال الفترة الاستعمارية ، والآن يصل ناتجها إلى قرابة نصف مليون آنية فى السنة .^(٢٥) كذلك فإن جزءاً من الطلب على أوعية نبيذ البلح والمياه مازالت تلبيه المنتجات المحلية ، برغم أن ساحل الذهب كان لفترة طويلة من أكبر مستوردى المصنوعات الأوروبية فى أفريقيا الغربية ! وهناك بحث متخصص آخر استرعى الانتباه إلى الدينامية المستمرة للصناعة التقليدية للأقمشة فى إيسين فى نيجيريا الغربية .^(٢٦) ومن المعروف أيضاً أن إنتاج قماش كُنت الغالى الثمن الدائع الصيت مازال متعشاً فى غانا ، لأن تقديراً أفاد بأن الناتج فى عام

(٢٥) أ.ك. كواركو ، ماريون جونسون ، "Shai Pots" ، فى بايسلر أوشيف ، العدد ١٦ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٤٧ إلى ٨٨ .

(٢٦) جينيفر م. براى ، "The Craft Struture of a Traditional Yoruba Town" ، فى محاضر جلسات معهد الجغرافيين البريطانيين ، العدد ٤٦ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ١٧٩ إلى ١٩٣ ؛ "The Economics of Traditional Cloth Production in Iseyin Nigeria" فى مجلة التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى ، العدد ١٧ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٤٥٠ و٤٥١ .

١٩٦٢ كان حوالى مليونى ياردة مربعة ، أو قرابة ٩٠٠ طن . (٢٧) وهاتان الحالتان ليستا استثنائين معزولين . بل إنه حتى فى عام ١٩٦٤ عندما أنشئت مصانع نسيج حديثة فى أفريقيا الغربية ، كانت الأنوال اليدوية التقليدية التى تستخدم خيوطا مغزولة يدوياً تنتج حوالى تسعة آلاف طن من المنسوجات ، وهى كمية تساوى تقريباً ثلث مجموع الناتج المحلى . وكانت البلدان الرئيسية للإنتاج فى ذلك العام هى نيجيريا ومالى وفولتا العليا وغانا وساحل العاج والسنگال . ومرة أخرى فإنه من الملفت للنظر أن المناطق التى مازالت الصناعات التقليدية منتعشة فيها تشمل البلدان التى تعتبر أيضاً أكبر مستورد للسلع الاستهلاكية . وأخيراً تجدر الإشارة إلى أن نمو الاقتصاد المفتوح وتنوعه قد شجعا على ظهور أنواع جديدة من الصناعة «المتزلية» ، مثل إصلاح الدراجات ، التى ساعدت على تعويض الخسائر التى عانتها الحرف التى تأثرت بالمنافسة الأوروبية .

وهناك أربعة أسباب رئيسية لاستمرار الصناعات التقليدية فى القرن العشرين . أولاً ، هناك منتجات معينة يحميها قربها من السوق ، وانخفاض النفقات الثابتة فى مرحلة التصنيع . ويصدق ذلك بوجه خاص على الأواني المصنوعة التى يكون نقلها عبر المسافات الطويلة باهظ التكلفة ، والتى يتم إنتاجها فى أفريقيا الغربية أساساً باليدى العاملة الرخيصة فى الأسرة . ثانياً ، بعض المنتجات مازالت تجد من يشتريها حتى برغم تعرضها لمنافسة مباشرة من جانب الواردات الأوروبية الأرخص ثمناً ، لأنها موضع اعتبار كبير لدى المستهلكين . ومازال الطلب يشتد على الملح المحلى لأنه مذاقة مفضل لدى الأهالى وبسبب

(٢٧) الأمم المتحدة ، "The Textile Industry in the West - African Sub - region" ،

فى مجلة إيكونوميك بوليتيك فور أفريكا ، العدد ٧ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٠٢ إلى ١٢٥ .

الاعتقاد بأنه يقوى الخصوبة . وبالمثل يعتقد أن الأدوات الحديدية المحلية أقوى وأكثر متانة من البدائل المستوردة . ومن السهل أن نهزأ من هذه المعتقدات بوصفها أمثلة للطبيعة «البداية» للسلوك الاستهلاكي في العالم المتخلف . غير أنه من المفيد كذلك أن نتذكر أن وسطاء البيع فيما نسميه العالم الحديث يبيعون أيضا منتجاتهم - من البيرة إلى السيارات - بمخاطبة جوانب الطموح والضعف في البشر . وقد يكون أكثر عدلا أن نقول إن الإعلان الحديث قد أخفق في التغلب على التمسك ببعض أنواع السلع المشهورة . ثالثا ، أن الحرف التقليدية استمرت لأنها استطاعت الاحتفاظ بموطئ قدم بوصفها إنتاجا من نوع خاص في سوق منتجات متميزة . فالمستهلكون كانوا يشترون المنسوجات المستوردة وكذلك المحلية ، لأنه كانت هناك مئات الأنواع من الأقمشة ، ولم تكن كلها تخدم الغرض نفسه ، أو تروق للأذواق نفسها . والحقيقة أنه مع تقدم الفترة الاستعمارية كان الإقبال تتزايد على المنسوجات التقليدية باعتبارها دليلاً على مكانة ورمزاً للارتباط بالثقافة الأفريقية وبالحرمة القومية .^(٢٨) رابعا ، استمرت بعض الحرف عن طريق استخدام تقنيات جديدة . من ذلك أن استخدام مكائن الخياطة قد مكّن الخياطين من تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الناتج .

وقد ظل الجانب الأكبر من التجارة المحلية في أيدي الأفارقة أنفسهم . ويعد نجاح التجار المحليين في توسيع التجارة الداخلية وإعادة توجيهها في القرن العشرين ماثرة لم تلق ما تستحقه من تقدير ، وهي مع ذلك جديرة بالمقارنة بما حققه الأفارقة في مجال إنتاج الصادرات من منجزات نالت حظاً أكبر من

(٢٨) بعد الحرب العالمية الثانية انتعشت في إنجلترا بعض الحرف التقليدية ، مثل صناعة السروج ومشغولات القش نتيجة الثراء المتزايد والتطلعات المتغيرة لدى الطبقات الاجتماعية الجديدة .

الدعاية والإعلان . كما أن المؤسسات الأهلية ، والتي يزعم انقضاء زمانها ، بقدر ما برهنت على ديناميتها فى الزراعة ، فإن نظام التوزيع لعصر ما قبل الاستعمار بدوره قد شجع على نمو التجارة فى القرن العشرين . وقد عاشت حتى الآن جميع السمات المميزة الرئيسية للتنظيم التجارى التى ناقشناها فى الفصل الثانى ، مثل الأسواق الدورية وملاك الأرض والسماسة والائتمان والمؤسسة العائلية . وقد كانت مزايا المؤسسة العائلية ، لا سيما مرونة حجمها ، انخفاض المصروفات الثابتة ، والألفة مع الظروف المحلية ، ورصيد المهارة وحسن النية ورأس المال ، والتغطية الجغرافية الواسعة ، هى التى جعلت التوسع ممكنا . وعلى وجه الإجمال فإن الوحدة الاقتصادية بين المناطق التى كانت معاملات السوق تصل بينها فى فترة ما قبل الاستعمار لم تتأثر سلبا بالحكم الأوروبى . فتحت حكم الفرنسيين والبريطانيين ، كما فى أيام منسا موسى ، كانت التجارة البعيدة لاتزال تعبر التقسيمات السياسية . ومن المفارقات أن تحقيق الاستقلال السياسى هو الذى أدى إلى إقامة الحواجز فى وجه التدفق الداخلى للسلع والخدمات ، وأثبت أن مطالب السيادة الإقليمية فى هذه الحالة كانت أقوى من المثل العليا للجامعة الأفريقية .

وخير مثال للتواصل مع الماضى هو الطريقة التى نجح بها الهوسا والديولا ، كبار المشتغلين بالتجارة البعيدة فى فترة ما قبل الاستعمار ، فى استمرار سيطرتهم فى القرن العشرين . ومن المسلم به أنه قد ساعد على هذا النجاح استمرار وجود الحواجز القديمة أمام الدخول إلى هذا المجال . فرأس المال ، مثلا ، ظل نادرا ، والائتمان لم يكن يصدر إلا عن عدد قليل نسبيا من التجار الكبار ، مما كانت نتيجته سيطرة مجموعات صغيرة على الأصناف الرئيسية فى التجارة البعيدة . كما أن احتكار القلة الذى حدد باور هويته فى التجارة الخارجية كان له نظير فى فروع

معينة من التجارة الداخلية كذلك : فكل منهما له مؤسسته التجارية الخاصة .
وبرغم ذلك فإن المحافظة على التفوق لم تكن تتم بصورة آلية ، فالمجموعات
التقليدية كانت مشتبكة في صراع مستمر مع المنافسين الجدد ، ومع الفرص
الاقتصادية المتغيرة . أما عن الحالة الأولى فقد حلل أبندر كوهن الكيفية التي
استعانت جماعة الهوسا في إبادان من خلالها بالوسائل الدينية والسياسية التقليدية
للمحافظة على تضامن الجماعة بغية حماية سيطرتها على تجارة الكولا .^(٢٩)
وفيما يتعلق بالحالة الثانية فقد أوضح بيتر جارلك كيف تمكن الكواهو ، وهم
شعب في ساحل الذهب ولهم تراث قديم في التخصص التجاري ، من التحول
من التجارة إلى الشمال في الرقيق في مطلع القرن التاسع عشر ، إلى إرسال
المطاط جنوبا في الفترة ١٨٧٤ - ١٩١٤ ، ثم إلى بيع السلع المستوردة في المناطق
الآخذة في الاتساع التي تزرع الكاكاو ، وأخيرا إلى أن يصبحوا أصحاب حوانيت
مستقرين ابتداء من العقد الرابع فصاعدا .^(٣٠)

ويرجع جانب كبير من نجاح نظام التوزيع الأهلى إلى كان ما لديه من
طاقة التجديد ، وكذلك إلى قدرته على أن يحافظ على قيم لا تتغير من
الناحية الجوهرية ، وعلى أن يعدلها بين الحين والآخر . وهناك ثلاثة تجديدات
يبدو بوجه خاص أن لها أهمية كبيرة ، برغم أن البحوث المقبلة ستزيد هذا
العدد بكل تأكيد . ففي المقام الأول كانت هناك تغييرات هامة في الأفراد .
فمع تحلل الروابط التقليدية للتبعية ، وبخاصة الرق ، أخذت مجموعة كبيرة
جديدة من التجار المستقلين تؤكد وجودها . وكان چاچا يمثل تغييراً من هذا

(٢٩) أبندر كوهن ، *Customs and Politics in Urban Africa* ، ١٩٦٩ .

(٣٠) بيتر س. جارلك ، "The Development of Kwahu Business Enterprise in Ghana Since 1874 - an Essay in Recent Oral Tradition" ، في مجلة *چورنال أوف أفريكان هيسٲوري* ، العدد ٨ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٤٦٣ إلى ٤٨٠ .

القبيل فى تجارة التصدير ، كما أن أومو أوكواى ، برغم أنه لم يكن رقيقاً ، يمكن أن يعد مثلاً لتحول مماثل فى التجارة الداخلية .^(٣١) كما أن النساء المشتغلات بالتجارة كانت لهن دائماً أهمية كبيرة فى أفريقيا الغربية ، ولكن نمو الاقتصاد فى القرن العشرين ، لا سيما منذ الحرب العالمية الثانية ، مكّن بعضاً منهن من توسيع أنشطتهن ومن الاستثمار فى مشروعات أخرى ، كما تشهد على ذلك «عربّات مامى» التى لم يكن يخلو منها مكان . وتزودنا تجارة الملح عبر الصحراء الكبرى بتصوير مختلف بعض الشئ للحراك الاجتماعى المتزايد فى التجارة . واليوم يباشر التجارة من بلما ، فى وحدات عائلية مستقلة ، أولئك الذين كانوا رقيقاً لدى الطوارق أو أتباعاً لهم ، على حين أن سادتهم السابقين ، الذين انسلخوا على مضض عن التقاليد ، أصبح عليهم أن يجدوا عملاً يقيم أودهم . ثانياً ، كان على نظام التوزيع فى مرحلة ما قبل الاستعمار أن يتكيف مع مقدم التكنولوجيا الحديثة . أما التجار الذين اعتادوا أن يعبروا حدود اقتصاد التبادل سيرا على الأقدام فقد أعادوا التنظيم ليستفيدوا من السفينة البخارية وقاطرة السكك الحديدية وشاحنة الطرق البرية . كما أن الإنتاج من أجل التبادل الداخلى تأثر أيضاً بالتكنولوجيا الغربية . فصيادو الأسماك التقليديون انضم إليهم مهاجرون يستخدمون تقنيات أكثر حداثة ،^(٣٢) على حين تمت ميكنة صيد الأسماك على الساحل .^(٣٣) ثالثاً ، تماماً مثلما أسس

(٣١) انظر ، أعلاه ، الصفحتين 295 إلى 410 أعلاه .

(٣٢) س. چاكمون ، "Les pêcheurs de la boucle du Niger" ، فى مجلة لجنة الدراسات

التاريخية والعلمية : قسم الجغرافيا ، العدد ٧١ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ١٠٣ إلى ١٣٥ .

(٣٣) رويونا لوسون ، "The Transition of Ghana's Fishing From a Primitive to a

Mechanised Industry" فى محاضرات جلسات الجمعية التاريخية فى غانا ، العدد ٩ ، ١٩٦٨ ،

الصفحات ٩٥ إلى ١١٥ .

العمال الأجواء نقابات عمالية ، فإن نظام التوزيع الأهلى بدوره أفرخ منظمات تجارية جديدة ، حيثما كانت الحاجة تدعو إليها . فالشبكة الجماعية التقليدية ، مثلا ، ليست مناسبة تماما لأعمال النقل بالشاحنات التى تتطلب نمطا من تنظيم العمل يعلو فيه دور الفرد بوجه خاص . وقد حُلَّتْ هذه المشكلة بفضل إنشاء مؤسسات جديدة ، مثل «رابطة أصحاب شركات النقل فى ساحل العاج» التى تأسست فى العقد السادس من القرن الحالى .^(٣٤)

وهذه الدراسة للتبادل المحلى ترتبط من ناحيتين بتحليل التوتر الذى تعرض له الاقتصاد المفتوح . وبداية من الهام إدراك أن النمو فى الاقتصاد المحلى كان يتحدد فى المقام الأول بأداء قطاع التصدير : بمعنى أن مقدار الأموال التى تنفق على السلع والخدمات كان يتقلب حسب مستوى الحصيلة من الصادرات ، علما بأن النسبة من هذه الحصيلة التى كانت تتم مبادلتها مقابل الواردات ظلت ثابتة على نحو ما طيلة الجزء الأكبر من الفترة الاستعمارية . ومن هنا فإن معدلات التبادل التجارى الهزيلة فى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ كان لها تأثير خطير على السوق الداخلية . وبوجه عام يمكن القول إنه عندما كانت تجارة الصادرات تتعرض للكساد ، كانت تقل كميات الأبقار التى ترسل جنوبا ، كما تقل واردات منطقة السفانا من جورة الكولا ، وتنخفض المبيعات من المنتجات الحرفية ، ويتضاءل حجم الأيدى العاملة المستخدمة ، ومن ثم كانت تقل المنتجات الغذائية التى يتم إنتاجها من أجل التبادل . مجمل القول أن حدوث كساد فى التجارة العالمية لم يكن يؤثر فقط فى المناطق المنتجة للصادرات ، وإنما

(٣٤) باربارا لويس : "Ethnicity, Occupational Specialization, and Interest Groups" ، فى مجلة *the Transporters Association of the Gold Coast* ، فى مجلة *إيريان نووتس* ، العدد ٥ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٩٥ إلى ١١٥ .

أيضا فى شبكة متشعبة من الارتباطات المتعددة الأطراف فى الاقتصاد المحلى . (٣٥) وهذه النتيجة ، برغم أنه نادرا ما كان هناك تأكيد عليها ، لها أهمية جوهريّة فى التوصل إلى فهم كامل للضغوط التى تعرضت لها أفريقيا الغربية بعد عام ١٩٣٠ . يلى ذلك أنه برغم ما عاناه التجار فى الاقتصاد المحلى بصورة ما نتيجة لهذه الفترة الطويلة من الكساد ، فإنهم لم يكونوا يعانون بدرجة متساوية . ففى التجارة الداخلية ، مثلما هى الحال فى المناطق المنتجة للصادرات ، كان الأفراد المتخصصون هم أشد المتضررين . ثم أن إدراك الآثار المتباينة للتقلبات التجارية لابد أن يؤدى إلى نظرة أكثر دقة إلى ما يشار إليه عادة ببساطة على أنه معارضة «أفريقية» للاستعمار .

ثالثا - ضغوط على الاقتصاد المفتوح ، ١٩٣٠ - ١٩٤٥

ظلت أفريقيا الغربية طيلة الفترة من عام ١٩٣٠ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية تعاني شدائد قاسية ومتزايدة نتيجة للتدهور الخطير الذى تعرض له المعدل السلى للتبادل ومعدل التبادل الدخلى لمنتجى الصادرات . فبعد عام ١٩٣٠ كانت «سلة» معينة من الصادرات تشتري «سلة» من الواردات تتناقص باستمرار ، وكان على الأفارقة ، لمجرد المحافظة على مستويات ما يستهلكونه من الواردات ، أن يزدادوا حجم إنتاجهم من المحصولات النقدية ، ومن ثم يزدادوا قيمتها . وأدى هذا الوضع إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، بالرغم من استخدام الشاحنات ، لأن شراء مدخلات إضافية من الأرض والأيدى العاملة كان هو السبيل الوحيد فى ذلك الوقت للتوسع فى الصادرات . وحتى مع زيادة حجم الصادرات كان المنتجون مازالوا عاجزين عن وقف الانحدار فى مجموع قدرتهم على شراء

(٣٥) ١. ك. هوكنز ، "The Growth of a Money System in Nigeria and Ghana" ، فى مجلة أكسفورد إيكونوميك بيبرز ، العدد ١٠ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٣٣٩ إلى ٣٥٤ .

الواردات ، وكانت النتيجة انخفاض دخولهم الحقيقية . وتوضح ردود فعل المزارعين والتجار والعمال الأجراء الأفارقة أنهم كانوا أسوأ حالا مما كانوا عليه من قبل ، أو أنهم على الأقل كانوا يعتبرون أنفسهم كذلك . وفيما يتعلق بالمؤرخ فإن التقييم الذاتى للمشاركين هو ما يعنيه بالقدر الأكبر ، لأن هذا التقييم هو الذى دعاهم إلى محاولة التأثير فى مجرى الأحداث .

وكان التكتيك الأساسى الذى اتبعه المزارعون دفاعاً عن مستوى معيشتهم هو إدخال تعديلات على عرض الناتج . فقد توسع حجم الصادرات كثيرا فى العقد الرابع من القرن الحالى ، ووصلت شحنات الفول السودانى والككاو إلى مستويات قياسية . وليس من العسير فهم هذه الاستجابة «العكسية» من جانب منتجى المواد الأولية (سميت كذلك لأن رد الفعل الرأسمالى المعهود إزاء انخفاض الأرباح هو تخفيض الإنتاج) . وفى حالة المحصولات السنوية ، مثل الفول السودانى ، كان الاستثمار فى الإنتاج قصير الأجل ، وكان يمكن من الناحية النظرية أن يتغير من موسم لآخر . غير أنه فى الممارسة كانت الصادرات تواصل الارتفاع بسبب تمسك المزارعين بمستوى للمعيشة كان مستمدا من مكاسب الصادرات ، ولأنه لم يكن ممكنا ابتكار أية وسيلة بديلة لشراء الواردات . وعندما واجه المزارعون وضعا مماثلا فى العقدين التاسع والآخر من القرن الماضى ، شرعوا فى الاتجاه إلى محاصيل تصديرية جديدة ، بيد أنه فى العقد الرابع من القرن الحالى لم يكن ممكنا إحداث مزيد من التنويع ، أو على الأقل لم يتحقق ذلك . وخلال الحرب العالمية الثانية أصبح من الصعب للغاية الحصول على سلع مستوردة ، ولا سيما فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، وعند تلك النقطة أقدم المزارعون على تخفيض الإنتاج . وفى عام ١٩٤٣ هبطت صادرات الفول السودانى من السنغال إلى ٣٥ ألف طن ، وهو رقم كان

أدنى من أى مستوى للمصادر منذ العقد التاسع من القرن الماضى . وتقلصت حدود الاقتصاد التبادلى ، وكان هناك تراجع إلى معيشة الكفاف عندما بدأ المزارعون فى زراعة الدخن بدلا من الفول السودانى . ومن الواضح أن عملية نمو السوق فى الفترة الاستعمارية ، كما فى القرون السابقة ، كانت متقطعة ومن غير المستبعد توقفها . وفى حالة المحصولات الشجرية ، مثل الكاكاو والبن ، كان المزارعون ملتصقين باستثمار لا يمكن إعادة تخصيصه بسهولة . وكان هذا النقص فى المرونة فى هيكل الإنتاج يعنى أن الأفارقة ليس لديهم خيار سوى أن يحصدوا أكبر كمية ممكنة مما لديهم من محاصيل شجرية فى محاولة للتعويض عن الانخفاض فى أسعار المنتجات . غير أنهم كانوا فى الوقت نفسه يزرعون أشجاراً جديدة أقل عدداً ، وذلك قرار يدل على أنه فى الأجل الطويل كانت استجابتهم لانخفاض الأرباح هى الاستجابة المعهودة تماما .^(٣٦) وهكذا فإن التوسع المثير فى الصادرات خلال العقد الرابع من القرن الحالى لم يكن علامة على الرخاء (استجابة لارتفاع أسعار المنتجات) ، وإنما كان متزعماً من الاقتصاد بحركة معاكسة فى معدلات التبادل التجارى .

وفى الأوقات العصيبة بوجه خاص كان المزارعون يعربون عن عدم رضاهم عن حالة الاقتصاد بطرق أكثر نضالية ، وأساسا بالتوقف عن التوريد بأمل إرغام المشترين على عرض أسعار أعلى . وكان ذلك أسلوباً مستقراً كشف عن استياء الأفارقة وإحباطهم ويأسهم خلال فترات التجارة غير المرضية فى القرن

(٣٦) حول هذه الاستجابة المتباطئة ، انظر ، م. سترن ، "The Determinants of Cocoa Supply in West Africa" ، فى العمل الجماعى الذى أعده أ. ج. ستيوارت ، هـ. و. أور ، African Primary Products and International Trade ، إدنبرة ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٦٥ إلى ٨٢ .

التاسع عشر . وقد حدث في السنوات ما بين الحربين العالميتين عدد من الاحتجاجات من هذا القبيل ، كان من أشهرها الحركات الأساسية الثلاث للامتناع عن تسليم محصول الكاكاو في ساحل الذهب . وكان الامتناع الأول في عام ١٩٢١ ، عندما انتهى فجأة الارتفاع في أسعار الكاكاو بعد الحرب ؛ ^(٣٧) وحدث الامتناع الثاني في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣١ في أعقاب الكساد العالمي ؛ ^(٣٨) أما الامتناع الثالث ، الذي شمل نيجيريا أيضا ، فقد حدث في عام ١٩٣٧ ، وكان رد فعل لانخفاض آخر في معدل التبادل التجاري ، ولاتفاقية اقتسام السوق التي وقعت شركات الشراء الأوروبية . ^(٣٩) وكانت هذه «الإضرابات» الريفية الثلاثة تحت قيادة مزارعين متخصصين لهم أهميتهم ، وهم رجال كانت «قدرتهم على تخفيف الصدمة» محدودة ، وكانوا يسعون إلى إقناع صغار المزارعين (الذين لم يكن لديهم ما يفقدونه) بتشكيل جبهة متحدة في مواجهة شركات الشراء . وأخفقت حركات الامتناع ، ولكن بإخفاقها ساءت العلاقات الأفريقية الأوروبية ، وبصفة خاصة زاد عداء كبار المزارعين للشركات الأجنبية وللحكم الأجنبي الذي رأوا أنه يساند نظام التسويق القائم .

كما أن الانخفاض في معدل التبادل التجاري للمنتجين كان يؤثر أيضا في التجار . فالأعمال أصبحت أقل ربحية ، ولكن تجارا قليلين كان باستطاعتهم

(٣٧) دافيد كيمبل ، *A Political History of Ghana, 1850 - 1928* ، أكسفورد ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٤٩ إلى ٥١ .

(٣٨) س. رودي ، "The Gold Coast Hold - up of 1930 - 31" ، في *محاضر جلسات الجمعية التاريخية في غانا* ، العدد ٩ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٠٥ إلى ١١٨ .

(٣٩) جوزفين ميلبورن ، *The 1938 Gold Coast Cocoa Crisis : British Business and the Colonial Office* ، في *مجلة أفريكان هيسيتوريكال ستايلز* ، العدد ٣ ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٥٧ إلى ٧٤ .

إدخال تخفيضات تعويضية فى تكاليف التشغيل لأن نفقاتهم الثابتة كانت بالفعل شديدة الانخفاض . وهؤلاء بدورهم كانوا يعربون عن معارضتهم بالتظاهر ضد التدابير التى كانت تشغل ظهورهم بعنف ، ومنها زيادة الضرائب وإصدار تراخيص لممارسة التجارة خلال الحرب العالمية الثانية . غير أن احتجاجاتهم كانت عادة على نطاق ضيق وتلقائية وقصيرة الأمد . ومع إمكان استثناء أعمال الشغب النسائية فى نيجيريا الشرقية فى عام ١٩٢٩ ، التى كان للمصالح التجارية فيها دور بارز ، لم يكن لأية مظاهرة من مظاهرات التجار تأثير حركات الامتناع التى نظمها المزارعون . وعلى الرغم من ذلك فإن مجموعة من التجار فى نيجيريا وساحل الذهب بادرت بحركة هامة وبناءة تجدر الإشارة إليها باعتبارها دليلا على ردود أفعال إزاء مشكلات فترة ما بين الحربين من جانب رجال أعمال أفارقة «يصطنعون المظاهر الغريبة» .

فى بداية القرن العشرين كان الافتراض العام بين التجار المتعلمين ، وأغلبهم من المسيحيين ، فى المستودعات الساحلية الكبيرة هو أن تنفيذ الأفكار الاستعمارية عن المشاركة والاستيعاب يمكن أن تزودهم بفرص للتقدم أكثر من تلك التى كانوا يتمتعون بها من قبل . ولكن الواقع كان مختلفا بعض الشيء . ومع اقتراب وقت كساد ما بعد الحرب ، فى عام ١٩٢١ ، كان من الواضح أن تجار الاستيراد والتصدير الأفارقة يعانون تدهورا خطيرا بالقياس إلى منافسيهم الأوروبيين . وقد تخلى بعض الأفارقة عن الممارسة المباشرة لأعمال الاستيراد والتصدير . أما من تبقوا فقد اعترفوا بأنه من الضرورى الأخذ بممارسات مؤسسات الأعمال الغربية إذا أريد لهم أن يبقوا فيما يسمى «السباق التجارى» . وفى العقدين الثالث والرابع حاول التجار الأفارقة إقامة شركات ذات مسؤولية محدودة ومؤسسات مصرفية حديثة خاصة بهم فى محاولة لإيجاد طرق

للتنافس مع الشركات الأوروبية العملاقة ، التى كانت هى نفسها نتاجاً لبيئة القرن العشرين التجارية الجديدة الأكثر تنافسية . وربما كانت خير أمثلة للطموحات التجارية فى ذلك الوقت هى المشروعات الضخمة التى اعتلى صهوتها رجل الأعمال من ساحل الذهب ، تيت - أنسا ، الذى وصف لفترة وجيزة بأنه «نابليون» تجارة أفريقيا الغربية .^(٤٠) ففى عامى ١٩٢٥ و ١٩٣٥ أسس تيت - أنسا تعاونيات للمتجدين فى نيجيريا وساحل الذهب فى محاولة لتعزيز الموقع التنافسى للمزارعين وتقليل تكاليفهم ؛ وأنشأ «البنك الصناعى والتجارى فى نيجيريا» الذى كان يقصد به تمويل المشاركة الأفريقية فى التجارة الخارجية ، وأنشأ وكالة فى نيويورك لبيع المنتجات وشراء الواردات لشحنها إلى أفريقيا الغربية . وهذا المخطط كان ضخماً ، ولكن الأهداف الكامنة وراءه كانت متواضعة . فقد كان تيت - أنسا ومساعدوه يسعون إلى إيجاد مكان أفضل للأفارقة (لا سيما للمتعليمين منهم) داخل النظام الاستعمارى ، ولكنهم لم يكونوا يطالبون بسيطرة أفريقية كاملة على الاقتصاد ، بل إنهم كانوا أقل مطالبة بالاستقلال السياسى . ولم يكن النجاح حليف خطط تيت - أنسا : ولكن «ووترلو»^(*) هذا النابليون كانت لها دلالتها ، وذلك أن تصفية شركات تيت - أنسا ، والمنفى الذى فرضه على نفسه فى كندا ، كانا يجسدان إخفاق هذا الصنف من القيادات المعتدلة والاقتراحات الإصلاحية . وفى الأعوام الأخيرة من العقد الرابع كان الأفارقة فى سبيلهم إلى إجراء إعادة تقييم أكثر جوهرية لمازقهم .

(٤٠) أ. ج. هوبكنز ، "Economic Aspects of Political Movements in Nigeria and in the Gold Coast, 1918 - 1939" فى مجلة *چورنال أوف أفريكان هيسٲورى* ، العدد ٧ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ١٣٣ إلى ١٥٢ .

(*) الإشارة هنا إلى معركة ووترلو الفاصلة (١٨ يونيو ١٨١٥) التى انتهت بهزيمة نابليون ، ونزوله عن عرش فرنسا ، ونفيه إلى سنت هيلانة حيث قضى نحبه - المترجم .

وقد كان التجار الأفارقة بوصفهم أعضاء فى الصفوة الساحلية يتعرضون للهوان الاجتماعى وكذلك للإحباط الاقتصادى . كما أن الأفارقة المسيحيين المتعلمين وجدوا أنفسهم بعد توسع الحكم الاستعمارى يعاملون بمراعاة أقل من تلك التى كانوا يعاملون بها فى القرن التاسع عشر . ولما كانت تطلعاتهم وأساليب حياتهم ترتبط بمثيلاتها لدى الجالية الاستعمارية أوثق من ارتباط غالبيتهم الرعايا الأفارقة فى المستعمرات ، فقد كانت لديهم حساسية خاصة تجاه الجفوة الاجتماعية الناشئة عن التحامل العرقى . إذ أنهم كانوا مستبعدين من عدد من المنظمات التجارية والنوادر الاجتماعية التى بدأ بعضها على أساس تعدد الأعراق . بل إن لعبة الكريكت ، أشهر الألعاب ذات الطابع الإمبراطورى ، أخفقت فى أن تكون قوة توحيدية . ففى عام ١٨٩٨ أمر حاكم بريطانيا على الساحل الغربى بإعداد ساحتين للعبة الكريكت ، «واحدة للأوروبيين ، وأخرى للأهالى» .^(٤١) وأصبحت المباريات التى تجرى بين الفريقين اختبارا لكفاءة الأعراق ، تطبيقا عمليا لنظريات كارلايل^(*) المستهجنة ، برغم أن الرميات كانت توقف عندما يحرز الجانب الأفريقى نجاحا متكررا ! أما الفرنسيون الذين لا يمارسون لعبة الكريكت ، ولكنهم يمتلكون أداة بديلة وأكثر سفورا فى سياستهم القائمة على الاستيعاب ، فلم يكونوا أكثر نجاحا . ففى الممارسة أصبح أفارقة قليلون للغاية «فرنسيين» . وكان أفارقة أقل عددا يريدون أن يفعلوا ذلك بعد عام ١٩٤٠ ، عندما كان نادرا ما يجد الأفريقى عوامل جذب

C. O. 147/116, Mc Callum to Chamberlain, 31 August 1897, Public (٤١)

. Record Office .

(*) توماس كارلايل : (١٧٩٥ - ١٨٨١) ، كاتب ومؤرخ إنجليزى ، نفر من فلسفة القرن الثامن عشر العقلية ، واعتنق المذهب الرومانتيكى ، وكان لديه إيمان بالبطولات والقيادات السياسية الفردية الداعية إلى إصلاح المجتمع - المترجم .

فى أن يصبح مواطننا لأمة مهزومة ودولة إمبراطورية متدهورة . ومن الناحية الأخرى أصبح بعض الفرنسيين «من الأهالى» ، واتخذوا زوجات أفريقيات ، واستقروا فى أفريقيا . وكان ذلك استيعابا فى الاتجاه العكسى ، كما قبل بالاستنكار لأنه كان يعتبر إضعافا للقوة المادية والمعنوية للعرق «المتفوق» . وهكذا شهدت الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ استمرار اغتراب صفوة من الأفارقة ذوى النفوذ والصوت المسموع والذين كانوا ياملون فى المشاركة فى ظل الحكم الاستعماري ، ولكنهم تبينوا ألا سبيل إلى أن «يصطنعوا مظهر الرجل الأبيض» وأن يكسبوا .

والأدلة المتعلقة بتقادير حياة العمال الأجراء الأفارقة ترتبط فى الأساس بالمستخدمين فيما يسمى القطاع الحديث ، وهو القطاع الذى لم يكتمل حتى الوقت الحاضر . وعلى الرغم من ذلك فإنه يبدو من المؤكد أن العمال فى المدن قد عانوا خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ انخفاضا خطيرا فى مستوى معيشتهم .^(٤٢) كما أن بعضهم طردوا من عملهم عندما خفّضت الشركات الأجنبية والإدارات الحكومية حجم ما لديها من قوة العمل . وبعض آخر تعرضوا لاقتطاع فى أجورهم : مثال ذلك أن الأجر الأسبوعي للعمال غير المهرة فى مناجم القصدير النيجيرية انخفض من متوسط يتراوح بين ستة وسبعة شلنات فى عام ١٩٢٨ إلى ٣ شلنات وستة بنسات فى عام ١٩٣٧ . غير أن معظم العمال الأجراء ظلّوا فى وظائفهم ، وتأثروا لا بضغط نزولى على أجورهم النقدية وإنما بحركة صعودية فى أعباء الحياة مع توالى الارتفاع فى أسعار السلع المستوردة وإيجارات المساكن فى المدن وبعض المواد الغذائية ، لا سيما خلال

(٤٢) اليوت ج. بيرج ، "Real Income Trends in West Africa, 1939 - 1960" ، فى العمل الجامعى الذى أعده ملفيل ج. هيركوفيتز ، ميتشل هارفييتز ، *Economic Transition in Africa* ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٩٩ إلى ٢٣٨ .

الحرب العالمية الثانية . وقد ظلت الأجور النقدية لغالبية المستخدمين في المدن ثابتة لفترة تقرب من الخمسين عاما : فمن العقد الأخير من القرن الماضي حتى حوالي عام ١٩٤٠ كان المعدل السائد للعمال غير المهرة في المراكز الحضرية الرئيسية في أفريقيا الغربية الفرنسية يتراوح بين تسعة بنسات وشلن واحد في اليوم . وخلال الحرب العالمية الثانية تحطم هذا الثبات ، ومنحت بعض الزيادات في الأجور . غير أن الزيادات تخلفت عن الارتفاع في الأسعار ، ولم تكن على أية حال كافية لتعويضه . ونتيجة لذلك انخفضت الدخول الحقيقية .

ورد الأفارقة بقوة على هذا التآكل في مستوى معيشتهم . فتراوحت الاحتجاجات في المدن بين الإضرابات المنظمة ، والمظاهرات وأعمال الشغب التلقائية ، وأصبحت تتكرر بصورة متزايدة . وكان المستخدمون في الإدارة الحكومية ، وبخاصة عمال السكك الحديدية ، القدوة في تشكيل النقابات وتشجيع الأعمال النضالية . وتاريخ الإضرابات العمالية في أفريقيا الغربية يرجع إلى القرن التاسع عشر ، أما الاحتجاجات العمالية الواسعة الانتشار في المنطقة ككل فترجع إلى بداية الحرب العالمية الأولى . وبعد ذلك أصبحت الإضرابات طريقة شائعة إلى حد ما للإعراب عن المظالم ، ووصلت إلى ذروتها (من حيث التكرار وأيام العمل الضائعة) خلال الحرب العالمية الثانية . وفيما يلي أبرز الأمثلة لاحتجاجات المدن فيما بين عامي ١٩١٨ و ١٩٤٥ ، وإن كانت الدراسات التفصيلية لم تتناول إلا القليل منها . ففي أفريقيا الغربية الفرنسية قام عمال أرصفة ميناء كوناكري بإضراب في عام ١٩١٩ ؛ وحدثت أعمال شغب خطيرة في پورتونوفو في عام ١٩٢٣ ؛^(٤٣) كما قام عمال السكك

(٤٣) جون ١. بالارد ، -The Porto Novo Incidents of 1923 : Politics in the Coloni-

al Era" ، في مجلة أوبو ، العدد ٢ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٥٢ إلى ٧٥ .

الحديدية على خط دكار - النيجر بإضراب فى عام ١٩٢٥ ؛ وقعت إضرابات فى لومى فى عام ١٩٣٣ ؛ وحدث إضراب آخر لعمال السكك الحديدية (فى ثيه) فى عام ١٩٣٨ أسفر عن تدخل عسكرى راح ضحيته ستة قتلى وحوالى ثلاثين مصابا ؛ وكانت هناك سلسلة من الاحتجاجات ضد استخدام السخرة وإساءة استخدامها فى السنغال وساحل العاج خلال الحرب العالمية الثانية . وفى أفريقيا الغربية البريطانية كانت هناك إضرابات ومظاهرات خطيرة فى المستعمرات الأربع جميعا . وفى غينيا كانت هناك إضرابات فى عامى ١٩٢١ و ١٩٢٩ .^(٤٤) وفى سيراليون أضرب عمال السكك الحديدية عن العمل فى الأعوام ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢٦ ؛ وأضرب عمال المناجم فى عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٧ ؛ وتوقفت أعداد كبيرة من المستخدمين فى القطاعين العام والخاص عن العمل فى الفترة ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ؛ وسُجِّلَتْ فى عام ١٩٤٢ ذروة بلغت ثلاث عشرة حالة توقف خطيرة عن العمل .^(٤٥) وفى ساحل العاج قام المستخدمون فى الحكومة بإضرابات فى عامى ١٩٢١ و ١٩٢٤ ؛ كما حدثت إضرابات فى مناجم الذهب فى عامى ١٩٢٤ و ١٩٣٠ ؛ وكذلك سلسلة من حالات التوقف عن العمل بين عمال السكك الحديدية والمناجم ومستخدمى إدارة الأشغال العامة فى أواخر العقد الرابع ، كان من أهمها إضراب عمال السكك الحديدية فى عام ١٩٣٩ ؛ وعشرة إضرابات رئيسية فى عام ١٩٤٢ . وفى نيجيريا قام عمال السكك الحديدية بإضراب فى عام ١٩٢٠ ؛

(٤٤) كريستوفر ألن ، "African Trade Unionism in Microcosm : the Gambia La-bour Movement, 1937 - 67" ، فى العمل الجماعى الذى أعده ك. هـ. ألن ، ر. س. چونسون ، African Perspectives ، كمبريدج ، ١٩٧٠ ، الصفحات ٣٩٣ إلى ٤٢٦ .

(٤٥) هـ. أ. كونوى ، "Labour Protest Activity in Sierra Leone During the Early Part of the Twentieth Century" ، فى مجلة ليبرهيسٿورى ، العدد ١٥ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٤٩ إلى ٦٣ .

وحدثت اضطرابات فى بنين فى الفترة ١٩٣٧ - ١٩٣٩ ؛ ^(٤٦) كما قام عمال السكك الحديدية ، بزعامة ميشيل إيمودو ، باحتجاجات جماهيرية فى الفترة ١٩٤١ - ١٩٤٢ ؛ وحدث إضراب عام ناجح فى عام ١٩٤٥ اشتركت فيه سبع عشرة نقابة تمثل قرابة ٣٠ ألف مستخدم ، واستمر لمدة سبعة وثلاثين يوما .

ومن المناسب عند هذه النقطة أن نتناول السياسة الاقتصادية للأجانب خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ . ويرتبط هذا الموضوع بالأفكار الواردة فى هذا الفصل من عدة نواح : فأولا سنرى أن طبيعة المشكلات التى تتطلب الاهتمام والقيود على مدى الحلول الممكنة كانت تحددها الظروف الاقتصادية غير الملائمة للفترة أكثر مما يحددها أى تصور مستقل رفيع المستوى للرسالة الامبراطورية فى المناطق الاستوائية ؛ ثانيا ، سنوضح أن السياسات التى كانت تتبناها المشروعات الخاصة والسلطات العامة لم تفشل فقط فى إحداث أى تأثير على المشكلات الاقتصادية التى تواجه أفريقيا الغربية ، وإنما ضاعفت أيضا حدة التوتر القائم بين رعايا المستعمرات وحكامهم .

وكان الهدف الرئيسى للشركات الأجنبية خلال هذه الفترة هو المحافظة على الذات . ذلك أن شركات التعدين والتجارة فى أفريقيا لم تكن لها مناعة ضد الكساد العالمى أو ضد النزاع العسكرى فى الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤٥ لمجرد أنها أجنبية . فسحر أعمال الرجل الأبيض (مسك الدفاتر ذو القيد المزدوج والشركة ذات المسؤولية المحدودة) ثبت أنه لم يكن كافيا لدفع آثار هاتين الأزميتين الكبيرتين ، وتعرضت شركات كثيرة للتصفية . وقد أجرى مارس حسابا يفيد

(٤٦) فيليب أ. إيجبافى ، "The Benin Water Rate Agitation, 1937 - 39 : an Exam-ple of Social Conflict" ، فى مجلة الجمعية التاريخية فى نيجيريا ، العدد ٤ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٣٥٥ إلى ٣٧٥ .

بأنه كانت توجد في نيجيريا ١٩٧ شركة تجارية أجنبية في وقت أو آخر في الفترة ما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٣٦ ، ولكن ١٤ شركة منها فقط هي التي تمتعت بوجود متصل كشركات مستقلة .^(٤٧) أما غالبية الشركات المتبقية فقد خرجت من دوائر الأعمال أو استولت عليها شركات منافسة أكثر كفاءة ، وهكذا اكتملت عملية الاندماج التي بدأت في ظروف مماثلة عند ختام القرن الماضي . وقد حدث الفشل الأكثر إثارة في عام ١٩٣١ مع انهيار إمبراطورية لورد كيلسانت للنقل البحري التي كانت تضم شركات السفن البخارية البريطانية التي تخدم أفريقيا الغربية .^(٤٨) ويكاد لا يقل خطورة إعمار بنكين رئيسيين في العام نفسه هما : «البنك التجاري الأفريقي»^(*) و «البنك الفرنسي لأفريقيا»^(**) . وقد تدخل «بنك أفريقيا الغربية» لإنقاذ البنك الأول ، ولكن البنك الثاني تعرض للتصفية . ومن الواضح أن البنوك والشركات التجارية الأفريقية لم تكن هي وحدها التي تعرضت للمتاعب في ذلك الوقت .

وقد اتبعت الشركات المتبقية تكتيكين دفاعيين رئيسيين . أولا قررت هذه الشركات إغلاق كثير من منافذها لتجارة التجزئة وفروعها في الداخل بغية توفير النفقات الثابتة . ففي عام ١٩٢٩ ، مثلا ، كانت شركة أفريقيا المتحدة التي أنشئت حديثا تمتلك قرابة ثمانين منفذا للبيع في منطقة كانو وحدها ، وقرب ختام العقد الرابع تم تخفيض العدد إلى خمسة وعشرين . وقد انتهجت

(٤٧) ج. مارس ، "Extra - Territorial Enterprises" ، في العمل الجماعي الذي أعده مارجرى بيرهام ، Mining, Commerce and Finance in Nigeria ، ١٩٤٨ ، الصفحة ٥٢ .
(٤٨) پ. ن. دافيز ، "The African Steam Ship Company" ، في العمل الجماعي الذي أعده ج. ر. هاريس ، Liverpool and Merseyside ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٢٣١ إلى ٢٣٤ .

Banque Commerciale Africaine (*)

Banque Francaise de l'Afrique (**)

مؤسسة پيريساك فى السنغال ، والشركة التجارية للغرب الأفريقى ، سياسة مماثلة لضغط الإنفاق على نطاق أفريقيا الغربية الفرنسية . وبعد ذلك قامت الشركات الكبيرة بتقسيم تجارة الاستيراد والتصدير طبقا لأساس متفق عليه بهدف تقييد المنافسة والحد من المخاطر . وخلال الحرب العالمية الأولى قامت بضع شركات هامة ، أغلبها بريطانية ، بتأسيس «رابطة تجار أفريقيا الغربية» (*) التى قصد بها تمثيل مصالحها فى الدوائر الرسمية ، وتنسيق السياسة فى القطاع الخاص . كما قُسمت تجارة الاستيراد فيما بين الشركات الرئيسية بموجب «اتفاقية إستيل لاينز» (١٩٣٤) ، ثم بموجب اتفاقية أكثر شمولاً هى «اتفاقية السلع» التى استبدلت بها فى عام ١٩٣٧ ، وظلت سارية حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بوقت قصير . كذلك أبرمت اتفاقيات لاقتسام السوق فى تجارة المنتجات بدورها ، من خلال تكوين «المجمعات» التى كانت الشركات الأعضاء تقوم بتجميع مشترياتها فيها ، ثم تقسيمها بعد ذلك طبقا لنسب متفق عليها مسبقاً . وكانت بعض شركات التعدين تعمل وفق النظام نفسه على نطاق دولى : فنتاج القصدير النيجيرى مثلاً كانت تحكمه فيما بين عامى ١٩٣١ و ١٩٤٦ شروط اتفاقية القصدير الدولية . وقد وصلت التدابير الرامية إلى تقييد المنافسة إلى ذروتها خلال الحرب العالمية الثانية ، عندما أصبحت الشركات الأجنبية الكبيرة هى أكبر الوكلاء لمجالس التسويق الرسمية ، كما حصلت على معاملة تفضيلية فى إصدار تراخيص الاستيراد .

وقد مكّنت سياسة «السلامة أولاً» غالبية الشركات الأجنبية الرئيسية من أن تظل ماضية فى طريقها . غير أن البقاء كان يُشترى بثمن غالٍ . فهذه الشركات فى سعيها لما تعتبره مصالحها التجارية المشروعة كانت تساعد على تغذية السخط

Association of West African Merchants (*)

الأفريقي . كما أن الوكلاء الرسميين للمشروعات الرأسمالية في المستعمرات ، بإخفاقهم في التنويع ، وبالتحلل من التزاماتهم القائمة ، أقروا بعجزهم عن بدء تحرك من الكساد إلى ظروف الرخاء . كما أن الاستثمار السالب (سحب الاستثمارات) ، وإن يكن مفهوما ، كان يؤدي ببساطة إلى مزيد من الكساد للاقتصاد ، وكان الأفارقة ينظرون إليه باعتباره إدانة للمشروع الأجنبي الخاص في الإمبراطورية فضلا عن أن الدعاية المعادية والمتشيرة التي كانت تظهر كلما أبرمت اتفاقيات تجارية «سرية» كانت تضمن أن يوجه السخط الأفريقي بقوة نحو الشركات الأجنبية المعنية . وكانت مكانة السلطات تهتز أيضا : إذ كان من الصعب رؤية أن مذهب الرعاية المتكافئة يطبق في حياد في وقت توفر فيه الحكومات الحماية لأولئك الأقدر على الوقوف على أقدامهم ، على حين تترك رجال الأعمال الأفارقة ، مثل تيت - أنسا ، في مواجهة العنفوان الكامل لقوى السوق .

وتكشف دراسة لسياسات الحكومات فيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٤٥ عن أن السلطات الاستعمارية لم تكن تسعى للتأثير على الأحداث ، كما تحاول التقارير السنوية أن توحى بذلك ، بل كانت منهمكة في مهمة أقل جدوى هي التصدي لتطورات لم تكن هي البادئة بها ، ولم تكن تفهمها بصورة سليمة ، وكانت تهدد بإضعاف موقعها في أفريقيا . وقد بذلت الدول الاستعمارية محاولة ما للتأثير في أداء الاقتصاد المفتوح ، لكنها على وجه الإجمال كانت جهودا غير موفقة . ويمكن تناول السجل الرسمي خلال هذه الفترة تحت أربعة عناوين : الاستثمار الرأسمالي والتخطيط الاقتصادي ؛ الزراعة ؛ الصناعة التحويلية ؛ التجارة عبر البحار .

وكانت حالة الركود فى التجارة تؤثر مباشرة فى الحكومات الاستعمارية بسبب الصلة الوثيقة بين الإيرادات العامة وحصيلة الجمارك . ففى أفريقيا الغربية الفرنسية هبط دخل «الاتحاد» من الرسوم الجمركية بمقدار ٤٧ فى المائة فيما بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٣١ . كما أن الهبوط فى المجالات الأخرى كان كبيراً ، وإن لم يكن بهذا القدر . وكانت الحالة فى سيراليون ، حيث انخفضت حصيلة الجمارك بحوالى الثلث فيما بين عامى ١٩٢٨ و ١٩٣٤ ، نموذجاً للمستعمرات البريطانية .^(٤٩) وفى الوقت نفسه كانت المصروفات الثابتة (وأساساً المرتبات والمعاشات التقاعدية وسداد الديون) أكبر بكثير جداً مما كانت عليه فى وقت سابق من القرن . ونتيجة لذلك دخلت المستعمرات مرحلة أزمة فى ميزانياتها . وكان رد فعل السلطات إزاء هذا الوضع غير المحبب فى نواح ثلاث : أولاً ، زيادة الرسوم الجمركية فى محاولة للمحافظة على مجموع الإيرادات عند مستواه المعتاد ، وهو أسلوب لم يكن موفقاً ، إذ كانت نتيجته الرئيسية زيادة الأسعار التى يدفعها الأفارقة للسلع المستوردة . ثانياً ، انتهاج سياسة تقليل الإنفاق ، وهى الاستجابة المعهودة فى ذلك الوقت ، كما أنها كانت السياسة المتبعة فى أوروبا . وكان تقليل الإنفاق يقتضى تخفيضات عنيفة فى الإنفاق على الأشغال العامة ، إلى جانب تخفيض عدد العاملين ، مثل التقاعد المبكر فى حالة الموظفين الأوروبيين وخسارة الوظيفة فى حالة الكادحين الأفارقة غير المهرة . كما أن الإنفاق على الأشغال العامة الجديدة فى كل من المستعمرات البريطانية والفرنسية لم يكن قد عاد إلى مستويات العقد الثالث

(٤٩) توجد واحدة من الدراسات التفصيلية القليلة للمالية العامة خلال هذه الفترة فى كتاب ن. أ. كوكس - چورج ، *Finance and Development in West Africa : the Sierra Leone Experience* ، ١٩٦١ ، الفصل الثالث عشر .

حتى ختام العقد الرابع ، وهو الوقت الذى كانت الاعتبارات العسكرية فيه قد بدأت تؤثر فى اتجاه الاستثمارات الإضافية وكذلك فى حجمها . ثالثها ، أن حكومات الدول الاستعمارية كانت توفر المال العام فى شكل منح وقروض لمساعدة المستعمرات على مواجهة متاعبها المالية . وكانت هذه السياسة بمثابة انحراف ملحوظ عن المذهب السائد بأن على المستعمرات أن تغطى مصاريفها بنفسها ، حتى وإن لم يكن انحرافا جبريا ؛ إذ كانت تنطوى على قبول دور حكومى أكثر فعالية فى الاقتصاد ؛ كما كانت بتحديد أكثر تمثل تقدما من مساعى تشمبرلين، وجوچيسبرج وسارو (*) فى اتجاه التخطيط الاقتصادى . غير أن هذه المساعى كانت مجرد بدايات تجريبية ، إذ لم تكن هناك قطعة حادة مع الماضى ؛ فالقروض ظلت أكثر أهمية من المنح ؛ والمبالغ المقدمة كانت متواضعة نسبيا ؛ والنتائج بعيدة عن الإثارة ، كما توضح الأمثلة التالية .

ففى فرنسا أُقرّ القرض «القرض الاستعماري الكبير» فى عام ١٩٣١ ، وكان إنفاقه مرتبطاً فى البداية «ب خطة ماجينو» التى أعلنت فى العام نفسه . وكانت ضخامة هذا القرض ترجع لأسعار الفائدة أكثر مما ترجع لسخاء المبالغ المقدمة ، لأنه بحلول عام ١٩٣٩ لم يكن قد أنفق فى أفريقيا الغربية الفرنسية غير حوالى سبعة ملايين جنيه استرلينى (أقل من نصف المبلغ المقرر) . وهذا المبلغ ، الذى يساوى تقريبا نفس المبلغ الذى أنفق على الأشغال العامة من موارد « الاتحاد » الخاصة فى العقد الثالث ، استثمرت غالبيته فى تحسينات النقل وفى مخطط النيجر الزراعى السيئ الطالع . كما أن خطة ماجينو نفسها كانت عديمة الفعالية فى تنمية الإمبراطورية ، ولم تكن أوفر

(*) ألبرت بيير سارو : رئيس وزراء فرنسا فى عام ١٩٣٦ - المترجم .

حفظاً من «الخط» (*) الرديء السمعة الذى شيده الوزير المنحوس والذى فشل فى صد القوات الألمانية فى عام ١٩٤٠ . وكانت هناك خطة أخرى وضعتها حكومة الجبهة الشعبية (**) فى عام ١٩٣٦ ، وهذه الخطة دفتت بدورها بالسرعة نفسها التى سقطت بها الحكومة التى وضعتها . وقد كان «قانون تنمية المستعمرات» الذى أصدرته بريطانيا فى عام ١٩٢٩ تجسيدا لنهجها إزاء مشكلات المستعمرات المالية . وكان مقصد هذا القانون تخفيض البطالة (عن طريق حفز الصادرات) بقدر ما كان مساعدة المستعمرات . (٥٠) وقد قُدِّم بموجب مواده حتى عام ١٩٣٩ حوالى ستة ملايين ونصف المليون من الجنيهات الاسترلينية ، وكانت نسبة هامة من هذا المجموع فى شكل منح لمساعدة المستعمرات على تخفيض العجز فى ميزانياتها ؛ أما الجزء المتبقى فكان قروضا تستحق عليها فوائد ، وأنفق جانب كبير منها على مشروعات من قبيل توفير معدات استخراج المعادن ، وهو ما كان يعود بالفائدة أساسا على رجال الصناعة فى المملكة المتحدة ، على الأقل فى المراحل الأولية . ولكن حصة

(*) الإشارة هنا إلى خط ماجينو الذى شيده أنتريه ماجينو (١٨٧٧ - ١٩٣٢) ، وكان ماجينو وزيرا للحربية فى عامى ١٩٢٩ و ١٩٣٠ . وقد ثبت عقم هذا الخط الدفاعى حينما اجتاحت القوات الألمانية فى عام ١٩٤٠ بعد استيلائها على جناحيه - المترجم .

(**) فى يوم ٦ فبراير ١٩٣٤ نظمت الجماعات والمليشيات الفرنسية أحداث شغب واسعة فى سعيها لتولى السلطة أسوة بما فعل هتلر فى ألمانيا ، فردت عليها القوى المعادية للفاشية فى ٩ فبراير بمظاهرات ضخمة بقيادة اتحادات العمال والحزبين الشيوعى والاشتراكي حفاظا على النظام الجمهورى . وفى عام ١٩٣٦ اكتمل تكوين «الجبهة الشعبية» من هذه الاتحادات ومن الحزبين إضافة إلى الحزب الراديكالى ، وتشكلت حكومة «الجبهة الشعبية» برئاسة ليون بلوم الاشتراكي . وقد انخفضت الجبهة لدى تهادن الحكومة مع القوى الرجعية وتوقيعها اتفاق ميونيخ مع هتلر وموسوليني وتشمبرلين فى عام ١٩٣٨ - المترجم .

"A Re-examination of the 1929 Colonial Development ، أ.بوت ، (٥٠) چورچ س. أ.بوت ،

Act" ، فى مجلة إيكونوميك هيسٽورى ريفيو ، العدد ٢٤ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٦٨ إلى ٨١ .

أفريقيا الغربية البريطانية في هذه الأموال لم تتجاوز نصف مليون جنيه استرليني ، وقد وُجِّه أكبر مبلغ مفرد (حوالي ربع المليون) لدعم أنشطة «شركة تنمية سيراليون» (*) ، وهي شركة أجنبية أنشئت في عام ١٩٣٠ لاستغلال موارد ركاز الحديد في المستعمرة . وقد ثبت نجاح الاستثمار ، وهكذا فإن اقتصاد التجارة «المشروعة» في سيراليون ، الموروث من القرن الماضي ، شرع أخيراً في التغير بداية من العقد الرابع من القرن الحالي . وتم تصحيح نقائص قانون عام ١٩٢٩ في «قانون تنمية ورفاهة المستعمرات» الصادر في عام ١٩٤٠ ، والذي كان يرمي إلى إعطاء المستعمرات مساعدة أكثر شمولاً وسخاءً . غير أن ما حققه هذا القانون من نتائج عملية كان هزئياً لأن متطلبات وقت الحرب تسببت في تحويل الأموال عن مسارها المرسوم ، وأدت إلى نقص في المدراء المهرة .

وتزودنا مساعي حكومات المستعمرات في القطاع الزراعي الضخم بدليل إضافي على أن نفوذها كان محدوداً . ولا يعني ذلك إنكار أن قدرًا من النجاح قد تحقق على أيدي عدد من المسؤولين المتفانين ، الذي قاموا بدور مخلص حقاً في الإمبراطورية . وكان من أبرز المنجزات القضاء على طاعون الماشية الذي انتشر في أفريقيا في العقد الأخير من القرن الماضي ، وأدى إلى هلاك الجانب الأكبر من القطعان في أجزاء كثيرة من القارة قبل أن تتم السيطرة عليه في العقدين الثالث والرابع من القرن الحالي . غير أنه يمكن القول إجمالاً إن جهود المسؤولين كانت تصطدم بعقبات خطيرة مرجعها نقص الأموال ، ونقص الدراية بالزراعة في المناطق الاستوائية ، والوقت الطويل الذي تستغرقه البحوث في هذا الميدان ، وهو ما كان يعني أن التجارب التي أجريت في العقد الرابع لم

Sierra Leone Development Company (*)

تبدأ تؤتى ثمارها إلا بعد الحرب العالمية الثانية .^(٥١) وفي الوقت الذي كان الأفارقة يتطلعون فيه إلى ابتكارات تخفّض التكلفة وإلى صادرات بديلة ، لم يكن يذكر لسياسة الحكومات غير حالات الفشل التي تعرضت لها والتي كان بعضها مذهلا .

وفيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٤ أنشأ الفرنسيون «الجمعيات الأهلية للاستبصار»^(*) (S. I. P.) على نطاق مستعمراتها في أفريقيا الغربية . وهذه المنظمات التي نشأت في السنغال في عام ١٩٠٩ كان يفترض أن تقوم بتحسين الأساليب الزراعية ، وتنظيم تخزين المحصولات الغذائية ، وتوفير الائتمان للمزارعين ، وفي الممارسة أصبحت وكالات لتحصيل الضرائب خاضعة لإشراف رسمي ، كما استخدمت كوسيلة للرقابة السياسية . وكانت «التعاونيات الإجبارية» تحمل التناقض في داخلها ، وليس من المستغرب أنها لم تظفر بتأييد محلي كبير .^(٥٢) وكان الإخفاق التالي هو المحاولة لخلق «جزيرة للرخاء» - على حد تعبير الحاكم كارد - في أفريقيا الغربية الفرنسية . وكانت الخطة الأصلية ، التي وضعت في عام ١٩١٩ وساندها أصحاب مصانع النسيج الفرنسيون ، تقضى باستخدام نهر النيجر في رى الأرض لإنتاج القطن في

(٥١) و. ك. هانكوك ، Survey of British Commonwealth Affairs, 1918 - 1939 ، المجلد الثاني ، الجزء الثاني ، ١٩٤٢ ، الصفحات ٣٢٦ إلى ٣٦٩ ؛ س. ه. جرين ، س. ه. هايمر ، "Cocoa in the Gold coast : A Study in the Relations Between African Farmers and Agricultural Experts" ، في مجلة *جورنال أوف إيكونوميك هيستوري* ، العدد ٢٦ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٢٩٩ إلى ٣١٩ ؛ أ. بيتو ، *L'homme et les sols dans les steppes et savannes de l'A. O. F.* ، في مجلة *ترايسات ما وراء البحار* ، العدد ٥ ، ١٩٥٢ ، الصفحات ٢١٥ إلى ٢٤٠ .

(*) Sociétés Indigènes de Prévoyance

(٥٢) ج. سوريه - كانال ، *Afrique noire occidentale et centrale : L'ère coloniale* ، 1900 - 1945 ، باريس ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٢٩٩ إلى ٣١٠ .

السودان . وبدأ العمل التمهيدى فى عام ١٩٢٤ ، وفى عام ١٩٣١ أدمج المشروع فى خطة ماچينو التى كانت تشمل زراعة الأرز بالإضافة إلى القطن . وأنشئ «مكتب النيچر» فى العام التالى لتنفيذ المشروع . ومن المؤكد أن المسؤولين عن هذه المؤسسة الجديدة لم يكن ينقصهم الخيال . وكان مرماهم هو رىّ قرابة مليونى أكر ، وتوطين مليون ونصف المليون من المستعمرين فى المنطقة . ومن سوء الطالع أن الدراية الفنية لدى المدراء لم تكن تضاهى سعة خيالهم . وبحلول عام ١٩٣٧ كانت تكلفة مشروع النيچر قد تجاوزت مليون جنيه استرلينى ؛ وبحلول عام ١٩٤٠ كان هناك حوالى إثنى عشر ألف مستوطن فى ثلاثة مواقع أشبه بمعسكرات للاجئين منها بقرى نموذجية ؛ وفى عام ١٩٥٣ كانت الأراضى المروية قرابة ٦٢ ألف أكر فقط . وفى عام ١٩٢٩ شرعت الإدارة البريطانية بدورها فى إدخال التعاونيات . وقد خُطّطت هذه التعاونيات على نطاق أكثر تواضعا من مثيله فى أفريقيا الغربية الفرنسية ، ولكن النتائج لم تكن أقل إحباطا .^(٥٣) وكان الإخفاق فى استثمار أموال كافية فى البحوث الزراعية قد تكشف بطريقة مأسوية مع نفشى المرض المعروف بالبرعم المتفخ الذى أخذ يهاجم أشجار الكاكاو فى ساحل الذهب فى أواخر العقد الرابع . وكان العلاج الوحيد الذى تم التوصل إليه هو العلاج العنيف بقطع الأشجار المصابة . وعلى أية حال فإن هذا الحل . برغم ضرورته ، لم يكن مؤديا إلى تحسين العلاقات بين المزارعين والمسؤولين ، لا سيما فى وقت كانت تجارة الصادرات تواجه فيه كسادا شديدا .

(٥٣) ج. س. دى جرافت - چونسون ، African Experiment : Co - operative Agri- culture and Banking in British West Africa ، ١٩٥٨ ، الفصول من الرابع إلى السابع .

وسوف نتناول موضوع التصنيع عند هذه النقطة فقط فيما يتعلق بالمناقشة الراهنة ، وسنخصه بمعالجة أكثر شمولاً في الفرع التالي من هذا الفصل . (٥٤)

ويرجع تاريخ الصناعة التحويلية الحديثة في أفريقيا الغربية إلى الحرب العالمية الأولى ، برغم أن التقدم حتى عام ١٩٤٥ كان شديد البطء ، ويقتصر على مراكز قليلة وعلى نطاق محدود من المنتجات . ولم تكن القيود على التنمية الصناعية تحددها السياسة الاستعمارية وحدها ، كما يقال في بعض الأحيان . وعلى الرغم من ذلك فإن السياسة المحافظة للشركات الأجنبية ، مقترنة بعدم المبالاة من جانب السلطات الاستعمارية ، كانت تعني أن الفرص الموجودة بالفعل لم تكن تستغل بصورة كاملة . ويبدو من الصواب القول بأنه قبل عام ١٩٤٥ لم تكن المشروعات الصناعية تنشأ إلا من خطط رسمية لتنمية المستعمرات ولا من نمو السوق في المنطقة نفسها ، وإنما من الحاجة إلى دعم قضية الحلفاء خلال حربين عالميتين .

وخلال فترات الطوارئ هذه كان اهتمام الدول الاستعمارية منصباً على ضمان المواد الأولية الاستوائية ، على حين كانت في الوقت نفسه تقتصد في السعة المحدودة للغاية المتاحة على ظهر السفن . ومن هنا كان الشكل الرئيسي للنشاط الصناعي هو تجهيز الصادرات الذي كان تقتضيه عادة مشاركة الحكومة أو تشجيعها . وربما كان خير مثال لذلك هو صناعة استخراج زيت الفول السوداني في السنغال . (٥٥) وقد بدأت هذه الصناعة خلال الحرب العالمية الأولى ، ولكنها بعد ذلك واجهت بعض المتاعب في إحراز مزيد من التقدم ،

(٥٤) المرجو أن تكون التعليقات الواردة في هذه الفقرة وما يليها من فقرات حافزاً على مزيد من البحوث فيما يتعلق بالمرحلة المبكرة من التصنيع في أفريقيا الغربية .

(٥٥) ج. بسوييه - كانال ، "L'industrie des oléagineux en A. O. F." ، في مجلة دراسات عبر البحار ، العدد ٣ ، ١٩٥٠ ، الصفحات ٢٨٠ إلى ٢٨٨ .

وفى العقد الثالث كان معظم ناتجها يستهلك محليا . غير أنه فى عام ١٩٣٣ أعطيت الزيوت النباتية الواردة من المستعمرات الفرنسية أفضلية فى سوق الدولة الاستعمارية ، وفى عام ١٩٣٦ بدأ شحن زيت الفول السودانى من السنغال . ويرغم ضآلة حجم هذه الصناعة فقد واجهت معارضة من شركات التجهيز فى مرسيليا ، وفرض حذً على حجم الزيت المكرر الذى يشحن من أفريقيا الغربية إلى فرنسا . ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية أصبحت احتياجات فرنسا أكثر أهمية من احتياجات مرسيليا ، فأنشئت معاصر إضافية فى السودان وقولتا العليا والنيجر فى الفترة ١٩٤١ - ١٩٤٢ ، وزادت صادرات زيت الفول السودانى من أقل من ستة آلاف طن إلى ذروة مقدارها ٣١ ألف طن فى عام ١٩٤٥ . وكان من الصناعات الأخرى لتجهيز الصادرات التى توسعت فى أفريقيا الغربية نتيجة لاحتياجات فترة الحرب ، نشر الأخشاب ، وتجميع زيت النخيل فى حاويات كبيرة ، وحلج القطن ، وتعليب الأسماك . كما أن ظروف الحصار التى سادت خلال الحربين العالميتين كانت أيضا حافزا على تنمية صناعات إحلال الواردات . وكانت هذه محاولات لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى بعض السلع الجوهريّة ، مثل الأسمنت وغيره من مواد البناء ، وللحفاظ على تدفق الصادرات عن طريق توريد المصنوعات الاستهلاكية النادرة ، مثل السلع المنزلية والسجاير والمواد الغذائية المجهزة ، وبخاصة السكر . وعندما ثبت عجز هذه الصناعات المحلية عن تعويض ما سببته أيام الحرب من نقص فى السلع ، عمد الحلفاء إلى استخدام عمال السخرة فى إنتاج الصادرات . وقد أخفق إنشاء صناعات حديثة فى التخفيف من المشاق التى كانت مجموعات المصالح الأهلية تعانيها فيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٤٥ ، ولكنه كان برهانا على أن الصناعات التحويلية يمكن أن تقف على قدميها فى أفريقيا الاستوائية ، كما كان درسا استفاد منه الزعماء الأفارقة فى مواجهة معارضيتهم بعد عام ١٩٤٥ .

إن المناقشات الدائرة حول التدخل الحكومي في التجارة عبر البحار فيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٤٥ كانت تتركز عادة على «مجالس التسويق» التي أنشئت في أفريقيا الغربية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية . وثمة أسس للاعتقاد بأن هذا الاهتمام الزائد أدى إلى إغفال القضايا ذات الصلة ليس فقط بمراعاة السياق التاريخي الذي تم فيه تصور المجالس وإنشاؤها ، ولكن أيضا بفهم التغيرات التي طرأت على دور الحكومة في الاقتصاد خلال هذه الفترة . وسنين هنا أن «مجالس التسويق» كانت مجرد سمة مميزة للسعى إلى تحقيق الأمن الذي كان الشاغل الرئيسى للدولتين الاستعماريتين الرئيسيتين في السنوات ما بين بداية الكساد العالمى ونهاية الحرب العالمية الثانية . وسنوضح أن هذه المجالس كانت جزءا من جملة من التدابير ، من بينها التغييرات فى الرسوم الجمركية التى كانت ترمى إلى التأثير فى أداء الاقتصاد بعد عام ١٩٣٠ ؛ وأن خطط إنشاء مجالس التسويق كانت سابقة على «لجنة نوويل» التى جرت العادة على اعتبار تقريرها فى عام ١٩٣٨ صاحب الفكرة الأساسية فى إنشائها ؛ وأن الفرنسيين جربوا ترتيبات مماثلة بوجه عام فى وقت سبق ما فعله البريطانيون ، وتلك نقطة لا تذكر فى المؤلفات المعترف بها عن مجالس التسويق فى الممتلكات البريطانية . وستتناول الاستراتيجية التجارية الفرنسية أولا بأمل بأن يؤدى التحليل بحكم دقته ، وإن كان موجزا بالضرورة ، إلى تشجيع المؤرخين والاقتصاديين على معالجة الجوانب المقارنة للسياسة الرسمية بجدية أكثر مما فعلوا فى الماضى .

وقد كان الالتزام الفرنسى بالتجارة الحرة ، لفترة طويلة ، التزاما تعوزه الحماسة . فمنذ وقت مبكر يرجع إلى عام ١٨٩٢ كانت تطبق على مستعمرات معينة فى أفريقيا الغربية مجموعة محدودة من التدابير الرامية إلى حماية

المصدرين الفرنسيين ، وكان من المرجح توسيع نطاقها لو لم ينجح البريطانيون في عام ١٨٩٨ في التفاوض على اتفاقية تضمن المعاملة بالمثل لتجارهم وسلعهم في ساحل العاج وداهومى . كما أن خيبة الأمل في النتائج التي أسفر عنها هذا النظام المعدل للتجارة الحرة ، مقترنة بالرغبة في ضمان أن تساعد المستعمرات على إعادة تعمير فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى ، أدت إلى مطالبة صاحبة متجددة بتطبيق تدابير حمائية . وفي عام ١٩٢٨ تم إخضاع «الاتحاد» (فيما عدا ساحل العاج وداهومى) لنظام التعريفات التفصيلية (المزايا الجمركية) الذي كانت فرنسا تطبقه بالفعل فيما يتعلق بأجزاء شتى أخرى من إمبراطوريتها .^(٥٦) وقد اتخذت خطوات لتعزيز هذه التشريعات نتيجة للكساد العالمى . ويفيد تقدير وضعه دوران أنه فيما بين عامى ١٩٣١ و ١٩٤١ اتخذ ما لا يقل عن خمسين تدبيرا لتنظيم تجارة أفريقيا الغربية الفرنسية عبر البحار .^(٥٧) وكان أكثر هذه التدابير أهمية الحصص التي فرضت في عام ١٩٣٤ على السلع الأجنبية التي تستوردها أجزاء «الاتحاد» التي لم تكن تغطيها الاتفاقية الإنجليزية - الفرنسية لعام ١٨٩٨ ، وإنهاء الاتفاقية نفسها في عام ١٩٣٦ ، الأمر الذي ترتب عليه إدراج ساحل العاج وداهومى في الترتيبات الجمركية التي طبقت في أفريقيا الغربية الفرنسية قبل ذلك بثمانى سنوات .

وقد أنشئت مؤسستان جديدتان كانتا سندا لنظام التفضيل الإمبراطورى . ففيما يتعلق بصادرات أفريقيا الغربية أنشئت صناديق تعويض للمطاط والبن (عام ١٩٣١) ، وللحمر (عام ١٩٣٢) ، وللخضر (١٩٣٣ - ١٩٣٤) . وتم تعزيز هذه الصناديق بفرض ضريبة إضافية على الواردات الأجنبية من هذه

(٥٦) بوكين ، Les relations économiques ، الصفحات ١٤٥ إلى ١٥٧ .

(٥٧) دوران ، Essai sur la conjonction ... ، الصفحة ٥٢ .

المنتجات عند موانئ الدخول في فرنسا ، وكانت التعويضات تدفع بعد ذلك لدعم أسعار المنتجين في المستعمرات في الأوقات التي تنخفض فيها إلى أقل من مستوى أدنى معين . وكان من الواضح أن الهدف ، وهو تثبيت الأسعار ، هو التمهيد للتدابير التي اتخذتها بريطانيا وفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية ، برغم أنه لم تكن هناك عند هذه المرحلة أية محاولة لإقامة احتكار حكومي للمصادرات . وعلى جانب الاستيراد أنشئت «لجان الرقابة» في عام ١٩٣٦ لإحكام السيطرة على أسعار السلع التي تشحن إلى المستعمرات . وفرض تجميد للأسعار في عام ١٩٣٧ ، ومرة أخرى في عام ١٩٣٩ ، برغم أنه من الصعب أن نلمس كيف يمكن تطبيق ذلك عمليا . وفيما بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤١ اضطلعت حكومة الدولة الاستعمارية بوظائف الصناديق والمجالس المختلفة ، وتولت الرقابة الكاملة على التجارة عبر البحار ، وإن ظلت تستخدم الشركات الأجنبية للعمل كوكلاء لها .

وفي بريطانيا ، كما هي الحال في فرنسا ، ساعدت الحرب العالمية الأولى على إحياء الاهتمام بالإصلاح الجمركي ، برغم ضآلة التغييرات التي أدخلت في ذلك الوقت على اللوائح الجمركية القائمة . ففي عام ١٩١٩ فرضت رسوم على صادرات لب النخيل والقصدير من أفريقيا الغربية ، وسمح بخصم على واردات هذه السلع التي تدخل المملكة المتحدة . ولم ينجح الخصم على لب النخيل في تحويل التجارة إلى بريطانيا وتم سحبه في عام ١٩٢٢ ، ولكن الرسم على القصدير ظل ساريا حتى عام ١٩٣٨ . وقد سبب الكساد العالمي تحولا أوسع نطاقا إلى المذهب الحمائي ، كما كان «المؤتمر أتاوا» المعقود في عام ١٩٣٢ تأثير هام على النظام الجمركي في المستعمرات الأفريقية الغربية . من ذلك أن سيراليون وغينيا أدخلتا على الفور في النظام الجديد للتفضيل

الجمركى . أما نيجيريا وساحل الذهب فلم يكن ممكنا استيعابهما تماما بسبب التزامات تجاه دول أخرى بموجب معاهدات . وعلى الرغم من ذلك فإنه ابتداء من عام ١٩٣٢ تم السماح لصادرات جميع المستعمرات الأربع بالدخول الحر إلى المملكة المتحدة ، على حين كان على الصادرات من خارج الإمبراطورية أن تدفع رسوما ، وابتداء من عام ١٩٣٤ طبقت الحصص على السلع المرسلة إلى أفريقيا الغربية البريطانية من بلدان مثل اليابان ، التي لم تكن لها حقوق رسمية تضمن المعاملة بالمثل . فقد ولّت الأيام التي كانت سياسة بريطانيا التجارية فيها تقوم * بإنهاء الباب مفتوحا في جميع أجزاء العالم .^(٥٨)

كذلك أدى الكساد (والامتناع عن تسليم الكاكاو في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣١) إلى عدد من الاقتراحات المؤيدة للتدخل الرسمى فى سوق التصدير . وكان أبرز المشاريع التي قدمت فى بداية العقد الرابع هو «مشروع بارثولوميو» لعام ١٩٣١ ، الذى كان يستهدف استخدام سلطة الحكومة للتأثير فى السوق العالمية للكاكاو وتثبيت الأسعار فى ساحل الذهب .^(٥٩) وقد رفضت حكومة ساحل الذهب هذا المشروع ، واعترضت فى عام ١٩٣١ على التدخل الرسمى على نفس الأسس التي كان على الأستاذ باور أن يستخدمها فى عام ١٩٥٤ فى هجومه الأكثر شمولاً على احتكارات التسويق التي أنشأتها السلطات بالفعل !^(٦٠) ونتيجة لاستمرار الكساد فى التجارة عبر البحار ، إلى جانب الامتناع عن التسليم فى عام ١٩٣٧ ، اضطرت الحكومة إلى تعديل موقفها إلى

(٥٨) الاقتصادات المفتوحة فى أفريقيا الغربية البريطانية ظلت مع ذلك مفتوحة بطبيعة الحال فيما يتعلق ببريطانيا .

(٥٩) مجلة وست أفريكا ، عدد ١٩ سبتمبر ١٩٣١ ، الصفحتان ١١٤٦ و ١١٤٧ .

(٦٠) مجلة وست أفريكا ، عدد ١٧ أكتوبر ١٩٣١ ، الصفحة ١٢٦٢ ، وتعليق آخر من

بارثولوميو فى المرجع نفسه ، عدد ٢٥ فبراير ١٩٣٣ ، الصفحة ١٧٧ .

حد تعيين لجنة لتقصي الترتيبات الخاصة بتسويق الكاكاو . وقد أوصى تقرير لجنة نوويل ، الذى نشر فى عام ١٩٣٨ ، بإنشاء وكالات للتسويق الجماعى ، ولكن لم يكن قد اتخذ أى إجراء حتى وقت نشوب الحرب ، وكانت الحالة الطارئة التى نتجت عن المعارك العسكرية هى التى أدت إلى السيطرة الرسمية على التجارة عبر البحار . وتولت وزارة الأغذية شراء محصول الكاكاو فى عام ١٩٣٩ ؛ وأنشئ «مجلس الرقابة على الكاكاو فى أفريقيا الغربية» فى عام ١٩٤٠ ؛ كما أنشئ فى عام ١٩٤٢ «مجلس الرقابة على المنتجات فى أفريقيا الغربية» الذى يختص بمحصولات التصدير الرئيسية . وبموجب الترتيبات الجديدة ظلت الشركات الخاصة تشتري الصادرات فى أفريقيا ، ولكنها تبيعها لمشتري واحد هو «المجلس» الرسمى ، الذى كان أيضا يحدد الأسعار التى ينبغى دفعها .

وقد أخفق التدخل الرسمى فى التجارة عبر البحار فى حل مشكلات أفريقيا الغربية ، كما كان قليل الجدوى بالنسبة لفرنسا وبريطانيا . وفى حالة المستعمرات الفرنسية أدى التفضيل الإمبراطورى إلى تعزيز الصلات التجارية الثنائية ، وأعطى كلا الطرفين قدرا من اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخاصة بمنتجاته . غير أن أفريقيا الغربية الفرنسية كان عليها أن تدفع مقابل هذا الضمان باندماجها فى نظام للتجارة عالى التكلفة مرتفع الأسعار ، وهو ما كان يعنى ، ضمن مثالب أخرى ، أن على المستعمرات أن تشتري سلعا استهلاكية فرنسية مرتفعة الثمن نسبيا . وكانت قيمة التفضيل الإمبراطورى حتى أقل من ذلك بالنسبة لأفريقيا الغربية البريطانية . وقد باءت بالفشل محاولة بريطانيا توفير الحماية للصادرات الاستوائية ، أولا لأنها لم تكن تستهلك إلا نسبة صغيرة من مجموع ناتج الإمبراطورية من السلع الرئيسية ، وثانيا لأن النظام الجمركى الجديد لم يكن له أثر فى الحد من المنافسة فيما بين المنتجين داخل الإمبراطورية .

وفى الوقت نفسه لم تفلح المستعمرات فى استخلاص أية منافع من الامتيازات الممنوحة للسلع المستوردة من بريطانيا . ذلك أن فرض الحصص ، مثلا ، كان يمنع الأفارقة من شراء المنسوجات والأحذية اليابانية الأرخص ثمنا . كذلك أخفق الأفارقة فى الاستفادة من الصناديق والمجالس المختلفة التى أنشئت لتثبيت الأسعار والدخول . والحقيقة أن أسعار الشراء المنخفضة التى تحددها مجالس التسويق فى أفريقيا الغربية البريطانية كانت ترقى فى الواقع إلى مستوى قرض إجبارى دعما للمجهود الحربى . وكانت الشركات الأجنبية الكبيرة هى المستفيد الرئيسى من الاحتكارات القانونية ، فقد أكدت الحماية الرسمية ووسعت ترتيبات «التجميع» الخاصة التى كانت تقوم بتشغيلها من قبل . كما أن هذه الشركات لم تكن فقط تؤيد تدخل الدولة ، وإنما كانت تساعد أيضا فى تخطيطه . (٦١)

وكان للتوتر الذى عاناه الاقتصاد المفتوح فيما بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٤٥ أثر عميق على مسار تاريخ أفريقيا الغربية . ذلك أن معدلات التبادل التجارى الموازية ، والإيرادات العامة المتضخمة ، ومظاهر التفاؤل التى صاحبت بداية القرن العشرين ، سمحت فى أول الأمر بقيام سياسة للتعاون بين حكام المستعمرات ومجموعات المصالح الرئيسية ضمن جملة رعاياهم الأفارقة ، ثم أمدّت هذه السياسة بأسباب الحياة . أما معدلات التبادل التجارى غير الموازية ، والإيرادات العامة المتدنية ، ومظاهر التشاؤم التى صاحبت الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ، فكانت تنعكس فى السخط الذى يعرب عنه المزارعون والتجار والعمال الأجزاء الأفارقة ، وأدت إلى تصاعد النقد ضد النظام الاستعمارى .

(٦١) پ. ت. باور ، "Origins of the Statutory Export Monopolies of British West Africa" ، فى مجلة بيزنيس هيسستورى ريفيو ، العدد ٢٨ ، ١٩٥٤ ، الصفحات ٢٠٤ إلى ٢٠٧ .

كذلك فشلت ردود الفعل الأجنبية فى تحسين أداء الاقتصاد المفتوح ، أو فى تذويب العداء الأفريقى . وتحصن المسؤولون والشركات وراحوا ينتظرون رخاء لم يتحقق إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . فبعد عام ١٩٣٠ كان هناك شئ من الإدعاء ، ولكن قليلا من الواقع ، حول تنمية أملاك الإمبراطورية . ذلك أن أجزاء فقيرة كثيرة فى أفريقيا الغربية ، برغم أنها كانت لا تزال تجمد لها مكانا فى خطب الساسة وعلى خرائط الإمبراطورية ، كانت بعيدة فى الواقع عن اهتمامات حكام المستعمرات . وما كانت حكومات المستعمرات والشركات التجارية تتخذه بالفعل من إجراءات فعالة ، فإنما كان دعما للمصالح الأجنبية أكثر منه للمصالح الأفريقية . وكان من الممكن تبين بدايات تغيير فى مواقف الحكومات فى مطلع العقد الرابع ، كما صدرت خلال الحرب العالمية الثانية إقرارات أكثر صراحة بالحاجة إلى الإصلاح ، ولكن لم يكن هناك أى «نيوديل» (*) للمستعمرات قبل عام ١٩٤٥ ، فذلك كان زمانا يضطلع فيه بعبء الرجل الأبيض ساسة أوروبا وليس الشعوب الخاضعة فى أفريقيا .

وقد كان لتدهور حالة التجارة ، وإفلاس السياسة الاستعمارية ، آثار جوهرية على طبيعة وتنظيم المعارضة الأفريقية للحكم الأجنبى . فعند ختام العقد الرابع كانت الثقة قد تلاشت فى نهج التدرج الذى يتبعه الزعماء الأفارقة المعتدلون

(*) New Deal : «النيوديل» تعبير عام يطلق على البرنامج الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى وضعه الرئيس الأمريكى فرانكلين ديلا نوروزفلت ، وتم تنفيذه خلال فترة رئاسته الأولى ٣٢ - ١٩٣٦ . وكان يرمى إلى الحفز على الانتعاش من آثار الكساد الكبير . ويتكون من خطة شاملة للاستثمارات الحكومية بهدف زيادة الإنتاج ورفع الدخل وتخفيض البطالة ، وكذلك زيادة إعانات البطالة والمعاشات التقاعدية لكبار السن - المترجم .

من أمثال تيت - أنسا وماكولى (*) ودياني (**) ، وبدأ في الظهور زعماء أكثر راديكالية ، مثل أزيكوى (***) ودنكا (****) وولاس - چونسون ولامين جييه (****) . وبدلاً من الدعوة إلى تفسير مختلف للسلطة الثنائية داخل السياق الإمبراطوري ، كان بعض من هؤلاء الرجال ، بطرقهم المختلفة ، يضغطون من أجل الاستقلال السياسي ومن أجل إعادة بناء اقتصاد المستعمرات .

(*) **هربرت ماکولی** : كان يعتبر شعبياً «الأب الروحي» للقومية النيجيرية . بدأ في عام ١٩٠٨ جولات تأييداً للقضية الأفريقية ، وفي عام ١٩٢٣ أسس «الحزب الوطني الديمقراطي النيجيري» ، كما أسس جريدة **لاجوس ديلي نيوز** . انتخب رئيساً للمجلس الوطني لنيجيريا والكامرون . توفي في عام ١٩٤٦ ، وهو في الثانية والثمانين - المترجم .

(**) **بليز دياني** . سياسي سنغالي . كان من الأفارقة الذين أحاطوا بالثقافة الفرنسية ، وكان ولاؤهم لها يتجاوز كثيراً ولاء نظرائهم في المستعمرات البريطانية . وهكذا كان باستطاعة دياني أن يعلن «نحن فرنسيون ، ونود أن نظل كذلك ، ما دامت فرنسا قد أعطتنا الحرية» - المترجم .

(***) **بتيامين نامدي أزيكوى** : سياسي نيجيري من قبائل الإييو . انضم إلى حركة الشباب النيجيري ونظم جماعة البناء النيجيري . انتخب أميناً عاماً «للحزب الوطني الديمقراطي النيجيري» . وانتخب في المجلس التشريعي بمقاطعة نيجيريا الغربية في عام ١٩٥١ ، كما أُنْتُخِبَ في عام ١٩٦١ حاكماً عاماً لنيجيريا ورئيساً لها - المترجم .

(****) **يكتور جوزيف ب. دنكا** : من النخبة القديمة ذات التعليم الغربي . أسس «ميثاق ساحل الذهب المتحد» U. G. C. C. لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والدستوري والحكم الذاتي ، وعندما عاد نكروما من الخارج في عام ١٩٤٧ أصبح أميناً عاماً «للميثاق» ، وحاول تكريسه لنشاط جماهيري واسع فاصطدم بالعناصر المعتدلة فيه بزعامة دنكا ، وتحول «الميثاق» إلى حركة سياسية مستقلة تحت اسم «حزب الميثاق الشعبي» بزعامة نكروما . وفي أبريل ١٩٦٠ أجرى استفتاء على دستور جديد تمت الموافقة عليه بأغلبية ساحقة ، وانتخب نكروما أول رئيس لجمهورية غانا على منافسه دكتور دنكا بأغلبية تقرب من الإجماع - المترجم .

(*****) **لامين جييه** : كان من الزعماء السنغاليين المرتبطين بالاشتراكيين الفرنسيين ، ومنهم أيضاً ليوبولد سنجور . في عام ١٩٤٥ شكل سنجور «الكتلة الأفريقية» بالتعاون مع لامين جييه ، وذلك كحزب اشتراكي مرتبط «بالحزب الاشتراكي الفرنسي» . في عام ١٩٤٦ بدأ الشقاق بين سنجور ولامين بسبب استياء سنجور من السياسة التي ينتهجها لامين والحزب الاشتراكي الفرنسي - المترجم .

قال دُنْكا : «ليس يكفي أن نعيش في الاقتصاد الزراعى القديم . يجب أن نُصنِّع سلعنا وأن نشتريها . يجب علينا تصنيع بلادنا» . (٦٢) وبينما كان أتباع القيادة المعتدلة يقتصرون على النخبة فى بضع مدن كبيرة ، فإن الزعماء الجدد شرعوا فى حشد تأييد جماهيرى عن طريق إدراج المزارعين والتجار والعمال الأجراء فى منظمات سياسية حديثة . وهكذا فإن الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ينبغي أن تعالج باعتبارها جزءا متما لتفسير صعود القومية فى أفريقيا الغربية ، وليس كمجرد «خلفية» للأحداث الدائرة الصيت فى السنوات التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية .

رابعا - ضغوط على الاقتصاد المفتوح ، ١٩٤٥ - ١٩٦٠

كانت الفترة من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٦٠ فترة للتوسع الاقتصادى وعودة الرخاء . فالمعدل السلى للتبادل أنتشل من الأعماق التى غاص إليها خلال الحرب العالمية الثانية ، وظل مواليا بدرجة كبيرة لمصدري المواد الأولية حتى ختام العقد السادس . فضلا ن ذلك فإنه فيما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٥ زاد حجم الصادرات إلى أربعة أمثاله ، كما كانت هناك زيادة مقدارها ستة أمثال فى مجموع الطاقة الاستيرادية لأفريقيا الغربية . وانتقل الرخاء فى قطاع التصدير إلى الاقتصاد المحلى : فمع ارتفاع الحصيلة من المبيعات عبر البحار لم يكن الأفارقة فقط يشترون واردات استهلاكية أكثر ، وإنما كانوا أيضا ينفقون أموالا أكثر على السلع والخدمات المحلية . بل وربما تكون هناك دلائل على أن السوق المحلية نمت فى فترة ما بعد الحرب بأسرع من نمو قطاع التصدير . (٦٣)

(٦٢) ج. ب. دُنْكا ، Self - Help and Expansion ، ١٩٤٣ ، الصفحة ١٥ .

(٦٣) أ. ك. هوكنز ، "The Growth of a Money Economy in Nigeria and Ghana" ،

فى مجلة أكسفورد إيكونوميك بيبرز ، العدد ١٠ ، ١٩٥٨ ، الصفحة ٣٥٣ .

وقد أدخلت تعديلات هامة على الاقتصادات المفتوحة لأفريقيا الغربية فيما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٦٠ . ولا ريب أن التخلي عن مذهب الاكتفاء الذاتى كان أكثر التغيرات جوهرية . فقد كانت هناك تغذية بمبالغ كبيرة من رؤوس أموال الدول الاستعمارية ، وهى تغذية سمحت ، للمرة الأولى ، بإزالة القيود التى كان مستوى الطلب فى أفريقيا الغربية ، نتيجة لها ، يكاد يتحدد كلية بحجم حصيلة الصادرات . وكان من التطورات الأخرى المرتبطة بهذا العنصر الجديد حدوث توسع فى دور الحكومة فى الحياة الاقتصادية ، لوحظ أساسا فى نمو قطاع التصدير وفى بدايات التخطيط الاقتصادى ؛ وفى بدايات تخطيط التنمية ؛ والتحرك فى اتجاه تغيير اقتصادى هيكلى ، فى أعقاب إدخال أنشطة الصناعات التحويلية الحديثة ؛ والأفرقة المتزايدة فى القطاعين العام والخاص ، وهى عملية بلغت ذروتها فى تحقيق الاستقلال السياسى .

وفى رأينا أن هذه التعديلات كانت نتيجة لأربعة أسباب ذات تأثير متبادل . أولها ، أن تحسن أداء الاقتصاد المفتوح ساعد على تشجيع التغيير الهيكلى ، كما أثر على مناخ العلاقات الأفريقية الأوروبية . ثانيا ، أن الضغوط الأولية الناشئة عن علاقات القوى الجديدة التى تنامت نتيجة للحرب العالمية الثانية أدت إلى تغيير مواقف كل من الأفارقة والأوروبيين تجاه الحكم الاستعمارى . ثالثا ، أن التحرك الأفريقى من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية برغم أنه بدأ قبل عام ١٩٤٥ ، قد زاد كثيرا بعد الحرب . رابعها ، أن جانبا من التعديلات قد تم من خلال المصلحة الذاتية للدول الاستعمارية . ومن الناحية المثالية فإن هذه الموضوعات الأربعة ينبغى أن تعالج معا بغية إبراز التأثير المتبادل فيما بينها ؛ ولكن من المؤسف أن واسطة الكلمة المطبوعة لا تسمح بهذه الحرية . والحل الوسط المطبق هنا أن نعالج على التوالى كلاً من تاريخ الضغوط الأفريقية

والسياسة الأوروبية ، وأن تربط بهما بقية الموضوعات (أداء الاقتصاد المفتوح ، والتغير فى العلاقات الدولية) .

وعلى الرغم من أن التوسع الاقتصادى بدأ فى عام ١٩٤٥ ، فإن الرخاء لم يعد إلى أفريقيا الغربية فور انتهاء الحرب . فقد أخذ المعدل السلقى للتبادل فى الانتعاش ، ولكن لم يتم تدارك الخسائر التى وقعت خلال سنوات الحرب إلا قرب ختام العقد الخامس ، كما أن مستويات المعيشة لم ترتفع بوضوح فوق مستويات العقد الرابع إلا فى العقد السادس . وكان هناك سببان رئيسيان لهذا التباطؤ : فعلى جانب الاستيراد استمر القصور فى عرض السلع الاستهلاكية خلال السنوات التى أعقبت الحرب مباشرة ، ولذا كانت مرتفعة الثمن - فى أوروبا وأفريقيا على حد سواء ؛ وعلى جانب التصدير فإن جانباً من مكاسب المنتجين ظلت تحتجزه وكالات التسويق الرسمية التى كانت تحدد الأسعار عند مستويات أدنى من تلك السائدة فى الأسواق العالمية . ولم يكن المزارعون والتجار أسوأ حالاً مما كانوا عليه خلال الحرب ، ولكن مستوى معيشتهم لم يرتفع بالسرعة التى توقعوها . ويصدق الشئ نفسه على المستخدمين فى القطاع العام ، الذين كانت معدلات أجورهم ، برغم أنها آخذة فى التحسن ، لا تزال متخلفة عن الزيادات فى تكلفة المعيشة . ولدى فهم ردود الفعل الأفريقية إزاء هذا الوضع يكون من الهام إدراك أن المسألة الجوهرية لم تكن العلاقة بين مستوى المعيشة وخط الفقر محدداً موضوعياً ، بقدر ما كانت إخفاق مستويات معيشية بطيئة الارتفاع فى اللحاق بتوقعات سريعة الارتفاع . كما أن الدول الاستعمارية فى محاولة منها للاحتفاظ بولاء رعاياها خلال سنوات الحرب ، لم تكن فقط تستخدم عصا السخرة ، وإنما كانت توهم أيضاً ببعض المكاسب . فالتصريحات بشأن السياسة الاستعمارية قدمت الوعود بتطبيق سياسة جديدة

«نيوديل» بمجرد انتصار النضال من أجل حماية الديمقراطية والحرية . وقيل إنه بدت في الأفق أوقات أفضل ومساكن ملائمة ، إن جاز التعبير ، للأبطال الأفارقة ليعيشوا فيها . وعندما اتخذت الإصلاحات بالضرورة وقتا للتنفيذ أطول مما كان متوقعا كانت خيبة الأمل الأفريقية بالغة الحدة .

وكان في الوسع التنبؤ بنتيجة هذه المجموعة من الظروف : فبعض المظاهرات المعبرة عن السخط وذات التأييد الأوسع نطاقا طوال الفترة الاستعمارية حدثت فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ؛ وكانت الحكومات في أفريقيا واقعة تحت ضغط أكبر من أى ضغط تعرضت له من قبل . وظل التعبير عن السخط الأفريقي يتخذ أشكالا كانت قد أصبحت مألوفة في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ . وخير أمثلة لهذه الاحتجاجات هي الإضراب الوطنى النيجيرى فى عام ١٩٤٥ (أشير إليه فى الفرع السابق من هذا الفصل) ، وإضراب عمال سكك حديد دكار فى الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ، ^(٦٤) وأعمال الشغب فى ساحل الذهب فى عام ١٩٤٨ التى شملت مقاطعة للشركات الأوروبية ومظاهرات جماهيرية قام بها مجندون أفارقة سابقون ، ^(٦٥) وحادثة إطلاق النار فى مناجم الفحم فى إينوجو فى عام ١٩٤٩ ، وهى الحادثة التى كثر الإعلان عنها ، والتى قتل فيها واحد وعشرون من عمال المناجم . ^(٦٦) وثمة مؤشر ، ربما يفتقد الدقة ، للروح النضالية بين العمال الأجراء يزودنا به سجل أيام العمل التى

(٦٤) ترد رواية أدبية وممتعة لهذا الإضراب فى كتاب سيميين عثمان ، *Les bouts de bois de Dieu* ، باريس ، ١٩٦٠ .

(٦٥) وزارة المستعمرات ، *Report of the Commission of Enquiry into Disturbances in Gold Coast* ، ١٩٤٨ .

(٦٦) أجوو أكبالا ، *The Background of the Enugu Colliery Shooting Incident in 1949* ، فى مجلة الجمعية التاريخية النيجيرية ، العدد ٣ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٣٣٥ إلى ٣٦٤ .

فقدت خلال الإضرابات ، وقد أوضحت دراسة حديثة لتاريخ الحركة العمالية النيجيرية خلال الفترة ١٩٤٠ - ١٩٦٠ أن أكبر عدد لحالات التوقف عن العمل حدث فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠ ، عندما كان يفقد كل عام أكثر من مائة ألف يوم عمل . (٦٧)

وقد اكتسبت حركات الاحتجاج الأفريقية سمة إضافية متميزة في فترة ما بعد الحرب : إذ اتخذت شكلا أكثر تنظيما وطابعا سياسيا أكثر صراحة . وهذا التطور ، كما سبق توضيحه ، بدأ في العقد الرابع ، بيد أنه خلال الحرب العالمية الثانية تم تقييد التعبير السياسى فى المستعمرات لأسباب أمنية . غير أن استمرار السخط في أفريقيا بعد عام ١٩٤٥ وفر الحافز لتعبئة الفئات المتنافرة والتنسيق فيما بينها ، ولتزويدها بمنبر سياسى . وقد شهدت الفترة فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٠ زيادة سريعة ومفاجئة فى الأنشطة النضالية المناهضة للاستعمار فى أراضى أفريقيا الغربية - فى الصحافة ، وفى المظاهرات الجماهيرية ، وفى المواجهات بين الزعماء الأفارقة والمسؤولين الرسميين . وفى الوقت نفسه أصبح من الصعب على المتتصرين فى حرب خاضوها من أجل صيانة حرية الكلمة أن يقيدوا التعبير السياسى بين رعاياهم فى المستعمرات . وقد وفر إنشاء الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ منبرا دوليا لإلقاء الخطب الحماسية الزاخرة بالمشاعر المعادية للاستعمار ، فى حين أنه على المستوى القومى أدى وصول حزب العمال إلى السلطة فى بريطانيا ، وبروز الحزب الشيوعى فى فرنسا ، إلى بلورة موقف أكثر تعاطفا مع معاناة شعوب المستعمرات . وبالتالي أصبح هناك ما يردع المسؤولين الاستعماريين عن اتخاذ تدابير عقابية جامحة .

(٦٧) روبين كوهين ، *The Role of Organized Labour in the Nigerian Political*

Process ، جامعة برمنجهام ، رسالة دكتوراة ، ١٩٧١ ، الصفحة ٢٤٨ .

وفى أفريقيا الغربية كان الزعماء السياسيون «مهيجين» ؛ ولم يضطروا أبدا لأن يصبحوا «إرهابيين» .

وليس من مقاصد هذا الكتاب تقديم عرض تفصيلي للأحزاب السياسية التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية .^(٦٨) وعلى الرغم من ذلك فإنه ينبغي ذكر بعض المنظمات البارزة بغية توضيح تطور الأحزاب السياسية فى أفريقيا الغربية ، ودعم القول بأن مجموعات المصالح المتخصصة - المزارعين والتجار والعمال الأجراء - كانت مصدرا هاما لقوتها . وفى الوقت نفسه ينبغي الإقرار بأن الأحزاب الرئيسية كانت تستمد التأييد أيضا من دوائر أخرى ، لا سيما من المهنيين ومن الجمعيات العرقية التى كان للدور الوظيفى فيها اعتبار ثانوى ، وبأنه كانت توجد بعض أحزاب لا تمثل المصالح المحددة هنا ، وكان تطورها فى جانب منه هو لإحداث توازن مع هذه المصالح . وثمة مثال طيب لهذا

(٦٨) انظر ، توماس هودجكين ، African Political Parties ، هارمونديوث ، ١٩٦١ . ولا يمكن هنا أن يذكر إلا القليل من الدراسات الكثيرة عن السياسة فى أفريقيا الغربية . وفيما يلى ثلاثة كتب عالية القيمة تعالج المنطقة ككل : توماس هودجكين ، Nationalism in Colonial Africa ، ١٩٥٦ ؛ كين پوست ، The New States of West Africa ، ١٩٦٤ ؛ أريستيد ر. زولبرج ، Creating Political Order ، شيكاغو ، ١٩٦٦ . وتوجد دراسات هامة لوحداث إقليمية محددة أهمها : دنيس أوستن ، Politics in Ghana, 1946 - 60 ، أكسفورد ، ١٩٦٤ ؛ جيمس س. كولمان ، Nigeria : Background to Nationalism ، بيركلي ولوس أنجيلوس ، ١٩٥٨ ؛ رتشارد ل. سكلار ، Nigerian Political Parties ، پرنتون ، ١٩٦٣ ؛ مارتن ل. كيلسون ، "National and Social Classes in British West Africa" ، فى مجلة *چورنال أوف پوليٲكس* ، العدد ٢٠ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ٣٦٨ إلى ٣٨٧ ؛ وكتاب المؤلف نفسه : Political Change in a West African State ، ٢٨٧ ؛ وكتاب المؤلف نفسه : A Study of the Modernization Process in Sierra Leone ، كامبردج ، مساشوسيتس ، ١٩٦٦ ؛ جون ر. كارترايت Politics in Sierra Leone, 1946 - 1967 ؛ روث ساشر مورچنتو ، Political Parties in French Speaking West Africa ، أكسفورد ، ١٩٦٤ ؛ أريستيد ر. زولبرج ، One - Party Government in the Ivory Coast ، پرنتون ، ١٩٦٤ .

النمط من الأحزاب المحافظة هو المؤتمر الشعبى الشمالى (*) ، الذى تأسس فى عام ١٩٤٩ ، وكان من بين أغراضه مناصرة قضية النخبة التقليدية فى نيجيريا الشمالية .

وفى أفريقيا الغربية الفرنسية كان الأكثر نفوذا بين الأحزاب التى تعتبر أنها تمثل مجموع المنطقة هو «التجمع الديمقراطى الأفريقى» (**) الذى تأسس فى عام ١٩٤٦ ، وكانت له صلات وثيقة بالحزب الشيوعى الفرنسى ، وكان يتمتع فى أفريقيا بتأييد نقابات العمال ومنتجى محصولات التصدير والتجار . وقد كان للديولا ، المتخصصين فى التجارة البعيدة ، دور هام فى بنائه ، إذ كانوا يروون فيه وسيلة لحماية مصالحهم التجارية فى الخارج . وكان للتجمع عدد من الأقسام فى الأراضى التى تتكون منها أفريقيا الغربية الفرنسية ، وكان أهم

(*) Northern People's Congress (N. P. C.) : كان يتكون أساسا من أurstقراطية الفولانى فى نيجيريا الشمالية ، وهو من نوع الأحزاب التى كانت تقودها النخبة التقليدية التى تلقى قاداتها تعليما غربيا ، وكانت تمثل النخبة الحاكمة فى فترة ما قبل الاستعمار ، والتى إن لم يكن الاستعمار قد قضى عليها تسعى إلى إدامة سيطرتها ، وهى تقبل ذلك القدر من تحديث الاقتصاد الذى لا يهدد سلطتها ووضعها . وكان زعماءها يحاولون إدخال السكان غير المسلمين فى الإسلام - المترجم -

(**) Rassemblement Démocratique Africain (R. D. A.) : كان الزعماء الأفارقة فى المستعمرات الفرنسية فى أفريقيا ، الذين ينتخبون للمجالس التشريعية الفرنسية ، يرتبطون بهذا الحزب الفرنسى أو ذاك ، ومنهم لامين جيبية وسنجور اللذان ارتبطا بالحزب الاشتراكى الفرنسى ، وفيلكس هوفرى - بوانيه فى ساحل العاج الذى كان ترتبطا بالحزب الشيوعى الفرنسى . وقد أقام بوانيه ، رئيس التجمع ، شبكة من الأحزاب فى أفريقيا الفرنسية . وعندما تركز الهجوم على التجمع لعلاقاته بالحزب الشيوعى الفرنسى قطع بوانيه وزملاءه صلاتهم به ، وأعلنوا سياستهم الجديدة غير النضالية القائمة على التفاهم المتبادل مع فرنسا . وفى استفتاء ديجول فى عام ١٩٥٨ ظهرت خيانة التجمع واضحة عندما دعا إلى التصويت «بنعم» ، أى لصالح المجموعة الفرنسية . وقد تحدى «الحزب الديمقراطى الغينى» قرار التجمع ، واختار الاستقلال الكامل خارج المجموعة الفرنسية - المترجم -

قسمين منها هما الحزب الديمقراطي لساحل العاج (*) والحزب الديمقراطي الغيني (**). والحزب الأول أسسه في عام ١٩٤٥ فليكس هوفوى بوانييه ، وهو مزارع ثرى ، وكان يستمد تأييده من مزارعى البن والكافو المحليين . أما الحزب الثانى فقد تأسس فى عام ١٩٤٧ ، ولكنه لم يحقق وجودا بارزا إلا فى العقد السادس ، مع ظهور قوة عمل أجيرة وتنظيم نقابى قوى فى أعقاب اكتشاف موارد معدنية فى غينيا . وقد كانت «الكتلة الديمقراطية السنغالية» (***)

(*) (P. D. C. I.) Parti Démocratique de la Côte d'Ivoire : فى عام ١٩٤٤ أسس هوفوى - بوانييه «النقابة الزراعية الأفريقية» ، ثم أسس فى عام ١٩٤٥ «الحزب الديمقراطي لساحل العاج» ، وذلك للجمع بين هيكل النقابة وقوتها المالية وأفكار الراديكاليين فى المدن الذين كان كثيرون منهم ينتمون إلى حلقة دراسية بدأها الشيوعيون الفرنسيون لبحث تطبيق الماركسية على مشكلات أفريقيا المعاصرة . وبداية من عام ١٩٤٦ استقر ساحل العاج كمركز منافس للسنغال فى مجال النشاط السياسى ، وأصبح بالنسبة للسلطات الفرنسية النقطة المحورية لمعاداة الاستعمار - المترجم .

(**) (P. D. G.) Parti Démocratique de Guinée : الحزب الحاكم الوحيد فى غينيا . أسسه ماديراكيثا (وزير داخلية مالى فيما بعد) فى عام ١٩٤٦ كقسم من «التجمع التقدمى الأفريقى» . شدد عداؤه منذ تأسيسه لكل من الإدارة الفرنسية و«الاتحاد الفرنسى - الغينى» برئاسة ياسين ديالو الذى كان مرتبطا بالحزب الاشتراكى الفرنسى وبالحكام التقليديين . فى عام ١٩٥٢ تولى سيكوتورى قيادته ، وشرع فى تنظيمه ابتداء من المستويات القاعدية بين الفلاحين وعمال المدن . أخذ سيكوتورى يصطلم بصور متزايدة مع رئيس التجمع هوفوى بوانييه ، وقاد الجناح اليسارى فى التجمع فى مطالبته بالاستقلال عن فرنسا وعن «اتحاد أفريقيا الغربية» . وفى عام ١٩٥٨ أحرز الحزب انتصارا كبيرا عندما صوت الشعب بـ «لا» فى استفتاء ديجول . وبذلك انفردت غينيا بالاستقلال خارج المجموعة الفرنسية بأفريقيا - المترجم .

(***) (B. D. S.) Bloc Démocratique Sénégalais : أسسها ليوبولد سنجور . كانت تولى أهمية خاصة لنظرية أفريقية للاشتراكية معارضة لقيم الاستيعاب لدى خصومه . وسعت إلى توحيد مجموعة متنوعة من المسلمين المحليين والروابط العرقية ، وكانت تتوحد إلى المرابطين وزعماء التيجانيا ، وإن كان اندماج هذه المصالح المتعارضة لم يعط الكتلة لا إيديولوجية تقدمية متماسكة ولا قاعدة جيدة التنظيم فى القرى . أخذت تتعرض فى العقد السادس للهجوم من نوى المعتقدات الماركسية الصريحة - المترجم .

مرتبطة بتجمع إقليمي آخر هو حركة «المستقلين فيما وراء البحار» (*) ، وأسسها ليوبولد سنجور في عام ١٩٤٨ ، وكانت تستمد قوتها من مزارعي الفول السوداني في مقاطعات السنغال ، برغم أنها أقامت أيضا صلات مع العمال الأجراء في المجمع الصناعي حول دكار .

وفي أفريقيا الغربية البريطانية كان التطور السياسي يجرى في المقام الأول على أساس إقليمي . « فالمجلس الوطني لنيجييريا والكامرون » (**) استهله نامدى أزيكوى في عام ١٩٤٤ ، وكان يستند في بادئ الأمر على المهاجرين إلى المدن ونقابات العمال ، ولكنه تحالف فيما بعد مع مصالح الإيو الاقتصادية .

(*) Indépendants d'Outre - Mer : رابطة تكونت في باريس من أعضاء مجلس النواب والشيوخ الفرنسيين القادمين من وراء البحار ، والذين أعلنوا استقلالهم عن جميع الأحزاب الفرنسية ، برغم التشجيع الذي كاتوا يلقونه من «الحركة الجمهورية الشعبية» الفرنسية . انضم إليها سنجور في عام ١٩٤٨ بعد أن قطع صلاته بالاشتراكيين الفرنسيين - المترجم .

(**) (N. C. N. C.) National Council of Nigeria and the Cameroons : حزب البورجوازية الوطنية في نييجيريا تأسس في عام ١٩٤٤ برئاسة هربرت ماكولى ، وشغل أزيكوى منصب أمينه العام ، ثم أصبح رئيسا له في عام ١٩٤٦ بعد وفاة ماكولى . حصل على الأغلبية في عام ١٩٥١ في الإقليم الشرقى حيث شكل الحكومة . في عام ١٩٥٣ حصل على الأغلبية في الإقليمين الشرقى والغربى ، في حين لم يحصل عليها في الإقليم الشمالى . وفي الانتخابات الفيدرالية لعام ١٩٥٩ حصل أيضا على العدد الأكبر من الأصوات . وفي أكتوبر ١٩٦١ أصبح أزيكوى الحاكم العام للاتحاد . وعلى الرغم من أن الوثيقة السياسية التي أصدرتها اللجنة التنفيذية للمجلس الوطنى في الإقليم الشرقى في سبتمبر ١٩٦٠ قد دعت إلى تأميم «المشروعات التي تمارس تأثيرا جوهريا على حياة الشعب» ، فإن أزيكوى قطع على نفسه عهدا قبل انتخابات عام ١٩٥٩ بعدم تأميم أى مشروع كان قائما قبل الاستقلال - المترجم .

وفى عام ١٩٥١ نشأ حزب آخر ، هو «مجموعة العمل» (*) التى كانت تمثل مزارعى الكاكاو والتجار الأثرياء فى الإقليم الغربى من البلاد . وفى ساحل الذهب كان أول حزب سياسى هام هو «الميثاق المتحد لساحل الذهب» الذى أسسه ج. ب. دنكا وزعماء آخرون فى عام ١٩٤٧ ، ولكنه سرعان ما تلاشى بعد ذلك بعامين ، عندما انضم إليه «حزب الميثاق الشعبى» (**) بزعامه قوامى نكروما . وكان كلا من الحزبين يعتمد على تأييد مزارعى الكاكاو والتجار ونقابات العمال ، ولكن «حزب الميثاق الشعبى» كان موفقا فى اجتذاب الشباب والفقراء فى الريف والمهاجرين فى المدن . وقد تشكل «الحزب الشعبى

(*) Action Group : أسسها الرئيس أوبافيمى أولووى من قبائل اليوربا المسيطرة على الإقليم الغربى من نيجيريا ، والتى كانت السند الرئيسى «لمجموعة العمل» . فى أبريل ١٩٥١ نُشِئت «مجموعة العمل» علانية كحزب سياسى تحت قيادة أولووى وبرنامج «حرية للجميع ، حياة أكثر وفرة» . كسب الحزب الجديد انتخابات الإقليم الشرقى فى عام ١٩٥١ ، وكانت سياسته منذ عام ١٩٥٤ تتسم «بالاعتدال» ، وكان أولووى يعلن بلا مواربة أو تردد أنه يناصر الديمقراطية الغربية ، كما كان يدعو إلى الحياد فى الشؤون الدولية - المترجم .

(**) فى عام ١٩٤٧ دعى دكتور قوامى نكروما من الخارج ليشغل منصب الأمين العام «للميثاق المتحد لساحل الذهب» (United Gold Coast Convention) (U. G. C. C.) الذى كان دكتور دنكا قد أسسه لتحقيق الإصلاح الدستورى والحكم الذاتى . وعندما حاول نكروما تكريس «الميثاق» للقيام بأعمال جماهيرية واسعة اصطدم مع عناصره المعتدلة ، فقام فى سبتمبر ١٩٤٨ بتأسيس «لجنة تنظيم الشباب» التى تحولت فيما بعد إلى حركة سياسية مستقلة تحت اسم «حزب الميثاق الشعبى» (Convention People's Party) (C. P. P.) ببرنامج ناشط كان من أهم بنوده : الحكم الذاتى الفورى ؛ تشكيل طليعة سياسية مهمتها القضاء على جميع أشكال القهر ؛ توحيد كل أجزاء البلاد ؛ تشجيع نقابات العمال . وقد انتخب نكروما أول رئيس لجمهورية غانا على منافسه دنكا بأغلبية تقرب من الإجماع . وقد أمسكت حكومة غانا منذ البداية بزمام «حركة الجامعة الأفريقية» ، ودعت إلى عقد أول «مؤتمر للدول الأفريقية المستقلة» فى أبريل ١٩٥٨ ، وأول مؤتمر للشعوب الأفريقية فى ديسمبر ١٩٥٨ - المترجم .

لسيراليون» (*) في عام ١٩٥١ ، وكان يستمد إلهامه الأولى وأمواله من مصالح
المندى التجارية فى المقاطعات .

ومن الصعب تبين أية مقترحات اقتصادية تفصيلية بناءة فى برامج هذه
المنظمات السياسية ، رغم أن المظالم الاقتصادية ، والحلول العامة لهذه المظالم
تحتل بوضوح مكانا بارزا . (٦٩) ومن المفهوم تماما أن التركيز الرئيسى كان على
مهاجمة الاستعمار ، كما كان هناك اتجاه إلى افتراض أن إنهاء الحكم
الاستعمارى يمكن أن يكون كافيا فى ذاته لحل المشكلات الاقتصادية الأساسية .
فما إن يسيطر الزعماء الأفارقة على «القمة المهيمنة» فى الاقتصاد حتى يمكن أن
تعود على مؤيديهم ، هكذا كان يقال ، مكاسب ضخمة . كما أن إعادة تنظيم
«مجالس التسويق» ، واقتراح ذلك بضوابط على شركات التصدير ، سيعطيان
المزارعين أسعارا أفضل لمنتجاتهم ؛ والقيود على أنشطة الشركات التجارية
الأجنبية ستوفر المزيد من الفرص للتجار الأفارقة ؛ والتصنيع سيؤدى إلى تحسين
الأحوال المعيشية للعمال الأجراء ، وسيعود بالفائدة على الاقتصاد ككل .
والحقيقة أنه كان هناك اتجاه إلى اعتبار التصنيع شافيا من جميع العلل : وقد

(*) Sierra Leone People's Party (S. L. P. R.) : حزب تقليدى بزعامة ألبرت مارجاى
يدعمه الرؤساء والكريوليون (أى المخلوطون أو الذين من أصل أوروبى وأصل زنجى) . وقد أسفرت
انتخابات مارس ١٩٦٧ عن نتيجة متقاربة للغاية بينه وبين «مؤتمر كل الشعب» بزعامة سياكا ستيفنز ،
وعندما دعا الحاكم العام هذا الأخير إلى تشكيل الحكومة ، استولى البريجادير لانسانا على السلطة ،
ولكن سرعان ما استعاض عنه بالبريجادير چوكسون - سميث عندما لاح انقلاب عسكري ، مع
محاولة لتأكيد مارجاى فى السلطة . وفى أبريل ١٩٦٨ قامت مجموعة من صفار الجنود بإبداء معظم
ضباط الجيش والشرطة فى السجن وأعلنت نفسها «حركة ثورية لمكافحة الفساد» . وفى نهاية الأمر
أعادت سياكا ستيفنز إلى السلطة - المترجم .

(٦٩) ثمة دراسة هامة ينبغى إجرائها لأصول تطور الفكر الاقتصادى فيما بين عامى ١٩٢٠

و. ١٩٦٠ .

علق دوران على ما كان يحيط بهذا المفهوم في المستعمرات الفرنسية من سحر وغموض ، ^(٧٠) كما أن الظاهرة نفسها وجدت في أفريقيا الغربية البريطانية وقد أفادت «لجنة التحقيق» التي تم تعيينها لتقصي أعمال الشغب في ساحل الذهب في عام ١٩٤٨ أنه «عند كل منعطف كانت تلاحقنا صيحة التصنيع . ونحن نشك كثيرا جدا فيما إذا كان أصحاب هذه الصيحة يدركون حقا ما هو أكثر من رغبتهم الخفية في شيء يعد بالشراء وبمستويات معيشة أعلى» . ^(٧١) وكان من علامات العصر أن اللجنة (التي لم تكن هي نفسها تعلم الكثير عن التصنيع) أوصت بإدخال أنواع معينة من الصناعات الثانوية .

وقد طرأ بعد عام ١٩٥٠ تغيير على طابع المعارضة الأفريقية للاستعمار ، إذ أن المرأة وروح النضال اللتين كانتا تميزان السنوات التي تلت الحرب مباشرة حلت محلها حالة نفسية أكثر تصالحا وتعاوناً . وكان هناك سببان رئيسيان لهذا التغيير . الأول أن أهالي المنطقة بدأوا يجنون بعض ثمار التوسع الاقتصادي ، والثاني أن الدول الاستعمارية شرعت تقدم تنازلات هامة للمطالب الأفريقية ، وذلك بالعمل على تحقيق درجة أكبر من الحكم الذاتي ، وكذلك (كما سيتضح أدناه) بإدخال عدد من الإصلاحات الاقتصادية . وثمة حدثان يجسدان هذا الانتقال : ففي عام ١٩٥٠ قطع هوفوي - بوانييه صلاته بالحزب الشيوعي الفرنسي مقابل تطبيق نظام أكثر تقدمية في ساحل العاج ؛ وفي عام ١٩٥١ أطلق سراح نكروما من السجن ، وتم تعيينه في منصب «قائد الأشغال الحكومية في ساحل الذهب» . ^(*) ومن الزاوية السياسية فإن خير ما نعرف به سنوات العقد السادس أنها فترة للحكم الثنائي كان حكام المستعمرات

(٧٠) دوران ، Essai Sur la Conjoncture ، الصفحة ١٤٤ .

(٧١) وزارة المستعمرات ، Report of the Commission of Enquiry into the Distur-

bances in the Gold Coast ، ١٩٤٨ ، الصفحة ٥٤ .

(*) أفرج عن نكروما في ١٢ فبراير ١٩٥١ ، وفي مارس ١٩٥٢ تغير اسم المنصب الذي يشغله

لصاحبه «رئيس الوزراء» - المترجم .

يتقاسمون فيها السلطة بدرجة متزايدة مع العناصر الأكثر ثراء والأعلى صوتاً والأقوى نفوذاً من بين رعاياهم . بيد أنه لا الرخاء ولا الوصول إلى السلطة أفاد في تأخير الحركة نحو الاستقلال . على النقيض فإنه ما إن دخل في روع الأفارقة أن تطلعاتهم يمكن بلوغها ، حتى أصبح التقدم يمضى بخطى أسرع . وكما لاحظ توكفيل عن عملية ثورية سابقة ، فإن «الشرور» التي تُحتمل في صبر وأناة عندما تبدو لا مفر منها ، تصبح غير محتملة بمجرد أن تلوح في الأفق فكرة الإفلات منها . (٧٢)

وهذه الروح الجديدة للتعاون يصورها التحسن في تقادير حياة مجموعات المتخصصين الثلاث التي كانت تؤيد الأحزاب السياسية الأساسية . فالانتعاش الملحوظ في المعدل السلعي للتبادل في العقد السادس أمدّ المنتجين بحوافز وفرص لم يشهدوا مثلها منذ الحرب العالمية الأولى ، وإن حدث ذلك فلمدة وجيزة . كما أن المزارعين وجدوا أنه من المربح لهم زيادة حجم المنتجات الغذائية لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسوق المحلية ، والتوسع في الإنتاج من أجل التصدير ، الذي وصل إلى مستويات قياسية في العقد السادس ، رغم أنه في المستعمرات البريطانية كانت «مجالس التسويق» لا تزال تحتجز شريحة كبيرة من حصيلة الصادرات .

وكان النمو في الناتج الزراعي يتحقق أساساً بالوسائل التقليدية ، أي باستخدام الأيدي العاملة غير المستخدمة بالكامل في أراض غير مستخدمة بالكامل . وقد بات هذا التطور ممكناً نتيجة للتوسع في النقل بالشاحنات ،

(٧٢) أليكسس دي توكفيل ، The Old Regime and the French Revolution ،

نيويورك ، ١٨٥٦ ، الصفحة ٤١٢ .

وللزيادة فى استخدام الدراجات التى كانت تساعد المزارعين على التنقل بين قطع الأرض المختلفة . ولكن كانت توجد أيضا علامات - لها أهميتها بالنسبة لمستقبل الزراعة فى أفريقيا الغربية - على ارتفاع فى الإنتاجية (زيادة فى ناتج الفرد وفى ناتج الأكر) من خلال استخدام الأسمدة الكيماوية ، والبذور ذات الغلّة الأعلى ، ومكافحة الحشرات . وقد كان لهذه الابتكارات تأثيرها على كل سلع التصدير الأساسية الموجودة ، وكذلك على المنتجات الموجهة للاستهلاك المحلى . ففى حالة الصادرات أدت إضافة الأسمدة البوتاسية إلى زيادة الغلّة من نخيل الزيت ، وأدت المبيدات الحشرية إلى القضاء على بعض الأمراض التى تصيب شجرة الكاكاو ، وساعدت الأصناف الجديدة من الفول السودانى على احتفاظ التربة بالمواد المغذية . وفيما يتعلق بالاقتصاد المحلى وفرت الأنواع المحسنة من الحشائش مراعى أفضل ، وأدت مخططات انتقاء الماشية وتربية سلالات جديدة منها إلى تحسين نوعيتها ، كما تم تنفيذ خطط للتوسع فى ناتج أرز المستنقعات والخضر والدواجن وفى منتجات الألبان . (٧٣)

والخوافز التى تعد الأساس للتحسينات فى الزراعة كانت من نوعين . ففى البداية كان حكام المستعمرات يريدون ضمان أن تحقق أفريقيا الغربية الاكتفاء الذاتى خلال سنوات الحرب ، وأن يكون باستطاعتها أيضا إنتاج كمية الصادرات اللازمة لمعاونة المجهود الحربى ، وللإسراع بانتعاش أوروبا بعد عام ١٩٤٥ . بعد ذلك ، وبداية من العقد السادس ، أخذ القلق يتبدى حول مستقبل الزراعة فى أفريقيا الغربية التى كان يخشى أن تواجه مشكلة الغلّة المتناقصة إذ ما استمر ، فى غياب التحسينات العلمية والإدارية ، استخدام

(٧٢) من أجل مزيد من التفاصيل ، انظر ، و. ب. مورجان ، ج. س. بيو ، West Africa ، ١٩٦٩ ، الفصل العاشر .

الأيدي العاملة بأعداد متزايدة فى مساحة محددة من الأرض . ومن حسن الطالع أن أفريقيا الغربية ما زالت لديها فسحة من الوقت لتجنب هذا الخطر . وبالرغم من أن السكان يتزايدون بسرعة ، فإن الأرض الصالحة للزراعة ما زالت متوفرة فى غالبية أنحاء المنطقة .

ولم يكن رجال الأعمال المحليون أقل حذراً على الاستفادة من الفرص التى طرحها فى العقد السادس نمو الاقتصاد وتنوعه ، والتحول فى السلطة - الذى وضع الأموال العامة فى أيدٍ أفريقية . وإلى جانب التجارة المحلية التى كانت تتسع بطرق أوجزناها فى أجزاء سابقة من هذا الفصل ، فقد نجح الأفارقة أيضا فى زيادة حصتهم فى الاتجار المباشر فى الواردات والصادرات التى كانت الشركات الأجنبية تسيطر عليها منذ وقت طويل . وقد لوحظ نجاحهم بوجه خاص فى المستعمرات الأكثر ثراء التى كان اقتصاد التبادل فيها يتسع بسرعة . ففى نيجيريا مثلاً ارتفعت الحصة الأفريقية فى تجارة الاستيراد من خمسة فى المائة فى عام ١٩٤٩ إلى عشرين فى المائة فى عام ١٩٦٣ . وفضلاً عن ذلك ، كما سنوضح بعد قليل ، فإن رجال الأعمال الطموحين كسبوا كثيراً من سياسة «الأفرقة» التى طبقتها الشركات الأجنبية الكبيرة خلال العقد السادس . والأمر الأكثر دلالة أن الأفارقة كانوا أول من يدرك الفرص الجديدة ويستغلها تماماً : فتمو المدن كان يعنى تنمية صناعة التشييد ؛ ^(٧٤) وارتفاع الدخول فى المدن كان يؤدى إلى طلب على مواد غذائية ذات نوعية أفضل ؛ وازدياد تعلم القراءة والكتابة كان يخلق سوقاً للكتب ووسائل الترفيه الغربية ؛ وانتشار السيارات والشاحنات كان يخلق الحاجة إلى الخدمات المرادفة ، مثل أماكن

(٧٤) من الناحية العملية فإن كل كتاب عن أفريقيا الغربية يوفر بعض المعلومات عن نمو المدن فى القرن العشرين ؛ بيد أنه لم يكن هناك حتى الآن اهتمام يذكر بالكيفية التى بنيت بها .

الانتظار . بل إن بعضاً من أبرز المنظمين النيجيريين في عصر ما بعد الحرب حققوا ثرواتهم عن طريق توفير هذه الخدمات : آيو أوتارو الذي كان يصنع خبز «الأسد» في إبادان ؛ الرئيس ت. أ. أودوتولا الذي كان يقوم بتوريد الإطارات وقطع الغيارات للسيارات ؛ والسير موبولا جي بانك - أنطوني في التشييد ودور السينما والنقل بالشاحنات ومتاجر الكتب ؛ والحاج س. ل. إيدو متعهد توريد الأغذية للحكومة . وقد مارس أشخاص آخرون كثيرون أقل شهرة أنشطة مماثلة على نطاق أصغر .^(٧٥) ومن أهم نتائج تنويع الاقتصاد المفتوح أن الأفارقة بدأوا يكتسبون مهارات تكنولوجية كانوا يفتقرون إليها في الماضي .

كذلك استفاد العمال الأجراء من الانتعاش الذي حدث خلال العقد السادس بطريقتين . أولاها أن التوسع في الاقتصاد بوجه عام ، ونمو القطاع العام بوجه خاص ، قد وفرا فرصاً جديدة للعمال بأجر . ثانيتهما أن هذا العقد شهد ارتفاعاً في الأجور الحقيقية ، رغم أن المدى الحقيقي للكسب يختلف ، إذ كان في المستعمرات الفرنسية أعلى نوعاً ما منه في أفريقيا الغربية البريطانية .^(٧٦) وكذلك لا ينبغي المبالغة فيما طرأ من تحسن ، إذ أن الارتفاع

(٧٥) انظر ، على سبيل المثال ، الدراسة التي أجراها ر. أ. أكينولا ، "The Industrial Structure of Ibadan" ، في مجلة نيجيريان جيوغرافيكال جورنال ، العدد ٧ ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١١٦ إلى ١٢٠ .

(٧٦) إليوت ج. بيرج ، "Real Income Trends in West Africa, 1939 - 1960" ، في العمل الجماعي الذي أعده ملغيل ج. هيركوفيتز ، متشيل هارفتز ، "Economic Transition in Africa" ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٩٩ إلى ٢٣٨ ؛ جون ف. ويكس ، "Further Comment on the Kilby" ، في مجلة المناطق النامية ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحة ١٧١ .

فى الأجور الحقيقية كان من مستوى منخفض ، ولم يكن ارتفاعا متواصلا ، بل إنه - على سبيل المثال - توقف عند ختام العقد السادس . وهذا الاتجاه الصعودى العريض ، بينما لم يؤخر نمو نقابات العمال أو يوقف أعمال الإضراب ، ^(٧٧) فإنه أزال بالفعل كثيرا من العنف من احتجاجات العمال فى المستعمرات . وكان تركيز الحركة العمالية المنظمة على المفاوضات أكثر منه على الثورة ، وذلك برغم العبارات العنيفة التى كثيرا ما كانت تقال فى الطريق إلى قاعات المؤتمرات .

وأسباب هذا الارتفاع فى الأجور الحقيقية موضع خلاف يرجع من ناحية إلى انشغال الاقتصاديين بمشكلة العلاقة بين معدلات الأجور وآفاق التنمية فى البلدان الأفريقية ، ومن ناحية أخرى إلى اهتمام المؤرخين ، المستورد من أوروبا ، بدور نقابات العمال كقوة للتغيير الاقتصادى والسياسى . وقد اتخذ بيرج وبتلر ، يؤيدهما ويكس ، وجهة النظر القائلة بأن نقابات العمال الأفريقية كانت ذات قوة محدودة نسبيا . ^(٧٨) وأوضحوا أن العمالة بأجر لم تكن تتعلق إلا بنسبة صغيرة من مجموع قوة العمل ، وأن عمالا أجراء كثيرين ، لأنهم مهاجرون ،

(٧٧) وقعت فى عامى ١٩٥٥ و١٩٥٦ إضرابات واسعة فى ساحل الذهب ونيجيريا وسيراليون .
 (٧٨) إليوت ج. بيرج ، جيفرى بتلر ، "Trade Unions" ، فى العمل الجماعى الذى أعده جيمس س. كولمان ، كارل ج. روزبرج ، *Political Parties and National Integration in Tropical Africa* ، بيركلي ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٢٤٠ إلى ٢٨١ ؛ جون ف. ويكس ، "A Comment on Peter Kilby : Industrial Relations and Wage Determination" ، فى مجلة المناطق النامية ، العدد ٣ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٧ إلى ١٧ ؛ إليوت ج. بيرج ، *Urban Real Wages and the Nigerian Trade Union Movement, 1939 - 60 : a Comment* ، فى مجلة التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافى ، العدد ١٧ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٦٠٤ إلى ٦١٧ ؛ جون ف. ويكس ، "Further Comment on the Kilby / Weeks Debate : an Empirical Rejoinder" ، فى مجلة المناطق النامية ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحات ١٦٥ إلى ١٧٤ .

لم يكن لديهم اهتمام بالأنشطة النقابية . ونتيجة لذلك كان أعضاء نقابات العمال قليلي العدد ؛ ويفتقرون إلى التضامن ؛ ومواردهم المالية محدودة ؛ وقيادتهم ضعيفة المستوى . وما يمكن استخلاصه من هذا التحليل هو أن القرار برفع الأجور النقدية في العقدين الخامس والسادس اتخذته أصحاب الأعمال ، لا نتيجة لضغط من نقابات العمال ، ولكن إقرارا بتزايد تكلفة المعيشة وبضرورة الاحتفاظ بقوة عمل مستقرة . وعلى ضوء وجهة النظر هذه قال وارين وكيلبي ، بتأييد من كوهن ، إن النقابات كان لها من جوانب القوة مثل ما لها من جوانب الضعف .^(٧٩) إذ كانت توجد في أماكن ذات حساسية استراتيجية ، مثل المدن الأساسية ؛ وكان أعضاؤها ممثلين تمثيلا جيدا في الوظائف الرئيسية ؛ لاسيما في الإدارة الحكومية ؛ وكانت أنشطة النقابات تغطي بالعلانية ، سواء في أفريقيا أو في الصحف المتعاطفة معها في المجترا وفرنسا ؛ وكان باستطاعتها في أوقات انتشار السخط أن تحشد التأييد من خارج النقابات ، وبخاصة من المتعطلين في المدن ، وأن تغطي المظاهرات التي كانت ذات حجم مؤثر ومظهر ينطوي على الخطر . والنتيجة التي تستخلص من هذه

(٧٩) و.م. وارين ، "Urban Real Wages and the Nigerian Trade Union Movement" 1939 - 60 ، في مجلة التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي ، العدد ١٥ ، ١٩٦٦ ، الصفحات ٢١ إلى ٣٦ ؛ بيتر كيلبي ، "Industrial Relations and Wage Determination : Failure of the Anglo - Saxon Model" ، في مجلة المناطق النامية ، العدد ١ ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٤٨٩ إلى ٥٢٠ ؛ المؤلف نفسه ، "A Reply to John F. Week's Comment" ، في مجلة المناطق النامية ، العدد ٢ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ١٩ إلى ٢٦ ؛ و.م. وارين ، "Urban Real Wages and the Nigerian Trade Union Movement, 1939 - 60 : Rejoinder" ، في مجلة التنمية الاقتصادية والتغيير الثقافي ، العدد ١٧ ، ١٩٦٩ ، الصفحات ٦١٨ إلى ٨٣٣ ؛ روبين كوهن ، "Further Comment of the Kilby Weeks Debate" ، في مجلة المناطق النامية ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحات ١٥٥ إلى ١٦٤ ؛ كيلبي ، "Final Observations" ، المرجع نفسه ، العدد ٥ ، ١٩٧١ ، الصفحتان ١٧٥ و ١٧٦ .

البيئة هي أن النقابات كانت قوية التأثير في انتزاع الامتيازات من أصحاب الأعمال خلال العقدین الخامس والسادس ، حتى برغم أن الثمار التي حققتها كانت أقل من التوقعات .

ومنشأ الاحتكاك الذي ولدته هذه المناقشة ليس مجرد أن كلا من الجانبين يعتقد في نفسه الصواب ، ولكن لأنهما كذلك على الأرجح . ذلك أن بيرج وبترل على حق في أن يسترعيا الإنتباه إلى جوانب الضعف في نقابات العمال الأفريقية . وقد يكون من الخطأ اعتبار أن النقابات كانت قوة شديدة التأثير ، أو حتى مهيمنة ، في التاريخ الاقتصادي لأفريقيا الغربية فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٠ . وثمة سبب لكون التحليل المقدم في هذا الفصل قد ركز على ثلاث مجموعات مصالح أفريقية رئيسية ، ولكون المجموعة الثالثة ، وهي قوة العمل ، لم تعالج على أساس أن تاريخها مرادف لتاريخ نقابات العمال . وفي الوقت نفسه من الواضح بالمثل أن السلطات لم يكن باستطاعتها تجاهل وجود حركة عمالية منتظمة ، فقد كانت نقابات العمال بعد عام ١٩٤٥ أقوى بكثير مما كانت عليه من قبل ، وكانت لها دلالة خاصة في مستعمرات معينة ، مثل غينيا . وربما كانت الحكومات مستعدة لمنح زيادات في الأجور استجابة لارتفاع في تكاليف المعيشة ، ومن غير وجود أي ضغط منظم يجبرها على ذلك ، ولكن حقيقة أن الضغط كان موجودا يرجح أن يكون قد أثر على كل من توقيت التسوية وطبيعتها . ذلك أن التعميمات ، إذا ما بولغ فيها كثيرا ، تفتقد قوتها في التفسير . كما أن مسألة فعالية النقابات في رفع الأجور إنما هي مسألة يلزم البت فيها بالإشارة إلى مستعمرات بعينها ونقاط زمنية بعينها .

والمسح السابق يستكمل تحليل تطور المصالح الأفريقية فيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٠ ، ويتبقى أن ندرس هذه الفترة نفسها من وجهة نظر الدول الاستعمارية .

إن باستطاعة سلطة (أو طبقة) حاكمة أن تلبي المطالبات بإجراء إصلاح جذري بطريقة أو أكثر من طرق ثلاث . فاستطاعتها ألا تفعل شيئا على الإطلاق ، بأمل أن تحل المشكلة من تلقاء نفسها ؛ وباستطاعتها أن تتسهج سياسة القمع ؛ كذلك باستطاعتها أن تحاول الاسترضاء والتوفيق . وقد اختبرت أفريقيا الغربية هذه النهج الثلاثة جميعا . وقد سادت خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ سياسة «انتظر لترى» ، وثبت عدم نجاحها ، كما أوضحنا فيما سبق . وخلال الحرب العالمية الثانية وفي السنوات التي تلت الحرب مباشرة كانت تستخدم بين الحين والآخر سياسة القمع . وحتى حوالى عام ١٩٥٠ لم تكن بريطانيا وفرنسا قد تيقنتا بعد من قوة المعارضة الأفريقية ، ولم تكونا تدركان المدى الذى انحدرت إليه قوتهما . ونتيجة لذلك كان القمع يستخدم فى بعض الأوقات فى محاولة للسيطرة على نمو المنظمات المعادية للاستعمار . وفى عامى ١٩٤٩ ، ١٩٥٠ قُتِلت أعداد كبيرة من الأفارقة أو أُصِيبَت أو أُودِعت السجنون فى حملة عدوانية على «الحزب الديمقراطي لساحل العاج» وزعيمه هوفوى بوانيه ، على حين أُتخذ إجراء عنيف فى ساحل الذهب ضد «حزب الميثاق الشعبى» وزعيمه نكروما الذى أودع السجن فى عام ١٩٥٠ . وكان جانب من هذه التدابير انعكاسا للاعتقاد بأن المناصرين الأجانب للحركة الوطنية الأفريقية هم فى حقيقة الأمر شيوعيون متخفون ، وهو اعتقاد كان شائعا بين المدافعين عن العالم «الحُر» فى أيام الحرب «الباردة» .^(٨٠) كما أن وزارة المستعمرات ،

(٨٠) زيارة المستعمرات ، - "Report of the Commission of Enquiry into Disturbances in the Gold Coast" ، ١٩٤٨ ، الصفحة ٩١ ، حيث تُسجل آراء الحاكم بشأن الأساليب «الشيعية» .

برغم ما لديها من حشد المؤرخين ، يبدو أنها تغفل أحيانا عن التوصيات التي قدمها ذلك المراقب المتمرس ، بنيامين فرانكلين (*) ، عن كيف يمكن أن تَفْقِدَ إمبراطورية دون أن تَقْصِدَ ذلك . وقد كان من بين «قواعده» لتحقيق تصفية غير مقصودة للاستعمار أن تصر الحكومة الاستعمارية ، برغم وضوح الأدلة ، على أن شكاوى الشعوب الخاضعة ليست إلا «اختراعا وتلقينا من جانب قلة من المهوَّشين المثيرين للشقاق الذين إذا ما استطعت الإمساك بهم وشنقهم فيسود الهدوء الجميع» . (٨١)

غير أنه على وجه الإجمال كان طابع الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٠ هو اتباع سياسة تصالحية ، أما القمع فكان الاستثناء وليس القاعدة . والحقيقة أن تقديم التنازلات كان قد بدأ بالفعل قبل نهاية الحرب العالمية الثانية . ففي عام ١٩٤٤ قدمت وعود بإصلاحات هامة في مؤتمر عقد في برازافيل برئاسة الجنرال ديغول (**) . وكان من النتائج الهامة لهذا الاجتماع إلغاء السخرة في عام ١٩٤٦ ، بعد أن ظلت لفترة طويلة ضيّماً عميقاً في أفريقيا الغربية الفرنسية . وفي عام ١٩٤٥ أحييت بريطانيا «قانون تنمية ورفاهة المستعمرات» الذي صدر

(*) بنيامين فرانكلين (١٧٠٦ - ١٧٩٠) ، سياسي وناشر وعالم وكاتب وفيلسوف أمريكي . اقترح مشروعاً للاتحاد بين المستعمرات في مؤتمر ألباني Albany لعام ١٧٥٤ ، وكان مندوباً عن عدة مستعمرات وممثلاً في إنجلترا قبل قيام الثورة الأمريكية . اشترك في صوغ وتوقيع وثيقة إعلان الاستقلال - المترجم .

(٨١) بنيامين فرانكلين ، "Rules for Reducing a Great Empire to a Small One" ، Works ، ١٨٠٦ ، الصفحة ٣٤٣ .

(**) كان الجنرال ديغول في ذلك الوقت رئيساً لحكومة فرنسا الحرة التي اتخذت لندن مقراً لها ، بعد أن فر إليها بسبب اعتراضه على هدنة عام ١٩٤٠ التي وقعت حكومة فيشي مع القوات الألمانية الغازية . وقد انتخب ديغول رئيساً لفرنسا في عام ١٩٤٥ - المترجم .

فى عام ١٩٤٠ ، وعرضته فى صورة أكثر سخاء . وفى العقد السادس تم تطوير سياسة التعاون حتى على نحو أكثر كمالا فى كل من أفريقيا الغربية الفرنسية والبريطانية . أما الأسباب الكامنة وراء هذه السياسة ، التى أشير إليها فى أول هذا الفرع ، فسيتم تناولها الآن بتفصيل أكبر ، ويبحث تأثيرها فى تعديل الاقتصاد المفتوح . ومن أجل تكملة تنظيم الفرع السابق من هذا الفصل ، سنتناول أولا الشركات الأجنبية ، ثم تعقب ذلك دراسة لسياسة الحكومات .

إن التغيرات فى دور الشركات الأجنبية وهيكلها لم تحظ باهتمام كاف . ويتجه المؤرخون إلى افتراض أن وظائف هذه الشركات تحددت عند نقطة مبكرة من الفترة الاستعمارية ، وظلت من الناحية الجوهرية دون تغيير حتى وقت الاستقلال . وسوف نبين هنا أن وجهة النظر هذه خاطئة ، وأن الشركات الأجنبية قامت بعد عام ١٩٤٥ بأهم عملية لإعادة تنظيم أنشطتها منذ ختام القرن الماضى ، عندما بدأت التحرك إلى الداخل لأول مرة . وسيوضح أن تجديدات ملحوظة قد طبقت ليس فقط عن طريق تطويع الوظائف التجارية التقليدية ، وإنما كذلك عن طريق إدخال أنشطة صناعية حديثة ، وسنبين أن هذه التغيرات قد حفز عليها اعتباران هما : نمو السوق ، ونهوض القومية الأفريقية . وبطبيعة الحال كانت هذه العناصر الجديدة أكثر وضوحاً فى بعض البلدان منها فى البلدان الأخرى . وما يتسق كلية مع التفسير المقدم هنا أن المستعمرات الأصغر حجماً ذات الأسواق الأقل تطوراً قد تأخرت عن غيرها ، ^(٨٢) وأن المناطق التى تحدد

(٨٢) تعد سيرااليون مثالا على ذلك . انظر ، رالف چيرالد ساييلور ، *The Economic System of Sierra Leone* ، درهام ، نورث كارولينا ، ١٩٦٧ ، الصفحات ١٤٧ إلى ١٥٧ .

سرعة الانطلاق هي الموسرة نسبياً ، مثل نيجيريا وساحل الذهب والسنغال وساحل العاج ، التي أتاحت فرصاً جديدة وأكثر ربحية . (٨٣)

ونتيجة للتوسع والتنوع باتت تجارة أفريقيا الغربية جذابة للقادمين الجدد ، وواجهتها الشركات الأجنبية بدرجة من المنافسة لم تعرفها منذ فترة الرخاء القصير الأمد الذي أعقب الحرب العالمية الأولى . إذ كانت تواجه منافسة جديدة من التجار القليلي التكلفة ، وبخاصة التجار الهنود والمشاركة والأفارقة ، ومن الشركات الصناعية عبر البحار ، مثل شركة «الصناعات الكيماوية الإمبراطورية» التي أنشأت منافذ محلية خاصة بها . أما الهيكل المستقر المتكامل أفقياً لشركة أفريقيا المتحدة (U. A. C.) والشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية والشركة التجارية لأفريقيا الغربية فكان غير مناسب لخوض معركة مع المنافسين المتخصصين . ذلك أن انخراطها في تجارة منتجات من قبيل الشاحنات والآلات كان يشكل ضغطاً على الموارد الرأسمالية ، وكان يبيع وخدمة واردات جديدة ، مثل السلع

(٨٣) إن جانباً كبيراً من التفسير السابق ، ومن الناحية الفعلية كل العرض التي يعقبه ، مستمد من عمل أربعة دارسين توصلوا جميعاً ، كلٌ منهم مستقلاً عن الآخر ، إلى استنتاجات تتم بعضها بعضاً . وعناصر الفكرة الأساسية قدمها في بادئ الأمر مارسيل كابت في دراسته المغفلة للفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٤ المعنونة *Traité d'économie tropicale : les économies d'A. O. F.* باريس ، ١٩٥٨ ، الصفحات ١٢٣ إلى ١٣٢ و ١٦٢ إلى ١٧٢ . وبعد ذلك بعشر سنوات ظهرت دراستان للتغيرات في الوظائف التجارية للشركات الأجنبية : أتسى - ليون بونفون ، "La transfor- mation du commerce de traite en Côte d'Ivoire depuis la dernière guerre mondiale et l'indépendance" ، في مجلة *دراسات ما وراء البحار* ، العدد ٢١ ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٣٩٥ إلى ٤١٣ ؛ تشارلس ولسون ، *Unilever, 1945 - 1965* ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢١٢ إلى ٢٢٦ . وفي العام التالي جاءت دراسة بيتر كيلبي الشاملة التي لا غنى عنها ، *Industrialization in an Open Economy : Nigeria, 1945 - 1966* ، كامبردج ، ١٩٦٩ .

الكهربائية ، يتطلب دراية فنية ليست متوفرة لدى الشركات ، وكان تخزين مدى متزايد التنوع من السلع يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف المناولة .

ومع اقتراب عام ١٩٥٠ كانت الشركات القائمة قد أدركت أن السوق توسعت ، والمنافسة ازدادت شراسة ، بدرجة يتعذر معها أن تواصل السيطرة على جميع فروع تجارة الاستيراد والتصدير ، مثلما كانت تفعل من قبل . ونتيجة لذلك فقد شرعت بدورها في التحول إلى شركات متخصصة لتقلل من احتياجاتها الرأسمالية ، وإلى تركيز المهارات على مدى محدود من السلع وتخفيض تكاليف التداول . وقد أعادت الشركات التجارية الرئيسية تنظيم منافذها لتجارة التجزئة بصورة كاملة ، وأخذت تركز أساسا على أنشطة تجارة الجملة . وهكذا أصبحت تجارة التجزئة المباشرة مركزة في عدد قليل من المتاجر الكبيرة ذات الأقسام والمتاجر الجامعة ، مثل كنجزوى ومونوبرى وبريتانيا ، وعهد إلى الأفارقة بغالبية المنافذ القائمة لتجارة التجزئة . مثال ذلك أن سلسلة أفيون بدأت في ساحل العاج في عام ١٩٥٦ مستفيدة من متاجر الشركة التجارية لأفريقيا الغربية ومستخدمه موظفين أفارقة . فضلا عن ذلك أنشئت فروع يديرها أفارقة لاستيراد وتوزيع أصناف خاصة ، مثل الشاحنات ، كما تأسست شركات لتمكين التجار الأفارقة المستقلين من تنمية أعمالهم الخاصة وكانت النتائج مثيرة : فبينما كانت الشركات التجارية الرئيسية الثلاث في عام ١٩٤٩ تستأثر بحوالى ٤٩ فى المائة من جميع الواردات ، فإنه مع مقدم عام ١٩٦٣ كان هذا الرقم قد انخفض إلى ١٦ فى المائة . وتزودنا «شركة أفريقيا المتحدة» بواحد من أفضل الأمثلة «للأفرقة» . ففي عام ١٩٣٩ كان الأفارقة يمثلون سبعة فى المائة فقط من مجموع موظفى الشركة الإداريين فى أفريقيا الغربية : وبحلول عام ١٩٥٧ كانت النسبة قد ارتفعت إلى واحد وعشرين فى المائة ؛

ووصلت مع نهاية عام ١٩٦٤ إلى ثلاثة وأربعين في المائة .^(٨٤) كذلك بدأت شركات التعدين سياسة مماثلة لتدريب الموظفين الفنيين والإداريين الأفارقة .^(٨٥) وكانت «الأفرقة» اتجاها تجاريا سليما لأن استخدام الأفارقة كان أقل تكلفة من استخدام الأوروبيين ؛ وهم أفضل معرفة ببلادهم ولغاتهم ؛ وكثيرا ما كانت صلاتهم المحلية مفيدة في فتح أسواق جديدة والاحتفاظ بالأسواق القائمة . وكانوا في أحوال كثيرة رجال أعمال حققوا نجاحات بارزة . كما أن القرار بإفساح المجال أمام الأفارقة الطموحين كان أيضا حركة سياسية بارعة . فمع اقتراب ختام العقد الخامس كان واضحا أن المصالح الطويلة الأمد للشركات الأجنبية تتمثل في أن تضمن لنفسها موضع قدم في أفريقيا بعد أن ينتقل الحكم فيها من الأوروبيين إلى أيدي الأفارقة . وكانت الشركات الأجنبية بإتاحتها مزيدا من الفرص أمام التجار المحليين إنما تدعم مصالحها الخاصة ، وفي الوقت نفسه صورتها في أعين أشد منتقديها صخباً .

(٨٤) شركة أفريقيا المتحدة ، مجلة استاتستيكال أند إيكونوميك ريفيو ، العدد ٢٠ ، ١٩٥٧ ، الصفحات ٣٩ إلى ٤٥ ؛ العدد ٣٠ ، ١٩٦٥ ، الصفحة ٥٧ . ومن المقرر زيادة النسبة إلى ثمانين في المائة بحلول عام ١٩٨٠ . وكان نقاد الشركات التجارية الأجنبية يقولون ، ولهم بعض الحق ، إن هذه التغييرات لم تكن تتجاوز المظهر الخارجي . غير أن هذا النقد لا يبطل الرأي المعروض هنا بأنه قد تحققت زيادة في المكانة والمال بالنسبة لمجموعة مصالح أهلية صغيرة ، ولكنها هامة .

(٨٥) ثمة شركة واحدة على الأقل تأثرت أيضا بنوع من الأفارقة غير المخططة . فاحتكار «سييراليون سيليكشن ترست» الممنوح في عام ١٩٣٥ ، قضت عليه بعد الحرب العالمية الثانية الأنشطة المحظورة التي كان يمارسها الحفارون الأفارقة والتجار المشرقيون . وقد حصل هذا التطور على اعتراف رسمي في عام ١٩٥٦ ، عندما منح عمال المناجم الأفارقة تراخيص . ويقدم كتاب سايلور ، The Economic System of Sierra Leone وجهة نظر موجزة في الفصل الرابع . ومن أجل الإلمام بعرض شامل للصناعة ككل ، انظر ، هـ. ل. فان ديرلان ، The Sierra Leone Diaspora ، ١٩٦٥ ، monds .

وكان العنصر الجديد الثانى والأكثر راديكالية هو إدخال الصناعة الحديثة . وهناك افتراض منتشر على نطاق واسع ، وإن كان افتراضاً غير سديد ، أن الشركات الأجنبية كانت شديدة المعارضة للتصنيع فى أفريقيا طوال الفترة الاستعمارية . ولا شك فى صحة القول بأن هذه الشركات كانت تبدى اهتماما محدودا ، أو لم تكن تبدى أى اهتمام ، بالصناعات التحويلية الحديثة قبل عام ١٩٤٥ . وكانت مهارات هذه الشركات مهارات مؤسسات تجارية عامة ، وهى كمؤسسات تجارية تشرف بطريقة مريحة على إمبراطوريات تجارية كانت اتفاقيات انضمام السوق فيها تكسر حدة مساعى المنظمين العداونية . فضلا عن ذلك كان التصنيع يعنى تعقيدات ومخاطر . فإثناء صناعات محلية كان يثير حفيظة رجال الصناعة فى الدولة الاستعمارية ، ويسبب الامتعاض لشركات النقل البحرى التى تسيطر على صناعة النقل فى أفريقيا الغربية . وفوق ذلك لم تكن هناك أية علامة واضحة على أن السوق المحلية كبيرة بدرجة تبرر إجراء تجارب من هذا النوع ، لاسيما فى مناخ الكساد الاقتصادى الذى وجد فيما بين عامى ١٩٣٠ و ١٩٤٥ .

وبعد الحرب العالمية الثانية أصبح التحول عن المواقف التقليدية أقل مخاطرة وأكثر إغراء . وبحلول العقد السادس كان الطلب الفعال بالنسبة لرجال الصناعة قد وصل فى بعض أجزاء أفريقيا الغربية إلى النقطة التى يستطيع عندها أن يؤازر على الأقل بضع شركات من الحجم اللازم لإنتاج السلع التى يشتد الطلب عليها ، ويسمح لتلك الشركات أن تعمل بطاقة كافية للإبقاء على تكاليفها منخفضة ، ولجعل أسعار منتجاتها قادرة على المنافسة مع الواردات من

أوروبا .^(٨٦) وفضلا عن ذلك فإن توسيع السوق ، عن طريق إدخال درجة أكبر من المنافسة ، أدى إلى تخفيض هوامش الربح على كثير من الواردات الأساسية . ولم تكن الشركات التقليدية تكتفى فى ردها على هذا التحدى بالتخصص ، كما أوضحنا فيما سبق ، وإنما بأن تصبح شركات للصناعة التحويلية بأمل أن يكون باستطاعتها تحقيق وفورات كافية فى تكاليف الإنتاج والنقل لكى تبيع بأسعار تقل عن أسعار منافسيها . ولم يكن من قبيل المصادفة أن شركات الصناعة التحويلية فى أفريقيا الغربية خلال العقد السادس كانت شركات تجارية مستقرة ، مثل شركة أفريقيا المتحدة والشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية والشركة التجارية لأفريقيا الغربية وچون هولت وموريل إى بروم ، وكان على كل منها أن تجرى إعادة تنظيم داخلى هامة ، وأن تدبر موظفين يتمتعون بالمهارات التقنية الضرورية . كما أن هذه الشركات ، ببدئها صناعات حديثة ، وبتخصصها فى التجارة ، ساعدت أيضا على تعزيز التعاون الأفريقى - الأوروبي خلال الحقبة الأخيرة من الحكم الاستعمارى .

وقد كان إنتاج السلع للاستهلاك المحلى ، مثل الأغذية المجهزة والمشروبات والأقمشة ومواد البناء ، يمثل الجانب الأكبر من ناتج الصناعة التحويلية الحديثة فى أفريقيا الغربية خلال العقدين السادس والسابع . وهذا التركيز يمكن فهمه على ضوء المستوى المنخفض نسبيا للقوة الشرائية ، وضرورة التصنيع لسوق واسعة ، ودوافع رجال الصناعة الأوائل . غير أنه لم يكن فى الوسع إنتاج مدى كامل من هذه الأصناف محليا . وكانت الميزة محصورة فى الصناعات

(٨٦) هذه الملاحظات تشير من بعيد إلى مشكلة معقدة . ومن أجل الاطلاع على مناقشة لأهمية وفورات الحجم فى أنواع مختلفة من صناعات إحلال الواردات ، وللتغيرات فى نسب عوامل الإنتاج داخل صناعات بعينها ، انظر ، كيليبى ، *Industrialization in Open Economy* ، الفصل الحادى عشر .

التي باستطاعتها تحقيق أكبر قدر من الوفرة في التكاليف بأن تقام بالقرب من سوقها الأخيرة . وكان للمصانع التي تستخدم نسبة عالية من المواد المحلية ، لاسيما الأصناف التي كان نقلها باهظ التكلفة ، مثل الأخشاب والجير والطفل والماء ، أفضلية خاصة ، شأنها شأن الصناعات التي تتحمل منتجاتها التامة الصنع رسوم شحن أعلى من تلك التي تتحملها المواد الأولية المكوّنة لها ، كما في حالة الأواني المجلوة .^(٨٧) وكانت الصناعات المألوفة لإحلال الواردات التي أقيمت في العقد السادس هي تلك التي تنتج السجاير والبيرة والأسمنت والأحذية والمنسوجات والأثاث والأواني ، وكانت التركيزات الأساسية للصناعة التحويلية الحديثة توجد في المستعمرات الأربع الأكثر ثراء ، وكان المركزان الرئيسيان هما لاجوس ودكار . كذلك مر تجهيز الصادرات بمزيد من التطور في العقد السادس ، وكان ذلك أساسا نتيجة لإدخال الآلات التي تدار بالطاقة . ومرة أخرى كان الاقتصاد الرئيسى هو التوفير الذى يتم فى رسوم الشحن عن طريق تجهيز المواد الأولية الثقيلة الوزن ، مثل الأخشاب والمعادن ، عند المصدر . وأخيرا ينبغى ملاحظة أن الشركات الأجنبية كانت تستثمر أموالها فى صناعات الخدمات ، لا سيما تلك التى تتطلب مهارات تقنية . وأصبح هذا الاستثمار ضروريا لتلبية الطلبات الناشئة عن إشباع الحاجات ذات الأولوية : من ذلك مثلا أن انتشار السيارات جعل من الضرورى إنشاء محطات للخدمة .

ولم تكن التغيرات فى الدور الاقتصادى للحكومات الاستعمارية بعد عام ١٩٤٥ أقل إثارة من تلك التى كانت تؤثر فى الشركات الأجنبية ، وكانت بالتأكيد تجذب مزيدا من اهتمام الدارسين . وكان جانب من العناصر الجديدة فى

(٨٧) وقد ذكرنا فى الفصل الثانى أن هذه المبادئ أثرت أيضا فى تحديد مواقع أنشطة الصناعات التحويلية فى فترة ما قبل الاستعمار .

القطاع العام نتيجة لضغوط أفريقية ، وجانب آخر منها ناتجاً عن المصلحة الذاتية ، ولكنها كانت أيضاً بتأثير التحولات فى توازن القوى العالمى بعد الحرب العالمية الثانية . فقد خرجت بريطانيا وفرنسا من الحرب منتصرتين ، ولكن مع تدهور اقتصاديهما ، وتداعى موقعيهما الدوليين على نحو لا رجعة فيه . كما أن أجزاء كبيرة من إمبراطوريتيهما اجتاحتها قوى معادية ، بل إن فرنسا نفسها احتلتها القوات الألمانية بضع سنوات . وبعد عام ١٩٤٥ أخذت قبضة كلتا الدولتين تتراخى على التطورات السياسية فى مستعمراتهما عبر البحار . وبينما كانت الحركات الوطنية تستجمع قوة دافعة فى أفريقيا الغربية ، كانت تنازلات هامة قد قدمت بالفعل فى مناطق أخرى . فبعد ممانعة وتحايل منحت بريطانيا الاستقلال للهند فى عام ١٩٤٧ ، وأرغمت فرنسا على التخلي عن ممتلكاتها فى الهند الصينية فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٥ . وبقيت التزامات أخرى ، ووجد كلا البلدين نفسه متورطاً فى بعض الأعمال المؤلمة من قتال المؤخرة ، وبخاصة فى المناطق التى تعقدت فيها قضية الحكم الذاتى نتيجة لوجود مستوطنين من البيض ، كما فى حالة الجزائر وكينيا . وعلى الرغم من ذلك فإنه حتى الدول الاستعمارية تعى الدروس فى النهاية ، ومع مطلع العقد السادس ، إن لم يكن قبل ذلك ، كان واضحاً أن بريطانيا وفرنسا قد عقدتا العزم على ألا تحاولا الاحتفاظ بأفريقيا الغربية عنوةً واقتداراً .

وقد تركزت التغيرات فى سياسة الحكومات بعد عام ١٩٤٥ على تطور بارز واحد - هو توسيع القطاع العام . واشتمل هذا التجديد على تغيرات فى مستوى الاستثمار العام ، وإدخال التخطيط الاقتصادى ، وفرض ضوابط على تسويق سلع التصدير . وسوف نتناول هذه القسمات الثلاث للسياسة العامة على التوالى .

إن تقييم حجم التدفقات الرأسمالية إلى البلدان المتخلفة ليس بالمهمة السهلة ، ويرجع ذلك في جانب منه إلى الصعوبة العملية في تحديد مواقع جميع مصادر العرض ، وفي جانب آخر إلى المشكلة الفكرية المتعلقة بالبت فيما يتكون منه الاستثمار . غير أن الاتجاه الرئيسى في حالة أفريقيا الغربية ليس موضع خلاف : فقد كانت هناك زيادة ملحوظة في الاستثمار الأجنبى بعد الحرب العالمية الثانية . وفيما بين عام ١٩٤٧ ونهاية عام ١٩٥٦ وصل استثمار فرنسا العام في مستعمراتها في أفريقيا الغربية إلى ١٠٦ مليارات من فرنكات الجماعة الفرنسية الأفريقية (C. F. A.) لعام ١٩٥٦ ، مقابل ٤٦ مليار من نفس العملة للفترة ١٩٠٣ - ١٩٤٦ . وهكذا كان حجم الاستثمار في الأعوام العشرة ما بين ١٩٤٧ و ١٩٥٦ أكثر من ضعف مثيله في كل الأعوام الثلاثة والأربعين السابقة .^(٨٨) أما الاستثمار العام فيما وراء البحار في أفريقيا الغربية البريطانية ، برغم أنه كان أقل من نصف المعونة الفرنسية ، فكان أيضا فيما بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٦٠ أكبر منه في الفترة ما بين عامى ١٩٠٠ و ١٩٤٥ .^(٨٩) ولكن هذه الأرقام لا تحكى الرواية بكاملها . ذلك أنه بعد عام ١٩٤٥ كانت

(٨٨) إليوت ج. بيرج ، "The Economic Basis of Political Choice in French West Africa" ، فى مجلة أمريكان پولتيكال ساينس ريفيو ، العدد ٥٤ ، الصفحتان ٣٩٤ و ٣٩٥ . وفيقد تقدير كايوت (Traité d'économie tropicale ، الصفحة ٢٩٣) وجود تباين أكبر بين مستويى الاستثمار فى فترتى ما قبل الحرب وبعدها . وبما أنه لا توجد وسيلة واضحة للمفاضلة بين المصدرين ، فقد استخدمت أرقام بيرج الأكثر تحفظا .

(٨٩) لا توجد دراسة عن أفريقيا البريطانية يمكن أن تضاهى كتاب تريزا هايتز ، French Aid ، ١٩٦٦ . ومن أجل الاطلاع على مسح عام ، انظر ، ليونارد ريس ، "Capital and Capital Supply in Relation to the Development of Africa" ، فى العمل الجماعى الذى أعده أ. أ. ج. روينصون ، Economic Development for Africa South of the Sahara ، ١٩٦٤ ، الصفحات ٤٤٤ إلى ٤٧٤ .

نسبة هامة من الاستثمار العام تتخذ شكل منح أكثر منها قروض ، مما يعنى أن أعباء السداد التى تتحملها البلدان المتلقية كانت أخف تناسيبا منها فى فترة ما قبل الحرب . فضلا عن ذلك ، فإنه من الواضح ، برغم تفكك الإحصاءات المتاحة وعدم تكاملها ، أن الاستثمار الخاص بدوره قد ارتفع فى أعقاب انتعاش سوق التصدير بعد الحرب العالمية الثانية . وأخيرا لا ينبغي إغفال أن المستعمرات كان باستطاعتها الحصول على أموال مستمدة من مصادر محلية ، لاسيما الرسوم الجمركية ، وكذلك الإيرادات التى توفرها «مجالس التسويق» (فى حالة أفريقيا الغربية البريطانية) . وتكشف دراسة لهذه المصادر عن تباين هام . ففي حالة أفريقيا الغربية الفرنسية كانت الأموال المحلية تمثل ما بين خمسة وعشرين وثلاثين فى المائة من الإنفاق الرسمى على التنمية فيما بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥٨ ، على حين أن النسبة فى المستعمرات البريطانية الأربع كادت أن تكون مقلوبة : ذلك أن حوالى خمسة وعشرين فى المائة فقط من المجموع كانت فى الفترة ١٩٤٥ - ١٩٥٩ تحيى من الوكالات العامة للاستثمار . (٩٠)

وقد أتاحت الزيادة فى الموارد الموجودة تحت تصرف السلطات العامة اتخاذ تدابير للتوسع فى الصادرات ، ولمساعدة المشروعات الجديدة خارج قطاع التصدير . كذلك أدى الارتفاع فى حجم معونة ما وراء البحار ، إلى جانب الأموال التى تراكمت عن طريق مجالس التسويق ، إلى إضعاف العلاقة بين مكاسب ما وراء البحار والطلب المحلى ، وإلى تمكين الاقتصاد من أن ينمو بدرجة ما بصورة مستقلة عن أداء قطاع التصدير . وبعد عام ١٩٤٥ أخذت

(٩٠) أونا ب. فورست ، "The Financing of the Present Development Plans of West Africa" ، فى العمل الجماعى الذى أعده بسون كارلسون ، أ. أولكانبو ، International Fi- nance and Development Planning in West Africa ، لوند ، ١٩٦٤ ، الصفحتان ٥٥ و ٥٦ .

واردات أفريقيا الغربية الفرنسية تتوسع بأسرع من التوسع في صادراتها . وبعد ذلك بعشر سنوات ظهر الاتجاه نفسه في المستعمرات البريطانية . فالاقتصاد ظل مفتوحا ، ولكنه لم يعد يعمل في صورته النقية ، وتلك ملاحظة عامة ينبغي أن يضاف إليها تعليقان أكثر تحديدا . أولهما أن التعديلات التي أدخلت على الاقتصاد المفتوح كانت أكثر وضوحا في نيجيريا وساحل الذهب والسنغال وساحل العاج ، لأن هذه المستعمرات الأكثر ثراء هي التي كانت تجذب الجانب الأكبر من رأس المال الأجنبي (العام والخاص) الذي يستثمر في أفريقيا الغربية ، وكانت في وضع يسمح لها بالاستفادة من الأموال المحلية أيضا . ونتيجة لذلك فإن التنمية الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب أبرزت بدرجة أكبر ما كان يوجد بالفعل من عدم مساواة بين الأقاليم . ثانيهما أنه برغم تكاثر مصادر رأس المال الأجنبي بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن بريطانيا وفرنسا ظلتا المصدرين الرئيسيين للتوريد .^(٩١) وبين هذين المصدرين كانت فرنسا أكبر من الزاوية المطلقة ، كما كانت تشكل نسبة أعلى من مجموع الأموال العامة المتاحة في المستعمرات . كذلك كان للمعونة الثنائية دور في تعديل الاقتصاد المفتوح ، ولكنها كانت أيضا تحافظ على الروابط بين الدول الاستعمارية والبلدان التابعة ، وفي حالة فرنسا كانت تعزز هذه الروابط .

وقد ترتب على الارتفاع الكبير في الاستثمار العام قيام صناعة خدمات جديدة هي خدمات الاقتصاديين والمدراء . والحقيقة أن هناك ما يبرر تسمية الفترة التي أعقبت عام ١٩٤٥ باسم «عصر المخططين» . ففي هذه المرة لم تكن هناك سلسلة من الضوابط ، كما كانت الحال عند نهاية الحرب العالمية

(٩١) كانت أمريكا المستثمر الأجنبي الرئيسي في ليبيريا .

الأولى . (٩٢) فقد أخذ المتصرون يتحدثون عن «كسب» السلم ، وعن «استراتيجية» للنمو ، وعن «دفعه كبيرة» فى اتجاه التنمية . كما أن وصول الأحزاب اليسارية إلى السلطة فى فرنسا وبريطانيا كان يضمن ترجمة هذه الأفكار إلى خطط وحصولها على أولوية عالية . ومثلما كان «مشروع مارشال» (عام ١٩٤٨) يرمى إلى تعمير أوروبا ، فإن الدول الاستعمارية بدأت برامج للإسراع بالانتعاش الاقتصادى لإمبراطورياتها .

ومرة أخرى بعد سابقة وضعت خلال الحرب ، كان ذلك هو الوقت الذى نشأت فيه منذ البداية لغة جديدة كاملة ، هى لغة تأليف كلمة من الحروف الأولى لعدة كلمات هى نوع من لغة الاسبرانتو (*) بالنسبة للمخططين . وفيما يتعلق بأفريقيا الغربية الفرنسية كانت الوكالة الرئيسية هى «صندوق الاستثمار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» (**) الذى أنشئ فى عام ١٩٤٦ . وهذا الصندوق الذى كانت توجد به أقسام عامة ومحلية وشبكة واسعة من الروافد التابعة ، كان هو المسؤول عن «خطة التحديث والتجهيز» (***) التى كانت خطة عشرية وضعت فى عام ١٩٤٦ ، وتميزت بعدم إدخال أى تعديل عليها حتى عام ١٩٥٣ . وقد ظل الصندوق نفسه قائما حتى عام ١٩٥٩ ، عندما حل محله «صندوق المعونة والتعاون» . (****) وفى أفريقيا الغربية البريطانية كان

(٩٢) ر. هـ. تاوونى ، "The Abolition of Economic Controls, 1918 - 1921" ، فى مجلة

إيكونوميك هيسٲورى ريفيو ، العدد ١٣ ، ١٩٤٣ ، الصفحات ١ إلى ٣٠ .

(*) الاسبرانتو : لغة عالمية اخترعها ل. ل. زانهوف ، واتجه فيها إلى التبسيط ، فطبع قواعدها بطابع اللغات اللاتينية ، واشتق ألفاظها منها . حققت بعض النجاح الذى لم تحققه محاولات سابقة كثيرة . وقد حصلت على الاعتراف الرسمى فى عدة بلدان ... ولكنها تكاد أن تكون قد اندثرت الآن - المترجم .

Fonds d'Investissement pour le Développement Économique et Social (**)

Plan de Modernisation et d'Équipement (***)

Fonds d'Aide et Co - opération (****)

الاستثمار العام الخارجى يجب من «قوانين تنمية ورفاهة المستعمرات» (*) التى صدرت تباعا ، وكانت تربط بخطط توضع لكل مستعمرة على حدة فى السنوات التى أعقبت الحرب مباشرة . وقد أكملت هذا المصدر «هيئة تنمية المستعمرات» (**) التى أنشئت فى عام ١٩٤٨ . وهذه الهيئة ، إلى جانب تمتعها بسلطات إقراض خاصة بها ، شاركت أيضا بفعالية فى مشروعات محدودة ترمى إلى تنمية الموارد الزراعية والمعدنية .

وكانت أهداف الخطط الأولى متواضعة إلى حد ما ، وكانت تتكون أساسا من «قوائم مشتروات» للأصناف المرغوب فيها ، تتبع بدرجة كبيرة مناهج الخطط التى استتبها ساروت وجوجسبرج فى العقد الثالث . (٩٣) أما الخطط الأكثر تعقيدا التى تعالج الاقتصاد ككل ، وتنسق التنمية بين القطاعات ، وتحدد معدلات النمو ، فلم يبدأ وضعها إلا عند ختام العقد السادس . وفى العقد السابع أصبحت «الخططة» بمثابة التهيئة لسانة تواقين إلى تحقيق نتائج سريعة . غير أنه فى الممارسة ثبت أن الخطط التى وضعت قبيل وقت الاستقلال وبعده ليست لها قوة سحرية : وإنما كانت فى أغلب الأحيان مفرطة الطموح ؛ وتستند إلى بيانات إحصائية مشكوك فيها ؛ وكثيرا ما كانت الأحداث السياسية تتجاوزها . (٩٤) وقد كانت للخطط المبكرة عيوب نظرية واضحة ، وكانت

Colonial Development and Welfare Acts (*)

. Colonial Development Corporation (**)

(٩٣) د. ك. جرينستريت ، Public Administration : Development and Welfare in

the British Territories of West Africa during the Forties ، فى مجلة إيكونوميك بوليتيك

لوف غانا ، العدد ١ ، ١٩٧١ ، الصفحات ٣ إلى ٢٣ .

(٩٤) للإطلاع على دراسة مقارنة هامة لخبرات التخطيط الحديثة ، انظر ر. هـ. جرين

"Four African Development Plans : Ghana, Kenya, Nigeria and Tanzania" ، فى مجلة جورنال

أوف مولين أفريكان ستاين ، العدد ٣ ، ١٩٦٥ ، الصفحات ٢٤٩ إلى ٢٧٩ .

تتضمن عددا من المشروعات غير المدروسة بعناية ، ولكن ربما لم تكن أقل فعالية من تلك التى وضعت فى الأعوام التالية .

وكانت خطط المستعمرات البريطانية والفرنسية تحدد مواقع الاستثمار بطرق مماثلة على وجه الإجمال . ^(٩٥) وكانت تخصص مبالغ كبيرة هامة للخدمات الاجتماعية ، لاسيما الصحة والتعليم . وفى القطاعات الاقتصادية كانت الأولوية تعطى للنقل ، الذى استأثر بقرابة أربعين فى المائة من الأموال التى أنفقها «صندوق الاستثمار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية» فيما بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٥٨ ، وبحوالى ثلاثين فى المائة من الاستثمار العام فى المستعمرات البريطانية الأربع خلال الفترة نفسها . وكانت الزراعة هى التالية على القائمة ، بحصولها على ما بين عشرين وخمسة وعشرين فى المائة من المجموع ، وكانت الصناعة (وأساسا الكهرباء والمرافق العامة الأخرى) تحتل فى المرتبة الثالثة .

وكان الجانب الأكبر من الاستثمار العام فى مجال النقل ينفق على تحسين الطرق . وكانت التطورات الهامة الوحيدة فى مجال السكك الحديدية هى تشييد خطوط قصيرة لخدمة المناجم فى موريتانيا وغينيا وسيراليون وليبيريا ، وامتدادات من چوس إلى ميدجورى (فى نيجيريا) ، ومن بوبو ديولاسو إلى واجادوجو (فى فولتا العليا) . وقياس التوسع فى النقل البرى من زاوية عدد الأميال من الطرق التى تبنى يعد تمرينا يمكن أن يكون علاجاً للأرق ، ولكنه كمؤشر للتغيير الاقتصادى يمكن أن يكون مضللاً . فبصرف النظر عن أن طرقا كثيرة فى أفريقيا الغربية تختفى فى موسم الأمطار ، فإنه توجد أيضا المشكلة الأساسية ، التى تُغفل فى بعض الأحيان ، وهى البت فيما يشكل طريقا ما فى

(٩٥) امتنعت عن اقتباس أرقام تفصيلية بسبب عدم استطاعتى التوفيق بين كثير من الإحصاءات الواردة فى المصادر الثانوية ، وتلزم دراسة مقارنة شاملة للتغلب على هذه الصعوبة .

اقتصاد متخلف . وليس يجدى كثيرا تقديم قوائم تفصيلية بالأرقام «ذات الصلة» ، برغم أن ذلك يمكن عمله دون مشقة . وكل ما سنذكره هنا إنه على أساس تقدير متحفظ زاد عدد أميال الطرق المعبدة بالأسفلت بحوالى عشر مرات (بطبيعة الحال من أساس شديد الانخفاض) فيما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٦٠ . وفى حالة نيجيريا ، التى درسناها فى شئ من التفصيل ، كان يوجد فى عام ١٩٦٣ حوالى ٨٠٠٠ ميل من الطرق المعبدة بالأسفلت ، مقابل أكثر قليلا من ٥٠٠ ميل فى عام ١٩٤٥ . وثمة علامة أكثر يقينا على تحسينات الطرق يزودنا بها عدد السيارات ، الذى زاد أيضا بحوالى عشرة أمثال فى الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٠ . وفى عام ١٩٥٩ كان هناك أكثر قليلا من ١٨٠ ألف سيارة فى أفريقيا الغربية ، منها ٩٤ ألفا فى المستعمرات البريطانية و ٨٦ ألفا فى المستعمرات الفرنسية .

وقد كان التوسع السريع فى صناعة النقل البرى حافزا للنشاط على عدة جهات . إذ كان يساعد على التوسع فى محصولات التصدير ؛ وكان عاملا حافزا للتجارة الداخلية ؛ وكان معاونا لرجال الصناعة ، سواء بتخفيض تكلفة تسليم المواد الأولية للمصنع ، أو بتوزيع المنتجات التامة الصنع على سوق أوسع . وعلى الرغم من أن السيارات كانت متصورة فى بادئ الأمر كتغذية للسكك الحديدية وأداة مساعدة لها ، فإنها استحوذت على حصة هامة فى حركة نقل الواردات والصادرات بعد الحرب العالمية الثانية . وقد استفاد النقل البرى من الابتكارات المخففة للتكلفة ، مثل محرك الديزل ، ولكنه لم يكن أرخص من النقل بالسكك الحديدية ، فيما عدا بالنسبة لرحلات قصيرة معينة . وكانت ميزته التنافسية تنبع من سيولته الجغرافية ، وسرعته ، ومرونته التنظيمية ، مما كان يعنى قدرته على تغيير الأسعار بسرعة ، وتعديل جداول المواعيد بحيث

يتعامل مع أصناف مربحة (أو غير مربحة) بوجه خاص ، وتوفير خدمة من الباب للباب .

وقد شهد العقد السادس بدايات نجاح مستق وواسع في تطبيق المعرفة العلمية على الزراعة الاستوائية . وقد تحققت أفضل النتائج ، كما أشرنا من قبل ، عن طريق إدخال الأنواع الجديدة من النباتات والبذور والأسمدة والمبيدات إلى النظام الزراعي القائم . أما حالات الإخفاق ، التي كانت الحملات الإعلانية تركز عليها كثيرا ، فكانت كلها من الطراز الذي طبق كثيرا في أفريقيا الغربية ، وهو الاضطلاع بمشروعات «فخمة» تبتعد جذريا عن الممارسات القديمة . منها مثلا خطة غير عادية لإنتاج البيض في غمبيا ، بدأت في عام ١٩٤٨ تحت إشراف خبير معروف هو الدكتور فاوولر ، ولكن تمت تصفيته في عام ١٩٥١ بعد أن بلغت خسارتها حوالي مليون جنيه استرليني ، (٩٦) كما كان هناك مشروع طموح آخر لميكنة الزراعة في نيجيريا ، بدأ في عام ١٩٤٩ ، أرهقته الجارات الصدئة التي كان يستخدمها ، وانتهى في عام ١٩٥٣ . (٩٧) وقد ساد نهج أكثر حذرا منذ بداية العقد السابع . (٩٨) فالميكنة لم تعد تعتبر طريقاً لإحداث ثورة زراعية على الفور في المناطق الاستوائية ، وكف المسؤولون عن الافتراض بأن المزارع الكبيرة مرادفة أوتوماتيكيا للإنتاجية العالية . وكان من الآثار الجانبية موضع الترحيب للبحث العلمي أنه دفع الخبراء الغربيين إلى مزيد من احترام الأساليب التي يستخدمها المزارعون الأفارقة .

(٩٦) هاري أ. جيلي ، A History of the Gambia ، ١٩٦٤ ، الصفحات ١٥١ إلى ١٥٨ .

(٩٧) ك. د. س. بالدوين ، The Niger Agricultural Project ، كمبريدج ، مساشوستس ،

١٩٥٧ .

(٩٨) برغم أن غانا ونيجيريا يمكنهما توفير بعض الاستثناءات لهذا التعميم .

وقد كان للمشاريع الحكومية أهميتها على نطاق أفريقيا الغربية فى تشجيع التنمية الصناعية منذ العقد السادس . وكان الاشتراك الحكومى من النوع غير المباشر واضحاً للغاية فى التدابير الرامية إلى مساعدة رجال الصناعة على إقامة صناعات لإحلال الواردات وتجهيز الصادرات . وكانت هذه التدابير تشمل رسوماً وحصصاً للحماية من الواردات ، وإعطاء منح وقروض رخيصة ، ومشتريات مضمونة لمنتجات معينة ، وإعفاءات ضريبية للصناعات الوليدة .^(٩٩) وفى أفريقيا الغربية الفرنسية فإن جزءاً مما كان يسمى استثماراً «صناعياً» كان يتفق أيضاً على تنمية الموارد المعدنية ، لاسيما رواسب البوكسيت فى غينيا وركاز الحديد فى موريتانيا . وكان المشروع الحكومى المباشر يتركز أساساً على توسيع المرافق العامة ، وبخاصة الكهرباء . وكانت الخطة الأكثر إثارة من هذا النوع هى «مشروع نهر القولتا» ، الذى كان مخططاً شاملاً وباهظ التكلفة لتوليد الطاقة من مساقط المياه ، وإنتاج الألمنيوم من البوكسيت المحلى ، ورى المزارع فى الجزء الجنوبى الشرقى من ساحل الذهب .^(١٠٠) وبما أن الكهرباء هى من الناحية الفعلية الشكل الوحيد الذى تدخر فيه الطاقة للصناعة الحديثة فى أفريقيا الغربية (وبما أن الإنتاج يمكن قياسه بدقة) ، فإنها توفر علامة مفيدة على مستوى التطور الصناعى فى المنطقة . وفى عام ١٩٦٢ كان مجموع إنتاج الكهرباء فى كل أفريقيا الغربية ١٧٤٥ كيلوات - ساعة . وهذا المجموع يعتبر بالمعايير الدولية شديد الانخفاض ، فهو يقل عن خمس الإنتاج فى المملكة المتحدة ، التى لديها مصادر إضافية من الطاقة وعدد أقل من السكان . ويتضح

(٩٩) للإطلاع على دراستى حالة ، انظر ، هيلينر ، *Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria* ، الصفحات ٣١٠ إلى ٣٢٠ ؛ سايلور ، *The Economic System of Sierra Leone* ، الصفحات ١٤٧ إلى ١٥٧ .
(١٠٠) وضعت الخطط لهذا المشروع خلال العقد السادس ، ولكنه لم ينفذ إلا فى العقد التالى .

عدم استواء التطور داخل أفريقيا الغربية من أن أربعة بلدان كانت تستأثر بستة وثمانين في المائة من مجموع الإنتاج ، وأن نيجيريا وحدها كانت تستأثر بخمسة وأربعين في المائة .^(١٠١)

ولم تجر حتى الآن أية مقارنة مرضية للسياسة الفرنسية والبريطانية تجاه تجارة ما وراء البحار لممتلكاتهما في أفريقيا الغربية . إذ كانت غالبية البحوث مركزة على عمل «مكاتب التسويق» في أفريقيا الغربية البريطانية ؛ بل إنه لم تجر أية دراسة متعمقة لا للنظام الفرنسى للتسويق أو للسياسة الفرنسية بشأن الرسوم الجمركية . وجانب كبير من المناقشة التالية يجب أن يعتبر بالضرورة مناقشة غير نهائية .^(١٠٢) وفي رأينا أن سياسات الدولتين الاستعماريتين الأساسيتين كانت بوجه عام استمراراً للسياسات التي كانت متبعة في الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ؛ وأن هذه السياسات كانت تُعدّل لتأخذ في الاعتبار متطلبين جديدين - الحاجة إلى مساعدة أوروبا على الانتعاش في فترة ما بعد الحرب ، والرغبة في تقديم تنازلات للضغوط الأفريقية ؛ وأنه بينما كانت توجد ، حسبما هو مسلم به عادة ، اختلافات هامة في الوسائل التي تتبعها فرنسا وبريطانيا ، كانت توجد أيضا بعض التماثلات الهامة التي لم يُلْتَفَت إليها كثيرا .

وقد واجهت بريطانيا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية متاعب خطيرة في ميزان المدفوعات ، وكاثتا تعانيان بوجه خاص عجزاً في الدولارات التي كانت

(١٠١) كانت البلدان المنتجة الرئيسية في عام ١٩٦٢ هي نيجيريا (٧٨٦ كيلوات/ ساعة) ، غانا (٤٣١) ، السنغال (١٧٢) ، ساحل العاج (١٢٠) .

(١٠٢) وهي تستهدف جزئيا الحفز على إجراء مزيد من البحوث في الجوانب المهمة من هذه المواضيع : وأى باحث يجرى دراسة كاملة لأنظمة التسويق التي كانت مطبقة في أفريقيا الغربية الفرنسية بعد عام ١٩٤٥ سيقدم إسهاما مفيدا في التاريخ الاقتصادي الحديث للمنطقة .

الحاجة إليها ماسة لتسوية الديون المستحقة للولايات المتحدة . وفى هذه الظروف اضطلعت التجارة الإمبراطورية بدور حيوى ، لأنه كان يمكن ممارستها دون المساس بالاحتياطيات الشحيحة من الصرف الأجنبى ، كما كانت وسيلة لكسب الأموال لسداد الديون فى أماكن أخرى . أما سياسة التفضيل الإمبراطورى ، التى بدئ فى اتباعها فى العقد الرابع ، فقد استمرت ودُعِمت بعد عام ١٩٤٥ . وفُرضت حصص إضافية على السلع التى تستوردها المستعمرات من خارج الإمبراطورية ، واستخدمت ضوابط الصرف الأجنبى للمحافظة على احتياطيات الذهب والدولارات . وكانت هذه الضوابط جزءاً من تطورات أوسع ، هى نمو منطقة الاسترليني ومنطقة الفرنك . ولم يؤد تطور منطقة الاسترليني إلى تغيير النظام القائم فى أفريقيا الغربية البريطانية . غير أن إنشاء منطقة الفرنك أعقبه فى عام ١٩٤٥ إدخال فرنك الجماعة الفرنسية الأفريقية ، وتشكيل مجلس للعمليات ، هو «الصندوق المركزى لفرنسا فيما وراء البحار» . (*) (١٠٣) وبهذه الطريقة اكتسبت أفريقيا الغربية الفرنسية عملة مستقلة وجهازاً رسمياً يماثلان الترتيبات التى اتخذت بالنسبة للمستعمرات البريطانية فى عام ١٩١٢ . (١٠٤)

وفى العقد السادس تم قدر من التخفيف للسياسات التفضيلية . ففى ذلك الحين كانت مشكلة الدولار قد فقدت حدتها ؛ ولم يعد هناك نقص فى عرض

(*) Caisse Centrale de la France d'Outre - Mer

(١٠٣) فى عام ١٩٥٥ أنشئت «مؤسسة إصدار» لأفريقيا الغربية الفرنسية ، وفى عام ١٩٥٩ أصبح هذا الجهاز هو «البنك المركزى لنول أفريقيا الغربية» .
(١٠٤) كان الفرق الأساسى أن فرنك الجماعة الفرنسية الأفريقية لم يتبع التخفيضات المتعددة فى قيمة الفرنك فى فرنسا نفسها بعد الحرب ، ولذلك كانت له قيمة أعلى ، على حين أن العملات فى منطقة الجنيه الاسترليني ظلت تصرف بسعر التعادل .

المواد الأولية الاستوائية ؛ وكان رجال الصناعة فى بريطانيا وفرنسا يحرزون تقدما فى الأسواق خارج إمبراطوريتهما ؛ كما لم يعد من الممكن تجاهل المطالب الأفريقية بفرص أوسع فى التجارة . غير أنه فى الممارسة كانت سياسة التحرير تمضى فى أفريقيا الغربية البريطانية بأسرع مما تمضى فى أفريقيا الغربية الفرنسية . فبحلول عام ١٩٦٠ كانت حصّة بريطانيا فى تجارة عبر البحار لمستعمراتها فى أفريقيا الغربية أقل بحوالى خمسة وعشرين فى المائة مما كانت عليه فى عام ١٩٤٥ . وفى حالة فرنسا كان الانخفاض حوالى خمسة فى المائة فقط ، ولم يحدث ضعف ملحوظ فى الروابط الثنائية قبل قيام «الجماعة الاقتصادية الأوروبية» (*) فى العقد السابع . وكان فى العقد السادس أيضا أن استخدمت الرسوم الجمركية لأول مرة لحماية الصناعات الوليدة فى أفريقيا الغربية ، بدلا من اعتبارها فقط أدوات لزيادة الإيرادات والتحكم فى اتجاه التجارة .

إن التفصيل الإمبراطورى ، برغم ما كان يقال من أنه يسعى إلى توفير مزايا للمستعمرات ، كان الدافع إليه فى المقام الأول هو الرغبة فى حماية مصالح الدول الاستعمارية . كما أن سياسة التسويق ، على النحو الذى أعيد تشكيلها به بعد الحرب العالمية الثانية ، كان يُروَّج لها على أنها لصالح الأفارقة ، ولكن يمكن اعتبارها محاولة لتعديل سير الاقتصاد المفتوح بالتخلص من التقلبات فى أسعار المنتجات وفى دخول المنتجين .

وفى السنوات التى أعقبت الحرب مباشرة لم تكن الحكومات الفرنسية على يقين سواء فيما يتعلق بالحاجة إلى تثبيت الأسعار نظرا للأسعار المرتفعة السائدة

(*) تغير اسمها إلى «الاتحاد الاقتصادى الأوروبى» بعد الموافقة على معاهدة «ماستريخت» فى

يناير ١٩٩٦ - المترجم .

فى العالم وفى داخل النظام التفضيلى ، أو فيما يتعلق بالوسائل التى يمكن بها تحقيقه . غير أنه كانت تُنشأ فيما بين عامى ١٩٤٦ و ١٩٤٩ صناديق دعم تضمن حدًا أدنى لأسعار محصولات التصدير . ففى ساحل العاج ، مثلاً ، أنشئ صندوقا البن والكافى عن طريق ضرائب تفرض فى موانئ التصدير . (١٠٥)

ولكن هذا الترتيب لم يكن يلقى ترحيباً بين المزارعين الذين كان يفترض أن يستفيدوا منه ، وفى عام ١٩٥٠ قوبل اقتراح بزيادة هذه الضرائب بسلسلة من الاحتجاجات وفق الأعراف الفرنسية الحقيقية للعمل الفلاحى المباشر . وكان سبب اعتراض المزارعين أن نسبة من الضريبة تذهب إلى «الاتحاد» وتستخدم لدعم أسعار الفول السودانى فى السنغال ، وأن الصندوق لم يعد يعمل كجهاز لتثبيت الأسعار ، وأنه أصبح مجرد أداة لتحصيل الضرائب . وفى الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ خُفّضت سلطات الصناديق المختلفة ، وأصبح نظام التسويق ، حسب تعبير رامبوز ، «غير متماسك وغير حاسم» . وفيما بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٦ أنشئت سلسلة من صناديق التثبيت الجديدة للصادرات الأساسية من أفريقيا الغربية الفرنسية . وكان الحافز على هذا التطور حدثان هما : بدء نظام أكثر تحرراً للرسوم الجمركية أصبح فى نهاية الأمر يهدد بانكشاف أفريقيا الفرنسية للأسعار الأدنى التى كانت سائدة خارج النظام التفضيلى ؛ ثم الانخفاض فى الأسعار العالمية للمنتجات عند نهاية الحرب الكورية . وكان إنشاء الصناديق يرمى إلى تثبيت أسعار المنتجين وضمان حدود دنيا للدخول ، وكان يتم تمويلها من ضرائب تفرض على المصدرين ، ورسوم جمركية على

(١٠٥) توجد دراسة حالة نادرة ومهمة لنظام التسويق الفرنسى هى كتاب يثونى - كلود

رامبوز ، «La politique caféière de Côte d'Ivoire et la réforme de la caisse de stabilisation des prix du café et du cacao» ، فى مجلة ريفى جورنيك إي بوليتيك ، العدد ١٩ ، ١٦٥ ، الصفحات ١٩٤ إلى ٢١٨ .

الصادرات ، ومن صندوق مركزي مقره في باريس هو «الصندوق القومي لتنظيم حركة المنتجات فيما وراء البحار» (*). ومع بعض التعديلات استطاعت الصناديق بعد إصلاحها أن تستمر قائمة حتى وقت الاستقلال ، بل إنها في حالات كثيرة استمرت بعده .

والى أن تستكمل البحوث الضرورية سيكون من الصعب إجراء تقييم دقيق لفعالية نظام التسويق الفرنسي . وعلى أساس الشواهد الحالية من المستبعد أن يكون قد حقق نجاحا ملحوظا قبل عام ١٩٥٤ . أما بعد الإصلاحات التي أجريت في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٦ فيبدو أنه قد تحقق قدر من النجاح في تثبيت أسعار المنتجين ، ولكن لا توجد سوى معلومات قليلة عن المسألة الأكثر حيوية الخاصة بتثبيت الدخول . وقد تم تحديد أسعار المنتجين بأعلى قليلا من الأسعار العالمية ، ولكن الواردات الاستهلاكية تم تسعيرها في المتوسط عند مستويات مماثلة للأسعار العالمية . غير أنه يجدر بالذكر أن الصناديق ، على خلاف مجالس التسويق في أفريقيا الغربية البريطانية ، بذلت جهودا جدية للتأثير في الدخول عن طريق محاولة السيطرة على المنتجات التي تطرح في الأسواق ، كما كانت أيضا تستخدم احتياطاتها لدعم الأسعار عندما يطرأ ضعف على السوق ، كما حدث في النصف الثاني من العقد السادس .

ولم يكن لدى الحكومة البريطانية شك في الرغبة في تثبيت الأسعار التي تدفع للمنتجين ، ومرجع ذلك في الأساس أن الصادرات من المستعمرات البريطانية كانت أكثر انكشافا للسوق العالمية منها في حالة أفريقيا الغربية الفرنسية . كما أن المسؤولين كانوا على ثقة من أن نظام التسويق الذي أنشئ خلال الحرب باستطاعته أن يفي بهذا الغرض . وقد نُفِّذَ قدر من إعادة التنظيم المؤسسي فيما بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٩ ، عندما حُلَّت مجالس سلعية مستقلة

Fonds National de Régularisation des Cours des Produits d'Outre - Mer (*)

فى كل من المستعمرات الأربع محل «مجلس الرقابة على منتجات أفريقيا الغربية». ونتيجة لذلك فإن التغيير الوحيد الهام حدث فى عام ١٩٥٤ ، عندما أعيد تشكيل «مجالس التسويق النيجيرية» بحيث تعمل على أساس إقليمي . وبينما كانت «مجالس التسويق» لا تزال تستخدم الشركات الأجنبية كوكالات شراء ، فقد كانت تستخدم قوتها الاحتكارية لتثبيت الأسعار التى تدفع للمنتجين . وكانت سياستها المعلنة هى تحديد هذا السعر عند مستوى أدنى من السعر العالمى فى أوقات الرخاء ، واستخدام الفرق لتكوين احتياطي يمكن عندئذ أن يدفع لدعم أسعار المنتجين عندما تصبح السوق العالمية فى حالة كساد . أما فى الممارسة فقد اتخذت السياسة التى تتبعها «المجالس» مساراً مختلفاً بعض الشيء . ففي العقد التالى للحرب ، عندما كانت الأسعار تبشر بالانتعاش ، تراكمت احتياطيات هامة ، حسبما كان مخططاً . غير أنه عندما تراخى الطلب على المواد الأولية الاستوائية ، كما حدث منذ منتصف العقد السادس ، استمرت المجالس تثبت الأسعار عند مستويات أدنى قليلاً من المستويات السائدة فى الأسواق الدولية ، ولذا ظلت تحصل على الأموال ، وإن يكن على نطاق أقل كثيراً . وقد أجرى حساب أفاد بأن منتجى سلع التصدير فى ساحل الذهب قد فقدوا نسبة تصل إلى واحد وأربعين فى المائة من دخلهم الإجمالى الذى كان متوقعاً نتيجة للاقتطاعات التى أجرتها «مجالس التسويق» فيما بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٦١ ، وبأن المزارعين النيجيريين فقدوا فى المتوسط سبعة وعشرين فى المائة ^(١٠٦) . وهذه الاحتياطيات أنفقت بالتأكيد فى أواخر العقد السادس وبداية العقد السابع ، ولكنها استخدمت أساساً لتمويل

(١٠٦) الرقم الخاص بنيجيريا هو متوسط غير مرجح للخسائر التى أصابت الكاكاو والفول السودانى ومنتجات النخيل .

المشروعات الإنمائية الحكومية ، وليس كما كان مخططا في الأصل لتعويض منتجى سلع التصدير .

وقد أدت السياسة الأولية لثبيت الأسعار ، وما تلا ذلك من انحراف عنها ، إلى إثارة جدل واسع بين الاقتصاديين المعنيين بالتنمية في أفريقيا . فالزعم بأن «المجالس» قد ثبّتت الأسعار دحضه في أول الأمر الأستاذ باور ، وذلك في دراسة تحظى بالشهرة الآن عن نظام التسويق في أفريقيا الغربية البريطانية . (١٠٧) وقد أوضح باور أن الحكومة البريطانية لم تقدم أبدا تعريفا لما كانت تعنيه بالثبيت ، وبين أن تثبيت أسعار المنتجين لم يكن بالضرورة تسيّتا للدخول لأن مجموع متحصلات المزارعين يتوقف علي حجم المبيعات ، وكذلك على سعر الوحدة من منتجاتهم . والحجم لم يكن ممكنا التحكم فيه ، أو التنبؤ به ، وهو أمر له أهمية أكبر من الناحية العملية . كما أن تحليل باور للسجل التاريخي انتهى به إلى استنتاج أن المجالس قد ألغت من الناحية الفعلية تقلبات الأسعار أثناء الفصول ، وأنها لم تحرر إلا نجاحا محدودا في تثبيت الأسعار من موسم لآخر ، وأنها أخفقت تماما في تثبيت الدخول . والحقيقة إن باور يرى أن الدخول لم تكن في ظل نظام «مجالس التسويق» أكثر ثباتا مما لو كان لم يوجد أصلاً ، ثم مضى إلى القول بأن «المجالس» كان لها بوجه عام أثر انكماشى على الاقتصاد بتقليصها للطلب ، وربما أيضا بإضعافها للحافز على الاستثمار في المشروعات الإنتاجية داخل الزراعة وخارجها . ولم يمر نقد باور دون معارضة ، ولكن بحوثا تالية أقامت الدليل على صحة حججه الرئيسية .

وقد نشرت دراسة باور في عام ١٩٥٤ ، في وقت كانت «مجالس

(١٠٧) پ. ت. باور ، West African Trade ، كمبريدج ، ١٩٥٤ .

التسويق» ما زالت تقوم فيه بتجميع الأموال ، وتواصل السعى إلى تحقيق هدفها المقرر ، وهو تثبيت الأسعار . وكان هيلينر ، وقت إعداد كتابه فى عام ١٩٦٦ ، فى وضع يسمح له بتقييم أدائها فى السنوات اللاحقة . (١٠٨) وقد أكد تحليله أن «المجالس» أخفقت فى تثبيت الدخول ، وأوضح أيضا أنها تخلت من الناحية الفعلية عن أية محاولة لأن تفعل ذلك . ثم مضى هيلينر إلى القول بأن دور «المجالس» تغير فى النصف الثانى من العقد السادس ، وبأنه ينبغى فى المقام الأول اعتبارها وكالات لتشجيع التنمية الاقتصادية . كما أن دراسته الاستقصائية التفصيلية للتجربة النيجيرية انتهت به إلى أنه بينما أسئء إنفاق بعض الاحتياطات ، فلإن بعض الأموال التى تراكمت لدى «المجالس» استثمرت على نحو مفيد فى مشروعات مختلفة ترعاها الحكومة ، لاسيما البحوث الزراعية ، وتشيد الطرق ، والصناعات المحلية . ويرى هيلينر أن المجالس قد أثبتت فعاليتها فى تعبئة مدخرات للاستثمار لولاها ما كان قد حدث استثمار : إذ لو كانت الاحتياطات دفعت مباشرة للمزارعين ، لأنفق الجزء الأكبر من الدخل الإضافى على شراء سلع استهلاكية مستوردة ، مما كان يؤدى إلى إدامة الاقتصاد المفتوح بدلا من المساعدة على تنويعه . وتكمن قوة حجة هيلينر فى قدرته على الإشارة إلى المنجزات الفعلية . أما الإيحاء بأن الاحتياطات كان يمكن أن تنفق بقدر أكبر من الحكمة لو أنها أعيدت إلى الفلاحين فلنما يعنى طرح سؤال عن حدث لم يقع . وعلى الرغم من ذلك فإن الشواهد الواردة فى هذا الفصل تسمح بإضافة فكرة ربما تكون مفيدة . فما دام التنويع كان يحدث فى العقد السادس نتيجة لنمو السوق ، وليس فقط من

(١٠٨) جيرالد ك. هيلينر ، Peasant Agriculture, Government and Economic

Growth in Nigeria ، هوموود ، إيتوى ، ١٩٦٦ .

خلال مبادرة حكومية ، فإن هناك ما يدعو إلى افتراض أنه إذا كانت الأموال التي تراكمت لدى «الصناديق» قد تركت في أيدي المزارعين ، فإن السوق لابد أن تكون قد نمت أسرع ، وإن النفقات على السلع الاستهلاكية لابد أن تكون قد أعطت صناعات إحلال الواردات مزيدا من القوة الدافعة .^(١٠٩) إن مجرد طرح هذا الاحتمال يسترعى الانتباه إلى أن الجدل حول «مجالس التسويق» هو أيضا جدل حول قضايا أوسع لا تذكر دائما بوضوح : حول المشروع الخاص بإزاء المشروع العام ؛ وحول الاهتمام الذي يولي للاستهلاك كمقابل للاستثمار ؛ وحول مغزى الاتفاق «المرغوب» في عصر تعتبر «التنمية» فيه أحيانا كناية عن إعادة التوزيع .

خامسا - تعديل الاقتصاد المفتوح

تزودنا دراسة للتاريخ الاقتصادي الحديث لأفريقيا الغربية بوجهة نظر جديدة للأحداث كانت حكرًا على الاقتصاديين وعلماء السياسة . والبيئة المقدمة في هذا الفصل تجعل من الممكن إعادة تفسير مشكلتين محوريتين ومثيرتين للجدل هما : طبيعة التنمية الاقتصادية للمستعمرات ، ونشأة القومية الأفريقية .

وهناك اعتقاد شائع بأن التغيير الاقتصادي الهيكلي لم يكن ممكنا قبل تحقيق الاستقلال . وقبل هذا الرأي معناه إساءة فهم توقيت التغيير الاقتصادي وطابع الحكومات التي جاءت إلى السلطة في العقد السابع . ففيما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٠ مر الاقتصاد المفتوح بتعديلات جوهرية ، انصب أهمها على توسع

(١٠٩) ثمة حجة وفق هذا المفهوم واصل تطويرها بسيريل إيرليتش ، "Marketing Boards in Retrospect - Myth and Reality" ، في مركز الدراسات الأفريقية ، African Public Sector Economics ، إدنبرة ، ١٩٧٠ ، الصفحات ١٢١ إلى ١٤٥ .

القطاع العام ، ونقل السلطة التجارية والسياسية إلى الأفارقة ، وبدء التصنيع الحديث . ومثلما شهدت الفترة الاستعمارية استمرار الاتجاهات التي كانت ظاهرة بالفعل في منتصف القرن الماضي ، فإن غالبية الحكومات الأفريقية الجديدة بدورها كانت تنتهج في العقد السابع سياسات كان يجرى بالفعل تنفيذ الجانب الأساسي فيها ، أو كان متفقاً عليها في العقد السادس .

ويجب أن تقدم في هذه المرحلة ثلاث ملاحظات حول طبيعة التغيير الاقتصادي قبل عام ١٩٦٠ . وبدايةً من الهام إدراك أن تجديدات الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٠ لم تكن فقط مبادرة حكومية ، كما يعتقد كثيرون ، ولكن جانباً منها كان ينبع من الدينامية الداخلية للاقتصاد المفتوح نفسه . فنمو الصادرات بعد عام ١٩٤٥ جعل باستطاعة السوق المحلية أن تتوسع إلى النقطة التي يمكنها عندها أن تدعم على الأقل بعض أنواع الصناعات التحويلية الحديثة . وقد أدرك أصحاب المشروعات الخاصة ، الأوروبيون والأفارقة ، هذه الفرصة الجديدة وسارعوا إلى اغتنامها . ولم يكن سلوك أفريقيا الغربية هذا الطريق الخاص نحو التغيير الهيكلي موضع تقدير واسع ، برغم أنه ليس بأية حال طريقاً فريداً . فقد حدث نمط مماثل للتنمية خلال القرن العشرين في أجزاء من الشرق الأقصى ، مثل اليابان وهونج كونج وتايوان ، ^(١١٠) وكذلك في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، لا سيما الأرجنتين والبرازيل . ^(١١١)

(١١٠) وونتاك هونج ، *Industrialisation and Trade in Manufactures : the East*

"Asian Experience" ، في العمل الجماعي الذي أعده بيتر ب. كينين ، روجر لورنس ، *The Open Economy* ، نيويورك ، ١٩٦٨ ، الصفحات ٢١٣ إلى ٢٣٩ .

(١١١) سيسلو فورتانو ، *Economic Development of Latin America* ، كمبريدج ،

١٩٧٠ ، الصفحات ٧٥ إلى ٨١ .

بعد ذلك ينبغي أن يكون قد اتضح الآن أن موظفي المستعمرات كانوا أدوات للتغيير ، وكذلك منظمين له ، إذ كان لدى الحكومات ، سواء أكانت أوروبية أم أفريقية ، حرص مشترك على الإعلان عن منجزاتها ، والتهوين قدر الإمكان من إخفاقاتها . وكل من نقاد الاستعمار والمدافعين عنه يشاركون في افتراض أن الإدارة المحلية كانت تمارس قدراً من السيطرة على الأحداث أكبر مما كانت تفعل في حقيقة الأمر . فالحاكم كان حكماً أكثر من كونه دكتاتوراً ، وكانت مهمته الوساطة بين المصالح المتنافسة : المصالح المحلية ومصالح الدولة الاستعمارية . وبحكم الضرورة كانت قيادته أشبه بقيادة «دوق يورك» (*) منها بقيادة «دوق ولنجتون» (**). كما أن التجديدات في السياسة كانت إلى حد كبير ردود أفعال للتغيرات في أداء الاقتصاد المفتوح ، وللمطالب الأفريقية ، وللمطالبات الأقل ضجيجاً (وإن لم تكن أقل إلحاحاً) للشركات الأجنبية ، وإن جاءت ردود الأفعال هذه متأخرة في أحيان كثيرة . وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لم يوجه اهتمام كاف لمدى ما كان للتغيرات التي أدخلت بعد الحرب العالمية الثانية من أصول في الضغوط التي تراكمت ، والعلاجات التي درست ، خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ . ومع مقدم عام ١٩٥٠ كانت الدول الاستعمارية الرئيسية تتحرك بوضوح مع المدّ الجديد ، محاولة من ناحية استرضاء رعاياها الأفارقة ، ومن ناحية أخرى حماية المصالح التجارية الأجنبية

(*) **دوق يورك** : آل يورك أسرة ملكية انجليزية ، يرجع تاريخها إلى منح ادmond ، الإبن الخامس لإيوارد الثالث ملك إنجلترا ، لقب دوق في عام ١٢٨٥ . وقد أعتلى العرش من آل يورك إيوارد الرابع وإيوارد الخامس وريتشارد الثالث - المترجم .

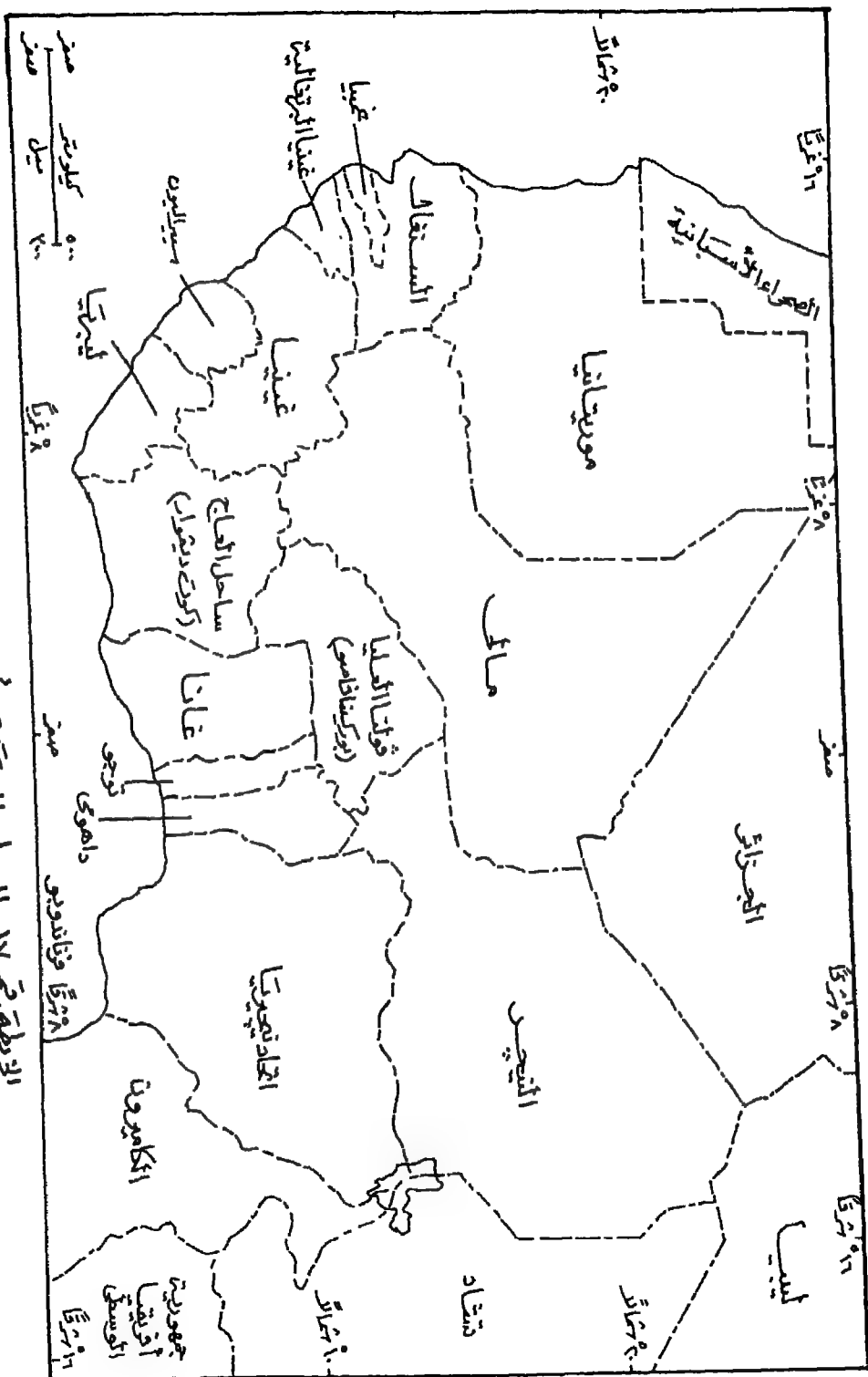
(**) **أرثر ويلسلي ولنجتون** : (١٧٦٩ - ١٨٥٢) ، قائد عسكري وسياسي بريطاني . هزم نابليون في معركة واترلو ، وعين رئيساً للوزارة في الفترة ١٨٢٨ - ١٨٣٠ ، كما عين قائداً للجيش البريطاني مدى الحياة (١٨٤٢ - ١٨٥٢) - المترجم .

التي كان لها دور هام في تدعيم ركائزها في القارة منذ البداية . وإذا حكمنا بهذه المعايير فإن إنهاء الاستعمار في أفريقيا الغربية كان واحدا من الانتصارات العظمى للاستعمار .

وأخيرا فإن دراسة دور الحكومة في تعديل الاقتصاد المفتوح تكشف عن تباين ملحوظ بين أفريقيا الغربية الفرنسية والبريطانية . فالمستعمرات الفرنسية كانت على وجه الإجمال أكثر فقرا ، وتعتمد بشدة على رأس المال الفرنسي والأسواق الفرنسية والموظفين الفرنسيين .^(١١٢) أما المستعمرات البريطانية ، فإلى جانب أنها كانت أكثر ثراء ، كانت أيضا أقل اعتمادا على المعونة الإمبراطورية والأسواق الإمبراطورية . كما أن التعديلات التي أدخلت على اقتصادات أفريقيا الغربية الفرنسية بعد عام ١٩٤٥ أسفرت عن اندماج أكثر تماسكا بين «الاتحاد» وفرنسا ، على حين أنه في أفريقيا الغربية البريطانية كان التجديد الاقتصادي نابعا أساسا من توسع الاقتصاد المفتوح نفسه ، ومن هنا كان يمول نفسه ذاتيا إلى درجة أكبر كثيرا . وهذا الفرق كانت له نتائج سياسية عميقة الأثر : فهو يساعد على تفسير لماذا كان لساحل الذهب ونيجييريا السبق في المطالبة بالاستقلال وفي تحقيقه ، ولماذا آثرت المستعمرات الفرنسية ، عندما عرض عليها الاستقلال في عام ١٩٥٨ ، أن تختار ، باستثناء غينيا ، أن تبقى على نحو مؤقت داخل الجماعة الفرنسية .^(١١٣)

(١١٢) هذا الفرق أوضحه إليوت ج. بيرج في مقال هام ، "The Economic Basis of Political Choice in French West Africa" ، في مجلة أمريكان پوليتيكال ساينس ريفيو ، العدد ٥٤ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٣٩١ إلى ٤٠٥ .

(١١٣) كان توقيت الاستقلال على النحو التالي : ساحل الذهب (غانا) ، ١٩٥٧ ؛ غينيا ، ١٩٥٨ ؛ نيجيريا ، ١٩٦٠ ؛ اللول المكونة لاتحاد أفريقيا الغربية الفرنسية (ماعدا غينيا) ، ١٩٦٠ ؛ توجو ، ١٩٦٠ ؛ سيراليون ، ١٩٦١ ؛ غمبيا ، ١٩٦٥ .



لقد قدم هذا الفصل تفسيراً اقتصادياً لبزوغ القومية الأفريقية ، وهو تفسير يتعارض أيضاً مع بعض المعتقدات المنتشرة ، وإن كانت مفرطة التبسيط . ففي المقام الأول يجب أن يكون واضحاً أن الاستقلال لم يكن نتيجة لسياسة متنورة لحكام عقدوا العزم على توجيه الشعوب الخاضعة لهم نحو الحكم الذاتي وفقاً لحظّة سامية وضعت عند بداية الفترة الاستعمارية . فما نعرفه الآن يوحى بأن منح الاستقلال لم يكن شيئاً آخر غير اعتراف بعد فوات الأوان بأمر لم يكن متوقّعا . ثانياً ، من المؤكّد أيضاً أن القومية الأفريقية لم تكن مجرد حركة جماهيرية تلقائية للمستضعفين موجهة ضدّ سادة مستغلين يضعون خوذات الشمس على رؤوسهم ، يقودها رجال لا يضاهي استعدادهم للتضحية بالنفس إلا تصميمهم على الاستمرار في كفاحهم بما يكفي لتحسين الأحوال المعيشية لزملائهم في الوطن .

وكانت المعارضة للاستعمار تقوم على تحالف غير وثيق من ثلاث مجموعات مصالح رئيسية ، هي المزارعون والتجار والعمال الأجراء ، وكلهم ارتبطوا بدرجة من اقتصاد التبادل تميزهم عن الجانب الأكبر من السكان . أما الزعماء السياسيون فقد جاءوا من الشرائح العليا الأكثر ثراءً من هذه المجموعات ، ومن ممثلي مهن الأقلية المتميزة ، مثل التعليم والصحافة والمحاماة . وكان السخط السائد بين هؤلاء الزعماء وبين الصفوف العليا من مؤيديهم ناشئاً لا عن اقترابهم من خط فقر محدد موضوعياً (كان في الحقيقة يبعد كثيراً عن حياتهم) ، ولكن عن إحساسهم بحرمان نسبي كان بدوره نابعا من حقيقة أنهم يتطلعون إلى مستويات الاستهلاك الأوروبية . وكان على القيادة أن تصوغ برنامجاً يجمع شتات هذا التحالف ، ويروق أيضاً لمن لا تتطابق مصالحهم بأية حال مع مصالحها الخاصة . ونتيجة لذلك شرعت المنظمات الوطنية في توسيع

نطاق الساحة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك بغية دعم مطالباتها بأن تكون لها صفة تمثيلية ، ومن ثم تمارس ضغطاً أكبر على الدول الاستعمارية . (١١٤)

وباتخاذ وجهة نظر أكثر تفصيلاً لما يعتبر ببساطة في أغلب الأحوال معارضة «أفريقية» للاستعمار ، يصبح ممكناً ربط تطور الحركة الوطنية بأداء الاقتصاد المفتوح . والرأى الوارد هنا يجمع بين عناصر من النهج الماركسى ، والذي يرى أن تدهور الأحوال المعيشية المتدهورة يؤدي إلى وجود حالة ثورية ، وعناصر من نظرية توكفيل (*) التى تفيد بأن التغيير الثورى لا يحدث إلا بعد فترة من التقدم الاجتماعى والاقتصادى . (١١٥) وقد أوضحنا أن القومية فى أشكالها الحديثة ، كانت لها جذورها فى الفترة ١٩٣٠ - ١٩٤٥ ، عندما حدث انحدار خطير فى الأحوال المعيشية الحقيقية والمتوقعة ، فى أعقاب فترة من التقدم المتواصل ، وإن يكن متواضعاً . وفيما بين عامى ١٩٤٥ و ١٩٥٠ لم تكن الدخول الحقيقية ، رغم تحسنها ، ترتفع بسرعة تكفى لإرضاء تطلعات المجموعات الثلاث الأكثر ارتباطاً بالاقتصاد الاستعمارى . وبعد محاولة قصيرة لاستخدام القوة فى أواخر العقد الخامس بدأ حكام المستعمرات يعترفون ، حسب مصطلحات كوسر ، «بالأدلة» التى ينبغى اتباعها قبل أن يكون ممكناً حل النزاع بقدر من الإرضاء

(١١٤) هذه المهمة يسرها (وجعلها ضرورية) توسيع حق التصويت ، وإدخال الانتخابات المحلية ، بعد عام ١٩٤٥ .

(*) الكسيس دى توكفيل : (١٨٠٥ - ١٨٥٩) ، سياسى فرنسى ، برز فى ميدان السياسة الفرنسية ، وبخاصة قبيل ثورة عام ١٨٤٨ وبعدها . من أهم مؤلفاته «النظام القديم والثورة» (عام ١٨٥٦) ، الذى يصل فيه بين تاريخ فرنسا فى عهد الثورة الكبرى وتاريخها السابق - المترجم . (١١٥) جيمس س. دافيز ، "Towards a Theory of Revolution" ، فى مجلة أمريكان

سوشيوإلوجيكال ريفيو ، العدد ٢٧ ، ١٩٦٢ ، الصفحات ٥ إلى ١٩ .

لِلطرفين . (١١٦) وخلال العقد السادس أدت عودة الرخاء ، وروح التعاون الجديدة التى نمت بين الزعماء الأفارقة والمسؤولون الاستعماريين ، إلى تعزيز الحركة الوطنية ، وإلى تغيير غير ظاهر فيها . وبدأ الزعماء وأتباعهم الأساسيون يبلغون الأهداف التى حددوها لأنفسهم ، وأخذوا يتشاجرون حول أسلاب نصر لم يعد موضع منازعة . (١١٧) كما اكتسبوا تقديراً أكثر واقعية للصعاب التى ينطوى عليها تحقيق تعمير أساسى للاقتصاد . وذلك يفسر السبب فى أن الحركة الوطنية كانت تفتقر إلى مضاء ثورى ، وفى أن الفترة التى أعقبت الاستقلال مباشرة شهدت استمراراً للسياسات القائمة ، بدلا من قطيعة حادة مع الماضى .

(١١٦) لويس أ. كوسر ، "The Termination of Conflict" ، فى مجلة **جورنال أوف كونفلكت ريزولوشن** ، العدد ١١ ، ١٩٥٨ ، الصفحات ١٧٠ إلى ١٨٣ .
 (١١٧) انظر عقد أفريقيا الغربية الفرنسية بعد الاستقلال ، وكان مرجع ذلك إلى حد كبير أن المستعمرات الغنية ، وبخاصة ساحل العاج ، لم تكن تريد الاستمرار فى تقديم معونات مالية للأجزاء الفقيرة من «الاتحاد» .

الفصل الثامن

رؤية استيعادية للاقتصاد

كانت الاستراتيجية التي اتبعناها في هذا الكتاب هي إيراد الحجة في بادئ الأمر ، ثم تطويرها بعد ذلك ، خطوة خطوة ، في الفصول المتعاقبة . ونتيجة لذلك فإننا لم ندخر شيئا نكشف عنه في هذه الصفحات الأخيرة التي سنستعيد فيها بإيجاز ، النقاط الرئيسية لما أوردناه .

وقد كان الموضوع المحورى لهذه الدراسة هو تفاعل العوامل الداخلية والخارجية المختلفة التي حددت بنية اقتصاد السوق وأدائه . فالآراء القديمة عن تطور اقتصاد أفريقيا الغربية كانت تؤكد على أهمية التأثيرات الخارجية ، لاسيما الحكم الاستعماري ، وتركز على فترة زمنية حديثة وقصيرة نسبيا . وهي ترى أن حكام المستعمرات بدأوا باقتصاد كفاف ثابت على حاله ، وأنهم أحدثوا تحولا كاد أن يكون مثيرا للإعجاب بدرجة لا تقل عما تحقق ذات يوم مع الخبز والسمك (*) . وقد أشار هذا الكتاب إلى عدم الدقة الذي تنطوى عليه خرافة «أفريقيا البدائية» ، وأبرز دور الأهالي ، وغطى فترة زمنية طويلة . غير أن هذه الدراسة بينت أيضا أن ما أصبح يعرف «بوجهة النظر الأفريقية» هو إلى حد ما اسم على غير مسمى ينبع من خرافة «أفريقيا المرحية» ، ومن إيمان مبالغ فيه بالتضامن الجماعي لمجتمعات ما قبل الصناعة . والواقع أنه توجد وجهات نظر

(*) إشارة إلى قصة واردة في الإنجيل فحواها أن جموعا كبيرة التفت حوال السيد المسيح ، ولم يكن لدى تلاميذه غير بضعة أرغفة وقليل من السمك . ولكنه بمعجزة إلهية ظل يوزع حتى نال الجميع كفايتهم - المترجم .

أفريقية مختلفة ، يلزم تحليل كل منها حتى يمكن بناء رواية مرضية للتاريخ الاقتصادي الأهلـى .

والتفسير المقدم هنا يشرح الثبات والتغير فى اقتصاد السوق باستخدام مفاهيم مألوفة للمؤرخين والاقتصاديين المتخصصين فى دراسة أجزاء أخرى من العالم المتخلف . والتحليل الذى يتضمنه الفصل الثانى هو فى الأساس تعقيب على القلب النمطى الذى يقدم عادة من المجتمع «التقليدى» . فذكرنا أن قيمة هذا المفهوم مشكوك فيها لأنه يبالغ كثيرا فى الاختلافات بين أهداف مجتمعات ما قبل الصناعة والمجتمعات الصناعية ، ولأن السمات المميزة المؤسسية التى يصفها سمات ضعيفة الأساس فى حقيقة الأمر . ذلك أن الأنماط المثالية لا ترمى إلى تمثيل الواقع ، وإنما يفترض فيها أن تنيره . وعندما لا تفعل ذلك فإنها لا تسفر إلا عن توجيه البحوث إلى مسالك خادعة . وهى على غرار الأفكار الأفلاطونية يلزم الإبقاء عليها فى أبراجها السماوية . فقد كان اقتصاد ما قبل الاستعمار يتميز بالتشعب والكفاءة والقدرة على التكيف ، ووصل إلى مرحلة متقدمة نسبيا من الرأسمالية التجارية قبل وقت طويل من وصول تأثير العالم الغربى إلى أفريقيا . ولم تكن إرادة الإنجاز هى الشئ المفقود ،^(١) ولكن وسائل الإنجاز هى التى كانت محدودة . فتوسع السوق المحلية لم تكن تبطله عوامل جمود مؤسسى تحددها قيم مناهضة للرأسمالية ، وإنما عقبات اقتصادية يمكن التعرف عليها ، لاسيما قصور الطلب الفعال ، الذى كان يرتبط بدوره بنسبة الأرض إلى الأيدى العاملة وبتكاليف التوزيع المرتفعة . وأوضحنا أن لهذا

(١) إن نظرية س. ماكلياند المثيرة ، المعروضة فى كتابه The Achieving Society ، برنستون ، ١٩٦١ ، ليست لها صلة كبيرة بأفريقيا الغربية .

الاستنتاج أهميته فى فهم ماضى أفريقيا الغربية (وحاضرها) ، وإنه يتفق أيضا مع البحوث الحديثة عن أنحاء أخرى من العالم المتخلف .^(٢)

وقد تناول الفصل الثالث مسألة أن هذه العقبات الداخلية كان يمكن التغلب عليها عن طريق التجارة الدولية . واستخدم مفهوم الثنائية لتفسير السبب فى إخفاق العلاقات الاقتصادية الخارجية التى كانت قائمة قبل القرن التاسع عشر فى إقامة روابط قوية مفيدة مع الاقتصاد المحلى . واشتمل هذا النهج على دراسة لاقتصاديات إنتاج الرقيق ، وكذلك بطريقة أكثر تقليدية لدور الأفارقة فى الاتجار بالرقيق . وخلصت هذه الدراسة إلى أن التجارة عبر الصحراء الكبرى وعبر المحيط الأطلسى كانت مربحة على المستوى الخاص ، ولكن منافعتها الاجتماعية كانت فى أفضل الأحوال محدودة ، وفى بعض الحالات منعدمة .

وذكرنا فى الفصل الرابع أن المرحلة المبكرة من القرن التاسع عشر شهدت بداية التاريخ الاقتصادى الحديث لأفريقيا الغربية ، بمعنى أن البنية الاقتصادية التى بدأت تتشكل فى ذلك الوقت هى من الناحية الجوهرية البنية التى كانت موجودة عند ختام عصر الاستعمار . وقد تم تحليل تاريخ القرن التاسع عشر من زاوية نظرية السلع الأساسية^(٣) التى استخدمت لتبيان كيف كان نمو

(٢) انظر ، موريس د. موريس ، "Towards a Reinterpretation of Nineteenth - Century Indian Economic History" فى مجلة *چورنال أوف إيكونوميك هيسٲورى* ، العدد ٢٣ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٦٠٦ إلى ٦١٨ ؛ ت. إسكارليت إيشٲاين ، : *Capitalism, Primitive and Modern* ، *Some Aspects of Tolai Economic Growth* ، *كانبيرا* ١٩٦٨ ؛ دافيد بيت ، *Tradition and Economic Progress in Samoa* ، أكسفورد ، ١٩٧٠ .

(٣) من أجل الاطلاع على مناقشة للدور التاريخى للتجارة الخارجية فى تشجيع التنمية ، انظر ، ك. بيريل ، "International Trade and the Rate of Economic Growth" ، فى مجلة *إيكونوميك هيسٲورى ريفيو* ، العدد ١٢ ، ١٩٦٠ ، الصفحات ٣٥١ إلى ٣٥٩ .

صادرات الزيوت النباتية يعبئ عوامل الإنتاج داخل الاقتصاد المحلى ، ويؤدى للمرة الاولى إلى تكامل قطاعات التبادل الداخلى والخارجى . وقد خلق هذا التطور توترات داخل أفريقيا بنقله القوة الاقتصادية من أيدي بضعة مصدرين كبار إلى مزارعين صغار كثيرى العدد ، كما أنه أدخل المنتجين فى التقلبات الدورية التى تولدها أوروبا الصناعية . وذكرنا أن التغيرات الهيكلية الاولى والاداء اللاحق للصادرات «المشروعة» الجديدة ، كانت ذات أهمية محورية فى فهم دوافع وتوقيت التكالب على أفريقيا الغربية فى أواخر القرن التاسع عشر .

وقد أوجزنا فى الفصل الخامس خصائص هذا الاقتصاد التصديرى النامى ، وطبقناها على فترة الحكم الاستعمارى ، وعرضنا مفهومى الاقتصاد «المفتوح» والاقتصاد «المغلق» ، واستكملنا جوانبهما ليتلاءما مع ظروف أفريقيا الغربية ، ويتوافقا مع مقاصد التاريخ لا مقاصد السياسة الاقتصادية . فتم إعداد رسم بيانى لأداء اقتصادات أفريقيا الغربية بالاعتماد على معدل التبادل الذى استخدم لتحديد فترات انكماش السوق ونموها . وذكرنا أن آثار المضاعف لصادرات السلع الأساسية كانت فى الاقتصادات المفتوحة القائمة على متجين «فلاحين» محليين أضعف منها فى بلدان الاستيطان الحديث ، مثل كندا وأستراليا ، حيث كانت تتوفر مقادير أكبر من رأس المال والمهارات ، وحيث كانت السياسة الاقتصادية تتمتع بدرجة أكبر من الاستقلال . وفى الوقت نفسه رأينا أن الاقتصادات المفتوحة التى كانت تعتمد على صادرات «الفلاحين» أقامت روابط أقوى من تلك التى أقامت الاقتصادات المغلقة على نفسها والمرتبطة بالتعدين والمزارع التجارية وصناعات التعدين ، حيث لم تكن توجد سوى صلة محدودة بين القطاعين «الحديث» والمحلى ، وحيث كان الاتجاه إلى تسرب مكاسب التجارة الخارجية إلى الخارج أكثر وضوحا .

وركز الفصل السادس على نمو الصادرات خلال النصف الأول من الفترة الاستعمارية (١٩٠٠ - ١٩٣٠) ، وأجرى تقييما للمساهمات الأجنبية والأهلية فى استكمال الاقتصاد المفتوح . ورأينا أن الدور الأجنبى ، برغم أنه كان ضروريا للتوسع الذى تحقق ، إنما كان عامل تشجيع لعملية كانت تمضى قدما قبل تقسيم أفريقيا . فالتجديدات فى القطاع الزراعى الرئيسى قام بها المزارعون الأفارقة أنفسهم . كما أن المنتجين من الأهالى من جميع المجموعات العرقية ، سواء كانوا فى الغابات أو فى السفانا ، وسواء كانوا يزرعون محاصيلات سنوية أو محاصيلات تعمر أكثر من ستين ، وسواء كانوا مسلمين أو مسيحيين (أولا هذا ولا ذاك) ، أثبتوا أنهم كانوا سريعى الاستجابة للحوافز النقدية ، وأنهم كانوا مهياين للسفر إلى أماكن بعيدة ، وأنهم كانوا راغبين فى تجربة محاصيلات جديدة وتقنيات جديدة لإدارة المزارع ، وأنهم كانوا على استعداد ، عند الحاجة ، لتوفير رأس المال الاجتماعى الثابت (فى شكل طرق وجسور) قبل أن تتحرك الحكومة للعمل . ولم يُقضى على ما يسمى المجتمع «التقليدى» : فتوسع الصادرات كان ينطوى على قدر معين من التغيير الاجتماعى ، كما يوضح مثال تدهور تجارة الرقيق ، ولكن بوجه عام استمرت المؤسسات الاقتصادية الاجتماعية التى كانت موجودة قبل الاستعمار ، وأثبتت قدرتها الوظيفية فى تطور الاقتصاد المفتوح . وقد بحثنا تعبئة عوامل الإنتاج المحلية من زاوية نظرية منفذ تصريف الفائض للتجارة الدولية ، وهى نظرية عدلت لتأخذ فى الاعتبار الشواهد التاريخية المرتبطة بدور المنتجين الأفارقة .

وحدد الفصل السابع عناصر الاختلال الوظيفى التى أدت إلى تعديل الاقتصاد المفتوح خلال النصف الثانى من الفترة الاستعمارية (١٩٣٠ - ١٩٦٠) . ووجهنا الاهتمام فى البداية إلى الاختلافات داخل قطاع التصدير ، وإلى التطورات فى الاقتصاد المحلى بغية التأكيد على أهمية الحجم الكمى للسوق ،

ومداها الجغرافى ، والتكوين الاجتماعى للمشتغلين بأنشطة التبادل . (٤) ثم ربطنا هذا التحليل بالتغيرات فى المعدل السلعى للتبادل ومعدل التبادل الدخلى فى محاولة لتفسير سبب تعرض الاقتصاد المفتوح لتوترات عنيفة بعد عام ١٩٣٠ . وذكرنا أن فترة التوتر هذه ارتبطت موضوعيا بنهوض الحركة الوطنية ، وببدايات التصنيع ، وبعد عام ١٩٤٥ بدأت الحكومة تتدخل فى السير «الطبيعى» للاقتصاد . وفى الوقت نفسه أخذ النمو داخل قطاعات التصدير القائمة يقود ، على الأقل فى بعض البلدان ، إلى التنمية ، أى إلى تغير هيكلى يشمل إدخال الصناعات التحويلية الحديثة . كما أن ظهور هذه السمات المميزة الجديدة عند ختام الفترة الاستعمارية يجعل من تحقيق الاستقلال نقطة ختامية مناسبة لهذه الدراسة .

وفى داخل كل مؤرخ يوجد باحث فى الأخلاق . والعظة الأخلاقية فى هذا الكتاب هى فى الأساس عظة تعليمية ، وإن تكن لها تداعيات عملية ، فقد سعى التاريخ المقدم هنا إلى توجيه الانتباه بعيدا عن مغامرات القادة العظام وانتصاراتهم ، فى الماضى والحاضر ، ونحو أنشطة الأغلبية الساحقة من الأفارقة الذين لم يحتلوا أبدا مكانا ضمن النخبة . وهذا التحول فى التركيز يمكن أن تكون له نتائج نافعة إذا يشجع الباحثين على الخروج من دهايز السلطة المكيفة الهواء والمغامرة فى المزارع والأسواق ، كما يمكن أن تكون له بعض الاستخدامات العملية إذا كان يذكّر من يصوغون السياسة ويمارسون السلطة بأن مهارات الأفارقة العاديين وقدراتهم ربما كانت أعظم مما تمتلكه القارة من أصول . وذلك درس يستطيع الحاضر ، وينبغى له ، أن يتعلمه من الماضى .

(٤) فى أفريقيا الغربية استمر القطاع «التقليدى» وتوسع بسبب نمو الصادرات . أما فى بعض أجزاء العالم الأخرى فقد استمر لأنه ظل معزولا عن قطاع التجارة الخارجية . انظر ، تشى - مينج هو ، "Economic Dualism : the Case of China, 1840 - 1937" ، فى مجلة **جورنال أوف إيكونوميك هيستورى** ، العدد ٢٣ ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٢٧٧ إلى ٢٩٧ .

ثبت المراجع

ثبت المراجع هو أساس جميع الدراسات الأكاديمية ، كما أن له أهمية خاصة في تيسير تناول موضوعات جديدة بصورة مستقلة وبعيدا عن مجموعة صغيرة من المتخصصين . وفيما يلي المبادئ التي حكمت تجميع هذا الثبوت وتنظيمه .

١ - تتكون القيود من الكتب والمقالات التي نشرت منذ عام ١٩٤٥ ، وإن تكن قليلة ، كذلك أدرجت الأعمال المبكرة ذات الأهمية البارزة .

٢ - يشتمل الثبوت على غالبية الأعمال الثانوية التي عرفت بوصفها تاريخا اقتصاديا ، ولكنه لا يتضمن إلا انتقاء محدوداً من مساهمات مؤرخين سياسيين وجغرافيين واقتصاديين وأنثروبولوجيين تعد أيضاً ذات صلة بدراسة التاريخ الاقتصادي .

٣ - رُتبت القيود تحت عناوين فصول هذا الكتاب . ويعكس التخصيص ، وإن لم يكن بدقة شديدة ، استخدام مختلف المواد ، ولكنه لا يعني أن الأعمال المعنية ليست لها قيمة في سياقات أخرى . وهناك بضع دراسات تحت أكثر من عنوان فصل واحد . ولم ترد بالثبوت قيود بالنسبة للفصلين الأول والثامن (الأخير) لأن هذين الفصلين لا يشملان إلا ملاحظات استهلاكية وختامية .

٤ - الكتب يشار إليها في الثبوت بادراج إسم المؤلف والعنوان ومكان النشر (إذا كان الكتاب قد نشر خارج لندن) وتاريخ النشر . أما المقالات فيشار إليها باسم كاتب المقال وعنوانه ، واسم المجلة التي نشر بها ، ورقم عدد المجلة (إذا كان متاحا) ، وسنة النشر ، وأرقام الصفحات التي ورد بها . وإذا كان الكاتب قد نشر نفس المقال في أكثر من مناسبة ، فلم يدرج هنا إلا أحدث تاريخ للنشر .

الفصل الثاني - الاقتصاد المحلي : هيكله ووظائفه

Agboola, S. A. 'The Introduction and Spread of Cassava in Western Nigeria', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 3, 1968, pp. 369-86.

Ames, David W., 'The Economic Basis of Wolof Polygyny', *Southwestern Journal of Anthropology*, II, 1955, pp. 391-403.

-. 'The Use of a Transitional Cloth-money Token among the Wolof', *American Anthropologist*, 57, 1955, pp. 1016-23.

- Anyane, S. La, *Ghana Agriculture*, 1963.
- Arhin, K., 'Status Differentiation in Ashanti in the Nineteenth Century : a Preliminary Study', *Research Review*, Institute of African Studies, University of Ghana, 4, 1968, pp. 34-52.
- , 'Aspects of Ashanti Northern Trade in the Nineteenth Century', *Africa*, 40, 1970, pp. 363-73.
- Arnold, Rosemary, 'Separation of Trade and Market : Great Market of Whydah', in *Trade and Market in the Early Empires*, ed. Karl Polanyi et. al., Glencoe 1957, pp. 177-87.
- Aymo, G., 'Notes de sociologie et de linguistique sur Ghadamès', *Bulletin de Liaison Saharienne*, 10, 1959, pp. 1290-57.
- Baker, H. G., 'Comments on the Thesis that there was a Major Centre of Plant Domestication Near the Headwaters of the River Niger', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 229-33.
- Barbour, K. M., and Prothero, R. M., eds, *Essays on African Population*, 1961.
- Bascom, William R., 'The Esusu : a Credit Institution of the Yoruba', *Journal of the Royal Anthropological Institute*, 82, 1952, pp. 63-9.
- , 'Urbanization among the Yoruba', *American Journal of Sociology*, 60, 1955, pp. 46-54.
- , 'Les premiers fondements historiques de l'urbanisme Yoruba', *Présence Africaine*, 23, 1958-9, pp. 22-40.
- , 'Urbanism as a Traditional African Pattern', *Sociological Review*, 7, 1959, pp. 29-43.
- Biebuyck, Daniel, ed., *African Agrarian Systems*, 1963.
- Bohannon, Paul, 'Some Principles of Exchange and Investment among the Tiv', *American Anthropologist*, 57, 1955, pp. 60-70.
- , and Bohannon, Laura, *Tiv Economy*, 1968.
- , and Dalton, George, eds, *Markets in Africa*, Evanston 1962.

- Bray, Jennifer M., 'The Organization of Traditional Weaving in Iseyin, Nigeria', *Africa*, 38, 1968, pp. 270-80.
- Buchanan, K. M., and Pugh, J. C., *Land and People in Nigeria*, 1955.
- Callaway, Archibald, 'From Traditional Crafts to Modern Industries', *Odu*, 2, 1965, pp. 28-51.
- Capot-Rey, R., and Damade, W., 'Irrigation et structure agraire à Tamentit', *Travaux de l'Institut de Recherches Sahariennes*, 21, 1962, pp. 99-119.
- Carter, G. F., 'Archaeological Maize in West Africa : a Discussion of Stanton and Willett', *Man*, 64, 1964, pp. 85-6.
- Cauneille, J., and Dubief, J., 'Les Reguibat Legouacem : chronologic et nomadisme', *Bulletin de l'IFAN*, B. 17, 1955, pp. 528-50.
- Centre of African Studies. *Markets and Marketing in West Africa*, Edinburgh 1966 (mimeo.).
- Chilver, E. M., 'Nineteenth-Century Trade in the Bamenda Grassfields, Southern Cameroons', *Afrika und Übersee*, 45, 1961, pp. 233-58.
- Cissoko, Sèkéné-Mody, 'Famines et épidémies à Tombouctou et dans la boucle du Niger du XVI^e au XVIII^e siècle', *Bulletin de l' IFAN*, B, 30, 1968, PP. 806-21.
- Clarke, J. Desmond, 'The Spread of Food Production in Sub-Saharan Africa', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 211-28.
- , *The Prehistory of Africa*, 1970.
- Cohen, Abner, 'The Social Organization of Credit in a West African Cattle Market', *Africa*, 35, 1965, pp. 8-20.
- Cohen, Ronald, 'Some Aspects of Institutionalized Exchange : a Kanuri Example', *Cahiers d'Études Africaines*, 5, 1965. pp. 353-69.
- , 'The Dynamics of Feudalism in Bornu', *Boston University Papers on Africa*, 2, 1966, pp. 87-105.
- Coquery-Vidrovitch, Catherine, 'Anthropologie Politique et historique de l'Afrique noire'. *Annales*, 24, 1969, pp. 142-63.

- , 'Recherches sur un mode de production africain', *Pensée*, 144, 1969, pp. 3-20.
- Daget, G., and Ligers, Z., 'Une ancienne industrie malienne : les pipes en terre', *Bulletin de l'IFAN*, B, 24, 1962, pp. 12-53.
- Davies, Oliver, 'The Origins of Agriculture in West Africa', *Current Anthropology*, 9, 1968, pp. 479-82.
- Deme, Kalidou, 'Les classes sociales dans le Sénégal précoloniale', *Pensée*, 130, 1966, pp. 11-33.
- Diarra, S., 'La pêche fluviale au Niger', *Revue de Géographie de l'Afrique Occidentale*, 3, 1966, pp. 61-81.
- Dickson, K. B., 'The Agricultural Landscape of Southern Ghana and Ashante-Brong Ahafo : 1800-1850', *Bulletin of the Ghana Geographical Association*, 9, 1964, pp. 25-35.
- , 'Trade Patterns in Ghana at the Beginning of the Eighteenth Century', *Geographical Review*, 56, 1966, pp. 417-31.
- Doijahn, V. R., and Tholley, A. S., 'A Provisional History of the Limba, with Special Reference to Tonko Limba Chiefdom', *Sierra Leone Studies*, 12, 1959, pp. 273-83.
- Doutressoule, G., *L'clevage in Afrique occidentale française*, Paris 1947.
- Dumanowski, Boleslaw, 'The Influence of Geographical Environments on the Distribution and Density of Population in Africa', *Africana Bulletin*, 9, 1968, pp. 9-33.
- Dupire, Marguerite, 'Organisation sociale du travail dans la palmeraie Adioukrou (basse Côte d'Ivoire)', *Revue de l'institut de Sociologie Solvay*, 2, 1956, pp. 371-92.
- , *Peuls nomades*, Paris 1962.
- Edokpayi, S. I., 'The Niger and the Benue in Nigeria's Economy : Past, Present and Future', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 3, 1961, pp. 68-79.

- Fage, John D., 'Some Remarks on Beade and Trade in Lower Guinea in the Sixteenth and Seventeenth Centuries', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 343-7.
- , 'Some Thoughts on Migration and Urban Settlement', in *Urbanization and Migration in West Africa*, ed. Hilda Kuper. Berkeley 1965, pp. 39-49.
- , and Oliver, R. A., eds, *Papers in African Prehistory*, Cambridge 1970.
- Fagg, B. E. B. 'The Nok Culture in Pre-History', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 1, 1959, pp. 288-93.
- Fallers, Lloyd. 'Are African Cultivators to be Called "Peasants"?', *Current Anthropology*, 2, 1961, pp. 108-10.
- Fisher, Allan G. B., and Fisher, Humphrey J., *Slavery and Muslim Society in Africa*, 1970.
- Forde, C. Daryll. 'The Cultural Map of West Africa : Successive Adaptations to Tropical Forest and Grasslands', in *Cultures and Societies of Africa*, ed. Simon and Phoebe Ottenberg, New York 1960, pp. 116-38.
- Gallais, J., 'La signification du village en Afrique soudanienne de l'Ouest', *Cahiers de Sociologie Économique*, 2, 1960 . pp. 128-62.
- Gery, R.. 'Une industrie autochtone nigérienne : les sauniers du Manga', *Bulletin de l'IFAN*, B, 14, 1952, pp. 309-20.
- Glanville, R. R., 'Salt and the Salt Industry of the Northern Province', *Sierra Leone Studies*, 16, 1930, pp. 52-6.
- Goody, Jack. *Technology, Tradition, and the State in Africa*, 1971.
- , and Mustapha, T. M., 'The Caravan Route from Kano to Salaga', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1967, pp. 611-16.
- Grandin, Capitaine. 'Notes sur l'industrie et le commerce du sel au K_uwar et en Agram', *Bulletin de l'IFAN*, B, 13, 1951. pp. 488-533.
- Green, M. M., *Igbo Village Affairs*, 1947.
- Guèye, Youssouf, 'Essai sur les causes et les conséquences de la micropropriété au Fouta-Toro', *Bulletin de l'IFAN*, B, 19, 1957, pp. 28-42.

- Halpern, Jan, 'Traditional Economy in West Africa', *Africana Bulletin*, 7, 1967, pp. 91-112.
- Harris, Jack S., 'Some Aspects of Slavery in South-Eastern Nigeria', *Journal of Negro History*, 27, 1942, pp. 37-54.
- Harris, Rosemary, 'The Influence of Ecological Factors and External Relations on the Mbembe Tribes of South-East Nigeria', *Africa*, 32, 1962, pp. 38-52.
- Havinden, M. A., 'The History of Crop Cultivation in West Africa : a Bibliographical Guide', *Economic History Review*, 23, 1970, pp. 532-55.
- Helleiner, Gerald K., 'Typology in Development Theory : The Land Surplus Economy (Nigeria)', *Food Research Institute Studies*, 6, 1966, pp. 181-94.
- Hill, Polly, 'Some Characteristics of Indigenous West African Economic Enterprise', *Economic Bulletin of Ghana*, 6, 1962, pp. 3-14.
- , 'Notes on Traditional Market Authority and Market Periodicity in West Africa', *Journal of African History*, 7, 1966, pp. 295-311.
- , 'Landlords and Brokers : a West African Trading System', *Cahiers d'Études Africaines*, 6, 1966, pp. 349-66.
- , *Studies in Rural Capitalism in West Africa*, Cambridge 1970.
- Hiskett, E. M., 'City of History : the Story of Kano', *West African Review*, 28, 1957, pp. 849-56.
- , 'Materials Relating to the Cowry Currency of the Western Sudan', *Bulletin of the School of Oriental and African Studies*, 29, 1966, pp. 122-42 and 339-66.
- Hodder, B. W., 'Some Comments on the Origins of Traditional Markets in Africa South of the Sahara', *Transactions of the Institute of British Geographers*, 36, 1965, pp. 97-105.
- , 'Some Comments on Markets and Market Periodicity', in *Markets and Marketing in West Africa*, Centre of African Studies, University of Edinburgh 1966 (mimeo.), pp. 97-106.
- , and Ukwu, U. I., *Markets in West Africa*, Ibadan 1969.

- Holas, B., 'Les peuplements de la Côte d'Ivoire', *Cahiers Charles de Foucauld*, 35, 1954, pp. 49-69.
- , 'Les poids à peser l'or', *Notes Africaines*, 104, 1964, pp. 113-16.
- Hopen, Edward C., *The Pastoral Fulbe Family in Gwandu*, 1958.
- Hopkins, A. G., 'Underdevelopment in the Empires of the Western Sudan,' *Past & Present*, 37, 1967, pp. 149-56, and the 'Rejoinder' by Professor Malowist, *ibid.*, pp. 157-62.
- Horton, Robin, 'The Ohu System of Slavery in a Northern Ibo Village-Group', *Africa*, 24, 1954, pp. 311-36.
- , 'African Traditional Thought and Western Science', *Africa*, 37, 1967, pp. 50-71 and 155-87.
- Huard, Paul, 'Contribution à l'étude du cheval, du fer et du chameau au Sahara oriental', *Bulletin de l'IFAN*, B, 22, 1960, pp. 134-78.
- Hunter, J. M., 'Seasonal Hunger in a Part of the West African Savanna : a Survey of Bodyweights in Nangodi, N.E. Ghana', *Transactions of the Institute of British Geographers*, 41, 1967, pp. 167-86.
- Hurault, J., 'Antagonisme de l'agriculture de l'élevage sur les hauts plateaux de l'Adamawa', *Etudes Rurales*, 15- 1964, pp. 22-71.
- Hymer, Stephen H., 'Economic Forms in Pre-Colonial Ghana', *Journal of Economic History*, 31, 1970, pp. 33-50.
- Jacquemond, S., 'Les pêcheurs de la boucle du Niger', *Bulletin du Comité de Travaux Historiques et Scientifiques, Section de Géographie*, 71, 1958, pp. 103-55.
- Jeffreys, M. D. W., 'Some Negro Currencies in Nigeria', *South African Museums' Association Bulletin*, 5, 1954, pp. 405-16.
- , 'How Ancient is West African Maize?', *Africa*, 33, 1963, pp. 115-31.
- Johansson, Sven-Olaf, *Nigerian Currencies*, Norrköping 1967.

- Johnston, Bruce F., *The Staple Food Economies of Western Tropical Africa*, Stanford 1958.
- Johnson, Marion, 'The Nineteenth-Century Gold "Mithqal" in West and North Africa', *Journal of African History*, 9, 1968, pp. 547-69.
- , 'The Cowrie Currencies of West Africa', *Journal of African History*, 11, 1970, pp. 17-49 and 331-53.
- Jones, William O., *Manioc in Africa*, Stanford 1959.
- , 'The Food and Agricultural Economies of Tropical Africa : a Summary View', *Food Research Institute Studies*, 2, 1961, pp. 3-20.
- Kabore, Gomkoudougou V., 'Caractère "féodale" du système politique mossi', *Cahiers d'Études Africaines*, 2, 1962, pp. 609-63.
- Karpinski, Rafal, 'Considérations sur les échanges de caractère local et extérieur de la Sénégalie dans la deuxième moitié du XV^e et au début du XVI^e siècle', *Africana Bulletin*, 8, 1968, pp. 65-84.
- Kirk-Greene, A. H. M., 'The Major Currencies in Nigerian History', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 2, 1960, pp. 132-50.
- Krapf-Askari, Eva, *Yoruba Towns and Cities*, Oxford 1969.
- Krieger, Kurt, 'Kola-Karawanen. Ein Beitrag zur Geschichte des Hausahandels', *Mitteilungen des Instituts für Orientforschung*, 2, 1954, pp. 289-324.
- , 'Notizen zur Eisengewinnung der Hausa', *Zeitschrift für Ethnologie*, 88, 1963, pp. 318-31.
- Kup, A. P., 'An Account of the Tribal Distribution of Sierra Leone', *Man*, 60, 1960, pp. 116-19.
- Latham, A. J. H., 'Currency, Credit and Capitalism on the Cross River in the Pre-Colonial Era', *Journal of African History*, 12, 1971, pp. 599-605.
- Lawson, Rowena M., 'The Traditional Utilisation of Labour in Agriculture in the Lower Volta, Ghana', *Economic Bulletin of Ghana*, 12, 1968, pp. 54-61.
- Levtzion, N., *Muslims and Chiefs in West Africa*, 1968.

- Lewicki, Tadeusz, 'Animal Husbandry among Medieval Agricultural People of Western and Middle Sudan', *Acta Ethnographica*, 14, 1965, pp. 165-78.
- Lhote, Henri, 'Le cheval et le chameau dans les peintures et les gravures rupestres du Sahara', *Bulletin de l'IFAN*, B, 15, 1953, pp. 1138-1228.
- , 'L'extraordinaire aventure des Peuls', *Présence Africaine*, 22, 1958, pp. 48-67.
- Lloyd, P. C., 'Craft Organisation in Yoruba Towns', *Africa*, 23, 1953, pp. 30-44.
- , *Yoruba Land Law*, 1962.
- Lo, Capitaine. 'Les *foggaras* du Tidikelt', *Travaux de l'Institut des Recherches Sahariennes*, 10, 1953, pp. 139-79; 11, 1954, pp. 49-77.
- Lombard, Jacques. 'Aperçu sur la technologie et l'artisanat Bariba', *Études Dahoméennes*, 18, 1957, pp. 5-60.
- , *Structures de type 'féodal' en Afrique noire*, Paris 1965.
- Lovejoy, Paul E., 'Long-Distance Trade and Islam : the Case of the Nineteenth-Century Hausa Kola Trade', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 5, 1971, pp. 237-47.
- Mabogunje, Akin L., 'Some Comments on Land Tenure in Egba Division. Western Nigeria', *Africa*, 31, 1961, pp. 258-69.
- McLoughlin, Peter F. M., ed., *African Food Production Systems*, Baltimore 1970.
- Malowist, M., 'The Social and Economic Stability of the Western Sudan in the Middle Ages', *Past & Present*, 33, 1966, pp. 3-15.
- Maquet, Jacques J., 'A Research Definition of African Feudality', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 307-10.
- Mauny, Raymond. 'Essai sur l'histoire des métaux en Afrique occidentale', *Bulletin de l'IFAN*, B, 14, 1952, pp. 543-95.
- , 'La monnaie marginelloïde de l'ouest africain', *Bulletin de l'IFAN*, B, 19, 1957, pp. 659-69.
- , 'Anciens ateliers monétaires ouest-africains', *Notes Africaines*, 78, 1958, pp. 34-5.

- , 'l'ableau géographique de l'ouest africain au moyen âge, Dakar 1961.
- Meillassoux, Claude, 'Essai d'interprétation du phénomène économique dans les sociétés traditionnelles d'autosubsistance', *Cahiers d'Études Africaines*, 4, 1960, pp. 38-67.
- , 'L'économie des échanges précoloniaux en pays Gouro', *Cahiers d'Études Africaines*, 3, 1963, pp. 551-76.
- , *Anthropologie économique des Gouro de Côte d'Ivoire*, Paris 1964.
- , ed., *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa*, 1971.
- Menzel, Brigitte, *Goldweights from Ghana*, Berlin, 1968.
- Mercier, Paul, 'Travail et service public dans l'ancien Dahomey', *Présence Africaine*, 13, 1952, pp. 84-91.
- Miège, J., 'Les cultures vivrières en Afrique occidentale', *Cahiers d'Outre-Mer*, 7, 1954, pp. 25-50.
- Miner, Horace M., *The Primitive City of Timbuctoo*, Princeton 1953.
- Miracle, Marvin P., 'Interpretation of Evidence on the Introduction of Maize into West Africa', *Africa*, 33, 1963, pp. 132-5.
- , 'The Introduction and Spread of Maize in Africa', *Journal of African History*, 6, 1965, pp. 39-55.
- Morgan, W. B., 'The "Grassland Towns" of the Eastern Region of Nigeria', *Transactions of the Institute of British Geographers*, 23, 1957, pp. 213-24.
- , 'Agriculture in Southern Nigeria (Excluding the Cameroons)', *Economic Geography*, 35, 1959, pp. 138-50.
- , 'Peasant Agriculture in Tropical Africa', in *Environment and Land Use in Africa*, ed. M. F. Thomas and G. W. Whittington, 1969, pp. 241-71.
- , and Pugh, J. C., *West Africa*, 1969.
- Murdock, George Peter, *Africa : its Peoples and their Culture History*, New York 1959. Also the review by J. D. Fage, *Journal of African History*, 2, 1961, pp. 299-309.

- Nadel, S. F., *A Black Byzantium*, Oxford 1942.
- Netting, Robert McC., 'Household Organisation and Intensive Agriculture : the Kofyar Case', *Africa*, 35, 1965, pp. 422-8.
- , 'A Trial Model of Cultural Ecology', *Anthropological Quarterly*, 38, 1965, pp. 81-96.
- , *Hill Farmers of Nigeria*, Seattle 1968.
- Niane, D. J., 'Recherches sur l'empire du Mali au moyen âge', *Recherches Africaines*, 1959, pp. 35-46; 1960, pp. 17-36; 1961, pp. 31-51.
- , 'Mise en place des populations de la Haus - Guinée : *Recherches Africaines*, 1960, pp. 40-53.
- Niangoran-Bouah, Georges, 'Poids à peser l'or', *Présence Africaine*, 46, 1963, pp. 202-20.
- Nicolaisen, Johannes, 'Ecological and Historical Factors : a Case Study from the Ahaggar Tuareg', *Folk*, 6, 1964, pp. 75-81.
- Nicolas, François-J., 'Le bouracan ou bougran, tissu soudanais dy moyen âge', *Anthropos*, 53, 1958, pp. 265-8.
- Nicolas, G., 'Circulation des biens et échanges monétaires au nord Niger', *Cahiers de l'Institut de Science Économique Appliquée*, Supplement 129, 5, 1962, pp. 49-62.
- Oroge, E. A., *The Institution of Slavery in Yorubaland with Particular Reference to the Nineteenth Century*, University of Birmingham Ph. D. thesis, 1971.
- Ott, A., 'Historical Significance of Akan Gold 'Weights'', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 9, 1968, 17-42.
- Pageard, R., 'Note sur le peuplement de l'est du pays du Ségou', *Journal de la Société des Africanistes*, 31, 1961, pp. 83-90.
- Palauti, G., 'Un projet d'hydraulique fluviale soudanaise au XV^e siècle : le canal de Soni-Ali', *Notes Africaines*, 78, 1958, pp. 47-9.

- Perie, J., and Sellier, M., 'Histoire des populations du cercle de Dosso', *Bulletin de l'IFAN*, B, 12, 1950, pp. 1015-74.
- Portères, Roland, 'Vieilles agricultures de l'Afrique intertropicale', *Agronomie Tropicale*, 5, 1950, pp. 489-507.
- , 'L'introduction du maïs en Afrique', *Journal d'Agriculture Tropicale et de Botanique Appliquée*, 2, 1955, pp. 221-31.
- , 'La monnaie de fer dans l'ouest-africain au XX^e siècle', *Recherches Africaines*, 1960, pp. 3-31.
- , 'Berceaux agricoles primaires sur le continent africain', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 195-210.
- Reyburn, William D., 'Polygamy, Economy and Christianity in the Eastern Cameroun', *Practical Anthropology*, 6, 1959, pp. 1-19.
- Riad, Mohammed, 'The Jukun : an Example of African Migrations in the Sixteenth Century', *Bulletin de l' IFAN*, B, 22, 1960, pp. 476-85.
- Richard-Molard, J., 'Les densités de population au Fouta-Djallon', *Présence Africaine*, 15, 1952, pp. 95-106.
- Rougeie, Gabriel, 'Lagunaires et terriens de la Côte d'Ivoire', *Cahiers d'Outre-Mer*, 3, 1950, pp. 370-7.
- Schneider, Harold K., 'A Model of African Indigenous Economy and Society', *Comparative Studies in Society and History*, 7, 1964, pp. 37-55.
- Sellnow, Irmgard, 'Die Stelling der Sklaven in der Hausa-Gesellschaft', *Mitteilungen des Instituts für Orientforschung*, 10, 1964, pp. 85-102.
- Skinner, Elliott P., *The Mossi of the Upper Volta*, Stanford 1964.
- , 'West African Economic Systems', in *Economic Transition in Africa*, ed. Melville J. Herskovits and Mitchell Harwitz. 1964, pp. 77-97.
- Smith, Michael G., 'A Study of Hausa Domestic Economy in Northern Zaria', *Africa*, 22, 1952, pp. 333-47.

- Smith, Robert. 'The Canoe in West African History', *Journal of African History*, 11, 1979, pp. 515-33.
- Stanton, W. R.. 'The Analysis of the Present Distribution of Varietal Variation in Maize, Sorghum and Cowpea in Nigeria as an Aid to the Study of Tribal Movement', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 251-62.
- . and Willett, Frank, 'Archacological Evidence for Changes in Maize Type in West Africa', *Man*, 63, 1963, 1963, pp. 117-23.
- Stenning, Derrick, J.. 'Transhumance, Migratory Drift, Migration : Patterns of Pastoral Fulani Nomadism', *Journal of the Royal Anthropological Institute*, 87, 1957, pp. 57-73.
- . *Savannah Nomads*, 1959.
- Sundstrom, Lars. *The Trade of Guinea*, Lund 1965.
- Suret-Canale, Jean. 'Les sociétés traditionnelles en Afrique tropicale et le concept de mode de production asiatique', *Pensée*, 117, 1964, pp. 21-42.
- Toupet, C.. 'La vallée de la Tamourt en Naaj : problèmes d'aménagement', *Bulletin de l'IFAN*, B, 20, 1958, pp. 68-110.
- Tymowski, Michal. 'Le Niger, voie de communication des grands états du Soudan occidentale jusqu'à la fin du XVI^e siècle', *Africana Bulletin*, 6, 1967, pp. 73-95.
- . 'La pêche à l'époque du moyen âge dans la boucle du Niger', *Africana Bulletin*, 12, 1979, pp. 7-26.
- U'kwu, U. I.. 'The Development of Trade and Marketing in Iboland', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1967, pp. 647-62.
- Verdier, Raymond. 'Féodalités et collectivismes africains', *Présence Africaine*, 39, 1961, pp. 79-101.
- Wilks, Ivor. 'A Medieval Trade-Route from the Niger to the Gulf of Guinea', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 337-41.
- . *The Northern Factor in Ashanti History*, Legon 1962.

- Willet, Frank, 'The Introduction of Maize into West Africa : An Assessment of Recent Evidence', *Africa*, 32, 1962, pp. 1-13.
- Wills, J. B., ed., *Agriculture and Land Use in Chana*, Oxford 1962.
- Wrigley, Christopher, 'Speculations on the Economic Pre-history of Africa', *Journal of African History*, 1, 1960, pp. 189-203.
- الفصل الثالث - التجارة الخارجية: الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسي
- Aguirre-Beltran, G., 'Tribal Origins of Slaves in Mexico', *Journal of Negro History*, 31, 1946, pp. 269-325.
- Akinjogbin, I. A., *Dahomey and its Neighbours, 1708-1818*, 1967.
- Alagoa, E. J., 'Long-distance Trade and States in the Niger Delta'. *Journal of African History*, 11, 1970, pp. 319-29.
- , 'The Development of Institutions in the States of the Eastern Niger Delta', *ibid.*, 12, 1971, pp. 269-78.
- Anstey, Roger T., 'Capitalism and Slavery : a Critique', *Economic History Review*, 21, 1968, pp. 307-20.
- Ardener, Edwin, 'Documentary and Linguistic Evidence for the Rise of the Trading Polities between Rio del Rey and Cameroons, 1500- 1650', in *History and Social Anthropology*, ed, I. M. Lewis, 1968, pp. 81-126.
- Arhin, K., 'The Financing of Ashanti Expansion, 1700-1820', *Africa*, 37, 1967, pp. 283-91.
- Arnold, Rosemary, 'A Port of Trade : Whydah on the Guinea Coast'. in *Trade and Market in the Early Empires*, ed. K. Polanyi, C. M. Arensberg and Harry Pearson, Glencoe 1957, pp. 154-76.
- 'Separation of Trade and Market : Great Market of Whydah', *ibid.*, pp. 177-87.
- Bénard, J. Cl., 'L'armement honfleurais et le commerce des esclaves à la fin du XVIII^e siècle', *Annales de Normandie*, 10, 1960, pp. 249-64.

- Bennett, Norman Robert, 'Christian and Negro Slavery in Eighteenth-Century North Africa', *Journal of African History*, 1, 1960 pp. 65-82.
- Berbain, Simone, *Le comptoir français de Juda (Ouidah) au XVIII^e siècle*, Paris 1942.
- Bethel, Leslie, 'The Mixed Commissions for the Suppression of the Transatlantic Slave Trade in the Nineteenth Century', *Journal of African History*, 7, 1966, pp. 79-93.
- Blake, J. W., *European Beginnings in West Africa, 1454-1578*, 1937.
- Boahen, A. Adu, *Britain, the Sahara, And the Western Sudan, 1788-1861*, Oxford 1964.
- Bolt, Christine, *The Anti-Slavery Movement and Reconstruction*, Oxford 1969.
- Booth, Alan R., 'The United States African Squadron, 1843-1861', *Boston University Papers in African History*, 1, 1964, pp. 79-117.
- Bovill, E. W., *The Golden Trade of the Moors*, 2nd edn 1968.
- Brown, George W., 'The Origins of Abolition in Santo Domingo', *Journal of Negro History*, 7, 1922, pp. 365-76.
- Brunschwig, Henri, 'La troque et la traite', *Cahiers d'Études Africaines*, 2, 1962, pp. 339-46.
- Centre of African Studies, *The Transatlantic Slave Trade from West Africa*, Edinburgh 1965 (mimeo.).
- Checkland, S. G., 'American Versus West Indian Traders in Liverpool, 1793-1815', *Journal of Economic History*, 18, 1958, pp. 141-60.
- , 'Finance for the West Indies, 1780-1815', *Economic History Review*, 10, 1958, pp. 461-9.
- Chiché, Marie-Claire, *Hygiène et santé à bord des navires négriers au XVIII^e siècle*, Paris 1957.
- Chilver, E. M., and Kaberry, P. M., 'Sources of the Nineteenth-Century Slave Trade : Two Comments', *Journal of African History*, 6, 1965, pp. 170-20.

- Curtin, Philip D., *Africa Remembered : Narratives by West Africans from the Era of the Slave Trade*, Madison 1967.
- , 'Epidemiology and the Slave Trade', *Political Science Quarterly*, 83, 1968, pp. 190-216.
- , *The Atlantic Slave Trade : a Census*, Madison 1969.
- , and Vansina, Jan. 'Sources of the Nineteenth-Century Atlantic Slave Trade', *Journal of African History*, 5, 1964, pp. 185-208.
- Daaku, K. Y., *Trade and Politics on the Gold Coast, 1600-1720*, Oxford, 1970.
- Daget, Serge, 'L'abolition de la traite des noirs en France de 1814 à 1831', *Cahiers d'Études Africaines*, 11, 1971, pp. 14-58.
- Davidson, Basil, *Black Mother : the Years of the African Slave Trade*, 1961.
- Davies, K. G., *The Royal African Company*, 1957.
- Davis, David B., 'James Cropper and the British Anti-Slavery Movement, 1821-1823', *Journal of Negro History*, 45, 1960, pp. 241-58.
- , 'James Cropper and the British Anti-Slavery Movement, 1823-1833', *ibid.*, 46, 1961, pp. 154-73.
- Debbasch, Y., 'Poésie et traite; l'opinion française sur le commerce négrier au début du XIX^e siècle', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 48, 1961, pp. 311-52.
- Debien, G., 'Les origines des esclaves des Antilles', *Bulletin de l'IFAN*, B, 23, 1961, pp. 363-87; 25, 1963, pp. 215-66; 26, 1964, pp. 166-211, 601-75; 27, 1965, pp. 319-71, 755-99; 29, 1967, pp. 536-58.
- Delcourt, André, 'La finance parisienne et le commerce négrier au milieu du XVIII^e siècle', *Bulletin de la Société d'Études Historiques, Géographiques et Scientifiques de la Région Parisienne*, 22, 1948, pp. 21-8.
- , *La France et les établissements français au Sénégal entre 1713 et 1763*, Dakar 1952.

- De Souza, N. F., 'Contribution à l'histoire de la famille Souza', *Études Dahoméennes*, 13, 1955, pp. 17-21.
- Donnan, Elizabeth, *Documents Illustrative of the History of the Slave Trade to America*, 4 vols.. Washington 1930-5.
- Dorjahn, V. R., and Fyfe, Christopher, 'Landlord and Stranger : Change in Tenancy Relations in Sierra Leone', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 319-7.
- Duignan, Peter, and Clendenen, Clarence, *The United States and the African Slave Trade, 1619-1862*, Stanford 1963.
- Dumbell, Stanley, 'The Profits of the Guinea Trade', *Economic History*, 2, 1931, pp. 254-7.
- Everaert, J., 'Les fluctuations du trafic négrier nantais (1763-1792)', *Cahiers de Tunisie*, 11, 1963, pp. 37-62.
- Fage, J. D., 'Slavery and the Slave Trade in the Context of West African History', *Journal of African History*, 10, 1969, pp. 393-404.
- Farnié, D. A., 'The Commercial Empire of the Atlantic, 1607-1783', *Economic History Review*, 15, 1962, pp. 205-18.
- Forde, C. Daryll, ed., *Efik Traders of Old Calabar*, 1956.
- Fourneau, J., and Kravetz, L., 'Le pagné sur la côte de Guinée et au Congo du XV^e siècle à nos jours', *Bulletin de l'Institut d'Études Centrafricaines*, 7-8, 1954, pp. 5-21.
- Gleave, M. B., and Prothero, R. M., 'Population Density and "Slave Raiding" - a Comment', *Journal of African History*, 12, 1971, pp. 319-24, and Mason's 'Reply', *ibid.*, pp. 324-7.
- Graham, James D., 'The Slave Trade. Depopulation and Human Sacrifice in Benin History', *Cahiers d'Études Africaines*, 5, 1965, pp. 317-34.
- Grey, R. F. A., 'Manillas', *Nigerian Field*, 16, 1951, pp. 52-66.
- Hargreaves, John, D., 'The Slave Traffic', in *Silver Renaissance*, ed. A. Natan, 1961, pp. 81-101.

- , 'European Relations with Africa, 1763-1793', *New Cambridge Modern History*, 8, 1965, pp. 236-51.
- Harrop, Sylvia, 'The Economy of the West African Coast in the Sixteenth Century', *Economic Bulletin of Ghana*, 8, 3, 1964, pp. 15-33; 8, 4, 1964, pp. 19-36.
- Heers, J., 'Le Sahara et le commerce méditerranéen à la fin du moyen âge', *Annales de l'Institut d'Études Orientales*, 16, 1958, pp. 247-55.
- Hennessy, James Pope, *Sins of the Fathers*, 1967.
- High, James, 'The African Gentleman : a Chapter in the Slave Trade', *Journal of Negro History*, 44, 1959, pp. 285-307.
- Hill, Adelaide, C., 'Revolution in Haiti, 1791 to 1820', *Présence Africaine*, 20, 1958, pp. 5-24.
- Hirschberg, H. Z., 'The Problem of the Judaized Berbers', *Journal of African History*, 4, 1963, pp. 313-39.
- Hunwick, J. O., 'Ahmad Baba and the Moroccan Invasion of the Sudan', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 2, 1962, pp. 311-28.
- Hyde, F. E., Parkinson B. B., and Marriner. S., 'The Nature and Profitability of the Liverpool Slave Trade', *Economic History Review*, 5, 1953, pp. 368-77
- Johnson, Marion, 'The Ounce in Eighteenth-Century West African Trade', *Journal of African History*, 7, 1966, pp. 197-214.
- Johnson, Vera M., 'Sidelights on the Liverpool Slave Trade, 1789-1807', *Mariner's Mirror*, 38, 1952, pp. 276-93.
- Jones, G. I., 'Native and Trade Currencies in Southern Nigeria during the Eighteenth and Nineteenth Centuries', *Africa*, 28, 1958, pp. 43-54.
- Jore, Léonce, 'Les établissements français sur la côte occidentale d'Afrique de 1758 à 1803', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 51, 1964, pp. 7-477.
- Karpinski, R., 'Considérations sur les échanges de caractère local et extérieure de la Sénégambie dans la deuxième moitié du XV^e et au début du XVI^e siècle', *Africana Bulletin*, 8, 1968, pp. 65-83.

- Kleist, Alice M., 'The English African Trade under the Tudors', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 3, 1957, pp. 137-50.
- Klingberg, Frank J., *The Anti-Slavery Movement in England*, New Haven 1926.
- Kup, A. P., 'Early Portuguese Trade in the Sierra Leone and Great Scarcies Rivers', *Boletim Cultural da Guiné Portuguesa*, 18, 1963, pp. 107-24.
- Lacroix, Louis, *Les derniers négriers*, Paris, 1952.
- Latham, A. J. H., *Old Calabar, 1600-1891 : the Economic Impact of the West upon a Traditional Society*, University of Birmingham Ph. D. thesis, 1970.
- Laufry, J., 'Chronique de Ghadames', *Ibla*, 32, 1945, pp. 367-85; 33, 1946, pp. 343-71.
- Law, R. C. C., 'The Garamantes and Trans-Saharan Enterprise in Classical Times', *Journal of African History*, 8, 1967, pp. 181-200.
- Levy, Claude, 'Slavery and the Emancipation Movement in Barbados, 1650-1833', *Journal of Negro History*, 55, 1970, pp. 1-14.
- Lewicki, Tadeusz, 'L'état nord-africain de Tahert et ses relations avec le Soudan occidentale à la fin de VIII^e et au IX^e siècle', *Cahiers d'Études Africaines*, 2, 1962, pp. 513-35.
- , 'Traits d'histoire du commerce trans-saharien', *Etnograia Polska*, 3, 1964, pp. 291-311.
- , 'Arab Trade in Negro Slaves up to the End of the XVIth Century', *Africana Bulletin*, 6, 1967, pp. 109-11.
- Lhote, H., 'Note sur l'origine des lames d'épées des Touaregs', *Notes Africaines de l'Institut Fransais d'Afrique Noire*, 61, 1954, pp. 9-12.
- Lloyd, Christopher, *The Navy and the Slave Trade*, 1949.
- Ly, Abdoulaye. *La compagnie du Sénégal*, Paris 1958.
- Malowist, Marian. 'Le commerce d'or et d'esclaves au Soudan occidentale', *Africana Bulletin*, 4, 1966, pp. 49-72.

- , 'Les fondements de l'expansion européenne en Afrique au XV^e siècle; Europe, Maghreb et Soudan occidentale', *Acta Poloniae Historica*, 18, 1968, pp. 156-79.
- Malowist, Marion, 'Les débuts du système de plantations dans la période des Grandes Découvertes', *Africana Bulletin*, 10, 1969, pp. 9-30.
- Manning, Patrick, 'Slaves, Palm Oil and Political Power on the West African Coast', *African Historical Studies*, 2, 1969, pp. 279-88.
- Mannix, Daniel P., and Cowley, Malcolm, *Black Cargoes*, 1962.
- Marshall, Peter, *The Anti-Slave Trade Movement in Bristol*, Bristol 1968.
- Martin, Gaston, *Nantes au XVIII^e siècle : l'ère des négriers (1714-44)*, Paris 1931.
- , *Histoire de l'esclavage dans les colonies françaises*, Paris 1948.
- Mason, Michael, 'Population Density and "Slave Raiding"— the Case of the Middle Belt of Nigeria', *Journal of African History*, 10, 1969, pp. 551-64.
- Mathieson, W. L., *Great Britain and the Slave Trade, 1839-1865*, 1929.
- Maugat, M. E., 'La traite clandestine à Nantes au XIX^e siècle', *Bulletin de la Société Archéologique et Historique de Nantes et de la Loire-Inférieure*, 93, 1954, pp. 162-9.
- Mauny, Raymond, *Les navigations médiévales sur les côtes sahariennes antérieures à la découverte portugaise (1434)*, Lisbon 1960.
- , *Tableau géographique de l'ouest africain au moyen âge*, Dakar 1961.
- Merritt, J. E., *The Liverpool Slave Trade from 1789 to 1791*, University of Nottingham M. A. thesis, 1959.
- , 'The Triangular Trade', *Business History*, 3, 1960, pp. 1-7.
- Meyer, J., 'Le commerce négrier nantais (1774-1792)', *Annales*, 15, 1960, pp. 120-9.
- , 'Du nouveau sur le commerce négrier nantais du XVIII^e siècle', *Annales de Bretagne*, 2, 1966, pp. 229-39.

- Minchinton, W. E., 'The Voyage of the *Snow Africa*', *Mariner's Mirror*, 37, 1951, pp. 187-96.
- Monod, T., 'Le Rev. John Newton : matelot, négrier et pasteur', *Notes Africaines*, 89, 1961, pp. 18-23.
- Morton-Williams, Peter, 'The Oyo Yoruba and the Atlantic Trade, 1690-1830', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1964, pp. 25-45.
- . 'The Influence of Habitat and Trade on the Politics of Oyo and Ashanti', in *Man in Africa*, ed. Mary Douglas and Phyllis M. Kaberry. 1969, pp. 79-98.
- usnier, J., ed., *Journal de la traite des noirs*, Paris 1957.
- Pearsall, A. W. H., 'Sierra Leone and the Suppression of the Slave Trade'. *Sierra Leone Studies*, 12, 1959, pp. 211-29.
- Polanyi, Karl, 'Sortings and "Ounce Trade" in the West African Slave Trade', *Journal of African History*, 5, 1964, pp. 381-93.
- . *Dahomey and the Slave Trade*, Seattle and London 1966.
- Porter, Dale H., *The Abolition of the Slave Trade in England, 1784-1807*, Hampden Connecticut, 1970.
- Porter, R., 'The Crispe Family and the African Trade in the Seventeenth Century', *Journal of African History*, 9, 1968, pp. 57-77.
- . 'English Chief Factors in the Gold Coast, 1632-1753', *African Historical Studies*, 1, 1968, pp. 199-209.
- Priestley, Margaret, *West African Trade and Coast Society*, Oxford 1969.
- Richardson, P. D., the *Bristol Slave Trade in the Eighteenth Century*, University of Manchester M. A. thesis, 1969.
- Rinchon, Père D., 'Les armements négriers au XVIII^e siècle', *Academie Royale des Sciences Coloniales Memoires*, 7, 1056, pp. 1-178.
- . *Pierre-Ignace-Liévin van Alstein, capitaine négrier*, Dakar 1964.
- Rodney, Walter, 'Portuguese Attempts at Monopoly on the Upper Guinea Coast, 1580-1650', *Journal of African History*, 6, 1065, pp. 307-22.

- , 'African Slavery and Other Forms of Social Oppression on the Upper Guinea Coast, in the Context of the Atlantic Slave Trade', *Journal of African History*, 7, 1966, pp. 431-43.
- , *West Africa and the Atlantic Slave Trade*, Historical Association of Tanzania, 1967.
- , 'Gold and Slaves on the Gold Coast', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 10, 1969, pp. 13-28.
- , 'Upper Guinea and the Significance of the Origins of Africans Enslaved in the New World', *Journal of Negro History*, 54, 1969, pp. 327-54.
- , *A History of the Upper Guinea Coast, 1545-1800*, Oxford 1970.
- Ronen, Dov, 'On the African Role in the Trans-Atlantic Slave Trade in Dahomey', *Cahiers d'Études Africaines*, 11, 1971, pp. 5-13.
- Ryder, A. F. C., 'The Re-establishment of Portuguese Factories on the Costa da Mina to the Mid-Eighteenth Century', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 1, 1958, pp. 157-81.
- , 'An Early Portuguese Trading Voyage to the Forcados River', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 1, 1959, pp. 294-321.
- , 'Dutch Trade on the Nigerian Coast during the Seventeenth Century', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1965, pp. 195-210.
- , *Benin and the Europeans, 1485-1897*, 1969.
- Seeber, Edward D., *Anti-Slavery Opinion in France during the Second Half of the Eighteenth Century*, Baltimore 1937.
- Sheridan, R. B., 'The Commercial and Financial Organization of the British Slave Trade, 1750-1807', *Economic History Review*, 11, 1958, pp. 249-63.
- , 'The Plantation Revolution and the Industrial Revolution, 1625-1775', *Caribbean Studies*, 9, 1969, pp. 5-25.
- Suret-Canale, Jean. 'Contente et conséquences sociales de la traite africaine'. *Présence Africaine*, 50, 1964, pp. 127-50.

- Thornton, A. P., 'The Organization of the Slave Trade in the English West Indies, 1660-1685', *William and Mary Quarterly*, 12, 1955, pp. 399-409.
- Trepp, Jean, 'The Liverpool Movement for the Abolition of the English Slave Trade', *Journal of Negro History*, 13, 1928, pp. 265-85.
- Valensi, L., 'Esclaves chrétiens et esclaves noirs à Tunis au XVIII^e siècle', *Annales*, 22, 1967, pp. 1267-88.
- Verger, Pierre, *Bahia and the West Coast Trade (1549-1851)*, Ibadan 1964.
- , 'Rôle joué par le tabac de Bahia dans la traite des esclaves au Golfe de Bénin', *Cahiers d'Études Africaines*, 4, 1964, pp. 349-69.
- , 'Mouvements de navires entre Bahia et le golfe de Bénin (XVIII^e-XIX^e siècles)', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 55, 1968, pp. 5-36.
- , *Flux et reflux de la traite des nègres entre le golfe de Bénin et Bahia de Todos os Santos du 17^e et au 19^e siècle*, Paris and the Hague 1968.
- Vidalens, Jean, 'La traite des nègres en France au début de la Révolution (1789-1793)', *Annales Historiques de la Révolution Française*, 29, 1957, pp. 56-69.
- Ward, W. E. F., *The Royal Navy and the Slavers*, New York 1969.
- Williams, Eric, *Capitalism and Slavery*, 2nd edn, 1964.
- Wrigley, C. C., 'Historicism in Africa : Slavery and State Formation', *African Affairs*, 70, 1971, pp. 115-23.
- Wurie, A., 'The Bundukas of Sierra Leone', *Sierra Leone Studies*, 1, 1953, pp. 14-25.
- Wyndham, H. A., *The Atlantic and Slavery*, 1935.
- , *The Atlantic and Emancipation*, 1937.
- Zerbo, G. K., 'L'économie de traite en Afrique noire ou le pillage organisé (XV^e-XX^e siècles)', *Présence Africaine*, 11, 1956-57, pp. 7-31.

الفصل الرابع - الأساس الاقتصادي للإمبريالية

- Aderibigbe, A. B., 'Trade and British Expansion in the Lagos Area in the Second Half of the Nineteenth Century', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 4, 1962, pp. 188-95.
- Ajayi, J. F. A., 'The British Occupation of Lagos, 1851-61 : a Critical Review', *Nigeria Magazine*, 69, 1961, pp. 96-105.
- Akintoye, S. A., 'The Economic Background of the Ekitiparapo, 1878-1893', *Odu*, 4, 1968, pp. 30-52.
- Arhin, K., 'The Structure of Greater Ashanti', *Journal of African History*, 8, 1967, pp. 65-85.
- Amenumery, D. E. K., 'The Extension of British Rule to Anlo (South-East Ghana), 1850-1890', *Journal of African History*, 9, 1968, pp. 99-117.
- , 'Gerado de Lima : a Reappraisal', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 9, 1968, pp. 65-78.
- Andrew, C. M., and Kanya-Forstner, A. S., 'The French "Colonial Party" : Its Composition, Aims and Influence, 1885-1914', *The Historical Journal*, 14, 1971, pp. 99-128.
- Anjorin, A. O., 'European Attempts to Develop Cotton Cultivation in West Africa, 1850-1910', *Odu*, 3, 1966, pp. 3-15.
- Atger, Paul, *La France en Côte d'Ivoire de 1843 à 1893*, Dakar 1962.
- Austen, Ralph A., 'The Abolition of the Overseas Slave Trade : A Distorted Theme in West African History', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 5, 1970, pp. 257-74.
- Awe, B., 'The Ajele System : a Study of Ibadan Imperialism in the 19th Century', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1964, pp. 43-60.
- Baillet, Emile, 'La rôle de la marine de commerce dans l'implantation de la France en A. O. F.', *Revue Maritime*, 135, 1957, pp. 822-40.
- Bennett, Norman R., and Brooks, George E., eds, *New England Merchants in Africa : a History through Documents, 1802 to 1865*, Boston 1965.

- Bevin, H. J., 'The Gold Coast Economy about 1880', *Transactions of the Gold Coast and Togoland Historical Society*, 2, 1956, pp. 73-86.
- , 'M. J. Bonnat : Trader and Mining Promoter', *Economic Bulletin of Ghana*, 4, 1960, pp. 1-12.
- Brooks, George E., 'American Trade as a Factor in West African History in the Early Nineteenth Century : Senegal and the Gambia, 1815-1835', in *Western African History*, ed. Daniel F. McCall, Norman R. Bennett and Jeffrey Butler, New York 1969, pp. 132-52.
- , *Yankee Traders, Old Coasters and African Middlemen : a History of American Legitimate Trade with West Africa in the Nineteenth Century*, Boston 1970.
- Brunschwig, Henri, *French Colonialism, 1871-1914 : Myths and Realities*, 1966.
- Centre of African Studies, *The Theory of Imperialism and the European Partition of Africa*, Edinburgh 1967 (mimeo.).
- Chamberlain, M. E., 'Lord Aberdare and the Royal Niger Company', *Welsh History Review*, 3, 1966, pp. 45-62.
- Charpy, Jacques, *La fondation de Dakar*, Paris 1958.
- Clinton, J. V., 'King Eyo Honesty II of Creek Town', *Nigeria Magazine*, 69, 1961, pp. 182-8.
- Coquery-Vidrovitch, Catherine, 'Le blocus de Whydah (1876-1877) et la rivalité francoanglaise au Dahomey', *Cahiers d'Études Africaines*, 2, 1962, pp. 373-419.
- Davies, P. N., 'The African Steam Ship Company', in *Liverpool and Merseyside*, ed. J. R. Harris, 1969, pp. 212-38.
- Désiré-Vuillemin, Geneviève, 'Un commerce qui meurt : la traite de la gomme dans les escales du Sénégal', *Cahiers d'Outre-Mer*, 5, 1952, pp. 90-4.
- Dessertine, A., 'Naissance d'un port : Kaolack, des origines à 1900', *Annales Africaines*, 1960, pp. 225-59.
- Dickson, K. B., 'Evolution of Seaports in Ghana, 1800-1928', *Annals of the Association of American Geographers*, 55, 1965, pp. 98-111.

- Dike, K. O., *Trade and Politics in the Niger Delta, 1830-1885*, Oxford 1956.
- Dumett, R. A., *British Official Attitudes to Economic Development on the Gold Coast, 1874-1905*, University of London Ph. D. thesis, 1966.
- Flint, J. E., *Sir George Goldie and the Making of Nigeria*, 1960.
- Foster, C. J., 'The Colonization of Free Negroes in Liberia, 1816-35', *Journal of Negro History*, 38, 1953, pp. 41-67.
- Fyfe, Christopher H., 'The Life and Times of John Ezzidio', *Sierra Leone Studies*, 4, 1955, pp. 213-23.
- , 'Four Sierra Leone Recaptives', *Journal of African History*, 2, 1961, pp. 77-85.
- , *A History of Sierra Leone*, Oxford 1962.
- Ganier, G., 'Lat Dyor et le chemin de fer de l'arachide (1876-1886)', *Bulletin de l'IFAN*, B, 27, 1965, pp. 223-81.
- Gertzel, Cherry J., *John Holt : A British Merchant in West Africa in the Era of Imperialism*, University of Oxford D. Phil. thesis, 1959.
- , 'Relations Between African and European Traders in the Niger Delta, 1880-1896', *Journal of African History*, 3, 1962, pp. 361-6.
- , 'Commercial Organisation on the Niger Coast, 1852-1891', in *Historians in Tropical Africa*, Salisbury, Rhodesia, 1962, pp. 289-304.
- Gifford, Prosser, and Louis, William R., *Britain and Germany in Africa : Imperial Rivalry and Colonial Rule*, New Haven 1967.
- Hargreaves, J. D., 'Towards a History of the Partition of Africa', *Journal of African History*, 1, 1960, pp. 97-109.
- , *Prelude to the Partition of West Africa*, 1963.
- , 'African Colonization in the Nineteenth Century : Liberia and Sierra Leone', Boston University Papers in African History. 1964, pp. 57-76.
- , 'West African States and the European Conquest', in *Colonialism in Africa, 1870-1960*, ed. L. H. Gann and Peter Duignan, 1, *The History and Politics of Colonialism, 1870-1914*, Cambridge 1969, pp. 199-219.

- Hieke, E., *G. L. Gaiser : Hamburg-Westfrika*, Hamburg 1949.
- Hopkins, A. G., 'Richard Beale Blaize, 1854-1904 : Merchant Prince of West Africa', *Tarikh*, 1, 1966, pp. 70-9.
- , 'The Currency Revolution in South-West Nigeria in the Late Nineteenth Century', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1966, pp. 471-83.
- , 'Economic Imperialism in West Africa : Lagos, 1880-92', *Economic History Review*, 21, 1968, pp. 580-606.
- Horton, Robin, 'From Fishing Village to City State : A Social History of New Calabar', in *Man in Africa*, ed. Mary Douglas and Phyllis M. Kaberry, 1969, pp. 37-58.
- Howard, Allen, 'The Role of Freetown in the Commercial Life of Sierra Leone', in *Freetown : a Symposium*, ed. Christopher Fyfe and Eldred Jones, Freetown 1968, pp. 38-64.
- Hoyt, Joseph B., 'Salem's West Africa Trade, 1835-1963, and Captain Victor Francis Debaker', *Essex Institute Historical Collections*, 102, 1966, pp. 37-73.
- Igbafe, Philip A., 'The Fall of Benin : a Reassessment', *Journal of African History*, 11, 1970, pp. 385-400.
- Ijagbemi, E. A., 'The Freetown Colony and the Development of "Legitimate" Commerce in the Adjoining Territories', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 5, 1970, pp. 243-56.
- Ikime, Obaro, *Merchant Prince of the Niger Delta*, 1968.
- Johnson, Marion, 'Migrants' Progress', *Bulletin of the Ghana Geographical Association*, 9, 1964, pp. 4-27 and 10, 1965, pp. 13-40.
- , 'The Cowrie Currencies of West Africa', *Journal of African History*, 11, 1970, pp. 331-53.
- Jones, G. I., *The Trading States of the Oil Rivers*, Oxford 1963.
- Kanya-Forstner, A. S., *The Conquest of the Western Sudan : A Study in French Military Imperialism*, Cambridge 1969.
- Klein, Martin A., *Islam and Imperialism in Senegal*, Edinburgh 1968.

- , 'Slavery, the Slave Trade, and Legitimate Commerce in Late Nineteenth-Century Africa', *Études d'Histoire Africaine*, 2, 1971, pp. 5-28.
- Kopytoff, Jean Herskovits, A *Preface to Modern Nigeria : the Sierra Leoneans in Yoruba, 1830-1890*, Madison 1965.
- Laffey, John F., 'The Roots of French Imperialism in the Nineteenth Century : the Case of Lyon', *French Historical Studies*, 6, 1969, pp. 78-92.
- Latham, A. J. H., *Old Calabar, 1600-1891 : the Economic Impact of the West Upon a Traditional Society*, University of Birmingham Ph. D. thesis, 1970.
- Limberg, L., 'The Economy of the Fanti Confederation', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 11, 1970, pp. 83-103.
- Lloyd, P. C., 'The Isekiri in the Nineteenth Century : An Outline Social History', *Journal of African History*, 4, 1963, pp. 207-31.
- McIntyre, W. D., *The Imperial Frontier in the Tropics, 1865-75*, 1967.
- McPhee, Allan, *The Economic Revolution in British West Africa*, 1926.
- Mabogunje, Akin L., 'Some Comments on Land Tenure in Egba Division, Western Nigeria', *Africa*, 31, 1961, pp. 258-69.
- Mahoney, F., 'Notes on Mulattoes of the Gambia Before the Mid 19th Century', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 8, 1965, pp. 120-9.
- Manning, Patrick, 'Some Export Statistics for Nigeria, 1880-1905', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 9, 1967, pp. 229-34.
- , *An Economic History of Southern Dahomey, 1880-1914*, University of Wisconsin Ph.D. thesis, 1969.
- Mitchell, P. K., 'Trade Routes of the Early Sierra Leone Protectorate', *Sierra Leone Studies*, 16, 1962, pp. 204-17.
- Newbury, C. W., 'The Development of French Policy on the Lower and Upper Niger, 1880-98', *Journal of Modern History*, 31, 1959, pp. 16-26.
- , *The Western Slave Coast and its Rulers*, Oxford 1961.
- , 'North African and Western Sudan Trade in the Nineteenth Century : a Re-evaluation', *Journal of African History*, 7, 1966, pp. 233-46.

- , 'The Protectionist Revival in French Colonial Trade : the Case of Senegal', *Economic History Review*, 21, 1968, pp. 337-48.
- , 'Trade and Authority in West Africa from 1850 to 1880', in *Colonialism in Africa, 1870-1960* ed. L. H. Gann and Peter Duignan, 1, *The History and Politics of Colonialism, 1870-1914*, Cambridge 1969, pp. 66-99.
- , 'The Tariff Factor in Anglo-French West African Partition'. in *France and Britain in Africa : Imperial Rivalry and Colonial Rule*, ed. Prosser Gifford and William R. Louis, New Haven 1971, pp. 221-59.
- , 'Credit in Early Nineteenth-Century West African Trade', *Journal of African History*, 13, 1972, pp. 81-95.
- , and Kanya-Forstner, A. S., 'French Policy and the Origins of the Scramble for West Africa', *Journal of African History*, 10, 1969, pp. 253-76.
- Pasquier, Roger, 'En marge de la guerre de sécession : les essais de culture du coton au Sénégal', *Annales Africaines*, 1955, pp. 185-202.
- , 'En marge du centenaire de Dakar; Bordeaux et les débuts de la navigation à vapeur vers le Brésil', *Revue Historique de Bordeaux et du Département de la Gironde*, 1957, pp. 219-37.
- , 'Villes du sénégau au XIX^e siècle', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 47, 1960, pp. 387-426.
- , 'A propos de l'emancipation des esclaves en Sénégal en 1848', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 54, 1967, pp. 188-208.
- Pearson, Scott R., 'The Economic Imperialism of the Royal Niger Company', *Food Research Institute Studies*, 10, 1971 pp. 69-88.
- Person, Yves, 'Samori et la Sierra Leone', *Cahiers d'Études Africaines*, 7, 1967, pp. 5-26.
- Porter, Arthur T., *Creoleedom*, Oxford 1963.
- Robinson, Ronald, and Gallagher, John, with Denny, Alice, *Africa and the Victorians*, 1961.

- Ross, David A., 'The Career of Domingo Martinez in the Bight of Benin, 1833-64', *Journal of African History*, 6, 1965, pp. 79-90.
- Schnapper, Bernard, 'La fin du régime de l'exclusif, le commerce étranger dans les possessions françaises d'Afrique tropicale (1817-1870)', *Annales Africaines*, 1959, pp. 149-200.
- , '*La politique et le commerce français dans le Golfe de Guinée de 1838 à 1871*', Paris 1961.
- Stilliard, N. H., *The Rise and Development of Legitimate Trade in Palm Oil with West Africa*, University of Birmingham M. A. thesis., 1938.
- von Strandmann, Hartmut Pogge, 'Germany's Colonial Expansion under Bismarck', *Past & Present*, 42, 1969, pp. 140-59.
- Swanzy, Henry, 'A Trading Family in the Nineteenth-Century Gold Coast', *Transactions of the Gold Coast and Togoland Historical Society*, 2, 1956, pp. 87-120.
- Thompson, William, *Glasgow and Africa : Connexions and Attitudes, 1870-1900*, University of Strathclyde Ph.D. thesis, 1970.
- Vignes, K., 'Étude sur la rivalité d'influence entre les puissances européennes en Afrique équatoriale et occidentale depuis l'acte général de Berlin jusqu'au seuil du XX^e siècle', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 48, 1961, pp. 5-95.
- Webster, J. B., 'The Bible and the Plough', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 2, 1963, pp. 418-34.
- Wehler, Hans-Ulrich, 'Bismarck's Imperialism, 1862-1890', *Past & Present*, 48, 1970, pp. 131-9.
- Wilks, Ivor, 'Ashanti Government', in *West African Kingdoms in the Nineteenth Century*, ed. Daryll Forde and P. M. Kaberry, 1967, pp. 206-38.
- , 'Asante Policy Towards Hausa Trade in the Nineteenth Century', in *The Development of Indigenous Trade and Markets in West Africa*, ed. Claude Meillassoux, 1971, pp. 124-41.

- Wolfson, Freda, 'A Price Agreement on the Gold Coast-the Krobo Oil Boycott, 1858-1866', *Economic History Review*, 6, 1953, pp. 68-77.
- Wright, E. J., 'Remarks on the Early Monetary Position in Sierra Leone, with a Description of the Coinage Adopted', *Sierra Leone Studies*, 3, 1954, pp. 136-46.
- Wurie, A., 'The Bundukas of Sierra Leone', *Sierra Leone Studies*, 1, 1953, pp. 14-25.
- Wylie, Kenneth, C., 'Innovation and Change in Mende Chieftaincy, 1880-96', *Journal of African History*, 10, 1969, pp. 295-307.
- Zucarelli, François, 'L'entrepôt fictif de Gorée entre 1822 et 1852', *Annales Africaines*, 1959, pp. 261-82.
- , 'Le recrutement des travailleurs sénégalais par l'état indépendant du Congo (1888-1896)', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 47, 1960, pp. 475-81.

الفصل الخامس - نموذج اقتصادي للاستعمار

- Baldwin, R. E., 'Patterns of Development in Newly Settled Regions', *Manchester School of Economic and Social Studies*, 24, 1956, pp. 161-79.
- Bateman, M. J., 'Aggregate and Regional Supply Functions for Ghanaian Cocoa, 1946-62', *Journal of Farm Economics*, 47, 1965, pp. 384-401.
- Beckford, G. L. F., 'Secular Fluctuations in the Growth of Tropical Agricultural Trade', *Economic Development and Cultural Change*, 13, 1964, pp. 80-94.
- Berg, Elliot, J., 'Real Income Trends in West Africa, 1939-1960', in *Economic Transition in Africa*, ed. Melville J. Herskovits and Mitchell Harwitz, 1964, pp. 199-238.
- Bertrand, Raymond, 'Construction et emploi d'un indice du rapport d'échange pour l'Afrique occidentale française', *Revue Économique*, 7, 1956, pp. 280-307.

- Board of Trade, *Statistical Abstract for the British Empire*, 1889-1913, 1924-38.
- , *Statistical Abstract for the British Commonwealth*, 1936-47.
- , *Statistical Abstract for the Commonwealth and the Sterling Area*, 1947-60.
- Cox-George, N. A., *Finance and Development in West Africa*, 1961.
- Crowder, Michael, 'West Africa and the 1914-18 War', *Bulletin de l'IFAN*, B, 30, 1968, pp. 227-45.
- Dalton, George, 'History, Politics and Economic Development in Liberia'. *Journal of Economic History*, 25, 1965, pp. 269-91.
- Durand, H., *Essai sur la conjoncture de l'Afrique noire*, Paris, 1957.
- Helleiner, Gerald, K., *Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria*, Homewood, Illinois, 1966.
- Higgins, B. H., 'The Dualistic Theory of Underdeveloped Areas', *Economic Development and Cultural Change*, 4, 1955, pp. 99-115.
- Hymer, Stephen H., 'The Political Economy of the Gold Coast and Ghana', in *Government and Economic Development*, ed. G. Ranis, New Haven 1971, pp. 129-80.
- Jones, William O., and Merat, Christian, 'Consumption of Exotic Consumer Goods as an Indicator of Economic Achievement in Ten Countries of Tropical Africa', *Food Research Institute Studies*, 3, 1962, pp. 35-60.
- Lawson, Rowena, M., 'Engel's Law and its Application to Ghana', *Economic Bulletin of Ghana*, 5, 1962, pp. 34-46.
- League of Nations, *International Statistical Yearbook*, 1926-27, 1929.
- *Statistical Yearbook of the League of Nations*, 1930-44.
- , *International Trade Statistics*, 1931-38.
- MacBean, Alasdair, *Export Instability and Economic Development*, 1966.
- Morgan, W. B., 'Food Imports of West Africa', *Economic Geography*, 39, 1963, pp. 351-62.

- Myint, H., *The Economics of the Developing Countries*, 1964.
- , *Economic Theory and the Underdeveloped Countries*, 1971.
- Naval Intelligence Division, *French West Africa, I, The Federation*, 1943.
- Neumark, S. Daniel, *Foreign Trade and Economic Development in Africa*, Stanford 1964.
- Poquin, Jean-Jacques. *Les relations économiques extérieures des pays d'Afrique noire de l'union française (1925-1955)*, Paris 1957.
- Rimmer, Douglas, 'The Crisis in the Ghana Economy', *Journal of Modern African Studies*, 4, 1966, pp. 17-32.
- Seers, Dudley, 'The Stages of Economic Development of a Primary Producer in the Middle of the Twentieth Century', *Economic Bulletin of Ghana*, 7, 1963, pp. 57-69.
- Singer, H. W., 'The Distribution of Gains Between investing and Borrowing Countries', *American Economic Review*, 40, 1950, pp. 473-85.
- Stewart, G. G., and Ord, H. W., eds, *African Primary Products and International Trade*, Edinburgh 1965.
- United Nations, *Statistical Yearbook*, 1984-60.
- , *Yearbook of International Trade Statistics*, 1950-60.
- Watkins, Melville, H., 'A Staple Theory of Economic Growth', *Canadian Journal of Economics and Political Science*, 29, 1963, pp. 141-58.

الفصل السادس - استكمال الاقتصاد المفتوح

- Adomakoh, Albert, 'The History of Currency and Banking in Some West African Countries', *Economic Bulletin of Ghana*, 7, 1963, pp. 3-17.
- Akinola, R. A., 'The Growth and Development of Ibadan-the Largest Yoruba Town', *Bulletin of the Ghana Geographical Association*, 2, 1966, pp. 48-63.

- Ayorinde, J. A., 'Historical Notes on the Introduction and Development of the Cocoa Industry in Nigeria', *Nigerian Agricultural Journal*, 3, 1966, pp. 18-23.
- Bauer, P. T., *West African Trade*, Cambridge 1954.
- Bederman, S. H., 'Plantation Agriculture in Victoria Division, West Cameroons : an Historical Introduction', *Geography*, 51, 1966, pp. 349-60.
- Berg, Elliot J., 'Backward-Sloping Labor Supply Functions in Dual Economics-the Africa Case', *Quarterly Journal of Economics*, 75, 1961, pp. 468-92.
- , 'The Development of a Labour Force in Sub-Saharan Africa', *Economic Development and Cultural Change*, 13, 1965, pp. 394-412.
- , 'The Economics of the Migrant Labour System', in *Urbanisation and Migration in West Africa*, ed. Hilda Kuper, Berkeley 1965, pp. 160-81.
- Berry, S. S., 'Christianity and the Rise of Cocoa Growing in Ibadan and Ondo', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 4, 1968, pp. 439-61.
- Bevin, H. J., 'Some Notes on Gold Coast Exports, 1886-1913', *Economic Bulletin of Ghana*, 4, 1960, pp. 13-20.
- Birmingham, Walter, Neustadt, I., and Omaboe, E. N., eds, *A Study of Contemporary Ghana*, 1, *The Economy of Ghana*, Evanston 1966.
- Boateng, E. A., 'The Tarkwa Gold Mining Industry-a Retrospect', *Bulletin of the Ghana Geographical Association*, 2, 1957, pp. 5-9.
- Bohannon, Paul, 'The Impact of Money on an African Subsistence Economy', *Journal of Economic History*, 19, 1959, pp. 491-503.
- Bouche, Denise, *Les villages de liberté en Afrique noire française, 1887-1910*, Paris 1968.
- Boutillier, J-L., 'Les captifs en A.O.F. (1903-1905)', *Bulletin de l'IFAN*, B, 30, 1968, pp. 513-35.
- Brasseur-Marion, Paule, 'Cotonou porte du Dahomey', *Cahiers d'Outre-Mer*, 6, 1953, pp. 364-78.

- Brown, George W., *The Economic History of Liberia*, Washington D.C. 1941.
- Burke, L.J., 'A Short Account of the Discovery of the Major Diamond Deposits', *Sierra Leone Studies*, 12, 1959, pp. 316-28.
- Byl, A. 'History of the Labour Market in French-Speaking West Africa', *Cahiers Économiques et Sociaux*, 5, 1966, pp. 167-88.
- Capot-Rey, R., 'Problems of Nomadism in the Sahara', *International Labour Review*, 90, 1964, pp. 472-81.
- Charbonneau, Jean and René, *Marchés et marchands d'Afrique noire*, Paris 1961.
- Charle, E. G., 'An Appraisal of British Imperial Policy with Respect to the Extraction of Mineral Resources in Nigeria', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 6, 1964, pp. 37-42.
- Church, R.J. H., *The Railways of West Africa : a Geographical and Historical Analysis*, University of London, Ph.D. thesis, 1943.
- Clauzel, J., 'Transports, automobiles et caravanes dans le Sahara soudanais', *Travaux de l'Institut des Recherches Sahariennes*, 19, 1960, pp. 161-8.
- , 'Évolution de la vie économique et des structures sociales du pays nomade du Mali, de la conquête française à l'autonomie interne, 1893-1958', *Tiers-Monde*, 9-10, 1962, pp. 283-311.
- Coquery-Vidrovitch, Catherine, 'French Colonization in Africa to 1920 : Administration and Economic Development', in *Colonialism in Africa, 1870-1960*, de L. H. Gann and Peter Duignan, 1, *The History and Politics of Colonialism, 1870-1914*, Cambridge 1969, pp. 165-98.
- Cox-George. N. A., *Finance and Development in West Africa : the Sierra Leone Experience*, 1961.
- Darkoh, Michael, 'The Economic Life of Buem, 1889-1914', *Bulletin of the Ghana Geographical Association*, 9, 1964, pp. 40-54.

- , 'Togoland Under the Germans : Thirty Years of Economic Growth, 1884-1914', *Nigerian Geographical Journal*, 11, 1968, pp. 153-68.
- Davidson, R. B., *Migrant Labour in the Gold Coast*, Achimota 1954 (mimeo.).
- Dickson, K. B., 'The Development of Road Transport in Southern Ghana and Ashanti since 1850', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 5, 1961, pp. 33-42.
- , *A Historical Geography of Ghana*, Cambridge 1969.
- Dumett, Raymond, 'The Rubber Trade of the Gold Coast and Asante in the Nineteenth Century : African Innovation and Market Responsiveness', *Journal of African History*, 12, 1971, pp. 79-102.
- Dupire, Marguerite, 'Planteurs autochtones et étrangers en basse Côte d'Ivoire orientale', *Etudes Éburnéennes*, 8, 1960, pp. 7-237.
- , and Boutillier, Jean-Louis, 'Le pays Adioukrou et sa palmeraie, basse Côte d'Ivoire', *L'Homme d'Outre-Mer*, 4, 1958, pp. 1-100.
- Ekejuiba, Felicia, 'Omu Okwei, The Merchant Queen of Ossomari : a Biographical Sketch', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1967, pp. 633-46.
- Elliott, C. M., 'Agriculture and Economic Development in Africa : Theory and Experience', in *Agrarian Change and Economic Development*, ed. E. L. Jones and S. G. Woolf, 1969, pp. 123-50.
- Fouquet, Joseph, 'La traite des arachides dans le pays de Kaolack', *Études Sénégalaises*, 8, 1958, pp. 1-262.
- Frankel, S. H., *Capital Investment in Africa*, Oxford 1938.
- Fréchou, H., 'Les plantations européennes en Côte d'Ivoire', *Cahiers d'Outre-Mer*, 8, 1955, pp. 56-83.
- , 'Le régime foncier chez les Soussous du moyen-Konkouré', *Cahiers de l'Institut de Science Économique Appliquée* Supplement 129, 1962, pp. 109-98.
- Gamble, David P., 'History of the Groundnut Trade, 1829-1939', in *Contributions to a Socio-Economic Survey of the Gambia*, 1949, pp. 55-69.

- Girard, Jean, 'De la communauté traditionnelle à la collectivité moderne en Casamance', *Annales Africaines*, 1963, pp. 135-65.
- Gleave, Michael B., 'Hill Settlements and their Abandonment in Western Yorubaland', *Africa*, 33, 1963, pp. 343-52.
- , 'The Changing Frontiers of Settlement in the Uplands of Northern Nigeria', *Nigerian Geographical Journal*, 8, 1965, pp. 127-41.
- , 'Hill Settlements and their Abandonment in Tropical Africa', *Transactions of the Institute of British Geographers*, 40, 1966, pp. 39-49.
- Gould, Peter R., *The Development of the Transportation Pattern in Ghana*, Evanston 1960.
- Greenstreet, D. K., 'The Guggisberg Ten-Year Development Plan', *Economic Bulletin of Ghana*, 8, 1964, pp. 18-26.
- , 'The Transport Department-The First Two Decades (1901-20)', *Economic Bulletin of Ghana*, 10, 1966, pp. 33-44.
- Guèye, M'baye. 'L'Affaire Chautemps (avril 1904) et la suppression de l'esclavage de case au Sénégal', *Bulletin de l'IFAN*, B, 27, 1965, pp. 543-59.
- , 'La fin de l'esclavage à Saint-Louis et à Gorée en 1848', *Bulletin de l'IFAN*, B, 28, 1966, pp. 637-56.
- Hancock, W. K., *Survey of British Commonwealth Affairs, 1918-1939*, 11, parts 1 and 2, 1942.
- Haswell, Margaret R., *Economics of Agriculture in a Savannah Village*, 1953.
- Hawkins, E. K., *Road Transport in Nigeria*, 1958.
- Hay, Alan M., 'The Development of Road Transport in Nigeria, 1900-1940', *Journal of Transport History*, n.s., 1, 1971, pp. 95-107.
- Helléiner, Gerald K., *Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria*; Homewood, Illinois, 1966.

- Hill, Polly. *The Gold Coast Cocoa Farmer : A Preliminary Survey*, 1956.
- , 'The History of the Migration of Ghana Cocoa Farmers', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 4, 1959, pp. 14-28.
- , 'The Migration of Southern Ghanaian Cocoa Farmers', *Bulletin de l'IFAN*, B, 22, 1960, pp. 419-25.
- , 'The Migrant Cocoa Farmers of Southern Ghana', *Africa*, 31, 1961, pp. 209-30.
- , *The Migrant Cocoa-Farmers of Southern Ghana*, Cambridge 1963.
- Hodder, B. W., 'The Growth of Trade at Lagos (Nigeria)', *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, 50, 1959, pp. 197-202.
- Hogendorn, J. S., *The Origins of the Groundnut Trade in Northern Nigeria*, University of London Ph.D. thesis, 1966.
- Holas, B., 'Le paysannat africain devant le problème des cultures industrielles : l'exemple des Oubi (Côte d'Ivoire)', *Revue de l'Institut de Sociologie Solvay*, 2, 1957, pp. 219-33.
- Hopkins, A. G., 'The Lagos Strike of 1897 : an Exploration in Nigerian Labour History', *Past & Present*, 35, 1966, pp. 133-55.
- , 'The Creation of a Colonial Monetary System : the Origins of the West African Currency Board', *African Historical Studies*, 3, 1970, pp. 101-32.
- Hoyle, B. S., and Hilling, D., eds, *Seaports and Development in Tropical Africa*, 1970.
- Jarrett, H. R., 'The Strange Farmers of the Gambia', *Geographical Review*, 39, 1949, pp. 649-57.
- Kemian, Bakari, 'Une ville de la République du Soudan : San', *Cahiers d'Outre-Mer*, 12, 1959, pp. 225-50.
- Khuri, Fuad I., 'Kinship, Emigration, and Trade Partnership among the Lebanese of West Africa', *Africa*, 35, 1965, pp. 385-95.

- Kilby, Peter, 'African Labour Productivity Reconsidered', *Economic Journal*, 71, 1961, pp. 273-91.
- Köbben, A. J. F., 'Le planteur noir', *Études Éburnéennes*, 5, 1956, pp. 7-185.
- , 'The Development of an Under-Developed Territory', *Sociologus*, 8, 1958 pp. 29-40.
- Labouret, Henri, *Paysans d'Afrique occidentale*, Paris 1946.
- Leduc, M., *Les institutions monétaires africaines : pays francophones*, Paris 1965.
- Leubuscher, Charlotte, *The West African Shipping Trade, 1909-1959*, Leyden 1963.
- Lombard, J., 'Cotonou, Ville africaine', *Bulletin de l'IFAN*, B, 16, 1954, pp. 341-77.
- , 'Le problème des migrations "locales", leur rôle dans les changements d'une société en transition', *Bulletin de l'IFAN*, B, 22, 1960, pp. 455-66.
- Loynes, J. B., *The West African Currency Board, 1912-1962*, 1962.
- Mabogunje, Akin L., *The Changing Pattern of Rural Settlement and Rural Economy in Egba Division, South-Western Nigeria*, University of London M.A. thesis, 1958.
- , *Urbanisation in Nigeria*, 1968.
- , and Gleave, Michael B., 'Changing Agricultural Landscape in Southern Nigeria : the Example of Egba Division 1850-1950', *Nigerian Geographical Journal*, 7, 1964, pp. 1-15.
- McLaughlin, R. U., *Foreign Investment and Development in Liberia*, New York 1966.
- McPhee, Allan, *The Economic Revolution in British West Africa*, 1926.
- Mangolte, Jacques, 'Le chemin de fer de Konakry au Niger (1890-1914)', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 55, 1968, pp. 37-105.
- Martin, Anne, *The Oil Palm Economy of the Ibibio Farmer*, Ibadan 1956.
- Meillassoux, Claude, 'The Social Structure of Modern Bamako', *Africa*, 35, 1965, pp. 125-42.

- Morgan, W. B., and Pugh, J. C., *West Africa*, 1969.
- Newbury, C. W., 'An Early Enquiry into Slavery and Captivity in Dahomey', *Zaire*, 14, 1960, pp. 53-67.
- , 'The Government General and Political Change in French West Africa', *St. Antony's Papers*, 10, 1961, pp. 41-59.
- Newlyn, W. T., and Rowan, D. C., *Money and Banking in British Colonial Africa*, Oxford 1954.
- Olusanya, G. O., 'The Freed Slaves' Homes : an Unknown Aspect of Northern Nigerian Social History', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1966, pp. 523-38.
- Omaeoe, E. M., 'Ghana's National Income in 1930', *Economic Bulletin of Ghana*, 4, 1960, pp. 6-11 and pp. 22-3.
- Osoba, S. O., 'The Phenomenon of Labour Migration in the Era of British Colonial Rule : a Neglected Aspect of Nigeria's Social History', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 4, 1969, pp. 515-38.
- Oyemakinde, J. O., *A History of Indigenous Labour on the Nigerian Railway, 1895-1945*, University of Ibadan Ph.D. thesis, 1970.
- Pehaut, Y., 'L'arachide au Sénégal', *Études Sénégalaises*, 2, 1952, pp. 5-25.
- Pélissier, Paul, 'Les paysans serères . essai sur la formation d'un terroir du Sénégal', *Cahiers d'Outre-Mer*, 6, 1953, pp. 105-27.
- , *Les paysans du Sénégal: les civilisations agraires du Cayor à la Casamance*, Saint-Yrieix, 1966.
- Perham, Margery, de., *The Native Economies of Nigeria*, 1946.
- , ed., *Mining, Commerce, and Finance in Nigeria*, 1958.
- Pim, A., *The Financial and Economic History of the African Tropical Territories*, Oxford 1940.

- Pitot, Albert, 'L'homme et les sols dans les steppes et savannes de l'A.O.F.', *Cahiers d'Outre-Mer*, 5, 1952, pp. 215-40.
- Portères, R., *Aménagement de l'économie, agricole et rurale du Sénégal*, Dakar 1952.
- Prothero, R. Mansell, 'Migratory Labour from North-Western Nigeria', *Africa*, 27, 1957, pp. 251-61.
- Roberts, Stephen H., *The History of French Colonial Policy, 1870-1925*, 1929.
- Roper, J.I., *Labour Problems in West Africa*, Harmondsworth 1958.
- Rouch, J., 'Migrations au Ghana', *Journal de la Société des Africanistes*, 26, 1959, pp. 33-196.
- , 'Problèmes relatifs à l'étude des migrations traditionnelles et des migrations actuelles en Afrique occidentale', *Bulletin de l'IFAN*, B, 22, 1960, pp. 369-78.
- Rudin, Harry R., *Germans in the Cameroons, 1884-1914*, New Haven 1938.
- Savonnet, Georges, 'Une ville neuve du Sénégal: Thiès', *Cahiers d'Outre-Mer*, 9, 1956, pp. 70-93.
- , 'La colonisation du pays Koulango (haute Côte d'Ivoire) par les Lobi de haute-Volta', *Cahiers d'Outre-Mer*, 15, 1962, pp. 25-46.
- Siddle, D.J., 'War Towns in Sierra Leone: a Study in Social Change', *Africa*, 38, 1968, pp. 47-55.
- Smith, M. G., 'Slavery and Emancipation in Two Societies', *Social and Economic Studies*, 2, 1954, pp. 239-90.
- Stanley, William R., 'The Lebanese in Sierra Leone. Entrepreneurs Extraordinary', *African Urban Notes*, 5, 1970, pp. 159-74.
- Suret-Canale, Jean, 'Le Guinée dans le système colonial', *Présence Africaine*, 1959-60, pp. 9-44.
- , *Afrique noire occidentale et centrale: l'ère coloniale (1900-1945)*, Paris 1964.
Translated as *French Colonialism in Tropical Africa, 1900-1945*, 1971.

- Swindell, Kenneth, 'Diamond Mining in Sierra Leone', *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, 57, 1966, pp. 36-104.
- Szereszewski, R., *Structural Changes in the Economy of Ghana, 1891-1911*, 1965.
- Tamuno, Takena N., 'Emancipation in Nigeria', *Nigeria Magazine*, 82, 1964, pp. 218-27.
- , 'Genesis of the Nigerian Railway', *Nigeria Magazine*, 83, 1964, pp. 279-92.
- Tardits, Claude, 'Développement du régime d'appropriation privée des terres de la palmeraie du Sud-Dahomey', in *African Agrarian Systems*, ed. Daniel Biebuyck, 1963, pp. 297-314.
- Taylor, Wayne C., *The Firestone Operations in Liberia*, Washington 1956.
- Thomas, Benjamin, E., 'Trade Routes of Algeria and the Sahara', *University of California Publications in Geography*, 8, 1957, pp. 165-288.
- , *Transportation and Physical Geography in West Africa*, Los Angeles, 1960.
- Thomas, L.V., 'L'organisation foncière des Diola', *Annales Africaines*, 1960, pp. 199-223.
- Toupet, C., 'Quelques aspects de la sédentarisation des nomades en Mauritanie sahélienne', *Annales de Géographie*, 73, 1964, pp. 738-45.
- Tricart, Jean, 'Deux types de production agricole aux environs d'Odienne (haute Côte-d'Ivoire)', *Bulletin de l'IFAN*, B. 19, 1957, pp. 284-94.
- , 'Le café en Côte d'Ivoire', *Cahiers d'Outre-Mer*, 10, 1957, pp. 209-33.
- Udo, R. K., 'Disintegration of Nucleated Settlement in Eastern Nigeria', *Geographical Review*, 55, 1965, pp. 53-67.
- , 'British Policy and the Development of Export Crops in Nigeria', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 9, 1967, pp. 299-314.
- United Africa Company, 'The Production of Palm Oil and Palm Kernels in Nigeria', *Statistical and Economic Review*, I, 1958, pp. 15-31.

- , 'Produce Goes to Market. Nigeria : Palm Produce, Groundnuts', *Statistical and Economic Review*, 3, 1949, pp. 1-37; 4, 1949, pp. 1-45.
- , 'The Manilla Problem', *Statistical and Economic Review*, 3, 1949, pp. 44-56; 4, 1949, pp. 59-60.
- , 'Merchandise Trading in British West Africa', *Statistical and Economic Review*, 5, 1950, pp. 1-36; 6, 1950, pp. 1-40.
- , 'Produce Goes to Market: the Hides and Skins Trade of Nigeria', *Statistical and Economic Review*, 8, 1951, pp. 27-48.
- , 'Trading on the Gambia', *Statistical and Economic Review*, 11, 1953, pp. 1-40
- Verdier, R., 'Problèmes fonciers ivoiriens', *Penant*, 73, 1963, pp. 404-11.
- , 'Problèmes fonciers nigériens', *Penant*, 74, 1964, pp. 587-93.
- Villien-Rossi, Marie-Louise, 'Bamako, capitale du Mali', *Cahiers d'Outre-Mer*, 16, 1963, pp. 379-93.
- Walker, G.J., *Traffic and Transport in Nigeria*, 1957.
- Webster, J. B., 'Agege : Plantations and the African Church, 1901-1920', *Nigerian Institute of Social and Economic Research, Conference Proceedings*, 1962, pp. 124-30.
- Wilson, Charles, *The History of Unilever*, 2 vols, 1954.
- Winder, R. Bayly, 'The Lebanese in West Africa', *Comparative Studies in Society and History*, 4, 1962, pp. 296-336 and the 'Comment' by L.A. Fallers. *ibid.*, pp. 334-6.
- Wondji, Christophe, 'La Côte d'Ivoire occidentale : période de pénétration pacifique (1890-1908)', *Revue Française d'Histoire d'Outre-Mer*, 50, 1953, pp. 346-81.
- Wrigley, C. C., 'Economic and Social Developments', in *A Thousand Years of West African History*, ed. J. F. A. Ajayi and Ian Espie, 1965, pp. 423-39.
- Zuccarelli, François, 'Le régime des engagés à temps au Sénégal (1817-1848)', *Cahiers d'Études Africaines*, 2, 1962, pp. 420-61.

الفصل السابع - الاقتصاد المفتوح في مرحلة الضغوط والتوتر

- Abbott, George C., 'A.Re-examination of the 1929 Colonial Development Act', *Economic History Review*, 24, 1971, pp. 68-81.
- Abbott, John C., 'Agricultural Marketing Boards in the Developing Countries', *Journal of Farm Economics*, 49, 1967, pp. 705-22.
- Adeyoju, S.K., 'The Benin Timber Industry Before 1939', *Nigerian Geographical Journal*, 12, 1969, pp. 99-111.
- Akpala, Agwu, 'The Background of the Enugu Colliery Shooting Incident in 1949', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1965, pp. 335-64.
- Allen, Christopher, 'African Trade Unionism in Microcosm: the Gambia Labour Movement, 1939-67'. in *African Perspectives*, ed. C. H. Allen and R. S. Johnson, Cambridge 1970, pp. 393-426.
- Amselle, Jean-Loup, 'Les réseaux marchands Kooroko', *African Urban Notes*, 5, 1970, pp. 143-58.
- Amin, S., *Trois expériences africaines de développement: le Mali, la Guinée et le Ghana*, Paris 1965.
- Baldwin, K. D. S., *The Niger Agricultural Project*, Cambridge, Mass., 1957.
- , 'Land Tenure Problems in Relation to Agricultural Development in the Northern Region of Nigeria' in *African Agrarian Systems*, ed. Daniel Biebuyck, 1963, pp. 65-82.
- Ballard, John A., 'The Porto Novo Incidents of 1923: Politics in the Colonial Era', *Odu*, 2, 1965, pp. 52-75.
- Bauer, P. T., 'Origins of the Statutory Export Monopolies of British West Africa', *Business History Review*, 28, 1954, pp. 197-213.
- , *West African Trade*, Cambridge 1954.
- Beckett, W. H., *Akokoaso*, 1944.

- Berg, Elliot J., 'The Economic Basis of Political Choice in French West Africa', *American Political Science Review*, 54, 1960, pp. 391-405.
- , and Butler, Jeffrey, 'Trade Unions', in *Political Parties and National Integration in Tropical Africa*, ed. James S. Coleman and Carl G. Rosberg, Berkeley 1964, pp. 340-81.
- Binet, Jacques, 'Marchés en pays Soussou', *Cahiers d'Études Africaines*, 3 . 1963. pp. 104-14.
- Birmingham, Walter, 'An Index of Real Wages of the Unskilled Labourer in Accra, 1939-1959', *Economic Bulletin of Ghana*, 4, 1960, pp. 2-6.
- Blanckenburg, Peter von, ed., 'The Transformation of African Peasant Farming to a Modern Agricultural Economy', *Journal of Foreign Agriculture*, Special Publication 3, 1965.
- Bohannon, Paul, and Dalton, George, eds, *Markets in Africa*, Evanston 1962.
- Bonnefonds, Atsé-Léon, 'La transformation du commerce de traite en Côte d'Ivoire depuis la dernière guerre mondiale et l'indépendance', *Cahiers d'Outre-Mer*, 21, 1968, pp. 395-413.
- Booker, H. S., 'Debt in Africa', *African Affairs*, 48, 1949, pp. 141-9.
- Bray, Jennifer M., 'The Economics of Traditional Cloth Production in Iseyin, Nigeria', *Economic Development and Cultural Change*, 17, 1969, pp. 540-51.
- , 'The Craft Structure of a Traditional Yoruba Town', *Transactions of the Institute of British Geographers*, 46, 1969, pp. 179-93.
- Buell, Raymond L., *The Native Problem in Africa*, 1 and 2, Harvard 1928.
- Capet, Marcel, *Traité d'économie tropicale: les économies d'A.O.F.*, Paris 1958.
- Carney, David E., *Government and Economy in British West Africa*, New York 1961.

- Charle, E. G., 'English Colonial Policy and the Economy of Nigeria', *American Journal of Economics and Sociology*, 26, 1967, pp. 79-92.
- Cohen, Abner, 'Politics of the Kola Trade', *Africa*, 36, 1966, p. 18-36.
- , *Custom and Politics in Urban Africa : a Study of Hausa Migrants in Yoruba Towns*, 1969.
- Colclman, James S., *Nigeria : Background to Nationalism*, Berkeley and Los Angeles 1958.
- Conway, H. E., 'Labour Protest Activity in Sierra Leone During the Early Part of the Twentieth Century', *Labour History*, 15, 1968, pp. 49-63.
- Cox-George, N. A., 'Studies in Finance and Development : the Gold Coast (Ghana) Experience, 1914-1918', *Public Finance*, 13, 1958, pp. 146-77.
- Davies, J. H., 'Manufacturing Industry in Sierra Leone', *Nigerian Institute of Social and Economic Research Conference Proceedings*, 1962, pp. 142-51.
- de Graft-Johnson, J. C., *African Experiment: Co-operative Agriculture and Banking in British West Africa*, 1958,
- Despois, J., 'Problèmes techniques, économiques, et sociaux des oasis sahariennes', *Revue Tunisienne de Sciences Sociales*, 2, 1965, pp. 51-7.
- Doctor, K. C., and Gallis, H., 'Size and Characteristics of Wage Employment in Africa : Some Statistical Estimates', *International Labour Review*, 93, 1966, pp. 149-73.
- Dresch, Jean, 'Les investissements on Afrique noire', *Présence Africaine*, 13, 1952, pp. 232-41.
- Egboh, Edmund O., 'Central Trade Unionism in Nigeria (1941-1966)', *Genève-Afrique*, 6, 1967, pp. 193-215.
- , 'The Early Years of Trade Unionism in Nigeria', *Africa Quarterly*, 8, 1968, pp. 59-69.
- , 'Trade Unions in Nigeria', *African Studies*, 27, 1968, pp. 35-40.

- Ehrlich, Cyril, 'Marketing Boards in Retrospect-Myth and Reality', in *African Public Sector Economics*, Centre of African Studies, Edinburgh 1970, pp. 121-45.
- Eicher, Carl K., and Liedholm, Carl, eds, *Growth and Development of the Nigerian Economy*, Michigan 1970.
- Fievet, Maurice, 'Salt Caravan', *Nigeria Magazine*, 41, 1953, pp. 4-20.
- Foltz, William G., *From French West Africa to the Mali Federation*, New Haven 1965.
- Galletti, R., Baldwin, K. D. S., and Dina I. O., *Nigerian Cocoa Farmers : an Economic Survey of Yoruba Cocoa-Farming Families*, Oxford 1956.
- Garlick, Peter C., 'African-owned Private Enterprise Company Formation in Ghana', *Economic Bulletin of Ghana*, 4, 1960, pp. 1-10.
- , 'The Development of Kwahu Business Enterprise in Ghana since 1874-an Essay in Recent Oral Tradition', *Journal of African History*, 8, 1967, pp. 463-80.
- , *African Traders and Economic Development in Ghana*. Oxford 1971.
- Grandin, Capitaine, 'Notes sur l'industrie et le commerce du sel au Kawa et Agram', *Bulletin de l'IFAN*, B. 13, 1951, pp. 488-533.
- Green, R. H., 'Four African Development Plans : Ghana, Kenya, Nigeria, and Tanzania', *Journal of Modern African Studies*, 3, 1965, pp. 249-79.
- , and Hymer, S. H., 'Cocoa in the Gold Coast : a Study in the Relations between African Farmers and Agricultural Experts', *Journal of Economic History*, 26, 1966, pp. 299-319.
- Greenstreet, D. K., 'Public Administration : Development and Welfare in the British Territories of West Africa During the Forties', *Economic Bulletin of Ghana*, 1, 1971, pp. 3-23.
- Hauser, A., 'Les industries de transformation de la région de Dakar'. *Études Sénégalaises*, 5, 1954, pp. 68-83.

- , 'Quelques relations des travailleurs de l'industrie à leur travail en A.O.F.', *Bulletin de l'IFAN*, B, 17, 1955, pp. 129-41.
- Hawkins, E.K., 'The Growth of a Money Economy in Nigeria and Ghana', *Oxford Economic Papers*, 10, 1958, pp. 339-54.
- Hay, Alan M., and Smith, Robert H. T., *Interregional Trade and Money Flows in Nigeria*, Ibadan 1970.
- Hayter, Teresa, *French Aid*, 1966.
- Helleiner, Gerald K., *Peasant Agriculture, Government, and Economic Growth in Nigeria*, Homewood, Illinois, 1966.
- Hill, Polly , 'Three Types of Southern Ghanaian Cocoa Farmer', in *African Agrarian Systems*, ed. Daniel Biebuyck, 1963, pp. 203-23.
- , 'The Myth of the Amorphous Peasantry : a Northern Nigerian Case Study', *Nigerian Journal of Economic and Social Studies*, 10, 1968, pp. 239-60.
- , *Studies in Rural Capitalism in West Africa*, Cambridge 1970.
- Hilton, T. E., 'Industrialisation in the Ivory Coast', *Bulletin of the Ghana Geographical Association*, 10, 1965, pp. 16-28.
- Hodder, B. W., 'Distribution of Markets in Yorubaland', *Scottish Geographical Magazine*, 81, 1965, pp. 48-58.
- Hodgkin, Thomas, *Nationalism in Colonial Africa*, 1956.
- Hopkins, A. G., 'The Lagos Chamber of Commerce, 1888-1903', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1965, pp. 241-8.
- , 'Economic Aspects of Political Movements in Nigeria and in the Gold Coast, 1918-1939', *Journal of African History*, 7, 1966, pp. 133-52.
- Igbafé, Philip A., 'The Benin Water Rate Agitation. 1937-39: An Example of Social Conflict', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 4, 1968, pp. 355-75.

- Ikime, Obaro, 'The Anti-tax Riots in Warri Province, 1927-28', *Journal of the Historical Society of Nigeria*, 3, 1966, pp. 559-73.
- James, Rudolph W., 'The Changing Role of Land in Southern Nigeria', *Odu*, 1, 1965, pp. 3-23.
- Karp, Mark, 'The Legacy of French Economic Policy in Africa', in *French-Speaking Africa*, ed. William H. Lewis, 1965, pp. 145-53.
- Kilby, Peter, *African Enterprise : the Nigerian Bread Industry*, Stanford 1965.
- , *Industrialization in an Open Economy : Nigeria, 1945-60*, Cambridge 1969.
- Kilson. Martin, 'Nationalism and Social Classes in British West Africa', *Journal of Politics* 20, 1958, pp. 368-87.
- , 'The Emergent Elites of Black Africa. 1900 to 1960', in *Colonialism in Africa 1870-1960*, ed. L.H. Gann and Peter Duignan. 2, *The History and Politics of Colonialism 1914-1960*, Cambridge 1970, pp. 351-98.
- Kimble, David, *A Political History of Ghana 1850-1928*, Oxford 1963.
- Laan. H.L.Van der. *The Sierra Leone Diamonds*, Oxford 1965.
- Lawson. Rowena M., 'The Transition of Ghana's Fishing form a Primitive to a Mechanized Industry', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 9, 1968, pp. 90-104.
- , *The Changing Economy of the Lower Volta, 1954-67*, 1971.
- Lelong, M-H., 'La route du kola'. *Revue de Géographie Humaine et d'Ethnologie*, 1, 1948, pp. 35-44.
- Lewis. Barbara, 'Ethnicity, Occupational Specialization, and Interest Groups : the Transporters' Association of the Ivory Coast'. *African Urban Notes*, 5, 1970, pp. 95-115.
- Lewis, W A., *Report on Industrialisation and the Gold Coast*, Accra 1953.
- Little. K., *West African Urbanization*, Cambridge 1965.

- Lloyd, P. C., *Africa in Social Change*, Harmondsworth 1967.
- Lovejoy, Paul E., 'The Wholesale Kola Trade of Kano', *African Urban Notes*, 5, 1970, pp. 129-42.
- Mabogunje, Akin L., 'The Evolution and Analysis of the Retail Structure of Lagos, Nigeria', *Economic Geography*, 40, 1964, pp. 304-23.
- McLoughlin, Peter F. M., ed., *African Food Production Systems*, Baltimore 1970.
- May, Ranald S., 'Direct Overseas Investment in Nigeria 1953-63', *Scottish Journal of Political Economy*, 12, 1965, pp. 243-66.
- Melamid, Alexander, 'The Geography of the Nigerian Petroleum Industry', *Economic Geography*, 44, 1, 1968, pp. 37-56.
- Mersadier, Yves, 'La crise de l'arachide sénégalaise au début des années trente', *Bulletin de l'IFAN*, B, 28, 1966, pp. 826-77.
- Milburn, Josephine F., 'The 1938 Gold Coast Cocoa Crisis : British Business and the Colonial Office', *African Historical Studies*, 3, 1970, pp. 57-74.
- Miracle, Marvin P., and Fetter, Bruce, 'Backward-Sloping Labour Supply Functions and African Economic Behaviour', *Economic Development and Cultural Change*, 18, 1970, pp. 240-51.
- Morgenthau, Ruth S., *Political Parties in French-Speaking West Africa*, Oxford 1964.
- November, András, 'L'évolution du mouvement syndical en Afrique occidentale', Paris 1965.
- Ojo, G. J. O., 'The Changing Patterns of Traditional Group Farming in Ekiti, North-Eastern Yoruba Country', *Nigerian Geographical Journal*, 6, 1963, pp. 31-8.
- , 'Trends Towards Mechanised Agriculture in Yorubaland', *Nigerian Geographical Journal*, 6, 1963, pp. 116-29.
- Oluwasanmi, H. A., *Agriculture and Nigerian Economic Development*, 1966.

- Papy, L., 'La vallée du Sénégal : agriculture traditionnelle et riziculture mécanisée', *Cahiers d'Outre-Mer*, 4, 1951, pp. 277-324.
- Pélissier, P., 'L'arachide au Sénégal : rationalisation et modernisation de sa culture', *Cahiers d'Outre-Mer*, 4, 1951, 204-36.
- Pfeffermann, Guy, 'Trade Unions and Politics in French West Africa During the Fourth Republic', *African Affairs*, 66, 1967, pp. 213-30.
- , *Industrial Labour in the Republic of Senegal*, New York 1968.
- Poleman, T. T., 'The Food Economies of Urban Middle Africa : the Case of Ghana', *Food Research Institute Studies*, 2, 1961, pp. 121-74.
- Quarcoo, A. K., and Johnson, Marion, 'Shai Pots : the Pottery Industry of the Shai People of Southern Ghana', *Baessler-Archiv*, 16, 1968, pp. 47-88.
- Ramboz, Y-C., 'La politique caféière de Côte d'Ivoire et la réforme de la caisse de stabilisation des prix du café et du cacao', *Revue Juridique et Politique*, 19, 1965, pp. 194-218.
- Rhodie, Sam, 'The Gold Coast Cocoa Hold-up of 1930-31', *Transactions of the Historical Society of Ghana*, 9, 1968, pp. 105-18.
- Robson, P., and Lury, D. A., eds, *The Economies of Africa*, 1969.
- Richard-Molard, J., 'A propos des plans d'équipement en Afrique noire', *Afrique et Asie*, 16, 1951, pp. 9-38.
- Saylor, Ralph G., *The Economic System of Sierra Leone*, Durham. N. C., 1967.
- Sokolski, A., *The Establishment of Manufacturing in Nigeria*, New York 1965.
- Suret-Canale, Jean, 'L'industrie des oléagineux en A.O.F.', *Cahiers d'Outre-Mer*, 3, 1950, pp. 280-8.
- , *Afrique noire occidentale et centrale : l'ère coloniale (1900-1945)*, Paris 1964.
Translated as *French Colonialism in Tropical Africa, 1900-1945*, 1971.
- Thompson, Virginia, and Adloff, Richard, *French West Africa*, 1958.

- Tricart, Jean, 'Les échanges entre la zone forestière de Côte d'Ivoire et les savanes soudanaises', *Cahiers d'Outre-Mer*, 9, 1956, pp. 209-38.
- Udo, R. K., 'Sixty Years of Plantation Agriculture in Southern Nigeria : 1902-1962', *Economic Geography*, 41, 1965, pp. 356-68.
- United Nations, 'The Textile Industry in the West African Sub-region', *Economic Bulletin for Africa*, 7, 1968, pp. 103-25.
- Vinay, Bernard, *L'Afrique commerce avec l'Afrique*, Paris 1968.
- Wade, Aboulaye, *Économie de l'ouest africain*, Paris 1964.
- Wallerstein, Immanuel, 'The Colonial Era in Africa : Changes in the Social Structure', in *Colonialism in Africa, 1870-1960*, ed. L. H. Gann and Peter Duignan, 2, *The History and Politics of Colonialism, 1914-1960*, Cambridge 1970, pp. 399-421.
- Warren, W.M., 'Urban Wage Rates and the Nigerian Trade Union Movement, 1939-60', *Economic Development and Cultural Change*, 15, 1966, pp. 21-36.
- Wells, F. A., and Warmington, W.A., *Studies in Industrialization : Nigeria and the Cameroons*, 1962.
- Whetham, Edith H., 'Diminishing Returns and Agriculture in Northern Nigeria', *Journal of Agricultural Economics*, 17, 1966, pp. 151-8.
- White, H.P., 'Internal Exchange of Staple Foods in the Gold Coast', *Economic Geography*, 32, 1956, pp. 115-25.
- Wilson, Charles, *Unilever 1945-1965*, 1968.
- Yesufu, T. M., *An Introduction to Industrial Relations in Nigeria*, Oxford 1962.
- Zahan, Dominique, 'Problèmes sociaux posés par la transplantation des Mossi sur les terres irriguées de l'Office du Niger', in *African Agrarian Systems*, ed. Daniel Biebuyck, 1963, pp. 392-403.

المحتويات

مقدمة الدكتور سعودى

تمهيد

الفصل الأول

1 نظرات إلى الماضى الاقتصادى لأفريقيا

الفصل الثانى

الاقتصادى المحلى :

15 هيكله ووظائفه

21 أولا - الموارد الطبيعية والبشرية

53 ثانيا - الإنتاج

99 ثالثا - نظام التوزيع

150 رابعا - القيود الداخلية على النمو

الفصل الثالث

التجارة الخارجية :

155 الصحراء الكبرى والمحيط الأطلسى

157 أولا - التجارة عبر الصحراء الكبرى

172 ثانيا - التجارة عبر المحيط الأطلسى

227 ثالثا - إلغاء التجارة الخارجية فى الرقيق

237 رابعا - التجارة الدولية والنمو الاقتصادى

الفصل الرابع

251 الأساس الاقتصادى للإمبريالية

252 أولا - اقتصاد التجارة المشروعة

274	ثانيا - الدوافع الاقتصادية للتقسيم
333	ثالثا - تفسير للإمبريالية في أفريقيا الغربية
		الفصل الخامس
337	نموذج اقتصادى للاستعمار
339	أولا - الاقتصاد المفتوح والاقتصاد المغلق
347	ثانيا - أداء الاقتصاد المفتوح ، ١٩٠٠-١٩٦٠
		الفصل السادس
373	استكمال الاقتصاد المفتوح
376	أولا - الدور الأجنبى
419	ثانيا - إسهام الأفارقة
463	ثالثا - آلية نمو الصادرات
		الفصل السابع
		الاقتصاد المفتوح
473	في مرحلة التوتر والضغط
476	أولا - التخصص فى قطاع التصدير
486	ثانيا - الاقتصاد المحلى
505	ثالثا - ضغوط على الاقتصاد المفتوح ، ١٩٣٠-١٩٤٥
535	رابعا - ضغوط على الاقتصاد المفتوح ، ١٩٤٥-١٩٦٠
581	خامسا - تعديل الاقتصادى المفتوح
		الفصل الثامن
589	رؤية استيعادية للاقتصاد
595	ثبت المراجع

قائمة الخرائط

- الخريطة رقم ١ : أفريقيا الغربية: مناطق الغطاء النباتي ... 23
- الخريطة رقم ٢ : التوزيع الحالي لشعوب أفريقيا الغربية ... 30
- الخريطة رقم ٣ : المناطق الزراعية في الوقت الحاضر : المحاصيل المعيشية ومحاصيل السوق الداخلية ... 64
- الخريطة رقم ٤ : توزيع تقديري للماشية خلال الموسم الجاف 78
- الخريطة رقم ٥ : الأشغال المعدنية الأساسية في فترة ما قبل الاستعمار ... 88
- الخريطة رقم ٦ : طرق التجارة الرئيسية في السودان الغربي في القرن التاسع عشر ... 116
- الخريطة رقم ٧ : طرق التجارة في الصحراء الكبرى في فترة ما قبل الاستعمار ... 167
- الخريطة رقم ٨ : التجارة عبر المحيط الأطلسي في القرن الثامن عشر ... 200
- الخريطة رقم ٩ : ساحل أفريقيا الغربية في القرن التاسع عشر 276
- الخريطة رقم ١٠ : تقسيم أفريقيا الغربية ... 331
- الخريطة رقم ١١ : المستعمرات في أفريقيا الغربية ... 350
- الخريطة رقم ١٢ : خطوط السكك الحديدية في أفريقيا الغربية . 385
- الخريطة رقم ١٣ : المناطق الرئيسية للإنتاج محاصيل التصدير في العقد السابع من القرن الحالي ... 430
- الخريطة رقم ١٤ : الأيدي العاملة المهاجرة في أفريقيا الغربية في العقد السادس من القرن الحالي ... 464

الخريطة رقم ١٥ : توزيع الكولا وطرق تجارة الكولا حوالى

عام ١٩١٠ 493

الخريطة رقم ١٦ : الطرق الحالية لتجارة الماشية 496

الخريطة رقم ١٧ : الدول المستقلة فى أفريقيا الغربية 585

قائمة الرسوم البيانية

الرسم البيانى ١ - نيجيريا : مؤشرا حجم الصادرات وسعرها ... 332

الرسم البيانى ٢ - أفريقيا الغربية الفرنسية : مؤشرا حجم التجارة

فيما وراء البحار 332

الرسم البيانى ٣ - نيجيريا : معدل التبادل التجارى 357

الرسم البيانى ٤ - ساحل الذهب - غانا : معدل التبادل التجارى 357

الرسم البيانى ٥ - أفريقيا الغربية الفرنسية 358

الرسم البيانى ٦ - أفريقيا الغربية الفرنسية (بما فيها توجو) :

البنكنوت المتداول 358

المشروع القومي للترجمة

أ. د. أحمد درويش	جون كوين	اللغة العليا
أ. أحمد فؤاد بليغ	مادهو بانيكار جى. ام	الوثنية والإسلام
ت : شوقي جلال	جورج/ جيمس	التراث المسروق
ت : أحمد الحضري	اتى كاريتنكوفا	كيف تتم كتابة السيناريو
ت : د. محمد علاء الدين منصور	إسماعيل فصيح	ثريا فى غيبوبة
ت : د. سعد مصلوح/ د. وفاء كامل فايد	ميلكا إفيتش	اتجاهات البحث اللساني
ت : يوسف الانطاكي	لوسيان غولدمان	العلوم الإنسانية والفلسفة
ت : د. مصطفى ماهر	ماكس فريش	مشعلوا الحرائق
ت : د. محمود محمد عاشور	أندرو س. جودى	التغيرات البيئية
ت : محمد معتصم وآخرون	جيرار جينيت	خطاب الحكاية
ت : د. محمد هناء عبدالفتاح	فيسوفا شمبيوريسكا	مختارات
ت : أحمد محمود	بيفيد برانستون وايرين فرانك	طريق الحرير
ت : عبد الوهاب علوب	روبرتسون سميث	ديانة الساميين
ت : حسن المودن	جان بيلمان نوبل	التحليل النفسى والأدب
ت : أشرف رفيق عفيفي	انوارد لويس سميث	حركات الفن المعاصر
ت : د. لطفي عبد الوهاب يحيى/ د. فاروق القاضي/ د. حسين الشيخ/ د. منيرة كروان / د. عبد الوهاب علوب	مارتن برنال	أثينة السوداء
ت : محمد جمال عبد الرحيم		واحة بسيوة وموسيقاها
ت : سيد توفيق	هانز جورج جادامر	تجلى الجميل
ت : د. إبراهيم السوقي شتا	جلال الدين الرومى	المتنوى
ت : د. بكر عباس	باتريك بارندر	ظلال المستقبل
		مصادر دراسة التاريخ
		الإسلامى
ت : د. حياة جاسم	والاس فاوتن	النظريات الحديثة للسرد
ت : خليل كلفت	پول . ب . ديكسون	الأسطورة والحداثة

حسنى راتب
مشروع الثقافة

مختارات	فيليب لاركين	ت : د. محمد مصطفى بنوى
الشعر النسائي فى أمريكا اللاتينية	مختارات	ت : د. طلعت شاهين
الأعمال الكاملة	جورج سفيريس	ت : د. نعيم عطية
قصة العلم	ج. ج. كرواثر	ت : د. يمنى طريف الخولى
		د. بنوى عبد الفتاح
خوخة وألف خوخة	صمد بهرنكى	ت : د. ماجدة محمد على
مذكرات رحالة	جون أنتيس	ت : د. سيد أحمد على الناصرى
دين مصر العام	محمد حسين هيكل	ت : أحمد محمد حسين هيكل
التنوع البشرى الخلاق		ت : نخبة
الانقراض	ديفيد روس	ت : د. مصطفى إبراهيم فهمى
الرواية العربية	روجر ألن	ت : د. حصة عبد الرحمن منيف
الاغريق والحسد	بيتر والكوت	ت : منيرة عبد المنعم كروان
الموت والوجود		ت : بدر الديب
نقد الحداثة		ت : د. أنور مغيث
التاريخ الاقتصادى لافريقيا الغربية		ت : ا. أحمد بلبع
الأعمال الكاملة لسفيوليس		
رسالة فى التسامح		ت : د. منى أبو سنة

المشروع القومى للترجمة (نخت الطبع)

قصائد حب
الدراما والتعليم
العلاج النفسى التدميمى
تاريخ النقد الأدبى الحديث
مصر الفرعونية
ت . س . إليوت
الرواية الاسبانيوامريكية
ما بعد المركزية الاوربية

حسنى واتب
مشروع الثقافة

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رقم الإيداع ١٦١١ / ١٩٩٨

الترقيم الدولي (2 - 978 - 235 - 977 - I.S.B.N.)



An Economic History of West Africa

A. G. HOPKINS

أ. ج. هوبكنز ، مؤلف هذا الكتاب ، المعروف بتونى هوبكنز ، حاصل على درجة الدكتوراة فى التاريخ الاقتصادى من جامعة لندن ، وكان وقت صدور الكتاب (عام ١٩٧٣) يشغل منصب أستاذ التاريخ الاقتصادى فى مركز دراسات أفريقيا الغربية بجامعة برمنجهام ، كما عمل محررا فى مجلتى **Journal of African History** و **Economic History Review** . وبعد كتاب التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية أول دراسة شاملة تناول التاريخ الاقتصادى للمنطقة الضخمة التى تعرف تقليديا بأفريقيا الغربية ، بما فى ذلك المستعمرات الفرنسية والبريطانية السابقة بهذه المنطقة . فعلى امتداد تلك الفترات الطويلة ، منذ ما قبل التاريخ وحتى الاستقلال ، يقدم الكتاب حجة أساسها مفهوم السوق تنقد معتقدات تقليدية كثيرة حول التخلف الاقتصادى ، كما يقدم مجموعة بديلة من التفسيرات التى تأخذ فى الاعتبار أحدث الدراسات فى ميادين التاريخ والاقتصاد والأنثروبولوجيا والجغرافيا . والكتاب يسد فجوة فى الدراسات الأفريقية المتعلقة بالسمات المميزة للمجتمعات «التقليدية» ، وطبيعة أنظمة التبادل فى عصر ما قبل الصناعية ، وإمبريالية أوروبا الصناعية ، واقتصاديات الاستعمار ، ونشأة القومية ، كما يلقي ضوءاً جديداً على فهمنا للعالم المتخلف بوجه عام ، ويضيف بعداً جديداً للدراسات الأفريقية وعمقا جديداً للتاريخ الاقتصادى . وبسبب أهمية الكتاب والطلب المستمر عليه ، صدرت منه حتى الآن سبع طبعات ، كان آخرها طبعة عام ١٩٩٦

الغلاف : عماد حليم

